

## المخيط المرافي المحالية المحا

جميع حقوق الطبع محفوظة لإدارة القرآن والعلوم الإسلامية علمًا بأن هذه النسخة مسجلة لدى الجهات القانونية لا يجوز إعادة طبع هذه النسخة بأية صورة أو وسيلة إلكترونية كانت أو التسجيل أو خلافه بدون إذن كتابى مسبق من الناشر

## الخلة الفانقالغ الغالم المناهمة

- \* ۲۳۷ دی گاردن ایست لسبیله کراتشی ۷۴۵۵۰ باکستان الهاتف: ۷۲۱۲۳۸ (۷۲۲۲ ماکس: ۱۰۹۲۲۸
- \* اردو بازار، ایم اے جناح رود کراتشی تلفون: ۲۲۲۹۱۵۷
- \* H-8/1 إستريت 3 مقابل الشفاء إنترنيشنل هاسيتل، إسلام أباد

## الجاليز الحيالي

P. O. Box: 1, Johannesburg 2000, South Africa. E-mail: wii@global.co.za

At Post Simlak Dist. Navsari Gujrat 396415, India. Al-Madina Garden Jamshed Road # 2 Karachi 74800, Pakistan.

طبع في مؤسسة نزيمه كسركسي مسبروت لبنان

أَنْ يُلِّلُ الرياض ، السعودية .

مكتئبتالتيثير

الموزع بالمملكة

## فهرس المسائل والموضوعات للمجلد التاسع من الحيط البرهاني

	الفصل الرابع
٣	فيما يتعلق بالشروط في الوقف
	إذا وقف أرضه، وشرط الكل لنفسه، أو شرط البعض لنفسه ما دام حيًّا
٣	وبعده لفقراء المسلمين، فالوقف باطل عند محمد
٣	لو اشترط أن يأكل من الغلة يجوز
٣	لو شرط بعض الغلة لأمهات أولاده في حال حياته، وبعد وفاته، فهو جائز بلاخلاف
	إذا وقف وقفًا مؤبدًا، واستثنى لنفسه أن ينفق من غلة هذا الوقف على نفسه وعياله
٤	وحشمه ما دام حيّا، حتى جاز الوقف والشرط جميعًا عند أبي يوسف
	إذا وقف وقفًا على فلان وعلى أقرباءه بأعيانهم، جاز ما داموا حيًّا، فإذا انقرضوا يرجع إليه
٤	إن كان حيًّا، وإلى ورثته إن كان ميتًا
	إذا وقف وقفًا، وشرط لنفسه أن يأكل، ويؤكل من أحب ما دام حيًّا، ثم من بعده
	على ولده، وولد ولده، ونسلهم أبدًا ماتناسلوا، فإذا انقرضوا، فهو على المساكين
٤	فهو جائز عند أبي يوسف
	إذا وقف وقفًا، وشرط لنفسه أن يأكل ما دام حيًّا، ثم مات وعنده مغاليق
٤	وزبيب من هذا الوقف يرد إلى الوقف
٤	لو كان عنده خبز من بر ذلك الوقف يكون ميراتًا عنه لورثته
	اذا شه ط في أصاله قف أن يستبدل به أرضًا أخدى إن شاء ذلك فيكه ن و قفًا مكانيا

٥	فهو جائز عند أبي يوسف
	إن شرط في الوقف أن له أن يبيع ذلك، ولم يشترط الاستبدال بثمنه مايكون وقفًا مكانه
	قال محمد رحمه الله تعالى: الوقف باطل، وعن أبي يوسف: أن الوقف جائز
٥	والشرط باطل
0	إذا باع الأرض وقبض الثمن، وهلك في يده، فلاضمان، ويكون الثمن عنده أمانة
	إن باعها واشترى بثمنها مكانها أرضًا أخرى، ثم ردت عليه الأولى فإنها تعود
٥	كما كانت وتكون الثانية له، يصنع بها ما بدا له
	إذا شرط الخيار لنفسه في الوقف ثلاثة أيام، فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى
٦	الوقف جائز، والشرط جائز، وعلى قول محمد: الوقف باطل
٦	إن قال: أبطلت الخيار، لا ينقلب الوقف جائزًا
	إذا شرط الولاية لنفسه في عزل القوام والاستبدال بهم، وإخراجه من يده
٦	إلى يد المتولى جاز
7	إذا مات الواقف، يبطل ولاية القيم
	إذا أخرج الوقف من يده، وسلمه إلى المتولى، ثم إذا أراد إخراجه من يده
٧	إن كان شرط في أصل الوقف أن له الإخراج من يد القيم، فله أن يخرجه من يده
	إذا شرط في الوقف أن يبيعه، وأن يجعل ثمنه في وقف أفضل منه، حتى جاز الشرط
٧	والوقف عند أبي يوسف رحمه الله تعالى، فله أن يبيعه
	لو شرط في أصل الوقف أن يبيع الوقف، ويجعل ثمنه في المساكين
٧	لم يجز هذا الشرط
	ذكر الخصاف في وقفه لو شرط أن يبعيها، ويصرف ثمنها إلى ما رأى من أبواب الخير
٧	فالوقف باطل
٧	إن شرط في أصل الوقف أن يبيعه، ولم يبعه، لايجوز لمن وليه بعده أن يبيعه
	إذا وقف ضيعة على أن له أن يبيعها، ويصرف ثمنها إلى حاجته
٧	قال أبو نصر: الوقف جائز والشرط باطل
٨	حبس فرسًا في سبيل الله عشر سنين، ثم هي مردودة على صاحبها، فهو باطل
	إذا جعل فرسه في السبيل على أن يمسكه ما دام حيًّا، إن أراد الإمساك

ليجاهد عليه له ذلك، لأنه لولم يشترط كان لجاعل السبيل إمساكه ليجاهد
وإن أراد الإمساك لينتفع به غير الجهاد، لم يكن له ذلك ٨
نوع منه
لو أن رجلا وقف أرضًا على قوم، ثم من بعدهم على المساكين، وشرط في الوقف
أن له أن يزيد من رأى زيادته من أهل هذا الوقف، وله أن ينقص من رأى نقصانه منهم
وأن يدخل فيهم من رأى إدخاله، ويخرج من رأى إخراجه، فهو جائز على هذا الشرط ٨
إن اشترط الواقف هذه الأشياء لوالي هذه الصدقة من بعده، ولم يشترط لنفسه
قال الخصاف: اشتراط ذلك لوالى الصدقةاشتراط لنفسه، وله أن يفعل ذلك ما دام حيًّا ٨
كذلك لو اشترط لوالي هذه الصدقة من بعده أن له أن يبيع هذه الصدقة، وما رأي منها
وأن يشتري بثمن ذلك ما يكون وقفًا على ما سبّل له، فهو جائز ٩
إن اشترط لوالي هذه الصدقة أن يفعل ذلك ما دام الواقف حيًّا، فهذا له ولوالي الصدقة
ما دام الواقف حيّا
إن اشترط الواقف أن له أن يقضى دينه من غلته، فذلك جائز
كذلك إذا قال: إن مت وعلى دين بدئ من غلة هذه الصدقة بقضاء ما على من الدين
فإذا قضى كانت غلة هذه الصدقة بعد ذلك جارية على ما سبلها، فذلك جائز ٩
نوع آخر منه و آخر من و آخر منه
إذا قال: أرضي صدقة موقوفة أبدًا على أن أضع غلتها حيث شئت، جاز
كذلك لو قال: جعلتها لفلان، أو أعطيتها فلانًا، فلا يرجع عنه، ولو وضعها
في فريق بعد فريق، جاز
لو قال: أرضى صدقة موقوفة على أن لي أن أعطى غلتها من شئت من ولدى
فالوقف صحيح فالوقف صحيح
نوع آخر منه
إذا قال: أرضي صدقة موقوفة لله تعالى أبدًا على أن أعطى غلتها من شئت من الناس
فهو جائز
إن قال بعد ذلك: جعلت غلتها لفلان ما عاش، فذلك جائز، ويصير كأنه سماه
عند الوقف وشرط له ذلك

ن مات الواقف قبل أن يجعل الغلة لواحد من الناس، كانت الغلة للفقراء ١٠
و جعل غلتها لفلان سنة جاز
و قال: جعلت غلتها لولدي صح، كما لو وقف غلتها في الابتداء ولو قال: جعلت
فلتها لأهل الدنيا الفقراء والأغنياء، فالقياس أن يكون الوقف باطلا
في الاستحسان: الوقف صحيح، والجعل باطل، وله المشيئة على حالها
و أوصى بثلث ماله، وقال: فلان يعطى من شاء، فذلك جائز
و وقف في مرضه على أن يعطي فلان غلتها من شاء، فاختار الوصي أن يعطي ذلك
ى ولدالميت لا يجوز
وع آخر
ت ذا قال : أرضى صدقة موقوفة على أن لفلان أن يعطى غلتها من شاء، فمات الواقف
بل أن يجعل فلان الغلة لأحد، بطلت مشيئته قياسًا
- و وضعها فلان في نفسه لم يجز، ولو أعطاها الواقف بطل الوقف
و قال فلان: جعلتها للأغنياء، بطل الوقف
رع منه
ے ذا قال : أرضي صدقة موقوفة على بني فلان على أن لى أفضل من شئت منهم
يان ذلك جائزاً
نذلك لو وقف على بني فلان على أن لفلان أن يفضل من شاء منهم، كان لفلان
ن يفضل من شاء منهم
و قال: أرضي صدقة موقوفة على أن لي أن أخص الغلة والثلث من شئت منهم
هو كما قال، وله أن يخص من شاء منهم، ولو دفع الكل إلى واحد منهم جاز ١٢
و قال: لا أخص واحدًا منهم هذه السنة ، جاز
و قال: على أن لي أحرم من شئت منهم، فهو كما قال
و قال: حرمت فلانًا أو فلانًا فالبيان إليه، وإذا مات لا يكون البيان إلى الورثة ١٣
ال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى: مسألة الـوصية عـلى الخـلاف ١٣
ذا قال: أرضى هذه صدقة موقوفة لله تعالى أبدًا على زيد وعمرو ما عاشا، ومن بعدهما
على المساكين، على أن يبدأ بزيد، فيعطى من غلته في كل سنة ألف درهم

ويعطى عمرو قوته لسنة، فهو جائز على ما قال
لو قال: أرضى هذه صدقة موقوفة على زيد وعمرو وخالد، يبدأ بزيد
فيكون غلة هذه الصدقة له أبدًا ما عاش، ثم لعمرو، ثم لخالد، فيكون له
غلة هذه الصدقة أبدًا ما عاش، ينفذ ذلك على ما ذكر من تقديم بعضهم، فإذا انقرضوا
كانت الغلة للفقراء كانت الغلة للفقراء
الفصل الخامس
في الإقرار بالوقف
رجل في يده أرض، أقر في صحته أنها صدقة موقوفة، و لم يراع ذلك، جاز إقراره
وهو وقف
إذا قال: هذه الأرض التي في يدى صدقة موقوفة، يجعل كأنه هو الذي وقفها
إذا شهد الشهود أن الأرض التي في يديه هي وقف على الفقراء، ولم يذكروا من وقفها
ينبغي أنها وقف من الذي هي في يديه، وأنه هو الواقف
رجل في يده أرض، أقر أنها صدقة موقوفة من قبل فلان، فهذا على وجهين ١٥
إذا قال: هذه الأرض صدقة موقوفة عن والدي، فإنه لا يكون هذا إقرارًا بالملك
في الأرض لوالده، ولا بأنه هو الواقف
إذا أضاف الوقف إلى رجل أجنبي، فإن ذكر رجلا معروفا سماه بعينه
وكانت الإضافة بحرف من، وكان ذلك الرجل في الأحياء، وكان حاضرًا، يرجع إليه
في التصديق والتكذيب
إن كانت الإضافة بحرف عن، فهذا ليس بإقرار بالملك لفلان على نحو ما بينا
رع قاعت على الموقون على الموقوف عليه، ثم ذكر بعد ذلك أن الموقوف علي الموقوف عليه الموقوف عليه الموقوف عليه الموقوف علي الموقو
فلان وفلان، فالقياس أن لا يقبل قول الثاني ١٧ ١٧ ١٠ . ١٠ . ١٠
لو أقر أنها صدقة موقوفة على وجه سماها، ثم بين بعد ذلك وجهًا آخر
لا يقبل قوله الثاني قياسًا واستحسانًا، ويكون على ما بين أولا
أرض في يدى رجل، قال صاحب اليد: هذه الأرض ولايتها للقاضي فلان
وهي صدقة موقوفة، لم يصح إقراره١٧
لو قال: هذه الأرض ولاها القاضي والدي، ثم توفي والدي، وأوصى إلى

وهي صدقة موقوفة على كذا وكذا، لا يقبل قوله
كذلك لو قال : هذه الأرض كانت في يدي والدي، أو قال : كانت في يد فلان
فأوصى بها إلى، فهي صدقة موقوفة، لا يقبل قوله١٧
كذلك لو قال: كانت في يدي فلان، وقد أوصى إلى، وكان في يد فلان آخر قبل ذلك
وقد أوصى بها فلان إلى فلان الذي أوصى بها إلى ، لا يقبل قوله
لو أن رجلا قال: أرضي هـذه صـدقة موقوفة عـلى زيد ابن عبد الله وولده
وولد ولده، ونسله، وعقبه أبدًا ما تناسلوا، ومن بعدهم على المساكين، فقال زيد:
إن الواقف جعل هذا الوقف على وعلى ولدى وولد ولدى، وعلى عمى، فإنه يصدق
على نفسه، ولا يصدق على غيره
كذلك لو كان الواقف وقفها على زيد ومن بعده على المساكين، فأقر لزيد لعمرو
على نحو ما بينا، كان لعمرو أن يشارك زيدًا في غلة الوقف ما دام زيد في الأحياء
فإذا مات كانت الغلة كلها للمساكين
كذلك لو أن زيدًا أقر أن الواقف وقف هذه الأرض كلها على عمرو وحده
فهو على ما أقر، فإذا مات كانت الغلة كلها للمساكين
رجل في يديه أرض، أو دار، ادعاها رجل عند القاضي أنها له، والذي في يديه يقول:
هذه الأرض وقف وقفها رجل حر من المسلمين على المساكين، ودفعها إلى
فإن القاضي يجعل الأرض وقفًا على ما أقر به ١٨
إن كان الذي في يديه الدار ، قال : هذه الدار وقف وقفها رجل حر من المسلمين
على فلان، وفلان وعلى أولادهم ونسلهم أبدًا ما تناسلوا، ومن بعدهم
على المساكين، وقال: هؤلاء الذين أقر المقر أنها وقف عليهم أن هذه الدار لهذا المدعى ١٨
من أقر بوقف صحيح، وأنه أخرجه من يده، ووارثه يعلم أنه لم يكن أخرجه من يده
قال: إقراره على نفسه جائز، والوقف صحيح ١٩
من مات، وترك ابنين، وفي يد أحدهما ضيعة يدعى أنه وقف عليه من أبيه
والابن الآخر يقول: هي وقف علينا، كان القول قوله
الفصل السادس
ف الملابة في المقفى

إذا
وال
إذا
أن
إذا
عل
کذ
فإر
لو
وي
لو
ول
فه
لو
۔ ول
لو
و ول
لو
وق
فح
الو
لو
فح
لو
إلى
ء د

	لو جعل ولاية الوقف بعد وفاته إلى رجلين، فقبل أحدهما ذلك، ولم يقبل الآخر
77	فينبغي للقاضي أن يجعل مع الذي قبل رجلا يقوم مقام الذي لم يقبل
	لو قال الواقف: ولاية هذا الوقف إلى الأفضل فالأفضل من ولدي
	وأبي الأفضل القبول، فالقياس أن يقيم القاضي غير الأفضل مقام الأفضل
77	ما دام الأفضل حيّا، فإذا مات الأفضل صرف الولاية إلى من يليه في الفضل
	لو جعل الولاية إلى عبد الله حتى يقدم زيد، فهو كما قال، فإذا قدم زيد
۲۲	فكلاهما واليان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
	إذا جعل الولاية لرجل، ومات ذلك الرجل حال حياة الواقف، فالأمر في نصيب القيم
44	إلى الواقف، يقيم من أحب
22	إن مات القيم بعد ما مات الواقف، فإن كان القيم قد أوصى إلى غيره، فوصيه بمنزلته
۲۳	المتولى إذا أراد أن يفوض إلى غيره عند الموت بالوصية، يجوز
۲۳	إذا أراد أن يقيم غيره مقام نفسه في حياته وصحته، لا يجوز
	الفصل السابع
۲٤	في تصرف القيم في الأوقاف
۲٤	وهو أنواع: نوع منه يرجع إلى عمارة الوقف
	رجل وقف أرضًا له على المساكين وقفًا صحيحًا، ولم يذكر عمارتها، فإن عمارتها
۲٤	في غلة هذه الأرض
	إذا أراد القيم أن يبنى فيها قرية ليكثر أهلها، وحفاظها، ويحرز فيها الغلة لحاجته
۲٤	
	إلى ذلك، كان له ان يفعل ذلك
۲٤	
7 &	إن أراد أن يبني فيها بيوتا يغلها بالإجارة، فهذه المسألة في الحاصل على وجهين
7 &	إلى ذلك، كان له أن يفعل ذلك
75	إن أراد أن يبنى فيها بيوتا يغلها بالإجارة، فهذه المسألة في الحاصل على وجهين إذا قال: دارى هذه صدقة موقوفة على الفقراء على أن سكناها لفلان ما عاش فإذا مات فلان فسكناها لفلان آخر ما عاش، فإذا مات فلان فعلى الفقراء
	إن أراد أن يبنى فيها بيوتا يغلها بالإجارة، فهذه المسألة في الحاصل على وجهين ا إذا قال : دارى هذه صدقة موقوفة على الفقراء على أن سكناها لفلان ما عاش فإذا مات فلان فسكناها لفلان آخر ما عاش، فإذا مات فلان فعلى الفقراء فهذا وقف صحيح
	إن أراد أن يبنى فيها بيوتا يغلها بالإجارة، فهذه المسألة في الحاصل على وجهين
۲0	إن أراد أن يبنى فيها بيوتا يغلها بالإجارة، فهذه المسألة في الحاصل على وجهين ا إذا قال: دارى هذه صدقة موقوفة على الفقراء على أن سكناها لفلان ما عاش فإذا مات فلان فسكناها لفلان آخر ما عاش، فإذا مات فلان فعلى الفقراء فهذا وقف صحيح

77	أما الأول أو الثاني أبي العمارة، فلا يجبرعلي العمارة
	إن كان الواقف حين شرط الغلة لفلان ما عاش شرط على فلان مرمتها وإصلاحها فيها
۲٦	لا بدلها منه، فالوقف جائز مع هذا الشرط
	إن كان ما رم الأول مثل تجصيص أو تطيين سطوح أو ما أشبهه، ثم مات الأول
27	فليس لورثته أن يرجع بشيء من ذلك على الثاني
	حانوت موقوف على الفقراء، وله قيم، بني رجل في هذا الحانوت بناء بغير إذن القيم
۲٧	ليس له أن يرجع بذلك على القيم
۲۸	المشروط له السكني لا يؤاجرها، كالموصى له بالسكني
۲۸	ما يسقط من البناء، فللقيم أن يبيعه
۲۸	هذا إذا لم يمكن إعادته إلى موضعه، وأما إذا أمكن أعيد إلى موضعه
	إذا خرب أرض الوقف، وأراد القيّم أن يبيع بعضًا منها ليرم الباقي بثمن ما باع
۲۸	ليس له ذلك
4 9	إن هدم المشتري البناء، أو صرم النخل، ينبغي أن يخرج القيم عن هذا الوقف
۲٩	نوع منه يرجع إلى العقود
4	إذا وقف داره على الفقراء، فالقيم يؤاجرها
4	إن كان الواقف هو الذي آجر ثم مات، ففيه قياس واستحسان
۳.	القاضي إذا آجر الدار الموقوفة، ثم عزل قبل انقضاء المدة، لا تبطل الإجارة
	دار موقوفة على قوم، آجرها الوصى مدة معلومة، ثم مات بعض الموقوف عليهم
۳.	قبل تمام المدة، لا تبطل الإجارة، فالإجارة لا تبطل بموت الموقوف عليه
	لا تجوز الإجارة الطويلة على الوقف، ولو احتيج إليها، فالوجه في ذلك أن يعقدوا
۳.	في ذلك عقودًا متفرقة مترادفة، كل عقد على سنة
	إن آجر المتولى دارًا موقوفة، أو أرضًا موقوفة أكثر من سنة، فإن كان الواقف شرط
	أن لا يؤاجر أكثر من سنة، والناس لا يرغبون في استئجارها سنة، وكانت إجارتها
۳.	أكثر من سنة أدرّ على الوقف وأنفع لا يجوز إجارته أكثر من سنة
	إن لم يشترط في الوقف أن لا يؤاجر أكثر من سنة روى
۳.	عن الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى أنه كان يقول في الدور: لا يؤاجر أكثر من سنة

٣٦	وأصلح في حق الفقراء
	إذا دفع أرض الوقف مزارعة، أو دفع نخيل الوقف معاملة، ولاحظ فيه للواقف
41	لا يجوز على الوقف، ويصير غاصبًا الأرض
	أرض وقف بدرغم، وهي ناحية من نواحي سمرقند، استأجره رجل من حاكم درغم
	بدراهم معلومة وزرعها، فلما حصلت الغلة طلب المتولى الحصة من الغلة
	كما جرى العرف بالزراعة بدرغم على النصف، أو على الثلث، فقال الرجل: على الأجر
٣٧	كان للمتولى أن يأخذ الحصة؛ لأنه لاولاية للحاكم
	وقف ضيعة له على بنيه، فأراد أحدهم قسمتها ليدفع نصيبه مزارعة، قال: قسمة الوقف
٣٧	لا تجوز من أحد لا تجوز من أحد
	أرض الوقف إذا كانت عشرية دفعها القيم مزارعة أو معاملة، فعشر جميع الخارج
٣٧	في نصيب الدافع
٣٧	ينبغي أن لا يجب العشر في أرض الوقف
	إذا كانت الدار موقوفة على قوم، أجرها القيم، فمات بعضهم، قد ذكرنا قبل هذا
٣٧	أن الإجارة لا تنتقض بموت الموقوف عليه
٣٨	كذلك على هذا لو شرط تعجيل الأجرة
	إذا آجر دار الوقف سنة بمائة درهم، والموقوف عليهم ثلاثة نفر، ثم مات أحدهم
	بعد مضى ثلث سنة، ومات الآخر بعد مضى ثلث آخر من السنة، وبقى الثلث
1	فإن الثلث الأول من الأجرة بين ورثة الميت الأول وبين ورثة الميت الثاني، وبين الباقي أثلاثًا
٣٨	والثلث الثاني بين ورثة الثاني، وبين الباقي نصفان، والثلث الثالث كله للباقي
	إذا احتاجت الصدقة إلى العمارة، وليس في يد القيم ما يعمرها، فليس له
٣٨	أن يستدين عليها
٣٩	ي
	قيم وقف طلب منه الجبايات والخراج، وليس في يده من مال الوقف شيئًا
49	نه از اد أن يستدين، فهذا على وجهين
	المتولى إذا أراد أن يستدين على الوقف ليجعل ذلك في ثمن البذر، إن أراد ذلك
٣٩	بأمر القاضي، فله ذلك بلا خلاف

49	متولى الوقف إذا رهن الوقف بدين، لا يصح
44	إن سكن المرتهن فيه، فعليه أجر المثل بالغًا ما بلغ
	أرض موقوفة في يدى أكار، وكان فيه قطن، فسرق القطن، فوجده الأكار
	في منزل رجل، فأخذ صاحب المنزل، وخاصمه، فقال صاحب المنزل: ضمنت لك
49	إن أعطيتك مائة من القطن، أيحل للقيم أن يأخذ ذلك؟ فهذا على ثلاثة أوجه
٤٠	إن أكارًا تناول من مال الوقف، فصالحه المتولى على شيء، فهذا على وجهين
	أرض وقف خاف عليها القيم من سلطان، أو وارث أن يغلب عليها، يبيعها
٤٠	ويتصدق بثمنها
٤٠	كذا كل قيم إذا خاف شيئًا من ذلك، فله أن يبيع ويتصدق بالثمن
	شجرة وقف في دار وقف، خربت الدار، ليس للمتولى أن يبيع الشجرة ويعمر الدار
٤٠	لكن يكري للدار ويعمرها، ويستعين بالأجرة على عمارة الدار لا بالشجرة
٤٠	الأشجار الموقوفة إن كانت مثمرة، لم يجز بيعها، إلا بعد القلع
٤٠	قرية وقف على أرباب مسمين في يدي متولى، باع المتولى ورق أشجار التوت، جاز
٤٠	متولى الوقف إذا اشترى بغلة الوقف ثوبًا، ودفعه إلى المساكين، لا يجوز
	ومما يتصل بهذا الفصل: رجل وقف وقفًا صحيحًا، وجعل ولايتها إلى رجل
	وجعل إليه القيام بأمرها في حال حياته، وبعد وفاته، وجعل لهذا الرجل من هذا الوقف
	في كل سنة مالا معلومًا لقيامه بأمر هذا الوقف، فما الذي يجب على هذا الرجل القيم
٤١	من العمل؟
	إن حدثت بهذا القيم علة مثل خرس، أو عمى، أو ذهاب عقل، أو الفالج
٤١	هل يكون هذا الأجر قائمًا له؟
	فما تقول: إن طعن عليه في الأمانة، فرأى الحاكم أن يدخل معه غيره في الوقف
٤١	أو رأى الحاكم إخراج الوقف من يده وتسليمه إلى غير؟
	إذا كان هذا المال الذي سماه الواقف لهذا الرجل أكثر من أجر مثله على القيام به
٤١	فهو جائز، ولا ينظر في هذا إلى أجر مثله
	إن كان الواقف جعل لهذا الرجل القيم في كل سنة مالاً ، وجعل له أن يوكل بالقيام
	بأمر هذا الوقف في حياته، ويجعل لمن يوكل من هذا المال في كل سنة ما رأي

٤١	قال: هذا جائز
	لو زال عقله سنة، وعجز عن القيام، ثم رجع إليه عقله، وصح يعود إلى ما كان من القيام
27	بأمر هذا الوقف
	إن صح عند الحاكم أن يقيم لا يصلح للقيام بأمر هذا الوقف، فأخرجه، وجعل مكانه آخر
	لم جاء حاكم آخر، فادعى أن الحاكم الذي كان قبل ذلك إنما أخرجني من القيام
	بأمر هذا الوقف من غير أن صح على عنده شيء استحق به إخراجي عن ذلك
٤٢	لا يقبل قوله ولا دعواه
	رجل وقف على مواليه وقفًا صحيحًا، ومات الواقف يجعل القاضي الوقف
٤٢	في يدي قيم، وجعل له عشر غلاته
	طاحونة في يدي رجل بالمقاطعة، لاحاجة لها إلى القيم، وأصحاب الطاحونة
٤٢	يقبضون بإزاء العمل، فلا عمل له في الطاحونة
	متولى وقف بتقليد القاضي امتنع من العمل في ذلك بنفسه، ولم يرفع الأمر
٤٢	إلى القاضي ليعزله، ويقيم غيره مقامه، هل يخرج عن كونه متوليًا؟
	الفصل الثامن
٤٣	فی الوقف علی نفسه، وما یتصل به
	ت . إذا قال: أرضى هذه صدقة موقوفة على نفسى، قال هلال: لا يجوز الوقف
٤٣	وعلى قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى: يجوز
	ذكر محمد في آخر كتاب الوقف إذا وقف على أمهات أولاده، يجوز، والوقف
٤٣	على أمهات الأولاد كالوقف على نفسه
	ذا قال: أرضى هذه صدقة موقوفة على أمهات أولادي، أو قال: على عبيدي
٤٤	فالوقف باطل
	لو قال: أرضي هذه صدقة موقوفة عليّ، ثم من بعدي على فلان، كان باطلا
	وكذلك إذا قال: صدقة موقوفة على فلان، ثم من بعده على، كان باطلا
	على قول هلال، بخلاف ما إذا قال: أرضى صدقة موقوفة على وعلى فلان
٤٤	حيث يصح نصفه، وهو حصة فلان

اسع	التا	بىل	لفص
		<u> </u>	

في الوقف على ولده، وولد ولده، وبنيه ونسله، وما يتصل بذلك
إذا وقف الرجل أرضه على ولده، ومن بعده المساكين وقفًا صحيحًا، فإنما يدخل
تحت الوقف الولد الموجود يوم وجود الغلة، سواء كان موجودا يوم الوقف
أو وجد بعد ذلك
لو قال: على والدي وعلى من يحدث لي من الولد، فإذا انقرضوا، فعلى المساكين
فالجواب فيه كالجواب في الفصل الأول
لو قال: أرضى هذه صدقة موقوفة على من يحدث لى من الولد، وليس له ولد
فإنه يجوز، فإذا أدركت الغلة، قسمت على الفقراء، فإذا حدث له ولد بعد ذلك
فلا حظ له من هذه الغلة
لو كان له أمة، فجاءت بولد لأقل من ستة أشهر من يوم وجدت الغلة فادعاه
ثبت نسبه منه، ويكون ابنه، ولا يدخل في هذه الغلة، ويدخل فيما يأتي بعد ذلك
من الغلات
إن مات الواقف ساعة جاءت الغلة، فجاءت امرأته بولد ما بينها وبين سنيتن
من الساعة التي جاءت فيه الغلة شارك الأوليين في الغلة
إن عاش بعد إدراك الغلة من الوقت ما يمكنه الوصول إلى أهله، ثم مات
فجاءت امرأته بولد ما بينها وبين سنتين من وقت إدراك الغلة، لا حق لهذا الولد
في هذه الغلة
ى لو قال: أرضى صدقة موقوفة على ولدى الذين يسكنون البصرة، فالغلة لساكني البصرة
من ولده، دون غيره
لو قال: أرضى صدقة موقوفة على ولدى العوراء والعميان، فالوقف لهم خاصة 
دون غيرهم
كذلك إذا قال: أرضى صدقة موقوفة على أصاغر أولادي، يعني ولدي الصغار
فالوقف للصغار دون الكبار
إذا قال: أرضى هذه صدقة موقوفة على ولد فلان، وليس لفلان ولد لصلبه
وله ولد الولد يريد به ولد الابن، كانت الغلة لولد الابن

	إذا قال: أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي، انصرف إلى البطن الأول
٤٧	يريد به ولدلصلبه، ولايشارك البطن الثاني البطن الأول، يريدبالبطن الثاني ولدالابن
	لو قال: أرضى هذه صدقة موقوفة على ولدى، وولد ولدى، اختص به
٤٨	البطن الأول والثاني
	لو قال: على ولدى، وولد ولدى، وولد ولد ولدى، فالقياس أن يختص به
٤٨	البطون الثلاث
	إذا وقف أرضه على ولده، وليس له ولدلصلبه، وله ولدالابن، صرفت الغلة إلى ولد الابن
٤٨	فإن حدث له ولد لصلبه بعد ذلك، صرفت الغلة المستقبلة إلى ولد لصلبه
	إذا قال: أرضي صدقة موقوفة على بني، وله ابنان فصاعدًا، استحقا جميع الغلة
٤٨	وإن حصل الإيجاب بلفظ الجمع
٤٨	لو لم يكن إلا ابن واحد، كان للابن نصف الثلث، والنصف الآخر للفقراء
	ليس اسم الابن كاسم الولد، فإنه إذا وقف على ولده، وله ولد واحد
٤٩	كان جميع الغلة له، ولو كان له أولاد قسمت الغلة بينهم
	لو قال: أرضى صدقة موقوفة على بني، وله بنون، وبنات، قال هلال: هم جميعًا
٤٩	في الوقف سواء
٤٩	من أوصى بثلث ماله لبني فلان، ولهم بنون وبنات، فالثلث لهم جميعًا
٤٩	لو قال: على بني، وليس له بنون ولا بنات، فالغلة للفقراء، ولا شيء للبنات
٤٩	لو كان الوقف باسم الولد، دخل فيه البنون والبنات
	لو قال: على ولدي، وليس له ولد لصلبه، وإنما له ولد الولد، دخل فيه ولد الابن
٤٩	بلا خلاف
٥٠	إذا وقف على أولاده وأولادهم، دخل فيه ولد الابن وولد الابنة
٥٠	إذا استأمنوا على أولاد أولادهم، دخل فيه ولد الابن وأولاد الابنة
٥ •	إذا وقف على نسله، دخل فيه ولد الابن، وهل يدخل فيه ولد الابنة؟
	إذا وقف على ولده ونسله، وله أولاد الصلب، وأولاد الأولاد، دخل فيه
۰ ٥	أولاد الصلب وأولاد الأولاد، وإن بعدت ولادتهم
	لو وقف على ولده ونسله، وليس له ولد لصلبه، وإنما له ولد الولد، دخل ولد الولد

في الوقف باسم الولد والنسل
لو قال: على ولدى المخلوقين ونسلى، دخل الولد الحادث لصلبين في الاستحقاق
بلفظ النسل
إذا قال: على ولدى المخلوقين ونسلهم، حيث لا يدخل في الاستحقاق ما حدث به
من ولد الصلب
كذلك إذا قال: ولدى المخلوقين وعلى أولادهم، لا يدخل في الاستحقاق من حدث له
ولد لصلبه
لو قال: على ولدى المخلوقين، وأولاد أولادهم، ونسلهم، دخل أولاد المخلوقين
فيه وأولادهم، وأولاد أولادهم أبدًا ما تناسلوا
لو قال: على ولد المخلوقين وأولاد أولادهم، وسكت، لم يكن لولد ولده شيء ٥١
لو قال: على عبدالله وزيد وعمرو ونسلهم، دخل في الاستحقاق عبدالله
وزيد وعمرو وأولادهم، وأولاد أولادهم أبدًا ما تناسلوا
لو قال: على عبد الله وزيد وعمرو، ونسله، دخل في الاستحقاق عبد الله وزيد
وعمرو ومن حصل من أولاد عمرو خاصة
لو قال: على عبد الله وزيد وعمرو ونسلهما، دخل في الاستحقاق عبد الله
وزيد وعمر، ودخل أولاد زيد وعمرو
لو قال: على بني فلان، ثم من بعدهم على المساكين، وليس لفلان إلا ابن واحد
فله نصف الغلة
لو قال: على ولد فلان، ثم من بعدهم على المساكين، وليس لفلان إلا ولد واحد
فالغلة كلها له
لو قال: على ولدي، وولد ولدي الذكور، فإنه يدخل في الاستحقاق بنوه
وبنی بنیه، وبنوا بناته
لو قال: على ولدى، وأولادي الذكور من ولد ولدى، كان هذا وقفًا على البنين
والبنات من صلبه، والبنين والبنات من بنيه
إذا قال في صحته: جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى أبدًا على ولدي
وولد ولدي، وأولاد أولادهم ونسلهم أبدًا ما تناسلوا، فإنه يدخل في هذه الصدقة

كل ولد يحدث له بعد هذا الوقف	كل ولد كان له يوم وقف هذا الوقف و
٥٢	قبل حدوث الغلة، وولد الولد أبدًا .
ما تناسلوا، ولم يقل: بطنا بعد بطن	إن قال: على ولدي، وولد ولدي أبدًا
من هذه الغلة لولده، فالحكم قبل موت بعضهم	لكنه قال: كلما مات أحد، كان نصيبه
ولد ولده، ونسله بينهم بالسوية ٢٥	ما ذكرنا أن الغلة تكون لجميع ولده، و
لهم وأولادهم أبدًا ما تناسلوا على أن يبدو	لو قال: على ولدى وولد ولدي، ونس
ن الذي يلونهم إلى آخره بطنًا بعد بطن	في ذلك بالبطن الأعلى منهم، ثم بالبط
، فمات منهم اثنان، ولم يتركا ولدًا	إن كان عدد البطن الأعلى عشرة أنفس
وترك كل واحد منهما ولدًا وولد ولد ولد	ولا ولد ولد، ثم مات اثنان بعد ذلك،
ركا ولدًا، ولاولد ولد، فتنازعت الأربعة الباقون	لم مات بعد هذين اثنان آخران، ولم يت
قسمت الغلة يوم يأتي على هؤلاء الأربعة	من البطن الأعلى وولد الابنين الميتين،
_	وعلى الميتين الذين تركا أولادًا على ست
للساكين على أن يبدأ بولدي لصلبي	لو قال: أرضى هذه صدقة موقوفة على
هم على أولادهم ونسلهم ٣٥	فيجري غلة هذا الوقف عليهم، ثم بعد
ن جعفر، ولولد زيد أبدًا ما بقي منهم أحد	لو قال: على أن يكون غلتها لعبد الله بر
الغلة تقسم على عدد ولد زيد وعلى عبد الله ٥٤	فإذا انقرضوا، فهي على المساكين، فإن
. وفاتي على ولدي، وولد ولدي، ونسلي	إذا قال: أرضى هذه صدقة موقوفة بعد
لا يجوز	ثم مات، فإن الوقف على ولده لصلبه
	الفصل العاشر
00	في الوقف على فقراء قرابته
قرابتي، أو قال: على فقراء ولدي	ى ر . إذا قال: أرضى هذه صدقة على فقراء
	ثم من بعدهم على المساكين، فهذا الوق
	۲۰ ق. ۱۰ کی در افتقر من قرابتی، فها
	وقال غیرہ: هذا علی من کان فقیرًا یوم
	ان کان له أرض تساوي مائتي درهم،
ريس يه طرح د من عمل عمل عمل الله عنه ا الذكاة والوقف	1

إن كان له مال غائب عنه، أو كان على الناس ديون، وهو لا يقدر على أخذه
حل له أخذ الزكاة والوقف
الفقير الكسوب لا بأس أن يأخذ من غلة الوقف
إن كان له دين على مفلس، فهو فقير، وإن كان على مليء، وهو مقر به، فهو مليء
وإن كان منكرا، وله بينة، فكذلك، وإن لم يكن له بينة، فهو فقير
لو قال: أرضى صدقة موقوفة على فقراء قرابتي، وفيهم رجل فقير يوم مجيء الغلة
فاستغنى قبل أن يأخذ حصته، فله حصته
إن ولدت امرأةمن قرابته ولدًا بعد مجيء الغلةلأقل من ستةأشهر ، فلاحصة لهذا الولد
في هذه الغلة
لو قال: على من كان فقيرًا من نسل فلان، وليس في نسل فلان إلا فقير واحد
فله جميع الغلة
أو قال: على فقراء آل فلان، وليس فيهم إلا فقير واحد، فله نصف الغلة
إذا قال: أرضى صدقة موقوفة على فقراء ولد عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه
ووقف رجل آخر أرضه على مثل ذلك، وفي أولاد عمر فقراء، فأى الغلتين أدركت
فهی لهم همی لهم.
إن أدركت إحدى الغلتين، فأصاب كل واحد منهم من تلك الغلة مائتا درهم فصاعدًا
ثم أدركت الغلة الأخرى، وعندهم ذلك، فلا حق لهم في الأخرى
لو أدركت الغلتان معًا، كانتالهم، وإن كان نصيب كل رجل منهم من كل مايصير به غنيًا ٥٧
كذلك لو كان الواقف رجلا واحدًا، وقد وقف أرضين في وقتين مختلفين
كان الجواب فيه كالجواب فيما إذا كان بين رجلين أخوان لأب وأم، وقفًا على فقراء قرابتهما
فجاء فقير واحد من القرابة، ينظر إن كانا وقفًا أرضًا مشتركًا بينهما، يعطى هذا الفقير
قوت واحد
إذا وقف على فقراء قرابته، فجاء رجل يدعى الغلة، ويدعى أنه قريب الواقف
وأنه فقير ، كلف إقامة البينة على القرابة ، وعلى أنه فقير محتاج إلى هذا الوقف
وليس له أحد يلزمه نفقته
إن شهد شاهدان على فقره، وأخبره عدلان في السر أنه غني، فخبر الغني أولى ٥٨

٥٨	إن شهد الشهود أنا لا نعلم له أحدًا تلزمه نفقته، يكتفي به
٥٨	إذا أراد الرجل إثبات قرابة ولده وفقره في الوقف، فله ذلك إن كان صغيرًا
	إن كان الأم أو العم أو الأخ موضعًا لوضع الغلة أيديهم، فما يقبض الصغير من الغلة
	يدفع إليهم، ويؤمرون بالانفاق عليه، وإن لم يكن موضعًا لذلك، يوضع في يدي
٥٨	رجل ثقة يؤمر بالنفقة عليه
	إذا وقف على فقراء قرابته، فأراد بعض الفقراء من قرابته أن يحلف البعض ما هم أغنياء
	إن ادعوا عليهم دعوي صحيحة، بأن ادعوا عليهم مالا يصيرون به أغنياء
٥٩	كان لهم أن يحلفوهم
	إذا أثبتُ الرجل قرابته وفقره عند قاضي، ثم جاء يطلب وقفًا آخر، لايكلف إعادة البينة
09	على الفقر
	كذلك لو أثبت رجل في وقفه أنه من بني العباس، لا يحتاج إلى إثبات نسبه
٥٩	في وقف آخر
	لو أقام رجل بينة عند القاضي أن القاضي الذي كان قبله قضي بقرابته وفقره
٥٩	قبل هذا بمدة، استحق الغلة، وإن طالت المدة، في القياس
	إذا قضى القاضي أنه فقير، ثم جاء بعد ذلك يطلب الغلة، وهو غني، وقال: إنما استغنيت
	بعد حدوث الغلة، وقال شركاءه: لا، بل استغنى قبل حدوث الغلة، فالقياس
٥٩	ن يكون القول قوله
	لو لم يكن القاضي قضي بفقره، فجاء يطلب الغلة، وهو غني، وقال: إنما استغنيت
٠,	بعد مجيء الغلة، لا يقبل قياسًا واستحسانًا
	إن جاء يطلب الغلة، ويدعى أنه فقير، وقال الشركاء: إنه غني، وأرادوا استحلافه
٦.	فلهم ذلك
	إذا شهد الشهود على فقره، وكان ذلك بعد حدوث الغلة، لم يدخل في تلك الغلة
٦.	وإنما يدخل في الغلة الثانية، إلا أن يوقتوا فقره
	لو أن رجلا أثبت فقره عند القاضي في وقف، فجاء رجل، وعليه دين
	وأراد حبسه عند القاضي، فقال للقاضي: إنك قد قضيت بفقري، فلا تحبسني
٦.	فالقاضي لا يجيبه إلى ذلك

لو ثبت إعدامه في الدين، فجاء يطلب الوقف، فالقاضي لا يكلف البينة على الفقر ١٠	•
إذا شهد القرابة بعضهم لبعض في الوقف بالفقر ، لا تقبل إذا شهد كل فريق لصاحبه ١٠	٦,
لوشهدرجلان ممن صحت قرابتهمالرجل أنه قرابة الواقف، وفسّرواقرابته أن ذلك جائز	٦.
إذا شهد رجلان أجنبيان بقرابة رجل من الواقف، وشهد قريبان بفقره، قبلت شهادتهما	
من غير تفصيل	7.
لو أقر رجل من القرابة أنه كان غنيًّا، ثم جاء يطلب الوقف، وقال: أنا فقير	
وإنما افتقرت قبل حدوث الغلة، لا يقبل قوله، وإن كان فقيرًا للحال	٦.
إن شهد الشهود أنه أتلف ماله قبل حدوث الغلة، استحق الغلة	15
إذا كانت امرأة فقيرة، ولها زوج غني لا يعطي من الوقف	15
كل من وجبت نفقته على غيره بالإجماع يعد غنيًا بغني من وجب عليه نفقته	
في حق حكم الوقف	15
الفصل الحادي عشر	
في الرجل يقف أرضه على قرابته فيجيء رجل، فيدعى قرابته	77
إذا وقف أرضه على قرابته قسمت الغلة على قرابته على عدد رؤوسهم	
and the second s	77
جاء رجل يدعى أنه من قرابة الواقف، فإن كان الواقف حيّا، فهو على خصمه	
	٦٢
	77
لا يكون وارث الميت خصمًا للمدعى في ذلك إلاأن يكون متوليًا، وكذلك أرباب الوقف	
	٦٢
لا يكونون خصمًا للمدعى	
لا يكونون خصمًا للمدعى	
لا يكونون خصمًا للمدعى	74
لا يكونون خصمًا للمدعى	
لا يكونون خصمًا للمدعى	
لا يكونون خصمًا للمدعى	74

	وادعى أنه قريب الواقف، فلم يجد الوصى، فأراد أن يخاصم المقضى له الأول
	فإن كان الأول قد أخذ شيئًا من الغلة، فهو خصم للثاني، وإن لم يكن أخذ شيئًا من الغلة
٦٤	لم يكن خصمًا للثاني
	لو أن رجلا أثبت قرابته من الواقف، وفسّر القرابة، وقضى القاضي له بالغلة
	تُم جاء آخر، وأقام بينة أنه ابن المقضى له الأول، فإنه يقضى له بالغلة، ولايحتاج
٦٤	أن يفسر قرابته من الواقف
	إن أقام الثاني بينة أنه أخ المقضى له الأول لأبيه، فالقاضي إن قضي للأول بقرابته
	من قبل أبيه، قضى للثاني، وإن قضى للأول بقرابته من أمه كان الثاني أجنبيًّا
٦٤	عن الواقف
	لو ادعى قوم أنهم قرابة الميت، وشهد بالقرابة بعضهم لبعض، بأن شهد اثنان لاثنين منهم
	أنهما قرابة الواقف، وفسراها، ثم شهد الشهود لهما للشاهدين أنهما قرابة الواقف
70	لا تقبل شهادتهم
	إذا وقف أرضه على قرابته، فجاء رجل، وادعى أنه من قرابته، وأقر الواقف بذلك
	وفسر القرابة، وقال: هذا ممن وقفت عليه، فإن كان للواقف قرابة معروفون
٥٢	لا يصح إقراره
77	إذا وقف على ولده، ونسله، ثم أقر لرجل أنه ابنه، فإنه لايصدق في الغلات الماضية
	إذا وقف على على قرابته، وجاء رجل يدعى أنه من قرابته، وأقام بينة، فشهدوا
٦٦	أن الواقف كان يعطيه مع القرابة في كل سنة شيئًا، لا يستحق بهذه الشهادة شيئًا
٦٦	ومما يتصل بهذا الفصل: معرفة قرابة الواقف الذي يستحقون الوقف
	إذا وقف على قرابته، أو على أقرباءه، أو على ذوى قرابته، دخل هؤلاء
٦٦	تحت الوقف عندهما
	قال هلال: القرابة إلى ثلاثة أباء، فمن انتسب إلى واحد من الأباء الثلاث
	يدخل في الوقف، وما لا فلا
٦٧	اعتبر أبو يوسف ومحمد أقصى أب له في الإسلام
	إذا كان للواقف عمان وخالان، وقد حصل الإنفاق بلفظ الجمع
٦٧	فعلى قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه الغلة للعمين

	لو كان له عم واحد وخالان، فعلى قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه
٧٢	للعم نصف الغلة، والنصف بين الخالين نصفين
٨٢	لا يدخل في هذا الوقف ولد الواقف، ولا والده
٦٨	يدخل في هذا الوقف الجدو الجدة، وولد الولد
۸۶	لو وقف على ذوى قرابته، أو على قرابته، فالقياس أن تكون الغلة لواحد من قرابته
	إذا أوصى بثلث ماله لهذا، ولهذا، ولأحد من بني فلان
۸۲	فعلى قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه: إن الوصية باطلة
	لو كان وقف على ذوى قرابته، أو أقرباءه، أو أنسابه، أو أرحامه الأقرب فالأقرب
79	فإنه يدخل تحت الوقف الأقرب فالأقرب، ولا يعتبر الجمع بلاخلاف
	ومما يتصل بهذا الفصل أيضًا: إذا وقف على أقرب الناس منه، أو إليه
79	ومن بعده على المساكين، وله ابن، أو أب، دخل تحت الوقف
79	إن كان له ابن وأبوان، فالغلة للابن
79	إن كان له أبوان لا غير، كانت الغلة بينهما نصفان
٧٠	لو كان له أب، وابن ابن، فالغلة للأب دون ابن الابن
٧٠	لو كان له أخت لأب وأم، وبنت بنت بنت، فبنت بنت البنت أولى
٧٠	لو كان له ابن أخ لأب وأم، وأخ لأب أو لأم، فالغلة للأخ
	إن كان له ابن أخ لأب، وابن أخ لأم، فعند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه: الغلة
٧٠	لابن الأخ، وعندهما الغلة بينهما
	لو قال: أرضى صدقة في القرابة، أو على القرابة، ولم يقل: على قرابتي
٧٠	قال: هما سواء، ويكون ذلك لقريبه
	كذلك لو قال: للأقارب، أو للأنساب، أو لذوى الأرحام، ولم يضف إلى نفسه
٧٠	يكون ذلك على قرابته لمكان العرف
٧٠	لو قال: على قرابتي من قبل أبي وأمي، أو قال على قرابتي من أمي، فهو على ما قال
٧٠	لو قال: على قرابتي من قبل أبي وأمي، فالغلة تقسم على عدد رؤوسهم
	لو قال: بين قرابتي من قبل أبي، وبين قرابتي من قبل أمي، فنصف الغلة يكون لقرابته
٧٠	من قبل أبيه، ونصفها يكون لقرابته من قبل أمه

	إذا وقف على قرابته الأقرب فالأقرب، ومن بعدهم على المساكين
٧٠	فالغلة كلها لأقرب قرابته منه واحدًا كان أقربهم، أو أكثر من ذلك
	كذلك لوقال: يعطى غلة هذا الوقف أقرب الناس نسبًا ورحمًا، ثم الأقرب فالأقرب
٧١	بعد ذلك
	ذكر هلال والخصاف: إذا وجبت البداية بالأقرب، يعطى مائتي درهم
٧١	ولايعطى أكثر من المائتين
	ان أعطى كل واحد منهم مائتي درهم، وبقى من الغلة شيء يعطى الذي يليه
٧١	ء مائتی درهم
٧١	إذا كان أقربهم إليه جماعة، قسمت الغلة بينهم بالسوية
	ء المرابع على فقراء قرابتي على أن يبدأ، فيعطى جميع الغلة الأقرب فالأقرب
٧٢	يعطى الأقرب كل الغلة
	يعسى الروب على أن ما أخرج الله تعالى من غلاتها يعطى الأقرب فالأقرب من قرابتي
٧٢	يعطى الأقرب جميع الغلة
* ' • • •	
	الفصل الثاني عشر
٧٣	في الوقف على أهل البيت، والآل، والجنس والعقب، والجيران وأشباه ذلك
	إذا وقف أرضه على أهل بيته، دخل تحت الوقف كل من يتصل به من قبل آباءه
	إلى أقصى أب له في الإسلام، يستوى فيه المسلم والكافر، والذكر والأثني، والمحرم
٧٣	وغير المحرم، والقريب والبعيد
٧٣	
	لا يدخل تحت هذا الوقف أولاد البنات، وأولاد الأخوات
٧٣	
٧٣	لا يدخل تحت هذا الوقف أولاد البنات، وأولاد الأخوات
٧٣	الجواب فيما إذا وقف على جنسه كالجواب فيما إذا وقف على أهل بيته
	الجواب فيما إذا وقف على جنسه كالجواب فيما إذا وقف على أهل بيته
ν۳ ν۳	الجواب فيما إذا وقف على جنسه كالجواب فيما إذا وقف على أهل بيته
VT  VT	الجواب فيما إذا وقف على جنسه كالجواب فيما إذا وقف على أهل بيته
VT  VT	الجواب فيما إذا وقف على جنسه كالجواب فيما إذا وقف على أهل بيته

إذا وقف على عقب فلان، فاعلم بأن عقب الإنسان كل من يرجع بآباءه إليه

۲۷	ولا يدخل فيه ولد البنات
۲۷	لو وقف على زيد وعقبه، ولزيد أولاد وزيد حي، لا يكون لأولاده شيء من الوقف
	لو أوصى بثلث ماله لأهل بيته، فإن الوصية لمن كان موجودا وقت موت الموصى
٧٧	ولمن كان يولد من أهل بيته لأقل من ستة أشهر من يوم مات الموصى
	لو قال: وقفت على فقراء أهل بيتي، أو قال: على من افتقر من أهل بيتي قال الخصاف:
٧٧	أنظر في هذا إلى من كان فقيرًا يوم تقع القسمة ولا أعتبر وقت طلوع الغلة
	الفصل الثالث عشر
	في الرجل يقف أرضه على الفقراء والمساكين فيحتاج أحد من ولده
٧٨	ای ترین و مین نفسه
,,,	إذا جعل أرضه صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين، فاحتاج بعض قرابته
٧٨	وأراد أن يعطى من تلك الغلة، فاعلم أن هنا مسألتان
	قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى: يجوز أن يفرق بين الابتداء وبين الانتهاء
٧٨	فيقال في الابتداء: إنما لا يستحق بالشرط
٧٩	إذا احتاج بعض قرابته، فإن كان الوقف في حالة مرض الوصي، لا يعطي
	ع .
٧٩	على المساكين، فاحتاج ولده، أعطاهم غلة هذه الصدقة، وليس هذا بوصية
	إن كان الوقف في حالة الصحة ولم يكن مضافًا إلى ما بعد الموت
	ذكر في "واقعات الناطفي": أن الصرف إلى ولد الواقف أفضل، ثم إلى قرابة الواقف
٧٩	ثم إلى موالي الواقف، ثم إلى جيرانه، ثم إلى أهل مصره
٧٩	لو رأى القيم أن لا يعطيه ، كان له ذلك
	أبو بكر الإسكاف رحمه الله تعالى يقول: لا يعطى لأحد من قرابة الواقف شيء
٧٩	من هذا الوقف
	إذا وقف على فقراء قرابته، يصرف جميع الغلة إليهم، وإن كان نصيب كل واحد
٨٠	منهم أكثر من مائت <i>ي</i> درهم
٨٠	إذا وُقف على الفقراء، جاز صرفه إلى ولده إذا احتاج إليه
	لو وقف أرضه على أن نصف غلتها للمساكين، ونصفها للفقراء من قرابته

- ۲۹ - فهرس المسائل و الموضوعات	المحيط ج٢٥
نى سمى لا يكفيهم، أيعطيهم ما جعل للفقراء لفقرهم؟	فاحتاج قرابته، وكان ال
۸۰	قال هلال: لا
وقوفة على الغارمين، وله قرابة محتاجون، فإنهم لايعطون	لو جعل أرضه صدقة م
غارمين، اعتبارًا لشرطه	منها شيئًا إلا أن يكونوا
وقوفة على الفقراء، فاحتاج قرابته، فرفع ذلك إلى القاضي	لو جعل أرضه صدقة م
أيكون هذا حكما لهم من القاضي بالأقوات؟	فأعطاهم منها القوت،
ابة، ضمن، هكذا ذكر هلال في وقفه	لو أعطى القيم غير القر
لقراء قرابته، وأرضًا له أخرى على الفقراء والمساكين	لو وقف أرضًا له على ف
م، فإن كان ذلك في عقدين مختلفين، فالقرابة يعطون	ووقف القرابة لا يكفيه
فيهم، وإن كان ذلك في عقد واحد، لايعطون فإنه وقف واحد ٨١	من الوقف الآخر ما يك
قراء والمساكين، فاحتاج بعض قرابته إلى ذلك، فأعطى	إذا وقف أرضه على الف
أنفقها، وصار فقيرًا، وقد بقى من الغلة شيء، فإن كان يعلم	من الغلة مائتي درهم فأ
وأنه أنفقها فيما لا بدمنه، أو ضاعت، يعطى من النفقة ما يكفيه	أن إنفاقه في غير فساد،
ِ أَنْفُقَ فَى فَسَادُ لَا يَعْطَى	وإن علم أنه أسرف، أو
بته، وله قرابة فقراء من غير أهل البلد الذي الواقف فيه	إذا وقف على فقراء قرا
ΑΥ	لا يبعث إلى تلك البلد
: إذا قال : جعلت أرضى هذه صدقة موقوفة أبدًا على زيد وولده	ومما يتصل بهذا الفصل
وا، ومن بعدهم على المساكين، على أنه إن احتاج قرابتي	وولد ولده أبدًا ما تناسل
وكانت غلته لهم، فكانت قرابته جماعة، فاحتاج بعضهم	رد عليهم هذا الوقف،
ندا الوقف على من احتاج من قرابته	وبعضهم أغنياء، يرده
ج موالی	كذلك لو قال: إن احتا
لدقة موقوفة بعد موتى على الفقراء، فمن احتاج من ولدي	
یکفیه	وولدولدي، أعطى ما
	الفصل الرابع عشر
، و المدبرات وأمهات الأولاد والمماليك	في الوقف على الموالي
على مواليه، وهو رجل من العرب، فالغلة لكل من أعتقه	إذا وقف الرجل أرضه

ذا الرجل قبل الوقف، ولكل من يعتقه بعد الوقف، ولكل من يعتق بعد موته
ن جهته، كمدبريه، وأمهات أولاده
ق بين الوقف والوصية
ن كان لهذا الرجل موالى، أعتقهم هذا الرجل، وموالى الموالى، فالغلة لمواليه
ر كان له موليان، فالغلة لهما بكمالها
ا استأمن الحربي على مواليه، وله موالي وموليات، دخلوا في الأمان
كذلك إذا أوصى لمواليه، دخلوا جميعًا في الوصية
ن كان له موالي موالاة، وموالي عتاقة، فالغلة لموالي العتاقة ٨٤
ن لم يكن له إلا موالي موالات، صرفت الغلة إليهم استحسانًا
ن كان له موالى، ولابنه موالى قد ورث هو ولاءهم عن ابنه، فالغلة لمواليه
لا يكون لموالي ابنه شيء
و وقف على مواليه، وأولادهم، ونسلهم، فهو على ما قالوا: لايدخل في الوقف
ِلاد بنات مواليه إذا لم يرجعوا بولاء آباءهم إلى الواقف
ال هلال: ولو كان الواقف قال في عقد الوقف: ونسلهم الذين يرجع ولاءهم إليّ
· يكون لأولاد البنات شيء
ا وقف على مواليه، ثم أقر لإنسان بعد ذلك أنه مولاه، قد أعتقه، وصدقه الرجل
ى ذلك، دخل في الوقف
ا أوقف على أمهات أولاده، وله أمهات أولاد ثابتات عنده، وأمهات أولاد
د كان أعتقهن، وأمهات أولاد لم يعتقهن، ولكن زوجهن دخل تحت الوقف أمهات
ولاده اللاتی لم یعتقهن من کن عنده، ومن کان زوجهن
و وقف أرضه على سالم غلام زيد ومن بعده على المساكين، فباع زيد سالمًا
الغلة لسالم يدور معه كيف دار
لفصل الخامس عشر
ى وقف المريض
ق وقف الرجل أرضه في مرضه على الفقراء والمساكين، فالوقف جائز من الثلث ۸۷
دا وحف الرجل ارصه صدقة موقوفة لله تعالى أبدًا على ولده، وولد ولده، ونسله أبدًا

با تناسلوا، ومن بعده على المساكين، فإن كانت هذه الأرض تخرج من الثلث
صارت موقوفة يستغل
ن كانت هذه الأرض لا تخرج من الثلث، فإن أجازت الورثة الوقف جاز
رتكون الغلة بينهم بالسوية، لا يفضل الذكر على الأنثى٨٨
ن لم يجيزوا الوقف جاز الوقف من الثلث، وصار ثلث الرقبة وقفًا للفقراء
إذا لم يجيزوا الوقف، كانت الغلة للفقراء٨٨
ن وقف أرضه على قرابته، فإن كانت قرابته ورثة له، فهذا وما لو كان الوقف على الولد
سواء، وإن لم يكونوا ورثة لهم، جاز الوقف عليهم
إن وقف على بعض ورثته، دون البعض، فإن أجازوا، جاز لما قلنا، وإن لم يجيزوا
صارت الأرض وقفًا للفقراء من الثلث، وتكون الغلة على قول هلال ومن تابعه للورثة
على قدر مواريثهم
ن مات بعض ورثة الواقف، إلا أن الوارث الموقوف عليه حي، فالغلة لجميع الورثة
ومن مات فنصيب، ه يصير ميراثًا لورثته
لو قال: أرضى هذه صدقة موقوفة على ولدى، وولد ولدى، ونسلى
وآخره للفقراء، وأوصى بذلك، والأرض تخرج من ثلث المال، فإن أجازوا
قسمت الغلة بين الولد وبين ولد الولد على عدد رؤوسهم وإن لم يجيزوا
قسمت الغلة على ولد الصلب، وعلى ولد الولد على عدد رؤوسهم ٨٩
إن هلك بعض ولد الصلب، وبعض ولد الولد، وخلف بعض ولد الولد
ينظر إلى عددهم يوم تحدث الغلة
لو قال: أرضى هذه صدقة موقوفة على من احتاج من ولده ونسله مما تناسلوا
أو أوصى بأن يوقف أرضه على من احتاج من ولده ونسله ما تناسلوا، وآخره للفقراء
فهو جائز من الثلث
لو وقف أرضه في مرض موته، وأوصى بوصايا، قسمت ثلث ماله بين الوقف
وبين سائر الوصايا
لو كان مكان الوقف عتقًا موقتًا في مرضه، بأن أعتق عبدًا له في مرضه، وأوصى بوصايا
أو كان له مدبرون، حتى عتقوا بموته، فإنه يبدأ بعتق من أعتق من عبيده، ويعتق

على ولد ولدى، ونسلى، فلم يجز الورثة ذلك، فهو ميراث بين جميع ورثته

ما دام الابن الموقوف عليه حيًّا، فإن مات صار كله للنسل . . . . . . . . . . . . .

94

	ذا وقف أرضه في مرضه على ولده، وولد ولده، ولا مال له سوى الأرض
94	فثلث الأرض وقف على ولد الولد، أجازت الورثة أو لم يجيزوا
	إذا وقف أرضه في مرضه وقفًا صحيحًا، وله مال تخرج هذه الأرض من ثلثه
97	فتلف المال قبل موته، ثم مات، ولا مال له غير هذه الأرض، فإنه يكون
	إذا أوصى أن تكون أرضُه صدقة موقوفة بعد وفاته، فحدث في الأرض ثمرة قبل وفاته
94	فم توفى، فإن الثمر يكون ميراثًا، والأرض تكون وقفًا
	إن مات بعض ورثة الواقف، مثل زوجته، أو أمه، ثم احتاج ولد لصلبه
	ردت الغلة إليهم، وقسمت بين المحتاجين من ولده، وبين من كان باقيًا من الورثة
۹۳	ولا ينظر إلى من مات منهم
	الفصل السادس عشر
9 2	في الرجل يقف أرضه على وجوه سماها كيف تقسم الغلة؟
	عى عرب يت بال يت برك على عبد الله، وزيد، فالغلة لهما، ولو ماتا إذا وقف أرضه صدقة موقوفة على عبد الله، وزيد، فالغلة لهما، ولو ماتا
٩٤	كانت الغلة كلها للفقراء
	لو قال: على ولد عبدالله، ولم يسم، فما بقي من ولد عبدالله أحد
٩٤	لم يكن للفقراء
9.5	لم يمان على زيد وعمرو، ولزيد ثلثه، كان لزيد الثلث، ولعمرو الثلثان
, ,	لو قال: لزید النصف، ولعمرو الثلث، وسکت، ویعطی لکل واحد ما یسمی
9 2	
, -	والباقي بينهما نصفان
90	لو قال: أرضى هذه صدقة موقوفة لعبدالله من غلاتها مائة درهم، ولزيد مائتان نوادية بالنات ذاذات الرائدة كريز النقراب لا تكريب المرينة المرينة المراد التراكية
,,,	فزادت الغلة، فالغلة الزائدة تكون للفقراء، ولا تكون بينهما، بخلاف المسألة الأولى لو قال أوصيت لزيد بمائة من ثلث مالى، ولعمرو مائتين، وثلث ماله خمسمائة
90	
70	كان الباقى للورثة تنتما أننا ما المالة على المالة ال
^ ^	لو قال: صدقة موقوفة على أن لزيد مائة، ولعمرو ما بقى، فلم تكن الغلة إلا مائة
90	فلا شيء لعمرو
Α.	لو قال: صدقة موقوفة لعبدالله نصفها، ولزيد منها مائة، يعطى عبدالله نصفها
90	ويعطى زيد من النصف الباقي مائة، والفضل للفقراء

لو قال: أرضى هذه صدقة موقوفة على فقراء قرابتي، يعطى كل واحد منهم
في طعامه وكسوته ما يكفيه بالمعروف
لو قال: أرضى هذه صدقة موقوفة، فما أخرج الله تعالى من غلاتها، أعطى من ذلك
كل فقير من قرابته في كل سنة ما يكفيه من طعامه وكسوته بالمعروف، ففضلت الغلة
عن ذلك، فالفضل يكون في الفقراء
لو قال: أرضى هذه صدقة موقوفة، فما يخرج من غلاتها فلزيد وعبد الله ألف درهم
لعبد الله من ذلك مائة ، فخرج من غلاتها ألف درهم ، كان لعبد الله مائة ، والباقي لزيد ٩٦
لو قال: أرضى صدقة موقوفة، فما أخرج الله تعالى من غلاتها، فهو لعبدالله
والفقراء، والمساكين، فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو قول هلال: النصف
لعبدالله، والنصف للفقراء والمساكين
أصل المسألة ما ذكر في "الجامع الصغير"
إذا أوصى بثلث ماله لأمهات أولاده وهن ثلاثة وللفقراء والمساكين
فعلى قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه: يقسم ثلث ماله على خمسة أسهم:
سهم للفقراء، وسهم للمساكين، وثلاثة أسهم لأمهات أولاده
لوقال: لقرابتي وجيراني، وموالي، والمساكين، يضرب كل واحد من القرابة
وكل واحد من الجيران، وكل واحد من الموالي بسهم، والمساكين بسهم
وعند محمد رحمه الله تعالى: بسهمين
لو قال: صدقة موقوفة في وجوه الصدقات، فإن وجوه الصدقات الأصناف المذكورة
في كتاب الله تعالى في آية الزكاة، إلا أن في الوقف لا يعطى العاملين، والمؤلفة قلوبهم ٩٧
الفصل السابع عشر
في الرجل يقف أرضه على قوم، فلا يقبلون أو يقبل بعضهم دون البعض
أو يكون بعضهم حيّا، وبعضهم ميتًا
إذا قال: أرضي هذه صدقة موقوفة على عبدالله، فقال عبدالله: لا أقبل
فالوقف جائز، والغلة للفقراء
لو قال: صدقة موقوفة على ولد عبد الله ونسله، فأبي رجل من ولد عبد الله أن يقبل
فالغلة لمن قبل منهم، ويجعل من لم يقبل بمنزلة الميت

لو قال: على زيد وعمرو ما عاشا، ومن بعدهما على المساكين، فقال زيد: قبلت
وقال عمرو: لا أقبل، قال: لزيد نصف الغلة، والنصف الآخر للمساكين
لو قال: صدقة موقوفة على ولد عبد الله ونسله، فلم يقبلوا جملة، كانت الغلة للفقراء ١٩
الفصل الثامن عشر
في الرجل يقف على جماعة، ثم يستثني بعضهم بصفة خاصة وفي الرجل يقف
على جماعة موصوفين بصفة فتزول تلك الصفة عن كلهم أو بعضهم
إذا وقف وقفًا على أمهات أولاده إلا من تتزوج، فإنه لا شيء لها
رجل وقف أرضه على ساكني مدرسة كذا من طلبة العلم، فسكن فيها إنسان
ولكن لا يبيت ثمه، ويشتغل بالحراسة، فله الوظيفة إذا كان يأوي في بيت من بيوت
وله السكني ثمه
إذا وقف على ساكني مدرسة كذا، ولم يقل: من طلبة العلم، فكذلك الجواب أيضًا ١٠٠
المتعلم إذا كان لا يختلف إلى الفقهاء، فهو على وجهين
امرأة أخذت نصيبها من الوقف على وجه الحاجة، ثم استغنت قبل حدوث الغلة
فعليها أن ترد، وإن استغنت بعد حدوث الغلة لا ترد، وإن كان ذلك قبل الإدراك ١٠١
إذا وقف على أقاربه المقيمين في قرية كذا، وجعل آخره للفقراء، فانتقل أقاربه
من تلك القرية إلى قرية أخرى أو انتقل بعضهم، فإن كانوا يحصون، لا تنقطع
وظيفتهم بالانتقال
الفصل التاسع عشر
في المسائل التي تتعلق بالصك وما فيه
سئل شيخ الإسلام عن رجل وقف دارًا له على أولاده، وكتب في الصك: وقف فلان
على أولاده فلان بكذا وقفه عليهم، وتصدق به عليهم في حال حياته وبعد وفاته
وقال: هذا يوجب الفساد
سئل أيضًاعن ذكر وقف كان فيه وقف فلان كذا على مواليه، ومدرس مدرسة معلومة
وكان فيه بيان المقادير ٪ وشرائط الصحة، وجعل آخره للفقراء
فأجاب أنه غير صحيح

إن كان الواقف رجلا فصيحًا يحسن العربية ، وقرئ عليه الصك
وكتب في الصك وقف صحيح، وأقر هو بجميع ما فيه، لا يقبل قوله
والوقف صحيح المام
امرأة قال لها جيرانها: اجعلي هذه الدار وقفًا على المسجد على أنك متى احتجت
إلى بيعها تبيعها، فأجابت، فكتبت صكًّا، فكتبوا صكًّا بغير هذا الشرط
وقالوا: قد فعلنا، وأشهدت عليها، و قالوا: إن قرئ الصك عليها بالفارسية
وهي تسمع، وأشهدت على ذلك، صار الدار وقفًا، وإن لم يقرأ عليها
لا يصير الدار وقفًا
رجل وقف ضيعة له، وكتب بذلك صكًّا، وأخطأ الكاتب في حدين، فكتب حدين
كما كانا، وكتب حدين بخلاف ذلك، قال: إن كان الحدان اللذان غلط
في ذكرهما يوجدان في ذلك الموضع، لكنه بين الحدين وبين هذه الضيعة الموقوفة أرض
أو كرم، أو دار لغير هذا الواقف، جاز الوقف، ولا يدخل ملك الغير في الوقف ٢٠٣
سئل أبو نصر عمن أراد أن يقف جميع ماله من الضيعة في قرية كذا
وأمر بكتابة الصك في مرضه، فنسى الكاتب أن يكتب بعض أقرحه من الأرض والكروم
ثم قرئ الصك على الواقف، وكان في الصك أن فلانًا وقف ماله من الضياع
في هذه القرية، وهو كذا وكذا أقرحا على وجه كذا، وبين الحدود
ولم يقرأ عليه القراح الذي نسى الكاتب لم يصر وقفًا
إن كتب أنه وصى من جهة الحاكم متولى من جهة الحاكم، ولم يسم القاضي
الذي ولاه جاز
لو أن شاهدين شهدا عند القاضي لرجل، فقالا: نشهد أن قاضيًا من القضاة أشهدنا
أنه قضي لهذا الرجل على هذا الرجل بألف درهم، أو بحق من الحقوق، وسموه
يعني سموا ذلك الحق، إن قالوا: نشهد أن قاضي الكوفة أشهدنا بذلك
ولم يسموا القاضي، لم ينفذ القاضي هذه الشهادة حتى يسموا القاضي الذي حكم
وينسبوه
اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيما إذا شهد الشهود على أن هذا وقف على كذا
ولم يبينوا الواقف، هل تقبل هذه الشهادة؟

استأجر رجل من المتولى أرضًا هي وقف على أرباب معلومين، وكتب في الصك:
استأجر فلان بن فلان من فلان بن فلان المتولى أرضًا في الأوقاف المنسوبة
إلى فلان المعروف بكذا، ولم يكتب اسم أب الواقف وحده، ولم يعرف، جاز ١٠٥
من في يديه ضيعة، جاء رجل وادعى أنها وقف، وجاء بصك فيه خطوط عدول وحكام
وقد انقرضوا، وطلب من الحاكم القضاء، قال: لا يعتمد الحاكم على الخطوط
ولا ينبغي له أن يحكم بذلك
الفصل العشرون
في المسائل التي تتعلق بالدعاوي والخصومات والشهادة في باب الوقف
نوع في المسائل التي تعود إلى الاستيلاء على الوقف:
ا في الله الوقف -أى قيم الوقف- الوقف، فهو غاصب، ويخرج من يده
فإن نقص منها شيء بعد الجحود، فهو ضامن
إن أراد الغاصب قطع الأشجار من أقصى موضع لا يخرب الأرض، كان له ذلك ١٠٧
إن غصب الأرض الموقوفة رجل، وقيمتها ألف درهم، ثم غصبها من الغاصب رجل آخر
بعد ما صارت قيمتها ألفي درهم، فالقيم لا يتبع الغاصب الأول، وإنما يتبع الثاني
إذا كان الثاني مليتًا
إذا أخذ القيم القيمة من أحدهما يشتري بها أرضًا أخرى فيضعها مكانها
فإن أخذ القيمة من أحدهما، ثم ردت عليه الأرض رد القيمة، وكان الأرض وقفًا
على حالها
إن ضاعت القيمة في يد القيم قبل أن يشتري بها أرضًا أخرى ثم ردت الأرض
الموقف عليه، كانت وقفًا على ما كانت، وضمن القيم القيمة التي أخذها من مال الوقف
ثم يرجع القيم بذلك في غلات الوقف استحسانًا
لو كان القيم حين أخذ القيمة اشرى بها أرضًا أخرى للوقف، ثم ردت الأرض
الأولى عليه، كانت وقفًا على حالها، وخرجت الأرض الأخرى عن الوقفية ١٠٨
إذا غصب الدار الموقوفة أو الأرض الموقوفة فهدم بناء الدار، وقلع الأشجار
كان للقيم أن يضمنه قيمة الأشجار، والنخيل، والبناء إذا لم يقدر الغاصب على ردها
ويضمن قيمة البناء، وقيمة الأشجار والنخيل نابتًا في الأرض

إذا كان في أرض الوقف نخيل، وأشجار، واستغلها الغاصب سنين - يعني الأشجار
والنخيل- ثم أراد رد الأرض والنخيل والأشجار معها، رد الغلة معها إن كانت قائمة بعينها،
وإن كانت مستهلكة، ضمن ثمنها، وليس هذا كالزرع
غصب أرض الوقف، وفيها نخيل وأشجار، فقلع النخيل والأشجار رجل
من يد الغاصب، فالقيم بالخيار، إن شاء ضمن الغاصب قيمة الأشجار
والنخيل نابتًا في الأرض، وإن شاء ضمن القالع ذلك
رجل وقف ضيعة، فغصبها منه إنسان، فأقام الواقف البينة، قبلت بينته
وردت الضيعة عليه بالاتفاق
وقف على نفر استولى عليه ظالم، ولا يمكن انتزاعه من يده، فادعى بعض الموقوف عليه
على واحد منهم أنه باع من هذا الظالم، وسلم إليه، وهو منكر، وأراد تحليف المدعى عليه
فلهم ذلك
رجل وقف موضعًا في حياته، وصحته، وأخرجه من يده، فاستولى عليه غاصب
وحال بينه وبينهم، يؤخذ من الغاصب قيمته، ويشتري به موضعًا آخر، فيوقف
على شرائطه
على شرائطه با الواقف زرعها، وأنفق فيها، وأخرجت زرعًا رجل وقف ضيعة له، ثم إن الواقف زرعها، وأنفق فيها، وأخرجت زرعًا
رجل وقف ضيعة له، ثم إن الواقف زرعها، وأنفق فيها، وأخرجت زرعًا والبذر من قبل الواقف، فقال: أنا زرعتها لنفسى ببذرى، وقال أهل الوقف:
رجل وقف ضيعة له، ثم إن الواقف زرعها، وأنفق فيها، وأخرجت زرعًا والبذر من قبل الواقف، فقال: أنا زرعتها لنفسى ببذرى، وقال أهل الوقف: إنما زرعتها للوقف، فالقول قول الواقف الزارع
رجل وقف ضيعة له، ثم إن الواقف زرعها، وأنفق فيها، وأخرجت زرعًا والبذر من قبل الواقف، فقال: أنا زرعتها لنفسى ببذرى، وقال أهل الوقف:
رجل وقف ضيعة له، ثم إن الواقف زرعها، وأنفق فيها، وأخرجت زرعًا والبذر من قبل الواقف، فقال: أنا زرعتها لنفسى ببذرى، وقال أهل الوقف: إنما زرعتها للوقف، فالقول قول الواقف الزارع
رجل وقف ضيعة له، ثم إن الواقف زرعها، وأنفق فيها، وأخرجت زرعًا والبذر من قبل الواقف، فقال: أنا زرعتها لنفسى ببذرى، وقال أهل الوقف: إنما زرعتها لنفسى المنازرع المنازرعتها للوقف، فالقول قول الواقف الزارع المنازرع المنازرع أنه من غرق أو غير ذلك إن سأل الواقف الأرض، وأنفق عليه، فأصاب الزرع آفة من غرق أو غير ذلك وذهب الزرع، فقال الواقف: استدنت وزرعت هذا الزرع الذي عطب للوقف وجاءت غلة أخرى، فأراد أن يأخذ من هذه الغلة ما ذكر أنه استدانته لذلك
رجل وقف ضيعة له، ثم إن الواقف زرعها، وأنفق فيها، وأخرجت زرعًا والبذر من قبل الواقف، فقال: أنا زرعتها لنفسى ببذرى، وقال أهل الوقف: إنما زرعتها لنفسى المنازرعتها للوقف، فالقول قول الواقف الزارع
رجل وقف ضيعة له، ثم إن الواقف زرعها، وأنفق فيها، وأخرجت زرعًا والبذر من قبل الواقف، فقال: أنا زرعتها لنفسى ببذرى، وقال أهل الوقف: إنما زرعتها لنفسى المنازرع المنازرع المنازرع المنازرع المنازرع المنازرع المنازرع الأرض، وأنفق عليه، فأصاب الزرع آفة من غرق أو غير ذلك وذهب الزرع، فقال الواقف: استدنت وزرعت هذا الزرع الذى عطب للوقف وجاءت غلة أخرى، فأراد أن يأخذ من هذه الغلة ما ذكر أنه استدانته لذلك
رجل وقف ضيعة له، ثم إن الواقف زرعها، وأنفق فيها، وأخرجت زرعًا والبذر من قبل الواقف، فقال: أنا زرعتها لنفسى ببذرى، وقال أهل الوقف: إنما زرعتها لنفسى المنازرع المنازرع المنازرعتها للوقف، فالقول قول الواقف الزارع المنازرع أفة من غرق أو غير ذلك إن سأل الواقف الأرض، وأنفق عليه، فأصاب الزرع آفة من غرق أو غير ذلك وذهب الزرع، فقال الواقف: استدنت وزرعت هذا الزرع الذي عطب للوقف وجاءت غلة أخرى، فأراد أن يأخذ من هذه الغلة ما ذكر أنه استدانته لذلك
رجل وقف ضيعة له، ثم إن الواقف زرعها، وأنفق فيها، وأخرجت زرعًا والبذر من قبل الواقف، فقال: أنا زرعتها لنفسى ببذرى، وقال أهل الوقف: إنما زرعتها للوقف، فالقول قول الواقف الزارع

111	من المتولى
	إذا كانت الأرض في يد غاصب، أقام أهل الوقف بينة أن فلانًا وقفها عليه
111	وأنه مات وهو مالكها لم أقض ِ بأنها وقف، وإنما أقضى بأنها ملك
	قوم ادعوا أرضًا في يدي رجل، وقالوا: وقفها فلان علينا، والذي في يديه
	يقول: الأرض لي، فأقاموا البينة أن فلانًا وقف هذه الأرض عليهم، لا يستحقون
111	بهذه البينة شيئًا
	كذلك لو شهد الشهود أنه أقر عندنا، وأشهدنا على نفسه أنه وقف هذه الأرض
111	وقفًا صحيحًا، وأنها كانت في يده حتى مات، فالقاضي لا يقضى بالوقف
	إذا قال لغيره: هذه الضيعة وقف عليك، ثم ادعاها بعد ذلك لنفسه
117	لاتسمع دعواه لمكان التناقض
	ادعى دارًا في يدى رجل أنها ملكه بأصلها، وبناءها، وأنكر المدعى عليه ذلك
	وادعى أنها وقف على مصالح مسجد كذا، فأقام المدعى البينة على دعواه
	وقضى به ذلك، وكتب له السجل، ثم إن المدعى أقر أن أصل الدار وقف، والبناء له
117	بطل دعواه بطل دعواه
	ضيعة في يدى رجل، وضيعة أخرى في يدى رجل آخر، ادعى رجل أن هاتين الضيعتين
	وقف عليه جده على أولاده وأولاد أولاده أبدًا ما تناسلوا، وأحد الرجلين غائب
	فأقام المدعى البينة على الحاضر، إن شهد الشهود أنهما ملك الواقف
	وقفهما جميعًا وقفًا واحدًا، وذكر شرائط الوقف، قضى القاضي على الحاضر
117	بكون الضيعة وقفًا
	ادعى كرما في يدي رجل، وأقر المدعى عليه أنه وقف الكرم وقفًا صحيحًا بشرائطه
	وليس للمدعى بينة، وأراد تحليف المدعى عليه، إن أراد تحليفه ليأخذ الكرم
114	
114	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
	بيت فوقه بيت، وهو متصل بالمسجد، يتصل صف المسجد بصف البيت الأسفل
	ويصلى في البيت الأسفل في الصيف والشتاء، اختلف أهل المسجد وأرباب البيت
	رجل وقف ضيعة له على الفقراء في صحته، ثم مات، فجاء إنسان، وادعى أن الضيعة له، وأقر الورثة بذلك، لم يبطل الوقف

الذي يسكنون العلو، قال الأرباب: إن ذلك ميراتًا لنا، فالقول قولهم١١٠
نوع آخر منه: في المسائل التي تعود إلى الشهادة في الوقف ١١٤
إذا شهد شاهدان على رجل أنه وقف أرضه، ولم يحدها الشاهدان، فالشهادة باطلة ١١٤
إن شهدا أنه وقف أرضه التي في موضع كذا وحدها لنا، إلا أنا نسيناه
لا تقبل شهادتهما
كذلك لو قالا: لم يكن في المصر إلا تلك الأرض لم يقبل ٢١٤
إن شهدا أنه حدها لنا، ولكنا لا نذكر الحدود التي حدها لنا، فالشهادة باطلة ١١٤
إذا شهد شاهدان على رجل أنه وقف حصته من هذه الأرض، أو من هذه الدار
ولا يدريان ماحصته، فالشهادة باطلة عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه ١١٥
إن شهدا أنه أقر عندهما أنه جعل حصته من هذه الأرض التي في موضع كذا
حدودها كذا صدقة موقوفة لله تعالى، وهي ثلث جميع هذه الأرض على كذا
وجعل آخره للمساكين، فنظر الحاكم، فوجد حصته من هذه الأرض نصفها أو ثلثها
قال الخصاف: ويجعل جميع حصته وقفًا على الوجوه التي سبلها
إذا شهدا على رجل أنه وقف أرضه، واختلفا فيما بينهما، شهد أحدهما أنه وقف أرضه
في موضع كذا، وشهد الآخر أنه وقف أرضه في موضع كذا، وسميا موضعًا آخر
لاتقبل الشُّهادة
لو شهد أحدهما أنه جعل له تلث الغلة، وشهد الآخر أنه جعل له نصفها، قبلت الشهادة
على الثلث عندهما
لو شهد أحدهما أنه وقفها يوم الخميس، وشهد الآخر أنه وقفها يوم الجمعة
قبلت الشهادة
لو شهد أحدهما أنه وقفها وقفًا صحيحًا في صحته، وشهد الآخر أنه وقفها بعد موته
لا تقبل هذه الشهادة
لو شهد أحدهما أنه وقفها وقفًا صحيحًا، وشهد الآخر أنه وقفها في المرض
قبلت الشهادة
ولو شهد أحدهما أنه جعلها صدقة موقوفة على الفقراء، وشهد الآخر أنه جعلها
صدقة موقوفة على المساكين، قبلت الشهادة

من قال: أرضي هذه صدقة موقوفة كانت وقفًا على الفقراء ١١٧
إذا شهد أحدهما أنه جعلها صدقة موقوفة على عبدالله، وشهد الآخر أنه جعلها
صدقة موقوفة على زيد، تكون وقفًا على الفقراء١١٧
إذا شهد أحدهما أنه أقر أنه جعلها صدقة على الفقراء والمساكين، وشهد الآخر
أنه وقفها على الفقراء، حكم عليه بالوقف على الفقراء في قول حسن بن زياد ١١٧
لو شهد أحدهما أنه جعلها وقفًا على عبد الله وولده من بعده، وشهد الآخر
أنه جعلها وقفًا على عبدالله جعلها وقفًا على عبدالله١١٧
إذا شهد أحدهما أنه جعل لعبد الله مائة درهم في كل سنة من غلات هذه الأرض
وشهد الآخر أنه جعل له مائتي درهم، لا تقبل هذه الشهادة
لو شهد أحدهما أنه جعلها صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين
وشهد الآخر أنه جعلها صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين وأبواب البر
تقبل هذه الشهادة
لو شهد أحدهما أنه جعل أرضه صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين
وشهد الآخر أنه جعل أرضه موقوفة على الفقراء والمساكين وفقراء قرابته
قال: هذا لا يشبه أبواب البر البر الما الما البر البر البر البر البر البر البر الب
إذا شهد شاهدان أنه جعل هذه الأرض صدقة موقوفة علينا، أو على أحدنا
أو على أولادنا، أو آباءنا، أو أجدادنا، أو ما أشبه ذلك، لا تقبل الشهادة ١١٨
إذا شهد أنه جعلها صدقة موقوفة علينا يجب أن يبطل قوله: علينا
ويبقى قوله: صدقة موقوفة، فيقضى للفقراء
إذا وقف الرجل كراسة على مسجد لقراء القرآن، أو على أهل مسجد، وهم يحصون
حتى جاز الوقف، فشهد أهل ذلك المسجد على وقف الكراسة، فهذه الشهادة نظير
مسألة شهادة أهل مدرسة على وقف تلك المدرسة، أو شهادة أهل محلة
على وقف تلك المحلة
أرض في يدي رجل، يزعم أنها ملكه، فادعى قوم أن هذا الرجل وقف هذه الأرض
وقفًا صحيحًا علينا وذو اليد منكر، فأقاموا بينة على ما ادعوا، قبلت بينتهم
و حكمت عليه بالوقف، وأخر حها من بده

كذلك إذا ادعى رجل أنه وقف هذه الأرض على المساكين، وهو يجحد ذلك
وأقام البينة على إقراره بذلك، حكمت عليه بالوقف للمسلمين
نوع آخر منه: رجل جاء إلى قاضي بلده، وقال: إني كنت أمينًا للقاضي الذي
- كان قبلك هنا، وفي يده صدقة كانت لرجل يقال له فلان بن فلان، وقفها
على قوم معلومين سماهم، قبل قوله إذا لم يكن للواقف ورثة، ولم يعلم من أمر
هذه الصَّدقة غير ما أقر به هذا الرجل، وإنَّ كان له ورثَّة، فقال: هو ميراتْ بيننا
وليس بوقف، فالقول قولهم
إن قالت الورثة هي وقف علينا وعلى نسلنا، ومن بعد ذلك على المساكين
وقال الذي في يده الضيعة: هي وقف على الفقراء والمساكين دونكم
فالقول قول الورثة
الوقف الذي تقادم أمره، ومات الشهود الذين يشهدون عليها تنازع فيها قوم
فقال فريق: هي وُقف علينا وقفها فلان، وقال فريق آخر: هي وقف علينا وُقفها فلان
يعني ذلك الرجل الذي ادعى الفريق الأول الوقف من جهته
فهذه المسألة على وجهين
إذا كان الأرض في يدي رجل، وهو يقول: إنها كانت لفلان، وقفها على كذا
وقالت الورثة: بل وقفها الميت علينا وعلى نسلنا، ومن بعدنا على المساكين
وقالت الورثة: بل وقفها الميت علينا وعلى نسلنا، ومن بعدنا على المساكين والذي قالت الورثة خلاف ما قاله الرجل، فإن القاضي يمضيه على ما أقرّ الورثة ١٢١
والذى قالت الورثة خلاف ما قاله الرجل، فإن القاضى يمضيه على ما أقرّ الورثة ١٢١
والذي قالت الورثة خلاف ما قاله الرجل، فإن القاضي يمضيه على ما أقرّ الورثة ١٢١ وقف في يد صاحب الأوقاف، فوجد في صك ذلك الوقف أن الفاضل من نفقته
والذى قالت الورثة خلاف ما قاله الرجل، فإن القاضى يمضيه على ما أقرّ الورثة ١٢١ وقف في يد صاحب الأوقاف، فوجد في صك ذلك الوقف أن الفاضل من نفقته يصرف إلى فقراء أهل السكة التي فيها الوقف وغيرهم من فقراء المسلمين
والذي قالت الورثة خلاف ما قاله الرجل، فإن القاضي يمضيه على ما أقرّ الورثة ١٢١ وقف في يد صاحب الأوقاف، فوجد في صك ذلك الوقف أن الفاضل من نفقته
والذى قالت الورثة خلاف ما قاله الرجل، فإن القاضى يمضيه على ما أقرّ الورثة ١٢١ وقف فى يد صاحب الأوقاف، فوجد فى صك ذلك الوقف أن الفاضل من نفقته يصرف إلى فقراء أهل السكة التى فيها الوقف وغيرهم من فقراء المسلمين يصرف الفاضل إلى أعيان فقراء السكة الموجودين يوم الوقف، يضرب
والذى قالت الورثة خلاف ما قاله الرجل، فإن القاضى يمضيه على ما أقر الورثة ١٢١ وقف فى يد صاحب الأوقاف، فوجد فى صك ذلك الوقف أن الفاضل من نفقته يصرف إلى فقراء أهل السكة التى فيها الوقف وغيرهم من فقراء المسلمين يصرف الفاضل إلى أعيان فقراء السكة الموجودين يوم الوقف، يضرب لكل واحد منهم بسهم، ولسائر الفقراء بسهم
والذى قالت الورثة خلاف ما قاله الرجل، فإن القاضى يمضيه على ما أقر الورثة ١٢١ وقف فى يد صاحب الأوقاف، فوجد فى صك ذلك الوقف أن الفاضل من نفقته يصرف إلى فقراء أهل السكة التى فيها الوقف وغيرهم من فقراء المسلمين يصرف الفاضل إلى أعيان فقراء السكة الموجودين يوم الوقف، يضرب لكل واحد منهم بسهم، ولسائر الفقراء بسهم
والذى قالت الورثة خلاف ما قاله الرجل، فإن القاضى يمضيه على ما أقر الورثة ١٢١ وقف فى يد صاحب الأوقاف، فوجد فى صك ذلك الوقف أن الفاضل من نفقته يصرف إلى فقراء أهل السكة التى فيها الوقف وغيرهم من فقراء المسلمين يصرف الفاضل إلى أعيان فقراء السكة الموجودين يوم الوقف، يضرب لكل واحد منهم بسهم، ولسائر الفقراء بسهم

الفصل الحادى والعشرون
في المساجد
نوع منه: في الإضافة إلى ما بعد الموت
الوصية ليست بشرطٍ لصيرورة المكان مسجدًا ولزومًا عند أبي حنيفة رحمه الله
بخلاف سائر الأوقاف على مذهبه
القبض والتسليم شرط لصيرورته مسجدًا عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله ١٢٤
الصلاة بجماعة يقع القبض والتسليم بلا خلاف
إن جعل مؤذنًا وإمامًا، وهو رجل وأحد، فأذن وأقام، وصلَّى وحده
صار مسجدًا بالاتفاق
إن كان هذا الرجل الذي جعل مسجدًا، وصلَّى فيه بنفسه، هل يصير مسجدًا؟ ١٢٤
لو أمر القوم أن يصلُّوا فيه بجماعة صلاة، أو صلوات يومًا، أو شهرًا لايكون مسجدًا ١٢٥
رجل له أرض ساحة، لا بناء فيها أمر قومًا أن يصلُّوا فيها بجماعة
فهذا على ثلاثة أوجه
سئل الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى عن وقف بجنب المسجد
والوقف على المسجد، فأرادوا أن يزيدوا في المسجد من ذلك الوقف، قال: يجوز ١٢٥
الطريق إذا كان واسعًا، فبني فيه أهل المحلة مسجدًا للعامة، ولا يضر ذلك بالطريق
فلا بأس به فلا بأس به المناس به
قوم بنوا مسجدًا، واحتاجوا إلى مكان ليتسع، وبجنبه طريق المسلمين
وأُخذوا شيئًا من الطريق، وأدخلوه في المسجد، إن كان لا يضر بأصحاب الطريق
رجوت أن لا يكون به بأس، ولو ضاق المسجد على الناس، وبجنبه أرض لرجل
يؤخذ أرضه بالقيمة كرهًا منه
سلطان أذن لأقوام أن يجعلوا أرضًا من أرض الكورة في مسجدهم، ويزيدوا فيه
ويتخذوا حوانيت موقوفة على مسجدهم، قال الفقيه أبو بكر الإسكاف رحمه الله تعالى:
إن كانت البلدة فتحت عنوةً، يجوز أمره إذا كان ذلك لا يضر بالمارة، وإن كانت
فتحت صلحًا، لم يجز أمره
رجل جعل داره مسجدًا تحته سرداب، أو فوقه بيت، وجعل باب المسجد إلى الطريق

177	وعزله، فإنه لا يصير مسجدًا
	اتخذ من داره مسجدًا أشرعه، وجعل على الظلال منه غرفة ومسكنًا، فهذا ملك له
177	وله أن يبيعه
177	كذلك الصحن الذي ليس عليه بناء، ولا تحته مسكن يزيد
	نهر قرية كبيرة لأهل لا يحصى عددهم، وهو نهر قناة، أو نهر وادى لهم خاصة
	أراد قوم أن يعمروا بعض هذا النهر ، ويبنوا عليه مسجدًا ولا يضر ذلك بالنهر
	ولا يتعرض لهم أحد من أهل النهر، قال محمد رحمه الله تعالى: يسعهم أن يبنوا
177	ذلك المسجد للعامة أو المحلة
	إن أراد إنسان أن يتخذ تحت المسجد حوانيت غلة لمرمة المسجد، أو فوقه
177	ليس له ذلك
	سئل أبوالقاسم عمن أراد أن يهدم مسجدًا ويبنيه أحكم من بناءه الأول
177	قال: ليس له ذلك
	نوع آخر منه: إذا جعل أرضًا له مسجدًا، وشرط من ذلك شيئًا لنفسه
١٢٧	لا يصح بالإجماع
	إذا جعل أرضه مسجدًا، وبناه، وأشهد أن له إبطاله وبيعه، فهو شرط باطل
۱۲۸	ويكون مسجدًا
	إذا جعل أرضه مسجدًا، فخرب ما حول المسجد من المحلة، واستغنى أهل المحلة
۱۲۸	عن ذلك المسجد، عاد إلى ملك بانيه، إن كان حيًّا، وإلى ملك ورثته إن كان ميتًا
	إذا خربت القرية التي فيها المسجد، وجعلت مزارع، وخرب المسجد، فلا يصلي فيه
۱۲۸	فلا بأس بأن يأخذه صاحبه، ويبيعه ممن يجعله مزرعة، أو يجعله مزرعة لنفسه
۱۲۸	لو كفن ميتًا، ثم افترسه سبع، أعاد الكفن إلى ملك صاحبه
	الفرس إذا جعله الرجل حبيسًا في سبيل الله تعالى، فصار بحال لا يستطيع أن يركب:
179	إنه يباع ويصير ثمنه لصاحبه، أو ورثته على حسب ما قال في المسجد
	من جعل جنازة وملاءة ومغتسلا الذي يقال له بالفارسية: حوض شستن وقفًا في محلة
179	فمات أهلها كلها، لا يرد إلى الورثة، بل يحمل إلى مكان آخر
	المسجد يريد أهل المحلة أن يحولوه إلى موضع آخر، فإن ترك هذا حتى لا يصلى فيه

179	فللناس أن ينتفعوا به، ويجعلوا المسجد في غير هذا الموضع بمنزلة الخراب
	إذا خرب المسجد، ولا يعرف بانيه، وبني أهل المسجد مسجدًا آخر، ثم أجمعوا
179	على بيعه، واستعانوا بثمنه في ثمن المسجد الآخر، فلا بأس به
	قال محمد رحمه الله تعالى: في المسجد إذا خرب، فلا يعرف بانيه
179	فحكمه حكم أرض عامرة لا يعرف لها رب، فيكون أمرها إلى الإمام
	لو جعل فرسًا حبيسًا في سبيل الله، فأصابه عيب، لا يقدر على أن يغزى عليه
۱۳۰	لا بأس للوكيل أن يبيعه
	إذا جعل أرضه صدقة موقوفة بما فيه من الرقيق والبقر والآلة، فتغير عن حاله
۱۳.	حتى لا ينتفع به في الصدقة ، ليس له بيعه إلا بأمر القاضي
۱۳۰	نوع آخر منه: في المسائل التي تعود إلى باني المسجد
	رجل اشتري بواري المسجد، لم يكن له أن يأخذها، ولو اشتري قناديل المسجد
۱۳.	أو حبايا، فوضع في المسجد، كان له أن يأخذ ذلك
	بواري المسجد إذا صارت خلقًا، واستغنى أهل المسجد عنها، وقد طرحها إنسان
۱۳۱	فإن كان الذي طرحها حيّا، فهي له
	بواري المسجد إذا خلقت، فصار لا ينتفع بها، فأراد الذي بسطها أن يأخذها
۱۳۱	ويتصدق بها، ويشتري مكانها، فله ذلك، وإن كان هو غائبًا
	سئل الفقيه أبو بكر(١) عن حشيش المسجد يخرج عن المسجد أيام الربيع، قال:
۱۳۱	إن لم يكن له قيمة، لا بأس بطرحه خارج المسجد، ولا بأس برفعه والانتفاع به
۱۳۱	إذا رفع من حشيش المسجد، وجعله قطعًا بالسواد، فهو ضامن له
	سئل أبو بكر عن سراج المسجد، هل يجوز تركه في المسجد؟ فاعلم
۱۳۱	بأن ههنا ثلاث مسائل
١٣٢	سئل أبو القاسم عن شراء الدهن أو الحصير للمسجد، أيهما أفضل؟ قال: هما سواء
	سئل نصير رحمه الله تعالى عن ديباج الكعبة إذا أخلق، قال: لا يجوز أخذه،
۱۳۲	ولكن للسلطان أن يبيعه، ويستعين به على أمر الكعبة
١٣٢	نوع آخر منه: في المسائل التي تعود إلى الوقف على المسجد، وما يتصل به
	سئل الفقيه أبو القاسم عمن أراد أن يقف أرضًا له على المسجد في عمارته

وما يحتاج إليه من الدهن وغيره كيف يفعل حتى يكون آمنًا عن البطلان؟ ١٣٢
لو جعل أرضًا وقفًا له على المسجد جاز
سئل الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى عمن قال: جعلت حجرتي لدهن سراج المسجد
ولم يزد على هذا، صارت الحجرة وقفًا على المسجد بما قال، ليس له الرجوع
ولاً له أن يجعله لغيره
لو قال: هذه الشجرة للمسجد، لا تصير للمسجد حتى تسلم إلى متولى المسجد ١٣٣
لو تصدق بدلو على المسجد، لايجوز، ويكون ميراثًا
إذا وقف أرضه على مرمة مسجد كذا، وثمن بواريه وزيت قناديله
وقال: إن استغنى عنه المسجد، كانت الغلة للمساكين، حتى جاز بالإجماع ١٣٤
إذا قال: أوصيت بثلث مالي للمسجد، قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: هو باطل
إلا أن يقول: ينفق على المسجد، وقال محمد: يجوز، ويصرف إلى عمارته
وكذلك إذا قال: لبيت المقدس، جاز
إذا قال: أوصيت بثلث مالي لسراج المسجد، لا يجوز ١٣٤
سئل شيخ الإسلام أبو الحسن عن رجل قال: وقفت الدار على مسجد كذا
ولم يزدعلي هذا، وسلمها إلى المتولي صح ١٣٤
المريض مرض الموت إذا قال: وقفت داري على مسجد كذا، ولم يزد على هذا
ولم يسلم الدار، يصح ذلك الم
سئل أبو القاسم عمن أوصى بشيء من ماله لعمارة المسجد، قال: عمارة المسجد في بناءه
دون تزيينه، قيل له: المنارة؟ قال: ذلك من بناء المسجد، فيجوز أن يبنى به المنارة ١٣٥
سئل أبو بكر عمّن وقف أرضًا على عمارة المسجد، وشرط أن ما فضل من عمارته يصرف
إلى الفقراء، فاجتمعت الغلة، والمسجد غير محتاج إلى العمارة في الحال
قال: تحبس الغلة
إذا كان الوقف على مرمة المسجد، هل للقيم شراء السلم من ذلك ١٣٥
سئل أبو بكر عمن أوصى بثلث ماله لأعمال البر، هل يجوز أن يسرج في المسجد؟
قال: يجوز
سئل الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى عن مسجد بابه على مهب الريح

فيصيب المطر باب المسجد فيفسد، ويبتل داخل المسجد وخارجه، ويشق على الناس
الدخول في المسجد، يجوز أن يتخذوا من غلة المسجد ظلة، قال: إن لم يضر
بأعلى الطريق، يجوز بأعلى الطريق، يجوز
نوع آخر منه: في المسائل التي تعود إلى قيّم المسجد، وما يتصل به ١٣٦
سئل الفقيه أبو القاسم رحمه الله تعالى عن قيم جعله القاضي قيما على غلاتها
وجعل له معلومًا يأخذُ كل سنة، حل له الأخذ إن كان مقدار أجر مثله ١٣٦
مسجد له مستغلات وأوقاف، فأراد المتولى أن يفرش الآجرّ، ويشتري الحصير
أو الدهن للمسجد، أو ما أشبهه، أما فرش الآجر"، فله ذلك ١٣٦
إذاأراد أن يصرف شيئًا من ذلك إلى إمام المسجد، أو إلى مؤذن المسجد، فليس له ذلك ١٣٧
قرية فيها أراضي وقف على إمام المسجد تصرف إليه غلتها وقت الإدراك
فأخذ الإمام الغلة وقت الإدراك، وذهب عن تلك القرية، هل يسترد منه بعض ما أخذ
حصة ما بقى من السنة؟ قالوا: لا يسترد١٣٧
كذلك الحكم في طلبة العلم في المدارس يريد به إذا كان الوقف على طلبة العلم ١٣٧
مسجد له أوقاف مختلفة، لا بأس للقيم أن يخلط غلتها كلها، وإن خرب حانوت منها
فلا بأس بعمارته من غلة حانوت آخر
متولى وقف وعليه مشرف، ليس للمشرف أن يتصرف في الوقف ١٣٧
أهل المسجد إذا باعوا غلة المسجد، أو ترك المسجد، أو أمروا رجلا ببيعه
أو باعوا نقض المسجد، إذا استغنى المسجد عن ذلك، أو أمروا رجلا بالبيع
فهذا على وجهينفهذا على وجهين
مسجد بجنبه نهر ماء، فانكسر حائط المسجد من ذلك الماء، ينبغي لأهل المسجد
أن يرفعوا الأمر إلى القاضي، ليأمر القاضي أهل النهر بإصلاحه، حتى إذا لم يصلحوا
بعد أمره وانهدم حائط المسجد، ضمنوا قيمة ما انهدم
الفاضل من وقف المسجد هل يصرف إلى الفقراء؟ قيل: لا يصرف ١٣٨
متولى الوقف إذا أنفق على قناديل المسجد من وقف المسجد جاز ١٣٨
وقف صحيح على مصالح مسجد، فمات القيم، فاجتمع أهل المسجد
وجعلوا رجلًا متوليا بغير أمر القاضي، فقام هذاالمتولى مدةعلى ذلك، وصرف من غلاته

فأنفق على المسجد بالمعروف، تكلم المشايخ رحمهم الله تعالى في جواز هذه التولية ١٣٨
متولى المسجد إذا اشترى بمال المسجد حانوتًا، أو دارًا، ثم باعها جاز، إذا كان له
ولاية الشراء
المتولى إذا اشترى منزلا من الدراهم التي اجتمعت من أوقاف المسجد للمسجد
ودفع المنزل إلى المؤذن ليسكن فيه، يكره للمؤذن السكني إذا علم بذلك
سئل شيخ الإسلام عن أهل مسجد اتفقوا على نصب رجل متوليًا لمصالح مسجدهم
فتولى ذلك باتفاقهم هل يصير متوليًا مطلق التصرف في مال المسجد على حسب
ما لو قلده القاضي؟ قال: نعم
رجل بني مسجدًا في السكة، فنازعه بعض أهل السكة في عمارته، أو في نصب الإمام
أو المؤذن، ففي العمارة الباني أولى
رجل بني مسجدًا، وجعل له مؤذنا، فأذن هو فيه، وكرهه أهل المسجد
وقالوا: نجعل المؤذن غيرك، فليس ذلك لهم، إنما الأمر في ذلك إلى الذي بناه ١٣٩
كذلك إن أقام لهم إمامًا
استأجر أرضًا موقوفة على مصالح مسجد من متوليه سنة بكذا، ثم دفعها
إلى آخر مزارعة بالنصف، ففعل، ثم إن أهل المحلة زعموا أن الآجر لم يكن متوليًا
قال: يثبت المستأجر بالبينة كون الآجر متوليًا
متولى مسجد استصنع محراب المسجد إلى النجار في خشب معلوم، وعمل
صناعة معلومة، قال: لا يصح
أهل محلة باعواوقف المسجدلاً جل عمارةالمسجد، قال: لايجوز بأمر القاضي وغيره ١٤٠
الفصل الثاني والعشرون
في المسائل التي تعود إلى الرباطات والمقابر والخانات والحياض والطرق والسقايات ١٤١
إذا جعل أرضه مقبرة للمسلمين جاز، وليس له أن يرجع فيها بعد تمامها
وتمامها أن يقبر فيهـا إنسان واحد بإذنه، أو أكثر من ذلك، وهل يتم بالتسليم
إلى المتولى؟
كذلك إذا جعلها خانًا للمار من المسلمين، وخلى بينهم وبينها، فإذا نزلها بإذنه رجل واحد
أو أكثر، فلا سبيل له بعد ذلك عليها

	كذلك السقاية يجعلها في أرضه، فيسقون، ويشربون، ويتوضون، فشرب فيها إنسان
	أو سلمها إلى المتولى، فليس له أن يرجع بعد ذلك عنه، وكذلك الحوض والبئر
181.	يجعله في أرضه
	كذلك إذا جعل داره سكني للمساكين، ودفعها إلى والى يقوم بذلك، فليس له
	أن يرجع فيها، وكذلك الرجل تكون له الدار بمكة، فجعلها مسكنًا للحاج والمعتمرين
	ودفعها إلى والٍ يقوم عليها، ويسكن فيها من رأى، فليس له أن يرجع فيها
	وكذلك إذا جعُل داره في ثغر سكني للغزاة والمرابطين، ودفعها إلى والى يقوم عليها
121	فليس له أن يرجع فيها
	إذا جعل داره سكني للغزاة، أو سكني للحاج والمعتمرين، يجوز للغني من الغزاة
184	والحاج أن يسكنها، كما يجوز للفقراء
	إذا جعل الرجل داره سكني للغزاة، فسكن بعض الغزاة بعض الدار، والبعض فارغ
	لا يسكنها أحد، ينبغي للقيم بأمر هذا الوقف أن يكرى من هذه الدار ما لا يحتاج
127	إلى سكناه
	- إذا بني خانًا ، واحتاج إلى المرمة ، روى عن محمد رحمه الله تعالى أن يعزل منها ناحية بيتًا
127	أو بيتين، فيؤاجر، وينفق من غلتها عليها
	هكذا إذا جعل فرسه حبيسًا، فإن كان يركب عليه مجاهد، يركبه وينفق عليه
127	وإن لم يركبه أحديؤاجر، وينفق عليه من أجرته
	إذا جعل سكني بمكة، سكني للحاج، فليس للمجاورين أن يسكنوها
	وإذا مضى أيام الموسم، اكترى، وينفق من غلتها في مرمتها، وما فضل بعد ذلك فرق
127	على المساكين والفقراء
124	
	•
124	أو ما أشبه ذلك
	رباط المختلفة إذا كان فيها سكان، وانهدم الرباط، فبني، فأراد الساكنون الذين
1 2 7	إذا جعل فرسه حبيسًا يحبس في الرباط، ويغزى عليه، فإن استغنى عنه، يؤاجره الإمام بقدر علفه، فإن لم يوجد من يستأجره، يبيعه الإمام، ويوقف ثمنه

124	كانوا فيها أن يسكنوها، وأراد غيرهم ذلك، فهذا على وجهين
	رجل جعل قطعة أرضه مقبرة، دفنوا فيها، ثم إن رجلا من أهل تلك القرية بني
	فيها بناء، فوضع اللبن دارة القبر، وأجلس فيه رجلا لحفظ المتاع بغير رضا الباقين
124	من أهل القرية، فهذا على وجهين
	رجل أوصى بأن يخرج ثلث ماله، فيعطى ربع الثلث لفلان، وثلاثة أرباعه لأقرباءه
	وللفقراء، ثم قال: لا تتركوا حصة الرباطين، وهم فقراء يسكنون في رباط بعينه
184	فهذا على وجهين
188	إذا اشترى الرجل موضعًا، وجعله طريقًا للمسلمين، وأشهد عليه، فإنه يصح
	مقبرة اندرست كانت للمشركين، أرادوا أن يجعلوها مقبرة للمسلمين
188	فهذا على وجهين
	رجل له دار، أراد أن يجعلها رباطًا للمسلمين، أو يبيعها ويتصدق بثمنها، أو يبيعها
1 2 2	ويشترى بثمنها عبدًا فيعتقه، أي ذلك أفضل؟
180	الميت بعد ما دُفن لا يخرج من غير عذر
	رباط كثرت دوابه، وعظمت مؤنتها، هل للقيم أن يبيع شيئًا منها، وينفق ثمنها في علفها
120	أو مرمة الرباط؟ فهذا على وجهين
	سئل القاضي الإمام شمس الإسلام محمود الأوزجندي رحمه الله تعالى عن مسجد
120	لم يبقً له قوة ، وخرب ما حوله ، واستغنى الناس عنه هل يجوز جعله مقبرة؟ قال: لا
	سئل هو أيضًا عن رجل وقف أرضًا على المقبرة، أو على صوفى خانه بشرائطه
120	هل يصح؟ قال: لا
	امرأة جعلت قطعة أرض لها مقبرة، وأخرجتها من يدها، ودفن فيها ابنها
	وتلك القطعة لا تصلح للمقبرة لغلبة الماء عندها، فيصيبها فساد، فأرادت بيعها
	فإن كانت الأرض بحال لا يرغب الناس عن دفن الموتى فيها، لقلة الفساد
120	ليس لها البيع
	حفر قبرًا في مقبرة وقف، فأراد آخر أن يدفن فيها ميته، فإن كان في المكان سعة 
120	لا يدفن
	من بسط المصلى في المسجد، أو ترك في الرباط، فجاء آخر، فإن كان في المكان سعة

لا يزاحم الاول، وإن لم يكن فيه سعة يزاحمهم
حفر قبرًا، فدفن فيه غيره ميته، لا ينبش القبر، لكن يجب قيمة حفره حتى يحفر آخر
فيدفن فيه
إذا حفر قبرًا في غير ملكه ليدفن فيه ميتًا له، فدفن غيره ميته، لا ينبش القبر
ولكن ضمن قيمة حفره
مواضع موات على شط جيحون، عمّرها أقوام، واستنزلوها، كان للسلطان
أن يأخذ العشر من غلاتها
رباط فيه ثمار، فإن كانت ثمارًا لاقيمة لها، نحو التوت وما شاكل ذلك، فلا بأس للنازلين
أن يتناولوا منها، وإن كانت ثمار لها قيمة، فالاحتراز عن ذلك أحوط لدينه ١٤٦
رجل دفع إلى خادم دار عمران -وهي دار يسكنها الفقراء- دراهم، وأمره أن يشتري بها
خبزًا ولحمًا، وينفق على المقيمين فيها، فلم يجد الخادم ذلك اليوم الخبز واللحم
وقد كان اشترى قبل ذلك اللحم بالنسيئة، فقضى ذلك الدين بهذه الدراهم، ضمن ١٤٦
الفصل الثالث والعشرون
في المسائل التي تعود إلى الأشجار التي في المقابر وأراضي الوقف، وغير ذلك ١٤٧
مقبرة وفيها أشجار، فهذه المسألة على وجهين
إذا نبتت الأشجار بعد اتخاذ الأرض مقبرة، وإنه على وجهين
إذا غرس شجرًا في المسجد، فاعلم بأن من هذا الجنس أربع مسائل: ١٤٧
إحداها
المسألة الثانية
المسألة الثالثة
المسألة الرابعة
رجل جعل أرضه مقبرة، وفيها أشجار، فأراد ورثته أن يقطعوا الأشجار، فلهم ذلك ١٤٧
غرس شجرًا على شط حوض قرية، ثم قطعها بعد ذلك، فنبت من عروقها أشجار
فهي للغارس
أشجار على حافتي نهر في الشارع، اختصم فيها الشاربة ، ورجل يجري هذا النهر
مقابل داره، ولم يعرف الغارس، فإن كان الموضع الذي نبت فيه الأشجار

١٤٨	ملك الشاربة، فالأشجار لهم
	رجل وقف شجرة بأصلها، صح، سواء كانت الشجرة منتفعة بثمارها، أو بأوراقها
۱٤٨	ُو كانت منتفعة بذاتها
	أراضي موقوفة على الفقراء، استأجرها رجل من المتولى، وطرف فيها السرقين
١٤٨	وغرس الأشجار، ثم مات المستأجر، فالأشجار ميراث للورثة
	رجل غرس أشجارًا في الشارع، ثم مات الغارس، وترك ابنين، فجعل أحدهما
۱٤۸	حصته للمسجد، لا تكون للمسجد
	رجل عين أشجارًا له في ضيعته، وقال لامرأته في صحته: أنا إذا مت، فبيعي
	هذه الأشجار، واصرفي ثمنها في كفني، وثمن الخبز للفقراء، وثمن الدهن
	لسراج المسجد الذي في كذا، ثم مات، وترك امرأته هذه وورثة كبارًا، فاشترى
	الورثة الكفن من الميراث، وجهزوه، تباع الأشجار، ويحط من ثمن الأشجار
١٤٨	مقدار الكفن
	رجل وقف ضيعته على بناته وأولادهن أبدًا ما تناسلوا، وآخر ذلك للفقراء
1 2 9	ثم غرس الواقف فيها شجرًا، فإن غرس من غلة الوقف
189	قرية وقف على أرباب مسمين في يد متولى، باع هذا المتولى ورق أشجار التوت جاز
1 2 9	سئل نجم الدين عن أشجار في مقبرة، هل يجوز صرفها في عمارة المسجد؟ قال: نعم
	سئل هو أيضًا عن رجل غرس أشجار تالة في مسجد، فكبرت بعد سنين، فأراد
	متولى المسجد أن يصرف الشجرة إلى عمارة بئر في هذه السكة، والغارس يقول:
	هي لي، فإني ما وقفتها على المسجد، قال: الظاهر أن الغارس جعلها للمسجد
189	فلا يجوز صرفها إلى البئر، ولا يجوز للغارس صرفها إلى حاجة نفسه
1 2 9	مسجد فيه شجرة تفاح، يُباح للقوم أن يفطروا بهذا التفاح
	الفصل الرابع والعشرون
10.	في الأوقاف التي يستغني عنها، وما يتصل به من صرف غلة الأوقاف إلى وجوه أُخر
	بئر ينبت بالآجر في قرية، فخربت القرية، وانقرض أهلها، وعند هذه القرية قرية أخرى
10.	فيهاحوض يحتاج إلى الآجر"، أيجوزأن يؤخذالآجر"من تلك البئر، وينفق في الحوض
10.	فهذا علي و حهين

رباط وعلى باب الرباط قنطرة على نهر لا يمكن الانتفاع بالرباط إلا بمجاوزة القنطرة
لكبر النهر، خربت القنطرة، وليس للقنطرة غلة يمكن عمارة القنطرة بها
هل يجوز عمارة القنطرة من غلة الرباط؟
قوم جمعوا الدراهم لعمارة القنطرة، واشتروا ببعضها الطعام للعمال، فاجتمع هناك
من لا يعمل، فدعاهم العمال إلى الطعام، فهذه المسألة على وجهين ١٥١
لو فضل من الخشب ونحوه شيء، فهو على وجهين
أوقاف على قنطرة، يبس الوادي، وصار الماء إلى شعبة أخرى من أرض تلك المحلة
واحتيج إلى عمارة القنطرة للوادي الجديد، هل يجوز صرف غلة القنطرة الأولى
إلى الثانية؟
سئل شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى عن مسجد أو حوض خرب
ولايحتاج إليه لتفرق الناس، هل للقاضي أن يصرف أوقافه إلى مسجد آخر
أو حوض آخر؟ ١٥١.
رباط يستغنى منه، وله غلة، فإن كان بقربه رباط، صرفت الغلة إلى ذلك ١٥١
رجل ربط دابة أو سيفًا في رباط وقفًا على الرباط، فخرب الرباط
واستغنى الناس عنها، يربط في رباط آخر هو أقرب إليه
إذا اجتمع في يد القيم من غلة وقف الفقراء، وظهر له وجه من وجوه البر
يخاف فواته إن لم يبادر إليه، واسترم الوقف، فإنه ينظر إن لم يكن في تأخير مرمة الوقف
إلى الغلة الثانية ضرر بين للوقف بالخراب، فإنه يصرف الغلة إلى وجه ذلك البر
ويؤخر العمارة إلى الغلة الثانية
علو وقف انهدم، وليس من الغلة ما يمكن عمارة العلو، بطل الوقف
ورجع حق البناء إلى الواقف إن كان حيّا، وإلى ورثته إن كان ميتًا
حوض في محلة خرب، وصار بحيث لا يمكن عمارته، واستغنى أهل المحلة عنه
إن عرف واقفه، يكون له إن كان حيّا، ولورثته إن كان ميتًا
عانوت هو وقف صحيح، احترق السوق والحانوت، وصار بحال لا ينتفع به
ولا يستأجر بشيء البتة، يخرج من الوقفية
الرباط إذا احترق يبطل الوقف
i kii kii kii kii kii kii kii kii kii k

	ىنزل موقوف وقفًا صحيحًا على مقبرة معلومة، فخرب هذا المنزل، وصار بحال
	لا ينتفع به، فجاء رجل وعمره، وبني فيه بناء من ماله بغير إذن أحد
104	الأصل لورثة الواقف، والبناء لورثة الباني
	رقف صحيح على أقوام مسلمين، فخرب، ولاينتفع به، وهو بعيد من القرية
104	لا يرغب أحد في عمارته، بطل الوقف، ويجوز بيعه
	رجل جمع مالا من الناس لينفقه في بناء المسجد، فأنفق في حاجته من تلك الدراهم
100	ثم رد بدلها في نفقة المسجد، لا يسعه أن يفعل ذلك
104	ىنها پاى مرد إذا قام، وسأل للفقير شيئًا بغير أمره، فهو أمين
	مال موقوف على سبيل الخير والفقراء بغير أعيانهم، ومال موقوف
	على المسجد الجامع، فاجتمعت من غلتهما، ثم نابت الإسلام نائبة مثل حادثة الروم
	واحتيج إلى النفقة في تلك الحادثة ، أما المال الموقوف على المسجد الجامع إن لم يكن
	للمسجد حاجة للحال، فللقاضي أن يصرف في ذلك، لكن على وجه القرض
104	نيكون دينًا في مال الفيء، وأما المال الموقوف على(١) الفقراء
	الفصل الخامس والعشرون
100	ا <b>لفصل الخامس والعشرون</b> وقف الكفار
100	
100	وقف الكفار
	وقف الكفار
	وقف الكفار
100	وقف الكفار

إذا جعل الذمي داره مسجدًا للمسلمين، وبناه كما يبني المسلم، وأذن للمسلمين
بالصلاة فيه، وصلوا فيه، ثم مات، يصير ميراثًا لورثته، وهذا على قول الكل ١٥٦
لو أوصى أن يبني داره مسجدًالقوم بأعيانهم، قال الخصاف: أستحسن أنا أن نجيزهذا ١٥٦
لو وقف الذمي داره على بيعة، أو كنيسة، أو بيت نار، فهو باطل
إن وقف ذمي أرضًا وقفًا صحيحًا، وأن يفرق غلتها في أبواب البر، فأبواب البر عندهم
عمارة البيع والكنائس، والصدقة على المساكين
إذا وقف نصراني وقفًا على ولده، وولد ولده أبدًا ما تناسلوا، ومن بعدهم
على المساكين، وشرط أن كل من أسلم من ولده، أو وولد ولده أبدًا ما تناسلوا
فهو خارج عن هذا الوقف، فهو جائز ً
نوع آخر منه: إذا ارتد المسلم، ثم وقف وقفًا في حال ردته فإن مات، أو قتل على ردته
أو لحق بدار الحرب، وحكم القاضي بلحاقه، يبطل وقفه، وتكون الأرض ميراتًا ١٥٧
إذا وقف وقفًا صحيحًا، وجُعل آخره للمسلمين، ثم ارتد الواقف بعد ذلك، فقتل
على ردته، أو مات يبطل الوقف، ويصير ميراثًا لورثته١٥٧
نوع آخر منه: ذمي في يديه أرض أقر في صحته أن هذه الأرض وقفها رجل مسلم
وكان يملكها وقفًا صحيحًا على أبواب البر، وبناء المسجد، وما أشبه ذلك
مما يتقرب به المسلمون إلى الله تعالى، فإقراره جائز
إن أقر هذا الذمي أن ذميًّا وقفها، كان يملكها جاز إقراره فيما يجوز أوقاف أهل الذمة ١٥٨
الفصل السادس والعشرون
في المتفرقات
إذا اشترى أرضًا شراء فاسدًا، أو وقفها المشترى على الفقراء والمساكين بعد ما قبضها
فهو جائز على ما وقفها عليه المام الم
نور به رسی از منا شراء فاسدًا، فقبضها، واتخذها مسجدًا، وصلی الناس فیه
ذكر هلال في وقفه أنه مسجد، وعلى المشترى قيمتها، ولا يرد إلى البائع
إذا اشترى أرضًا شراء فاسدًا، واتخذها مسجدًا، أو بني فيها بناء، أنه يضمن قيمتها
ء عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه، ويصير مستهلكًا بالبناء، وعندهما ينقض البناء
ويرد الأرض على البائع

17.	في الوقف روايتان أنه هل يصير وقفًا قبل البناء في المسجد؟
	لو اشترى أرضًا شراء صحيحًا، وقبضها، ووقفها على الفقراء، ثم وجد عيبًا لا يردها
17.	ولكن يرجع بنقصان العيب
	اشترى من آخر أرضًا بعبد وتقابضا، ثم استحق العبد، فالوقف جائز
٠٢١	وعلى مشترى الأرض قيمة الأرض يوم قبضها
	إذا اشترى أرضًا من رجل، ووقفها على المساكين بعد ما قبضها، ثم استحقها رجل
١٦٠	وأجاز البيع، فالبيع جائز
	لو أن المستحق ضمن الغاصب -وهو البائع- القيمة، نفذ الوقف كما ينفذ العتق
171	بلا خلاف
	إذا وقف بيتًا من دار فلان، فإن وقفه بطريقه جاز الوقف، وإن لم يقفه بطريقه
171	لم يجز الوقف
	إذا اشترط في وقفه أنه ليس لوالي هذه الصدقة أن يؤاجر هذا الوقف، ولا شيئًا منه
	وإن أجرها واليها، أو واحد ممن يصير ولايتها إليه، فالإجارة باطلة، وهو خارج
	عن ولاية هذه الصدقة، قال الخصاف: هو على ما شرط من ذلك
171	وكذلك لو شرط أن لا يدفع معاملة
	إن شرط أن من تعرض من أهل هذه الصدقة وواليها في إبطال هذه الصدقة
	أو لم يقل: في إبطال هذه الصدقة، فهو خارج عن هذه الصدقة، فهذا على
171	ما شرط الواقف
	قيم وقف وقف جميع الغلة، وقسمها على أربابها، وحرم واحدًا منهم
	وصرف نصيبه إلى حاجة نفسه، فلما خرجت الغلة الثانية أراد المحروم أن يأخذ
171	من الغلة الثانية نصيبه في السنة الأولى، فهذه على وجهين
	رجل أوصى أن يوقف من ماله كذا كذا درهمًا لدين يظهر عليه، فالوصية باطلة وقت
771	أو لم يوقت
	رجل في يده أرض وماء للفقراء، ففضل الماء في النهر عن الأرض، لايعطى أحدًا
177	بل يرسله في النهر ليصل إلى الفقراء، أو إلى كل من يصل
	مريض قال: إنى كنت متولى حانوت وقف على الفقراء، وكنت استهلكت من غلته

أوقال: لم أود زكاتي، فأدوا ذلك من مالي بعد موتى، فإن صدقه الورثة
في ذلك يعطى الوقف من جميع المال، والزكاة من الثلث
قيّم الوقف أدخل جذعًا في دار الوقف، ليرجع في غلتها، فله ذلك
رجل وقف ضيعة له على امرأته وأولاده، فماتت المرأة، لم يكن نصيبها لابنها خاصة
إذا لم تكن في الوقف شرط
مريض قال: أخرجوا نصيبي من مالي، يخرج الثلث من ماله
حانوت وقف مال إلى حانوت آخر ، ومال الثاني إلى الثالث، وتعطلت الحوانيت
وأبي قيم الوقف العمارة، فهذا على وجهين ١٦٣
حائط بين دارين، أحدهما وقف، انهدم ذلك الحائط، فبناه صاحب الدار
في حد دار الوقف، كان للقيم أن يأخذه بنقضه
رجل وقف أرضًا على حفدته من كان منهم فقيرًا، وله حفدة، عنده فرس تساوى
مائتي درهم، فإن أمسك الفرس للجهاد، أو للركوب لما أن به زمانة
يعطى من الوقف
رجل عليه ديون، وله ضيعة تساوي عشرة آلاف درهم، فوقفها، وشرط صرف غلتها
إلى نفسه قصدًا منه إلى المماطلة، وشهد الشهود على إفلاسه، جاز الوقف
وجازت الشهادة
القاضي إذا أطلق بيع وقف غير مسجل، هل يكون ذلك منه حكمًا ببطلان الوقف؟ ١٦٤
من باع محدودًا قد أوقفه، وكتب القاضي الشهادة على الصك، لا يكون ذلك قضاء
بصحة البيع، وهذا صحيح ظاهر ظاهر
سئل الفقيه شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى عن أوقاف المسجد إذا تعطلت
وتعذر استغلالها، هل للمتولى أن يبيعها، ويشتري مكانها أخرى؟ قال: نعم ١٦٤
رجل جعل فرسًا له حبسًا في سبيل الله، فليس لأحد أن يؤاجره ١٦٤
متولى الوقف إذا أخذ الغلة، ومات، ولم يبين ماذا صنع، لم يضمن ١٦٤
رجل وقف ضيعة بلفظ الصدقة على ولديه، فإذا انقرضا فعلى أولادهما
وأولاد أولادهما أبدًا ما تناسلوا، فإذا انقرض أحد الوالدين، وخلف ولدًا
تصرف نصف الغلة إلى الولد الباقي، والنصف إلى الفقراء، فإن مات الولد الثاني

من ولدي الواقف، صرفت الغلة كلها إلى أو لادهما، وأولاد أولادهما
رجل قال في صحته: جعلت داري صدقة موقوفة على المحتاجين من ولده
وليس في ولده إلا محتاج واحد، فله النصف من غلة الأرض
رالنصف الآخر للفقراء
- لو أراد أن يصرف فضل الغلة إلى حوائجه على أن يرده إذا احتيج إلى العمارة
_
إن جاء بمثل ما أنفق في حاجته، وخلطه بدراهم الوقف، صار ضامنًا للباقي
من وقف، ثم افتقر، وأراد أن يرجع فيه، قال: يرفع الأمر إلى القاضي
حتى يفسخ القاضي الوقف
رجل وقف ضيعة له، نصفها على امرأته، ونصفها على ولد له بعينه
على أنه إن ماتت المرأة، صرفت نصيبها إلى أولاده، وآخره لفقراء المسلمين
لم ماتت المرأة، يكون للابن الموقوف عليه من نصيبها نصيب ١٦٥
ذا وقف ضيعة مع رقيق يعملون فيها، فقتل بعضهم، وأخذ القيم قيمته من قاتله
بنبغي له أن يشتري بها عبدًا آخر مكان المقتول، يعمل في هذه الصدقة وإن جني
احدهم جناية، ينبغي أن ينظر القيم أيهما أصلح بأمر هذه الصدقة دفع الجاني ١٦٦
رجل جعل أرضه مقبرة، أو خانًا للغلة، أو مسكنًا، سقط عنها الخراج
كتاب الهبة والصدقة
الفصل الأول
ني ألفاظ الهبة، وما يقوم مقامها
إذا كان لرجل عبد في يدي رجل، قال المودع لمولى العبد: هبه لي، فقال المولى:
هو لك، فقال: لا أقبل، فهو هبة
ذا قال لغيره: هذه الجارية لك، فهي هبة جائزة
ا من الله الله الله الله الله الله الله الل
جعلت هذه الدار لك فاقبضها، فهي هبة
ذا قال لغيره: اين ترا، فهذه هبة لا تجوز إلا بالقبض، ولو قال: اين تراست ١٦٨
رجل له ابن صغير، غرس كرمًا، وقال: اغرسه باسم ابني، فهذا لا يكون هبة ١٦٨

إذا قال: أعمرتك هذه الدار، أو أعطيتك هذا الثوب عطية، كسوتك هذا الثوب
فهذا كله هبة
قال: أعطيته وهو في يده، فقال: أعطيتك، فهذا هبة
إذا قال: منحتك هذه الدراهم، وهذا الطعام، فهو هبة، ولو قال: منحتك
هذه الأرض، وهذه الجارية، فهو عارية
إذا قال: أطعمتك هذه الأرض، فهو عارية
ء لو قال: أطعمتك هذا الطعام، فإن قال: فاقبضه، فهو هبة، وإن لم يقل: فاقبضه
يكون هبة، أو عارية
إذا قال: دارى لك عمرى سكنى، فهو عارية، وليس بهبة، وكذلك إذا قال:
هي لك هبة عارية، أو قال: عارية هبة، فهذا كله عارية
إذا قال: هذه الدار هبة لك ولعقبك من بعدك، فهي هبة له، وذكر العقب لغو 179
كذلك إذا قال : هي لعقبك من بعدك، ولو قال : أسكنتك هذه الدار حياتك
ولعقبك بعد موتك، فهذه عارية حال حياته، ولعقبه بعد موته
إذا قال: لفلان نصف مالى، لفلان ربع مالى، نصف عبدى هذا، فهذا هبة ١٦٩
إذا قال لغيره: هذه الجارية لك حلال، فهذا على أنه أحل فرجها له
الفصل الثانى
فيما يجوز من الهبة وما لا يجوز
لا تجوز الهبة إلا محرزة مقسومة مقبوضة، فيستوى فيه الأجنبي والولد إذا كان بالغًا ١٧٠
لو كان الموهو ب غائبًا، فذهب، وقبض، فالجواب فيه كالجواب فيما إذا كان حاضرًا
وقبضه بعد الافتراق عن المجلس سواء، إن كان القبض بإذن الواهب
إذا قال: اقبضه، فقال: قبضت، والموهوب حاضر، جاز ١٧٠
إذا وهب جارية لامرأة، والجارية في البيت، وليست بحضرتها، فقالت: قبلت
لم يجز إلا أن تكون بحضرتها
القبض نوعان: حقيقي وهو ظاهر، وحكمي، وذلك بالتخلية
إذا وهب غلامه من رجل، والغلام بحضرتهما، ولم يقل له الواهب: اقبضه
فذهب الواهب، وترك الغلام، ليس له أن يقبضه حتى يأمره بقبضه ١٧١

	رجل وهب لرجل غلامًا، فلم يقبضه الموهوب له حتى وهبها الواهب من رجل آخر
۱۷۱	ثم أمرهما بالقبض، فقبضاه، فهو للثاني
1 V 1	كذلك لو أمر الأول بالقبض، فقبضه، كان باطلا
	رجل وهب لرجل ثوبًا في صندوق، فقفل عليها، ودفع الصندوق إليه، قال:
۱۷۱	هذا ليس بقابض لما وهب له، ولو كان الصندوق مفتوحًا، فهو قابض لما وهب له
	هبة المشاع فيما يحتمل القسمة من رجلين، أو من جماعة عندهما صحيحة
171	وعند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه فاسدة
۱۷۲	رجل قال لرجلين: وهبت لكما هذه الدار، لهذا نصفها، ولهذا نصفها جاز
۱۷۲	لو قال لأحدهما: وهبت لك نصفها، ولهذا نصفها، لم يجز
	لو قال: وهبت لكما هذه الدار لك ثلثها، ولهذا ثلثاها، على قول محمد يجوز
۱۷۲	وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى: لا يجوز
	رجل وهب نصف دار غير مقسوم، ودفع الدار إليه، فباع الموهوب له ما وهب له
177	لا يجوز بيعه
177	لو تصدق بعشرة دراهم على فقيرين يجوز
١٧٢	لو وهب عشرة دراهم من فقيرين جاز
۱۷۲	إذا وهب عشرة دراهم من غنيين عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه: لا يجوز
	إذا وهب الرجل لرجل نصف درهم صحيح من الدراهم العدلية، أنه يجوز
۱۷۳	هو الصحيح
۱۷۳	إذا وهب لرجلين درهمًا صحيحًا، تكلموا فيه، قال بعضهم: لا يجوز
	رجل معه درهمان، فقال لرجل: وهبت لك درهمًا منهما، قال:
۱۷۳	إن كانا مستويين في الوزن والجودة، لم تجز الهبة، إلا أن يفرز له أحدهما
	لو قال: وهبت لك أحد هذين الدرهمين، وهما مختلطان، وهما مما يميز أولا يميز
۱۷۳	فالهبة باطلة
	إذا دفع درهمين إلى رجلين، فقال: أحدهما لك هبة، لم يجز، كانا في الوزن سواء
۱۷۳	ئو مختلفين
	رجل قال لختنه بالفارسية: اين زمين ترا، فاذهب وازرعها، إن كان قال الختن

عندما قال هذه المقال: قبلت، وزرع، صارت الارض له، وإن لم يقل: قبلت
لا شيء له
إذا وهب نصف عبده، أو ثلثه، وسلم لا يجوز
كذلك إذا وهب عبده لرجلين، أو وهب رجلان عبدًا لهما من رجل، وكذلك
لو وهب رجل لرجلین نصف عبدین، أو نصف ثوبین مختلفین هروی ومروی
أو نصف عشرة أثواب مختلفة زطى وهروى
نوع منه: وهب لرجل دارًا فيها متاع الواهب، ودفعها إلى الموهوب له، فالهبة باطلة ١٧٤
لو وهب ما في الدار من المتاع، وما في الجراب والجوالق من المتاع، فالهبة تامة ١٧٥
إذا وهب جارية لرجل عليها حلى، ووهب الجارية دون الحلى، وسلمها، فالهبة تامة ١٧٥
كذلك إذا وهب دابة، وعليها سرج أو لجام، ووهب الدابة دون السرج واللجام
وسلمها إليه، فالهبة تامة المحمد الله عليه الله عليه الله الله الله الله الله الله الله ا
لو أن الواهب أودع الطعام والمتاع من الموهوب له، ثم وهب الدار والجوالق منه
وسلم الكل إليه أو أودع المتاع والطعام بعد ماوهب الدار والجوالق، وسلم الكل إليه
تمت الهبة في الدار
إذا وهبت المرأة دارها من رجل هو زوجها، وهي ساكنة فيها، ولها أمتعة فيها
والزوج ساكن معها يصح
رجل وهب عبده من رجل، وعلى عنق العبد شيء يحمله، جازت الهبة في العبد
ولو وهب حمارًا عليه حمل، ووهب الحمار دون الحمل، لا يجوز ١٧٥
وهب لرجل أرضًا فيها زرع ونخيل، أو نخيلا فيها ثمر، أو وهب زرعًا أو نخيلا في أرض
أو ثمرًا على نخيل، لم تجز الهبة الهبة الهبة على نخيل، لم تجز الهبة الهبة الم الم تعز الهبة الم
وهب دارًا، وسلمها إلى الموهوب له، وفي الدار متاع الواهب، ثم وهب المتاع منه
بعد ذلك، وسلم إليه، جازت الهبة في المتاع، ولا تجوز في الدار ١٧٦
لو وهب الدار، ولم يسلم حتى وهب المتاع، وسلمها جملة، جازت الهبة فيها ١٧٦
وهب من آخر دارًا فيها متاع الواهب، ووهب الدار والمتاع جملة بعقد واحد
وسلمها إلى الموهوب له، ثم جاء مستحق، واستحق المتاع دون الدار
فالهبة تامة في الدار المناطقة على الدار المناطقة المناطقة المناطقة على الدار المناطقة ا

لو وهب أرضًا بما فيها من الزرع، وسلمها، أو وهب نخيلا بما فيها من التمر، وسلمها
ثم استحق الزرع والتمر بدون النخيل والأرض، فالهبة باطلة في الأرض والنخيل ١٧٦
قال لغيره: وهبت لك هذين البيتين، وأحدهما مشغول، لايجوز الهبة
في واحد منهما. ولو قال: وهبت لك هذا البيت، وحصة من هذا البيت الآخر
جازت الهبة في البيت
إذا وهب داره من ابنين له، أحدهما صغير في عياله، والآخر كبير، قال:
إن قبض الكبير جازت الهبة لهما
نوع منه: إذا وهب الدين من غير من عليه الدين، وسلطه على القبض
جاز ذلك استحسانًا، والقياس أن لا يجوز، وبه أخذ زفر
إذا وهب ما على ظهر غنمه من الصوف، أو ما في ضرعها من اللبن، لم يجز ١٧٧
إذا وهب ما في بطن جاريته لرجل، وسلطه على قبضه إذا وضعت، فوضعت
وقبضها الموهوب له، لم يجز
رجل حلب منه لولده، فوهبها لرجل، وسلطه على قبضها
قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: الهبة باطلة١٧٨
إذا وهب المضاربة للضارب، وبعضها على الناس، وبعضها في يده جازت الهبة
فيما في يده، وأما ما كان على الناس، فإن قال: اقبضها، فهو جائز
وإن كان في المال ربح، فلا يجوز
الفصل الثالث
فيما يتعلق بالتحليل وما يتصل به
رجل قال لآخر: أنت في حل مما أكلت من مالي، فله أن يأكله، ولو قال: من أكل
من مالي، فهو في حل، لا يحل لأحد أن يأكله
إذا قال لآخر: حللني من كل حق لك على ففعل، وأبرأه من غير أن يعلم ما عليه
قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: برئ مما عليه حكمًا
رجل قال لآخر: أنت في حل مما أكلت من مالي، أو قال: أخذت، أو قال: أعطيت
قال: لا يحل له أن يأخذ وأن يعطى إلا الأكل
سئل أبو القاسم عمن سبب دابته لعلة، فأخذها إنسان، فأصلحها لمن تكون؟ ١٧٩

من قال: أبحت مالى لفلان أن يأكل، والمباح له لا يعلم بذلك، لا يباح له الأكل ١٧٩
إذا وهب للصغير شيء من المأكول، هل يباح لوالديه أن يتناول من ذلك؟
رجل اتخذ وليمة للختان، وأهدى الناس هدايا، ووضعوا بين يدى الولد
فهذا على وجهينفهذا على وجهين
رجل قدم من السفر، وجاء بهدايا إلى من نزل عنده، وقال: اقسم هذه الأشياء
بين أولادك، وبين نفسك، إن كان المهدى قائمًا يرجع في البيان إليه
رجل أهدى إليه جاره شيئًا من المأكولات في إناء، فأراد أن يأكل في ذلك الإناء
هل يباح له ذلك؟
ں ۔۔۔ سئل أبو مطيع عن رجل قال لآخر : ادخل كرمى، وخذ من العنب، كم يأخذ؟
قال: أخذ عنقودًا واحدًا، وإن قال: خذ من البر، قال: يأخذ مقدار منوين ١٨١
الفصل الرابع
في هبة الدين ممن عليه الدين
هبة الدين ممن عليه لا يتم من غير قبول، والإبراء يتم من غير قبول ١٨٢
لو وهب الغريم الدين من الوارث صح بلا خلاف ٢٨٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
لو كان لرجل دين على عبد الغريم، فوهب الغريم الدين لمولاه صح ١٨٢
إذا كان الدين بين شريكين فوهب أحدهما نصيبه من المديون صح
من عليه الدين إذا وهب مالا من رب الدين، يملك رب الدين بالهبة، لا بالدين ١٨٣
إذا قال المولى لمكاتبه: وهبت لك مالي عليك، فقال المكاتب: لا أقبل عتق المكاتب
والمال دين عليه
سئل أبو بكر عن شريكين، قال أحدهما لصاحبه: وهبت لك حصتي من الربح
فرد على رأس المال، فرده عليه، ثم أراد أن يطالبه بالربح، قال: إن كان المال قائمًا
غير مستهلك، ولم يقسمها حتى وهبه، فالهبة باطلة
الفصل الخامس
في الرجوع في الهبة
لهبة أنواع
هبد الواح

	إذا وهب لرجل عبدًا مريضًا، به جرح، فداواه الموهوب له، حتى برئ
۱۸٤	فليس للواهب أن يرجع فيها للزيادة العينية الحاصلة عند الموهوب له
۱۸٤	كذلك لو كان أصم، أو أعمى، فسمع وأبصر
۱۸٤	إن كان الموهوب دارًا، أو أرضًا، فبني في طائفة منها بناء، أوغرس شجرًا، فلارجوع
۱۸٤	إذا وهب لرجل ثوبًا، فصبغه بسواد، فله أن يرجع فيه
	رجل وهب لرجل جارية أعجمية، فعلمها القرآن، والكلام، والكتاب
١٨٥	فللواهب أن يرجع فيها في قولهم، وكذلك لو علمها عملا آخر
	كلما زاد صلاحًا في العين، فليس للواهب أن يرجع فيها، وما كان بغير فعل أحد
١٨٥	أو ملأ سوق، فله أن يرجع فيه
١٨٥	إذا ولدت الجارية الموهوبة ولدًا، فله أن يرجع فيها إذا استغنى الولد عنها
۱۸٥	وهب من آخر كرباسًا، فقصره الموهوب له، فليس للواهب أن يرجع فيه
۲۸۱	وهب من آخر عبدًا كافرًا، فأسلم في يد الموهوب له، فليس للواهب أن يرجع فيه
	رجل وهب لرجل تمرًا ببغداد، فحمل الموهوب له التمر إلى بلخ، ليس للواهب
111	أن يرجع فيها
	رجل وهب من آخر ثيابًا هروية، فحملها إلى العراق، أو وهب طعامًا في العراق
۲۸۱	فحمله الموهوب له إلى مكة ، فليس للواهب أن يرجع
۱۸٦	للواهب أن يرجع في بعض الهبة إن شاء
۲۸۱	إذا حبلت الجارية الموهوبة، فإن كان الحمل قد ازداد فيها خيرًا، فليس له أن يرجع فيها
	رجل وهب لرجل رضيعًا، فشبّ عند الموهوب له، وكبر وطال، ثم صار شيخًا
	فأراد الواهب أن يرجع فيه وقيمته الساعة أقل من قيمته حين وهبه، فليس له
٢٨١	أن يرجع فيه
	إذا وهب لرجل حديدة، فضربها سيفًا، أو وهب دفاتر، فكتب فيها، لم يكن له
۱۸۷	أن يرجع في ذلك
	إذا وهب له أجذاعًا، فكسرها، وجعلها حطبًا، أو وهب له لبنًا، فجعله طينًا
۱۸۷	فله أن يرجع فيها، وإن أعادها لبنًا، لم يرجع فيها
۱۸۷	له وهب نجيجًا ، فجعله خلا ، لم يرجع فيه

لو وهب له سيفًا، فجعله سكينًا، أو كسره، وجعله سيفًا آخر، لم يرجع فيه ١٨٧
لو وهب له حمامًا، فجعله مسكنًا، أو وهب له بيتًا، فجعله حمامًا، فإن كان البناء
على حاله، لم يزد فيه شيئًا، فله أن يرجع، وإن كان زاد فيه بناء، أو غلق عليه بابًا
أو جصصه، أو أصلحه، أو طيّنه، فليس له أن يرجع فيه١٨٧
لو وهب شاة، فذبحها، فله أن يرجع فيه
وهب لرجل هبة، وقبضها الموهوب له، ثم وهبها الموهوب لرجل آخر، ثم رجع فيها
الواهب الثاني، أو رد عليه، فللواهب الأول أن يرجع فيها ١٨٧
لو وصل إلى الواهب الثاني بهبة، أو صدقة، أو إرث، أو وصية، أو شراء
أو ما أشبه ذلك، لم يكن للواهب الأول أن يرجع فيه١٨٧
يجب أن يعلم بأن الرجوع في الهبة على رواية "الجامع" فسخ عند محمد رحمه الله تعالى
سواء كان الرجوع بقضاء أو بغير قضاء١٨٧
يجوز تصرف الموهوب له في الهبة ما لم يحكم القاضي بنقضها١٨٨
يجب أن يعلم بأن الرجوع في الهبة لا يصح إلا بقضاء، أو رضاء
إن مات في يد الموهوب له قبل أن يقبضه الواهب بعد ما قضى القاضي به
لم يكن للواهب أن يضمنه
إذا قضى القاضى بإبطال الرجوع لمانع، ثم زال المانع، عاد الرجوع ١٨٨
وهب لامرأة هبة، ثم تزوجها، فله أن يرجع فيها
وهب لعبد رجل شيئًا، فالقبول والقبض إلى العبد، وبعد القبول والقبض
فالملك للمولى فالملك للمولى
إذا كان لرجل على عبد رجل دين، فوهب المولى العبد من رب الدين، وسلم إليه
حتى سقط دينه، ثم رجع المولى في العبد، قال أبو يوسف: يعود الدين، وقال محمد:
لا يعود
صبى له على مملوك وصيه دين، وهب الوصى المملوك من الصبى جاز، وبطل الدين ١٨٩
رجل وهب لرجل شجرة، فقطعها، وأنفق في قطعها، فله الرجوع
الفصل السادس
في الهنة للصغير

كل شيء وهبه لابنه الصغير، وأشهد عليه، وذلك الشيء معلوم في نفسه، فهو جائز ١٩٠
إذا أرسل غلامه في حاجته، تم وهبه لابن صغير له، صحت الهبة
كذلك إذاوهب عبدًا آبقًا له من ابنه الصغير، فمادام يتردد في دارالإسلام جازت الهبة ١٩٠
إذا تصدق بعبد آبق له على ابنه الصغير لا يجوز، وروى المعلى عنه أنه يجوز ١٩٠
إن كان العبد في يدي رجل رهنًا، أو غصبًا، أو بشراء فاسد، فوهبه صاحب العبد
من ابنه الصغير لا يجوز
لو كان العبد وديعة في يدي رجل، فوهبه صاحب العبد من ابنه الصغير، يجوز ١٩٠
رجل وهب لابنه الصغير دارًا، والدار مشغول بمتاع الواهب، جاز
رجل وهب دارًا لابنه الصغير، وفيها ساكن بأجر، قال: لا يجوز، ولو كان بغير أجر
وكان هو فيها، يعنى الواهب، فالهبة جائزة
لا يجوز للرجل أن يهب لامرأته، ولا أن تهب لزوجها، أو لأجنبي دارًا وهما
فيها ساكنان، وكذلك الهبة للولد الكبير
لو وهبها لابنه الصغير، وهو ساكن فيها، جاز
رجل تصدق بداره على ابنه الصغير، وله فيها متاع، أو هو ساكنها، أو كان فيها
ساكن بغير أجرة، جازت الصدقة، وإن كان في يدرجل بإجارة، لم تجز الصدقة ١٩١
قبض الأب والجد الهبة على الصغير جائز
إذا وهبت له عبدًا، أو شهدت على ذلك، وأبوه ميت جاز قبضها
شرط في الصغيرة إذا كانت يجامع مثلها ، فمن أصحابنا رحمهم الله تعالى من قال:
إذا كان لا يجامع مثلها، لم يجز قبض الزوج عليها
إن كان الصغير قد قبض الهبة بنفسه، جاز قبضه استحسانًا إذا كان يعقل ١٩٣
الفصل السابع
في حكم العوض في الهبة
رجل وهب لرجل عبدًا على أن يعوضه ثوبًا بعينه، فاتفقا على ذلك، فلم يقبض واحدًا
منهما حتى امتنع أحدهما منه، فله ذلك، وإن تقابضا، جاز بمنزلة البيع
يجب أن يعلم أن الهبة بشرط العوض تنعقد تبرعًا، ويصير معاوضة عند اتصال القبض ١٩٤
إذا عوض الموهوب له الواهب من هيته عوضًا، و قيضه الواهب، فلسر للواهب

أن يرجع في هبته
يشترط أن يضيف الموهوب له العوض إلى الموهوب
الموهوب له إذا وهب للواهب شيئًا، ولم يقل: هذا عوض هبتك، وما أشبهه من الألفاظ
لا يصير عوضًا، بل يكون هبة مبتدأة
التعويض من الأجنبي صحيح يبطل به حق الرجوع للواهب في الهبة
إذا استحق بعض العوض من يد الواهب، فأراد الواهب أن يرجع ببعض الهبة
ليس له ذلك، ويكون ما بقي عوضًا عن الكل ١٩٥
إن كانت الهبة ألف درهم، والعوض درهم منها، أو كانت الهبة دارًا، والعوض بيت منها
لم يكن عوضًا، وكان للواهب أن يرجع في الهبة استحسانًا ١٩٥
إذا وهب له هبتين في عقدين مختلفين، فعوضه أحدهما عن الآخر كان عوضًا ١٩٥
كل هبة من واهب يكون له أن يرجع فيها، فإنها لا تكون عوضًا عن شيء وهبه معها
أو قبلها، أو بعدها
لو وهب له ثيابًا، وصبغ منها ثوبًا بعصفر، أوخاطه قميصًا، وعوضه إياه، كان عوضًا ١٩٦
لو وهب له سويقًا، فلتّ بعضه، وعوضه عبد مأذون له في التجارة
وهب لرجل هبة، وعوضه الموهوب له من هبته، فلكل واحد منهما أن يرجع في الذي له
والهبة باطلة
كذلك والد الصغير إذا وهب من مال الصغير شيئًا، وعوّضه الموهوب له ١٩٦
كذلك إذا وهب رجل للصغير هبة، وعوضه الأب من مال الصغير
لم يجز العوض، وللواهب أن يرجع في هبته
الفصل الثامن
في حكم الشرط في الهبة
إذا قال لغيره: هذا العين لك إن شئت، ودفعه إليه، فقال: شئت، يجوز
رجل قال لغيره: وهبت لك هذه الأمة على أن تعوضني ألف درهم
فدفع إليه الأمة، فوطئهاوولدت، قال: أمره أن يدفع العوض الذي شرط، أوالقيمة ١٩٧
رجل قال لآخر: أبرأتك عن الحق الذي عليك على أني بالخيار قال: البراءة جائزة
والخيار باطل ١٩٧ ١٩٧

لو وهب له شيئًا على أنه بالخيار جازت الهبة، وبطل الخيار، فالبراءة أولى ١٩٧
امرأة قالت لزوجها: وهبت منك مهري على أن كل امرأة تتزوجها تجعل أمرها بيدي
نهذا على وجهين
امرأة قالت لزوجها: تصدقت عليك بالألف التي عليك على أن لا تتسري على
أو قالت: على أن لا تتزوج، فقبل، ثم تزوج أو تسرى فلا رجوع
إذا قال الرجل لامرأته: أبرثني عن مهرك حتى أهب لك كذا، فأبرأته، ثم أبي الزوج
أن يهبها، قال نصير رحمه الله تعالى: يعود المهركماكان ١٩٨
امرأة تركت مهرها على الزوج على أن يحج بها، فلم يحج بها
قال محمد بن مقاتل رحمه الله تعالى: مهرها عليه على حاله
امرأة قالت لزوجها: إنك تغيب عني كذا، فإن مكثت معي، ولا تغيب
فقد وهبت لك الحائط الذي في مكان كذا، فمكث معها زمانًا، ثم طلقها
فالمسألة على وجوه
امرأة وهبت مهرها للزوج طمعا لقول زوجها: إنه يقطع لها ثوبًا كل حول مرتين
فقدرها، وقد انقضى حولان، ولم يفعل، إما إن لم يكن ذلك شرطًا في الهبة، أو كان
ففي الوجه الأول لا يعود مهرها، وفي الوجه الثاني يعود
امرأة وهبت لزوجها ضيعة على أن يسكنها، ولا يطلقها، ثم طلقها بعد ذلك
فهذا على وجهين
وهبت مهرها من زوجها على أن يطلقها، وقبل الزوج، قال خلف رحمه الله تعالى:
الهبة صحيحة، والشرط باطل
منع امرأته عن المصر إلى أبويها، وهي مريضة، فقال لها: إن وهبت لي مهرك بعثتك
إلى أبويك، فقالت المرأة: أفعل، ثم قدمّها إلى الشهود، فوهبت بعض مهرها
وأوصت بالبعض على الفقراء، وغير ذلك، وبعد ذلك لم يبعثها إلى أبويها، ومنعها
قال: الهبة باطلة
الفصل التاسع
في اختلاف الواهب والموهوب له والشهادة في ذلك
عين في يدي رجل ادعى أن صاحب اليد وهبه له، وسلمه إليه، وجحد

صاحب اليد ذلك، فجاء المدعى ببينة شهدت على إقرار الواهب بالهبة والقبض
وكان أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه يقول أولا: لا تقبل هذه الشهادة ٢٠١
رجل ادعى على آخر ألف درهم، وشهد له شاهدان بخمسمائة، يقبل شهادتهما
وتضمن دعوى الألف دعوى خمسمائة
إذا استودع رجل رجلا وديعة، ثم وهبها له، وجحد وشهد عليه بذلك شاهدان
ولم يشهدا بالقبض، فهذا جائز
رجُل وهب لرجل عبدًا، وقبضه الموهوب له. ثم جاء رجل، وأقام بينة أنه
كان اشتراه من الواهب قبل القبض والهبة، بطلت الهبة
رجل وهب لرجل متاعًا، ثم قال له: إنما كنت استودعتك، فالقول قول صاحب المتاع
مع يمينه
ع يبيد الواهب والموهوب له أن الهبةكانت بشرط العوِض، ولكن اختلفا في مقدار العوض
فقال الواهب: العوض ألف درهم، وقال الموهوب له: خمسمائة، والعوض
لم يقبض بعدً، والموهوب قائم بعينه، فللواهب الخيار إن شاء قبض خمسمائة ٢٠٢
إن اختلفا في أصل العوض، فقال الموهوب له للواهب: ما شرطت لك
العوض أصلا، فالقول قوله
الحكم في الهبة الخالية عن شرط العوض أن الموهوب ما دام قائمًا، فللواهب الرجوع
فإذا هلك، فلا ضمان
إذا أراد الواهب الرجوع في الهبة، فقال الموهوب له: أنا أخوك، أو قال: عوضتك
أو إنما تصدقت به على، وكذبه الواهب، فالقول قول الواهب ٢٠٣
إذا كانت الهبة خادما، فقال: وهبتها لي وهي صغيرة فكبرت عندي، وازدادت خيرًا
وكذبه الواهب، فالقول قول الواهب
لو كان الموهوب أرضًا، وفيها بناء، أو شجرًا، أو سويقًا وهو ملتوت، أو ثوبًا وهو مصبوغ
أو مخيط، فقال الموهوب له: وهبتها لي وهي صخراء، فبنيت فيها وغرست
وهبته لى وهو غير ملتوت، وغير مخيط، وغير مصبوغ، فلتته أنا أو صبغته، أو خطته أنا
وقال الواهب: لا، بل وهبته كذلك، فالقول قول الموهوب له ٢٠٣
إذا أراد الواهب الرجوع في الهبة، وادّعي الموهوب له أنها هلكت
وه اراد الوامب الرابون عي الهباء راه عي الوسوب و الها المدات

فالقول قول الموهوب له، ولا يمين عليه	۲۰۳
رجل وهب جاريته من رجل، وقبضها الموهوب له وأولدها ، ثم أقام الواهب بينة	
أنه كان دبّرها قبل أن يهبها، قال: يأخذها ويأخذ عقرها، وقيمة أولادها	۲۰۳
لو مات الواهب، فأقامت الأمة بينة، أن الواهب قدكان دبّرها قبل أن يهبها من هذاالرجل	
	۲ • ٤
يجوز الرجوع فيما وهب للعبد بغيبة المولى إن كان مأذونًا له، ويصدق الواهب	
أنه مأذون	۲ • ٤
الفصل العاشر	
في هبة المريض	Y + 0
لا تجوز هبة المريض، ولاصدقته إلا مقبوضة	۲.0
هبة المريض هبة عقدًا، وليست بوصية	۲.0
مريض وهب داره من رجل، وسلمها إليه، ثم مات، ولا مال له غير الدار	
ولم تجز الورثة الهبة، ونقصت في الثلثين، لم تبطل الهبة في الثلث الباقي • •	۲٠٥
المريض إذا وهب جاريته من رجل، وسلمها إلى الموهوب له فوطئها الموهوب له	
تُم مات الواهب، ولا مال له غير الجارية، ولم تجز الورثة الهبة، ونقصت في الثلثين	
كان على الموهوب له ثلث عقر الجارية للورثة	۲ • ٥
مريض وهب عبدًا قيمته ثلاثمائة درهم من رجل صحيح على أن يعوضه الموهوب له	
عبدًا يساوي مائة درهم، وتقابضا، ثم مات المريض من ذلك المرض	
ولا مال له غير العبد، وأبي الورثةأن يجيزواماصنع الواهب،كان للموهوب له الخيار ٥٠	۲ ۰ ۵
لو کان المریض وهب کر تمر فارسی یساوی ثلاثمائة، علی أن یعوضه کر تمر	
يساوي مائة، وتقابضا، ثم مات المريض، ولا مال له سوى ذلك، فللموهوب له الخيار	
إن شاء نقض الهبة، ورد الكر الموهوب، وأخذ كره، وإن شاء أخذ نصف الكر الموهوب	
ورد نصفه	7 • 7
رجل وهب عبده من مريض، ورجع فيه بغير حكم، ورده إليه المريض	
قال: يجوز من الثلث، ولو رجع فيه بقضاء، فأدى جاز ٢٠	۲٠٦
مريض وهب جارية لمريض، فردها الموهوب له على الواهب بهبة منه، فهو جائز	

بمنزلة ارتجاعه منه هبة، وليس لورثة الموهوب له أن يرجعوا في شيء مما وهب ٢٠٦ ٢٠٦
مريض وهب عبده لرجل وعليه دين يحيط بقيمته، ولا مال له غير هذا العبد
فأعتقه الموهوب له قبل موت الواهب، جاز
رجل وهب عبدًا له في المرض، ولا مال له غيره، فأعتقه الموهوب له قبل موت الواهب
وهو معسر، نفذ عتقه
مريض وهب لرجل جارية، فوطئها الموهوب له، ثم مات الواهب، وعليه دين مستغرق
يرد الهبة، ويجب على الموهوب له العقر ٢٠٦
مريض وهب لمريض عبدًا، وسلمه إليه، فأعتقه، وليس لواحد منهما مال غيره
ثم مات الواهب، والموهوب له، فإن العبد يسعى في ثلثي قيمته لورثة الواهب
ويسعى في ثلثي الباقي لورثة الموهوب له ٢٠٧
الفصل الحادي عشر
في المتفرقات
إذا قال لغيره: وهبت لك هذه الغرارة الحنطة، أو هذا زق السمن، دخل تحت الهبة
إن من عيره، وتبت من معده عرورو، عصه او تعده ري المسلمي، وعل عب الهبد المخلطة والسمن، دون الغرارة والزق
إذا قال الرجل لغيره: جعلت لك هذه الدار عمري، أو قال: عمرك، أو قال: حياتي
أو قال: حياتك، فإذا مت فهو رد على، قال: هذه هبة جائزة، وهذا الشرط باطل ٢٠٨
رجل وهب لرجل شيئًا، وقبضه الموهوب له، ثم أجلسه منه الواهب، واستهلكه غرم قيمته للموهوب له
لو وهب لرجل شاة، وقبضها الموهوب له، ثم ذبحها الواهب بغير أمره، أو وهب له ثوبًا ثـ قطمه الداه و منذ أو من هذا الثالث أنه الله من الدالثات الذربية
ثم قطعه الواهب بغير أمره، ففي الشاة يأخذ الموهوب له الشاة المذبوحة ولا يغرم الواهب له شيئًا
إذا قال لغيره على وجه المزاح: هب لي هذا الشيء، فقال: وهبت، وقال الآخر:
قبلت، وسلم إليه، جاز أن يستان تا ما الله الله الله الله الله الله الله
رجل له على رجل ألف درهم وضح وألف درهم غلة، فقال: وهبت منك إحدى
هذين الألفين يجوز والبيان إليه
التماكيا فالامنة المراجيا فالتسليم .

إذا وكل الواهب رجلا بالتسليم، وغاب، ووكل الموهوب له رجلا، وغاب، جاز ٢٠٩
سئل نجم الدين عن امرأة أعطت زوجها مالا لسؤاله ليتوسع بالصرف فيه بالمعيشة
فظفر بالزوج بعض غرماء الزوج، واستولى على ذلك المال، هل للمرأة أن تأخذ ذلك
من ذلك الغريم؟
ر رجل له ثلاثة بنين كبار ، وكان دفع واحدًا منهم في صحته مالا ليتصرف فيه
ففضل وكثر ذلك، فمات الأب، أيختص به هذا الابن، ويكون ميراثًا عنه بينهم؟ ٢٠٩
رجل قال لقوم: إنى وهبت جاريتي هذه لأحدكم، فليأخذها من شاء، فأخذها واحد
منهم، كانت له
1.
قال رجل: أذنت للناس في ثمر نخلتي، فمن أخذ شيئًا فهو له، فبلغ الناس في ثمر نخلتي، فمن أخذ شيئًا فهو له، فبلغ الناس في ثمر نخلتي، فمن أخذوا منهم كان لهم
( , , ,
سئل الفقيه أبو بكر عن المرأة أرادت أن تهب مهرها من زوجها، ولا يبرأ زوجها
عن ذلك ما ذا تصنع؟
سئل هو أيضًا عن امرأة وهبت مهرها الذي لها على زوجها لابن صغير له، وقبل الأب
قال: أنا في هذه المسألة واقف، إذ يحتمل الجواز
رجل دفع ثوبين إلى رجل، وقال: أيهما شئت فهو لك، والآخر لابنك فلان
هذا على وجهين
رجل أقر أنه وهب من فلان عبدًا، كان هذا إقرارًا بهبة صحيحة ٢١٠
من قال لآخر: وهبت لي ألف درهم، ثم قال بعدماسكت: لم أقبضها، فالقول قوله ٢١٠
عبد بين رجلين، وهب أحدهما شيئًا لهذا العبد، فهذا على وجهين ٢١٠
اشتری من آخر دارًا، أو وهبها من غیره، لم یجز فی قول أبی یوسف ۲۱۰
أعتق ما في بطن جاريته، ثم وهب الجارية من رجل، وسلمها إليه، جازت الهبة في الأم
ولو باعها لم يجز
إذا أودع الرجل رجلا شيئًا من الأشياء، ثم لقيه، فوهبه له، وليس الشيء بحضرتهما إذا أودع الرجل رجلا شيئًا من الأشياء، ثم لقيه، فوهبه له، وليس الشيء بحضرتهما
والهبة جائزة، إذا قال الموهوب له: قبلت
الفصل الثاني عشر
فر الصدقة

الصدقة بمنزلة الهبة في المشاع وغير المشاع في حاجتها إلى القبض ٢١٢
كذا إذا أعطى سائلًا، أو محتاجًا على وجه الحاجة، ولم ينص على الصدقة
فلا رجوع فيه استحسانًا
رجل تصدق بصدقة على رجل، وسلمها إليه، ثم استقاله الصدقة، فأقاله لم يجز
حتى يقبض
كذلك الهبة إذا كانت لذي رحم محرم
إذا تصدق بداره على امرأته، وعلى ما في بطنها، وهي حاملة، لم يجز شيء
من الصدقة
إذا تصدق على رجل بصدقة، وسلمها إليه، ثم مات المتصدق عليه، والمتصدق وارثه
فورث تلك الصدقة، فلا بأس عليه فيها ٢١٣
إذا قال: جعلت غلة داري هذه صدقة في المساكين: لو قالداري هذه صدقة في المساكين
فما دام حيًّا، يؤمر بالتصدق، فإذا مات قبل تنفيذ الصدقة، فالدار والغلة ميراث عنه ٢١٣
إذا قال جميع مالي صدقة في المساكين، فهذا على الأموال التي يجب فيها الزكاة
وما لازكاة فيه لا يدخل استحسانًا
إذا قال: لله تعالى على أن أتصدق بهذا الدرهم، فتصدق بغيره، أجزأه ٢١٤
أذا كان الرجل محتاجًا، فالإنفاق على نفسه أفضل من الصدقة
من أخرج صدقة، فهو بالخيار، إن شاء أمضى، وإن شاء لم يمضٍ٢١٤
بسم الله الرحمن الرحيم
كتاب البيوع كتاب البيوع
الفصل الأول
فيما يرجع إلى انعقاد البيع
كل لفظين ينبئان عن التمليك والتملك على صيغة الماضي والحال، ينعقد بهما البيع ٢١٧
لو قال لغيره: بعت منك هذا العبد بكذا، فقال المشترى: اشتريت
ولم يسمع كلام المشتري، لا ينعقد البيع بينهما ٢١٧
إذا قال لغيره: بعت منك هذا العبد، فقال المشترى: أجزت، ينعقد البيع بينهما ٢١٧

إذا قال لغيره: أقلتك هذا العبد، وقال الآخر: قبلت، قال الفقيه أبو بكر: يكون بيعًا
وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى: لا يكون بيعً ٢١٧
رجل قال لغيره: عبدي هذا لك بألف إن أعجبك، فقال: أعجبني، فهذا بيع ٢١٧
كذلك إذا قال لغيره: إن وافقك، فقال: وافقني
كذلك إذا قال: إن أردت، إن هويت، فقال: أردت، هويت٧١٧
إذا قال لآخر: إن أديت إلى كذا كذا درهمًا ثمن هذا الثوب، فقد بعته منك
فأدى الثمن في المجلس، يكون ذلك بيعًا صحيحًا استحسانًا ٢١٧
إذا قال لآخر: بعت منك عبدي هذا بألف درهم، فقال المشترى: قد فعلت، فهذابيع ٢١٨
من قال لغيره: اشتريت عبدك هذا بألف درهم، فقال البائع: قد فعلت، أو قال: نعم
أو قال: هات الثمن، صح البيع بينهما
إذا قال لغيره: بالفارسية: اين خانه را خريدي از من بچندين، فقال: خريدم
ولم يقل المخاطب بعد ذلك فروختم، حكى الإمام الأجل ظهير الدين
عن عمه شمس الإسلام الأوزجندي، وأستاذه الإمام شمس الأئمة السرخسي
أنه ينعقد البيع
إذا قال: بعت فلانًا الغائب، فحضر في المجلس فلان، وقال: اشتريت يصح ٢١٨٠٠٠٠
إذا قال لغيره: بعتك هذا العبد بألف درهم، فقبضه المشترى، ولم يقل شيئًا، ينعقد
البيع بينهما
إذا قال الرجل لغيره: بعتك عبدي هذا بألف درهم، فقال المشترى: اشتريت منك
بألفي درهم، فالبيع جائز
رجل قال لغيره: اشتريت منك هذا بألفين، فقال ذلك الغير: بعته منك بألف
فهذا جائز
إذا قال لغيره: جعلت لك عبدي هذا بألف درهم، وقال ذلك الغير: قبلت
هل ينعقد البيع بينهما، اختلف المشايخ فيه
من قال لغيره: هذا العبد بيع لك بدينك، فقبل ذلك الغير، إنه ينعقد البيع بينهما ٢١٩
إذا قال لغيره: هذا العبد عليك بألف درهم، فقال الآخر: قبلت، يكون بيعًا ٢١٩
إذا قال لغيره بعد ما جرى بينهما مقدمات البيع: بعت هذا العبد بألف درهم

719	وقال المشترى: اشتريت، يصح
	إذا قال الرجل لغيره: بعت هذا الثوب مني، فقال ذلك الغير: بعت، فقال المشترى:
719	لا أريده، فله ذلك
	لو قال المشترى: اشتريت منك هذا العبد، فقال البائع: بعت، فقال المشترى:
719	لا أريده، فليس له ذلك
	إذا قال لغيره: اشتريت منك طعامك هذا بألف درهم، فتصدق به على المساكين، ففعل
419	ولم يتكلم جاز
	من قال لآخر: خذ هذا الثوب بعشرة، فقال: أخذت، ثم قال البائع: لا أعطيك
719	ليس له ذلك
	قال خلف: سألت أسدًا عمن قال في السوق: من عنده ثوب هروى بعشرة
419	فقال له رجل: أنا، فأعطاه، قال هذا ليس ببيع
	إذا قال الرجل لغيره: بعتك عبدي هذا بألف درهم، فقال ذلك الغير: هو حر
۲۲.	
	رجل قال لغيره: بعني غلامك هذا بألف درهم فقال: بعت، فقال المشترى: هو حر
۲۲.	قال: قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه: قوله هو حر قبض منه له، وعتق عليه
	من قال لآخر: بعتك هذا العبد، فقال الآخر: هو حر، أو قال: مدبر
۲۲.	فذلك سواء في قولي فذلك سواء في قولي
	إذا قال لغيره: بعت منك عبدى هذا بألف درهم، ووهبت الألف منك
۲۲.	فقال المشترى: اشتريت، صح البيع، ولا تجوز البراءة
	سئل أبو القاسم عمن ابتاع من آخر ثوبًا بتسعة، فقال رب الثوب بالفارسية:
۲۲.	از ده درهم کم ندهم؟ پسندیدی این را، فقال المشتری: رضیت، لایجب به البیع
	رجل جاء إلى قصاب، وقال: كم تعطيني من هذا اللحم بدرهم؟ فقال: منوين
	فقال الرجل: زن منوين، فوزن القصاب، ودفعه إلى الرجل، وأخذ الدرهم
۲۲.	ولم يقل القصاب: بعت، ولا قال المشترى: اشتريت، وتفرقا عن ذلك، فهوبيع جائز
	رجل قال لآخر: من اين اسپ خود را باسپ تو عوض كردم، وقال الآخر:
771	وأنا فعلت أيضًا، فهذا بيع

رجل قال لآخر: بعت هذا العبد من فلان، فبلّغه، فبلّغه الرسول، وقال المشترى:
اشتريت، فهو بيع، ولو لم يقل، فبلغه، فبلغه، وقال المشترى: اشتريت، لا يصح ٢٢١
إذا قال لآخر: بعت منك هذا العبد بكذا، فقال الآخر لرجل آخر: قد اشتريت
فقال الرجل: اشتريت، ينظر إن أخرج الآمر الكلام مخرج الرسالة، صح الشراء
وإن أخرج الكلام مخرج الوكالة لا يصح
رجل له على آخر دين، وطالبه، فجاء المطلوب بشعير قدرًا معلومًا، وقال للطالب:
خذه بسعر البلد، قال: إن كان سعر البلد معلومًا وهما يعلمان ذلك، كان بيعًا تامًّا ٢٢١
رجل قال لآخر: بعتك هذا العبد، ثم قام أحدهما عن المجلس، إما البائع أو المشتري
ثم قبل الآخر، لا يصح قبوله
لو كانا يمشيان، فقال أحدهما: بعت، وقال الآخر بعد ما مشيا خطوة أو خطوتين:
قبلت، رأيت في موضع من المواضع، أنه لا يجوز في ظاهر الرواية، وفي رواية:
يجوز
من قال لآخر: بعت منك هذا العبد، وفي يد المشترى قدح ماء، فشربه، ثم قال:
اشتريته، كان بيعًا تامًا
قال لآخر: اشتريت منك هذا الثوب بكذا، فاقطعه قميصًا، فقطعه، فهذا بيع بينهما ٢٢٢
رجل قال لغيره: أبعتني عبدك؟ بألف الاستفهام، فقال: نعم قد أخذته، فهذابيع لازم ٢٢٢
لو كان قد قال له أمس: بعتك عبدي هذا بألف درهم، فإن لم تجئني اليوم بالثمن
فلا بيع بيني وبينك، فقبل المشتري ذلك، ولم يجئ بالثمن اليوم، ولقى البائع من الغد
وقال له: قد بعتني عبدك بألف درهم، فقال: نعم، فقال المشترى: قد أخذته
فهذا شراء الساعة، ولا أبطله بما كان منه أمس
رجل قال لآخر: بعت منك هذا العبد بألف درهم، فقال المشتري: اشتريت
وقال البائع: رجعت، وخرج قول البائع: "رجعت" مع قول المشترى: "اشتريت" معًا
لا يصح البيع
كتب الرجل إلى الرجل: بعت عبدك هذا منى بكذا، فكتب المكتوب إليه:
بعت منك عبدى هذا، فهذا ليس ببيع

777	وتقابضا، قال: هو بتسعة
	رجل ساوم رجلا، فقال البائع: أبيعه بخمسة عشر، وقال المشترى: لا آخذه إلا بعشرة
777	فإن كان الثوب في يد المشتري حين ساومه، فهو بخمسة عشر
	رجل ساوم رجلا بثوب، فأخذه على المساومة، أو دفعه إليه، وهو يساومه
	وقال: هو بعشرة، فذهب به المشترى، قال: هو على الثمن الذي قاله البائع أبدًا
272	حتى يرد عليه
	رجل أخذ ثوبًا من رجل، فقال البائع: بعشرين، وقال المشترى: لا أزيدك
272	على عشرة، فذهب بالثوب، وضاع، فهو بعشرين
	رجل قال لآخر: بكم هذا الثوب، فقال: بعشرين، فقال المشترى:
	لا أريده بعشرين، فذهب، ثم جاء وأخذ الثوب، فذهب به، فهو بعشرين
777	لأنه رضي به الله د المناه رضي به المناه د المناه د نام المناه د نام المناه د ا
	رجل ساوم رجلا بثوب، فقال صاحب الثوب: هو بعشرة، فقال المساوم:
777	هاته حتى أنظر إليه، فدفعه إليه على ذلك، فضاع، لا يلزمه شيء
	رجل قال لغيره: هذا الثوب لك بعشرة، فقال ذلك الرجل: هاته حتى أنظر إليه
777	أو قال: حتى أراه، فأخذه على هذا، وضاع منه، فلاشىء عليه
	رجل قال لغيره: إن الناس يشرون كرمك هذا بألفى درهم، فلم لا تبيعه؟
777	فقال له صاحب الكرم: بعته منك بألف درهم، فقال المشترى: اشتريته بها، صح البيع
377	ينعقد البيع بلفظ السلم بالاتفاق
377	ينعقد التعاطي بدون لفظ الإيجاب والقبول
377	ينعقد البيع بالتعاطى في الأشياء الخسيسة
	اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى: أن الشرط في بيع التعاطى الإعطاء من الجانبين
377	أو الإعطاء من أحد الجانبين يكفى
ы.	رجل ساوم رجلا بشيء أراد شراءه منه، ولم يكن معه وعاء يأخذه فيه، ثم فارقه
770	ثم جاء بالوعاء بعد ذلك، وأعطاه الدراهم، فهذا جائز
	رجل قال لغيره: كيف تبيع الحنطة؟ فقال: كل قفيز بدرهم، فقال: كل لى خمسة أقفزة
770	فكال، فذهب بها، قال: هذا بيع، وعليه خمسة دراهم

	إذا قال للقصاب: أن لي ما عندك من اللحم، أو قال: زن لي من هذا الجنب
770	أو من هذا الرجل على حساب ثلاثة أرطال بدرهم، فوزن له، فلاخيار له
	إذا قال للحام: كيف تبيع اللحم، قال: كل ثلاثة أرطال بدرهم، قال: قد أخذت منك
	زن لى، ثم بدا للحام أن لا يزن، فله ذلك، وإن وزن، فقبل قبض المشترى
770	كان لكل واحد الرجوع
	رجل اشتري وقر زيت من آخر بثمانية دراهم، ثم قال للبائع: ائت ِبوقر آخر بهذا الثمن
770	ألقه ههنا، فجاء البائع بوقر آخر، وألقى ذلك الموضع، فهذا بيع
770	ومما يتصل بهذا الفصل معرفة المبيع والثمن
777	الأعيان التي ليست من ذوات الأمثال مبيعة أبدًا
	المكيلات والموزونات والعدديات المتقاربة بين مبيع وثمن، فإن كانت المكيلات
777	والموزونات متعينة، فهي مبيعة وثمن
	ذكر شيخ الإسلام خواهر زاده في شرح شهادات "الجامع": أن المكيل أو الموزون
777	إذا لم يكن معينًا، فهو ثمن، دخل عليه حرف الباء أو لم يدخل
	إذا قال الرجل: إن بعت هذا العبد بهذا الكر وبهذا الألف فهما في المساكين صدقة
777	فباع العبد بهما، لزمه التصدق بالكر دون الألف
777	حكم المبيع إذا كان منقولا أن لايجوز بيعه قبل القبض
777	كل جواب عرفته في المشترى، فهو الجواب في الأجرة إذا كانت الأجرة عينًا
777	المهر وبدل الخلع، وبدل الصلح عن دم العبد إذا كان عينًا فبيعها جائز قبل القبض
	لو تصدق بالمنقول المشترى قبل القبض، وبما هو في معنى المشترى، نحو الأجرة
<b>Y                                    </b>	لو تصدق بالمنقول المشترى قبل القبض، وبما هو في معنى المشترى، نحو الأجرة وبدل الصلح عن دعوى العين، فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لايجوز
777 773	وبدل الصلح عن دعوى العين، فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لايجوز
777	وبدل الصلح عن دعوى العين، فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لايجوز
77A 77A	وبدل الصلح عن دعوى العين، فعلى قول أبى يوسف رحمه الله تعالى لايجوز اشترى دارًا، ووهبها لغير البائع قبل القبض وأمره بالقبض جاز بالاتفاق إذا قال المشترى للبائع قبل القبض: بعه لنفسك، فقبل، فهو نقض للبيع
77A 77A	وبدل الصلح عن دعوى العين، فعلى قول أبى يوسف رحمه الله تعالى لايجوز الشترى دارًا، ووهبها لغير البائع قبل القبض وأمره بالقبض جاز بالاتفاق
77A 77A 77A	وبدل الصلح عن دعوى العين، فعلى قول أبى يوسف رحمه الله تعالى لايجوز اشترى دارًا، ووهبها لغير البائع قبل القبض وأمره بالقبض جاز بالاتفاق الخا قال المشترى للبائع قبل القبض: بعه لنفسك، فقبل، فهو نقض للبيع

لعقار إذا ملك بالبيع والإجارة، أو الصلح عن الدين، لا يجوز التصرف فيه
نبل القبض
إذا اشترى دارًا، ووقفها قبل القبض، وقبل نقد الثمن، فالأمر موقوف
ن أدى الثمن وقبضها، جاز الوقف
روى عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما: أنه قال: كنا نبيع الإبل بالبقيع
ونأخذ مكان الدراهم الدنانير، ومكان الدنانير الدراهم، وكان يجوزه رسول الله ﷺ
بخلاف السلم
ومما يتصل بهذُه المسائل: إذا اشترى لآخر عبدًا بدراهم، وتقابضا، ثم تقايلا
فلم يقبض البائع العبد بحكم الإقالة حتى باعه ثانيًا من هذا المشترى، صح، ولو باعه
من الأجنبي لايصح ۲۳۰
لو اشترى رجل من آخر عبدًا، وباعه قبل القبض من بائعه، أو من أجنبي، لا يجوز ٢٣٠
لو اشترى غلامًا من رجل بألف درهم بشرط الخيار للمشترى ثلاثة أيام، وتقابضا
ثم فسخ المشتري العقد بخيار الشرط، فلم يردها على البائع
حتى اشتراه منه ثانيًا صح
كل موضع انفسخ البيع بين البائع والمشتري في المنقول بسبب هو فسخ من كل وجه
في حق الناس كافّةً
رجل اشترى من رجل عبدًا وقبضه، ثم أقال البيع، ثم باعه من الذي هو في يديه قبل
أن يقبضه، فالبيع باطل، حتى يقبض
إذا أسر العدو عبد المسلم، وأحرزوه بدارهم، فدخل مسلم داره، فاشترى العبد
منهم، وأخرجه إلى دار الإسلام، فحضر المالك القديم، وقضى القاضي بالعبد له بالثمن
ويقبضه من المشتري من العدو حتى باعه
إذا تقايل البيع البائع والمشتري في العبد، ولم يقبضه البائع حتى باعه
إن باعه من المشترى يجوز، ولو باعه من غيره لايجوز ٢٣١
الفصل الثانى
في الاختلاف الواقع بين الإيجاب والقبول وفي الحوادث التي تمنع صحة
تى الاحمارات الواقع بين المريب والعبون وتى الحوادف التى تتبع طبات قبول المشترى
فبون المسترى

إذا أوجب البائع البيع في شيئين أو ثلاثة، وأراد المشتري أن يقبل العقد في أحدهما
دون الآخر، فهذا على وجهين
كذلك لوقال: بعتك هذا العبد، فقال المشرى: قبلت في نصفه، لم يصح ٢٣٢
يقول: بعتك هذين القفيزين بعشرة، فيقول المشترى: قبلت أحدهما
فيرضى به البائع، ويكون ذلك من المشترى في الحقيقة استئناف إيجاب لا قبو لا ٢٣٢
كذلك لو تفرق الثمن بأن سمى لكل بعض من المبيع ثمنًا على حدة، واتحد الباقي
بأن قال البائع: بعتك هذه الأثواب العشرة، كل ثوب منها بعشرة
كانت الصفقة متحدة أيضًا
كذا إذا كان البائع أو المشترى اثنين
إن تفرقت التسمية، بأن سمى لكل بعض ثمنًا على حدة، ويكرر البيع، أو الشراء
أو البائع والمشترى اثنان، أو كان أحدهما اثنين، فالصفقة متفرقة ٢٣٣
كذلك إذا تفرق الثمن، وتكرر البيع، أو الشراء، والبائع والمشترى واحد ٢٣٣
اختلاف الشراء والصلح إذا كان العبدبين رجلين، فباعاه من رجل بألف ومائة
على أن نصيب أحدهما مائة، ونصيب الآخر ألف، وجعل الصفقة متفرقة
حتى قال: لو قبل المشترى المبيع في نصيب أحدهما جاز ٢٣٣
إذا اشترى شيئين، أو أشياء مختلفة، أو شيئًا واحدًا، ونقد بعض الثمن
وأراد أن يقبض بعض المبيع، فإن كانت الصفقة واحدة، ليس له ذلك
وإن كانت الصفقة متفرقة، فله ذلك
رجل اشتري من آخر عشرة أثواب يهودية ، كل ثوب بعشرة دراهم
ونقد المشتري عشرةدراهم، وقال: هذه العشرة ثمن هذاالثوب بعينه، وأراد أن يقبض ذلك
لیس له ذلك
كذلك لو أبرأ البائع المشتري عن ثمن أحد هذه الأثواب بعينه، فقال المشتري:
أنا آخذ ذلك الثمن، لم يكن له ذلك اعتبارًا للبراءة الحاصلة بالإبراء ٢٣٤
ومما يتصل بهذه المسائل: رجلان اشتريا من رجل عبدًا بألف درهم، فغاب أحدهما
وحضر الآخر، فليس له أن يقبض شيئًا من العبد ما لم ينقد الثمن جملة ٢٣٤
لو كان البائع أبرأ أحد المشتريين عن حصته من الثمن، أو أخّر عنه شهرًا لم يكن له

740	أن يقبض حصته من العبد، حتى ينقد الآخر حصته من الثمن
	لو أن المشتريين اشتري كل واحد منهما نصفه بخمسمائة ، بأن قال : كل واحد منهما
	للبائع: اشتريت منك نصف هذا العبد بخمسمائة، فقال البائع: بعت، ثم نقد
۲۳۲	أحدهما حصته، فله أن يقبض نصيبه من العبد
	كذلك لو أن البائع أبرأ أحدهما حصته، أو أخر أحدهما عن حصته، كان له
۲۳٦	قبض نصيبه
	الفصل الثالث
	في قبض المبيع بإذن البائع، أو بغير إذنه وفي تصرف أحد المتعاقدين في البيع قبل القبض
747	وفيما يلزم المتعاقدين
777	من المؤنة في قبض البيع وفي تسليم الثمن
777	للبائع حق حبس المبيع لاستيفاء الثمن إذا كان الثمن حالا
777	لو دفع بالثمن رهنًا، أو كفل به كفيل، لم يسقط حق البائع في الحبس
, , ,	و دع بالمسل رحمه او على به على المشترى سقط حق البائع عن المطالبة بالثمن إذا أحال البائع غريًا من غرماءه على المشترى سقط حق البائع عن المطالبة بالثمن
747	إدا الحال البائع طري من طريعات على المسترى منطط عنى البائع عن المطالبة بالنمن
11/	
<b>۲</b> ۳۸	إذا أحال المشتري البائع بالثمن على إنسان، أو أحال البائع رجلا على المشتري . قول حتم المائد في الم
11/	سقط حق البائع في الحبس
<b></b> ,	إذا أحال البائع رجلا على المشترى، فقد أسقط حق البائع في المطالبة
۲۳۸	فبطل حقه في الحبس
	لو أحال البائع غريًا من غرماءه على المشترى بالثمن، لم يسقط حق البائع في الحبس
	ولو كان الثمن مؤجلا، فلم يقبض المشترى حتى حل الأجل، كان له قبضه
۲۳۸	
	لو أجله بالثمن سنة غير معينة، فلم يحضر المشترى حتى مضت السنة، فالأجل سنة
۲۳۸	من حين يقبض المبيع
	لو كان في البيع خيار لهما، أو لأحدهما، والأجل مطلق، فابتداءه من حين يلزم
729	وأما في خيار الرؤية فالأجل يعتبر من حين العقد
749	قال الشافعي رضي الله تعالى عنه: التخلية ليست بقبض، والصحيح مذهبنا

ذا اشترى حنطة بعينها، وخلى البائع بينها وبين المشتري في بيت البائع
لعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يصير المشترى قابضًا، حتى لو هلكت
ملكت من مال البائع ٢٣٩
ملى هذا الخلاف إذا اشترى خلا في دن، وخلى البائع بين المشترى
بين الدن في بيت البائع، وختم المشترى على الدن، صار المشترى قابضًا للخل ٢٣٩
ذا اشترى من آخر حنطة في بيت، ودفع البائع المفتاح إلى المشترى، وقال:
حليت بين الحنطةوبينك، فهذا قبض، ولو دفع المفتاح إليه، ولم يقل: خليت بينهاوبينك
هذا ليس بقبض
ذا قال لغيره: بعت منك هذه السلعة، وسلمتها إليك، فقال: ذلك الغير: قبلت
م يكن هذا تسليمًا حتى يسلمه بعد البيع
لرجل إذا باع ضيعة، وخلى بينها وبين المشترى، إن كانا بقرب من الضيعة
صير المشترى قابضًا، وإن كان ببعد عنها، لا يصير قابضًا ٢٤٠
ذا باع دارًا من إنسان ببلدة أخرى، ولم يسلمها إليه إلا باللفظ، ثم امتنع المشتري
من تسليم الثمن، كان له ذلك
جل اشتري من آخر سمكة، وهي مشدودة بخيط في الماء، فقبضها المشتري كذلك
م ناول الخيط البائع، وقال: احفظها، فجاءت سمكة، وابتلعت المشدودة
م ناول الخيط البائع، وقال: احفظها، فجاءت سمكة، وابتلعت المشدودة
م ناول الخيط البائع، وقال: احفظها، فجاءت سمكة، وابتلعت المشدودة للتى ابتلعت المشدودة للممسك ليس للمشترى
م ناول الخيط البائع، وقال: احفظها، فجاءت سمكة، وابتلعت المشدودة للتى ابتلعت المشدودة للممسك ليس للمشترى
م ناول الخيط البائع، وقال: احفظها، فجاءت سمكة، وابتلعت المشدودة للتى ابتلعت المشدودة للممسك ليس للمشترى
م ناول الخيط البائع، وقال: احفظها، فجاءت سمكة، وابتلعت المشدودة للتى ابتلعت المشدودة للممسك ليس للمشترى
م ناول الخيط البائع، وقال: احفظها، فجاءت سمكة، وابتلعت المشدودة للتى ابتلعت المشدودة للممسك ليس للمشترى
م ناول الخيط البائع، وقال: احفظها، فجاءت سمكة، وابتلعت المشدودة للتى ابتلعت المشدودة للممسك ليس للمشترى
م ناول الخيط البائع، وقال: احفظها، فجاءت سمكة، وابتلعت المشدودة للتى ابتلعت المشدودة للممسك ليس للمشترى

فدخل الرجل الحظيرة ليقبض الرمكة، فعالجها، فانفلتت منه، وخرجت
من باب الحظيرة، وذهبت، ولا يدري أين ذهبت، ينظر في ذلك، إن كان المشتري
لا يقدر على أخذها، فالهلاك على البائع ٢٤٢
ن كان المشترى يقدر على أخذها، فالهلاك على المشترى
إن كانت الرمكة في يد البائع، وهو ممسك لها، فقال للمشترى: هاك الرمكة
فأثبت المشتري يده عليها حتى صارت الرمكة في أيديهما، والبائع يقول للشمتري:
خليت بنيك وبينها، وأنا لا أمسكها منعًا لها منك، وإنما أمسكها حتى تضبطها
فانفلتت من أيديهما، فالهلاك على المشترى
ن كانت الرمكة في يد البائع، ولم يصل إليها يد المشترى، فقال البائع للمشترى:
خليت بينها وبينك، فاقبضها، فإني إنما أمسكها لك، فانفلتت من يد البائع
قبل أن يقبض المشترى، وهو يقدر على أخذها من البائع وضبطها، كان الهلاك
على البائع ٢٤٣
رجلا اشترى بقرة من رجل، وهي في المرعى، فقال له البائع: اذهب واقبض البقرة
فأفتى بعض مشايخنا أن البقرة إن كانت برأي العين، بحيث يمكن الإشارة إليها، فهذا قبض
وما لا فلا، وهذا الجواب ليس بصحيح
ت من اشترى عبدًا، والعبد بعد منه، بحيث لا يتمكن من قبضه لو أراد قبضه، فأعتقه
بصير قابضًا له حتى يتأكد عليه الثمن
. م.ر
،
ليس بصحيح
صار المشترى قابضًا، وإن كان في دكان البائع أو بيته ٢٤٥
مار السائع حين صب فيها رطلا، انكسرت، وهما لا يعلمان بذلك
و العابوع على طلب فيه وعرف المشترى، وما صب بعد الانكسار فما صب قبل الانكسار يهلك على المشترى، وما صب بعد الانكسار
₩ 6 A
بهلك على البانع
و الأنسلوي السبك التفاروريا بنفسه بالوسم يتفعها إني البائع بالإنسانة بصابها

نان الهلاك في جميع ما ذكرنا على المشترى
و دفع القارورة إلى البائع منكسرة، ولا يعلم به المشترى، والبائع يعلم، وكاله فيه
تلف، فالبائع متلف له، ولا شيء على المشترى٢٤٦
و علم به المشتري، ولم يعلم به البائع، أو كانا يعلمان به وكاله فيه
المشتري قابض له
ِجل اشترى من آخرشيتًا، وأمره المشترى أن يجعله في وعاءالمشترى، فجعله فيه ليزنه عليه
لمنكسر الإناء، وتوى ما فيه، فهو من مال البائع ٢٤٦
ن قال المشترى للبائع: أن لي في هذا الإناء كذا كذا، أو ابعث به مع غلامك
و قال: مع غلامي، ففعل، وانكسر الإناء في الطريق، قال: هو من مال البائع ٢٤٦
ذا اشترى من قروى وعاء هديد، وأمره أن يذهب إلى منزله، فسقط في الطريق
هلك، فالهلاك على البائع إن لم يقبضه المشترى
ِجل باع من آخر ثوبًا، وأمره أن يُقبضه، فلم يقبضه حتى أخذ إنسان الثوب
ا الله عن أمره البائع بالقبض أمكنه القبض من غير قيام، صح التسليم
رإن كان لا يمكنه القبض إلا بقيام لا يصح التسليم ٢٤٦
ذا اشترى من آخر دابة، والبائع راكبها، فقال له المشترى: احملني معك
فحمله معه، فهلكت الدابة، هلكت من مال المشترى ٢٤٦
ِجل اشترى من آخر حنطة بعينها، ثم قال للبائع: أعرني جوالقك هذا
ُو قال: جرابك هذا، وكلِّ لي ما اشتريت منك حتى أرجع، فأحمله، فذهب المشترى
نفعل البائع ذلك، فضاعت الحنطة، فهذا ليس بقبض حتى يدفع إليه المشترى آنية له
كيل فيها الطعام
ذا قال المشترى للبائع: أعرني جوالقك هذا، وكله فيه، ففعل صار المشترى قابضًا ٢٤٧
ذا استعار المشتري من البائع جوالقًا، وأمره أن يكيل فيها، فإن كانت الجوالق بعينها
صار المشترى قابضًا(١) بالكيل فيه، وإن كانت بغير أعيانها، نحو أن يقول:
أعرني جوالقًا، وكله فيها، ففعل، فإن كان المشتري حاضرًا، فهو قبض، وإن كان غائبًا
لم يكن قبضًا
إذا اشترى من آخر كرّا بعينه، وله على البائع كرّين، فأعطاه جوالقًا، وقال: كلِهما فيه

فإن كان العين أولا، ثم الدين، صار المشتري قابضًا لهما ٢٤٧
إذا أمر المشترى البائع بالطحن، فطحن، يصير المشترى قابضًا، وفي الدين لا يصير ٢٤٨
لو أحدث المشتري في المبيع عيبًا، أو أحدث الباثع بأمره، فهو قبض من المشتري ٢٤٩
لو زوج المشترى الأمة المشتراة قبل القبض من إنسان، فالقياس أن يكون قابضًا
بنفس النكاح
رجل اشترى من رجل جارية، وزوجها من رجل قبل القبض، وماتت الجارية
قبل أن يدخل بها الزوج، ينتقض البيع، ويموت من مال البائع
رجل اشترى من رجل عبدًا بجارية، فلم يتقابضا حتى زوج المشترى الجارية
من إنسان بمائة درهم، ثم مات العبد في يد البائع قبل أن يدفعه إلى مشترى العبد
فإن العقد ينتقض فيما بينهما
المشترى لو أقر بدين عليها في يد البائع قبل القبض جاز إقراره عليه ٢٥٠
رجل اشترى من رجل جارية بعبد، فقبل أن يقبض المشترى الجارية زوجها المشترى
من رجل بمائة درهم، وقد كانت الجارية تساوى قبل التزويج ألفي درهم
فنقصها التزويج خمسمائة، ثم وطئها الزوج في يد البائع، ثم مات العبد قبل التسليم
إلى مشتريه، قال: المهر للذي باعها، ويكون له الخيار إن شاء أخذ جاريته ناقصة
ولا شيء له غيرها، وإن شاء ضمن مشتريها قيمتها يوم وطئها الزوج
لو كان المشتري قبضها بغير أمر البائع، ثم لقي البائع، فزوجها إياه
وقد علم البائع بقبضه لها، أو لم يعلم، فإن هذا لا يكون تسليمًا عن البائع للمشترى ٢٥١
رجل اشترى من غيره فصّا في خاتم بدينار، فدفع البائع الخاتم إليه، فهلك في يده
فإن أمكن نزع الفص من غير ضرر، فعليه ثمن الفص لا غير ٢٥١
لو باع قطنًا في فراش، أو حنطة في سنبل، وسلم كذلك، فإن كان المشترى
لا يتمكن إلا بفتق الفراش ودق السنبل لم يصر قابضًا ٢٥١
لو باع الثمرة على الشجرة، وسلمه كذلك، صار قابضًا
نوع آخر منه: إذا قبض المبيع بغير إذن البائع ، كان للبائع أن يسترده منه
حتى يستوفي الثمن
لو نقده الثمن، فوجده البائع زيوفًا، أو ستوقًا، أو مستحقًا، أو وجد بعضه كذلك

	ان للبائع منعه، فإن كان المشترى قبضه بغير إذن البائع بعد ما نقد الزيوف
Y0Y	و الستوق، فللبائع أن ينقض قبضه، ولو تصرف فيه المشترى، نقض تصرفه
707	و قبضه بأمره، ثم وجد الدراهم المقبوضة زيوفًا، لم يكن للبائع أن يسترده
	و وجد المقبوض رصاصًا، أو ستوقًا، أو مستحقًا، كان له أن يسترد المبيع
704	ران قبضه المشتري بإذنه، بخلاف الزيوف
	ن لم يجد البائع شيئًا مما ذكرنا في الثمن حتى باع المشترى العبد، أو آجره، أو رهنه
	رسلم، ثم إن البائع وجد في الثمن شيئًا مما ذكرنا، فجميع ما صنع المشتري في العبد جائز
704	لا يقدر البائع على رده، ولا سبيل له على العبد
	ذا اشترى الرجل مصراعي باب، أو خفين، أو نعلين، فقبض أحدهما بغير إذن البائع
	رلم يقبض الآخر، حتى هلك ما كان عند البائع، هلك من مال البائع
405	للم يجعل قبض أحدهما قبضًا للآخر
405	و جني البائع على أحدهما بإذن المشترى، صار قابضًا لهما
	و أذن البائع للمشتري في قبض أحدهما كان إذنًا في قبضهما حتى لو قبضهما
405	لم استردّ البائع أحدهما ليحبسه بالثمن، صار غاصبًا
	و جاء أجنبي، واستهلك أحدهما، كان لصاحبه أن يدفع إليه الآخر
405	ويضمنه قيمتهما
	رجل اشتري من رجل جارية بألف درهم، ولم ينقد تمنها حتى قبضها بغير إذن البائع
	وباعها من رجل بمائة دينار، وتقابضا، وغاب المشترى الأول، وحض بايعه
	وأراد استرداد الجارية من المشتري الآخر، فإن أقر المشترى الآخر أن الأمر
700	كما وصفه البائع الأول، كان للبائع الأول أن يستردها منه
	لو ماتت الجارية في يد المشتري الآخر ، كان للبائع الأول أن يضمن
707	المشتري الآخر قيمتهاالمشتري الآخر قيمتها
	لو لم تهلك القيمة في يد البائع الأول، حتى نقد المشترى الأول الثمن
707	أخذ القيمة من بائعه، ولم يكن للمشترى الثاني على القيمة سبيل
	رجل اشترى من رجل ثوبًا بعشرة، ولم يقبضه حتى احدث فيه عيبًا، يعني المشتري
707	أحذث فيه عبيًا ينقصه، حتى صار قابضًا على ما مر

إن كان الثوب على عاتق البائع، أو في حجره، فعيّبه المشترى، ثم هلك من غير فعل
أحدثه البائع، هلك على المشترى ٢٥٧
كذلك لو كان البائع ممسكًا الدابة
لو کانت دارًا، فهدم المشتری حائطًا منها، حتی صار قابضًا ۲۵۷
نوع آخر منه: إذا باع الرجل من غيره شيئًا هو في يد ذلك الغير
6
القبض المستحق بالشراء أن يقبض المشترى لنفسه قبضًا موجبًا ضمان نفسه
وهو قيمة العين، أما القبض لنفسه لأنه متملك بالشراء، والمتملك في القبض
يكون قابضًا لنفسه، وأما موجب ضمان نفسه ٢٥٨
رجل غصب من آخر جارية، أو إناء فضة، ووضعه في بيته، ثم لقيه، واشتراه منه
بمائة دينار، ونقده الثمن، وليس الإناء بحضرتهما، صار المشتري قابضًا بنفس الشراء
حتى لو هلك قبل أن يصل المشترى إلى بيته، هلك من مال المشترى
لو أراد البائع أن يسترد الجارية من المشترى ليحبسها بالثمن، لم يكن له ذلك ٢٥٨
لو كان العين وديعة في يد المشترى، أو عارية، فاشتراه، لا يصير قابضًا بنفس الشراء
حتى لو هلك قبل أن يقبض المشترى، هلك من مال البائع ٢٥٨
لو كان المبيع بحضرتهما، فباعه منه، لم يكن للبائع حبسه ٢٥٩
لو كان العين رهنًا في يد المشترى، فالمشترى لا يصير قابضًا له بنفس الشراء ٢٥٩
إذا اشترى إبريق فضة بمائة دينار ، وقبض المشترى الإبريق ، ولم ينقد الدنانير
حتى افترقا، وبطل الصرف لعدم قبض أحد البدلين في المجلس، كان على المشترى
رد الإبريق على البائع ٢٥٩
لو اشتری رجل من رجل عبداً بألف درهم وتقابضا، ثم تقایلا، ثم إن المشتری
اشتراه ثانيًا من البائع قبل أن يسلمه إلى البائع، حتى صح الشراء على ما مر
لا يصير المشترى قابضًا بنفس الشراء، حتى لو هلك قبل أن يجدد المشترى قبضًا يهلك
بالعقد الأؤل، ويبطل الإقالة والبيع الثاني
لو اشتری رجل من رجل غلامًا بجاریة، وتقابضا، وجعل کل واحد منهما
ما اشترى في منزله، ثم تقايلا، ثم اشترى أحدهما من صاحبه ما أقاله إياه

قبل أن يدفعه إليه، حتى جاز الشراء، صار المشترى قابضًاله بنفس الشراءحتى لوهلك
قبل أن تصل يده إليه هلك على المشترى بالشراء الثاني، ولم يبطل الإقالة ٢٦٠
لو كانا قائمين بعد الإقالة، ثم اشترى كل واحد منهما من صاحبه ما في يده بدراهم
ثم هلكا معًا، أو على التعاقب، هلك كل واحد منهما من مال من اشتراه ٢٦٠
لو اشترى جارية بدراهم على أن المشترى فيه بالخيار ثلاثة أيام، وتقابضا
تُم فسخ المشتري البيع بخيار الشرط، فلم يردها على البائع حتى اشتراها منه شراء مستقبلا
صح
لوكان الخيار للبائع، والمسألة بحالها، صح الشراء الثاني، وإذا هلكت الجارية
هلكت بالشراء الثاني هلكت بالشراء الثاني
إذا أرسل الرجل غلامه في حاجته، ثم باعه من ابن صغير له، حتى جاز البيع
لو لم يرجع العبد حتى مات، مات من مال الأب ٢٦١
إذا اشترى الوالد لولده الصغير من غيره، ثم بلغ قبل القبض، فإن القبض وتسليم الثمن
يكون إلى الوالد، واستيفاء الحقوق يكون إليه أيضًا، وفي شراء الوالد لولده من نفسه
يرجع الحقوق إلى الولد متى بلغ
نوع آخر: في تصرف أحد المتعاقدين في المبيع قبل القبض ٢٦٢
إذا أمر المشترى البائع أن يعمل في المبيع عملاً ، فإن كان ذلك العمل لاينقصه
مثل القصارة والغسل بأجر، أو بغير أجر، لم يصر قابضًا، والأجرة واجبة ٢٦٢
لو أرسل المشترى العبد في حاجته، صار قابضًا ٢٦٢
لو أعاره المشترى البائع، أو أودعه إياه، أو أجره منه، فإن المشتري لايصير قابضًا ٢٦٢
إذا قال المشترى للبائع: قل للعبد يعمل لي كذا، فأمره البائع، فعمل
صار المشترى قابضًا
لو كان المشتري آجره من البائع شهرًا، فاستعمله البائع بحكم الإجارة
لايلزمه الأجرلايلزمه الأجر
إذا اشترى عبدًا بثمن معلوم، فلم يقبضه حتى أمر البائع أن يؤاجره من إنسان معين
أو غير معين بأجرة، جاز، ويصير المشترى قابضًا له
إذا اشترى غلامًا، فلم يقبضه حتى وهبه لرجل، أو رهنه، وأمره بالقبض

	فقبض جاز، ولو أجره، وأمره المستأجر بالقبض لم يجز
	رجل اشترى من آخر كر حنطة بعينه، وكر شعير بعينه، فلم يقبضه المشترى
	حتى خلطها البائع، قال: يقوم كر من هذا يعني من المخلوط، وتقوم الحنطة قبل الخلط
	ثم يقسم ثمن الحنطة على ذلك، ويحط عن المشتري ما دخل الحنطة من النقصان
	ويأخذ المشتري الكر، ويأخذ الشعير بثمنه، وكذلك لو باعه رطلا من زيت
	ورطلا من بنفسج، فخلطهما، ولو باعه رطلا من زنبق، ومائة رطل من زيت
774	وخلط الزنبق بالزيت، فقد بطل في الزنبق البيع فقد بطل في الزنبق البيع
	لـو أن رجـلا كال من خابية زيت عشرة أرطال، فاشتراها منه رجل، فلـم يقبضها
775	حتى خلطها البائع بما في الخابية، كان المشترى في أخذه بالخيار
	رجل باع من رجل عبدًا بألف درهم، فلم يقبضه المشترى حتى باعه البائع من رجل آخر
	ودفعه إليه، فمات في يد المشتري الثاني، أو وهبه له، ودفعه إليه، ومات في يده
	أو أعاره إياه، ودفعه إليه، فمات في يده، فالمشترى الأول بالخيار
	إن شاء نقض البيع، واسترد الثمن إن كان قد دفع الثمن، وإن شاء أمضى البيع
777	وضمن المشتري الثاني قيمة العبديوم قبضه
774	وضمن المشترى الثانى قيمة العبديوم قبضه
777	·
778	لو كان البائع آجره من رجل، أو أودعه إياه، فمات في يده، انتقض البيع
777	لو كان البائع آجره من رجل، أو أودعه إياه، فمات في يده، انتقض البيع ولا سبيل للمشتري على تضمين واحد منهما
Y7F	لو كان البائع آجره من رجل، أو أودعه إياه، فمات في يده، انتقض البيع ولا سبيل للمشترى على تضمين واحد منهما
Y78	لو كان البائع آجره من رجل، أو أودعه إياه، فمات في يده، انتقض البيع ولا سبيل للمشترى على تضمين واحد منهما
778	لو كان البائع آجره من رجل، أو أودعه إياه، فمات في يده، انتقض البيع ولا سبيل للمشترى على تضمين واحد منهما
377 377	لو كان البائع آجره من رجل، أو أودعه إياه، فمات في يده، انتقض البيع ولا سبيل للمشترى على تضمين واحد منهما
377 377	لو كان البائع آجره من رجل، أو أو دعه إياه، فمات في يده، انتقض البيع ولا سبيل للمشترى على تضمين واحد منهما
377 377	لو كان البائع آجره من رجل، أو أو دعه إياه، فمات في يده، انتقض البيع ولا سبيل للمشترى على تضمين واحد منهما
772 772	لو كان البائع آجره من رجل، أو أو دعه إياه، فمات في يده، انتقض البيع ولا سبيل للمشترى على تضمين واحد منهما

VTY إذا اشترى الرجل من آخر شيئًا بألف درهم وبمائة دينار، ولم يسم شيئًا

فهذا على وجهين . . . . . إن اشترى رجل مائة فلس بدرهم، فنقد الدرهم، ولم يقبض شيئًا من الفلوس

حتى كسدت الفلوس، فالقياس أن لاينتقض العقد .... 777

AFY

إذا اشترى شيئًا بدراهم هي نقد البلد، ولم ينقد الدراهم حتى تغيرت فإن كانت تلك الدراهم لا تروج اليوم في السوق، فسد المبيع.

إذا اشترى فلوسًا بدراهم ، ونقد الثمن ، ولم يقبض الفلوس، حتى كسدت

بطل البيع استحسانًا
لو اشترى بفلوس فاكهة، أو غيرها، وقبض ما اشترى، ولم ينقد الفلوس حتى كسدت
بطل البيع
إذا كسدت الفلوس قبل القبض، فعلى المشترى قيمة الفلوس
إذا اشترى فلوسًا بدراهم، وبمدّ من دقيق بعينه، فقبض المد والـدراهـم
ولم يقبض الفلوس حتى كسدت، فسد البيع
إذا انقطعت الدراهم عن أيدى الناس قبل القبض، فسد البيع
كل ما يكال أو يوزن إذا كان ثمنًا بغير عينه، وقد انقطع عن أيدى الناس
أن الطالب بالخيار
رجل اشترى من غيره شيئًا بألف درهم غلة، والغلة يوم اشترى طبرية ويزيدية
فكسدت الطبرية، فإن عليه أن يعطيه سوى الطبرية ما يقع عليه اسم الغلة
وإن أبي واحد منهما أجبره عليه
لو باع شيئًا بدراهم مسمَّاة مكروهة، فكسد صنف من المكروهة
فإن عليه أن يعطيه الصنف الباقى منها
لو باعه بألف درهم طبرية، والطبرية على صنفين، صنف غلة، وصنف نقد بيت المال
كان له الطبرية الغلة الجارية بين الناس
دلال باع متاع الغير بإذنه بدراهم، واستوفى الدراهم، فقبل أن يدفعها
إلى صاحب المتاع، كسدت الدراهم، فليس للدلال على المشترى سبيل
رجل باع من آخر شيئًا بألف درهم، فوزن له المشترى ألفًا ومـائتي درهـم
فقبضها البائع، ثم ضاعت من يده، فهو مستوفي للثمن، ولا ضمان عليه ٢٧٢
إذا باع جارية بألف درهم، ودفع إليه المشتري كيسًا على أن فيه ألف درهم
فذهب به البائع إلى المنزل، فإذا فيه دنانير، فحمل الدنانير ليردها، فضاعت في الطريق
فلا ضمان عليه فلا ضمان عليه
إذا اشترى شيئًا، وأعطاه دراهم صحاحًا، فكسرها البائع، فوجدها نبهرجة
ردها البائع ولا شيء عليه؛ لأنه لم يتلف عليه مالا، وكذا إذا دفع إليه إنسان لينظر فيه
فکسره

## الحيط ج٢٥ الفصل الخامس

فيما يدخل تحت البيع من غير ذكره صريحًا وما لا يدخل تحته من غير ذكره صريحًا ٢٧٤
هذا الفصل يشتمل على أنواع:
نوع منه
رجل اشترى منزلا فوقه منزل، فليس له الأعلى إلا إذا قال: بكل حق هو له ٢٧٤
في بيع الدار يدخل العلو تحت البيع
في بيع البيت لا يدخل العلو تحت البيع إلا بالتنصيص عليه
الظلة التي تكون على الطريق، وهي الساباط التي أحد طرفيه على جدار هذه الدار
وطرفه الآخر على جدار دار أخرى، أو على الأسطوانات خارج الدار
لا تدخل تحت بيع الدار
إذا اشترى بيتًا في دار، أو منزلا، لا يدخل الطريق ومسيل الماء من غير ذكر
وكذلك إذا اشترى أرضًا لا يدخل الشرب في الشراء من غير ذكر
وفي الإجارة تدخل هذه الأشياء من غير ذكر ٢٧٦
لو استأجر الطريق الذي لصاحب الدار لا يجوز ٢٧٧
الطرق ثلاثة
إذا باع بيتًا من دار ، ولم يذكر الطريق ولاالحقوق ولاالمرافق حتى لم يدخل الطريق
في البيع
إذا باع دارًا، وفيها بستان، ذكر في "فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى":
أنه إن كان البستان في الدار، يدخل في البيع من غير ذكر، صغيرًا كان أو كبيرًا ٢٧٧
إذا اشترى دارًا وفيها رحى الإبل، وقد اشتراها بحقوقها ومرافقها، لا تكون الرحى
ولا متاعها للمشتري
دار فيها بيوت، باع صاحب الدار بعض البيوت بمرافقها، ثم أراد أن يرفع
باب الدار الأعظم، وأبي المشترى، ليس لصاحب الدار أن يرفعه ٢٧٨
إذا باع دارًا لابناء فيها، وفيها بئر ماء، ومخرج، وآخر مطوى في البئر، وأشياء أخر
كلها متصلة بالبئر دخل تحت البيع
إذا باع دارًا وفيها بئر، وعليها بكرة ودلو وحبل، فإن باعها بمرافقها، دخل الحبل

ذا باع أرضًا، وفيها حطب نابت لا تدخل في الأرض من غير ذكر ٢٨٥
نقصب، والبقول، أنها للبائع، والطرفاء وأنواع الخشب أنها للمشترى ٢٨٥
لشوك لمن أخذه، بخلاف الحطب
ذا اشترى أرضًا، وفيها أشجار، يقطع في كل ثلاث سنين، إن كان يقلع من الأصل
فهو للمشتري
ذا اشترى أرضًا أو نخلا، وليس لها شرب، وهو لم يعلم بذلك، فله الخيار ٢٨٥
شتري نخلة في أرض بطريقها في الأرض، ولم يبين موضع الطريق
وليس إليها طريق، يعني من ناحية معروفة، قال أبو يوسف رحمه الله تعالى:
لشراء جائز
ذا اشترى أرضًا، وبجنبها أقدف، وبين الأرض والأقدف مسناة
وعلى المسناة أشجار، وجعل أحد 💎 حدود الأرض الأقدف دخل المسناة
وما عليها من الأشجار تحت البيع
إذا اشترى نخلة، فهذا على الجذع، ولا يكون بأرضها ٢٨٦
شراء الأشجار لا يخلو من ثلاثة أوجه
تحت الحائط من الأرض يدخل في بيع الحائط
في شراء بناء الدار لا تدخل الأرض تحت البيع من غير ذكر ٢٨٧
إذا قال لغيره: بعت منك هذه الشجرة المبطخة، فهذا على البطيخ إذا كان فيه بطيخ ٢٨٧
بعتك هذا الكرم، أو هذا النخيل، فهذا على الأرض
إذا اشترى الرجل من آخر مزبلة بمائة درهم، ثم اختلفا، فقال المشترى:
إنما اشتريت منك الأرض، وقال البائع: بعتك الكناسة، يحكم الثمن إن كان مثل ذلك
الثمن يكون للأرض
إذا قال لغيره: بعتك كرمي هذا، أو قال: بستاني هذا، فهذا على الكرم بأصله
والبستان بأرضه
إذا قال لغيره: بعتك قريتي التي يقال لها: كذا وكذا، ولم يسمّ حدودها
فهو على موضع القرية البناء والبيوت، دون المحرث
لو باع قرية بأرضها، وللبائع قرية أخرى بجنبها، فقال: بعتك هذه القرية، أحد حدودها

أو الثاني، أو الثالث، أو الرابع قرية البائع يدخل أرض هذه القرية التي لم يبعها
في أرض القرية التي باعها مما يليها
إذا اشترى كرمًا، وفيه ورق التوت أو الورد وذكر حقوقها، لايدخل ذلك في البيع ٢٨٨
من اشترى أشجارًا، وعليها ثمار، إلا أنها بحال لا قيمة لها، فإنها للمشترى
رجل باع کرمًا بمجری ماءه، وکل حق له، ومجری ماءه فی سکة غیر نافذة بینه
وبين رجلين، وعلى ضفة النهر أشجار، فإن كان المجرى ملك البائع
فالأشجار للمشتري
نوع آخر : اشترى من آخر جارية وعليها ثيابها التي يباع مثلها، دخل الثياب
تحت البيع بحكم العرف
إذا باع غلامًا، وعليه ثياب، دخل الثياب في العقد
إذا باع حمارًا، دخل العزِار -وهو بالفارسية افسار- في البيع بحكم العرف ٢٩٠ ٢٩٠
إذا باع حمارًا مؤكفًا، دخل الإكاف والبَردَعة في البيع ٢٩٠
قال هشام: سألت أبا يوسف رحمه الله تعالى عن رجل باع جارية، وعليها قلب فضة
أو قرطاس، ولم يشترط ذلك والبائع ينكر، قال: لايدخل شيء من الحلي في البيع ٢٩٠
إذا اشترى سمكة، فوجد فيها لؤلؤة فهي للمشترى
لو اشترى دجاجة، فوجد فيها لؤلؤة، فهي للبائع
إذا اشترى سمكة، فوجد في بطنها سمكة أخرى، فهما جميعًا للمشتري
ولو وجد في بطنها لؤلؤة، أو وجد في بطن السمكة التي في بطن السمكة المشتراة لؤلؤة
فهي للبائع نعمي للبائع
لو وجد في بطنها صدف فيه لحم، وفي اللحم لؤلؤة، كما تكون اللؤلؤة في الأصداف
فهي للمشترى المشترى المشترى المشترى المشترى المسترى المسترى المسترى المسترى المسترى المسترى المسترى
الفصل السادس
فيما يجوز بيعه وما لا يجوز
نوع من ذلك في بيع الدين بالدين، وبيع الأثمان، وبطلان العقد بسبب الافتراق
قبل القبض: ٢٩٢ قبل القبض
بيع الدين بالدين جائز إذا تفرقا عن المجلس قبل قبض البدلين حقيقةً، أو بعد

797	قبض البدلين حكمًا، أو بعد قبض البدلين حقيقةً
	إذا اشترى فلوسًا أو طعامًا بدراهم، حتى لم يكن صرفًا، ولم يكن الكل بحضرتهما
797	ثم نقدا في المجلس، وتفرقا جاز
448	إذا اشترى درهمًا بيضًا، فأعطاه البائع مكانه سوادًا، ورضى به المشترى، جاز
498	إذا باع فلسًا بفلسين حالة الرواج ، فهذه المسألة على ثلاثة أوجه:
498	الوجه الثاني
790	الوجه الثالث
797	إذا باع فلسًا بعينه بفلسين بأعيانهما ، حتى جاز العقد
	من اشترى فلوسًا بدراهم، وقبض الفلوس، ولم يقبض الدراهم، حتى لو افترقا
447	فهو جائز
	إذا اشترى فلوسًا على أن كل واحد منهما بالخيار، وتقابضا، وتفرقا على ذلك
<b>79</b>	فالبيع فاسد
	لو اشترى بفلوس كاسدة في موضع لا تنفق، فإن كانت بأعيانهما جاز، وإن لم تكن
<b>XPY</b>	معينة لا تجوز
	إذا استقرض الرجل من رجل كرًّا من طعام، وقبضه، ثم إن المستقرض اشتري
<b>79</b> A	إذا استقرض الرجل من رجل كرا من طعام، وقبضه، ثم إن المستقرض اشترى من المقرض الكر الذي له عليه بمائة درهم جاز
79A 799	
	من المقرض الكر الذي له عليه بمائة درهم جاز
799	من المقرض الكر الذي له عليه بمائة درهم جاز
799 799	من المقرض الكر الذي له عليه بمائة درهم جاز
799 799	من المقرض الكر الذي له عليه بمائة درهم جاز
799 799 799	من المقرض الكر الذى له عليه بمائة درهم جاز
799 799 799	من المقرض الكر الذى له عليه بمائة درهم جاز
799 799 799	من المقرض الكر الذى له عليه بمائة درهم جاز
799 799 799	من المقرض الكر الذى له عليه بمائة درهم جاز

۲ • ۲	ورجع بمثل ما اشتري في المجلس، يصح العقد
	إذا اشترى الرجل من غيره شيئًا بدراهم على المشترى، وهما يعلمان أنه لا شيء
۲٠١	للبائع على المشتري لا يجوز للبائع على المشتري لا يجوز
۲٠١	إذا باع درهمًا كبيرًا بدرهم صغير، أو درهمًا جيدًا بدرهم ردىء يجوز
	إذا اشترى من آخر ألف درهم بمائة دينار ، ونقد مشترى الدراهم الدنانير
	ولم ينقد بائع الدراهم، وقد كان لبائع الدراهم على مشترى الدراهم ألف درهم دين
	قبل عقد الصرف، فقال بائع الدراهم لمشترى الدراهم: أجعل الألف التي وجب لك
۲۰۱	على بعقد الصرف بالألف التي لي عليك، ورضي به المشترى جاز
۲٠۲	إذا بيعت الدراهم المغشوشة بالفضة الخالصة، فهو على ثلاثة أوجه
۳۰۳	الوجه الثاني
٣.٣	الوجه الثالث
	إذا كانت الدراهم ثلثاها صفر، وثلثها فضة، فاشترى بها رجل متاعًا وزنًا، جاز
٤ • ٣	على كل حال
	لو عيّن هذه الدراهم وسماها، وقال: اشتريت منك هذا المتاع بهذه الدراهم
	وهي كذا كذا درهمًا، أراد به تسمية الوزن، وكان يباع فيما بين الناس وزنًا
۳.0	وقع ذلك على الوزن
	و اشترى رجل من آخر ثوبًا بدراهم بعينها من التي ثلثاها صفر، وهي عندهم تباع وزنًا
٣٠٥	أو عددًا، ولم يتفرقا حتى ضاعت، لم ينقض البيع حتى يعطيه مثلها
	إذا كانت الدراهم صنوفًا مختلفة، منها ثلثها فضة، وثلثاها صفر، ومنها ما ثلثها صفر
	وثلثاها فضة، ومنها ما نصفها فضة، ونصفها صفر، فلا بأس ببيع إحدي
۲۰۶	هذه الصنوف بالصنف الآخر متفاضلا، يدًا بيد
	سئل أبو يوسف رحمه الله تعالى عن بيع درهم بخاري بدرهمين بخاريين
	وقد يكون في بعض البخاري من النحاس دانقين ونصف، وفي بعضها دانقين
۲۰۶	قال: لا يجوز قال: الله يجوز
	سئل أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه عن الدراهم البخارية إذا كان الغالب فيها النحاس
۳۰۷	فقال: هي بمنزلة الفلوس

مَبطخة بين شريكين، باع أحدهما نصيبه من إنسان من غير أرض لا يجوز . . . . . . . . ٣١٥

	أرض بين رجلين، فيها زرع لهما، باع أحدهما نصف الزرع الذي هو نصيبه
717	من غيره بدون الأرض، فهذا على وجهين
411	لو باع أحدهما نصف الزرع مع نصف أرضه جاز
	إذا كان الزرع مع الأرض مشتركًا بين رجلين، باع أحدهما نصيبه من الزرع
۳۱۷	من شريكه بدون الأرض لا يجوز، إذا لم يكن الزرع مدركًا
۳۱۷	إذا باع رب الأرض الأرض، وفيها زرع بينه وبين الأكار، وجعله على وجهين
۳۱۸	المشترى إذا علم بالمزارعة وفي البيع، فلا خيار له
۸۱۳	إن باع حصة مع جميع الزرع نفذ البيع في الأرض
	رجل دفع أرضه مزارعة، ثم باع الأرض بزرعه يعني بنصيبه من الزرع، والزرع بقل
419	وأجاز المزارع، فهو جائز
	إذا شترى الرجل أرضًا فيها زرع للبائع، والحراث اشترى الأرض بنصيب البائع
419	من الأرض، فإن طلب تسليم الأرض لم يجز
	إذا اشترى أرضًا وفيها زرع، والزرع بقل، فقبل أن يقبض الأرض دفعها مزارعة
419	إلى البائع بالنصف لا يجوز
٣٢.	إذا باع نصف البناء بدون الأرض إن كان محقًّا في البناء لايجوز
٣٢.	إذا اشترى الفصل، فهذا على وجهين
	لو استأجر الأشجار إلى وقت إدراك الثمر في مثل هذه الصورة يطيب له الفضل
۳۲.	و لا يلزمه شيء من الأجر
٣٢.	إذا باع جزة من الكراث بعد ما علا يجوز
441	قوائم الخلاف وشعب النخيل، فقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في جواز بيعها
	لو باع حشيشا في أرضه، إن كان صاحب الأرض هو الذي أنبت، بأن سقاها
۱۲۳	لأجل الحشيش، فنبت بتكلفه جاز
	نوع آخر: في بيع المرهون والمستأجر والمغصوب والآبق وأرض القطيعة
441	والإجارة والإكارة
	من اشترى من رجل مال غيره، والمشترى يعلم أن المشترى مال الغير
477	كان للمشترى حق النقض، والرجوع على البائع بالثمن

477	كذلك إذا اشترى أرضًا، ولها أكار، فهو على هذين الوجهين
٣٢٣	إذا باع الراهن المرهون بغير إذن المرتهن، ثم باعه من المرتهن
	إذاباع الراهن المرهون من رجل بغيرإذن المرتهن ثم باعه من رجل آخربغيرإذن المرتهن أيضًا
٣٢٣	ثم أجاز أحد العقدين، نفذ البيع الذي لحقته الإجازة
	الأجر إذا باع المستأجر من رجل بغير إذن المستأجر، ثم باعه من المستأجر
٣٢٣	جاز البيع من المستأجر
٣٢٣	بيع المغصوب، فقد ذكر محمد رحمه الله تعالى في "الأصل": أنه موقوف
	رجل غصب من آخر طعامًا وتصدق به ، وكان قائمًا في يد المساكين حتى اشتراه الغاصب
377	من المغصوب منه، جاز شراءه
	رجل غصب من آخر عبدًا، الغاصب أمر رجلا حتى يشتريه له من مولاه، فاشتراه
377	صح الشراء
440	كذلك لو أمر رجل أجنبي الغاصب أن يشتريه له، ففعل صح
	رجل غصب من آخر جارية، وغصب آخر من رب الجارية عبدًا، وتبايعا العبد
440	بالجارية، وتقابضا، ثم بلغ المالك ذلك، فأجازه، كان باطلا
440	استقراض الحيوان وإن كان لا يجوز، إلا أنه إنما لا يجوز إذا حصل ابتداء
	لو أن رجلا غصب من رجل مائة دينار، وغصب آخر من رب الدينار ألف درهم
	ثم تبايعا الدراهم الدنانير، يعني الغاصبين، وتقابضا وتفرقا، ثم بلغ المالك ذلك
٢٢٦	فأجازه جاز
	رجل غصب من رجل جارية، وغصب رجل من صاحب الجارية مائة دينار
۲۲٦	فباع غاصب الجارية من غاصب الدنانير تلك الدنانير، فبلغ المالك، فأجازه صح
	إذا ادعى رجل أرضًا في يدي رجل، فأقام البينة على ما ادعى، وقضى القاضي
	بالأرض له، فباعها من رجل، ثم ظهر أنه قد كان باع هذه الأرض قبل أن يدعيها
٣٢٧	عند القاضي من رجل آخر، فالجائز هو البيع الأول
٣٢٨	نوع آخر: في بيع الحيوانات
	لا يجوز بيع السمك في حظيرة لا يستطيع الخروج عنها، إذا كن لا يؤخذن إلا بصيد
٣٢٨	وإن كنّ يؤخذن بغير صيد جاز البيع

449	كل موضع جاز بيع السمك في الماء إذا قبضه المشترى، ورآه، فله الخيار
	إذا باع طيرًا في الماء، أو سمكة وهي مما يرجع إليه، أو طيرًا يطير في السماء
۰ ۳۳	ويرجع إليه، فالبيع جائز
۳۳.	لا يجوز بيع النحل، وقال: إنما النحل بمنزلة الزنبور
۳۳.	إذا اشترى العلق الذي يقال له بالفارسية: مرغك، يجوز
۳۳.	يجوز بيع دود القزّ إن ظهر القز فيه، وإن لم يظهر لايجوز
۱۳۳	لا يجوز بيع هوام الأرض كالحية، والعقرب، والوزغ، وما أشبه ذلك
۱۳۳	بيع كل ذي ناب من السباع، وذي مخلب من الطير جائز، معلمًا كان أو غير معلم
۱۳۳	ت لو باع الجرو ، جاز بیعه
۱۳۳	الفهد والبازي يقبلان التعليم على كل حال، فيجوز بيعهما على كل حال
۲۳۲	نوع آخر: في بيع المحرمات
۲۳۲	بيع المحرم الصيد لا يجوز، وكذلك بيع صيد الحرم
	لو أحرم وفي يده صيد لغيره، فباعه مالكه وهو حلال جاز، ويجبر على التسليم
۲۳۲	وعليه الجزاء إن أتلف
۲۳۲	لو وكل محرم حلالا ببيع صيد، فباعه، فالبيع جائز
۲۳۲	لو اشترى حلال من حلال صيدًا، فلم يقبضه حتى أحرم أحدهما، انتقض البيع
	لا يجوز بيع ذبيحة المجوسي والمرتد وغير الكتابي، وكذلك لا يجوز بيع ما تركت
۲۳۲	التسمية عليه عمدًا
444	لا بأس ببيع عظام الفيل وغيره من الميتة
٣٣٣	إذا ذبح كلبه، وباع لحمه جاز
٣٣٣	لو ذبح الخنزير وباع لحمه لا يجوز
٣٣٣	إذا كان السبع ميتًا لا يجوز بيع لحمه بلا خلاف
٣٣٣	جلود السباع والحمر والبغال، فما كانت مذبوحة أو مدبوغة جاز بيعها
377	العصب: ففيه روايتان
	شعر الآدمي طاهر، ولا يجوز الانتفاع به
	يجوز بيع السرقين، والبعر، والانتفاع بهما

377	كل شيء أفسده الحرام، والغالب عليه الحلال فلا بأس بأن يبيعه، ويبين ذلك
377	يجوز بيع البربط، والطبل، والمزمار، والدف، والنرد، وأشباه ذلك
440	يجوز بيع الأشربة المحرمة كلها إلا الخمر
440	لا يجوز بيع المكاتب، والمدبر، وأم الولد، ومعتق البعض
440	إذا أمر الرجل مكاتبه أن يتزوج على رقبته، فتزوج على رقبته حرة جاز
	المدبر، فهو نوعان
٣٣٧	نوع آخر: في بيع الجنس بالجنس
٣٣٧	يجوز بيع التمر بالرطب متساويًا كيلا، ولايجوز متفاضلا
٣٣٧	بيع العنب بالزبيب: فعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى يجوز
	إذا باع الحنطة المبلولة بالحنطة اليابسة على قول أبى حنيفة
۲۳۸	وأبي يوسف رحمهما الله تعالى: يجوز إذا تساويا كيلا
٣٣٩	بيع المقلية بالمقلية فيجوز إذا تساويا كيلا
٣٣٩	بيع الدقيق بالدقيق يجوز إذا تساويا كيلا
45.	شراء البرّ وزنًا لا يجوز
48.	إذا باع تمرًا بتمر كيلا بكيل مثلا بمثل و يتفاوت الوزن يجوز
137	لا خير في بيع الحنطة بالحنطة مجازفة
	إذا باع قفيز حنطة بنصف قفيز هو أجود لا يجوز
781	إذا باع حنطة بحنطة، وفي كل واحد من الجانبين حبات شعير، أنه لايجوز
737	إذا باع الدقيق بالدقيق وزنًا لا يجوز
	إذا باع دقيقًا منخولاً بدقيق غير منخول جاز إذا تساويا
737	بيع الحنطة بالسويق نظير بيع الحنطة بالدقيق
	بيع الدقيق بالنخالة لا يجوز إلا على طريق الاعتبار
737	إذا باع الزيت بالزيتون، فهو على أربعة أوجه
	إذا باع دهن السمسم بالسمسم أو العصير بالعنب، أو التمر الذي فيه نوى بالتمر الذي
	ليس فيه نوى، أو الرطب بالدبس، أو اللبن بالسمن، أو الملوح بالقطن، أو الغزل بالقطر
434	أو لب الجوز بالجوز، فهو على ما ذكرنا في بيع الزيت بالزيتون

488	لا خير بالقطن المحلوج بالقطن الذي فيه حب إلا مثل بمثل
۲٤٤	إذا باع السمن بالزبد، فعن أبي حنيفة رضي الله تعالى أنه أفسده على كل حال
۲٤٤	لو باع تمرة بتمرتين، أو جوزة بجوزتين، أو تفاحة بتفاحتين، فالبيع جائز
488	إذا باع شاة بلحم، فإن كانت الشاة مذبوحة مسلوخة، جاز إذا تساويا وزنًا
450	إذا باع ثوبًا منسوجًا من الذهب بالذهب الخالص، لابد لجوازه من الاعتبار
٣٤٦	إذا اشترى شاة حية على ظهرهاصوف بصوف منفصل لايجوز إلاعلى طريق الاعتبار
٣٤٧	يجوز بيع الكمثري بالتفاح متفاضلا، وكذا بيع التفاح بالعنب متفاضلا
٣٤٧	اللحوم معتبرة بأصولها
357	لحوم الطير وما لا يوزن من اللحمان، فلا بأس به واحدًا باثنين
٣٤٨	لا يصح غزل قطن لين بغزل قطن خشن إلا مثلا بمثل
٣٤٨	یجوز بیع قفیز سمسم مرئی بقفیزی سمسم غیر مرئی
٣٤٨	الصوف والمرغزي جنسان لا بأس به واحدًا باثنين يدًا بيد
454	إذا باع حنطة قد أدرك في سنبلها بحنطة منقاة حرصًا لايجوز
459	نوع آخر: في بيع الماء والجمد
	بيع الجمد في المجمدة إن كان البيع في الشتاء، وكان الجمد بحيث لايذوب
<b>70.</b>	في ذلك الوقت، ولا ينتقص يجوز
	لو قال: بعت منك هذه الأرض بألف درهم، وبعت منك شربها
40.	هل يجوز بيع الشرب؟ اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه
401	إذا قال لغيره: اسق دوابي كذا شهرًا بدرهم، لم يجز
401	لو قال لغيره: أسقيك ملأ قراحك، ففتح له من نهر، وسقاه، فلا شيء له
401	نوع آخر: في جهالة المبيع أو الثمن
	رجل اشترى من رجل ثوبًا، كل ذراع بدرهم، ولم يعلم قدر جملة ذرعان الثوب
	فاعلم بأن ههنا أربع مسائل
404	الوجه الثاني
	الوجه الثالث
401	المسألة الثانية في المكيلات والموزونات، صورتها

404	المسألة الثالثة في العدديات المتقاربة
404	المسألة الرابعة في الذرعيات، صورتها
307	تجويز البيع في الواحد لا يؤدي إلى تجويز البيع في الثاني والثالث
	الكيل والوزن، وما ألحق بها من العدديات المتقاربة إن بين جملة عدد القفزان
200	أو لم يبين جملة الثمن، أو بين جملة الثمن، ولم يبين عدد القفزان، فالبيع جائز
	لو أشار إلى نوعين حنطة وشعير، وقال: أبيعك هذين الصبرتين، كل قفيزين
707	منهما بدرهم، صح العقد على قفيز واحد منهما
۲٥٦	رجل قال لآخر: بعتك هذه السفينة الآجر، كل ألف بعشرة دراهم، فالبيع فاسد
	رجل دني إلى وقر بطيخ، وقال: بكم عشر بطيخات من هذه البطيخات بغير عينها
	فقال: بكذا، فاشترى ثم عزل البائع عشر بطيخات، فقبلها المشترى
٢٥٦	ومضى على ذلك القول، والبطيخ متفاوت، قال: هو جائز
	لو أتى إلى مائة شاة، وقال لصاحبها: بكم عشرة منها، قال: بكذا، فاشترى
۲٥٦	فالبيع باطل
	رجل معه دراهم، قاللغيره اشتريت منك هذا الثوب مثلا، وأشار إلى ما معه
<b>70</b> V	من الدراهم، فباعه، فوجد ستوقًا، فالبيع فاسد
	رجل قال لآخر: بعت منك هذه البقرة وهي حية كل رطل بدرهم، فقبضها
<b>40</b> V	فضاعت منه، ضمن قيمتها
307	إذا قال الرجل لغيره: بعت منك هذا اللحم، كل رطل بكذا، فالبيع فاسد في الكل
٣٥٧	لو باع شیاه بربح ده یازده، ولم یعلم ما اشتری به، فالبیع فاسد
۲٥٨	إذا قال لغيره: أخذت هذا منك بمثل ما يبيع الناس، فهو فاسد
۲٥٨	إذا اشترى شيئًا برقمه، ولم يعلم المشترى رقمه، فالعقد فاسد
	رجل له على رجل عشرة دراهم، فقال: من له العشرة لمن عليه العشرة بعني الثوب
۸٥٣	ببعض العشرة، وبعني هذا الآخر بما بقي من العشرة، فقال: نعم بعتك، فهذا جائز
	إذا باع عدل بز برقمه، ثم باعه البائع من آخر قبل أن يبين الثمن للأول، فبيعه جائز
۲٥٨	من الثاني
	إذا كان البيع بالتولية، أو برقمه، ولا يعلم ما برأس ماله، فهو بمنزلة البيع الفاسد

409	في حكم الضمان
409	إذا قال لغيره: بعتك هذا الطعام كل كرّ بمائة درهم، فإنما وقع البيع في كرّ
	رجل اشتري من آخر مائة جوزة من جوز كبير بثمن معلوم، فلما عدها له البائع
409	قال: لا أرضى، فليس له ذلك
	إذا قال الرجل لغيره: بعتك نصيبي من هذه الدار، ولم يبين النصيب، قال: قولي
٠,٢٣	وقول أبى حنيفة: إنه فاسد
	إذا باع الرجل من غيره كل حق له في شركة الدار، فباع نصيبه من هذه الدار
٠٢٣	فإن كان البائع والمشتري يعلمان مقدار نصيب البائع يجوز
	إذا قال لغيره: بعت منك عبدًا لى بكذا، وله عبد واحد، فإن قال: عبدًا لى في مكان كذا
177	جاز البيع
	إذا اشترى الرجل من آخر عشرة أذرع من مائة ذراع من الحمام، أو من الدار
177	فالبيع فاسد
177	إذا قال: بعتك ذراعًا من عشرة أذرع من هذه الدار وجعلها على الخلاف الذي ذكرنا
	لو قال: بعتك ذراعًا من هذه الدار إن عين موضعه، بأن قال: من هذا الجانب
777	إلا أنه لم يميزه بعد، فالعقد منعقد غير ناقد حتى لا يجبر البائع على التسليم
	إذا قال: بعتك ذراعًا من هذا الثوب، ولم يبين موضعه، أو قال: من هذه الخشبة
	ولم يبين موضعها، ذكر بعض المشايخ أنه قال : على الخلاف الذي ذكرنا
777	في مسألة الدار
474	إذا باع ذراعًا من خشبة أو ثوب من جانب معلوم، فالبيع فاسد
٣٦٣	رجل اشترى دارًا على أنها ألف ذراع بألف درهم، فوجدها أكثر، فهي له كلها
	إن قال: كل ذراع بكذا، فوجدها أكثر، فالمشترى بالخيار، إن شاء ردها
474	وإن شاء أخذها، وزاد في الثمن بحساب ذلك
	إذا قابل الثمن بالذرعان، بأن قال: كل ذراع بكذا، يراعي فيها شبه الإضافة
474	ويصير كل ذراع بمنزلة مبيع على حدة
	إذا قال: أبيعك هذه الدار على أنها أقل من ألف ذراع، فوجدها كما قال، أو أكثر
357	فالبيع جائزفالبيع جائز

رجل باع من آخر صبرة على أنها خمسون قفيزًا، مثلا، أو اشترى زيتًا
على أنها خمسون منا بكذا، فوجده أزيد بأن وجده إحدى وخمسين، أو أنقص
بأن وجده تسعة وأربعين، فالبيع جائز بين حصة كل قفيز
كذلك إذا قال على أنهاأكثر من كر، فوجدهاأكثر من الكر بقليل أو كثير، فالبيع جائز ٣٦٥
على قياس هذه المسألة يخرج ما إذا اشترى عنبًا معينًا في كرم معين على أنه كذا منا
فوجده كذلك، أو أقل، أو أكثر فوجده كذلك،
رجل اشترى عدل زطى على أنه خمسون ثوبًا، أو اشترى قطيعًا من الغنم
على أنه خمسون بكذا، فوجدها زائدًا، بأن وجد إحدى وخمسين، أو وجدها ناقصًا
بأن وجدها تسعة وأربعين، فإن وجدها زائدًا، فالبيع فاسد
رجل اشتری ثوبین علی أنهما هرویان، كل ثوب بعشرة، فإذا أحدهما هروی
والآخر مروى، ذكر أن البيع فاسد في الهروى والمروى جميعًا
إذا اشترى حنطة على أنها كر، فوجدها تنقص قفيزًا، يفسد العقد في الباقي ٣٦٧
؛ إذا اشترى الرجل من غيره زق زيت بمائة درهم على أن له الزق وما فيه من الزيت
ء على أن وزن ذلك كله مائة رطل، فوزن ذلك، فوجد كله تسعين رطلا، الزق
من ذلك عشرون رطلا، والزيت سبعون، فإن النقصان من الزيت خاصة
س وقت عسروی روز از می طرف، وسمنًا فی ظرف آخر، فاشتراهما بغیر ظرف علی أن یکون لو اشتری زیتًا فی ظرف، وسمنًا فی ظرف آخر، فاشتراهما بغیر ظرف علی أن یکون
نو استرى ريد مى طرف، وتسميد مى طرف الحرب فاستراعمه بدير طرف فتني ان يعنون ذلك كله مائة رطل، فوجد السمن أربعين رطلا، والزيت ستين، فإنه يرد
كذلك إذا اشترى حنطة في جوالق، وشعيرًا في جوالق آخر بغير الآخر
على أن الكل مائة منّ، فهو على هذا
نوع آخر: في بيع الأشياء المتصلة بغيرها والبيوع التي فيها استثناء
لا يجوز شراء ألبان الغنم في ضروعها كيلا ومجازفة بدراهم، أو غير ذلك
إن كان مجازفة فلوجهين
لو باع الحنطة في سنبلها جاز
بيع الصوف على ظهر الغنم لا يجوز
إذا ادعى رجل في يد رجل غنمًا فصالح من في يديه الأغنام على صوف على ظهرها

۳٧.	جاز الصلح
	إذا باع الصوف على ظهر الشاة، ثم إن البائع جزّاً الصوف
۲۷۱	واختار المشتري أخذهما بالمبيع
۲۷۱	لا يجوز بيع اللؤلؤ في الصدف
۲۷۱	اذا باع حب قطن في قطنه بعينه، أو باع نوى تمر في تمر، لا يجوز
	إذا باع البذر الذي في البطيخ ممن يريد البذر، ورضى صاحب البطيخ أن يقطع له
٣٧٢	البطيخ، فالبيع باطل
٣٧٢	من باع الجذع في السقف لا يجوز، ولو نزعه البائع وسلمه إلى المشتري، جاز البيع
	قال: سألت محمدًا عمن باع فصا في خاتم أو جذعًا في سقف، وذلك لا ينزع
٣٧٢	إلا بضرر، أيملكه المشترى، أو هو موقوف؟ قال: هو موقوف
	رجل إذا نظر إلى ألف من قطن، فقال: قد اشتريت منه حليج هذا القطن بمائة من "
٣٧٣	قال: هذا فاسدقال: هذا فاسد
	إذا اشترى الرجل من آخر نصف الثوب من أحد الطرفين، أو نصف الخشبة
٣٧٣	من هذا الرأس أنه فاسد
٣٧٣	لو كان لرجل شاة مذبوحة، فاشترى رجل كروشها، أو مسلوخها، فهو جائز
	إذا اشترى من آخر كذا قفزانًا بعينه من هذه الصبرة، لايعرف قدره، بأن قال:
	اشتريت منك من هذه الصبرة بهذا الزنبيل، ولا يعرف كم يسع في الزنبيل
٣٧٣	أو قال بوزن هذا الحجر، ولا يعرف وزن الحجر، جاز يدًا بيد
	رجل اشترى من آخر طعامًا على أن يكيله بزنبيل، أو إناء يشبه الزنبيل ليس بمكيال
٣٧٣	فقال: اشتريت منك ملأ هذا الإناء من هذه الصبرة بكذا أن ذلك لا يجوز
377	إذا اشترى ملاً هذا الجراب بدرهم لم يجز
	إذا قال لغيره: أبيعك هذه الدار إلا طريقًا فيها من هذا الموضع إلى باب الدار
474	ووصف طوله وعرضه، وشرط ذلك لنفسه، أو لغيره، فالبيع جائز
	بيع رقبة الطريق على أن يكون للبائع حق المرور فيه جائز   .  .  .  .  .  .  .  .  .  .  .  .
	إذا قال الرجل: بعتك هذا العبد بألف درهم إلا نصفه بخمسائة درهم، فالبيع جائز
	إذا قال لغيره: بعتك هذه الدار بألف درهم إلا مائة ذراع، فالبيع فاسد

في قول أبي حنيفة رحمه الله
لو قال: أبيعك هذا الطعام بألف إلا عشرة أقفزة منها، فالبيع فاسد
إذا قال لغيره: أبيعك هذه المائة الشاة بمائة درهم على هذه الشاة بشاة بعينها لي
فالبيع فاسد
إذا قال له: بعتك هذا العبد بألف درهم على أن لى نصفه بثلاثمائة درهم
أو بست مائة درهم، أو قال: بثلث الثمن، أو قال: بمائة دينار، فالبيع فاسد
في هذا كله
لو قال: بعتك هذين العبدين بألف درهم على أن لي هذا بنصف الثمن
أو قال: بخمسمائة درهم، أو قال: بمائة دينار، أو قال بحصة من الثمن
فالبيع فاسد في هذا كله أ
ت لو قال: بعتك هذا العبد بألف درهم على أن نصفه بمائة دينار، أو قال:
على أن نصفه لك بيعًا بمائة دينار، فالبيع جائز ٢٧٦
نوع آخر: إذا اشترى مسلوخين، ثم ظهر أن أحد المسلوخين ميتة، فهوعلى التفصيل ٣٧٦
إذا باع عبدين، وأحدهما مدبر، أو مكاتب، أو أم ولد، وسمى لكل واحد ثمنًا
فالبيع جائز في القن
إذا اشترى جراب مروى على أن فيه خمسين ثوبًا كل ثوب بعشرة، فوجده تسعة وأربعين
جاز البيع في تسعة وأربعين
كذلك إذا اشترى عبدًا بألف درهم، وقبض العبد، ولم ينقد الثمن حتى باعه
مع عبد له آخر من البائع بألف درهم ، كل واحدمنهمابخمسمائة ، فإنه يجوزالبيع في عبده
ولايجوز في العبد الذي اشتراه
إذا اشترى عبدًا بألف درهم ورطل من خمر، فإنه يفسد العقد في جميع العبد
في حصة الألف والخمر جميعًا
اذا باع عبده وعبد غيره، قلنا: هناك لم يوجد سبب الفساد في حصة عبده
وهو اشتراط الربا
ر و رود. إذا جمع بين عبدين، وأحدهما مكاتب، أو مدبر، أو أم ولد، قلنا:
هناك لم يتمكن سبب الفساد في حصة القن، وهو اشتراط الربا

ذا اشترى ضيعة وفيها قطعة من الوقف ، كان الشيخ الإمام
سمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى يقول: البيع فاسد في الوقف والملك ٣٧٩
ذا باع كرما فيه مسجد قديم، وقد أطلق العقد، هل يفسد البيع في الكرم
نظر إن كان المسجد عامرًا، يفسد
ذا كان الأرض مشتركًا بين رجلين، باع أحدهما جميع الأرض من صاحبه
كان الشيخ الإمام ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى يقول بفساد البيع ٣٨٠
ِجل اشترى دارًا وطريقًا من طرق المسلمين محدودة معلومة ، يعني جمع بين الدار
ربين طريق المسلمين في البيع، فاستحق الطريق بعد ما قبضهما المشتري، فإن شاء المشتري
ِد الدار ، وإن شاء أمسكها بحصتها إذا كان الطريق مختلطًا بالدار
وع آخر: في شراء ما باع بأقل مما باع على الله على الله الماء المعتمد المعتمد المعتمد المعتمد المعتمد
أسراء ما باع الرجل بنفسه، أو بيع له، بأن باع وكيله بأقل مما باع، ممن باع
و ممن قام مقام البائع، كالوارث قبل نقد الثمن لا يجوز
ذا اشترى ما بيع له، بأن باع وكيله لا يجوز أيضًا
ئذلك الجواب فيما إذا اشترى من وارث ما باع منه بأقل لا يجوز
و رخص سعر السلعة من غير أن حدث بها عيب، فلا ينبغي أن يشتريها بأقل مما باع ٣٨٣
و باع مشتري المشتري من رجل، ثم إن البائع الأول اشتراه من المشتري الثاني
أقل مما باع جاز
كذلك لو وهبه الموهوب له من الواهب، وهو المشترى بعد ذلك
لمشترى وهبه من إنسان، وسلمه، ثم رجع في الهبة، ثم باعه من البائع بأقل لا يجوز ٣٨٣
ُو كان المشترى أوصى بهذا العبد لرجل، وقبل الموصى له الوصية، ثم مات الموصى
نباع الموصى له العبد من بائع الموصى بأقل جاز
ذا وكل الرجل رجلا ببيع عبد له بألف درهم، فباع الوكيل، ثم إن الوكيل أراد
ان يشتري العبد بأقل مما باع لنفسه أو لغيره بأمره قبل نقد الثمن لايجوز ٣٨٤
ُو باع العبد أو المدبر أو المكاتب لم يكن للمولى أن يشتري ما باع بأقل ٣٨٥
لا يجوز أن يبيع سلعة بثمن حال ثم يشتريها بذلك الثمن إلى أجل؛ لأن هذا
ئى معنى شراء

· ·
لو باعه بألف درهم نسيئة سنة، ثم اشتراه بألف درهم نسيئة سنتين لايجوز ٣٨٥
عبد بين رجلين باعاه من رجل بألف درهم إلى سنة، فإن قالا: بعناك هذه العبد بألف
فقيل: أن يقبضا الثمن اشتراه أحدهما بخمسمائة حالة جاز الشرى
في النصف بمائتي وخمسين، وبطل في النصف الآخر ٣٨٥
إذا قال البائعان للمشترى: بعناك هذا العبد بألف إذا اشتريا العبد بذلك
ذلك بخمسمائة جاز شراء كل واحد منهما في نصف النصف، وهو ربع الكل
بربع الخمسمائة
ادا باعا كل نصيب على حدة ثم اشتريا جاز شراء كل واحد منهما
في ثمن العبد بثمن الخمسمائة
رجل له عبد وكل رجلا ببيع العبد، ثم إن صاحب العبد ووكيله باعا هذا العبد معًا
من رجل بألف درهم نسيئة، ثم اشتراه الذي كان مالكًا له بخمسمائة بطل هذا الشري
في الكل ١٨٠٠ عرب ما سيب و ما المسرور و المسلمان بين مدار المسرى
-
لو اشترى الوكيل بخمسمائة صح شراءه في النصف، وبطل في النصف
الوكيل أو الموكل بأقل من الثمن الأول لا يجوز شراءه في الكل ٣٨٧
إذا باع الرجل عبد الذمى على أن فلانًا بالخيار ثلاثة أيام، فأجاز فلان البيع
ثم اشترى المبيع بأقل من الثمن الأول قبل نقد الثمن الأول جاز
من باع دارًا على أن للشفيع الخيار، فأجاز الشفيع البيع، فلا شفعة له
إذا باع من آخر نقدا ونسيئة، ثم إن البائع وكل رجلا، بأن يشرى به ما باع بأقل مما باع
جاز الشراء للموكل
نوع آخر: في صورة البيوع الفاسدة والباطلة
إذا باع على أن لا ثمن له ففيه روايتان
لو باغ بالميتة أو الدم، أو الريح، فالبيع باطل
لو قال: أبيعك بالكعبة، فهو بيع باطل
الفصل السابع
في الشروط التي تفسد البيع، والتي لا تفسد
البيع بشرط أن يعطى المشترى بالثمن رهنًا، والرهن معلوم بالإشارة أو التسمية

441	فباعه جاز
797	بيع أرض القطيعة جائز، وهي التي أقطعها الإمام لقوم، وخصهم بها
	إذا باع الرجل عبدًا له من رجل بالدين الذي للمشتري على فلان، وهو ألف
441	ورضي به فلان، فهو جائز
441	إذا قال الرجل لغيره: أشتري منك هذا بالمائة التي على فلان، فهو فاسد
441	إذا قال الرجل لغيره: أبيعك هذه الجارية على أن تشتريها لنفسك، فالبيع فاسد
	إذا اشترى عبدًا، وشرط الخيار لنفسه شهرًا على أنه إن عرضه على بيع، أو استخدمه
<b>44</b> V	فهو على خياره، فالبيع فاسد
<b>44</b>	إذا كان لرجل على رجل دينارًا، واشترى منه ثُوبًا على أن لا يقاصيه، فالبيع فاسد
<b>44</b>	إذا باع عبدًا بشرط أن يعتقه المشترى، فالبيع فاسد
247	المشترى إذا أعتق قبل القبض جاز
247	رجل باع دارًا على أن يتخذها مسجدًا للمسلمين، فالبيع فاسد
294	إذا باع عبدًا، وشرط أن يطعمه حبيصًا، لم يجز
	إذا اشترى من آخر دارًا على أن تسلم فلان المبيع له، وعلم أن لفلان فيها شيء
<b>799</b>	•
	إذا اشترى من آخر دارًا على أن تسلم فلان المبيع له، وعلم أن لفلان فيها شيء
	إذا اشترى من آخر دارًا على أن تسلم فلان المبيع له، وعلم أن لفلان فيها شيء أو لم يعلم، فالبيع فاسد
<b>799</b>	إذا اشترى من آخر دارًا على أن تسلم فلان المبيع له، وعلم أن لفلان فيها شيء أو لم يعلم، فالبيع فاسد
<b>799</b>	إذا اشترى من آخر دارًا على أن تسلم فلان المبيع له، وعلم أن لفلان فيها شيء أو لم يعلم، فالبيع فاسد
<b>799</b>	إذا اشترى من آخر داراً على أن تسلم فلان المبيع له، وعلم أن لفلان فيها شيء أو لم يعلم، فالبيع فاسد
799 799 799	إذا اشترى من آخر داراً على أن تسلم فلان المبيع له، وعلم أن لفلان فيها شيء أو لم يعلم، فالبيع فاسد
<ul><li>٣٩٩</li><li>٣٩٩</li><li>٣٩٩</li><li>٣٩٩</li></ul>	إذا اشترى من آخر داراً على أن تسلم فلان المبيع له، وعلم أن لفلان فيها شيء أو لم يعلم، فالبيع فاسد. إذا اشترى من آخر عينًا بكذا على أنه يحط من ثمنه كذا، أو على أنه حط من ثمنه كذا فالبيع جائز والحط جائز
٣٩٩ ٣٩٩ ٣٩٩ ٣٩٩	إذا اشترى من آخر داراً على أن تسلم فلان المبيع له، وعلم أن لفلان فيها شيء أو لم يعلم، فالبيع فاسد. إذا اشترى من آخر عينًا بكذا على أنه يحط من ثمنه كذا، أو على أنه حط من ثمنه كذا فالبيع جائز والحط جائز
٣٩٩ ٣٩٩ ٣٩٩ ٣٩٩	إذا اشترى من آخر دارًا على أن تسلم فلان المبيع له، وعلم أن لفلان فيها شيء أو لم يعلم، فالبيع فاسد
٣٩٩ ٣٩٩ ٣٩٩ ٣٩٩ ٤٠٠	إذا اشترى من آخر دارًا على أن تسلم فلان المبيع له، وعلم أن لفلان فيها شيء أو لم يعلم، فالبيع فاسد

فيه	طل البيع للشرط الذي
رة دراهم سحتًا، أو رشوة، فالبيع جائز	و باع من آخر ثوبًا بعش
على أن يدفعه إلى المشترى قبل أن ينقد المشترى الثمن	4
<b>{**</b>	فالبيع فاسد
عبدي هذا بكذا على أن تعطيني عبدك هذا، أو قال :	_
	على أن تجعل لي عبدك
بدعلى أن تبيعه، وتعطيني ثمنه، فالبيع فاسد	
، هذا بألف درهم، وعلى أن يخدمني سنة، أو قال: على أن تخدمني	
<b>ξ</b> ••	سنة، فهذا باطل
اعلى أنه هملاج، فالبيع جائز، وإذا اشترى شاة على أنها حامل	
حامل، فالبيع جائز	_
وب، فالبيع جائز	
نها ذات لبن، فهذا وما لو اشترى شاة على أنها لبون سواء ٤٠١	
ب كذا وكذا، فالبيع فاسد باتفاق الروايات	_
نها حامل، فقد قال الفقيه أبو بكر البلخي رحمه الله تعالى:	_
	ن المشايخ اختلفوا في ·
مغنية، أو باع قمريًّا، أو غيره، وشرط أن يصيح، أو طيرًا بشرط	_
لبعيدة، أو كبشًا نطاحًا، أو ديكًا مقاتلا، فالبيع فاسد	_
صوت، فصوتت جاز	
سيد، أو باع بازيًا عــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	_
لله تعالى: البيع جائز	
رر، أو حمامة على أنها دوارة، لايجوز	
خر عبدًا على أنه كاتب، أو خبّاز، فالبيع جائز	_
ر	
ة على أنها بكر، فإذا هي غير بكر، عرف ذلك بإقرار البائع	
مر	
1	- · - /

مرأة العنين إذا ادعت أنها بكر بعد مضى المدة، وادعى الزوج الوصول إليها
فالقاضي يريها النساء فالقاضي يريها النساء
لو اشترى جارية على أنها بكر، فقال المشترى قبل القبض: ليس هذا كما شرطت لي
بجبر على قبضها
إذا اشترى قوصرة تمر على أنه فارسى، فإذا هو دقل، حتى ثبت له حق الرد ٤٠٧
ذا اشترى أرضًا على أن خراجها على البائع أبدًا، فهذا على وجهين ٤٠٧
إن شرط بعض الخراج على البائع ، وإنه على وجهين أيضًا ٤٠٧
ذا اشترى ضيعة مع خراج درهم، وخراجها ثلاثة دراهم، فإن كان المشتري عالـمًا
أن خراجها ثلاثة دراهم، فالعقد فاسد ٤٠٧
إذا باع أرضًا على أن خراجها درهم، فإذا خراجها ثلاثة دراهم، فالعقد فاسد ٤٠٨
و اشترى أرضًا بغير خراج، والأرض خراجية، فالبيع فاسد ٤٠٨
إذا باع أرضًا، وقال: إن خراجها كذا، ثم ظهرت الزيادة، فالبيع جائز ٤٠٩
ذا اشترى أرضًا أو دارًا بعشرة على أنها حرة عن النوائب، فإذا يطالب المشتري بالنوائب
لله أن يردها على البائع، إن كان حيًّا، وعلى ورثته، إن كان ميتًا
ذا باع أرضًا على أنها متطورة عن القانون، أو على أنها مصونة عن الخراج
و على أن لا يؤخذ منها الخراج ، فالعقد فاسد
ذا باع من آخر حانوتًا على أن غلتها عشرون، فإذا هي خمسة عشر، فإن أراد بذلك
نها كانت تغل فيما مضى كذا، فهذا شرط لا ينتفع به أحد، فلا يفسد به العقد
ذا اشترى من آخر سكني له، في حانوت رجل مركبًا بمال معلوم، وقد آجره بائع السكني
ن آجره هذا الحانوت سنة، فإذا ظهر أن أجرته عشرة ليس له أن يرد على البائع ٤٠٩
ذا اشترى الرجل من آخر طعامًا بطعام، أو بغيره مما يكال أو يوزن، وشرط عليه
ن يوفيه إياه في منزله، أو شرط عليه أن يحمله إلى منزله، فهذا على وجهين ٢٠٩
ذا اشترى وقر حطب في المصر، فعلى البائع أن يأتي به إلى منزل المشترى
ولو هلك في الطريق، يهلك من مال البائع
و اشترى حطبًا في قرية من رجل شراءً صحيحًا، وقال: موصولاً بالشراء
بن غير شرط في الشراء احمله إلى منزلي، لا يفسد العقد ٤١٢

- ١١٦ - فهرس المسائل و الموضوعات	المحيط ج٢٥
، على أن يخرزه البائع جاز ٤١٢	اذا اشتری خفّا به خرق
كرباسًا على أن يقطعه قميصًا، ويخيطه، لايجوز ٤١٢	إذا اشترى من كرباسي
كتب بحقوقهاوفناءها، قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه:	
217 713	العقد فاسد
ئجل	نوع آخر: في شرط الا
	إذا شرط الأجل في بيع
	كذلك إذا باع إلى صو
لتك إلى رجب، فهو على الرجب القابل ٤١٣	
هولة أن يبيع إلى النيروز والمهرجان	
ف ف درهم، وهما ببخاري على أن يوفيه الثمن بسمرقند مثلا	
•	لايجوز
ي شهر على أن يوفيه الثمن بسمرقند، يجوز	
لف درهم ببخاري على أن يوفيه مثلها بسمرقند، أو استقرض	لو استقرض من آخر أ
خاري إلى شهر على أن يوفيه مثلها بسمرقند، لايجوز ٤١٥	من آخر ألف درهم بب
لعلوم صحیح	في باب البيع الأجل الم
البيع في بلد آخر لا حكم له، إن كان له حمل ومؤنة أولم يكن ٤١٦	إيفاء الدراهم في عقد
بعينه ببغداد على أن يوفي المشترى الثمن أخ البائع بسمرقند	
٤١٦	فالبيع فاسد
رهم على أن ينقده خمسمائة عند مضى شهر، فقال البائع:	رجل باع عبدًا بألف در
لثمن، فالبيع فاسد لجهالة الأجل ٤١٦	
دى ثمنه يوم القيامة، فقال المشترى: أودى الثمن في الحال	إذا باع عبدًا على أن يؤ
٤١٦	جاز البيع
خر شخصًا على أنها جارية، وأشار إليه، فإذا هو غلام	نوع آخر: إذا باع من آ
٤١٧	فلا بيع بينهما
جنس المسمى إلا أنه يخالفه في الصفة، فالعقد جائز ٤١٧	إن كان المشار إليه من -
يا نعجة ، فاذا هي ضأن ، فالسع حائن ٤١٨	له اشتری شاة علم أن

٤١٩	لو باع دارًا على أن بناءها آجر، فإذا هو لبن، فالبيع باطل
٤١٩	لو باع دارًا على أن فيها بناء، فإذا لا بناء فيها، فالبيع جائز
	إذا اشترى دارًا على أنها مبنية بالجص، أو مسقفة بالساج، فكانت بخلافه
٤١٩	أو كانت معدومة، فالبيع جائز
	لو باع جبة على أن ظهارتها كذا، وبطانتها كذا، وحشوها كذا، فوجد الظهارة
٤١٩	على ما شرط، والبطانة والحشو على خلافه، فالبيع جائز
٤٢٠	لو باع ثُوبًا على أنه مصبوغ بعصفر، فإذا هو مصبوغ بزعفران، فالبيع باطل
٤٢٠	إذا باع أرضًا على أن فيها نخيلا وأشجارًا، فإذا ليس فيه نخيل وأشجار، فالبيع جائز.
٤٢٠	إذا باع أرضًا بنخيلها وأشجارها، فهذا وما لو باعها على أن فيها نخيلا وأشجارًا سواء
	إذا قال: بعتك هذه الدار بأجذاعها وأبوابها وخشبها، فإذا لا فيها أجذاع، ولا أبواب
٤٢٠	ولاخشب، فهو بالخيار
	لو قال: بعتكها بما فيها من الأجذاع والأبواب والخشب والنخيل، فلم يجد شيئًا من ذلك
173	فلا خيار له
173	فلا خيار له
173	
	إذا قال لغيره: بعتك هذا الثوب القز، أو الخزّ، وكان مختلطًا
٤٢٢	إذا قال لغيره: بعتك هذا الثوب القز، أو الخزّ، وكان مختلطًا فإن كان السدى مما شرط، واللحمة من غيره، فالبيع باطل
£77	إذا قال لغيره: بعتك هذا الثوب القز، أو الخزّ، وكان مختلطًا فإن كان السدى مما شرط، واللحمة من غيره، فالبيع باطل
£77	إذا قال لغيره: بعتك هذا الثوب القز، أو الخزّ، وكان مختلطًا فإن كان السدى مما شرط، واللحمة من غيره، فالبيع باطل
277 273	إذا قال لغيره: بعتك هذا الثوب القز، أو الخزّ، وكان مختلطًا فإن كان السدى مما شرط، واللحمة من غيره، فالبيع باطل
277 273	إذا قال لغيره: بعتك هذا الثوب القز، أو الخزّ، وكان مختلطًا فإن كان السدى مما شرط، واللحمة من غيره، فالبيع باطل
277 277 277	إذا قال لغيره: بعتك هذا الثوب القز، أو الخزّ، وكان مختلطًا فإن كان السدى مما شرط، واللحمة من غيره، فالبيع باطل
277 277 277	إذا قال لغيره: بعتك هذا الثوب القز، أو الخزّ، وكان مختلطًا فإن كان السدى مما شرط، واللحمة من غيره، فالبيع باطل
277 277 277	إذا قال لغيره: بعتك هذا الثوب القز، أو الخزّ، وكان مختلطًا فإن كان السدى مما شرط، واللحمة من غيره، فالبيع باطل
277 277 277 277	إذا قال لغيره: بعتك هذا الثوب القز، أو الخزّ، وكان مختلطًا فإن كان السدى مما شرط، واللحمة من غيره، فالبيع باطل

ذا قال لغيره: أبيعك هذا الزق، وهذا الزيت الذي فيه على أن الزق خمسون رطلا
على أن الزيت خمسون رطلا، كل رطل منها بدرهم، فوجد الزق ستين رطلا
الزيت أربعين رطلا، فإن الثمن ينقسم على قيمة الزيت، وعلى قيمة الزق ٤٢٤
ذا اشتری مسکًا وزنًا، فوجد فیها رصاصًا، فهو بالخیار
زيت يبيعه الرجل، فيجد فيه المشتري الطين أو المسك يبيعه الرجل
بجد المشتري رصاصًا، أن المشترى بالخيار المشترى رصاصًا،
ذا باع الفص دون الفضة، وقلعه يضر بالفص دون الفضة، أو يضر بهما
المشترى بالخيار
ذا قال للقصاب: زن لي من هذا اللحم ثلاثة أرطال بكذا، فقطعه، ووزنه
للمشترى الخيار
نتري جارية بكذا، ولم يسمّ البائع أنها بكر، فزالت بكارتها في يد البائع
للمشترى الخيار
رتى ذا اشترى من آخر بيتًا ببر ، فإذا هو دكان عظيم، أو باع بئرًا ببر ، وقال : إنه كذا كذا ذراعًا
الإذا هو أقل من ذلك، وقد أكل بعض البر، فنقول: حكم المسألة قبل أكل شيء من البر
ن للمشتري الخيار
ف مسترى على أنها ألف ذراع، وكانت تسعمائة، فباعها المشترى، قال:
ر بع داره على المه الحد والعالم والمحدد المستوى المان الم يرجع الآخر عليه المستوى المان والمان والمان المان وا الم يرجع الآخر على الأول، فالأول لا يرجع على صاحبه، وإن رجع الآخر عليه
جع هو أيضًا
شتری حبة لؤلؤة، وشرط لها وزنًا، وتقابضًا، ثم وجدها ناقصة، وقد استهلکها نال: لا بر جع علیه بشیء
ذا اشترى بستانًا فيه نخيل وشجر، وشرط له أنه عشرة أجربة، وقبضه بغير مساحة
أكل ثمره سنتين، ثم وجده تسعة أجربة لم يرد، ولم يرجع بشيء
ذا اشترى أرضًا زرعها، فحصد المشترى الزرع، ثم وجد الأرض أنقص جريبًا مما اشترى
نه يرد الأرض بحصتها
جل معه قفيزان من حنطة في زنبيل، فباع قفيزًا من رجل بدرهم، ولم يقبض
حتى باع من آخر قفيزًا منها بدرهم، ثم هلك أحد القفيزين، فالمشتريان بالخيار ٤٢٧

رجل عنده كر حنطة، فباع نصفه من رجل، ثم باع النصف الباقي من رجل آخر
ثم قبض الأول منه مختومًا، ثم هلك نصفه، وبقى نصفه، فالمختوم الذي قبض الأول له
إن شاء، ويأخذ ما بقى بحصة ذلك
رجل اشتري من آخر دارًا على أنها ألف ذراع بألف درهم، فوجدها تنقص، قال:
له أن يردها
إذا اشترى من آخر حنطة، واكتاله بعضهم، فرأى في البقية أخلاطًا، وليس بعيب
إلا أن ينقص ذلك من الثمن
إذا اشترى خمسمائةقفيز حنطة ، فوجد فيها ترابًا ، فإن كان التراب مثل مايكون في الحنطة
ولا يعده الناس عيبًا، ليس له أن يرد
لو اشتری دهنا فی إناء بعینه، ثم جاء یرده، وقال: اشتریته علی أنه خیری، وهو بنفسج
وقال البائع: لم أشترط شيئًا، فالقول قول البائع
کذلك إذا اشتری من آخر ثوبًا بعشرة، وقبضه، ثم قال المشتری: اشتریته
على أنه عشرة أذرع، وهو تسعة، وقال البائع: لم أشترط شيئًا فالقول قول البائع
ولو قال: اشتريت على أنه عشرة أذرع، كل ذراع بدرهم، وقال البائع ٤٢٩
رجل اشترى طعامًا على أنه كر ، فمات المشترى قبل أن يكتاله ، فاكتاله الوارث
فنقص، قال: الورثة بالخيار فنقص، قال: الورثة بالخيار
رجل اشترى أرضًا بشربها، فإذا لا شرب لها، فأراد المشترى أن يأخذ الأرض بحصتها
أو يرجع على البائع بحصة الشرف من الثمن فإن له ذلك
نوع آخر: إذا حصل البيع بشرط الكيل والوزن والذرع
إذا اشترى الرجل من آخر طعامًا مكايلة، وقبضه، فإنه لا يأكله، ولا يبيعه
ولا ينتفع به حتى يكيله
إذا اشترى من غيره حنطة مجازفة، وباعه بعد ما قبضها من غيره مكايلة، فإنه يكتفي
فيه كيل واحد
كذا إذا استقرض من رجل كر حنطة على أنه كر ، ثم باعه مكايلة ، فإنه يكتفي
فيه كيل واحد

ىن أرضه، أو بالهبة، وباعها مجازفة، أو ملك حنطة ثمنًا على أنه كر، وقبضها
باعها مجازفة قبل الكيل، فهو جائز
ذا اشترى من آخر ثوبًا على أنه عشرة أذرع، كان لـه أن يبيعه، وأن يتصـرف
يه قبل الـذرع
ذا اشترى من آخر عدديًّا بشرط العد، هل يجب إعادة العد لإباحة التصرفات؟ 8٣٣
ذا اشترى طعامًا مكايلة، أو موازنة شراءً فاسدًا، وقبض بغير كيل، ثم باعه
رقبضه المشتري، فالبيع الثاني جائز
و اشترى طعامًا مكايلة بإناء بعينه، فالبيع فاسد
ذا كان الثمن شيئًا مما يكال، أو يوزن من غير عينه، فأخذه البائع بغير كيل
رصدق المشترى في كيله ووزنه، فله أن ينتفع به قبل أن يكيله
لفصل الثامن
ى بيان أحكام الشراء الفاسد والتصرف في المملوك بالعقد الفاسد ٤٣٥
ذا قبض المشتري المبيع في البيع الفاسد من غير إذن البائع ونهيه، فإن قبض في المجلس
صح القبض
- ذا اشترى الرجل عبدًا من رجل شراءً فاسدًا، والعبد وديعة عند المشترى
لا أنه ليس بحاضر عند الشراء، فأعتقه المشترى، كان عتقه باطلا
لا أنه ليس بحاضر عند الشراء، فأعتقه المشترى، كان عتقه باطلا
لا أنه ليس بحاضر عند الشراء، فأعتقه المشترى، كان عتقه باطلا
لا أنه ليس بحاضر عند الشراء، فأعتقه المشترى، كان عتقه باطلا
لا أنه ليس بحاضر عند الشراء، فأعتقه المشترى، كان عتقه باطلا
لا أنه ليس بحاضر عند الشراء، فأعتقه المشترى، كان عتقه باطلا
لا أنه ليس بحاضر عند الشراء، فأعتقه المشترى، كان عتقه باطلا
لا أنه ليس بحاضر عند الشراء، فأعتقه المشترى، كان عتقه باطلا
لا أنه ليس بحاضر عند الشراء، فأعتقه المشترى، كان عتقه باطلا

224	إذا وجبت القيمة، هل يجب العقر؟
	رجل اشترى من آخر جارية شراءً فاسدًا، وقبضها، وولدت في يده أولادًا، وماتت
	ثم إن البائع ضمن المشتري قيمة الجارية يوم قبضها، فإن البائع يأخذ من المشتري أولادها
223	ولا يجعل المشتري مالكًا للجارية يوم قبضها
	رجل اشترى من آخر أمة شراءً فاسدًا، وزوجها من رجل بمهر مسمى، فوطئها الزوج
٤٤٣	ثم إن البائع خاصم فيها وأخذها، فعلى المشترى الأكثر من مهر مثلها
	رجل اشترى من آخرعبدًا شراءًفاسدًا، وقبض المشترى العبدبإذن البائع، ونقده الثمن
٤٤٣	ثم أراد البائع أن يأخذ عبده، كان للمشترى أن يحبس العبدمنه إلى أن يستوفي الثمن
	رجل اشترى من آخر عبدًا شراءً فاسدًا على أن البائع فيه بالخيار، وقبض المشترى العبد
٤٤٥	في مدة الخيار بإذن البائع، فأعتقه في مدة الخيار، لا ينفذ إعتاقه
	رجل اشترى من آخر عبدًا شراءً فاسدًا بألف درهم، وتقابضا، ثم إن البائع استرد العبد
११०	بحكم فساد العقد، كان للمشتري أن يأخذ القيمة، إن وجدها بعينها
	لو باعه من آخر بيعًا فاسدًا، وسلمه إليه، فإن خاصم البائع الأول المشترى الأول
257	ضمنه القاضي قيمتها
	رجل اشترى من آخر عبدًا شراءً فاسدًا، فلم يقبضه حتى قال للبائع: أعتقه عني
٤٤٦	فأعتقه عنه، كان العتق عن البائع
٤٤٦	لو اشترى حنطة شراءً فاسدًا، فأمر البائع أن يطحنها، فطحنها، فالدقيق للبائع
	لو اشترى قفيز حنطة شراءً فاسدًا، وأمر المشترى البائع حتى خلطه بطعام المشترى
٤٤٦	فهذا قبض
	رجل اشترى قسلا، أو قضبان كرم، أو قضبان شجر، شراءً فاسدًا، وقبضه
٤٤٦	
	رجل اشترى من آخر عبدًا شراءً فاسدًا، ثم إن المشترى أذن له في التجارة، فلحقه دين
	تُم إن البائع خاصم المشتري في استرداد القيمة، فإنه يرد العبد عليه
٤٤٧	ولا سبيل للغرماء عليه
	رجل قال لغيره: اشتريت منك عبدك بهذا الثمن الذي في هذا الزق
	فباعه إياه بذلك الزق، والزق بحضر تهما، ففتحه، فإذا لا شهرء فيه

£ £ A	وقد قبض المشترى العبد، وأعتقه، فالعتق جائز
	رجل اشترى من آخر جارية شراءً فاسدًا، وقبضها بإذن البائع، فأراد البائع أن يستردها
	بحكم الفساد، فأقام المشترى بينة أنه باعها من فلان بكذا، فإن صدقه البائع فيما قال
٤٤٨	ضمنه قيمتها
	الفصل التاسع
	في حكم شراء الفضولي، وبيع أحد الشريكين في شيء كله أو في بعضه
	وما يكون إجازة في ذلك، وما لا يكون وفي اجتماع الفضوليين على التصرف
٤٥٠	في محل واحد ويدخل فيه بعض مسائل مع الغاصب
٤٥٠	إذا اشترى الرجل شيئًا لرجل بغير أمره، كان مااشترى لنفسه، وإن أجازه الذي اشتراه
103	إذا باع متاع غيره بغير إذنه، ثم مات، فأجاز صاحب المتاع البيع، لا يجوز
	رجل باع تُوب غيره بغير أمره، فقبضه المشترى، وصبغه، ثم أجاز رب الثوب البيع
203	جاز، ولو قطعه وخاطه، ثم أجاز البيع، لم يجز
203	إذا باع أحد الشريكين نصف الدار مشاعًا، ينصرف إلى نصيبه
207	لو باع فضولي نصف الدار المشتركة بين رجلين، ينصرف البيع إلى نصيبهما
	رجل باع عبد غيره بغير أمر صاحبه بألف درهم، وقبله المشترى، وباعه آخر من رجل
804	آخر بألف درهم بغير أمر صاحب العبد، فقبله المشترى الثاني، توقف العقدان
	لو وكل المولى رجلين كل واحد منهما ببيع العبد، فباعه كل واحد منهما من رجل
207	على حدة، ووقع البيعان جميعًا معًا، يحكم بالتنصيف
	لو باع الفضولي أمة رجل بألف درهم، وزوّجها آخر من رجل بمائة دينار
۲٥٤	فبلغ المولى، فأجازهما، جاز البيع، وبطل النكاح
	لو أعتقها رجل بغير أمره، أو كاتبها، وباعها الآخر، فأجازهما المولى معًا
۲٥٤	جاز العتق والكتابة، وبطل البيع
	لو أن رجلا وهب عبد رجل لرجل بغير أمره، وسلمه إلى الموهوب له، وباعه آخر
٤٥٤	من رجل، فبلغ المولى، فأجازهما جميعًا، جاز كل واحد منهما في النصف
	في رجلين تنازعا في عين، ادعى ملكه من جهة واحدة، ادعى أحدهما الملك بالشراء
٤٥٤	والآخر بالهية والقيض باذن المالك، وأقاما البينة على ذلك، أن الشراء أول

	رجل وهب دار رجل لرجل، وسلم، ووهبها رجل آخر لرجل آخر، وسلم أيضًا
१०१	فأجاز صاحب الدار العقدين معًا
	لو باعها رجل من رجل، ورهنها آخر من رجل بدين له، فأجاز صاحبها ذلك كله
٤٥٤	جاز البيع وبطل الرهن
٤٥٥	إن اجتمع البيع والإجارة في العبد والدار، فالبيع أولى
१०२	إذا اجتمع الرهن مع الإجارة، فالإجارة أولى في العبد والدار جميعًا
	رجل باع ثوبًا لرجل من ابن نفسه بغير أمر صاحبه، والابن صغير مأذون، أو باعه
	من عبد نفسه، والعبد مأذون له في التجارة، وعليه دين، أو لادين عليه ثم إن البائع
٤٥٦	أعلم رب الثوب أنه قد باع ثوبه، ولم يعلمه من باعه، قال: لا يجوز ذلك
	امرأة جاءت بألف درهم إلى رجل، وقالت: اشتر بهذه الألف هذه الدار
	لابني الصغير هذا، وله أب حي، فاشترى الرجل الدار، وأجاز والدالصبي ذلك
207	فالدار للمشتري والإجازة باطلة
	لو قال: اشتريت عبدك هذا أمس، اشتريت نصفه من نفسي بخمسمائة
207	ونصفه من فلان بخمسمائة ، فهو جائز في النصف الذي اشتراه من فلان
	إذا اشترى عبدًا، وقبضه، فادعاه رجل أنه عبده، وأقام البينة، وقد علم بالبيع
٤٥٧	فقضى له القاضى، وقبضه، ثم أمضى العقد، فإمضاءه باطل
	رجل غصب من رجل عبدًا، وباعه، ثم جاء المغصوب منه، وأجاز البيع، قال:
٤٥٧	إن كان يقدر المغصوب منه على أخذ العبد، فإمضاءه جائز، وإلا فإمضاءه باطل
	رجلان بينهما صبرة من طعام، باع أحدهما قفيزًا منه، ثم كاله لصاحبه، فأجازه الآخر
٤٥٧	أو لم يجزه، فالبيع جائز
٤٥٧	إذا قال لغيره: بعتك من هذه الحنطة، وهو يكيلها كرًّا بمائة درهم، فإن هناك يقع البيع
	رجل غصب من آخر عبدًا، وباعه الغاصب من رجل، وسلمه إلى المشتري
	ثم إن الغاصب صالح مولاه منه على شيء، قال: إن صالحه على القيمة دراهم أو دنانير
٤٥٧	جاز بيع الغاصب
	رجل باع عبد رجل بغير أمره، فقال له صاحب العبد: أحسنت وأصبت ودفعت
£0A	فهذا لا يكون إجازة للبيع

	رجل باع جارية رجل بغير أمره، فلقيه رب الجارية، فقال: أحسنت، أو ودفعت
£0A	فالبيع جائز
	رجل باع عبد رجل بغير أمره، فبلغه الخبر، فقال للبائع: قد وهبت لك الثمن
801	أو قال: تصدقت به عليك، فهذا إجازة للبيع إن كان قائمًا
80A	اشترى رجل أمة رجل من غيره، ووقع عليها، وعلقت منه وولدت، فأجاز المولى جاز
	إذا غصب عبدًا، وباعه من غيره، ثم أبق العبد من يد المشترى
ξoλ	ثم أجاز المالك البيع، جاز
	الفصل العاشر
१०९	في الاختلاف الواقع بين البائع وبين المشترى
१०९	هذا الفصل يشتمل على أنواع:
१०९	نوع منها: في الاختلاف في صحة العقد وفساده وهذا النوع يبتني على عبارتين
१०९	إذا ادعى أحدالمتعاقدين الفساد، بأن ادعى شرطًافاسدًا، فالقول قول من يدعى الصحة
	إذا ادعى أحد الزوجين الصحة، والآخر الفساد بأن ادعى أحدهما أن النكاح
	كان بغير شهود، وادَّعي الآخر أنه كان بشهود، أو ادعى أحدهما أن النكاح كان
٤٦٠	في عدة الغير ، وادعى الآخر أنه كان بعد انقضاء العدة ، فالقول قول من يدعى الصحة
	المضارب إذا ادعى فساد العقد، بأن قال لرب المال: شرط لي نصف الربح إلا عشرة
	ورب المال يدعى جواز المضاربة، بأن قال: شرطت لك نصف الربح
٤٦٠	فالقول قول رب المال
	إذا ادعى رب السلم الأجل، والمسلم إليه ينكر، ولا بينة لواحد منهما
٤٦٠	فالقول قول رب السلم
173	كذلك في باب النكاح
173	كذلك في باب السلم
•	إذا اختلف الزوجان في نكاح باشراه بأنفسهما أنه كان في حالة الصغر، أو بعد البلوغ فيه
773	كان القول قول من يدعي النكاح في حال الصغر
	رجل ادعى عبدًا في يد رجل أني اشتريته من صاحب اليد بألف درهم
	وقال صاحب اليد: بعته منه بألف درهم، وشرطت عليه أن لا يبيعه، أو ما أشبه ذلك

من الشروط التي تفسد البيع، فالقول قول المشترى ٤٦٢
رجل قال لآخر: بعتك هذا العبد بألف درهم ورطل خمر، وقال المشترى:
اشتريته بألف درهم لاغير، قال: كان أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه يقول في مثل هذا:
القول قول من يدعى الصحة
رجل باع عبدًا من آخر، وقد أقرا جميعًا أنه كان آبقًا، فقال البائع: بعتك في إباقه
وقال المشترى: بعته بعد ما أخذته، فالقول قول الذي يدعى صحة البيع أيهما كان ٢٦
رجل اشترى ألف منّ من القطن، ثم اختصم البائع والمشترى بعد ذلك، وفي يد البائع
ألف من إلى من القطن يوم الخصومة، فقال البائع: لم يكن في ملكي يوم البيع قطن أصلا
أو قال: قد كان، وقد بعت ذلك القطن، ولم يكن ذلك القطن في ملكي يوم البيع
وإنما حدث بعد ذلك، فالقول قول البائع ٢٦٣
رجل باع عبد غیره بغیر أمره، وسلمه إلى المشترى، ومات في يد المشترى
فجاء المولى بعد ذلك يطلب ثمنه، وقال قد كنت أجزت البيع، لا يقبل قوله إلا ببينة ٤٦٤
البائع يدعى على المشترى العقد بألفين، والمشترى ينكر، والمشترى يدّعي
على البائع العقد بألف، والبائع ينكر، والعقد بألف غير العقد بألفين، وكان كل واحد
منهما منكرًا من هذا الوجه، فكان التحالف بعد القبض 870
إذا وقع الاختلاف في المبيع، فالتحالف قبل نقد الثمن 870
إذا اختلفا في المسلم فيه، أو في مقدار رأس المال في السلم، وحلفا
فالقاضي يقول لهما: ما ذا تريدان؟ ٤٦٦
رجل اشتری من آخر سمنًا فی زق، ووزنه مائة رطل، ثم جاء بالزق لیرده
ووزنه عشرون، فقال البائع: ليس هذا زقى، وقال المشترى: هو زقك
فالقول قول المشترى
هذا إذا كانت السلعة قائمة بعينها لم تتغير عن حالها، وأما إذا كانت قد تغيرت عن حالها
فهذا على وجهين ١٤٦٧
الفسخ بعد التحالف ثابت على مخالفة القياس مراعاة لحق البائع لما ذكرنا أن القياس
أن يقضى بالبيع بأقل الثمنين
إن كانت الزيادة بدل منفعة، فإنما يتحالفان بالإجماع 879
in the contract to the contract of the contrac

رجل اشترى عبدين صفقة واحدة، وقبضهما، ثم مات أحدهما، واختلفا في الثمن
وقال المشتري: اشتريتهما بألف درهم، وقال البائع: اشتريتهما بألفي درهم
فهو على الاختلاف الذي ذكرنا قهو على الاختلاف الذي ذكرنا
إذا عرفت حكم التحالف في العبد الواحد، جئنا إلى العبدين، وفيه اختلاف
على ما ذكرنا
إذا أخذ البائع العبد القائم صلحًا عن جميع ما ادعاه على المشترى، سقط دعوى البائع
فلا حاجة إلى تحليف المشترى
متى رضى البائع بأخذ الحي، ولا يأخذ من ثمن الميت شيئًا، فقد جعل ما هلك
في يد المشترى كالهالك قبل القبض
إذاتحالفافي جملة الثمن ، يترادان العقدفي القائم على العين ، وفي الميت لايفسخ العقد ٤٧٥
إذا خرج بعض المبيع عن ملك المشترى، بأن باع مثلا نصف العبد، أو ما أشبهه
ثم اختلفا في الثمن، فإنهما لا يتحالفان، لافيما باع، ولا فيما بقى ٤٧٦
إذا اشترى جراب هروى، واستهلك منه ثوبًا، أو هلك، ثم اختلفًا في الثمن
قال أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه: ليس للبائع أن يأخذه ناقصًا ٤٧٧
إذا اشترى عبدين، وقبض أحدهما، ومات في يده، ومات الآخر في يد البائع
تُم اختلفا في ذلك، فقال المشتري للبائع: قبضت عبدًا يساوي ألف درهم
ومات عندك عبد يساوي ألفي درهم، وقال البائع: لا، بل قبضت عبدًا يساوي ألفي درهم
والذي مات عندي يساوي خمسمائة، ذكر: أن القول قول المشترى مع يمينه ٧٧٤
رجل اشترى من آخر غلامًا وجارية بمائة دينار ، وقيمة الغلام ألفًا درهم
وقيمة الجارية ألف درهم، وقبضهما، ولم ينقد الثمن، حتى اختلفا، فقال المشترى:
اشتريتهما صفقة واحدة بمائة دينار، فالعبد بثلثي المائة الدينار، والجارية بثلثها
وقال البائع: بعتكهما بمائة دينار على أن كل واحد منهما بخمسين دينارًا، فالقاضي
لا يلتفت إلى هذا الاختلاف
لو ماتت الجارية في يد المشترى قبل أن يتحالفا، يحلف المشترى على ما ادعى البائع
من ثمن الجارية
رجل اشترى عبدين، أحدهما بألف حالة، والآخر بألف إلى سنة في صفقة

أو صفقتين، فوجد بأحدهما عيبًا، فرده، ثم اختلفا، فقال البائع: رددت على الذي
كان ثمنه مؤجلا، وبقى عندك الذي كان ثمنه حالا، فعليك أداء ثمنه، وقال المشترى:
رددت عليك الذي كان ثمنه حالا، فالقول قول البائع
إن ادعى المشتري على البائع استرداد الدينار لما كان الثمن مقبوضًا، والبائع ينكر
مع هذا، جعل القول قول المشترى
إن ادعى الورثة، وأقاموا البينة على البائع بالبيع بلا تسمية الثمن
فإن شهادتهم باطلة، ويستحلف البائع، ويرد عليه الجارية ٤٨٤
رجل في يديه عبد ادعى رجل عليه أنه باع هذا العبد من الذي في يديه، ومن رجل آخر
بعينه بمائة دينار، وأقام الذي في يديه العبدبينة أنه اشترى العبد كله منه بألف درهم
فالعبد للذي في يديه بخمسمائة درهم وخمسين دينارًا، إذا أقام البائع بينة
على إقرار المشترى أنه اشترى العبد منه بألفين، وأقام المشترى بينة على إقرار البائع
أنه باعه بألف أخذ المشترى بألفين المجاهد بالعه بألف أخذ المشترى بألفين المجاهد المسترى بالفين
لو اشترى ثوبين، وقبضهما، واستهلك أحدهما، والآخر قائم في يده، فقال البائع:
بعتك الثوبين بثلاثين درهمًا، وقال المشترى: بعشرين درهمًا، قال محمد:
قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه، فإن حلفا
فالبائع بالخيار
رجل باع طعامًا بعينه بعشرة دراهم، فقال البائع: بعتكها جزافًا بعشرة
وقال المشترى: اشتريت مكايلة بعشرة، قال: يتحالفان ويترادان ١٨٧
نوع آخر: في الاختلاف الواقع في الثمن مع الأجل
رجل ادعى على رجل أنه باع منه هذه الجارية بألف درهم إلى سنة، وأقام بينة
وأقام مولى الجارية بينة أنه باعه الجارية بألفى درهم حالة، فعلى المشترى ألف حالة
وألف إلى سنة
رجل ادعى على رجل أنه باعه هذا الثوب بمائة درهم إلى خمسة أشهر
كل شهر عشرين درهمًا، وأقام على ذلك بينة، وأقام المدعى عليه بينة أنه اشتراه
بخمسين درهمًا إلى عشرة أشهر، كل شهر خمسة، قال: إن كان رب الثوب قد أقام البينة
على فضل خمسين درهمًا، فأقبل بينته فيه ٤٨٨

حِل أقام بينة على رجل أنى بعت منك هذا الثوب بمائة درهم، تؤديها
لى في عشرة أشهر، في كل شهر عشرة، وأقام المدعى عليه بينة أنه اشتراه منه
ستين درهمًا في عشرين شهرًا في كل شهر ثلاثة، فإني أقبل بينة البائع
على فضل الثمن، وأقبل بينة المشترى على الأجل
ِجل أقام بينة على رجل أنه اشترى منه هذا الثوب بخمسة عشر درهمًا إلى شهر
رأقام الذي في يديه الثوب بينة أنه باعه نصف هذا الثوب بعشرة دراهم حالة
نال: يدفع إليه الثوب، وله خمسة عشر درهمًا إلى شهر
وع آخر : في الاختلاف في الثمن
وفيه تعيين مسائل الاختلاف في الثمن
ذا وقع الاختلاف في المبيع، فقال المشترى: اشتريت منك هذا العبد بألف درهم
رقال البائع: لا، بل بعت منك هذه الجارية بألف درهم، فلا يخلو: إما أن يكوناً في يد البائع
و في يد المشترى، أو كان العبد في يد الثالث، فإن كانا في يد المشترى، فلا يخلو:
ما إن قال البائع للمشتري: العبد ملكك، لم أبعه منك، وإنما بعتك الجارية بألف درهم
رلى عليك ألف درهم من ثمن الجارية ، وفي هذا الوجه الألف لازم على المشترى
رالعبد سالم له
ذا قال: بعتُك هذا العبد بألف درهم، وقال المشترى: اشتريت منك هذه الجارية
بخمسين دينارًا، ولا بينة لهما، يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه ٤٩٢
و قال: بعتك هذه الجارية بمائة دينار، وقال المشترى: اشتريتها بخمسين دينارًا
رأقاما بينة، فالبينة بينة البائع
رجل اشترى من رجل عبدًا بألف درهم، وقبضه، ووهب البائع عبدًا آخر للمشترى
رسلمه إليه، فمات أحد العبدين، فجاء المشترى يرد الباقي بالعيب
لقال البائع: لم أبعك هذا العبد، إنما بعتك العبد الذي مات، وهذا العبد الذي وهبته منك
وقال المشترى: لا، بل هذا الحي هو الذي اشتريته منك بألف درهم، ولا بينة لواحد منهما
كان القول قول البائع مع يمينه
لو اشترى أحدهما بألف درهم، والآخر بمائة دينار، كل واحد منهما صفقة على
حدة، وتقابضا، فمات أحدهما عنده، ثم جاء بالباقي يرده بالعيب، واختلفا في ثمنه،

१९१	قالالبائع: ثمنه ألف درهم، وقال المشترى: لا، بل مائة دينار، كان له أن يرد بالعيب
	رجل باع من آخر ثوبًا مرويا، فقبضه أو لم يقبضه حتى اختلفا، فقال البائع: بعته
	على أنه ست في سبع، وقال المشترى: اشتريته على أنه سبع في ثمان، فالقول قول البائع
१९०	مع يمينه
	رجل اشترى تبنًا في موضعين بكذا درهمًا، وقبض تبن أحدهما، وذهب الريح تبن
	الموضع الآخر، واختلفا في مقدار ما قبض وما ذهب، فإن كان ما قبض قائمًا،
१९०	تحالفا، وترادا، وإن كان مستهلكًا، فالقول قول المشترى
	رجل اشترى من آخر سرجًا، ثم اختلفا، فقال البائع: بعتكه بغير ركابه، وقال المشترى:
	لا، بل مع ركابه، أو اشترى خاتمًا، ثم اختلفا في فصّه، فقال البائع: بعته بغير فصّه،
٤٩٦	وقال المشترى: لا، بل مع فصه، فإنهما يتحالفان، ويترادان
	رجل اشترى من رجل كباسة بمائة درهم، ثم اختلفا، فقال المشترى: اشتريت منك
	رقبة الأرض، وقال البائع: إنما بعتك الكباسة التي عليها، قال: ينظر إلى الغالب من
१९२	الثمن، فأيهما كان الغالب جعلتها به
	عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: إذا قال الرجل لغيره: بعتك هذا العبد بألف
	درهم، وأقام البينة، وقال المدعى عليه: اشتريته منك وهذا العبد الآخر بألف درهم،
193	وأقام البينة، فإني أجعلها جميعًا بألف
	رجل اشترى من آخر ثوبًا، فقطعه، ثم قال المشترى بعد ذلك: اشتريته بدرهم،
£9V	وقال البائع: بعته بكرى حنطة بعينها، فالقول قول المشترى
	رجل اشترى من آخر جارية، وقبضها، ووطئها، ثم اختلفا في الثمن، فالقول قول
£9V	المشترى مع يمينه
	رجل اشترى عبدًا، وقبضه، وفقأ عينه بعد ما قبضه، ثم اختلفا في مقدار الثمن من
<b>٤ ٩ ٧</b>	الدراهم، قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه: القول قول المشترى
183	نوع آخر: في دعوى البيع مع دعوى الإعتاق
	رجل ادعى على آخر أني بعت منك هذا العبد الذي في يدى بألف درهم، وأعتقته
	أنت أيها المشترى، وقال المشترى: ما اشتريته، وما أعتقته، فإن أقام البائع بينة،
183	سمعت بينته على الشراء والعتق

	إذا ادعى على غيره أني بعت منك هذا العبد بمائة دينار ، وأعتقته أيها المشترى ، وقال
	المشترى: اشتريته منك بألف، وما أعتقته، فعلى قول أبى حنيفة وأبى يوسف
	رحمهما الله تعالى يحلف المشتري على العتق أولا، ولا نشتغل بتحليفهما بسبب
१९९	اختلافهما في جنس الثمن
	من أقر بحرية ملك غيره، ثم ملكه يومًا من الدهر، يعتق على المقر، ويكون ولاء العبد
٥٠٠	موقوفًا
	رجل ادعى على رجل أني بعت منك هذا العبد الذي في يدى بمائة دينار ، وأعتقته أنت ،
	وقال المشترى: ما اشتريت إلا نصفه بخمسمائة درهم، وما أعتقته، فإنه على قول
	أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى: يحلف المشترى أولا على العتق،
0 + +	.ى
0 + Y	نوع آخر: في الاختلاف في الثمن بعد ارتفاع العقد
,	وع الرجل من آخر جارية بألف درهم، وتقابضا، ثم تقايلا البيع حال قيام الجارية
0.7	
- 1	حتى صحت الإقالة
	الفصل الحادى عشر
	الفصل الحادي عشر في الزيادة في الثمن والمثمن وازديادهما، وفي الحط والإبراء عن الثمن وفي هبة الثمن
0.0	في الزيادة في الثمن والمثمن وازديادهما، وفي الحط والإبراء عن الثمن وفي هبة الثمن من المشترى
0 • 0	في الزيادة في الثمن والمثمن وازديادهما، وفي الحط والإبراء عن الثمن وفي هبة الثمن من المشترى
	في الزيادة في الثمن والمثمن وازديادهما، وفي الحط والإبراء عن الثمن وفي هبة الثمن من المشترى
0 + 0	في الزيادة في الثمن والمثمن وازديادهما، وفي الحط والإبراء عن الثمن وفي هبة الثمن من المشترى
0 + 0	فى الزيادة فى الثمن والمثمن وازديادهما، وفى الحط والإبراء عن الثمن وفى هبة الثمن من المشترى
0 + 0	فى الزيادة فى الثمن والمثمن وازديادهما، وفى الحط والإبراء عن الثمن وفى هبة الثمن من المشترى
0 + 0	في الزيادة في الثمن والمثمن وازديادهما، وفي الحط والإبراء عن الثمن وفي هبة الثمن من المشترى
0.0 0.0 0.0 0.7	فى الزيادة فى الثمن والمثمن وازديادهما، وفى الحط والإبراء عن الثمن وفى هبة الثمن من المشترى
0.0 0.0 0.1 0.1	فى الزيادة فى الثمن والمثمن وازديادهما، وفى الحط والإبراء عن الثمن وفى هبة الثمن من المشترى
0.0 0.0 0.1 0.1	فى الزيادة فى الثمن والمثمن وازديادهما، وفى الحط والإبراء عن الثمن وفى هبة الثمن من المشترى

٥٠٨	إذا اشترى عبدًا بأمة، وتقابضا، وهلك أحدهما، ثم زادأحدهماللآخرفي المبيع،جاز
٥٠٨	لو زاد المشتري في الثمن بعد ما قطع يد المبيع، وأخذ المشتري أرشه، صحت الزيادة
	إذا صار المبيع مما لا يجوز العقد عليه، نحو أن يعتقه المشترى، أو يستولد، أو يدبر
0 • 9	أويكون عصيرًافتخمر، أويخرجه المشترى عن ملكه، أويهلك، ثم زاد، فالزيادة جائزة
٥٠٩	يجوز الزيادة في المبيع بعد هلاك المبيع، بخلاف الزيادة في الثمن
0 • 9	لو زاد بعد ما صار الخمر خلا، صحت الزيادة بلا خلاف
0 • 9	إذا اشترى شاة، وذبحها، ولم يسلخها، أوسلخها، ثم زادفي الثمن، صحت الزيادة
0 • 9	لو اشترى غزلا، وقبضه، ونسجه ثوبًا، ثم زاد في الثمن، بطلت الزيادة
۰۱۰	لو اشترى ثوبًا، فقطعه، وخاطه قميصًا، ثم زاده في الثمن، صحت الزيادة
01.	لو اشترى حنطة، فطحنها، ثم زاد في الثمن شيئًا، بطلت الزيادة
01.	الزيادة من الأجنبي لا تخلو: إما أن تكون مطلقة أو مقيدة بالثمن
	اشترى رجل عبدًا بألف درهم، وقبضه أو لم يقبضه حتى زاد رجل أجنبي في ثمنه
017	خمسمائة، فإن فعلها بإذن المشتري، فهو على المشترى دون الأجنبي
	رجل اشترى من آخر ثوبًا بعشرة دراهم، وأرجح له دانقًا، قال: لا يقبله حتى يقول:
٥١٣	أنت في حل، أو يقول: هو لك
	رجل اشترى من آخر عبدًا على أن البائع بالخيار، ثم إن المشترى قال للبائع:
910	أصالحك على مائة درهم، أعطيكها على أن تسلم لى المبيع، ففعل، جاز
	إذا اشترى إبريق فضة بمائة دينار، وتقابضا، وتفرقا، ثم التقيا، فزاد المشترى البائع
310	في الثمن عشرة دنانير، وصحت الزيادة بشرط قبض الزيادة في مجلس الزيادة
310	نوع آخر: يرجع إلى قسمة الزيادة، والزيادة في بعض المعقود عليه
012	الزيادة المتولدة من المبيع لا تزاحم المبيع في الزيادة المشروطة ما دام المبيع قائمًا
	رجل اشترى من آخر جارية قيمتها ألف درهم، فولدت الجارية قبل القبض ولدًا
	قيمته ألف درهم، ثم إن البائع زاد المشترى غلامًا يساوى ألف درهم، ورضى به المشترى
	ثم ازدادت قيمة الولد، فصارت ألفي درهم، وجاء المشترى، وقبضهم، ونقد الألف
010	ووجد بالولد عيبًا، رده بثلث الألف
	لو ولدت الجارية المبيعة قبل القبض ولدًا، وجاء عبد، وضرب عينها التي

	كانت بيضاء وقت العقد، وانجلي البياض عنها حتى عاد البياض بسبب ضربه
	ودفع العبدبه، ثم ماتت الجارية بسبب آخر غير فقء العين، ثم زاد البائع المشتري
017	في المبيع زيادة تساوي ألف درهم، ورضي به المشتري، صحت الزيادة
	إذا اشترى عبدين قيمة أحدهما ألف درهم، وقيمة الآخر خمسمائة درهم
	بألف درهم، فصارت قيمة التي كانت خمسمائة ألف درهم أيضًا، ثم زاد المشتري
٥١٧	في الثمن شيئًا تصح الزيادة
	رجل اشترى عبدين صفقة واحدة بألف درهم، وتقابضا، أو لم يتقابضا
	حتى زاد المشتري مائة في ثمن أحد العبدين بعينه، أو قال: في ثمن أحدهما ولم يعين
٥١٨	قال: لا تجوز الزيادة
019	نوع آخر: في الحط والإبراء عن الثمن
٥١٩	بين الحط والزيادة فرق من وجهين
019	لو قال: أبرأتك عن بعض الثمن بعد القبض، لا يصح الإبراء
٥٢.	

## فهرس المسائل والموضوعات للمجلد العاشر من المحيط البرهاني

	الفصل الثاني عشر
٣	في البيع بشرط الخيارفي البيع بشرط الخيار
٣	هذا الفصل يشتمل على أنواع:
٣	نوع منه: في بيان ما يصح منه وما لا يصح منه
٤	لو كان الخيار إلى قدوم فلان، أوموته، أو إلى أن يهب الريح، فأبطلا الخيار، لم يجز البيع
	لو كان البائع قال للمشترى: لا خيار لك في شهر رمضان، ولكن الخيار بعد ذلك ثلاثة أيام
٤	أو قال المشترى للبائع: لا خيار لك شهررمضان، ولكن الخياربعده ثلاثة أيام، فالبيع فاسد
٥	إذا شرط للمشتري خيار يومين بعد شهر رمضان، والشراءُ في آخر رمضان، فالشراء جائز
	إذا باع من آخر ثوبًا بعشرة دراهم، ثم إن البائع قال للمشترى: لي عليك الثوب
٥	أو عشرة دراهم، قال محمد رحمه الله تعالى في "الأصل": هذا عندنا خيار
	رجل قال لآخر: بعتك عبدي هذا بألف درهم، فإن لم تأتني بالثمن إلى سنة
٦	فلا شيء بيني وبينك، قال: هذا فاسد
٦	إذا باع عبدًا، ونقد الثمن على أن البائع إن رد الثمن، فلا بيع بينهما، فهو جائز
	من باع من آخر شيئًا، وقبض المشترى المبيع، ومضى أيام، فقال البائع للمشترى:
٦	أنت بالخيار، فله الخيار ما دام في المجلس
٦	إذا اشترى الرجل شيئًا على أنه بالخيار إلى الغد، أو إلى الظهر، دخلت الغاية
V	اذا قال للمشتري: خذه وانظر اليه اليه م، فإن رضيته، أخذته بعشرة، فهم خيار

باع عبدًا على أنه بالخيار على أن له أن يفعله ويستخدمه، جاز ٧
نوع آخر: فی بیان عمل الخیار، وحکمه ۷
إذا كان الخيار مشروطًا للبائع، فالبيع لا يخرج عن ملكه بالاتفاق ٧
المشترى إذا كانت جارية، وقبضها المشترى، فحاضت في يد المشترى في مدة الخيار
بعض الحيض، وأجاز المشتري العقد، لا يجتزئ
المشترى إذا كان قبض المبيع بإذن البائع، ثم أودعه عند البائع في مدة الخيار
ثم هلك في يد البائع في مدة الخيار، أو بعدها، هلك على البائع، وبطل البيع
رجل اشترى عبدًا على أنه بالخيار، ثم أجبر البائع على دفع العبد إلى المشترى
ولا أجبر المشترى على دفع الثمن إليه الله ولا أجبر المشترى على دفع الثمن إليه
خيار الشرط يمنع تمام الصفقة
لو كان الخيار للبائع والمبيع مقبوض، فهلك بعضه، أو استهلكه إنسان
فللباثع أن يجيز البيع
لو استهلك مستهلك المبيع في يد المشترى، فللبائع أن يلزمه البيع، ويأخذ الثمن ١١
لو هلك أحد العبدين في يد البائع، لم يكن له أن يلزم المشترى العبد الباقي إلا برضاه ١١
نوع آخر : في بيان ما ينفذ به هذا البيع، وما لا ينفذ
وما ينفسخ به هذا البيع، وما لا ينفسخ
شرط الخيار إذا كان للبائع، فنقول: العقد بمعاني
إذا باع عبدًا على أن البائع فيه بالخيار ، ثم إن البائع أخذ الثمن من المشتري
فذلك ليس بإمضاء للبيع فذلك ليس بإمضاء للبيع
رجل باع جارية بعبد رجل، وشرط بائع الجارية الخيار لنفسه في الجارية
ثم إنه وهب العبد الذي اشتراه بالجارية، أو عرضه على بيع، فهو إمضاء للبيع
رجل باع عبدين من رجل على أن البائع فيهما بالخيار، ثم إن البائع نقض البيع
في أحدهما بعينه، أو بغير عينه، فنقضه باطل
باع من آخر بيضة على أن البائع فيها بالخيار ، ثم خرج منها فرخ بغير صنع المشتري
فليس للبائع أن يجيز ذلك على المشترى

10	فالأرض في يد المشتري مضمونة في يده بالقيمة
	إذا باع عبدًا على أن البائع فيه بالخيار ثلاثة أيام، ثم قال له: أنت حر، أو هذا العبد
10	لم يكن هذا نقضًا للعقد
10	إذا باع رخامًا على أن البائع فيه بالخيار، فطحن به البائع، فهو نقض للبيع
17	البائع إذا عرض المبيع على البيع، لا يبطل خياره
	رجل باع من آخر جارية على أن البائع فيها بالخيار، ودفعها إلى المشترى، فأعتقها المشترى
71	أو زوجها في مدة الخيار، ثم إن البائع أجاز البيع فيها، لايجوز عتق المشترى ولاتزويجه
	رجل باع دارًا على أنه بالخيار ثلاثة أيام، فتوارى المشترى في بيته
۱۷	أراد أن يمضى الثلاث، فيجب له البيع
	من اشترى من آخر جارية بألف درهم على أن البائع بالخيار، ثم إن البائع وهب الثمن
	بعدما قبضه لرجل، ودفعه إليه، أو وهبه للمشترى، ورده إليه، ولم يكن قبضه
۱۷	فإبراء المشتري منه لم يكن ذلك فسخًا، ولا إمضاء للبيع
۱۸	إذا باع ظبيًا على أن البائع فيه بالخيار، فقبضه المشترى، وأحرم المشترى، لم ينفسخ البيع.
	إذا باع عبدًا على أن البائع بالخيار، وقبض المشترى، وقتل العبد عند المشترى قتيلا
۱۸	ومات العبد، وضمن المشترى قيمة البائع، أخذ أولياء الجناية القيمة من البائع
	رجل باع عبدًا على أن البائع فيه بالخيار ، والعبد في يد البائع ، فقال في الثلاث :
19	قد فسخت البيع، ونقضته
	إذا اشترى ابنه على أن البائع بالخيار ثم مات المشترى، فأجاز البائع البيع
19	لا يرث الابن أباه
	إذا باع عبدًا بألف درهم على أن البائع فيه بالخيار ثلاثة أيام، فأعطاه المشترى بها مائة دينار
19	ثم إن البائع نقض البيع، فالصرف باطل
	إذا باع جارية على أن البائع فيها بالخيار، وتقابضا، أو لم يتقابضا، فوجد المشترى
	بالمبيع عيبًا، فقال: قد رضيت به، أو باعه، أو وهبه، أو عرضه على بيع
	أو ما أشبه ذلك من المعاني التي تكون رضي في البيع، أو لم يكن في البيع خيار
19	فليس للمشتري أن يردها بذلك العيب
۲.	لو اشترى دابة على أنه بالخيار، فركبها لينظر إلى سيرها، لا يسقط خياره

27	اشترى شاة، أو بقرة على أنه بالخيار، فحلب لبنها، فقد انقطع خياره
27	إذا أمر الغلام بجز رأسه يعني رأس الغلام، فهو ليس برضا
77	إذا أحجم الخادم بأمر المشتري، فهو رضا
27	أمر الخادم ليحمل شيئًا، ليس برضا
	لو اشترى أرضًا فيها حرث، اشترى الأرض مع الحرث، فسقى الحرث، أو حصده
77	أو فصل منه شيئًا، سقط خياره
27	لو سقى من نهرها دوابه، أو شرب بنفسه، لا يسقط خياره
27	لو انهدم البئر، فبناها، لم يعد خياره
74	لو اشترى ثوبًا، ولبسه لينظر إلى مقداره، لا يسقط خياره
	إذا سكن المشترى الدار، أو أسكنها رجلا بأجر، أو بغير أجر، أورم فيها شيئًا
74	أو أحدث فيها بناء، أو جصصها، أو طيّنها، أو هدم منها شيئًا، فهو إمضاء للبيع
	سئل أبو بكر عمن اشترى كتابا على أنه بالخيار ثلاثة أيام، ثم إنه انتسخ منه لنفسه
7	لا يبطل خياره
	إذا بيعت الدار بجنب الدار المشتراة بشرط الخيار للمشترى، فأخذها المشتري بالشفعة
۲٤	فقد سقط خياره
	لو قال بعد ما اشترى، وشرط الخيار لنفسه شهرًا: إن لم آتك بالثمن
40	فيما بيني وبين ثلاث، فلا بيع بيني وبينك، فهو على ما قال
	رجل اشترى قرية، وفيها قناة غزيرة الماء يجرى ما اشتراها وقناتها
70	على أنه بالخيار كيف يصنع بماء القناة؟ قال: يدعه حتى يذهب
	إذا كان الخيار للمشتري، فولدت الجارية، أو أثمرت النخلة، أو باضت الدجاجة
40	فقد سقط خيارهفقد سقط خياره
	لو نظرت المعتدة طلاقًا رجعيًّا إلى فرج زوجها بشهوة، أو لمسته بشهوة
77	اختلست ذلك اختلاسًا، تثبت الرجعة
	رجل اشترى من آخر عبدًا على أنه بالخيار ثلاثة أيام، فمرض العبد في الثلاث
	فنقض المشترى العقد، ورد العبد، وأبي البائع أن يقبله، فإن مضي الثلث
۲۸	والعبد مريض على حاله، لزم المشترى

	"نوادر هشام": قال: قلت لمحمد رحمه الله تعالى: رجل اشترى من رجل شيئًا
	على أنه بالخيار ثلاثة أيام، فجاء إلى باب البائع في الثلاث ليرده، فاختفى منه البائع
	فأشهد المشتري ناسًا أنه قد رد البيع بخياره، ثم ظهر البائع بعد الثلاث
۲۸	فأخبرني أن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه قال: رده باطل
	إذا اشترى عبدًا على أنه إن لم ينقد الثمن إلى ثلاثة أيام، فلا بيع بينهما
	تُم إن المشترى قطع يد العبد، أو قطعها أجنبي في الثلاث، قال: إذا قطعها المشتري
۲۸	في الثلاث، فالبائع بالخيار
	رجل اشترى من آخر سمكًا طريًا، أو عصيرًا على أنه بالخيار ثلاثة أيام
49	قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: لا يجبر المشترى على قبضه
	رجل اشترى عبدًا على أنه بالخيار ثلاثة أيام، فقبضه، فوهب للعبد مال، أو اكتسبه
44	ثم استهلكه العبد بعلم المشتري بغير إذنه، أو بغير علمه، لم يبطل خيار المشتري
79	لو وهب للعبد أم ولد المشتري، وقبضها العبد، بطل خيار المشتري في العبد
	اشترى عبدًا على أنه بالخيار ثلاثة أيام، ثم قال المشترى: شئت أخذه، أو قال:
79	رضيت بأخذه، أو قال: أجزت شراءه، لزمه ذلك
	رجل اشترى من آخر عبدًا على أنه بالخيار ثلاثة أيام، فقال البائع للمشترى:
79	أعطيك مائة على أن يبطل البيع، ففعل، قال: قد انفسخ البيع
	رجل اشترى من آخر جارية على أن المشترى بالخيار ثلاثة أيام، ثم إن المشترى قبّلها
	أو لمسها، أو نظر إلى فرجها، ثم أراد أن يردها، وقال: لم يكن ذلك بشهوة
۳.	فالقول قوله مع يمينه
٣.	نوع آخر: في اشتراط الخيار لهما، وفي بيان أحكامه
	رجل باع عبدًا بأمة على أن كل واحد منهما بالخيار فيما باع، فأجاز بائع العبد البيع
۳.	وقد تقابضا، فمات العبد في يد المشترى، فقد لزمه، وتم البيع
	رجل اشترى من آخر عبدًا بألف درهم، وهما جميعًا بالخيار، فقال البائع:
	قد أُجزت البيع بمحضر من المشترى، وقال المشترى بعد ذلك: قد فسخت البيع
۳.	بحضرة البائع، فالبيع ينفسخ
۲٦	نوع آخر: في الاختلاف الواقع في عقد البيع على الخيار

٤٣	وبطل إعتاق البائع
٥٤	رجل باع من آخر عبدين بألف درهم على أنه بالخيار في أحدهما فالبيع باطل
	إذا اشترى عبدين، فإذا أحدهما مدبر، أو مكاتب أو اشترى جاريتين، فإذا أحدهما
٥٤	أم ولد، فإن العقد ينعقد في حق القن بوصف الصحة
	لو كان المبيع شيئًا واحدًا، عبدًا أو مكيلا، أو موزونًا، وقد اشتراه بألف
٤٦	وشرط الخيار في نصفه للبائع أو للمشتري، جاز
٤٧	لو أراد البائع من المشترى أن ينقد جميع الثمن، وأبي المشترى، لا يجبر عليه
٤٧	لو أراد البائع أن يدفع العبدين إلى المشترى، ويأخذ ثمنهما، لم يجبرالمشترى على ذلك
	رجل أخذ من رجل ثلاثة أثواب، واحدًا بعشرين، وآخر بثلاثين، وآخر بعشرة
٤٧	على أن يأخذ منها أيها شاء، فضاعت عنده معًا، لزمه ثلث ثمن كل واحد منها
٤٨	رجل اشترى إحدى أمتين على أنه بالخيار فيهما جميعًا يأخذ أيتهما شاء
	رجل أخذ من رجل ثوبين على أن يأخذ أحدهما بخمسمائة بثمن مسمى، فضاع
	أحدهما، وقطع الآخر، فقال المشترى: اخترت الذي قطعت، ثم ضاع الآخر
	وأنا أمين فيه، وقال البائع: بل اخترت الذي ضاع، ثم قطعت الآخر، فعليك
	قيمة الذي قطعت مع ثمن الذي ضاع، فإن المشترى ضامن نصف ثمن الذي ضاع
٤٩	ونصف قيمة الذي قطع ونصف ثمنه
٤٩	نوع آخر: في شرط الخيار لغير العاقد
٤٩	من اشترى شيئًا، أو باع شيئًا، واشترط الخيار لثالث، فالقياس أن لا يجوز العقد
	من قال لآخر: أعتق عبدك عني بألف، فأعتق، فإنه يصير الآمر مشتريًا منه أو لا
٤٩	ثم موكلا إياه بالعتق تصحيحًا للأمر، حتى لا يلغو
٥٢	
٥٢	هذا النوع يشتمل على قسمين
	إن فسخ أحدهماً، وأجاز الآخر، وخرج الكلامان منهما معًا
٥٣	ففي رواية كتاب المأذون الفسخ أولي
	إذا أمر الرجل رجلا بأن يشتري له عبدًا بعينه، أو بغير عينه، وسمى له ثمنًا، أو جنسًا
	حتى صح الأمر، وأمره أن يشترط الخيار لنفسه، يعني للمأمور، فاشترى

٥٣	وشرط الخيار لنفسه، أو للآمر، أو للأجنبي، نفذ على الأمر
	اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في أن الباقي للآمر بعد إجازة الوكيل خيار شرط
٤٥	أم خيار آخر؟
	لو أن الأمر حين قال للمأمور: رد هذا العبد على البائع، فلا حاجة لي فيه
٥٥	باعه المأمور من رجل، فإنه يتوقف هذا البيع على إجازة الآمر
	إذا توقف البيع الثاني على إجازة الآمر لو أجاز الآمر البيع الثاني، ينفذ البيع الثاني
٥٦	والبيع الأول
	إذا اشترى الرجل شيئًا لغيره بأمره، وشرط الخيار للآمر كما أمره به، حتى ثبت الخيار
	للآمر وللوكيل، ثم اختلف البائع والوكيل بعد ذلك، فقال البائع: إن الآمر قد رضي
٥٧	والآمر غائب، وأنكر الوكيل ذلك، فالقول قول الوكيل
	مما يتصل بهذا النوع: إذا باع الوصى أو الأب شيئًا من مال الصغير، وشرط الخيار لنفسه
٥٨	فهو جائز
09	لو باع المكاتب، وشرط الخيار لنفسه، فعجز في الثلاث، تم البيع في قولهم جميعًا
	لو اشترى الأب، أو الوصى شيئًا بدين في الذمة، وشرط الخيار، ثم بلغ الصبي
٥٩	فأجاز الأب، أو الوصى، جاز العقد عليهما
٠,	نوع آخر في الاختلاف في تعيين المشتري بشرط الخيار
	إذا اشترى الرجل من آخر شيئًا على أنه بالخيار ثلاثة أيام، وقبضه، ثم جاء به ليرده
	على البائع بحكم الخيار، فقال البائع: ليس هذا هو الذي بعتك، وقال المشترى:
٦.	هو ذلك، فالقول قول المشتري مع يمينه
15	نوع آخر: في جناية المبيع في البيع بشرط الخيار
	رجل باع عبدًا على أن البائع فيه بالخيار ثلاثة إيام، فقتل العبد قتيلا خطأ في مدة الخيار
15	فعلم المولى ذلك، فأجاز البيع
15	لو باع المولى العبد الجاني ابتداء، فإنه يجوز
	إذا باع جارية على أن البائع فيها بالخيار ، فملك البائع ولدها في مدة الخيار
77	يكره للبائع أن يجيز البيع في الأم
74	إن اختار المشتري نقض البيع، يخير البائع بين الدفع والفداء

	إن كان الخيار للمشترى، فجني العبد في يد المشترى في مدة الخيار، لم يكن له أن يرده
٦٣	على البائع
	مما يتصل بهذا النوع: رجل اشترى دارًا بشرط الخيار للبائع، أو للمشترى
	أو كان البيع باتًا، فوجد في الدار قتيل، فعلى قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى:
٦٤	الدية على عاقلة صاحب اليد على كل حال
	الفصل الثالث عشر
٦٥	في خيار الرؤية
70	مذا الفصل يشتمل على أنواع: نوع منه: في بيان صفته، وحكمه، وموضع ثبوته
70	شراء ما لم يره المشتري جائز
٦٥	لو باع شيئًا لم يرَه، بأن ورث شيئًا، ولم يرَه حتى باعه، جاز البيع، ولا خيار له
٦٦	ليس في الدراهم والدنانير خيار الرؤية، وكذلك في سائر الديون
	لو اشترى عينًا بدين، فالخيار للمشترى، ولا خيار للبائع، ولو تبايعا عينًا بعين
77	فلكل واحد منهما الخيار
	إذا اشترى شيئًا قد كان رآه، ولا يعرفه، بأن رأى ثوبًا في يد إنسان، ثم إن صاحب الثوب
	لفه في منديل، وباعه منه، أو رأى جارية في يد إنسان، ثم رآها منقبة عنده، فاشتراها منه
77	لم يعلم بأنه ذلك الثوب، وتلك الجارية، فله الخيار إذا رآه بعد ذلك
	إذا عرض على رجل جراب هروى، فنظر إلى كل ثوب، ثم إن صاحب الثوب لف ثوبًا
77	من الجراب في منديل، فاشتراه الذي عرض الجراب، فله الخيار إذا رآه
	آراه ثوبين، وعرضهما عليه، ثم لف أحدهما في منديل، ثم اشتراه منه، ولم يرَه
77	ولم يعلم أيهما هو، فهو بالخيار إذا رآه
٦٧	لو اشترى شيئًا قدرآه، وعلم وقت الشراء أنه ذلك الشيء، فلا خيار له
٦٨	إذا تصرف المشتري في المبيع قبل الرؤية تصرف الملاك، فهو على وجهين
	اشترى شيئًا لم يره، وقال للبائع: بعه، أو قال: بعه لنفسك، فهذا رد الساعة، باعه البائع
٦٩	أو لم يبعه
	اشترى شاة، ولم يقبضها، ولم يرَها حتى قال للبائع: احلب لبنها، وتصدق به
	أو قال: فأطعمه عبالي، أو قال: صبه في الأرض، ففعل البائع ذلك، فإن المشترى

٦9	قابض لذلك اللبن، وقد بطل خيار الرؤية في الشاة
	إذا اشترى خفًّا، فألبسه البائع، وهو نائم، فقام، فمشى فيه، وذلك ينقصه
79	فقد بطل خيار الرؤية
	إذا اشترى دارًا، ولم يرَها، فبينت دارًا بجنبها، فأخذها بالشفعة
٧٠	فله أن يرد الدار المشترى بخيار الرؤية
	إذا اشترى عدل زطى لم يرَه، ثم باع ثوبًا منه، ثم نظر إلى ما بقى، ولم يرضَ به
٧٠	فليس له أن يرد بخيار الرؤية
	إذا جرح العبد عند المشتري جرحا له أرش، أو كانت أمة، فوطئها غير المشترى بشبهة
٧٠	فليس له أن يردها بخيار الرؤية
	ان كانت شاة، فولدت في يد المشترى، إن بقى الولد، فليس للمشترى أن يردها
٧.	على كل حال
	رجلان اشتريا شيئًا لم يرياه، وقبضاه ثم نظرا إليه، فرضي به أحدهما
٧١	و أراد الآخر الرد، فليس له أن يرد إلا أن يجمعا على الـرد
* 1	واراءات عراعروه عيس عامل يود إلا الله منزل المشترى، وكان ذلك بالفارسية إذا اشترى لبنًا على أن يحمله البائع إلى منزل المشترى، وكان ذلك بالفارسية
./.	حتى صح البيع، فحمله البائع إلى دار المشترى، ولم يكن رآه المشترى، فأراد أن يرده مناسلا عُدت السالدة ال
٧١	بخيار الرؤية، ليس له ذلك
	رجل باع جارية بألف درهم وعبد، ودفع الجارية، وقبض العبد والألف، فرأى العبد
٧٢	ولم یکن رآه قبل ذلك، فرده بخیار رؤیة، جاز رده
٧٣	نوع آخر فيما يكون رؤية بعضه كرؤية كله في إبطال الخيار
٧٣	إذا رأى بعض المبيع، ورضى به، ولم يرَ الباقى، هل يكون على خياره؟
	إذا اشترى جارية أو عبدًا، و رأى وجهه، و رضى به، لا يكون له الخيار بعد ذلك
	ولو رأى ظهرها، وبطنها، ولم يرَ وجهها، فله خيار الرؤية
٧٣	الدواب أنه يحتاج إلى النظر إلى وجهها أو جسدها، والنظر إلى قوائمها لا يكفي
	إذا اشترى مكاعب، وقد جعل وجوه المكاعب بعضها إلى بعض، فنظر المشتري
٧٤	إلى ظهورها، لا يبطل خيار الرؤية
٧٤	لو اشتري رحاً بأداتها، ومن أداتها شيء مباين لم يرَه، فله الخيار إذا رآه

	إن كان المشتري دارًا إذا رأي حيطانها، ولم يرَ داخلها، رضي به، فلا خيار له
٧٤	بعد ذلك
	رجل اشترى من آخر حنطة في بيتين متفرقين، فرأى ما في أحد البيتين، ورضي به
	ثُم رأى ما في البيت الآخر، فلم يرضَ به، فإن كان طعامًا واحدًا، لزمه البيع فيهما
٧٦	وإن كان الذي رآه خيرًا، ليس من الطعام الذي رآه أولا، فله أن يرده عليه
	إذا اشترى زقين من السمن، أو الزيت، أو العسل، أو حملين من القطن، أو الحناء
	أو الشعير، أو شيء من الحبوب، ورأى أحدهما، ورضى به، فليس له أن يرد
٧٦	إلا أن يكون مخالفًا للأول
	رجل اشترى عشرة أجربة جزر في الأرض، وقبض مما في الأرض، وبعث الغلام
۲۷	وأمره بقلع الجزر، فقلع كله، ثم جاء المشترى، هل له خيار الرؤية؟
	إذا اشترى دهنا في قارورة، فنظر إلى القارورة، ولم يصب على راحته، يعني كفه
٧٧	أو على إصبعه منه شيئًا، فهذا ليس برؤية
٧٧	إذا رأى عنب كرم، فله الخيار حتى يرى من كل نوع منها شيئًا
٧٧	إذا اشترى رمانًا حلوًا وحامضًا، ورأى أحدهما، فله الخيار إذا رأى الآخر
	إذا اشترى حمل نخل، فرأى بعضه، ورضى به، لم يلزمه البيع حتى يرى كله
٧٧	ويرضى به
٧٧	إذا اشترى وزنًا من تراب المعدن بعينه، فله الخيار إذا خرج ما فيه
٧٧	نوع آخر: في شراء الأعمى
٧٧	شراء الأعمى وبيعه جائز
٧٨	إذا اشترى التمر على رؤوس النخل، يعتبر الصفة
٧٨	لو اشترى البصير، ثم عمى، انتقل الخيار إلى الصفة
٧٨	نوع آخر: في الاختلاف في الرؤية
٧٨	إذا اختلف البائع والمشتري في رؤية المشتري، فالقول قول المشتري مع يمينه
	إن كان المشتري محدودًا، وأقر المشترى بقبض المحدود المشترى، ثم قال بعد ذلك:
٧٩	لم أرَ جميع المحدود، لا يقبل قوله
٧٩	نوع آخر: في الوكيل والرسول

	إذا اشترى طعامًا لم يرَه، ووكل وكيلا بقبضه، فقبضه الوكيل بعد ما رآه، ونظر إليه
٧٩	فليس للمشتري أن يرده إذا رآه
	إذا اشترى شيئًا لم يرَه، ثم قال لغيره: إنى اشتريت سلعة، فاذهب، وانظر إليها
	فإن كان تصلح، فارض بها، وخذها، أو قال: فإن رضيت بها، فخذها، فذهب
٨٠	ورضى، ذكر شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في باب الخياربغيرشرط: أن هــذا لايجــوز
	الفصل الرابع عشر
۸١	في العيوب
۸١	هذا الفصل يشتمل على أنواع:
۸١	نوع منه في معرفة العيب
۸١	كل ما يوجب نقصانًا في الثمن في عادات التجار ، فهو عيب
۸١	العمى، والعور، والحول، والإصبع الزائدة، والناقصة عيب
۸١	البهائم الحبل ليس بعيب، وترك الختان في الجارية والغلام ليس بعيب إذا كانا محلوبين.
۸۲	إذا اشترى جارية، وقد كانت زفت في يد البائع، فله أن يردها
۸۲	سوختكي براندام، والبخر، والدفر في الجواري عيب، وفي الغلام ليس بعيب
۸۲	الدفر والبخر في العبيد ليس بعيب
۸۲	النكاح عيب في الجارية والغلام
	الظفر الأسود عيب إذا كان ينتقص الثمن، والثؤلول والخال كذلك عيب
۸۳	إذا كان ينتقص الثمن، والصهوبة في الشعر
۸۳	التخنث في الغلام عيب
٨٤	إذا اشترى عبدًا يعقل البيع والشراء، فالإباق والسرقة والبول في الفراش منه عيب
٨٤	الجنون فهو عيب واحد في حالة الصغر والكبر
٨٤	السرقة وإن كانت أقل من عشرة دراهم عيب
۸٥	إذا نقب البيت، ولم يختلس، فهو عيب، والإباق ما دون السفر عيب بلاخلاف
	رجل اشترى أمة، وأبقت عنده، ثم وجدها، واستحقها مستحق ببينة، فذلك الإباق لازم
۸٥	لها أبدًا
	اختلف المشايخ رحمهم الله في فصل الجنون أن معاودة الجنون في يد المشتري

۸٥	هل هو شرط للرد؟
٢٨	إذا اشترى جارية فوجدها ذميمة، أو سوداء ليس له حق الردبالعيب إذاكانت تامة الخلقة
۲۸	إذا اشترى غلامًا أمرد، فوجده محلوق اللحية، فهو عيب
	إذا اشترى جارية تركية، لا تعرف التركية، أو لا تحسن، والمشترى عالم بذلك
	إلا أنه لا يعلم أنه عيب عند التجار، فقبضها، ثم علم أنه عيب، فإن كان هذا عيبًا بينًا
	لا يخفي على الناس كالعور، ونحوه لم يكن له أن يردها؛ لأنه رضي به
۲۸	إن لم يكن بينًا يخفي على الناس، كان له أن يردها
	إذا كان بها حمى غب في يد البائع، فزال، ثم عاد في يد المشترى، إن عاد
۲۸	في يد المشترى عيبًا، فله الرد لاتحاد السبب
	اشترى عبدًا، فأصابه في يد المشترى حمى، وقد كان أصابه في يد البائع
۸۷	فإن أصابه في يد المشتري لوقته، فله الرد
	إذا اشترى جارية ثيّبًا على أن البائع لم يطأها، ثم ظهر أن البائع قد كان يطأها قبل البيع
۸۷	فليس له الرد
	إذا اشترى جارية فوجدها محترقة الوجه، بحيث لايستبين بها قبح، ولا جمال
۸٧	كان له حق الرد
	رجل اشترى من آخر غلامًا تركيًّا به ورم، فقال البائع: إنه ورم حديث أصابه ضرب
۸٧	فأورمه، وليس بقديم، فاشتراه المشترى على ذلك، ثم ظهر أنه قديم، فليس له أن يرده
٨٨	إذا اشترى جارية، وبها قرحة، ولم يعلم المشترى أنها عيب، فله الرد
۸۸	إذا قال: أبيعك هذه الدراهم، وأراها إياه، ثم وجدها زيوفًا، قال: يستبدلها
۸۸	نوع آخر منه: في معرفة عيوب الدّواب
	إن كانت الدابة تبعر كثيرًا دائمًا، فهو عيب
۸٩	الجرذ -بالذال- عيب
۸٩	الانتشار عيب
	إذا اشترى خفين، فوجدهما ضيقان لا يدخل رجله فيهما
	ذكر شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في شرح بيوعه أنه كان لايدخل في رجله لعلة في رجله
۸۹	لا يده و إن كان لا يدخل لا لعلة في رجله ، يد د

۹.	رجل اشتری جبة، ووجد فیها فأرة میتة، فهو عیب
۹.	إذا اشترى من آخر ثوبًا نجسًا، ولم يبين البائع، جاز
	إذا اشترى كرمًا، فظهر أن شربه على ناوق يوضع على ظهر نهر، أو على موضع آخر
۹.	فله حق الرد
۹.	إذا اشترى حنطة مشارًا إليها، فوجدها ردية، فليس له حق الرد بالعيب
	إذا اشترى نقرة فضة بعينها بدينار، ثم اختلفا، فقال المشترى: اشتريتها على أنها بيضاء
	فإذا هي سوداء، أو قال البائع: لم أشترط شيئًا، فقال: السواد عيب في الفضة
۹.	وللمشتري أن يردها
۹.	اشترى حزمة بقل، فأصاب في جوفها حشيشًا، فإن كان ذلك يعد عيبًا، فله الرد
۹.	إذا وجد في الأرض المشتراة طريقًا يمر فيه الناس، فهو عيب
۹.	إذا اشترى مصحفًا على أنه جامع، فإذافيه آيتان ساقطتان أو آية، قال: هذاعيب يرد منه
۹.	لو اشترى أرضًا، فنزّت عند المشترى، وقد كان ذلك عند البائع، فله أن يرد
	رجل اشترى جارية، وفي إحدى عينيها بياض، فانجلى البياض، ثم عاد
۹١	فقبض المشترى، وهو لا يعلم بذلك، ثم علم، فله أن يرد
	اشتري خمسمائة قفيز حنطة، فوجد فيها ترابًا إن كان ذلك التراب مثل ما يكون
۹١	في مثل تلك الحنطة لا يعده الناس عيبًا، ليس له أن يرد
	لو اشترى نقرة من نحاس، فأذابها، فخرج منها حجر مثل ما يخرج من النحاس
97	فله أن يمسك من الثمن بحسابه
97	نوع آخر: في بيان ما يمنع الرد بالعيب، وما لا يمنع
97	المشترى متى تصرف في المشترى بعد العلم بالعيب تصرف الملاك بطل حقه في الرد
97	لو ركب الدابة لينظر إلى سيرها، أو لبس الثوب لينظر إلى قدره، فهذا منه رضا
	من اشترى جارية لها لبن، فأرضعت صبيًا لها، أو للمشترى، ثم وجد المشترى بها عيبًا
93	فله أن يردها
93	إذا اشترى شاة، وشرب من لبنها، قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: له أن يردهابالعيب.
	إذا اشترى جارية، فوجد بها عيبًا، فداواها، فإن كان ذلك دواء من ذلك العيب
۹٤	فهو رضا، وإن لم يكن دواء منه، فليس برضا

	اشترى جارية، فوجد بها عيبًا، فداواها من عيب قد كان برئ إليه البائع، فهذا
98	لا يكون رضا بالعيب الذي وجده
	اشترى مملوكًا، ووجد به عيبًا، وضربه، فإن أثر به الضرب، لم يرده، وإن لم يكن له أثر
۹٤	فله أن يرده
۹ ٤	إذا وطئ الجارية المشتراة، ثم اطلع على عيب بها، لم يردها، ويرجع بنقصان العيب
	إذا اشترى جارية، وقبضها، ولها زوج كان عند البائع، فوطئها الزوج في يد المشترى
90	لم يمنع وطيه المشتري عن الرد بالعيب، وإن كان الوطء عيبًا
90	إذا اشترى برذونًا وأخصاه، ثم اطلع عملي عيب به، كان له الرد إذالم ينقصه الخصي
90	إذا اشترى من آخر ثوبًا، فقطعه، ولم يخطه، حتى اطلع على عيب به، لم يرده
٩٦	الزيادة الحادثة في يد المشترى، فنقول: الزيادة نوعان
	إذا اشترى ثوبًا، وقطعه، ولم يخطه، فامتناع الرد لنقصان حصل بفعل المشترى
٩,٨	فيرتفع برضا البائع
	إذا اشترى من آخر تمرًا بالري، وحمله إلى الكوفة، ثم اطلع على عيب هناك
٩,٨	فأراد أن يرده، قال محمد رحمه الله تعالى: ليس له ذلك
٩,٨	اشترى شيئًا، أو آجره من غيره، ثم اطلع على عيب به، فله أن ينقض الإجارة
	إذا اشترى الرجل من آخر جارية بيضاء إحدى العينين، وهو يعلم بذلك
9,4	فلا خيار له في ردها
	لو اشترى جارية وسنها ساقطة، أو سوداء، والمشترى علم بذلك، فلم يقبضها
	حتى نبت سنها الساقطة، أو ذهب السواد عن سنها، ثم سقطت تلك السنة
99	أو عاد السواد، فالجارية لازمة للمشترى
	لو اشترى شاة حاملا، وولدت في يد المشترى ولدًا، ثم هلك الولد، ثم وجد بها عيبًا
99	كان له أن يردها على البائع
	اشترى عبدًا محمومًا كان يأخذه الحمى كل يومين، أو ثلاثة، فأطبق عليه عنده
١.	فله أن يرده
	إذا اشترى شيئًا، وخاصم البائع في عيب به، وترك الخصومة أيامًا، ثم عاد
	إلى الخصومة، فقال له البائع: لم تركت الخصومة، قال: لأنظر، وأسأل هل هذا عيب

فله أن يخاصمه في العيب ويرده
رجل اشتري من رجل عبدًا، ثم إن المشتري أمر رجلا ببيعه، ثم علم الآمر
بعد ذلك أن به عيبًا، قال: إن باعه الوكيل بمحضر من الموكل، ولم يقل الموكل: شيئًا
نهذا منه رضا بالعيب
اشترى كرمًا، فأكل الثمار، ثم اطلع على عيب، فليس له الرد ا
من اشترى منشارًا وحدده، ثم اطلع على عيب به، قال: لم يرده إلا برضا البائع ١٠٢
إذا اشترى عبدًا قد سرق عند البائع، ولم يعلم به المشترى، وسرق عند المشترى أيضًا
فقطعت يده بالسرقتين جميعًا، قال: يرجع عليه بالنصف
كذلك إذا اشترى عبدًا محمومًا، ولم يعلم به، ثم قبضه، ثم مات من الحمي
برجع بالنقصان، لا بجميع الثمن
رجل اشترى من آخر عبدًا، وباعه من غيره، ثم اشتراه ذلك الغير، ثم اطلع على عيب
كان عند البائع الأول لم يرده على الذي اشتراه منه
ذا اشترى من آخر ديناراً بدرهم، ثم إن مشترى الدينار باع الدينار من رجل آخر إذا اشترى من آخر ديناراً بدرهم،
نم وجد المشتري الآخر بالدينار عيبًا، ورده على المشترى الأول بغير قضاء
كان للمشترى الأول أن يرده على بائعه بذلك العيب
رف و
نإن جاز عنها، وإلا رددته، فله أن يرده
شتری من آخر ثوبًا، فإذا هو صغیر، فله أن یرده
شترى شيئًا بألف درهم، وقبض الألف، فوجدها نبهرجة
سری سید بات درسم، و تبسی او تک و جمعت بهر جه برخی در
و بن استرى س ر بن دارا، فاوعى ر بن فيه مسين عام، واقام على دنك بينه
رجل اشتری من آخر عبدًا بکرّ موصوف بغیر عینه، وتقابضا، ثم وجد البائع
رجن استری شن اخر عبدا بحر شوصوف بغیر عید، و نصابطه ، نم وجد انبانع بالکر عیبًا، وحدث به عنده عیب آخر، فإنه لا یرجع بشیء
رجل استقرض من رجل حنطة، وقبضه، ثم اشتراه منه بمائة درهم
بعني المستقرض اشترى الكر المستقرض من المقرض، ثم وجد بالكر عيبًا قال أن المنافذ
قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: له أن يرده بالعيب ٢٠٠٠ ١٠٦

نوع آخر منه
إذا اشترى زوجى ثوب، ثم وجد بأحدهما عيبًا بعد القبض، فأراد
أن يرد المعيب خاصة، فظاهر الجواب أن له ذلك
لو اشتری قوصرتی تمر، أو جرتی زیت، أو قربتی عسل، أو كرين متفرقين في وعائين
أو جابتي خل، فوجد بأحدهما عيبًا قبل القبض، فله أن يدع المبيع
إذا اشترى عشرة قواصر تمر، فوجد ببعضها عيبًا، فإن كان تمرًا واحدًا من صنف واحد
ليس له أن يرد إلا جميعه، أو يأخذ جميعه ١٠٨
رجل اشترى طعامًا، ووجد به عيبًا، فأراد أن يرد البعض دون البعض، فلـه ذلك ١٠٨
رجل اشتري جاريتين صفقة واحدة، ورأى بإحداهما عيبًا قبل القبض، فأعتق التي
لا عيب بها، لزمته الأخرى
إذا اشترى عبدين، وعلم بعيب بهما، فقبض أحدهما، فهو رضا بعيبهما جميعًا ١٠٩
رجل اشترى ثلاثة أعبد، فقبض أحدهم، ثم وجد بأحد الباقين عيبًا، فليس له إلا
أن يردهم جميعًا، أو يأخذهم جميعًا المعام المعا
إذا اشترى جراب هروى، وأخذ ثوبًا منه، وقطعه، وخاطه، أو باعه، ثم وجد
بثوب من الجراب عيبًا، فللمشترى أن يأخذ ما بقي من الثياب، ويرد الذي به
العيب خاصة
اشترى من آخر نخلا فيه تمر بموضعه من الأرض، وتمره، ولم يقبض المشترى النخل
حتى جذّ البائع، فإن كان جذاذه ينقص النخلة، أو التمر بأن كان لم يبلغ الجذاذ
فالمشترى بالخيار المناس الخيار المسترى بالخيار المسترى بالخيار المسترى بالخيار المسترى بالخيار المسترى بالخيار المسترى بالمسترى بالخيار المسترى بالمسترى بالمست
لو اشترى شاة على ظهرها صوف، فجز البائع الصوف قبل القبض، أو جزه المشتري
بعد القبض، كان الجواب فيه كالجواب في التمر
لوكان شاة حاملا، فولدت عند البائع، ولم تنقصها الولادة، فقبضهما المشتري
ثم وجد بأحدهما عيبًا، رده بحصته من الثمن
إذا اشترى فجلا، أو سلجمًا معينًا في الأرض، فقلعه المشترى كله، فوجد ما اشترى
من العراج فيه تامّا ذلك، فوجد به عيبًا بعد ما قلعه كله لا يستطيع الرد
إذا اشتري من آخر عبدًا بثمن معلوم، فجاء أجنبي، وزاد المشتري في المبيع ثوبًا

فقبضه المشترى، فهذا متطوع
إذا اشترى مصراعي باب، فأخذ أحدهما بإذن البائع، ثم ذهب ليأخذ الآخر، فوجده
قد سرق من البائع هلك على البائع
اشتري ضيعة مع غلاتها، واطلع على عيب بها، وأراد الرد، ردها ساعة
وجدها معيبة
نوع آخر: في بيان ما يمنع الرجوع بالأرش، وما لا يمنع
لو كان المبيع في يد المشترى الأول، وأراد أن يرجع بنقصان العيب مع إمكان الرد
ليس له ذلك
رجل اشترى عبدًا، وأعتقه، ثم وجد به عيبًا، إن كان أعتقه على مال
لا يرجع بنقصان العيب، وإن كان أعتقه بغير مال، يرجع بنقصان العيب
إذا اشترى ثوبًا أو طعامًا، وخرق الثوب، أو استهلك الطعام، ثم اطلع
على عيب كان به، لا يرجع بنقصان العيب بلا خلاف
من اشترى ثوبًا، وباع نصفه، ثم وجد بالنصف الآخر عيبًا أنه يرد ما بقى
إذا اشترى طعامًا، فأكل بعضه، ثم وجد بالباقي عيبًا
فعلى قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه: لا يرد ما بقي ٢١٤
من اشترى دقيقًا، وخبز بعضه، ثم تبين أن الدقيق مرّ، رد الباقي بحصته من الثمن
ورجع بالنقصان بحصة ما استهلك
إذا أبق المبيع بعد القبض، ثم علم المشترى به عيبًا، كان عند البائع لا يكون له
أن يرجع بنقصان العيب
إذا اشترى أرضًا، ووقفها، ثم وجدبه عيبًا رجع بنقصان العيب ١١٥
لو اشترى ثوبًا، وكفن به ميتًا، فإن كان المشترى وارث الميت، وقد اشترى بشيء
من التركة رجع بالأرش
ذا مات العبد المشترى في يد المشترى الثاني، ثم اطلع على عيب به
ورجع على بائعه، والمشترى الأول بنقصان العيب، فالمشترى الأول
لا يرجع على بائعه بنقصان العيب
و كان المشتري أقر أن العبد لم يكن للبائع يوم باعه، وإنما كان لفلان

فصدقه المقر له في ذلك، فإن شاء أجاز بيع البائع، وأخذ منه الثمن، وإن شاء لم يجز
وأخذ العبد
لو وجد به المشتري عيبًا قديمًا، وقد حدث عنده آخر، ثم امتنع رده
وذلك قبل الإقرار، فرجع بنقصان العيب
رجل اشترى من رجل عبدًا بألف درهم، وتقابضا، فأقر المشترى أن العبد كان لفلان أعتقه
قبل أن اشتريته، وأنكر البائع ذلك كله، فهذا على وجوه
رجل اشترى من آخر عبدًا بألف درهم، وتقابضا، ثم أقر المشترى أن العبد مدبر
لهذا الرجل، أو كانت أمة، فأقر المشترى أنها أم ولد لهذا الرجل أشتراهما وهما كذلك
أو حدث فيهما ذلك بعد الشراء، فكذبه المقر له بذلك، أو صدقه، ثم وجد المشترى به عيبًا
لا يرجع على البائع بشيء
إذا اشترى سمنًا ذائبًا، فأكله، ثم أقر البائع أنه قد كان وقع فيه الفأرة، وماتت
يرجع بنقصان العيب
إذا اشترى شجرة، وقطعها، فوجدها لا تصلح إلا للحطب، يرجع بنقصان العيب ١٢١
مسلم اشترى عصيرًا، وقبضه، وتخمّر في يده، ثم اطلع على عيب به، لا يرده
ويرجع بنقصان العيب
لو أن نصرانيّا اشترى من نصراني خمرًا، وتقابضا، ثم أسلما، ثم وجد المشترى
بالخمر عيبًا، لا يرده بالعيب العيب العيب العيب العرب العيب العرب العرب العرب العرب العرب العرب
رجل اشترى الجوز، والبيض، فكسره، فوجده فاسدًا، فله أن يرده، ويأخذالثمن كله ١٢١
إذا اشترى بطيخًا بدرهم عددًا، وكسر واحدًا بعد القبض، فوجده فاسدًا لا ينتفع به
فله أن يرجع بحصتها، ولا يرد غيرها
اشترى دابة، وقبضها، فسرقت من يده، ثم علم بها عيبًا، فليس له
أن يرجع بنقصان العيب
اشترى ثوبًا، وقطعه لابن صغير له ثوبًا، وخاطه، فوجد به عيبًا، فليس له
أن يرجع بنقصان العيب
اشترى بعيرًا، وقبضه، فلما أدخله داره سقط، فذبحه إنسان، فنظروا
إلى أمعاءه فوجدوها فاسدة فسادًا قديمًا، ينظر إن ذبحه الذابح

178	غير أمر المشتري لم يرجع المشتري على البائع بالنقصان
	إذا اشترى جملا، وظهر به عيب، فوقع فانكسر عنقه، فنحره ليس له
178	أن يرجع على البائع بشيء
	لو اشترى عبدًا لجارية وتقابضا، فوطئ المشترى الجارية، ثم رآى صاحب العبد
۱۲٤	فلم يرضَه، أو وجد به عيبًا، فرده يخير إن شاء أخذ الجارية
۱۲٤	نوع آخر منه
۱۲٤	- في دعوى العيب والخصومة فيه وإقامة البينة عليه
۱۲٤	العيب نوعان
١٢٦	ن كان عيبًا لا يحتمل التقدم على مدة البيع، فالقاضي لا يرده على البائع
	إن كان عيبًا لا يطلع عليه إلا النساء كالحبل وما أشبه ذلك، فالقاضي يريها
۱۲۷	النساء الواحدة العدلة تكفي، والثنتان أحوط
	شتري جارية فقبضها، وادعى أنها رتقاء أرينها النساء، فإن قلن: رتقاء
١٢٧	رددنها على البائع
	رجل اشترى جارية، وادعى أنها حبلى، وأراد ردها بعد يوم، أو يومين، أو ثلاثة
۱۲۸	فإن القاضي يحلف البائع البتة
۱۲۸	من اشترى من آخر جارية، وادعى أنها خنثى، يحلف البائع على ذلك
	إذا اشترى جارية، وهي طاهرة، فامتد طهرها ولم تحض من غير ظهور الحبل بها
179	ليس له أن يردها على بائعه
	إذا كان العيب باطنًا لا يعرف بآثار قائمة بالبدن، نحو الإباق، والجنون، والسرقة
۱۳۰	والبول في الفراش، فإنه يحتاج إلى إثباته في الحال
	الجنون سواء كان الجنون في يد البائع والمشترى قبل البلوغ، أو كان في أيديهما بعد البلوغ
۱۳۰	أو كان في يدالبائع قبل البلوغ، وفي يد المشترى بعدالبلوغ، فهذايكفي لصحةالدعوي
۱۳۱	لإباق وأشباهه يختلف العيب باختلاف الحالة لاختلاف السبب
	إذا اشترى جارية، وطعن المشتري بشجة كانت بها عند البائع، وحلف القاضي البائع
۱۳۲	فنكل، فردها المشتري عليه
	رجل باع نصف عبد له من رجل بخمسين دينارًا، وياعه النصف الآخر بمائة دينار

تم إن المشترى وجد العبد اعور ، فقال البائع : حدث عندك ايها المشترى
رقال المشترى للبائع: كان عندك، فالقول قول البائع١٣٣
ِجلان باعا من رجل عبدًا صفقة واحدة، أو صفقتين، فمات أحد البائعين
رورثه البائع الآخر، ثم طعن في الشراءبعيب في العبد، فإن شاء خاصمه في أحدالنصفين
إِنْ شَاء خاصمه في النصف الآخر
تفاوضان باعا عبدًا، ثم غاب أحدهما، وطعن المشترى في العبد بعيب
لله أن يخاصم هذا الحاضر، ويحلفه
وع آخر: في الاختلاف الواقع فيه
ذا اشترى الرجل من آخر عبدين بألف درهم صفقة واحدة، ووجد عيبًا
أحدهما بعد ما قبضهما، ثم اختلفا في قيمتهما يوم وقع البيع، فقال المشتري
ئان قيمة المعيب ألفي درهم، وقيمة الآخر ألف درهم، وقال البائع
على عكس هذا لم يلتفت إلى واحد منهما
شتري خلا في خابية، وحمله في جرة له، فوجد فيها فأرة ميتة، فقال البائع:
هذه الفأرة كانت في جرتك، وقال المشترى: لا، بل كانت في خابيتك
ىالقول قول البائع
ذا اشترى عبدًا، وقبضه، ثم جاء به، وقال: وجدته محلوق اللحية، وأنكر البائع
ىالقول قول البائع
رجل باع من رجل عبدًا، وقبضه المشترى، وطعن به بعيب، وقال: اشتريته اليوم
مثله لا يحدث في اليوم، وقال البائع: بعته منذ شهر، ومثله يحدث في الشهر
نالقول قول البائع المجانب
شتري من آخر جارية، ووجد بها عيبًا، فخاصم البائع إلى صاحب الشرط والسلطان
م يوله الحكم، فقضى على البائع
ذا اشترى دابة، وأراد أن يردها بعيب، فقال البائع: فقد ركبتها في حوائجك بعد
ما علمت بالعيب، وقال المشترى: لا، بل ركبتها لأردها عليك، فالقول قول المشترى ١٣٩
رجل اشترى من رجل غلامًا بجارية، ووجد مشترى الجارية بالجارية عيبًا وردها
راختلفا في الغلام، فالقول قول الذي في يده الغلام

رجل باع من آخر جارية ، وقال: بعتها وبهاقرحة في موضع كذا ، وجاء المشتري بالجارية
وبها قرحة في ذلك الموضع، وأراد ردها، فقال البائع: ليست هذه القرحة تلك القرحة
والقرحة التي أقررت بها قد برئت، وهذه قرحة حادثة عندك، فالقول قول المشترى ١٣٩
إذا اشترى جارية وقبضها، ثم ادعى أن لها زوجًا، وأراد ردها، فقال البائع:
كان لها زوج عندى، ولكن مات عنها، أو طلقها، وانقضت عدتها، ثم بعتها
فالقول قول البائع فالقول قول البائع
رجل اشترى من آخرجارية، ثم أقام بينةأن لهازوجًامعروفًاغائبًا، لاتقبل هذه الشهادة ١٤١
إذا اشترى خادمًا، وقبضه، وطعن بعيب به، فجاء بالخادم ليرده، فقال البائع:
ماهذابخادمي، وقال المشترى: هذاخادمك الذي اشتريت، فالقول قول البائع مع يمينه ١٤٢
نوع آخر منه
رجل قال لآخر: إن عبدي هذا أبق، فاشتره مني، فقال له الآخر: بكم تبيعه؟
فقال: بكذا، فاشتراه منه، ثم وجده المشترى آبقًا، فليس له أن يرده، فإن باعه المشترى
من آخر، فوجده المُشترى الثاني آبقًا، فأراد أن يرده، وأنكر المشترى الأول أن يكون آبقًا
فأقام المشترى الثاني بينة على مقالة البائع الأول، لم يستحق به شيئًا ١٤٢
رجل أقر على عبده بدين، ثم باعه من آخر، ولم يذكر الدين، ثم باعه المشترى من آخر
ولم يذكر الدين، فإن للمشتري الآخر أن يرده على بائعه بذلك الإقرار الذي كان
من البائع الأول
ر جل أقر أن أمته أبقت منه، ثم وكل وكيلا أن يبيعها، ولم يبين أنها آبقة، فباعها مأموره
وكتم ذلك الإقرار، وتقابضا، ثم علم المشترى بذلك الإقرار، وأراد ردها به على بائعه
وكذبه بائعه، وقال: لم تأبق، أو كان الإقرار من المولى بعد ما باع الوكيل، وتقابضا
فليس للمشتري أن يردها على الوكيل
ي صلى و كل رجلا ببيع عبد له، فأقر الوكيل أنه آبق، ولا يعلم أنه أقرّ به قبل الوكالة
أو بعد الوكالة، ثم باع العبد من رجل، وتقابضا، ثم اطلع على مقالة الوكيل
فله أن يرد على الوكيل
نوع آخر منه
إذا أصاب الإمام والجند غنائم في دار الحرب، فأخرجوها إلى دار الإسلام
إدا أصاب ألم مام وأجلت عنائم في دار أحرب و تحريب و تعريب الم سارم

فباع الإمام، أوبعض أمناءه الغنائم لمصلحة رآها، حتى جاز البيع، فوجد المشتري
بجارية عيبًا لا يدري أكان العيب يوم الشراء، أولم يكن، له أن يخاصم الإمام
في الرد بالعيب
رجل اشترى عبدًا، وباعه من ابنه، ثم مات الأب، والابن وارثه، ولا وارث له غيره
ثم وجد الابن بالعبد عيبًا قديمًا، لم يستطع رده
رجل اشترى عبدًا، وباعه من وارثه في صحته بثمن معلوم، وقبض الثمن
ثم مات البائع، وورثه هذاالمشترى، لاوارث له غيره، ثم وجد به عيبًا، كان له أن يرده ١٤٦
رجل اشترى لنفسه من ابنه الصغير عبدًا، وقبضه، وأشهد على ذلك، ثم وجد به عيبًا
ثم أراد أن يرده لنفسه على ابنه، ثم يرد لابنه على بائعه، فليس له ذلك ١٤٧
نوع آخر منه: في المكاتب والمأذون يردان بالعيب
مكاتب اشترى ابنه، لم يستطع بيعه
إن عجز المكاتب الذي اشترى ابنه، كان له أن يرده بالعيب ١٤٨١٤٨
إذا اشترى المكاتب أم ولده، و وجد بها عيبًا، إن كان معها ولد، لايملك رده
كما لا يملك بيعها
مكاتب أو حر اشترى عبدًا، وكاتبه، ثم وجدبه عيبًا، لا يرده بالعيب ١٥٠
لو أبرأ المولى البائع قبل عجز المكاتب لأ يصح الإبراء١٥٠
رجل اشترى عبدًا، وباعه من آخر، ثم مات المشترى الأول، ثم ظهر بالعبد عيب
كان عند البائع الأول، فأبرأ وارث المشترى الأول البائع عن العيب، صح الإبراء ١٥٠
من اشترى من آخر عبدًا، ولم ينقده الثمن، حتى وهب البائع الثمن منه
ثم وجد بالعبد عيبًا، لا يرده الماد عيبًا
لو كان المولى اشترى العبد أو لا من رجل، وباعه من مكاتبه، ثم عجز المكاتب
ثم وجد المولى بالعبد عيبًا، وأراد المولى أن يرده على بائعه، هل له ذلك؟ ١٥١
عبد مأذون عليه دين مستغرق برقبته اشتري عبدًا وقبضه، ثم باعه من مولاه
إن باعه بمثل قيمته جاز بيعه
المضارب إذا باع ممن لا تقبل شهادته له، فإنه لا يتحمل منه الغبن اليسير ١٥٢

إذا باع رب المال شيئًا من مال المضاربة بعد ما صار رأس المال عروضًا
فإنه لا يتحمل منه الغبن اليسير
لو كان العبد المأذون باع العبد من المولى بعرض بعينه، أو بمكيل، أو موزون بعينه
وقبض المولى العبد، ووجد به عيبًا، فله أن يخاصم العبد في الرد
العيب قبل القبض لا حصة له من الثمن، وبعد القبض له حصة من الثمن بمسألتين ١٥٤
نوع آخر : في البراءة عن العيوب
۔ إذا باع شيئًا أنه برىء من كل عيب صح البيع ، وتثبت البراءة من كل عيب ١٥٦
لو شرط أنه برئ من كل عيب له، لم يصرف إلى الحادث
رجل اشترى من رجل جارية، وقال البائع للمشترى: أنا برىء من يدها
ولم یذکر عیبًا، فوجد بیدها عیبًا، قال: هو بریء
رجل اشترى من رجل ثوبًا، وأراه البائع خرقا فيه، فقال المشترى: أبرأتك عن هذا الخرق
ثم جاء المشتري بعد ذلك، يريد قبض الثوب، فإذا فيه ذلك الخرق، فقال المشتري:
ليس هذا الخرق مثل ما رأيته، حين أبرأتك حين رأيته كان شبرًا، والآن ذراع
فالقول قوله في ذلك
إذا قال: أبرأتك عن كل عيب بعينه، فإذا هو أعور لا يبرأ ١٥٧
إذا باع جارية، وقال: برئت إليك من كل عيب إلامن عيب بكفها، أو إلا من عيب بعينها
فوجدها يابسة الكف، أو وجدها عمياء، فهو برىء منها ١٥٨
لو باع ثُوبًا، وبرأ عن كل خرق به، دخل تحت البراءة كل خرق كانت مرفوءة ١٥٨
إذا باع سلعة، وقال: برئت إليك من العيب به، أو قال: برئت إليك من عيب به
فهذا على عيب واحد
لو برأ إليه من كل سن لهاسوداء، فهو برىء من كل سن لهاسوداءأوحمراءأوخضراء ١٥٨
إذا اشترى عبدًا واحدًا على أن به عيبًا واحدًا، فوجد به عيبين، وقد تعذر رده بموت
أو ما أشبه ذلك، فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى الخيار إلى البائع ١٥٨
إذا اشترى عبدين على أن بأحدهما عيبًا، فوجد بأحدهما عيبًا، فليس له حق الرد
ولو وجدبه عيبين، فله حق الرد
لو اشترى عبدين على أنه برىء من كل عيب بأحدهما، فقبضهما، ثم وجد

بأحدهما عيوبًا
نوع آخر: في الضمان عن العيوب
اشتری من رجل جاریة عبدًا، وضمن له رجل عیوبه، فوجد به عیبًا، ورده
فلا ضمان عليه
لو اشترى رجل عبدًا، فقال له رجل: ضمنت لك عماه، وكان أعمى
فرده على البائع، لم يرجع على ضامن العمى بشيء
نوع آخر منه: في الصلح عن العيوب
إذا اشترى الرجل من آخر عبدًا بألف درهم، وقبضه منه، ونقده الثمن
ثم وجد به عيبًا، فأنكر البائع أن يكون باعه، وبه ذلك العيب، ثم صالحه البائع
على أن يرده عليه دراهم مسماة حالة، أو إلى أجل، فهو جائز
اشتري كر حنطة بكر حنطة ثم طعن بعيب بأحدهما، فصالحه الآخر على دراهم
أو على قفيز حنطة، أو على قفيز شعير، لم يجز
اشترى ثوبًا، فقطعه قميصًا، وخاطه، فباعه بعد ذلك، أو لم يبعه، ثم اطلع على عيب
أو كان البيع بعد ظهور العيب، ثم صالحه من العيب على دراهم جاز ١٦٤
اشترى أمة بخمسين دينارًا، وقبضها، وطعن المشترى بعيب بها، فاصطلحا
على أن قبل البائع السلعة، ورد عليه تسعة وأربعين دينارًا وقبضها
اشترى ثوبًا، فقطعه قميصًا، ولم يخطه، ثم وجدبه عيبًا، أقر بالبائع أنه كان عنده
فصالحه البائع على أن قبل البائع الثوب، وحط المشترى عنه الثمن مقدار درهمين
كان جائزًا كان جائزًا
من اشترى صبرة حنطة، فوجد في أسفله دكانًا، فله الخيار ١٦٦
شترى ثوبًا بعشرة، وتقابضا، وسلمه المشترى إلى قصار، فقصره، وجاء به متخرقًا
فقال المشترى: لا أدرى عند القصار تخرق أو كان به عند البائع، ، فاصطلحا
على أن يقبل المشترى الثوب، ويرد القصار عليه درهمًا على أن يأخذ القصار منه أجرة
وعلى أن يحط البائع عن المشترى درهمًا، فذلك جائز
رجل اشترى من آخر عبدًا، ووجد به عيبًا قبل أن يقبضه، وصالحه من العيب
على عبد آخر، وقبضهما المشترى، ثم استحق أحد العبدين، رجع المشترى
the contract of the contract o

٧٢٧	بحصة المستحق من الثمن أيهما كان
	رجل اشترى من آخر كر حنطة بعشرة دراهم، وقبض الكر، ولم يدفع الثمن
	حتى وجد بالكر عيبًا ينقصه العشرة، فأراد رده، فصالحه البائع عن العيب
٧٢/	على كر شعير بعينه، فإنه جائز
۸۲۱	نوع آخر منه
	عبد ودار في يدي رجل، أقام رجل بينة أنه باعه من ذي اليد بألف درهم
۸۲۱	وأقام آخر بينة أنه باعه من ذي اليد بمائة دينار، قضى القاضي بالثمنين على ذي اليد
	لو قطعت يد العبد عند المشتري، وأخذ المشترى أرشها، ثم وجد به عيبًا قديمًا
179	كان له أن يرجع بالنقصان عليهما
١٧٠	نوع آخر: في الوصي والوكيل والمريض
	رجل اشترى عبدًا بألف درهم، وقبضه، ولم ينقد الثمن حتى مات، وأوصى إلى رجل
	ولا مال له سوى العبد، وعليه دين ألف درهم سوى الثمن، فوجد الوصيّ بالعبد عيبًا
۱۷۰	فرده بالعيب بغير قضاء القاضي، فرده جائز
	لو أن رجلا اشترى عبدًا في صحته بألف درهم، وقبض العبد، ولم ينقد الثمن
	حتى مرض، وعليه دين ألف درهم، فوجد بالعبد عيبًا، فرده بغير قضاء
۱۷۱	أو استقال البيع البائع، فأقال، فإن برئ من مرضه، فجميع ما صنع صحيح
	إذا أمر الرجل رجلا ببيع عبد له، فباعه الوكيل، وسلمه، وقبض الثمن من المشترى
	ولم يقبض حتى وجد المشتري بالعبد عيبًا، وخاصم الوكيل في العيب، فقبله الوكيل
171	بغير قضاء
	من أمر عبد غيره بشراء نفسه للآمر من مولاه بألف درهم، فقال: نعم، وأتى مولاه
۱۷۳	وقال: بعني نفسي لفلان بألف درهم، ففعل، فهو للآمر
	إذا أمر الرجل غيره أن يشتري عبد فلان بكذا، فاشترى، ونقد وكيل البائع الثمن
	وقبض العبد، واطلع على عيب هو به، فما دام العبد في يد الوكيل، رده على البائع
۱۷٤	من غير استطلاع رأى الموكل
100	نوع آخر منه
	اشترى من آخر عبدًا، وقبضه، وباعه من رجل آخر، ثم إن المشترى الآخر وجد به عيبًا

و رده على المشترى الأول، فهذا على وجهين
من اشترى دينارًابدرهم، وقبض الدينار، باعه من الثالث، ثم وجدالمشترى الآخر به عيبًا
فرده على الأوسط بغير قضاء كان للأوسط أن يرده على الأول
إذا اشترى عبدًا وقبضه، وأراد أن يرد على بائعه بالعيب، فقال البائع: هذا العيب حدث
عندك، واستحلف القاضي البائع، فأبي أن يحلف فرده عليه، قال: له أن يرده
على بائعه
اشترى من آخردارًا، وسلمها إلى إنسان، ثم افترقاقبل القبض، ثم رأى المشترى بالدارعيبًا
فله أن يردها على بائعها
نوع آخر منه
رجّل اشترى من آخر عبدًا بألف درهم، وقبضه، ثم باعه من آخر بمائة دينار، وتقابضا
ثم إن المشتري الآخر لقي بائعه، وزاد في الثمن خمسين دينارًا حتى صحت الزيادة
ودفع المشتري الزيادة إلى البائع
نوع آخر منه
رجل اشترى من رجل عبدًا بألف دينار، وتقابضا، وباعه من آخر، فجحد المشترى
الآخر البيع، فخاصمه المشتري الأول إلى القاضي، ولم يكن له بينة، فحلف
لقاضي المشتري الآخر، فحلف، وعزم المشتري الأول على ترك الخصومة
ثم وجد به عيبًا كان عند البائع الأول، فأراد رده على البائع الأول، فاحتج عليه
البائع الأول بدعواه البيع من المشتري الثاني، فالقاضي يرده عليه، ولايبطل حقه
بدعواه البيع من الثاني
الفصل الخامس عشر
في بيع المرابحة والتولية والوضيعة
إذا اشترى شيئًا، فباعه مرابحة، فإن كان البدل في العقد الأول من ذوات الأمثال
جاز بیعه مرابحة ۱۸۳
لو اشترى ثوبًا بعشرة خلاف نقد البلد، فباعه بربح درهم، فالعشرة مثل ما نقد
والربح من نقد البلد
باع من رجل متاعًا مرابحة، وأخبره أن رأس المال مائة دينار، فلما أراد أن يدفع بالثمن

۱۸٤	قال: اشتريت بمائة دينار شامية، والبيع ببغداد قال: ليس له إلا نقد بغداد
	رجل اشترى متاعًا بنيسابور، فقدم بلخ، ولم يبين أنه اشتراه بنقد نيشابور، فقال ببلخ:
	قام على هذا المتاع بكذا، فأبيعه بربح مائة درهم، أو بربح ده دواز ده، فإن الربح
۱۸٤	ورأس المال نقد بلخ
١٨٥	لو اشتری ثوبًا، ولم ینقد ثمنه، تُم باعه مرابحة، جاز
	لو اشترى ثوبًا بعشرة، فباعه مرابحة باثني عشر، ثم اشتراه ثانيًا بعشرة باعه مرابحة
	على ثمانية في قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه
١٨٥	قال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: يبيعه مرابحة على عشرة
71	نوع آخر: فيما يحدث بالسلعة مما يجب أن يبين وما لا يجب
	إذا حدث عيب في يد البائع بالمبيع، أو في يد المشترى، بآفة سماوية، أو بفعل المبيع
787	فله أن يبيعه بجميع الثمن من غير بيان
781	اشتری عبدًا، وقبضه، ثم جاء أعور، أو أعمى، لم يبعه مرابحة
	لو اشتري جارية ثيبًا، فوطئها، جاز له أن يبيعها مرابحة، وإن كانت بكرًا
۱۸۷	لم يبعها مرابحة ختى يبين
۱۸۷	لو اشتری بنسیئة، لم یبعه مرابحة حتی یبین
۱۸۷	من اشترى شيئًا، وصار مغبونا فيه غبنا فاحشًا، أن له أن يرده على البائع بحكم الغبن
۱۸۸	لو اشتري من إنسان بدين عليه، كان له أن يبيعه مرابحة على قدر الدين
۱۸۸	لو اشتري من عبده، أو مكاتبه، لم يجز بيعه مرابحة بالاتفاق حتى يبين
	إذا اشترى الرجل شيئًا بغلاء، والزيادة مما لا يتغابن الناس في مثله، فله أن يبيعه مرابحة
114	ولا يبين
119	وهب لرجل ثوبًا على عوض اشترطه، وتقابضا، فليس له أن يبيعه مرابحة
	رجل اشترى من رجل متاعًا بدرهم له عليه من ثمن المتاع، وهذا المتاع إن أصاب
	في يد غيره، لم يشتره من ذلك الثمن بالنصف، قال: إذا كان هكذا، فلا يبيعه مرابحة
119	حتى يبين
	إذا اشترى عبدًا بألف درهم بيض لها صرف ونقد في ثمنه غلة لا صرف لها
114	فإنه سعه على الغلة التي نقدها

رجل اشترى ثوبًا بعشرة جياد، ونقد زيوفًا، قال في قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه:
بيعه مرابحة على عشرة زيوفًا
ـ و اشترى مختوم حنطة بعينهـا بمختوم شعير بغير عينه، وتقابضـا، فلا بأس
ن يبيع الحنطة مرابحة
و اشترى قفيزًا من الحنطة بقفيز شعير بغير عينه، ثم باع الحنطة بربح ربع الحنطة لم يجز ١٩٠
ىن اشترى عبدًا بطعام عينه، وتقابضا، لم يكن له أن يبيعه مرابحة
ِجل اشتری من آخر ثُوبًا، وبطانة، وجعلها جبة، وجعل حشوها قطنا وزيتا، ووهب له
لم حسب الثمن، وأخبر الخياط، ثم قال لغيره: قام على بكذا وكذا، وباعه مرابحة
على ذلك، جاز
ِجل غصب من آخر عبدًا، فأبق منه، أو غيبه، فقضى عليه بقيمة المغصوب منه
م ظهر العبد كان للغاصب أن يبيعه مرابحة على القيمة التي غرم١٩٢
وع آخر: في بيان ما للمشتري أنه يلزم الزيادة في بيع المرابحة، وما ليس له ذلك ١٩٣
شتري متاعًا، فله أن يحمل عليه ما أنفق في القصارة، والخياطة، والكرى
ريقول: قام على بكذا
لرقيق يحمل أثمانهم وطعامهم وكراءهم، ولايحمل عليه كسوتهم
حمل على الثمن كراء السفينة، وكراء الدابة التي حملته، ويقول: قام على بكذا ١٩٣
ذااشترى لؤلؤة، واستأجرمن يثقبهاضم أجره إلى ثمنها، ويبيعهامرابحةعلى ذلك كله ١٩٤
ذا اشترى ثمر نخل، فإنه يحتسب بأجرة اللقاط، ولا يحتسب بأجرة الحافظ ١٩٤
ذا اشترى شاة، واستأجر من يذبحها ويسلخها ويملحها، فإنه يضم ذلك كله
لى رأس المال
وع آخر: في بيع بعض ما اشتري مرابحة
في الله الله الله على الله على الله الله الله الله الله الله الله ال
ذا كان المبيع جملة مما يكال، أو يوزن أو يعد غير متفاوت، كان للمشترى أن يبيع
ذا كان المبيع جمَّلة مما يكال، أو يوزن أو يعد غير متفاوت، كان للمشترى أن يبيع عض تلك الجُمل على نصف الثمن، وبيع الربع مرابحة

	إذا اشترى ثوبًا بعشرة دراهم، وقطع نصفه وباعه، ثم باع النصف الباقي مرابحة
197	على عشرة دراهم، ثم علم المشترى بذلك، فهو بالخيار
	رجل اشترى أمة، وقبضها، ففقأ رجل عينها، فأخذ لها أرشًا، فإنه يبيعها
197	على ما بقى مرابحة
	رجل اشتري دارًا، وقبضها، فانهدم بناءها، فباع البعض، فأخذ ثمنه، لم يكن له
197	أن يبيع الدار مرابحة
197	مسائل هذا النوع: في الاختلاف في المرابحة ورأس المال
	رجل اشترى ثوبًا قيمته عشرة بعشرة، ودفع إليه رجل ثوبًا اشتراه بعشرة
	وقيمته عشرون ليبيعه مع ثوبه، فجاء المأمور بالثوبين جميعًا إلى رجل
	وقال: إنهما قاما على بعشرين، فأنا أبيعكهما مرابحة بربح عشرة، فاشتراهما على ذلك
197	يقسم الربح عليهما نصفان
	رجل اشترى عبدًا بمائة دينار ، ورجل آخر اشترى جارية بمائتين ، فوكل أحدهما صاحبه
191	ببيع مملوكه مع مملوك نفسه مرابحة، أو مساومة على أي حال رأى جمعهما
	لو كان المشتري هو الذي ادعى أن شراء الثوبين كان بصفقتين، كل واحد بعشرة
191	وقال البائع: بل كانت الصفقة واحدة، فالقول قول البائع
191	مسائل التولية
	رجل اشتري جارية بألف درهم، فولدت عند المشتري ولدًا، ثم ولي البائع رجلا
194	لم يبعها ولدها
199	لو باع شيئًا بربح ده يازده، ولم يعلم ما اشتراه به، فالبيع فاسد
199	من اشترى ثوبين بمائة درهم، فقبضهما، ثم ولى رجلا على أحدهما بعينه، لم يجز
	لو اشترى جاريتين بألف درهم، وقبضهما، وباع إحداهما، ثم ولاهما رجلا
199	فالمولى بالخيار فالمولى بالخيار
۲.,	مسائل الوضيعة
	إذا اشترى ثوبًا بعشرة، فباعه بوضيعة ده يازده، فإنك تجعل كل درهم من رأس المال
۲.,	أحد عشر جزءً

## المحيط ج ٢٥ الفصل السادس عشر

۲ • ۱	في الاستحقاق، وبيان حكمه
۲٠١	استحقاق البيع على المشتري يوجب توقف العقد السابق على إجازة المستحق
	إذا كان المشتري شيئًا واحدًا، كالثوب الواحد، والعبد الواحد، فاستحق بعضه قبل القبض
7 + 1	أو بعده، فللمشتري الخيار في الآخر
	إذا كان المشتري شيئين، كالثوبين، والعبدين، فلم يقبضهما حتى استحق إحداهما
۲ + ۱	أو قبض أحدهما، فللمشتري الخيار في الآخر
	رجل اشترى من رجل عبدًا بألف درهم، ووهب البائع الثمن للمشترى قبل القبض
7 • 7	أو بعده، ثم استحق العبد، فلا سبيل للمشتري على البائع
	رجل اشترى من آخر أمة شراء جائزًا، أو فاسدًا، أو ملكها بهبة، أو صدقة، واستولدها
۲۰۲	ثم استحقها رجل ببينة أقامها، قضى القاضي بالجارية وأولادها للمستحق
	اشترى دارًا، وبني فيها بناءً، ثم استحق رجل الدار بالبينة، ونقض بناء المشتري
۲۰۳	فالمذكور في عامة الكتب أن المشتري يرجع على البائع بقيمة البناء
	رجل اشترى دارًا، وبني فيها بناء، ثم استحق نصف الدار، رد ما بقي من الدار
۲ + ٤	ويرجع بنصف قيمة البناء
	رجل اشترى أمة من رجل، وقبضها، ثم اشتراها منه أهل الحرب، ثم اشتراها
	هذا الرجل منهم، ثم استحقها مستحق بالبينة، وقضى القاضي له أن يأخذها بالثمن
7.0	فله أن يرجع بالثمن على بائعها الأول
	رجل وطئ جارية ابنه، فولدت له، فضمن قيمتها لابنه، ثم ولدت له ولدًا آخر
۲.0	ثم استحقها رجل، فقضي له بها
	جارية بين رجلين، اشترياها من رجل، فاستولدها أحدهما، وضمن لشريكه
	نصف قيمتها، ونصف عقرها، ثم استولدها ثانيًا، ثم استحقها مستحق
7 . 0	وقضى القاضي له بالجارية
	لو أن رجلا غصب أمة، فأبقت منه، فضمن قيمتها، ثم وجدها واستولدها
۲٠٦	ثم استحقها مستحق، وأخذها وعقرها وقيمة ولدها بقضاء القاضي
	رجل اشترى أمة وأعتقها، ثم تزوجها، فجاء بولد، ثم استحقها رجل قال:

7 • 7	هو مغرور، ويرجع بقيمة الولد
	رجل باع لرجل ساجة ملقاة في الطريق، وقبض الثمن، وخلى بين المشتري وبين الساجة
7 • 7	ولم يحركها المشتري من موضعها، فقد صار قانصًا لها
	رجل باع أمة من رجل، فلم يقبضها المشتري حتى زاد البائع في المبيع أمة أخرى
7 + 7	ثم استحقت الأولى، فإن شاء المشترى أخذ الزيادة بحقها من الثمن
	رجل باع جارية غيره، وتقابضا، ثم اختلف البائع والمشترى، فقال البائع:
7 • 7	بعتها بغيرأمرصاحبها، وقال المشترى: لا، بل بعتهابأمرصاحبها، فالقول قول المشترى
	رجل اشترى نصف عبد، ثم اشترى آخرالنصف الآخر، فقبض الآخر، ولم يقبض الأول
Y • V	مما استحق، فهو منهما
	رجل معه قفیزان من بر فی زنبیل، باع قفیزًا من رجل بدرهم، ولم یقبضه المشتری
	حتى باع من آخر قفيزًا منه بدرهم، ثم استحق أحدهما رجل، فإن شراء الثاني بطل
٧٠٢	والبيع الأول جائز
	رجل اشترى من رجل دارًا بألف درهم، ونقده الثمن، وقبض الدار
	وأقام أخو المشتري بينة، أن الدار كانت لأبيه تركها ميراتًا له، ولأخيه هذا المشتري
۲۰۷	فإنه يقضى له بنصف الدار
	رجل اشترى أرضًا بشربها، واستحق الشرب قبل القبض أخذ الأرض
۲.۷	بجميع الثمن إن شاء
	رجل اشتري أمة هي ليست بحاضرة، فقبضها ولم تقر بالرق، وباعها من رجل آخر
۲•۸	ولم يقر بالرق أيضًا، وقبضها المشترى الآخر، ثم ادعت أنهاحرة قال: يعتقها القاضي
	رجل اشترى جارية ، وباعهاحتى تداولتهاالأيدي ، ثم ادعت الجاريةفي يدالمشترى الآخر
۲۰۸	أنها حرة الأصل، وردها صاحبها على بائعها بقولها
	غلام لم يبلغ الحلم، باعه إنسان، فأقر بأنه مملوك له، وهو يعبر عن نفسه، ثم استحق
۲ • ۸	بالحرية، وغاب البائع، ولا يدري أين هو؟ هل يرجع المشترى على الغلام بالغرور؟
	رجل اشترى عن صبى لم يأذن له أبوه، أو وصيه في التجارة جارية، فاستولدها
۲۰۸	ثم استحقها إنسان، فإنه يأخذها
	رجل اشترى أمة، وقبضها، فادعاها آخر، فاشتراها منه أيضًا، ثم استحقت الأمة

وقد ولدت للمشتري، قال محمد: يرجع بالثمنين على البائعين
رجل اشترى جارية، وقبضها، فولدت، ثم أعتصها، وتزوجها، فولدت له ولدًا آخر
ثم استحقت، فليس عليه إلا عقر واحد
رجل في يده كران من حنطة، باع كرا منها من رجل بثمن مسمى، ودفعه إليه
فاستحق من يده، قال: يأخذ المشترى الكر الثاني، ولا ينتقض البيع
رجل باع قفيزًا من طعام -وهو ثلاثة أقفزة- من رجل، ثم باع قفيزًا من رجل آخر
ثم باع قفيزًا من ثالث، ثم كال لهم الأقفزة الثلاثة، ثم استحق القفيز الأول
قال: يأخذ المستحق القفيز الثالث، فيكون الكلام له
رجل اشترى من دار نصفها مشاعًا، ثم استحق نصفها قبل القسمة، فالبيع
على النصف الباقي للعام الباقي المام
لو اشترى من صبرة نصفها، وهو كر، ثم استحق نصفها قبل القسمة
أو بعد القسمة والقبض، فإنه يأخذ جميع النصف الباقي من الكر
رجل وهب لرجل عبدًا، أو تصدق به عليه، فاستحق من يد الموهوب له
أو من يد المتصدق عليه، كان للواهب أو المتصدق أن يرجع على بائعه بالثمن ٢١٠
رجل اشترى زق سمن أو عسل، أو جرة زيت أو دهن، أو سلة زعفران، أو جوالقًا
من دقيق، أو حنطة، ثم استحق شيئًا منها، فللمشترى الخيار ٢١١
رجل اشترى من رجل أرضًا بيضاء، وبني فيها بناء، ثم استحقت الأرض
وقضى القاضي على المشتري بهدم البناء، فهدمه، ثم استهلكه، فلا شيء على البائع
من قيمة البناء
رجل اشتری دارًا، وبنی فیها، وغاب، ثم إن البائع باعها من رجل آخر
ونقض المشترى الآخر بناء الأول، وبني فيها ثانيًا، ثم جاء الأول
فهذه المسألة على وجهين
اشترى أمة ، واستولدها، واستحقها رجل بالبينة، وقضى على المشترى بقيمة الولد
رجع المشترى بذلك كله على بائعه
رجل اشترى من آخر أرضًا بعينها، وقبضها، فجاء مستحق، واستحقها بالبينة
وقضى القاضي بالأرض له، وطلب المشتري من البائع الثمن، فرد الثمن عليه

لم ظهر فساد الدعوي، وفساد القضاء بفتوي الأئمة، هل للمستحق عليه
ن يسترد تلك الأرض ١١٣
و أقر المشترى بالجارية لإنسان، أخذ المقر له الجارية، ولا يأخذ ولدها ٢١٣
ِجل اشترى ثوبًا، فقطعه وخاطه قميصًا، ثم ادعى رجل أن الثوب له، وأقام البينة
فضى القاضى له بالقبض
و أن رجلا اشترى شاة، فذبحها، وسلخها، فأقام رجل البينة أن اللحم والجلد
رالأطراف والرأس له الله على الله
و أن رجلا غصب من رجل لحمًا، فشواه، فأقام رجل البينة أن هذا اللحم المشوى له
يقضي به له، يرجع المغصوب منه على الغاصب بقيمة لحمه ٢١٦
و أن رجلا اشترى من رجل شاة، وذبحها، وسلخها، فأقام رجل البينة أن اللحم له
وأقام آخربينة أن الجلد له، وأقام آخربينة أن الرأس والأطراف له، وقضى القاضي بذلك
ودفع إلى كل واحد ما استحقه ببينته، لم يرجع المشترى على البائع بشيء ٢١٧
و أن رجلا اشترى ثوبًا، فقطعه قميصًا، ولم يخطه، فأقام رجل البينة أن الكمين له
وأقام آخر البينة أن التخريص له، وقضى القاضي لهما ٢١٧
اع من آخر حمارًا على أنه غاربي يريد به أن لايرجع عليه عند الاستحقاق
فإن للمشتري أن يرجع عليه عند الاستحقاق ٢١٧
رجلان اشتريا من رجل عبدًا صفقة واحدة، فاستحق نصف العبد، فهما بالخيار ٢١٧
رجل اشترى دارًا، فقبضها، ثم خاصمه رجل في حائط بين دار المشترى
وبين دار الـذي خاصمه، ولـم يكـن في الشراء للحـائط ذكـر، ولا شرط، فقامت البينة
أن الحائط للجار، وقضى به القاضي، فأراد المشترى أن يرد الدار، قال: إن كان للمشترى
على الحائط خشبةواحدة، أوأكثر، وليس للمستحق عليه خشبةأصلا، فله أن يردالدار ٢١٧
لو كان له مسيل ماء في دار، أو طريق، فاستحق ذلك، رد الدار
رجل مات، وترك ابنين ودارًا، فادعى أحد الابنين أن أباه كان باع هذا الدار
من هذا الرجل بألف درهم، وأنكر ذلك الرجل والابن الآخر، فأقام الابن المدعى البينة
على ما ادعى، فإني أقضى على الرجل بنصف الثمن، وأقضى له بنصف الدار
حصة الذي ادعى البيع

رجل ادعى حقا في دار ، وأنكر المدعى عليه ذلك ، ثم إن المدعى عليه صالح المدعى
على مائة يأخذها المدعى
عبد لرجل مقر له بالعبودية، باعه من رجل، وقد قال العبد للمشتري: اشترني
فإني عبد، فاشتراه، فإذا هو حر، لا سبيل للمشتري على العبد ٢١٩
العبد إذا قال لرجل: ارتهني، فإني عبد، فارتهنه، فإذا هو حر، لايرجع المرتهن
على العبد بدينه
الفصل السابع عشر
في مسائل الاستبراء
رجل وهب جارية لابنه الصغير، ومكثت في ملكه أربعة أشهر، ثم قومها
على نفسها، واشتراها، فلا استبراء عليه
إذا اشترى جارية لها زوج، ولم يدخل بها، وطلقها قبل أن يقبضها المشتري
فعلى المشترى أن يستبرئها بحيضة
رجل اشترى جارية لهـا زوج، وقبضها، ثم طلقها الزوج قبل الدخول
فلا استبراء على المشتري المستبراء على المشتري المستبراء على المشتري
إذا رجعت الآبقة، أو رُدت المغصوبة، أو فكت المرهونة، أو عجزت المكاتبة
أو انتقضت الإجارة، لم يكن على المولى أن يستبرئ ٢٢٤
إذا تزوج جارية، وكان الزوج يطأها، لم يكن على الزوج استبراء ٢٢٥
إذا أراد الرجل أن يبيع أمته، وقد كان يطأها، يستحب له أن يستبرئها ٢٢٥
إذا زنت أمة الرجل، فليس عليه استبراء
إذا كانت الجارية بين رجلين، اشترى أحدهما من صاحبه نصيبه، فعليه الاستبراء ٢٢٦
رجل عنده أختان، وطيهما، ثم باع إحداهما: فإن لم يستبرئ الذي باعها بحيضة
قبل أن يبيعها، فإنه لا يقرب هذه حتى تحيض تلك ٢٢٦
الفصل الثامن عشر
في بيع الأب والوصى والقاضي مال الصبي وشراءهم له ٢٢٧
الواحد لا يصلح عاقدًا من الجانبين في عقود المعاوضات

واشترط الخيار ثلاثًا، فأجاز الابن البيع وهو كبير، فإجازته باطلة ٢٣٥
شتري الأب لابنه الصغير من مال الصغير ذات رحم محرم من الصغير، لا ينفذ
على الصغير
و اشترى الأب أو الوصى للمعتوه جارية، وقد كان استولدها بحكم النكاح
القياس أن لا يجوز على المعتوه
ومما يتصل بهذا الفصل
المريض إذا باع ما يساوي ألف درهم بخمسمائة من الأجنبي، ولا مال له سواه
بصير محابيًا بقدر خمسمائة
ذا باع عينًا من أعيان ماله من وارثه عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه لايصح أصلا ٢٣٦
أن نفس البيع من الوارث لا يصح من غير إجازة الورثة ٢٣٧
الفصل التاسع عشر
نى كراهة التفريق بين الرقيق
لأصل أن من ملك شخصين بينهما قرابة مؤكدة بالحرمة، فلا ينبغي أن يفرق بينهما
في البيع إذا كان أحدهما صغيرًا
إذا اجتمع مع الصغير أمه وخالته، فلا بأس بأن يمسك الأم، ويبيع الخالة ٢٣٩
ذا اجتمع مع الصغير في ملك رجل قرابتان، فإن كانت أحدهما أقرب من الأخرى
لا بأس بأن يُمسك الأقرب، ويبيع الأبعد
كذلك يجوز أن يلحق أحدهمادين، فيباع فيه، أويجني أحدهم جناية، فيدفع بالجناية ٢٤١
لو باع أحدهما ممن يعتقه، لم يجز
رجل اشترى عبدًا صغيرًا وأمه عند البائع، فأعتقه المشترى، فالبيع جائز ٢٤٢
الفصل العشرون
ني الإقالة
ردًا باع جارية بألف درهم، وتقايل العقد فيها بألف درهم، فعلى قوله صحت الإقالة ٢٤٣
لإقالة فسخ في حق المتعاقدين إذا لم يوجد منهما دليل البيع ٢٤٤
ِذَا تقايلًا قبل قبض الجارية ، والجارية قائمةعلى حالها ، لم تتغير إلى زيادة أو نقصان

أو تغيرت إلى زيادة أو نقصان فالإقالة صحيحة عنده فسخًا ٢٤٤
تبطل الإقالة لتعذر اعتبارها فسخًا
الإقالة فسخ في حق المتعاقدين، عقد جديد في حق الثالث ٢٤٨
إن الإقالة بعد القبض وقبل القبض مناقضة، وليست ببيع
إذا اشترى الرجل من رجل عبدًا بكرّ من طعام وسط إلى أجل أو حال، وتقابضا
وقد كان أعطاه المشترى حنطة أجود من المشروط، أو ردىء، أو مثل المشروط، ثم تقايلا
لا يلزمه رد المقبوض بعينه، وإن كان قائمًا ٢٤٩
إذا كان لرجل على غيره ألف درهم مؤجل، باعه المطلوب بذلك عبدًا، قبل حلول الأجل
أو صالحه من ذلك على عوض، قال: يبرأ المطلوب من العين ٢٥٠
إذا اشترى عبدًا، فوجد به عيبًا بعد القبض، فرده بغير قضاء، ثم جاء رجل
وادعى أن العبد له، فأقام على ذلك شاهدين، وأحد الشاهدين من مشتري العبد
قال: لا تقبل شهادته
رجل باع رجلا بيعًا، ثم لقيه المشترى، ولم يقبض المبيع، قال: إنك قد أغليت على
فلا حاجة لي فيما بعتني
رجل اشترى من آخر عبدًا بكرحنطة بعينها، وتقابضا، فهلك العبد، ثم إنهماتقايلاالعقد
فيما بينهما، جازت الإقالة
إذا باع العبد بكر بغير عينه، وتقابضا، فهلك، ثم تقايلاً، والكر قائم بعينه
فالإقالة باطلة
إذا اشترى عبدًا بدراهم، وتقابضا، ثم تقايلا بعد ما هلك العبد، فالإقالة باطلة ٢٥٣
لواشترى عبدًا بنقرة فضة إن كانت النقرة بغيرعينها ثم تقايلا بعدماهلك العبد، لايجوز ٢٥٣
لو اشترى عبدًا بدرهم، وتقابضا، ثم تقايلا، فهلك العبد قبل القبض بحكم الإقالة
بطلت الإقالة
رجل اشترى من رجل عبدًابألف درهم، فلم يقبضه حتى قال المشترى للبائع: بعه، فقيل
هل يكون هذا نقضا للبيع؟
رجل اشترى من رجل عبدًا، ودفع إليه الثمن، ولم يقبض، ثم إن المشتري
لقى البائع، وقال: قدوهبت العبد والثمن، لم تجز الهبة

رجل اشترى من رجل عبدًا بجارية، وتقابضا، ثم تقايلا، فدفع مشترى العبد العبد
إلى بائعه، ولم يقبض الجارية، حتى ماتت في يد مشتريها، فإن البيع يعود إليه حاله
إذا اشترى عبدًا بألف درهم، وتقابضا، ثم تقايلا، ثم قبله المشترى قبل أن يرده
فقد ذهب بالثمن، وإن فقأ إحدى عينيه، فالبائع بالخيار
رجل اشترى من رجل عبدًا بألف درهم، وتقابضا، فقطعت يده عند المشترى
وبن والمحادث والمرابع المائع على القطع المرابع المنابع الثمن المرابع المربع الم
ولا شيء ولا شيء
الفصل الحادى والعشرون
في الدعاوي والشهادة في البيع
إذا كانت الدار في يدي رجل ادعى رجل أنه اشتراها، وأقام على ذلك بينة
فهذا على وجهين
لو شهدوا أن فلانًا باعها منه، وسلم إليه، فإنه يقضى للمدعى
الشهادة بالتسليم شهادة بالملك للبائع من حيث المعنى
دار في يد رجل وشهد شاهدان أنه اشتراها منه، إن سميا مقدار الثمن، قبلت شهادتهما
سواء شهدوا باستيفاء الثمن، أو لم يشهدوا
إذا ادعى على آخر أنك اشتريت مني هذا العين، والمشترى يجحد، فجاء
مدعى الشراء بشاهدين، واختلفا في جنس الثمن، أو في مقدار الثمن، فإنه لا يقبل
شهادتهما على كل حال
إن كان المدعى يدعى أقل المالين، بأن كان يدعى ألف درهم، لا تقبل شهادته
إذا ادعى رجل دارًا في يدي رجل أنه قد اشتراها منه، وأقام على ذلك شاهدين
فشهدا أنه باعها، وسميا الثمن، واتفقا عليه، غير أنهما اختلفا في الأيام والبلدان
فإنه لا يمنع قبول الشهادة
إذا كان المشترى يجحد الشراء، والبائع يدعيه، فالجواب فيه كالجواب
فيما إذا كان يدعيه المشترى
إذا كانت الدار في يد رجل، فأقام على ذلك الرجل شاهدين أنها داره، ابتاعها من فلان
22-0-4-10-4-10-10-10-10-10-10-10-10-10-10-10-10-10-

777	على ثلاثة أوجه
	إن كانت الدار في يدي رجل، أقام عليها رجل البينة أنه اشتراها من ذي اليد بألف درهم
	وأقام الذي في يديه البينة أنه باعها منه بألفي درهم، ولايدري التاريخ بين البيعين
475	فإنه يقضى بألفى درهم ببينة البائع
	لو أقام البائع البينة أنه باعها بعبد، أو طعام، وأقام المشترى بينة أنه اشتراها منه
770	بألف درهم، كانت بينة البائع أولى
	لو أقام المشتري البينة أنه ابتاع هذه الدار ودارًا أخرى بألف درهم وأقام البائع البينة
770	أنه باع هذه الدار وحدها بألفين، أجزت البيع فيهما جميعًا بألفين
	إذا كانت الدار في يد رجل ، فأقام بينة أنه باعها من فلان بألف درهم في رمضان
	وأقام فلان البينة أنه اشتراها من فلان بخمسمائة في شوال، فإنه يقضي
077	بالشراء بخمسمائة
777	ئوع آخر
	رجل باع عبد رجل من رجل، ثم اختلف البائع والمشترى، فقال البائع: لم يأمرني

۲۷۳ .	لا وارث له غيره، وأراد الرجوع على البائع بالثمن، لم يسمع دعواه
TVO.	نوع آخر: فيه من المسائل المتفرقة
	رجل ادعى عبدًا في يدي رجل أنك بعتني هذا العبد، ونقدتك الثمن
	وهو ألف درهم، وجحد البائع البيع، وقبض الثمن، فشهد الشاهدان
YV0 .	على إقراره بالبيع، وقبض الثمن
	من اشترى من آخر أرضًا على أنها جريبان، وامتنع المشترى عند نقد الثمن
	لعله أنه أنقص، والبائع يقول: بعتها كما هي، فإنَّ القول قول البائع مع يمينه
YV0 .	فيما أمكن من شرط الجريبين
	إذا حلف البائع والمشترى، فادعى المشترى بيعًا باتًا، والبائع يدعى بيع الوفاء
. 777	فالقول قول البائع
	الفصل الثاني والعشرون
YVV .	فى السلم
YVV .	ت هذا الفصل يشتمل على أنواع:
YVV .	نوع منه: في بيان شرائط بيع السلم
YVV .	السلم له شرائط كثيرة
YVA .	الشرط الخامس
YVA .	اختلفت الروايات في أدني الأجل الذي لا يجوز السلم بدونه
YVA .	الشرط السادس
TV9.	الشرط السابع
YV9 .	الشرط الثامن
۲۸۰ .	الشرط التاسع
<b>YAY</b> .	الشرط العاشر: قبض رأس المال في المجلس
<b>YAY</b> .	الشرط الحادي عشر: إعلام قدر رأس المال في المقدرات
	إذا أسلم عشرة دراهم في شيئين، ولم يبين حصة كل واحد منهما، إن كانا
	مختلفي الجنس، بأن أسلم في هروي، أو مرويّ، وأسلم في حنطة وشعير
	أو كانا متفقى الجنس مختلفي الصفة، بأن أسلم في هروي، تبين أحدهما جيد

	إذا شرط الوزن في الحرير، ولم يشترط الذرع، إنما لا يجوز السلم إذا لم يبين
79.	لكل ذراع ثمنًا، أما إذا بين لكل ذراع ثمنًا، يجوز
79.	لا بأس بالسلم في البواري بعدأن يشرط ذراعًامعلومًا ، وصفة معلومة ، وصنعة معلومة
79.	لا خير في السلم في جلود الابل والبقر والغنم
49.	لا خير في السلم في الرؤوس والأكارع
44.	لا خير في السلم في اللحم
791	لا بأس بالسلم في السمك المالح وزنًا معلومًا، وضربًا معلومًا
797	لا خير في السلم في شيء من الطيور ولا في لحومها
794	لا يجوز السلم في الخبز
798	لاخير في السلم في الجوهر واللؤلؤ، لا عددًا، ولا وزنًا، ولا كيلا
794	لا بأس بالسلم في الأدهان إذا شرط من ذلك ضربًا معلومًا
498	إن أسلم في صوف غنم بعينها، لم يجز
	لا خير في السلم في سمن الحديث، والزيت الحديث، والحنطة الحديثة
498	وهي التي تكون في هذا العام
	لا بأس بالسلم في الجذوع إذا بين ضربًا معلومًا وبين الطول والعرض والغلظ والأجل
498	والمكان الذي يوفيه فيه
397	نوع آخر منه
397	إذا أسلم إلى رجل دينًا له عليه لم يجز
	رجل أسلم إلى رجل مائتي درهم في كر حنطة، ونقد مائة، ومائة كانت له دينًا
790	على المسلم إليه، فحصة النقد جائزة، وحصة الدين باطلة
797	من باع جارية في عنقها طوق فضة بألف درهم نساء أن البيع باطل في الجميع
797	إذا باع عبدين على أنه بالخيار، فمات أحدهما في مدة الخيار أن العقد يفسد كله
	إذا قال: أسلمت إليك هذه الخمسمائة، والخمسمائة الدين الذي لي على فلان
<b>797</b>	ونقد خمسمائة، فإن السلم يبطل في الكل
797	نوع آخر: في قبض رأس المال والمسلم فيه ومسائلهما
<b>797</b>	لا يجوز للمسلم إليه أن يبرئ رب السلم من رأس المال

797	لا يجوز أن يأخذ برأس المال شيئًا آخر من غير جنسه
:	لوقال المسلم إليه لرب السلم: خذهذا، أو زدني درهمًا، يجب أن يعلم بأن ههنا مسألتين
<b>191</b>	أحدهما: أن يكون السلم في المكيلات والموزونات، والثانية: أن يكون في الذرعيّات
191	كل مسألة على أربعة أوجه
۲۰۲	إن فارق رب السلم المسلم إليه قبل القبض، بطل العقد
٣٠٢	لو أخذ بالمسلم فيه رهنًا، فهلك الرهن، صار مستوفيًا دينه
	إذا قال رب السلم للذي عليه السلم كل مالي عليك من الطعام، وأعزله في بيتك
	أو في غرايرك، ففعل ذلك، ورب السلم ليس بحاضر، فإنه لايكون قبضًا
۲۰۲	من رب السلم
	إذا اشترى طعامًا بعينه بشرط الكيل، ثم دفع المشترى إلى البائع غرائره
٣.٣	وقال له: كل في غرائري، وكال في غرائره، فإن المشترى يصير قابضًا
	إذا قال لآخر: ازرع أرضى ببذرك على أن الخارج كله لي، فبذر، فإنه يصير مقرضًا البذر
۳٠٥	من الآمر، ثم الآمر يصير قابضًا البذر حكمًا لاتصاله بملكه
۲۰٦	إذا وكل رب السلم وكيلا بدفع رأس المال إلى المسلم إليه، صح
۲۰٦	نوع آخر منه
کر	إذا أسلم إلى رجل دراهم في كرحنطة، ثم إن المسلم إليه اشترى من رجل حنطةعلى أنها مَ
	وأوفى رب السلم عن كر السلم، فإنه يحتاج لإباحة التصرف فيه من الأكل والبيع
۲۰٦	وأشباه ذلك إلى كيلين
	إن اشترى المسلم إليه من رجل حنطة بمجازفة، أو استفاد من أرضه حنطة
۳۰۷	وأوفى رب السلم، فههنا يكتفي بكيل واحد
	نوع أخر: في السلم ينتقض فيه القبض بعد الافتراق
	إذاقبض المسلم إليه رأس المال، ثم وجدهاأووجد بعضهازيوفًا أونبهرجة، فههنامسائل
	إحداها: أن يجدها مستحقة، وكان ذلك في مجلس العقد
	إذا وجد منها شيئًا ستّوقة، وكان بعد الافتراق عن المجلس بطل السلم
	نوع آخر في بيان ما يكون قصاصًا في السلم وما لا يكون
711	دين السلم مما يستوفي، ولايوفي به دين آخر

411	في باب المقاصة يصير اخر الدينين قضاء لأولهما، ولايصير أول الدينين قضاء لأخرهما
	لو كان غصبه مرا قبل العقد وهو قائم في يده حتى حل السلم، فجعله قصاصًا
۲۱۲	صار قصاصًا، سواء كان بحضرتهما، أو لم يكن
	لو كان وديعة عند رب السلم قبل العقد أو بعده، فجعله بالمسلم إليه قصاصًا
۲۱۲	لم يكن قصاصًا إلا أن يكون بحضرتهما
۲۱۳	لو غصب منه كرّا بعد العقد قبل حلول السلم، ثم حل، فإنه يصير قصاصًا
۳۱۳	رجل أسلم إلى رجل مائة درهم في كر حنطة وسط إلى أجل معلوم، وإليه رأس المال
۳۱۳	6 6
	لو كان مشترى العبد وهو المسلم إليه رب العبد بعد القبض بالتراضي، أو تقايلا العقد
317	في العبد، والباقي بحاله، فإن الكر الذي هو ثمن لا يصير قصاصًا بالسلم
317	نوع آخر ،
410	وهو قريب من هذا النوع
	رجل أسلم إلى رجل في قفيز من رطب، وجعل أجله في حينه حتى كان جائزًا
	فأعطاه المسلم إليه مكانه قفيزًا من تمر، أو أسلم في قفيز من تمر، فأعطاه مكانه قفيزًا
٣١٥	من الرطب، وتجوز به رب السلم، فهو جائز
٣١٥	إن كان أسلم في قفيز من تمر، فأعطاه قفيزًا من رطب، فهو على وجهين
	لو كان لرجل على رجل قفيز تمر من دقل، فصالحه على نصف قفيز تمر حال
۲۱٦	كان الصلح باطلاكان الصلح باطلا
۲۱۲	رجل أسلم إلى رجل في قفيز من حنطة، فأعطاه مكانه قفيز حنطة مقلية، لم يجز
411	لو أسلم في قفيز حنطة، فأعطاه قفيزًامن حنطة قدانتقع في الماءحتي انتفخ، فهذاجائز
۳۱۷	نوع آخر في الاختلاف الواقع بين رب السلم وبين المسلم إليه
	الأول: أن يقع الاختلاف بينهما في المسلم فيه، أو في رأس المال، أو فيهما
	القضاء بسلم واحد إلا إذا تعذر، فيقضى بسلمين حينئذٍ
۳۱۸	القضاء بعقد واحد هنا ممكن برد بينة المسلم إليه
419	لو اختلفا في أصل المعقود عليه في بيع العين تحالفا
	إن اختلفا في جنسه، بأن قال: رب السلم أسلمت إليك عشرة دراهم في كر حنطة

قال المسلم إليه: لا، بل أسلمت إلى دينارًا في كر حنطة، ولا بينة لواحد منهما
أنهما لا يتحالفان قياسًا، ويكون القول قول رب السلم ٢١٩
ن وقع الاختلاف في قدر رأس المال، أو صفته، فالجواب فيه كالجواب فيما إذا
قع الاختلاف في صفة المسلم فيه، أو قدره
لسألة الثانية: إذا كان رأس المال عينًا، بأن كان عرضًا إذا اختلفا في جنس المسلم فيه
إن الجواب في التحالف أن لا يتحالفان قياسًا، ويكون القول قول المسلم إليه ٣٢١
ن اختلفا في قدر المسلم فيه، فالجواب في حق التحالف والبينة
تالجواب في الفصل الأول
ذا اختلفا في بيان مكان الإيفاء، فقال الطالب: شرطت لي الإيفاء في مكان كذا
قال المطلوب: لا بل شرطت لك الإيفاء في مكان كذا دون ذلك المكان، ولم يقم لهما بينة
على قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه: لا يتحالفان ٣٢٣
ذا اختلفا في مقدار الأجل، وقامت لهما بينة، وإذا كان بمنزلة المعقود عليه من وجه
ون وجه، لم يكن النص الوارد بإيجاب التحالف متى اختلفا في المعقود عليه.
و فی بدله من کل وجه
ن أقاما جميعًا البينة، ذكر أنه يقضى ببينة الطالب ٣٢٥
ذا اختلفا في الأجل، فهذا لا يخلو من ثلاثة أوجه ٣٢٦
ختلفا في أصل الأجل، فهذا على وجهين
ذا اختلفا، فقال رب المال: شرطت لك نصف الربح إلا عشرة، وقال المضارب:
نْسرطت لي الثلث، أو النصف، كان القول قول رب المال ٣٢٦
ن اختلفا في مقدار الأجل، إن لم تقم لأحدهما بينة، فالقول قول الطالب مع يمينه
رلا يتحالفان
ذا اختلفا في الأجل، أو في خيار الشرط في بيع العين، فإنهما لا يتحالفان ٣٢٨
ن اختلفا في المضي، إن لم تقم لأحدهما بينة، فالقول قول المطلوب أنه لم يمض ٣٢٩
ذا وقع الاختلاف بينهما في قبض رأس المال في المجلس، فأقام رب السلم البينة
نهما تفرقا قبل قبض رأس المال، وأقام المسلم إليه البينة أنه قبض رأس المال قبل الافتراق
فإن كان رأس المال في يد المسلم إليه، فالبينة بينة المسلم إليه، والسلم جائز ٣٢٩

	إن ادعى المطلوب الغصب والوديعة بعد ما ادعى قبض رأس المال في المجلس
	وأنكر الطالب، فمن مشايخنا رحمهم الله تعالى من قال: القول قول المطلوب مع يمينه
۱۳۳	فيحلف، ويجوز السلم
	لو اختلف الزوجان في النكاح بشهود وبغير شهود، جعل القول قول من يدعى النكاح
۱۳۳	بشهود
	إذا جاء المسلم إليه بعد ما تفرقا عن المجلس ببعض رأس المال، وقال: وجدته زيوفًا
۲۳۲	فإن صدقه بذلك رب السلم، كان له أن يرده على رب السلم
۲۳۲	إذا قال: قبضت الدراهم، فالقياس أن يكون القول قول رب السلم
	إذا قال: وجدتها ستَّوقة، أو رصاصًا، ففي الوجوه الأربعة لا شك أن لا يقبل قوله
٣٣٢	وكذلك في الوجه الخامس، وهو ما إذا قال: قبضت الدراهم
	رجل قال لآخر: أسلمت إلى عشرة دراهم في كر حنطة إلا أني لم أقبضها
٣٣٣	فإن ذكر قوله: إلا أني لم أقبضها موصولا بكلامه، صدق قياساً واستحسانًا
377	نوع آخر منه: في شرط الإيفاء، والحمل، ومسائلهما
	إذا شرط رب السلم على المسلم إليه أن يوفيه السلم في مصر كذا، ففي أي مكان دفعه
377	إليه من ذلك المصر، فله ذلك
	إن اختلفا، فقال رب السلم: شرطت إلى أن توفيني في محلة كذا، وقال رب السلم:
377	أعطيك في محلة أخرى غير دارك، أجبر رب السلم على القبول
۲۳۳	إذا شرط في السلم حمله إلى موضع كذا، فهو جائز
۲۳٦	نوع آخر: من هذا الفصل في الإقالة والصلح
777	الإقالة في السلم جائزة
٣٣٧	
	رجل أسلم إلى رجل جارية في كرحنطة، وقبضهاالمسلم إليه، ثم تقايلا، فماتت الجارية
۳۳۸	في يد المسلم إليه، فعليه قيمتها يوم قبضها
1 1 7 4	
<b></b> .	بيع العرض بالدراهم والدنانير إذا تبايع الرجلان عرضًا بدراهم أو دنانير ، وتقابضا
۲۳۸	ثم تقايلاً بعد ما هلكت الدراهم، فالإقالة صحيحة
	إذا تبايعا درهمًا بدرهم، أو دينارًا بدينار، أو دراهم بدنانير، وتقايلا بعد هلاك

٣٣٩	أحد البدلين، أو بعد ما هلك البدلان صحت الإقالة
	إذا كان رأس المال عرضًا، وهلك العرض، ثم تقايلا السلم، صحت الإقالة
٣٤٠	لقيام المسلم فيه
	في بيع العين إذا تقايلا العقد حال قيام العين، واختلفا في مقدار الثمن
137	فإنهما يتحالفان، وتفسخ الإقالة فيما بينهما بعد التحالف
	رجل أسلم إلى رجل في كر حنطة ، فقال رب السلم للمسلم إليه:
۲٤۱	أبرأتك من نصف السلم، وقبض المسلم إليه، وجب عليه رد نصف رأس المال
	رجل أسلم إلى رجل ثوبًا في كر حنطة، ودفعه إليه، ثم ناقضه السلم
737	فله أن يبيع الثوب منه قبل أن يقبضه
	رجل أسلم إلى رجل عشرة دراهم في كر حنطة، وله عليه أيضًا كر إلى سنة
737	فأقاله المسلم على أن يعجل له الكر النسيئة، قال: الإقالة جائزة
٣٤٣	إذا صالح أحد ربي السلم مع المسلم إليه على حصة من رأس المال، فالصلح موقوف.
٣٤٣	نوع آخر: في وجود العيب فيه، وخيار الرؤية فيه
	رجل أسلم عشرة دراهم في ثوب، فأخذه وقطعه، ثم وجد به عيبًا
٣٤٣	قال: ليس له أن يرجع بنقصان العيب
	رجل أسلم إلى رجل خمسة دراهم في خمسة أقفزة حنطة وخمسة دراهم
	في خمسة أقفزة شعير خمسة للحنطة على حدة، وخمسة للشعير على حدة
	فأصاب درهمًا ستَّوقًا، يعني بعد ما تفرقا، فقال: رب السلم هو من الحنطة
٣٤٣	وقال المسلم إليه هو من الشعير، فالقول قول رب السلم
	رجل أسلم إلى رجل عشرة دراهم في كر حنطة، وخمسة دراهم في كر شعير
	فأعطاه عشرة للحنطة، ثم أعطاه خمسة للشعير، ثم وجد درهمًا ستَّوقًا بعد ما تفرقا
	فقال المسلم إليه هو من دراهم الحنطة، وقال رب السلم، وإن لم يكن أقر بالاستيفاء
455	فالقول قوله
	رجل أسلم إلى رجل عبدًا في كر حنطة وبجارية للمسلم إليه، ودفع إليه عبده
455	وقبض الجارية من غير رؤية، ثم نظر إليها، فردها بخيار الرؤية، فإن ذلك جائز
	رجل أسلم إلى رجل عشرة دراهم في ثوب موصوف مسمى، ودفع رب السلم الدراهم

وقب
قال
إذا
فإن
إذا
فقد
إذا
فهأ
نوخ
إذا
رج
باع
ورا
فالم
فالم رج
ر ج وإد
رج وإد ا <b>ل</b> ة
رج وإد ا <b>ل</b> ف فى
رج وإد ا <b>ل</b> فى هذ
رج وإد ا <b>ل</b> ف فى نوع
رج وإد فى فى نوع كل
رج وإد ا <b>ال</b> ة فى مذ كل الأ
رج وإد <b>الغ</b> فى فى فى الأ الأ
رج وإد ا <b>ال</b> ة فى مذ كل الأ

	إذا كانت الدراهم ثلثها فضةً ، وثلثاها صفرًا ، فاستقرض رجل منها عددًا
٣0٠	وهي جارية بين الناس عددًا بغير وزن، فلا بأس به
401	نوع آخر منه
	رجل طلب من رجل أن يعامله بمائة دينار، فباع المطلوب منه المعاملة من الطالب ثوبًا
	قيمته عشرون دينارًا بأربعين دينارًا، ثم أقرضه ستين دينارًا حتى صار للمقرض
	على المستقرض مائة دينار، وحصل للمستقرض ثمانون دينارًا
401	ذكر الخصاف أن هذا جائز
404	الرجحان على ضربين
	ربع السفاتج التي يتعامل بها التجار ، فإنهم يقرضون فيما بينهم ، ويكتب المستقرض
405	للمقرض سفتجة إلى مكان، فإن كان ذلك شرطًا في القرض، فهو مكروه
	رجل قال لآخر: أقرضني ألفًا على أن أعيرك أرضى هذه تزرعها ما دامت الدراهم
408	في يدي، فزرع المقرض، لا يتصدق بشيء
405	نوع آخر منه
	إذا استقرض فلوسًا، فكسدت، فإن على قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه يرد عينها
408	إن كانت قائمة، ومثلها إن كانت هالكة
<b>700</b>	رجل استقرض من آخر شيئًا من الكيل أو الوزن، وانقطع عن أيدي الناس قال: معمد التريف ما التأنيب من الكيل أو الوزن،
100	قال: يجبر المقرض على التأخير حتى يدرك الحديث
<b>.</b>	رجل استقرض من آخر شيئًا من الفواكه كيلا، أو وزنًا، فلم يقبضه المستقرض
700	حتى انقطع، فهذا لا يشبه الفلوس إذا كسدت
201	نوع آخر منه
	إذا أخذ المقرض المستقرض في بلدة أخرى، فإن شاء أخذ حتى يؤديه
707	في الموضع الذي استقرضه، وإن شاء أخذه بقيمة ذلك الموضع ههنا
707	نوع آخر منه
	رجل أقرض رجلا ألف درهم، وقبضها المستقرض، ثم إن المقرض قال للمستقرض:
	اصرف الدراهم التي عليك بالدنانير، فإن عين له شخصًا، بأن قال له: مع فلان
307	ففعل جاز على المقرض بالإجماع

إذا كان للرجل على رجل ألف درهم دين، فدفع المطلوب دنانير إلى الطالب
وقال: اصرفها، وخذ حقك منها، فقبضها الطالب، وهلكت في يده قبل أن يصرفها
فهي من مال المطلوب
نوع آخر من هذا الفصل
رجل استقرض من رجل كرًّا من طعام، ثم إن المستقرض اشترى من المقرض الكر
الذي عليه بمائة درهم، جاز الشراء
لو اشترى ما عليه من الكر القرض بكر مثله، جاز إذا كان عينًا، وإن كان دينًا لا يصح   ٣٥٩
إذا اشترى المستقرض بعينه وهو مقبوض، لم يصح الشراء؛ لأنه ملك المستقرض ٣٥٩
من قال لغيره: أعتق عبدك عني بغير شيء، لا تثبت الهبة بطريق الاقتضاء ٣٥٩
لو اشترى المقرض من المستقرض عين ما قبضه، صح
رجل أقرض رجلا مائة درهم على أنها جياد، فقبضها، ثم اشتراها المستقرض
من المقرض بعشرة دنانير، صٰح
لو افترقا عن المجلس من غير قبض البدل، وهو الدينار، يبطل الصرف
ليس للمستقرض أن يرد على المقرض مثل دراهمه الزيوف، ويرجع عليه بالجياد    ٣٦١
لو وجد المستقرض الدراهم المستقرضة ستّوقة، أو رصاصًا، وباقي المسألة بحالها
ردها على المقرض
لو كان الدين على المستقرض دنانير، أو فلوسًا، فاشتراها بدراهم، ثم وجدها زيوفًا
أو نبهرجة، أو ستَّوقة، ففي الدنانير الجواب ما ذكرنا في جميع الأحوال، وكذلك الجواب
فى الفلوس إذا كانت زيوفًا، أو نبهرجة
الفصل الرابع والعشرون
فی الاستصناع
عي المستسلط المستصناع جائز في كل ما جرى التعامل فيه كالقلنسوة والخف يجب أن يعلم أن الاستصناع جائز في كل ما جرى التعامل فيه كالقلنسوة والخف
يباب الي يعلم الحارث المصطلع الحارثي على العابري المعامل في العامليون والعطور المعامل المعاملين المعاملين الم والأواني المتخذة من الصفر والنحاس، وما أشبه ذلك ٣٦٣
و. روايي المتحدة من الطعمر والتحديث، أو صباغًا ليصبغ ثوبه بصبغه، فإنها تنعقد لو استأجر وراقًا ليكتب له كتابًا بحبره، أو صباغًا ليصبغ ثوبه بصبغه، فإنها تنعقد
<u> </u>
ما لا تعامل للناس فيه كالاستصناع في الثياب، فإنه ينقلب سلَّمًا بضرب

۲۲۳	الأجل بالإجماعا
	الفصل الخامس والعشرون
۸۲۳	في البياعات المكروهة والأرباح الفاسدة وما جاء فيها من الرخصة
	اختلف المشايخ في تفسير العينة التي ورد النهي عنها في قوله عليه الصلاة والسلام:
۸۶۳	«إذا تبايعتم بالعين »
٣٦٩	البيع الذي تعارفوه أهل سمرقند وسموه بيع الوفاء، تحرزًا عن الربا في الحقيقة رهن
	كرم بيد رجل وامرأة، باعت المرأة نصيبها من الرجل، واشترطت أنها متى جاءت بالثمن
419	رد عليها نصيبها، ثم باع الرجل نصيبه، هل للمرأة فيه الشفعة
	من يحتاج إلى شراء الأشياء، ويخاف الوقوع في الحرام، هل يجب عليه أن يسأل
٣٧٠	عن كل أحد يريد الشراء منه عن حال ما يريد شراءه
٣٧٠	سئل ابن مقاتل عن بيع الزنار لأهل الذمة، قال: لا بأس به
	سئل الفقيه أبو بكر عمن يريد بيع عبده الأمرد من فاسق يعلم أنه يعصى الله به
٣٧٠	قال: يكره
	سئل أبو القاسم عمن يبيع ويشتري في الطريق، قال: إن كان الطريق واسعًا
۳۷۰	ولا يكون في قعوده ضرر للناس فلا بأس به
	رجل اشترى شيئًا بعشرة دراهم صغار، فدفع إليه العشرة، وبعضها كبار، وهو لا يعلم
۴٧٠	لا يحل للبائع أن يأخذ، ويصرف إلى حوائجه
۱۷۳	رجل له سلعة معيبة يريد بيعها ينبغي أن يبين حتى لا يقع المشتري في الغرور
۲۷۱	لا بأس ببيع من يزيد، وهو بيع الفقراء، وبيع من كسدت بضاعته
۲۷۱	الاستيام على سوم الغير مكروه
	إذا باع العصير ممن يتخذه خمرًا، فلا بأس به
474	إذا باع العنب أو الكرم ممن يتخذه خمرًا أنه لا بأس به
**	لا بأس ببيع السرقين، ويكره بيع العذرة
	رجل اشترى من آخر جارية شراء فاسدًا بألف درهم، وتقابضا، ثم تصرف كل واحد
	منهما فيما صار له، يعني المشتري في الجارية، والبائع في الدراهم، وربح طاب للبائع
٣٧٢	ما ربح من الدراهم

	حكم الدراهم المملوكة بعقد فاسد في طيبة الربح على نحو ما ذكره
٣٧٣	في "الجامع الصغير"
	من استقرض من آخر ألفًا على أن يعطى المقرض كل شهر عشرة دراهم، وقبض الألف
۳۷۳	وربح فيها، طاب له الربح
	لو أن رجلا قال لآخر: لي عليك ألف درهم فاقضها، فقضاها، وتصرف القابض
۲۷٤	فيها، وربح، ثم تصادقا على أنه لم يكن عليه دين، يطيب له الربح
	رجل باع من آخر حنطة، ثم إن البائع باعها من آخر، فقبضها المشتري الثاني
377	واستهلكها، فالمشترى الأول بالخيار
	رجل اشترى عبدًا، وقبضه، ومات عنده، فأقام رجل بينة أنه اشتراه قبله، قال: له
۴۷٤	أن يضمنه قيمته، ويتصدق بفضل القيمة على الثمن
	رجل أمر رجلا أن يشتري له متاعًا بألف درهم، فاشتراه بنقد البلد، فأعطاه الآمر
<b>4</b> × £	وصح، ونقد المشتري في ثمن المتاع غلة هل يطيب له الفضل
	رجل غصب من آخر عبدًا، فباعه بعبد، ثم باع العبد الثاني بعرض، ثم باع العرض
377	بدراهم، فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله: يتصدق بالفضل
<b>7</b> 70	لو اشترى أمة شراء فاسدًا، وباعه بأمة، فإنه يحل له وطء هذه الأمة
	رجل اشترى من رجل دجاجة ببيضة بغير عينها، فلم يقبض الدجاجة
	حتى باضت خمس بيضات فإن البيضة التي هي ثمن تقسم على الدجاجة
٣٧٥	وعلى خمس بيضات
	لو باع درهمًا من نصراني بدرهمين، ثم أسلم، قال: إن عرف صاحبه
200	فليرد عليه الفضل، وإن لم يعرف يتصدق به
	رجل اشترى أمة بيعًا فاسدًا، وقبضها، وباعها، وقضى القاضي عليه بالقيمة
٥٧٣	للبائع الأول، وأداها إليه، وأبرأه البائع الأول من الثمن
<b>7</b> 77	لو غصب مالا، أو عمل بوديعة، أو مضاربة خالف فيها، وربح تصدق بالفضل
	إذا اشترى جارية بألف درهم، وولدت في يد البائع ولدًا، وقبضهما المشتري
۲۷٦	وفيهما فضل كثير على الثمن، فذلك طيب له
	لو اشترى عبدًا بألف درهم، فقتله عبد قبل القبض، فدفع به، أخذه المشترى

۳۷٦	وفي قيمته فضل على الثمن، فليس عليه أن يتصدق به
	لو اشترى عبدًا بألف، وقيمته ألفان، فقتل في يد البائع، فاختار المشترى أخذ القيمة
٣٧٧	وهي ألفًا درهمٍ، ولم يتصدق بأحد الألفين
۲۷۸	فصل في الاحتكار
۲۷۸	الاحتكار مكروه، وإنه على وجوه
	إذا اشترى طعامًا في غير المصر، وجلبه إلى المصر، فلا بأس به من غير فصل بين ما إذا
٣٧٨	كان المكان الذي اشترى فيه الطعام قريبًا من المصر، أو بعيدًا عنه
	إذا اشترى به من نصف مثله، وحمله إلى المصر، واحتكر فيه يكره، الثالث أن يشتري
٣٧٨	طعامًا في مصر، وجلبه إلى مصر آخر، واحتكر فيه، فإنه لا يكره
414	يجبر المحتكر على البيع، ولا يسعر
414	إذا رفع أمر المحتكر إلى الحاكم، فالحاكم يأمره ببيع ما هو فضل عن قوته
۳۸۰	من باع منهم بما قدر الإمام من الثمن، جاز بيعه
۳۸۰	التلقى إذا كان يضر بأهل البلدة، فهو مكروه
۲۸۱	الفصل السادس والعشرون
۲۸۱	في المتفرقات
۲۸۱	دار بين اثنين، باع أحدهما نصفه يجوز
	رجل مات، وترك ثلاث بنين وبنتين، فباع أحد البنين نصيبه من ابن آخر قبل القسمة
۲۸۱	من ضياع نصيبه، قال: إن كان نصيب الابن البائع معلومًا للمشترى جاز
	رجل قال لآخر: إن لك في يدى أرض خربة لاتساوى شيئًا، فبعها مني
	بكذا نسيئة دراهم، فقال: بعتها، ولم يعرفها البائع، وهي تساوي أكثر من ذلك
۳۸۱	فالبيع جائزفالبيع جائز
	إذا قال الرجل لغيره: أبيعك هذه الدار تلجئة بألف درهم، أن البيع جائز
۲۸۱	لو قال لامرأة: أتزوجك متعة، فالنكاح باطل
	إذا قال البائع: هذا لك بألف هذا لك بألفين، فقال المشترى: قبلت البيع الأول
	بالألف الأول، لم يجز
٣٨٢	إذا باع الأرض بشربها، ولم يسم الشرب كم هو؟ ولا يعلمانه، فهو جائز

٣٨٢	بيع الطريق وهبته جائزة، وبيع مسيل الماء وهبته باطلة
٣٨٣	إذا باع علو منزل في داره دون السفل، فالبيع جائز
	رجل اشترى قصيلا من رجل على أن يقصله، فتركه في الأرض بغير إذن رب الأرض
	أو بإذنه حتى تسنبل، واستحصد، فإن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه، قال:
317	هو للبائع كله
	إذا اشترى من آخر حنطة ندية مجازفة، وقد رآها، فلم يقبضها حتى جفت
۳۸٤	فلا خيار له
	إذا قال لغيره: أبيعك من هذا الطعام قفيزًا بدرهم، فاشترى له ذلك منه
	ولم يقبضه حتى أصابه ماء، وزاد، قال: إن كان عنده طعام من ذلك الضرب
3 8 7	فإنه يعطيه قفيزًا منه
	اشترى جارية، وشرط البائع أنها خبازة، أو مشاطة وقبضها على ذلك
	تُم هلكت عنده، ثم أقر البائع أنها لم تكن خبازة ولا مشاطة
3 1 7	قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه: لا يرجع على البائع بشيء من ذلك
۳۸٥	لو اشتری عصیرًا، فتخمَّرَ قبل القبض، فالبیع علی حاله
	رجلان بينهما دار، فباع أحدهما نصف بيت منها شائعًا في البيت، والبيت معلوم
۲۸٦	فإن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه قال: لا يجوز البيع
	لو كان بين رجلين عشر من الغنم، أو عشرة أثواب هروية مما يقسم باع
	أحدهما نصف ثوب بعينه من رجل، فإن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه
۲۸۳	قال: هذا جائز
	لو أن رجلين بينهما أرض ونخل، باع أحدهما نصف نخل بعينه بأصله
۲۸۳	من رجل، لم يجز
	إذا اشترى الرجل من غيره كرّا من طعام مكايلة بمائة درهم، فاكتاله من البائع لنفسه
۳۸٦	ثم إنه ولى رجلا بالثمن الأول، لم يكن للمشترى أن يقبضه إلا بكيل مستقبل
	اذا اشترى كرّا على أنه أربعون قفيزًا، وكاله البايع، فوجده أربعين قفيزًا، وتقابضا
	و المسوى عرب على من المطر، فزاد حتى صار خمسين قفيزًا، وأفسد الماء الطعام فأصاب الطعام ماء من المطر، فزاد حتى صار خمسين قفيزًا، وأفسد الماء الطعام
٣٨٨	على المشترى أن يبيعه مرابحة من غير بيان

	رجل اشترى من رجل حنطة بعينها على أنه قفيز اشتراها بدرهم، فلم يقبضه المشتري
	حتى أصابه ماء، فابتل، وكاله المشترى، فإذا هو قفيز، وربع قفيز
۳۸۹	كان للمشترى الخيار
	في عبدين لرجلين لكل واحد منهما عبد على حدة، وأحدهما أكثر قيمة من الآخر
	ولا يعرف عبد كل واحد منهما من عبد صاحبه، فباعهما أحدهما
٣٩.	فالثمن بينهما نصفان
	لو أوصى رجل لرجل بشاة، والآخر بصوفها، فباعا جميعًا، فإن الثمن لصاحب الشاة
٣٩.	وليس لصاحب الصوف شيء
٣٩.	امرأة قالت لزوجها: خلعتني بالألف التي لي عليك، وقال الزوج
	رجل اشترى من رجل سمكة طرية، وجحد البائع البيع، فأقام بينة عليه
۳۹۱	فالقاضي يأمر المشتري بقبض السمكة، ودفع الثمن إلى البائع
	رجل قال لآخر: بعتك عبدى هذا أمس بألف درهم، ولم تقبل
۳۹۱	وقال المشترى: قبلت، فالقول قول المشترى
	رجل اشترى من رجل دارًا بثمن معلوم، وأشهد بقبض الثمن، ثم أقام البائع بينة
	أن المشترى أقر بعد شراء الدار ، أن هذا الدار تلجيئة في يديه ، فإني أردها على البائع
۳۹۲	ويأخذ المشتري الثمن من البائع
	رجل اشتري من رجل جارية بثمن معلوم وتقابضا، ثم اختلفا في ولدها
	فقال البائع: قد ولدت قبل أن تشتريها، وقال المشترى: لا، بل ولدت بعد الشراء
۲۹۲	فالقول قول من في يده الولد
	لو اشترى: دارًا من رجل، ونقد الثمن، واختلفا في باب الدار، وقد نزع من موضعه
٣٩٢	ووضع فيها
	رجل اشترى من رجل عبدًا، وقبضه، وأدى الثمن، وأعتقه ثم قال رجل للبائع:
۳۹۳	كنت بعتني الغلام قبل أن تبيعه من هذا، وأعتقه، وصدقه البائع في ذلك
	رجل قال لآخر: بعتك هذه الدابة بمائة درهم، وقال المدعى قبله: بل أجرتنيها
۳۹۳	بعشرة دراهم إلى الكوفة، فركب عليها، فإنه يحلف المدعى عليه على الشراء
	رجل باع من آخر دارًا، ثم إن المشتري لقي البائع، وقال له: لم يتهيأ لي ثمن الدار

٣٩٣	فافسخ العقد بيني وبينك
	رجل اشترى من آخر عبدًا، وقبضه، ثم جاء به مشجوجًا، وقال: بعتني مشجوجًا
397	فالقول قوله
498	رجل اشترى شيئًا مما يفسد، نحو السمك، والفاكهة، وشرط الخيار لنفسه ثلاثة أيام
	من ادعى على آخر أنه اشترى منه سمكة طرية في يديه، وجحد البائع، فأقام المشترى
	بينة على الشراء، ويخاف فساد السمكة في مدة التزكية، وفيه ضرر بالبائع قال:
490	يأمر القاضي المشتري حتى يقبض السمكة، ويدفع الثمن
	رجل قال لغيره: هذا العبد بيني وبين فلان أثلاثًا، وهما غائبان فإنما أبيعكه بألف
	ولم يأمراني بذلك، فلعلهما يجيزان البيع فاشتراه المشتري على ذلك، ونقد الثمن
490	ثم حضر الغائبان، ولم يبجيزا البيع لزم المشتري نصيب البائع
490	ههنا ثلاث مسائل:
497	المسألة الثانية
262	المسألة الثالثة
	إذا باع الرجل جارية من رجل، ثم غاب المشترى، ولا يدرى أين هو، فرفع البائع الأمر
	إلى القاضي، وطلب منه أن يبيع الجارية، ويوفي ثمنه، فإن القاضي لا يجيبه إلى ذلك
441	قبل إقامة البينة
	رجل باع عبدًا من رجل، ووهبه عبدًا آخر، فنقد المشترى الثمن، وقبضهما
	ثم مات أحدهما، فأراد المشتري أن يرد الباقي بالعيب، فقال البائع: لم أبعك هذا
499	إنما بعتك الميت، فالقول قوله
	رجل أسلم إلى رجل مائة درهم في كرحنطة ، ثم إن المسلم إليه اشترى من رب السلم كرا
	من طعام مثل كر السلم بمائتي درهم إلى أجل، وقبض الكر الذي اشتري
	ولم يدفع الثمن، فلما حل الثمن قضاه المسلم إليه بذلك الكر المشتري كر السلم
٤٠٠	قبل أن ينقد الثمن ، فهذا لايجوز
	رجل أسلم إلى رجل مائة درهم في طعام، أو غيره سلَّمًا فاسدًا، وقبض المسلم إليه المائة
8.4	ثم علما أن السلم فاسد، فأرادا أن يصححاه في ذلك المجلس، أو بعد ما افترقا
	إذا اشترى الطعام بالعبد، وهو الثمن، وللطعام أجل وموضع يوفيه فيه بكيل معلوم

وضرب معلوم، فهو سلم إن سماه سلَمًا	٤٠٣
رجل بزاز أرسل غلامه يجلب عليه ثيابًا ليشتري لرجل ثوبًا، فنادي الغلام في السوق	
من معه ثوب كذا بكذا، فقال له رجل: أنا، فقال الغلام: هاته، فأعطاه إياه، فإن هذا	
	۲۰۶
لو أن رجلا أرسل رسولا إلى بزاز أن ابعث إلى ثوب كذا وكذا بثمن كذا وكذا	
فبعث إليه البزاز مع رسوله، أو مع غيره، وضاع الثوب قبل أن يصل إلى الآمر	
فلا ضمان على الرسول	٤٠٤
لو بعث رسولا يجلب إليه ثيابًا، فقال الرسول: من معه ثوب كذا بكذا، فقال رجل: أنا	
فقال صاحب الثوب: على من؟ فقال الرسول: على أستاذي، أو قال: على فلان	
ولم يقل: على أستاذي، أو قال: من يريده، فقال: فلان، فقال: هات، فأخذه	
فلا ضمان على الرسول، ولا على الآمر	٤٠٤
كتاب الصرف	٥٠٤
الفصل الأول	
_	٤٠٧
	٤٠٩
يما اشترى دينارًا بعشرة دراهم نسيئة، ثم نقد بعض العشرة دون البعض	
	٤١٠
<u> </u>	٤١٠
التفرق الذي يوجب بطلان عقد الصرف أن يتفرق المتعاقدان بأبدانهما عن مجلس	
عقد الصرف قبل التقابض، فيأخذ كل واحد منهما في جهة، أو يذهب أحدهما	
	٤١٠
وي. ي حوب بريوب الفصل الثاني	
	٤١٢
عي بيخ العليل بالمدين وبالعدين	611
إذا باع الرجل دينارًا بدراهم، وليس عند هذا دراهم، ولا عند ذلك دنانير، فنقد هذا الدراهم، ونقد ذلك الدنانير، وتقابضا قبل أن يفترقا جاز ٢	6 N W
اللبراهم، وتفليدلك اللبنانسية وتفايضا فيا إلى نفت فاحار	<b>4</b> 1 1

إذا اشترى فلوسًا بدراهم، وليس عند هذا فلوس، ولا عند هذا دراهم
ثم إن أحدهما دفع، وتفرق جاز ١٤١٢
لو باع تبر فضة بعينه بفلوس بغير أعيانهما، وتفرقا قبل أن يتقابضا، فهو جائز ٤١٢
الفصل الثالث
في البياعات التي يشترط فيها قبض البدلين حقيقة وما يكتفي فيه بقبض البدلين حكمًا
وما يكتفى فيه بقبض أحد البدلين حقيقة، وما لايكتفى
الفصل الرابع
في الدراهم المغشوشة
الفصل الخامس
في الفلوس
إذا اشترى الرجل متاعًا بعينه، أو عرضًا بعينه، أو فاكهة بعينها بفلوس ليست عنده
فهو جائز ٤١٥ فهو جائز
إذا أعطى رجل رجلا درهمًا، وقال: أعطني بنصفه كذا فلسًا، وبنصفه درهمًا صغيرًا
وزنه نصف درهم، فهذا جائز ١١٧ ١٤١٧
لو قال: أعطني بنصف هذا الدرهم الكبير كذا كذا فلسًا، وأعطني بنصفه درهمًا صغيرًا
وزنه نصف درهم إلا حبة، فإن العقد يفسد
لو اشترى فلوسًا بدرهم وتفرقا، ثم وجد شيئًا من الفلوس مستحقًّا، ولم يجزه المستحق
فإن كان مشترى الفلوس نقد الدرهم، فإنه يستبدل مثله، ويجوز العقد
الفصل السادس
في خيار الرؤية والرد بالعيب والاستحقاق في باب الصرف٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
إذا اشترى دينارًا بعشرة دراهم، وتقابضا، ثم وجد مشترى الدراهم الدراهم كلها ستوقة
أو بعضها، فإن كانا في مجلس العقد يتوقف على إجازة المستحق، فإن أجاز جاز
وإن لـم يجز، بطل القبض
رجل باع من آخر إناء فضة وزنه عشرة بعشرة دنانير، وتقابضا، وتفرقا
ثم وجد بائع الإناء نصف الدنانير ستوقة ، ردها وله نصف الإناء

- 197 -

٠٢3	وللمشتري نصف الإناء
	لو اشترى حلى ذهب فيه جوهر مفضض، فوجد بالجوهر عيبًا، فأراد أن يرد الجوهر
173	دون الحلي، ليس له ذلك
	لو أن رجلا اشترى من رجل إبريقًا من فضة فيه ألف درهم بألف درهم، أو اشترى
	من رجل ألف درهم بمائة دينار، وتقابضا، ثم وجد الدراهم ستوقة، أو رصاصًا وردها
277	فله أن يفارقه قبل قبض الثمن، وقبل قبض الإبريق
277	لو اشترى إناء فضة، فإذا هو غير فضة، فلا بيع بينهما
	إذا اشترى إبريق فضة بذهب ووجد به عيبًا، فهلك في يده، أو حدث به عيب آخر
٤٢٣	فله أن يرجع بنقصان العيب
(	لو اشترى دينارًا بعشرة دراهم، وتقابضا والدراهم زيوف، فأنفقها المشتري، وهو لا يعلم
274	فلا شيء له على البائع
	لو اشترى دينارًا بعشرة دراهم، ثم استحق نصف الدينار رجع بنصف الدراهم
٤٢٣	وله نصف الدينار
	من قال: أبيعك هذه الدراهم، وأراه إياها، ثم وجدها زيوفًا يبدلها، إلا أن يقول:
٤٢٣	هى زيوف، أو تبرأ عن عيبها
373	ليس في الدراهم والدنانير خيار الرؤية، إذا كان الكل نوعًا واحدًا
240	ومما يتصل بهذا الفصل
	إذا اشترى دينارًا بعشرة دراهم، وتقابضا، ثم جاء بائع الدينار بدراهم زيوف
٤٢٥	وقال: وجدتها في تلك الدراهم، وأنكر مشترى الدينار، فهذه المسألة على وجوه
	الفصل السابع
577	
	إذا اشترى الرجل من آخر عشرة دراهم بدينار ، فنقد الدينار ، وأخذ بالدراهم رهنًا
٤٢٦	هه جائزفهو جائز
	إذا اشترى الرجل من آخر سيفًا محلى به بدينار ، وقبض السيف، ودفع بالدينار رهنًا
٤٢٦	و المحمر ما ذكرنا في المسألة المتقدمة

## المحيط ج ٢٥ الفصل الثامن

في الحط عن بدل الصرف والزيادة
إذا اشترى الرجل سيفًا محلى بمائة درهم، وحلية السيف خمسون، وتقابضا
تُم إن بائع السيف حط عن ثمنه درهمًا، فهو جائز ٤٢٨
لو أن رجلًا ابتاع من رجل قلب فصة فيه عشرة دراهم بعشرة دراهم، وتقابضا
ثم إن بائع القلب حط عن ثمنه درهمًا، وقبل المشترى الحط، وقبض الدرهم المحطوط
من البائع، فسد البيع كله
إذا اشترى الرجل سيفًا محلى بخمسين درهمًا ، وحلية السيف خمسون
ثم إن البائع حط عن ثمن السيف درهمًا، جاز الحط ٤٣١
لو أن رجلا اشترى من آخر قلب فضة بعشرين دينارًا، وتقابضا، ثم إن بائع القلب
حط عن المشتري عشرة دنانير، فذلك جائز
إذا اشترى الرجل قلب فضة فيه عشرة دراهم بدينار، ثم إن أحدهما زاد صاحبه شيئًا
ينظرإن زادبائع القلب، وكانت الزيادة ثوبًا، ورضى به مشترى القلب، فالزيادة جائزة ٤٣٢
إذا اشترى سيفًا محلى فيه خمسون درهمًا بمائة درهم، وتقابضا، ثم إن مشترى السيف
زاد درهمًا، أو دينارًا، فهو جائز
إذا اشترى إبريق فضة بمائة دينار، وتقابضا، وتفرقا، ثم التقيا، فزاد المشترى البائع
في الثمن عشرة دنانير، تصح الزيادة
الفصل التاسع
في الصلح في الصرف
رجل اشترى من رجل عبدًا بمائة دينار ، وتقابضا ، ثم وجد مشترى العبد بالعبد عيبًا
وخاصم البائع فيه، فأقر البائع بالعيب، أو جحده، وصالحه المشترى عن العيب
علی دنانیر، فهذا علی وجهین
اذا ادعى رجل على رجل مائة درهم، فأنكر المدعى عليه ذلك، أو أقر، ثم صالحه منها
على عشرة دراهم حالة، أو إلى أجل، ثم افترقا قبل القبض، فالصلح جائز ٤٣٦
إذا ماتت المرأة، وتركت ميراتًا من رقيق وثياب وذهب وفضة وحلى فيه جوهر ولؤلؤة

وغير ذلك، وتركت زوجها وأباها، وميراثها كله عند أبيها، فصالح الأب زوجها
على مائة دينار، فهذا على وجهين
إذا ادعى رجل سيفًا محلى بعينه في يدي رجل، فصالحه المدعى عليه
على عشرة دنانير، يدفعها المدعى عليه إلى المدعى، فقبض المدعى منها خمسة
واشترى بالخمسة الأخرى ثوبًا
إذا اشترى الرجل إبريق فضة بمائة دينار، وفي الإبريق ألف درهم، وتقابضا
نم وجد مشترى الإبريق بالإبريق عيبًا، وهو قائم بعينه، حتى يكون له رد الإبريق
فصالح بائع الإبريق المشتري <i>على د</i> ينار ، وقبض المشتري الدينار أو لم يقبض
حتى تفرقا، فالصلح ماضٍ
إذا ادعى رجل على رجل عشرة دراهم وعشرة دنانير، وأنكر المدعى عليه ذلك، أو أقر
لم صالحه المدعى عليه على خمسة دراهم من ذلك كله، فهذا جائز ٤٣٩
إذا اشترى الرجل قلب ذهب فيه عشرة مثاقيل بمائة درهم، وتقابض
واستهلك المشتري القلب أو لم يستهلكه حتى وجد به عيبًا قديما قد كان دلسه للبائع
فصالح البائع من ذلك على عشرة دراهم نسيئة، فهو جائز ٤٣٩
إذا اشترى قلب فضة فيه عشرة دراهم بدنانير، وتقابضا، ثم وجد في القلب هشما
ينقضه، فصالحه من ذلك على قيراطي ذهب من الدينار على أن يزيده المشرى ربع حنطة
وفي بعض النسخ: ربع كر حنطة، وكانت الحنطة بعينها، كان ذلك جائزًا
إذا كان للرجل على رجل دراهم بخارية، واصطلحا منها على دراهم لا يعرف وزنها
قال: إني أنظر إلى البخارية، فإن كان الغالب فيها النحاس فهو جائز ٤٤٠
الفصل العاشر
ني بيع الإناء وزنًا فيزيد أو ينقص
إذا اشترى سيفًا محلى فيه مائة درهم من الحلية بمائتي درهم، ثم علم أن فيه مائتي درهم
فهذا على وجهين
إذا اشترى إبريق فضة على أن فيه ألف درهم بألف درهم، فإذا فيه ألفًا درهم إن علم ذلك
في المجلس، فالمشتري يزيد ألفًا أخرى، إن شاء أخذ كل الإبريق، وإن لم يزد يبطل العقد
ني نصف الإبريق، ويصح في نصف الإبريق

رجل اشتری قلب فضة بدینار علی ان فیه عشرة دراهم، فوجد فیه خمسة عشر
قبل أن يفترقا، أو بعد ما افترقا، فالقياس أن يكون القلب كله للمشترى بذلك الثمن ٤٤٢
لو اشترى إناء فضة بدينار على أن فيه عشرة دراهم، وتقابضا وتفرقا، فوجد فيه
تسعة دراهم، فهو بالخيار
إذا اشترى نقرة فضة على أنها ألف درهم بألف درهم، فإذا هي ألفًا درهم إن علم ذلك
قبل أن يفترقا عن المجلس، فالمشترى يزيد ألف درهم إن شاء، ويجوز العقد في الكل ٤٤٣
الفصل الحادى عشر
في بيع السيوف المحلاة، وفي بيع الحلى الذي فيه اللَّالئ والجواهر وأشباه ذلك
وفي بيع المموهات ما يجوز منه وما لا يجوز
إذا باع الرجل من آخر سيفًا محلى بفضة بدراهم، فالمسألة على أربعة أوجه ٤٤٤
إذا باع الرجل من آخر حلى ذهب فيه لؤلؤا أو جوهر بدنانير ، وقبض المشتري الحلي
فهذا على أربعة أوجه
إذا باع حلية السيف دون السيف لم يجز
إذا باع السيف المحلى بثمن مؤجل، فنقد المشترى قدر حصة الحلية من الثمن، جاز ٤٤٧
الفصل الثاني عشر
في الوكالة في الصرف
إذا وكل الرجل رجلا بدراهم يصرفها له بدنانير، فصرفها الوكيل، وتقابضا
وأقرّ المشتري الدراهم باستيفاء الدراهم، ثم جاء مشتري الدراهم بدرهم زيف
وقال: وجدتها في تلك الدراهم، فقبله الوكيل، وأقر أنه من تلك الـدراهم
لزم الوكيل دون الموكل
إذا وكل الرجل رجلا بدراهم يصرفها له بدنانير، فصرفها، وتقابضا
فليس للوكيل أن يتصرف بعد ذلك في الدنانير بشيء ٤٥١
إذا وكل الرجل رجلا أن يشتري له طوق ذهب بعينه بألف درهم، ودفع إليه الألف
فاشترى الوكيل الطوق بألف درهم، ونقد الثمن، فقبل أن يقبض الوكيل الطوق
كسرت رجل الطوق في يد البائع، كان للوكيل الخيار ٤٥٤

- 197 -

إذا وكل الرجل رجلا بطوق ذهب يبيعه له، فباعه، وانتقد الثمن، وسلم الطوق
إلى المشترى، فجاء المشترى بعد القبض، وقال: وجدت الطوق صفرًا مموهًا بالذهب
وأنكر الآمر، فالمسألة على وجهين
إذا وكل الرجل رجلا بدراهم يصرفها له، فصرفها له، فصرفها بدنانير
هي أقل من قيمة الدراهم، إن كان النقصان بحيث يتغابن الناس في مثله، يجوز
وإن كان بحيث لا يتغابن الناس في مثله، لا يجوز
اذا وكل الرجل رجلا بألف درهم يصرفها له، ثم إن الموكل صرف تلك الألف بنفسه
فجاء الوكيل بعد ذلك إلى بيت الموكل، وأخذ من بيته ألفًا غيرها، وصرفها، فهو جائز
على الموكل
عنى سوعل عند الدنانير دراهم غلة، ولم يسمّ غلّة الكوفة أو غلة بغداد إذا وكّله أن يشتري له بهذه الدنانير دراهم غلة، ولم يسمّ غلّة الكوفة أو غلة بغداد
وها وعد ال يستولي له بهده المنافقير قراعم عنه ، وقم يستم عنه المتوقف او عنه بعداد فهذا على غلة الكوفة
لو وكُّله بأن يبيع هذه الدراهم بكذا دينار شاميَّة، فباعها بدينار كوفيَّة، فإن كانت الكوفية مُن تَمَا تَم كان منذا منذا الشارِيِّة مندا اللَّهِ
غير مقطعة، كان وزنها وزن الشاميّة يجوز على الآمر
إذا أقرض الرجل رجلا ألف درهم، وقبضها المستقرض، ثم إن المقرض
قال للمستقرض: اصرف الدراهم التي لي عليك، ولم يبين مع من يصرف "
لا يصح التوكيل
لو كان لرجل على رجل ألف درهم، فدفع المطلوب إلى الطالب دراهم
وقال: اصرفها، وخذ حقك منها، فقبضها، وهلكت في يده قبل أن يصرفها
فهو من مال الآمر
الفصل الثالث عشر
فى الصرف مع مملوكه، وقرابته، وشريكه، ومضاربه والوصىّ، وما يتصل بذلك ٤٦١
إذا باع الرجل من عبده درهمًا بدرهمين، أو درهمين بدرهم، فهذا ليس بربا
و باع من مكاتبه درهمًا بدرهمين، أو درهمين بدرهم، لا يجوز، وكان ربا
لو بح من تنحاب درسمه بدرسمين، أو درسمين بدرسم، لا يجبور، وقال رب لا يجوز فعل القاضي وأمينه لليتيم، والأب لابنه الصغير، والوصى إلا ما يجوز
د يجور فعل العاصى والمينة للبيم، والأب لابنة الصعير، والوصى إلا ما يجور
z + 1

الفصل الرابع عشر
في الصرف في المرض
إذا باع المريض من وارثه دينًا بألف درهم، وتقابضا، فإنه لا يجوز
۔ لو اشتری المریض من ابنه ألف درهم بمائتی دینار ، وتقابضا ، وله ورثة كبار
فعلى قول أبي حنيفة لا يجوز إلا بإجازة الورثة
إذا باع المريض من أجنبي ألف درهم بدينار قيمته عشرة دراهم، وتقابضا، ثم مات المريض
والدينار عنده، ولا مال له غير ذلك، فللورثة الخيار، إن شاؤوا أجازوا ذلك، وإن شاؤوا
لم يجيزوا
لو أن المريض باع سيفًا قيمته مائة درهم، وفيه من الفضة مائة درهم، وذلك كله قيمته
عشرين دينارًا بدينار، وتقابضا، ثم مات المريض، وأبى الورثة أن يجيزوا ذلك
فإن المشترى بالخيار
مريض له تسعمائة درهم، لا مال له غيرها، باعها بدينار قيمته تسعة دراهم
وقبض مشترى الدينار الدينار، وقبض الآخر مائة درهم، وافترقا، ثم مات المريض
والدينار قائم في يده، والدراهم كذلك، فإجازة الورثة ههنا وعدم إجازتهم سواء ٤٦٥
الفصل الخامس عشر
في الاستبدال ببدل الصرف
ی
، ونقد مشترى الدراهم الدينار، فلم يتفرقا حتى قال مشترى الدراهم لمشترى الدينار:
بعني بالدرهم الذي عليك كذا، فباعه، فإن البيع لا يجوز
. عن من الرجل عشرة دراهم بدينار ، وتقابضا إلا درهم واحد بقى من العشرة
وليس عند باثع الدراهم الدرهم العاشر، فأراد الذي اشترى الدراهم أن يأخذ عشر الدينار
فله ذلك
إذا اشترى الرجل ألف درهم بعينها بمائة دينار ، والدراهم بيض، فأعطاه مكانها سودًا
ورضى بها البائع جاز ذلك

## الفصل السادس عشر

فيما يكون قصاصًا ببدل الصرف، وما لا يكون
رجل له على رجل عشرة دراهم، فباعه الذي عليه العشرة دينارًا بتلك العشرة
ودفع الدينار إليه، فهو جائز
من هذا الجنس ثلاث مسائل
ومما يتصل بمسائل المقاصة
رجل له عند رجل وديعة، وللمودع على صاحب الوديعة دين هو من جنس الوديعة
لم تصر الوديعة قصاصًا بالدين قبل أن يجتمعا عليه
الفصل السابع عشر
في بيع الموزون بجنسه، وبخلاف جنسه وبيع المكيل كذلك وما يتصل بهما
لا يجوز بيع الإناء المتخذ من الفضة بالدراهم إلا وزنًا بوزن، وكذلك لا يجوز
بيع الإناء المتخذ من الذهب بالدنانير إلا وزنًا بوزن
إذا باع الرجل من آخر سيفًا محلى بفضة بسيف محلى بفضة، وقبض أحدهما
السيف الذي اشتراه ولم يقبض الآخر السيف الذي اشتراه حتى افترقا، فسد العقد
في الكل ١٩٠١ في الكل
إذا اشترى الرجل من آخر سيفًا محلى بفضة بعينه بثوب وعشرة دراهم
وتفرقا قبل أن يتقابضا، بطل العقد في الكل
لو باع من آخر ثوبًا ونقرة فضة بثوب ونقرة فضة، فالفضة تصرف إلى الفضة والثوب
يصرف إلى الثوب
لو أن رجلا باع من آخر ثوبًا ودينارًا بثوب ودرهم، وتفرقا قبل التقابض، بطل العقد ٤٨١
لو باع درهمًا ودينارين بدينار ودرهمين، صح العقد
لو اشترى رجل من رجل مثقالًا من فضة ومثقالًا من نحاس بمثقالين من فضة وثلث مثاقيل
من حدید، فهو جائز من حدید، فهو جائز
إذا اشترى إناء من نحاس برطل من حديد بغير عينه، ولم يضرب له أجلا، وقبض الإناء
فهو حاثن

الفصل الثامن عشر
في تصرف المتصارفين في ثمن الصرف قبل القبض
إذا أبرأ أحد المتصارفين صاحبه من الدين الذي وجب له عليه بالعقد، أو وهبه
أو تصدق به عليه، فإن قبل الذي عليه انتقض الصرف، وإن لم يقبل بقي العقد
على حاله
الفصل التاسع عشر
في بيع الصرف مرابحة
إذا باع الرجل قلب فضة فيه عشرة دراهم بدينار، وتقابضا، ثم باعه بربح درهم
أو بربح نصف دينار، فهو جائز
لو اشترى جارية وطوق فضة عليها فيه مائة درهم بألف درهم، وتقابضا، ثم باعهما
مرابحة بربح مائة درهم، أو بربح ده يازده، فالعقد فاسد
إذا اشترى الرجل من آخر سيفًا محلى بفضة بمائة درهم، وحلية السيف
خمسون درهمًا، وتقابضا، ثم إن المشتري باع السيف مرابحة بربح عشرين درهمًا
أو بربح ده دوازده، أو بربح ثوب بعينه، أو ما أشبه ذلك لا يجوز
لو أن رجلا اشتري قلب فضة بعشرة دراهم، وفيه عشرة دراهم، واشتري رجل آخر
ثوبًا بعشرة دراهم، ثم باعهما جميعًا القلب والثوب مرابحة بربح أحد عشر درهمًا
يفسد العقد في حصة الحلية
إذا اشترى الرجل من آخر ثوبًا وقلبًا بمائة درهم، ووزن القلب خمسون على أن يكون
ثمن القلب نسيئة، وثمن الثوب حالا، فسد العقد كله
الفصل العشرون
في الصرف في دار الحرب ١٩٠
إذا دخل المسلم دار الحرب بأمان أو بغير أمان، وعقد مع حربي عقد الربا
بأن اشترى درهمًابدرهمين، أو اشترى درهمًابدينار إلى أجل، أوباع منهم خمرًا أوخنزيرًا
أو ميتة أو دمَّابمال، قال أبو حنيفةومحمد: ذلك كله جائز، وقال أبو يوسف: لايجوز ٨٩
لو دخل مسلمان دار الحرب، فتبايعا ثمه درهمًا بدرهمين، لا يجوز

	لو أسلم حربيّان في دار الحرب، وتبايعا درهمًا بدرهمين
٤٨٩	قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: كرهت ذلك لهما
	لو أن حربيًا باع من حربي درهمًا بدرهمين، ثم خرجا إلى دار الإسلام مسلمين
	أو ذميين، واختصما إلى القاضي، فإن كان ذلك بعد التقابض، فالقاضي لا يتعرض
٤٩٠	لذلك، ولا يبطل
	الفصل الحادى والعشرون
193	في الصرف في الغصب والوديعة
	إذا غصب الرجل من آخر قلب فضة، أو ذهب، واستهلكه، فعليه قيمته مصوغًا
193	من خلاف جنسه
	إذا غصب رجل من آخر ألف درهم، ثم اشتراها منه بمائة دينار، وقبض المائة
297	قبل أن يتفرقا جاز
	لو أن رجلا أودع رجلا ألف درهم، وقبضها المودع، ووضعها في بيته، ثم التقيا
	في السوق، فباع صاحب الوديعة دراهم الوديعة من المودع بمائة دينار، وقبض صاحب
٤٩٣	الوديعة الدينار، وافترقا قبل أن يجدد المودع في الوديعة قبضًا، فقد بطل البيع
	الفصل الثاني والعشرون
	يشتمل على الإجارة وعلى الصرف ويدخل فيه استهلاك المشتري في عقد الصرف
٤٩٤	قبل القبض
	إذا دفع إلى رجل لجامًا مموهة بفضة وزنًا معلومًا يكون قرضًا على الدافع، ويعطيه
٤٩٤	الدافع أجرًا معلومًا على ذلك، فهو جائز
	لو دفع إلى رجل عشرة دراهم فضة، وقال: إخلط لي فيها خمسة دراهم فضة
१९०	تْم صغها كلها قلبًا، ولك أجر كذا وكذا، ففعل ذلك، فهو جائز
	إذا اشترى من آخر قلب فضة بدينار، ودفع الدينار، ولم يقبض القلب
897	حتى جاء رجل، وأحرق القلب، واختار المشترى فسخ العقد
	إذا اشترى سيفًا محلى فيه خمسون درهمًا بمائة درهم، أو بعشرة دنانير، ونقد الثمن
	ولم يقبض السيف حتى أفسد رجل شيئًامن حمائله ، أوجفنه ، فاختار المشترى أخذ السيف

## فهرس المسائل والموضوعات للمجلد الحادى عشر من المحيط البرهاني

٣		•		•	•		•	•									•	•	•			•		•		•		•	•		•		•	•	مة	نف	الث	ب	كتا
٥		•		•																								•						•	مة	نف	الث	ب	كتا
٥		•		•	•					•			•	•	•		•	•	٠							بلا	فص	ن د	رير	ست	، ء	لم	۽ ء	مل	ئت	ب ر	تاب	الك	هذا
																																			ل	<b>أ</b> و	11	سا	القو
٥	•		•	•				•		•			•		•		٠		٠								٠.	عب	يح.	K	ما	ة و	نعا	نت	، ال	فيه	ئب	يج	فيما
٥				•	•										•				•				•			دًا	موا	م	مة	ت	Y	قو	المنا	ی	پ ؤ	نجب	Ϋ́	عة	الشف
		L	لھ	يعر	أج	ن	أر	ی	عل	٠,	ك	عتا	L۱	4	,	: لـ	له	ل	قا	و	ا،	ر او	مع	ړه	ار	ا د	له	ں	خ.	رفر	, د	ہر	, م	نير	ن ا	ىرأ	ج اه	زو-	إذا تز
٦			Ц	نلو	5 ,	ل	بىو	به	الف	٦	فح	Ι,	ئيم	,	يا	شة	لل	ä	نع	شأ	>	فا	6	رًا	e	ٍ م	دار	ال	ذه	. هر	ك	طية	أعد	Ì :	ال	وق	ا،	مهر	لك،
٦						•		ين	8	ج.	و	ی	عل	> _	9 8	ف	أ،	ارً	ا د	T:	إز	ے	دف	۴	ڌ	ا،	<u>ه</u> ر	م	ها	-	يس	•	وا	6	رأ	ام	وج	لى تىز	رجل
					١,	کذ	ود	١.	کذ	d	ميا	ر خ	بعو	ي ز	أز	ى	عل	م -	و		مة	7	وا	ز	نو	Z	ر ه	غي	ر	, دا	فى	ی	۰	مہ	بيا	قع	ب ش	ھ	إذا و
٧			•												•				٠																		لل	باط	فهو
													ب	بدو	و ه	الم	ت	ار	رم	, (	٩	ھ	در		_	بأل	ن ب	K	لف	عًا	، بي	ری	دار	، ب	يت	ص	: أو	ال	إذا ق
٧								•		•					•							عة	نف	لث	١,	يع	ئنة	لل	ت	ئب	; ;	ت	بل	: وَ	له	ی	ر ص	، الم	فقال
					عة	نه	על	K	ۏ	، ۵	ی	ر	ٔخو	١	دار	ے د	ئنو	ς.	ٍ لعي	لي	عا	<b>.</b> 4	ليا	ء	ن	عو	مد	ال	ح	بال	ۣص	، و	ار .	, د	فى	نقا	_ ر	:عج	إذا اد
٨	•				•										•											نها	ع	ح	سل	الد	ے	وق	نی	اك	.ار	الد	فی	ىيع	للشه
٩															•				į	عا	نىن	الت	ني ا	حز	- (	ت	بو	,	ين -	K	ب	ىيى	J١	ار	خي	۽ و	ِؤينا	الر	خيار
									ہا	٥	له	حا	\		یار	上	۱۵	في	L	ر•	بث	و	6 4	ينا	۰	ے ب	ضر	مو	۳,	أو	٤4	ميذ	ų .	مبا	ا ب	دارً	ی	ثبتر	إذا ان

إن شرط الخيار لبائع الدار، فلا شفعة للشفيع
إذا اشترى الرجل من آخر دارًا على أن المشترى فيها بالخيار ثلاثة أيام، فبيعت دار
إلى جنبها، فللمشترى الشفعة بالإجماع
رجل توكل عن غيره بشراء دار، وهو شفيعها، يثبت له الشفعة
إذا اشترى دارًا شراء فاسدًا، وبني فيها بناء، أو غرس فيها أشجارًا، فللشفيع
أن يأخذها بالشفعة بقيمة الدار
إن باع المشتري ما اشتراه شراء فاسدًا بيعًا صحيحًا من رجل لم يكن للبائع
نقض البيع، والشفيع بالخيار
إذا أوصى لرجل بدار، ولم يملك الدار وقت البيع، فلم يتحقق السبب
وإن مات الموصى له قبل أن يعلم بالوصية، ثم بيعت دارًا بجنبها، ثم قبل الوصية
وادعى الشفعة، فلا شفعة له
سفل لرجل وفوقه علولرجل آخر، فباع صاحب السفل سفله
فلصاحب العلوالشفعة١٢
ر جلان اشتريا دارًا، وأحدهما شفيعها، فلا شفعة للشفيع فيماصار للأجنبي منهما ١٣
إذا بيع المستأجر قبل مضى مدة الإجارة، والمستأجر شفيعها، فأجاز المستأجر البيع
حتى نَفذ البيع في حقه، كان له أن يأخذ بالشفعة ١٣
رجل اشترى من آخر أرضًا فيها نخيل بألف درهم، فلم يقبضها المشتري
حتى أثمر النخيل، ثم حضر الشفيع، فله أن يأخذ الكل بالشفعة١٣٠٠
رجل اشترى نخيلا فيه ثمر اشتراه بأصله وثمره، فجذ المشترى الثمر
ثم حضر الشفيع، أخذ النخيل بحصته من الثمن
إذا اشترى نخلة بأصولها ومواضعها من الأرض، ففيها الشفعة
إذا اشترى البناء ليقلعه، فلا شفعة للشفيع
إذا اشترى بيتًا ورحاء ماء فيه، ونهرها ومتاعها، فللشفيع الشفعة في البيت
وفي جميع ما كان من آلات الرحاء المركبة في بيت الرحاء١٥
إذا اشترى عين قير، أو نفط، أو موضع ملح، أخذ بجميع ذلك بالشفعة ١٥
اشترى كرمًا، وله شفيع غائب، فأثمرت الأشجار، فأكلها المشترى

ثم حضر الشفيع، وأخذ الكرم بالشفعة	10
الفصل الثاني	
في بيان مراتب الشفعة	١٦
دار بين شريكين في سكة غير نافذة ، فباع أحد الشريكين نصيبه من الدار	
	۱۷
دار كبيرة فيها مقاصر ، باع صاحب الدار منها مقصورة ، أو قطعة معلومة	
ففيها الشفعة لجار الدار الكبيرة كان جارًا في أي نواحيها	۱۸
دار بين ثلاثة نفر إلا موضع بئر ، أو طريق ، فإن ذلك بين اثنين من هؤلاء الثلاثة	
لا حق للثالث فيه، وباقي الدار بين الثلاثة	۱۸
دار فيها ثلاثة أبيات، ولها ساحة، والساحة بين ثلاثة نفر، والبيوت بين اثنين منهم	
فباع أحد مالكي البيوت نصيبه من البيوت والساحة من شريكه في البيوت والساحة	
فلا شفعة لشريكهما في الساحة	19
حائط بين داري رجلين، والحائط بينهما، فصاحب الشريك في الحائط أولى	
بالحائط من الجار، وهما سواء في بقية الدار، يأخذ أيهما يريد ١٩	19
درب غير نافذ فيه دور لقوم باع رجل من أرباب تلك الدور بيتًا شارعًا	
في السكة العظمي، ولم يبع طريقه في الدرب على أن يفتح مشترى البيت بابًا	
	19
	۲.
في العطف منازل، فباع رجل منزلا في أعلى السكة، أو في أسلفها	
أو في العطف، فالشفعة لجميع الشركاء	۲۱
درب زائغة مستديرة بجميع الدرب بيعت في دار في هذه الزائغة التي عليها الدرب	
ها مرت کی مستحد	۲۱
رجل اشتری من رجل بیتًا من دار إلی جنب داره، و فتح بابه إلی داره	
ثم باع هذا البيت وحده، فجاء جار هذا الرجل، وطلب هذا البيت بالشفعة ٢٢	77
دار فيها حُجر، وحجرة منها بين رجلين، فباع أحدهما نصيبه من الحجرة 	Na har
فهذا على وجهين	22

اشترى بيتًا من دار علوه لآخر، وسفله لآخر، وطريق البيت الذي اشتري
في دار أخرى فإنماا الشفعة للذي في داره الطريق
الكيسانيات
دار فيها ثلاثة بيوت، وكل بيت لرجل على حدة، وطريق كل بيت في هذه الدار
وطريق الدار في دار أخرى، وطريق تلك الدار في سكة غير نافذة، بيع بيت
من البيوت التي في الدار الداخلة ، كان صاحبا البيتين أولى بالشفعة
من صاحب الدار الخارجة
داران متلازقتان کل واحد منهما لرجل، ولکل دار جیران، فتبایعا
إحدى الدارين بالأخرى، فالشفعة للجيران ٢٤
رجل اشترى داراً في سكة غير نافذة، ثم اشترى بعد ذلك أخرى
كان لأهل تلك السكة أن يأخذوا الـــدار الأولى، ويكونوا شركاء في الثانية ٢٥
نهر خاص لرجل في أرض رجل، وعليه رحى ماء لصاحب فلو باع
صاحب النهر النهر، النهر مع الرحى، فلصاحب الأرض أن يأخذ النهر
مع الرحى بالشفعة
نهر كبير كدجلة، يجري لقوم منه نهر صغير، فصارت شرب أراضيهم
من هذا النهر الصغير، فباع رجل من أهل هذا النهر الصغير أرضه بشربها
كان للذين شربهم من هذا النهر الصغير أن يأخذوا تلك الأرض بالشفعة ٢٧
كان للذين شربهم من هذا النهر الصغير أن يأخذوا تلك الأرض بالشفعة ٢٧
كان للذين شربهم من هذا النهر الصغير أن يأخذوا تلك الأرض بالشفعة
كان للذين شربهم من هذا النهر الصغير أن يأخذوا تلك الأرض بالشفعة ٢٧ نهر بين قوم لهم عليه أرضون وبساتين شربها من ذلك النهر شركاء فيه فلهم الشفعة فيما بيع من هذه الأراضي والبساتين
كان للذين شربهم من هذا النهر الصغير أن يأخذوا تلك الأرض بالشفعة ٢٧ نهر بين قوم لهم عليه أرضون وبساتين شربها من ذلك النهر شركاء فيه فلهم الشفعة فيما بيع من هذه الأراضي والبساتين ٢٧ الشترى الرجل نهرًا بأصله، ولرجل أرض في أعلاه إلى جنبه، ولرجل آخر أرض
كان للذين شربهم من هذا النهر الصغير أن يأخذوا تلك الأرض بالشفعة ٢٧ نهر بين قوم لهم عليه أرضون وبساتين شربها من ذلك النهر شركاء فيه فلهم الشفعة فيما بيع من هذه الأراضي والبساتين ٢٧ اشترى الرجل نهرًا بأصله، ولرجل أرض في أعلاه إلى جنبه، ولرجل آخر أرض في أسفله إلى جنبه، ولرجل أسفله ٢٨ في أسفله إلى جنبه، فلهماجميعًا الشفعة، وفي جميع النهر من أعلاه إلى أسفله ٢٨
كان للذين شربهم من هذا النهر الصغير أن يأخذوا تلك الأرض بالشفعة ٢٧ نهر بين قوم لهم عليه أرضون وبساتين شربها من ذلك النهر شركاء فيه فلهم الشفعة فيما بيع من هذه الأراضي والبساتين ٢٧ اشترى الرجل نهرًا بأصله، ولرجل أرض في أعلاه إلى جنبه، ولرجل آخر أرض في أسفله إلى جنبه، فلهما جميعًا الشفعة، وفي جميع النهر من أعلاه إلى أسفله ٢٨ نهر أعلاه لرجل، ومجراه في أرض رجل آخر، وأسفله لرجل آخر
كان للذين شربهم من هذا النهر الصغير أن يأخذوا تلك الأرض بالشفعة ٢٧ نهر بين قوم لهم عليه أرضون وبساتين شربها من ذلك النهر شركاء فيه فلهم الشفعة فيما بيع من هذه الأراضي والبساتين ٧٠ اشترى الرجل نهرًا بأصله، ولرجل أرض في أعلاه إلى جنبه، ولرجل آخر أرض في أسفله إلى جنبه، ولرجل آخر أرض في أسفله إلى جنبه، فلهماجميعًا الشفعة، وفي جميع النهر من أعلاه إلى أسفله ٢٨ نهر أعلاه لرجل، ومجراه في أرض رجل آخر، وأسفله لرجل آخر في أرض

دار في سكة خاصة، باعها صاحبها من رجل بلا طريق، فلأهل السكة الشفعة ٢٨
الفصل الثالث
في طلب الشفعة
إذا علم الشفيع بالبيع، فلم يطلب مكانه فلا شفعة له٣٠
اختلف العلماء في مقدار مدة طلب المواثبة٣٠
إذا كان الشفيع غائبًا، فعلم بالشراء، فإنه ينبغي أن يطلب طلب المواثبة ٣٤
الشفيع إذا علم بالشراء، وهو في طريق مكة، وطلب طلب المواثبة
وعجز عن طلب الإشهاد بنفسه، فوكل وكيلا ليطالب له بالشفعة، فإن لم يفعل
ومضى بطلت شفعته
إذا سمع البيع يوم السبت، فلم يطلب الشفعة، بطلت شفعته
إذا اشتري رجل من أهل البغي دارًا من رجل في عسكره، والشفيع في عسكر
أهل العدل، فإن كان لا يقدر على أن يبعث وكيلا، ولا أن يدخل بنفسه عسكرهم
فهو على شفعته
إذا اتفق البائع، أو المشتري والشفيع أن الشفيع علم بالشراء منذ أيام، ثم اختلفا
بعد ذلك في الطلب، فقال الشفيع: طلبت منذ علمت، وقال المشترى:
ما طلبت، فالقول قول المشتري
إن أقام المشترى بينة أن الشفيع علم بالبيع منذ زمان، ولم يطلب الشفعة
وأقام الشفيع بينة أنه طلب الشفعة حين علم بالبيع، فالبينة بينة الشفيع ٣٧
المشترى إذا أنكر طلب الشفعة، فالقول قوله مع يمينه
الفصل الرابع
في استحقاق الشفيع كل المشتري أو بعضه
دار بين قوم اقتسموها، وأصاب كل واحد منهم ناحية منها معلومة
إلا أن طريقهم واحد، ولرجل دار متلاصقة بنصيب بعضهم، فباع أحدهم نصيبه
من رجل، وسلم شركاءه في الطريق الشفعة
رجل له بستان عليه حائط وباب، فباع بستانه وأرضين خلف البستان

ولرجل قطعة أرض إلى جانب الحائط الذي على البستان، فالشفعة له في البستان
والأرض المتصلة
إذا كان للرجل دور هدمها، وجعلها دارًا واحدة، أو جعلها أرضًا، وباعها
فللشفيع الشفعة في جميع ذلك
صورة مسألة البيوت في دار واحدة ٣٩
ومما يتصل بهذا الفصل
إذا أراد الشفيع أن يأخذ بعض المشترى، دون البعض
ليس للشفيع أن يأخذ البعض دون البعض دفعًا للضرر عن المشترى
إذا اشترى الرجل دارين صفقة واحدة، وشفيعهما واحد، وأراد أن يأخذ أحدهما
دون الآخر، فليس له ذلك
الفصل الخامس
في الحكم في الشفعة والخصومة فيها
لا ينبغى للقاضى أن يقضى بالشفعة حتى يحضر الشفيع الثمن، وإن طلب أجلا
أجَّله يومين أو ثلاثة قي يحصر السيخ النش وإن طنب الجرو
إذا رفع الشفيع الأمر إلى القاضي، وطلب منه أن يقضى له بالشفعة، فهذا
ېو اربع المسيع او مرېعي الله طبي و وعلب الله ال يعملي له المستعد و هدا على و جهين
إذا وقع الشراء بثمن مؤجل إلى سنة مثلا، فحضر الشفيع، وطلب الشفعة
وأراد أخذها إلى ذلك الأجل، فليس له ذلك إلا برضى المأخوذ منه
دار بيعت ولها شفيعان جاران، وأحدهماغائب، فخاصم الحاضرالمشتري إلى قاضٍ ٧. م النفسة بالحمل فقال المدالا شفية الله مأستال أسال مشفيط
لا يرى الشفعة بالجوار، فقال له: لا شفعة لك، أو قال: أبطلت شفعتك
ثم قدم الشفيع الآخر، وخاصم المشترى إلى قاضٍ يرى الشفعة بالجوار فانستنسل من الله
فإنه يقضى له بجميع الدار
رجل اشترى من آخر دارًا بألف درهم، وباعها من رجل آخر بألفي درهم، وسلمها
ثم حضر الشفيع، وأراد أن يأخذ الدار بالبيع الأول ٤٥
يأخذها من الذي هي في يديه
إذا قضى القاضي للشفيع بالشفعة، وضرب له أجلا، وقال: إن لم تأت ِبالثمن

إلى وقت كذا، فلا شفعة لك، فلم يأت بِه بطلت شفعته ٤٦
رجل في يده دار ، جاء رجل ، وادعى أن صاحب اليد اشترى الدار من فلان
وأنا شفيعها، وأقام على ذلك بينة، وأقام صاحب اليدبينة أن فلانًا أودعها إياه
يقضى القاضى للشفيع بالشفعة
إذا وقع الشراء بالجياد، ونقد المشترى الزيوف، فالشفيع يأخذ بالجياد
الفصل السادس
في الدار إذا بيعت ولها شفعاء
إذا كان للدار شفيعان، فسلم أحدهما، فإن كان قبل قضاء القاضي
بالشفعة بينهما نصفين، أخذ الرجل الآخر كل الدار، أو ترك ٤٨
إذا كان بعض الشفعاء أقوى من البعض، فقضى القاضي بالشفعة للقوى
بطل حق الضعيف
إذا حضر بعض الشفعاء، وغاب البعض، فللشفيع الحاضر أن يأخذ كل الدار ٨
إذا قضى القاضي للحاضر بكل الدار ، ثم حضر آخر ، وقضى له بالنصف
ثم حضر آخر، قضي له بثلث ما في يد كل واحد منهما حتى يصير مساويًا لهما ٤٩
الفصل السابع
في إنكار المشتري جوار الشفيع وما يتصل به ٥١
الشفيع إذا طلب الشفعة بدار في يديه يزعم أنها له، فقال المشترى:
ليست هذه الدار لك
على الشفيع البينة
دار في يدي رجل أقر أنها لآخر، فبيعت إلى جنبها دار، وجاء المقر له يطلب
الشفعة بإقراره الذي أقر له به، فلا شفعة له فيها ٥١
الفصل الثامن
في تصرف المشتري في الدار المشفوعة قبل حضور الشفيع
إذا اشترى الرجل دارًا، أو أرضًا، وبني فيها بناء، أو غرس غرسًا
تُم حضر الشفيع، وطلب الشفعة، أمر المشترى برفع بناءه وغرسه

اشترى دارًا وصبغها بأشياء كثيرة، ثم جاء الشفيع، فهو بالخيار ٥٣
إذا اشترى الرجل دارًا، وهدم بناءها، أو هدمها أجنبي، أو انهدم بنفسه
ثم جاء الشفيع، قسم الثمن على قيمة البناء مبنيًّا، وعلى قيمة الأرض
فما أصاب الأرض أخذها الشفيع بذلك
إذا جعل المشتري الدار المشتراة مسجداً، أو مقبرة، ثم حضر الشفيع
قضي له بالشفعة
الدار إذا كانت مشتركة بين رجلين، باع أحدهما نصيبه من رجل
وقاسم المشترى الشريك الذي لم يبع، ثم حضر الشفيع، فله أن ينقض القسمة ٥٥
رجل اشترى أرضًا قيمتها مائة بمائة، ورفع منها التراب، وباعه بمائة
ثم جاء الشفيع، وطلب الشفعة، أخذ الأرض بنصف المائة، وهو خمسون ٥٦
لو كبس المشترى الأرض، فأعادها على ما كانت قبل أن يحضر الشفيع
ثم حضر الشفيع، يقال للمشترى: ارفع عنها ما أحدثت٥٦
لو باع نصف دار من رجل ليس بشفيع، وقاسمه بأمر القاضي
ثم حضر الشفيع، ونصيب البائع بين دار الشفيع وبين نصيب المشترى، فإن هذا لا يبطل
شفعة الشفيع
رجل اشترى من رجل دارًا بألف، وباعها من رجل بألفين، فعلم الشفيع
بالبيع الثاني، ولم يعلم بالبيع الأول، فخاصم فيها، وأخذها بالشفعة الثاني بحكم
أو بغير حكم أو بغير حكم
اشترى الرجل دارًاانهدم بناءها، ثم بنى فأعظم النفقة، فإن الشفيع يأخذهابالشفعة ٥٦
الفصل التاسع
في تسليم الشفعة
تسليم الشفعة قبل البيع لا يصح، وبعده صحيح
تسليم الشفعة لا يخلو من ثلاثة أوجه
إذا قال أجنبي لشفيع الدار: سلّم شفعة هذه الدار للآمر، أو قال: لهذا المشتري
فقال الشفيع: سلمتها لك، أو قال: وهبتها لك، أو قال: أعرضت عنها لك
كان هذا تسليمًا صحيحًا للآمر والمشترى

إذا قال أجنبي للشفيع: أصالحك على كذا على أن تسلم الشفعة، فسلم
كان التسليم صحيحًا
إذا كان المشتري وكيلا من غيره بالشراء، فقال له الشفيع: سلمت لك شفعة
هذه الدار خاصة دون غيرك، كان هذا تسليمًا صحيحًا للآمر
إذا قال الشفيع للمشترى: سلمت لك شفعة هذه الدار، فإذا هو قد اشتراها لغيره
فهو على شفعته
الفصل العاشر
في الشفيع إذا أخبر بالبيع، فسلم ثم يعلم أن البيع كان بخلافه
إذا أخبر الشفيع أن المشترى فلان ، فسلم الشفعة ، فإذا المشترى غيره ، فهو على شفعته ٦٣
لو أخبر أن الثمن شيء مما يكال أو يوزن، فسلم الشفعة، فإذا الثمن صنف آخر
مما يكال أو يوزن، فهو على شفعته
لو أخبر أن الثمن ألف درهم، فإذا الثمن مائة دينار، فلا شفعة له
لو أخبر بشراء نصف الدار، فسلم، ثم ظهر أن المشترى اشترى الكل، فله الشفعة ٦٥
ومما يتعلق بمسائل الإخبار
إذا أخبر الشفيع بالشراء، فإن كان المخبر هو المشترى، ثبت الشراء بخبره
الفصل الحادي عشر
-
فيما يحدثه الشفيع مما يبطل شفعته
إذا ساوم الشفيع الدارمن المشترى، أو سأل منه أن يوليه إياه، أو استأجرها الشفيع
من المشترى، أو أخذها مزارعة، أو معاملة، وذلك بعد العلم بالشراء فهو تسليم للشفعة
فهو تسليم للشفعة
مساومه السفيع بداره لا ببطل سفعه
الشفيع إذا طلب نصف الدار بالشفعة، فهذا تسليم منه في الكل
دار بيعت ولها شفيعان: أحدهما غائب، وطلب الحاضر نصف الدار على حساب أنه لا يستحق إلا النصف، يطلت شفعته
الله لا لسببة حمر الا التصنف ) تطلب سفعته بيبيييييييييييييييييي

ذا باع الشفيع داره التي يشفع بها بعد شراء المشتري، وهو يعلم بالشراء
أو لايعلم، بطلت شفعته
إن كان باع الشفيع داره بشرط الخيار للشفيع، فهو على شفعته
ذا سلم الشفيع على المشترى، ثم طلب الشفعة، صح طلبه ٨٠
و كان المشترى واقفًا مع الابن، فسلم الشفيع على ابن المشترى، بطلت شفعته ٦٨
لو قال الشفيع للمشترى: أنا شفيعك، وآخذ الدار منك، فلا شفعة له
دار بيعت، فقال البائع أو المشترى للشفيع: أبرأنا عن كل خصومة لك قبلنا، ففعل
وهو لا يعلم أنه يجب له قبلهما شفعة، لا شفعة له في القضاء
الشفيع إذا علم بالبيع وهو في التطوع، فجعلها أربعًا، أو ستًّا ٧٠
لا تبطل شفعته
الفصل الثاني عشر
في الاختلاف الواقع بين الشفيع والمشترى والبائع والشهادة في الشفعة ٧١
إذااشترى الرجل دارًا، وقبضها، ونقدالثمن، ثم اختلف الشفيع والمشترى في الثمن
فالقول قول المشترى مع يمينه، ولا يتحالفان
لو وقع الاختلاف بين البائع والمشترى في الثمن، والمبيع في يد البائع
كان القول قول البائع مع يمينه
اختلف البائع والمشترى والشفيع في الثمن قبل نقد الثمن، فهذا على وجهين ٧٣
رجل اشترى من رجل دارًا، ولها شفيعان، فأتاه أحدهما، وطلب شفعته
فقال المشترى: إنى اشتريتها بألف، وصدقه الشفيع في ذلك، وأخذها بألف
ثم إن الشفيع الثاني جاء، وأقام بينةأن المشترى كان اشتراه بخمسمائة، فالشفيع الثاني
يأخذ من الشفيع الأول نصفها
اتفق البائع والمشترى أن البيع كان بشرط الخيار للبائع، وأنكر الشفيع
فالقول قولهما
إذا ادعى البائع الخيار ، وأنكر المشترى والشفيع ، فالقول قول المشترى ٧٥
رجلان تبايعا، فطلب الشفيع الشفعة بحضرتهما، فقال البائع:
كان البيع بيننا بيع معاملة ، وصدقه المشترى على ذلك ، لا يصدقان على الشفيع ٧٥

باع دارًا من رجل، ثم إن المشتري والبائع تصادقا أن البيع كان فاسدًا
وقال الشفيع: كان جائزًا، فالقول قول الشفيع ٧٦
لو اختلف المتعاقدان فيما بينهما، فقال المشترى: بعتنيها بألف درهم ورطل
من حمر، وقال البائع: لا، بل بعتها بألف درهم، فالقول قول البائع ٧٦
رجل اشترى من رجل ضيعة عشرها بثمن كثير، وتسعة أعشارها بثمن قليل
فللشفيع الشفعة في البيع الأول٧٧
رجل اشترى دارًا لابنه الصغير، وقبضها، ثم اختلف المشتري والشفيع في الثمن
قال: لا يحلف المشترى، وإن كان الأب بمنزلة الوكيل عن الولد ٧٧
إذا قال المشترى: اشتريت هذه الدار لابني الصغير، وأنكر شفعة الشفيع
فلا يمين على المشترى إن كان الشفيع أقر أن له ابنا صغيرًا٧٧
إذا اشترى الرجل دارًا، وقبضها، وهدم بناءها، أو حرقها، أو فعل ذلك
رجل أجنبي حتى سقط عن الشفيع حصة البناء من الثمن، يقسم الثمن
على قيمة الأرض وعلى قيمة البناء
إذا اشترى الرجل دارًا من امرأة، فلم يجد من يعرفها إلا من له الشفعة
فإن شهادتهم لا تجوز عليها
إذا وكل الرجل رجلا بشراء دار، أو بيعها، فاشترى، أو باع، وشهد ابنا الموكل
على الشفيع بتسليم الشفعة، فإن كان الوكيل بالشراء، لا تقبل شهادتهما
سواء كانت الدار في يد البائع، أو في يد الموكل، أو في يد الوكيل
إذا أقر المشترى أنه اشترى هذه الدار بألف درهم، وأخذها الشفيع بذلك
ء حرو البائع أن الثمن ألفان، وأقاما على ذلك بينة، قبلت بينته، وكان للمشترى
أن يرجع على الشفيع بألف أخرى ٨١ ٨١ ٨١ ٨١
إذا كفل رجلان لمشترى الدار بالدرك، ثم شهد الكفيلان على المشترى
أنه قد سلم الدار للشفيع، لا تقبل شهادتهما ٨١ ٨١ ٨١
إذا اشترى الرجل دارًا بعرض، حتى كان للشفيع أن يأخذ الدار بقيمة العرض، ١٠٠٠. ٨١.
إذا تزوج امرأة على دار على إن ردت على الزوج ألف درهم، فعلى قول أبي حنيفة: لا شفعة للشفيع في شيء من الدار

	ذا ادعى على رجل حقًّا في أرض، أو دار، فصالحه على دار، فللشفيع فيها
۸۲	لشفعة بقيمة ذلك الحق الذي ادعى
	ذا اشترى الرجل دارًا بألف درهم، وقبضها، ونقد الثمن، ثم جاء الشفيع
	فقال المشترى: قد أحدثت فيها هذا البناء، وكذبه الشفيع، وقال: كان هذا البناء فيها
۸۲	نالقول قول المشترى
	ذا قال المشترى للشفيع: اشتريت الدار، أو قال: اشتريت الأرض بخمسمائة
۸۳	أم اشتريت البناء بخمسمائة ، ولا شفعة للشفيع في البناء
	و ادعى المشترى أنه اشترى الأرض والبناء بصفقة واحدة، وقال الشفيع:
	لا، بل اشتريتها بصفقتين، ولى أن آخذ الأرض دون البناء، فالقول قول المشترى
٨٤	مع يمينه ،
	ے . رجل أقام البينة أنه اشترى هذه الدار من فلان بألف درهم، وأقام رجل آخر بينة
	أنه اشترى هذا البيت من هذه الدار من فلان منذ شهر بكذا، فإنه يقضى بالبيت
٨٤	لصاحب الشهر، وببقية الدار للآخر
٨٥	الفصل الثالث عشر
۸٥ ۸٥	الفصل الثالث عشر في التوكيل بالشفعة، وتسليم الوكيل الشفعة وما يتصل به
۸٥	الفصل الثالث عشر فى التوكيل بالشفعة، وتسليم الوكيل الشفعة وما يتصل به
٨٥	الفصل الثالث عشر فى التوكيل بالشفعة، وتسليم الوكيل الشفعة وما يتصل به
۸٥	الفصل الثالث عشر فى التوكيل بالشفعة، وتسليم الوكيل الشفعة وما يتصل به
٨٥	الفصل الثالث عشر فى التوكيل بالشفعة، وتسليم الوكيل الشفعة وما يتصل به
٨٥	الفصل الثالث عشر في التوكيل بالشفعة، وتسليم الوكيل الشفعة وما يتصل به
٨٥	الفصل الثالث عشر في التوكيل بالشفعة، وتسليم الوكيل الشفعة وما يتصل به
0 A 0 A 7 A 7 A	الفصل الثالث عشر في التوكيل بالشفعة وما يتصل به
٨٥	الفصل الثالث عشر وتسليم الوكيل الشفعة وما يتصل به
۸٥ ۸٦ ۸٦	الفصل الثالث عشر وتسليم الوكيل الشفعة وما يتصل به
Λο Λο Λη Λγ	الفصل الثالث عشر وتسليم الوكيل الشفعة وما يتصل به

الوكيل بالشفعة إذا سلم الشفعة ، ذكر في شفعة "الأصل": أنه إن سلم
في مجلس القاضي صح، وإن سلم في غير مجلس القاضي لا يصح ٨٨
الوكيل بالشفعة إذا طلب الشفعة ، وادعى المشترى التسليم ، فهذا على وجهين ٨٨
إذا شهد شاهدان على الوكيل أنه سلم الشفعة عند غير القاضي، فشهادتهما باطلة ٨٩
الوكيل بشراء الدار إذا اشترى وقبض، فجاء الشفيع، وأراد أن يطلب الشفعة
من الوكيل، فهذا على وجهين
إذا قال المشترى قبل أن يخاصم في الشفعة: اشتريت هذه الدار لفلان، وسلمتها إليه
ثم حضر الشفيع، فلا خصومة بين الشفيع وبين المشترى
الفصل الرابع عشر
_
5.
الصغير والكبير في استحقاق الشفعة سواء٩١
إذا اشترى دارًا لابنه الصغير، والأب شفيعها، كان للأب أن يأخذها بالشفعة ٩٢
لو اشترى لابنه الصغير دارًا، والأب شفيعها
لو باع الأب دارًا لنفسه وابنه الصغير شفيعها٩٣
الوصى إذا اشترى دارًا لنفسه، أو باع دارًا له، والصبى شفيعها
فلم يطلب الوصى شفعته ، فاليتيم على شفعته إذا بلغ
رجل اشترى دارًا بأكثر من قيمتها، وصغير شفيعها، فسلم الأب شفعتها
لا يصح تسليمه عندهم جميعًا، هو الصحيح
الفصل الخامس عشر
_
, ,
إذا وقع الشراء بالعروض
الشفيع يأخذ الدار بقيمة ما وقع الشراء به
إذا اشترى الرجل دارًا بعبد بعينه، وأخذ الشفيع الدار بقيمة العبد بقضاء القاضي
ثم استحق العبد، بطلت الشفعة
إذا اشترى دارًا بعبد، وهلك العبد في يد البائع قبل التسليم في يد المشترى

إذا كان الشفيع مرتدًا، فمات أو قتل على الردة، أو لحق بدار الحرب

إذا اشترى الحربي المستأمن دارًا، ولحق بدار الحرب، فالشفيع على شفعته
متى لحقه لحقه
إذا اشترى المسلم دارًا في دار الحرب، وشفيعها مسلم، ثم أسلم أهل الدار
فلا شفعة للشفيع
الفصل الثامن عشر
في الشفعة في المرض
إذا باع المريض داره بألفي درهم، وقيمتها ثلاثة آلاف، ولا مال له غير الدار
ثم مات المريض، وابنه شفيع الدار، فلا شفعة له
المريض إذا باع دارًا بألفي درهم وقيمتها ثلاثة آلاف، وشفيعها أجنبي
فله أن يأخذها بالشفعة بألفى درهم
إذا باع المريض دارًا، وحابي وابنه شفيعها، فبرأ من مرضه، فإن كان
الوارث الشفيع علم بالبيع، وقد طلب وقت ما علم كان له أن يأخذ بالشفعة
وإن لــم يطلب، فلا شفعة له
الفصل التاسع عشر
في وجوه الحيل في باب الشفعة١٠٧
الحيل في هذا الباب نوعان
الفصل العشرون
في المتفرقات
الشفيع إذا باع بعض داره التي يستحق بها الشفعة مشاعًا غير مقسوم
بعد بيع الدار المشفوعة، لا يبطل به شفعته
بيع بعض الدار التي يستحق بها الشفعة مشاعًا قبل البيع أو بعد البيع قبل الطلب
لا يمنع وجوب الشفعة
داران طريقهما واحد، وأحد الدارين بين رجلين، والآخر لرجل خاصة
باع صاحب الخاصة داره، فللآخرين الشفعة في الطريق١١١
إذا بني الشفيع في الدار التي أخذها بالشفعة بناء، ثم استحقت الدار من يده

۱۱۲	رجع على الذي أخذ الدار منه بالثمن، ولم يرجع بقيمة البناء
	رجل زعم أنه باع داره من فلان بكذا، ولم يأخذ الثمن، فقال فلان: ما اشتريتها
۱۱۲	منك كان للشفيع أن يأخذها بالشفعة
	دار بیعت، وفیها دعوی لرجل هو شفیعها، فأراد أن يطلب الشفعة
۱۱۳	على وجه لا يبطل دعواه، ينبغي
	إذا باع الرجل داره، فادعى رجل إنها دارى، وإنى أقيم البينة، فإن لم تزك بينتي
۱۱۳	فأنا آخذها بالشفعة
	رجل له دار غصبها غاصب، فبيعت دار بجنبها، والغاصب والمشترى
۱۱۳	جاحدان الدار للشفيع، ينبغى للشفيع أن يطلب الشفعة
, , ,	اشترى دارًا ولها شفيع، فبيعت دار إلى جنب هذه الدار، فطالب بالشفعة وقضى له
, , , ,.	
1 11	ثم حضرالشفيع قضى له بالدارالأولى لجواره، ويمضى الحكم في الثانية للمشترى
	من اشترى نصف دار، ثم اشترى آخر نصفها الآخر، فخاصمه المشترى الأول
	فقضى له بالشفعة بالشركة، ثم خاصمه جار في الشفعتين، فالجارأحق بشراء الأول
	·
۱۱٤	ولا حق له في الثاني
118	·
118	ولا حق له في الثاني
118	ولا حق له في الثاني
118	ولا حق له في الثاني
118	ولا حق له في الثاني
311 311 311	ولا حق له في الثاني
117	ولا حق له في الثاني
117 117	ولاحق له في الثاني
117 117	ولاحق له في الثاني
711 717 711	ولاحق له في الثاني
117 117 117	ولاحق له في الثاني

فسلمهاالمشتري إليه، ثم نقدالمشتري الثمن، فوهب البائع منه من ذلك خمسةدراهم
وقد قبض المشتري من الشفيع جميع الثمن، فعلم الشفيع بالهبة، فليس له
أن يسترد شيئًا
رجل اشترى دارًا من رجل بألف درهم، وتقابضا، ثم زاده في الثمن ألفًا أخرى
من غير أن يتناقضا البيع، ثم علم الشفيع بالألفين، ولم يعلم بالألف
فأخذها الشفيع بألفين
رجل اشترى دارًا، ولها شفيع، فقال الشفيع: أجزت البيع، وأنا آخذ بالشفعة
أو قال: رضيت بالبيع، وأنا آخذ الشفعة، أو قال: سلمت البيع، وأنا آخذ بالشفعة
فلا شفعة له
رجل اشترى من آخر دارًا، وجاء شفيع الدار، وادعى أنه كان اشترى هذه الدار
من البائع قبل شراء هذا المشترى، فأقر المشترى بذلك، ودفع الدار إلى الشفيع
نم قدم شفيع آخر، وأنكر شراء الشفيع، أخذ الدار كلها بالشفعة ١٢٠
رجل ادعى قبل رجل شفعة بالجوار، والمشترى لا يرى الشفعة بالجوار
فأنكر شفعته، يحلف بالله ما لهذا قبلك شفعة على قول من يرى الشفعة بالجوار ١٢٠
رجل طلب الشفعة في دار، فقال له المشترى: دفعتها إليك، فهذا على وجهين ١٢١
رجل أسلم دارًا في مائة قفيز حنطة، وسلم، فجاء الشفيع، فله الشفعة ١٢١
رجل اشترى دارًا بعبد، ولم يتقابضا حتى أعورٌ العبد، ورضى المشترى بالعبد
أو اختار تركه، كان للشفيع أن يأخذ الدار بالشفعة
رجل اشترى دارًا لم يرها، فبيعت دار بجنبها، وأخذها بالشفعة لم يبطل خياره ١٢٣
اشترى دارًا، وهو شفيعها، ولها شفيع غائب، وتصدق المشترى ببيت منها
وطريقه على رجل، ثم باع ما بقى منها، ثم قدم الشفيع الغائب، فأراد أن ينقض
صدقة المشتري وبيعه
رجل اشترى دارًا وهو شفيعها بالجوار، فطلب جار آخر فيها الشفعة
فسلم المشترى الدار كلها إليه، كان نصف الدار له بالشفعة، والنصف بالشراء ١٢٤
أجمة بين اثنين ورثا عن أبيهما، ولا يعلم أحدهما نصيبه أن له فيه نصيبًا
فيعت أجمة أخرى بجوار هذه، فلم يطلب هو الشفعة، فلما أخير أن له فيها

نصيب طلب الشفعة، فلا شفعة له
إذا قال المشتري للشفيع: رد على الثمن، وذلك الشفعة، فهذا لا يكون تسليمًا
للدار، والشفيع على شفعته
رجل له خمس منازل في زقاق غير نافذة، باع هذه المنازل، فطلب الشفيع الشفعة
في واحد من المنازل، فهذا على وجهين
كتاب القسمة
الفصل الأول
في بيان ماهية القسمة
القسمة نوعان التعلق المسلمة نوعان المس
إذ اشترى رجلان مكيلا أو موزونًا بدراهمٍ، واقتسماها فيما بينهما
فلكل واحد منهما أن يبيع نصفه مرابحة بنصف الدراهم
الفصل الثاني
في بيان كيفية القسمة
- العلو الذي لا سفل له، وفي السفل الذي لا علو له بأنه كان علو مشترك
بين رجلين، وسفله لرجل آخر، وسفل مشترك بين هذين الرجلين
وعلوه لآخر، يحسب في القسمة ذراع من السفل بذراعين من العلو ١٢٩
إذا كانت الدار بين قوم ميراتًا، فأراد أحدهم أن يجمع نصيبه منها في دار واحدة
وأبى الآخر، قال أبو حنيفة رحمه الله: القاضي لا يجمع نصيب كل واحد منهم
فی دار علی حدة بل یقسم کل دار بینهم علی حدة۱۳۱
إذا كان في التركة دار وحانوت، والورثة كلهم كبار، وتراضوا على أن يدفعوا
الدار والحانوت إلى واحد منهم من جميع نصيبه من التركة جاز١٣٣
لو دفع أحد الورثة الدار إلى واحد من الورثة من غير رضا الباقين عن جميع نصيبه
لو دفع أحد الورثة الدار إلى واحد من الورثة من غير رضا الباقين عن جميع نصيبه

ن اختلفوا في الطريق، فقال بعضهم: يرفع طريقًا بيننا، وقال بعضهم: لا يرفع
ظر في الحاكم المحاكم ا
و اختلفوا في سعة الطريق وضيقه، جعل الطريق بينهم على عرض باب الدار ١٣٤
ن كان جنسًا واحدًا من حيث الحقيقة، وأجناسًا مختلفة من حيث المعنى ١٣٥
إذا كان جنسًا واحدًا من وجه، وأجناسًا مختلفة من وجه، جعلنا الرأى
فيه للقاضي
إذا كانت الأرض بين شركاء، لأحدهم عشرة أسهم، ولآخر خمسة أسهم
ولآخرسهم، فأرادواقسمتها، وأرادصاحب عشرةأسهم أن تقع سهامه العشرةمتصلة
ولايرضي بذلك الذي له سهم واحد، قسّمت الأراضي متصلة كانت
أو متفرقة بينهم على قدر سهامهم عشرة وخمسة وواحد ١٣٦
رجلان بينهما خمسة أرغفة لأحدهما رغيفان، وللآخر ثلاثة أرغفة، فدعيا ثالثًا
وأكلوا جميعًا مستوين
رجل مات وترك ثلاث بنين وترك خمسة عشر خابية ، خمس منها مملوءة خلا
وخمس منها إلى نصفها خل، وخمس منها خالية كلها مستوية، فأراد البنون
أن يقسموا الخوابي على السواء من غير أن يزيلوها من مرهنها ١٣٧
سلطان غرم أهل قرية، فأرادوا قسمة تلك الغرامة، واختلفوا فيما بينهم ١٣٧
سئل شيخ الإسلام أبو الحسن عن رجلين بينهما أعناب كرم على الشركة يقتسمان
ذلك بينهما كيلا بالشرجلة، أو وزنًا بالقبان أو الميزان١٣٨
الفصل الثالث
_
فى بيان ما يقسم وما لا يقسم، وما يجوز من ذلك وما لا يجوز
بیت بین رجمایی، ازاد احدهما فسمه، وابی الا حر، وارطعا إلی الفاضی فإن کان البیت کبیراً بحیث لو قسم أمکن لکل واحد منهما أن ینتفع بنصیبه
المناح البيت فين المستدر في المداعي يسم بينها
إن كان نصيب أحدهما في البيت شقص قليلا لا ينتفع به إذا قسم البيت ونصيب الآخر كثير، فطلب أحدهما القسمة، فهذا على وجهين١٣٩
و نصيب الا حر كثير، قطلب احدهما انفسمه، قهدا على وجهين
إذا كال بين رجلين حافظة طلب الحدهما الفسمة من العاصبيء وأبي ألا سر

فالقاضي لا يقسمها
حائط بين دارين سقط حتى بدا أسفله، فقال أحد الشريكين في الحائط أقسم
وقال الآخر: لا، بل ابن، قال محمد رحمه الله: لا أقسمها بينهما ١٤١
إذا كان بناء بين رجلين في أرض رجل قد بنياه فيها بإذنه، فأراد أحدهما
قسمة البناء وهدمه، وأبي الآخر، وصاحب الأرض غائب، لا يكلفهما ذلك
فالقاضي لا يقسمها بينهما
دكان في السوق بين رجلين، يبيعان فيه بيعًا، أو يعملان فيه بأيديهما
فأراد أحدهما قسمته، وأبي الآخر، فإن القاضي ينظر في ذلك ١٤٢
إذا كان زرع بين رجلين، فأراد واحد منهم قسمة الزرع فيما بينهم دون الأرض
فالقاضي لا يقسمه
زرع بين رجلين اقتسماه قبل أن يدرك
إذا كانت الدار بين ورثة، فاقتسموها وفضلوا بعضها على البعض، يفضل قيمة البناء
أو ما أشبه ذلك، فهذه القسمة، وهذا التفضيل جائز، وصورته ١٤٤
إن اقتسما العرصة بالسوية نصفين، وشرطا أن من وقع البناء في نصيبه أعطى نصف
قيمة البناء للآخر، فهذا على وجهين
إذا كانت الدار في يدي ورثة حضور كبار، أقروا عند القاضي أنها ميراث
في أيديهم، وسألوه قسمتها
القاضي لأيقسم الدور وسائر العقار بإقرارهم
إن كانت الدار بين ثلاثة مقر بالشرى، وأحدهم غائب، فأقام اثنان منهم البينة
على الشراء، وطلبا من القاضي القسمة، فالقاضي لا يسمع البينة
ولا يقسم الدار بينهم
إن كانت الداربين رجلين فيها صُفّة، وفي الصُفّة بيت، وطريق البيت في الصفة
مسيل ماء
إذا اقتسم الرجلان دارًا، فلما وقعت الحدود بينهما، فإذ أحدهما لا طريق له
فإن كان يقدر على أن يفتح في حيزه طريقًا في القسم، جائز ١٥٠
إذا كانت الدار بين رجلين، فاقتسما على أن يأخد أحدهما الأرض كله

ويأخذ الآخر البناء كله، ولا شيء له من الأرض، فهذا على ثلاثة أوجه ١٥٠
إذا وقع الحائط لأحد القسمين، وعليه جذوع الآخر، فأراد صاحب الحائط
أن يرفع الجذوع عن الحائط، ليس له ذلك
ضيعة بين خمسةمن الورثة، واحدمنهم صغير، واثنان غائبان، واثنان حاضران ١٥٢
قوم ورثوا دارًا، وباع بعضهم نصيبه من أجنبي، وغاب الأجنبي المشتري ١٥٢
إذا كانت القرية وأرضها بين رجلين بالشراء، فمات أحدهما، وترك نصيبه ميراتًا
فأقام ورثة الميت البينة على الميراث، وعلى الأصل وشريك أبيهم غائب
لم يقسم القاضي
إذا اشترى رجل من أحد الورثة بعض نصيبه، ثم حضرا، يعني الوارث البائع
والمشترى، وطلبا القسمة، فالقاضي لا يقسم بينهما ١٥٢
إذا كان بين رجلين دار ونصف دار ، اقتسما على أن يأخذ أحدهما الدار
ويأخذ الآخر نصف الدار جاز
إذا كانت الدار بين رجلين ميراتًا، أو شراء، فاقتسما على أن يأخذ كل واحد
منهما طابقة على إن زاد أحدهما للآخر دراهم مسماة، فهو جائز ١٥٤
إذا كانت الدار بين رجلين اقتسماها، فأخذ أحدهما قدر النصف
وأخذ الآخر قدر الثلث، ورفعا طريقًا بينهما قدر السدس، فذلك جائز ١٥٥
إذا كانت الدار بين رجلين، وبينهما شقص من أخرى اقتسماها
على أن أخذ أحدهما الدار والآخر الشقص
الفصل الرابع
فيما يدخل تحت القسمة من غير ذكر وما لا يدخل
تدخل الشجرة في قسمة الأراضي وإن لم يذكروا الحقوق والمرافق
كما يدخل في بيع الأراضي، ولا يدخل الزرع والثمار في قسمة الأراضي
وإن ذكروا الحقوق
إذا اقتسم مقر أرضًا على أن لفلان هذه القطعة وهذه النخلة، والنخلة
ُ في غير هذه القطعة
 إذا أقر لرجل بنخلة فإنه يستحق بأصلها

ذا كانت قرية وأرض ورحي ماء بين قوم بالميراث، فاقتسموها
بدخل العلو والكنيف والشارع في قسمة الدار
دار بين قوم اقتسموا، فوقع في نصيب أحدهم بيت فيه حمامات ١٦٢
لفصل الخامس
ني الرجوع عن القسمة، واستعمال القرعة فيها
ذا كان الغنم أو ما أشبهه بين رجلين، فأراد قسمتها وقسماها نصفين، ولم يقصرا
عن طلب المعادلة، ثم بدا لأحدهما الرجوع
إن كانت الدار بين رجلين، فاقتسما على أن أخذه أحدهما الثلث منه مؤخرها
جميع حقه، وأخذ الآخر الثلثين من مقدمها بجميع حقه، فلكل واحد منهما
ان يرجع عن ذلك
الفصل السادس
ني الخيار في القسمة
لحنطة والشعير وكل ما يكال وكل ما يوزن، وأثبت في قسمتها خيار الرؤية ١٦٦
إذا كانت ألفا درهم بين رجلين، كل ألف في كيس، فاقتسما على أن لأحدهما
كيسًا وللآخر كيسًا، قد رأى أحدهما المال كله، ولم يرَه الآخر، فإنه لا يثبت
خيار الرؤية
إذا اقتسم الرجلان بستانًا وكرمًا، فأصاب أحدهما البستان، وأصاب الآخر
لكرم، ولم يرَ واحد منهما الـذي أصابه
إذا استخدم الجارية بعد ما وجد بها عيبًا، ردها
ذا باع قسمه الذي أصابه من الدار، ولا يعلم بالعيب، فرده المشتري عليه
إن قبله بغير قضاء فليس له أن ينقض القسمة، وإن قبله بقضاء فله
ان ينقض القسمة
رجل اشترى من آخر جارية وقبضها وباعها من غيره، فهلكت عند المشتري
ثم اطلع المشتري الثاني على عيب بها

## المحيط ج ٢٥ الفصل السابع

فى بيان من يلى القسمة على الغير ومن لا يلى
من ملك ببع شيء ملك قسمته
3 (:. )
لا يجوز قسمة الأب الكافر على ابنه المسلم، وكذا لا يجوز قسمة الأب المملوك
على ابنه الحر، ولا يجوز قسمة الملتقط على اللقيط، كما لا يجوز بيعه
ولا تجوز قسمة الوصى بين الصغيرين
يجوز للأب أن يقاسم مالا مشتركًا بينه وبين الصغير ١٧٣
العروض من تركة الأب
إذاجعل القاضي وصيّاليتيم في كل شيء، فقاسم عليه في العقاروالعروض جاز ١٧٣
لا تجوز القسمة على المبرسم والمغمى عليه
الفصل الثامن
في قسمة التركة، وعلى الميت، أو له دين، أو موصى له، وفي ظهور الدين
بعد القسمة، وفي ظهور الوارث، أو الموصى له بعد القسمة
وفي دعوى الوارث دينًا في التركة، أو عينًا من أعيان التركة ١٧٥
إذا اقتسم الورثة دار الميت، أو أرض الميت، وعلى الميت دين ١٧٥
لو كان للميت وصي، يقسم التركة وعزل نصيب الوارث ١٧٧
إذا ادعى بعض الورثة دينًا في التركة بعد تمام القسم صحّ دعواه ١٧٨
لو ادعى أحد الورثة بعد تمام القسمة أن الميت أوصى لابنه الصغير بثلث ماله
لا يسمع دعواه
إذا ادعى أحد الورثة بعد تمام القسم على قدر ميراثهم عن أبيهم أن أخًا له
من أبيه وأمه ورث آباءهم معهم في من من المناسبة على من أبيه وأمه ورث آباءهم معهم في المناسبة ا
إذا كانت الأراضي ميراتًا بين ثلاثة نفر عن أبيهم مات أحدهم وترك ابنًا كبيرًا ١٧٩
لو لم يدع وصي من الجدّ، ولكن ادعى دينًا على أبيه، صحت دعوته ١٧٩
لو ادعى الوارث أنه كان اشترى نصيب أبيه منه في حياته بثمن مسمى
ونقد الثمن، وأقام البينة على ذلك، فهو جائز

إذا أقر الرجل أن فلانًا مات، وترك هذه الدار ميراتًا، ولم يقل: لهم، ثم ادعى
بعد ذلك أن الميت أوصى له بثلثه، أو ادعى دينًا، قبلت بينته
الفصل التاسع
في الغرور في القسمة
الأب إذا وطئ جارية ابنه، وعلقت منه، واستحقها لم يرجع بقيمة الولد
على الابن
لو كانا خادمين، فاصطلحا على أن يأخذ هذا خادمًا، وذلك خادمًا ١٨٢
إذا كان دار واحدة وأرض بيضاء بين ورثة، فاقتسموا بغير قضاء، وبني أحدهما
في قسمه بناء، ثم استحق قسمه
إذا كانت الداربين قوم، فقسمها القاضي بينهم
الفصل العاشر
في القسمة يستحق منها شيء
إذا وقعت القسمة بين الشركاء في دار أو أرض، ثم استحق شيء منها
فالمسألة على ثلاثة أوجه
ثلاثة إخوة ورثوا دورا ثلاث فقسموا بينهم على أن يأخذ كل واحد منهم دارًا
ثم استحق نصف دار أحدهم
إذا كانت مائة شاة بين رجلين نصفين، فاقتسما فأخذ أحدهما أربعين منها
تساوي خمس مئة درهم، وأخذ الآخر ستين تساوي خمس مائة
فاستحق شاة من الأربعين تساوي عشرة
الفصل الحادى عشر
في دعوى الغلط في القسمة
دعوى الغلط في القسم نوعان
إذا اقتسم القوم أرضًا أو دارًا بينهم، وقبض كل واحد منهم حقه من ذلك
ثم ادعى أحدهما غلطًا
إذا اقتسم رجلان دارين، فأخذ أحدهمادارًا والآخر دارًا، ثم ادعى أحدهمالنفسه

كذا كذا ذراعًا من الدار التي في يد صاحبه فضلا في قسمه ١٩١٠٠٠٠٠٠٠
إذا اقتسم رجلان عشرة أثواب، فأخذ أحدهما أربعة، وأخذ الآخر ستة ١٩٢
دار رجلين، قسمها القاضي
الفصل الثاني عشر
في المهايأة
يجب أن يعلم بأن المهايأة قسمة المنافع، وأنها جائزة في الأعيان المشتركة ١٩٤
دار بين رجلين، تهايئا على أن يسكن هذا منز لا معلومًا وهذا منز لا معلومًا
وعلى أن يؤاجر كل واحد منهم منزله، ويأكل غلته، فهو جائز
إذا تهايئا على أن يسكن أحدهما هذه الدار، والآخر الدار الأخرى
ويؤاجر كل واحد منهما ما في يده، فهذه القسمة جائزة
لو طلب أحدهما المهايأة من القاضي بهذه الصفة، وأبي الآخر، فالقاضي
لا يجبر الآبي عليها
إذا آجر كل واحد منهما الدار التي في يديه، وأراد أحدهما أن ينقض المهايأة
ويقسم رقبة الدار فله ذلك
إذا تهايئا في استخدام عبد واحد على أن يستخدم العبد هذا شهرًا ويستخدمه
هذا شهرًا، فالتهايؤ جائز ١٩٨
جاريتان بين رجلين لهما لبن تهايئا على أن ترضع هذه ابن هذا سنتين
وترضع هذه ابن هذا سنتين، كان جائزًا ٢٠٠
إذا تهايئا في الدابتين ركوبًا أو استغلالا٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
إذا تهايئا في مملوكين استخدامًا، فمات أحدهما، أو أبق انتقضت المهايأة ٢٠٠
لو عطب أحد الخادمين في خدمة من شرط له هذا الخادم، فلا ضمان عليه ٢٠١٠٠٠
لو احترق المنزل من نار أوقدها فيه، فلا ضمان ٢٠١
لو توضأ فيهافزلق رجل بوضوءه، أو وضع فيه شيء، فعثر به إنسان، فلاضمان ٢٠١
أمة بين رجلين، فخاف كل واحد منهما صاحبه عليها ٢٠٢
عبد وأمة بين رجلين، فتهايئا فيهما
المهايأة رعى الدواب جائزة

الفصل الثالث عشر
في المتفرقات
يجوز للقاضي أن يأخذ على القسمة أجرًا ٢٠٤
إذا استأجر ليبني حائطًا مشتركًا، أو يطين سطحًا مشتركًا، أو يكري نهرًا
أو يصلح قناة، فالأجر بينهم على قدر الأنصباء
أكرار حنطة بين رجلين، فأجر الكيّال على الأنصباء ٢٠٥
إذا طلب أحد الشريكين القسمة وأبي الآخر، فأمر القاضي قاسمه ليقسم بينهما ٢٠٥
أرض بين رجلين، بناها أحدهما، فقال الآخر للباني: ارفع بناءك عنها
قال: يقسم الأرض بينهما
عبدان بين رُجلين، غاب أحد الرجلين، فجاء أجنبيّ إلى الشريك الحاضر
وقال: قاسمني هذين العبدين على فلان الغائب، فإنه سيجيز قسمتي ٢٠٥
إذا أصاب الرجل في القسمة ساحة لا بناء فيها، وأصاب الآخر البناء
فأراد صاحب الساحة أن يبني ساحته، ويرفع بناءه ٢٠٦
إذا كانت الدار في سكة غير نافذة ، مات صاحب الدار ، وتركها ميراتًا لورثته
فاقتسم ورثته فيما بينهم على أن يفتح كل واحد منهم في نصيبه بابًا إلى السكة
کان لهم ذلك
إذا كانت مقصورة بين ورثة بابها في دار مشتركة ليس لأهل المقصورة فيها
إلا طريقهم، فاقتسموا المقصورة على أن يفتح كل واحد منهم بابًا في نصيبه
في هذه الدار، فإنه ينظر
دار بين رجلين اقتسما بينهما وفيها طريق لغيرهما، فأراد صاحب الطريق
أن يمنعهما عن القسمة، ليس له ذلك
إذا كانت الدار فيها طريق لرجل وطريق لآخر من ناحية أخرى، أراد أهل الدار
٣١٠ - أدا الأراب المالية المال

فهرس المسائل و الموضوعات	<u> - ۲۳• - </u>	المحيط ج ٢٥
711		كتاب الإجارة
		الفصل الأول
ها وشرائطها وحكمها ۲۱۶	عارة وفي بيان أنواعه	في بيان الألفاظ التي تنعقد بها الإج
Y18	عن الماضي	الإجارة إنما تنعقد بلفظين يعبّر بهما
718		الإجارة تنعقد الهبة والصلح
ا أو قال: شهرًا بكذا ٢١٥		
المدعى عليه	دى رجل، وصالحه	إذا ادعى رجل شقصًا من دار في يا
710	ار عشر سنين جاز	على سكني بيت معلوم من هذه الد
710	رجل لم يجز	لو باع المدعى هذا السكني بيعًا من
بكذا، جاز ٢١٦	العبد لخدمتك سنة	إذا قال الرجل لغيره: أعطيتك هذا
Y17	ا زاد على كذا فهو له	دفع إلى رجل ثوبًا ليبيعه على أن م
فللآخر الفلس لاغير ۲۱۷	خص قبل القبض، أ	إذا كانت الأجرة فلسًا، فغلى أو ر-
ض الطعام ٢١٨	،، ولم يسم أين يقبغ	رجل استأجر أرضًا بطعام إلى أجل
رائط السلم ٢١٨		
719	اللأكداس	لا خير في معاوضة الثيران بالثيران
Y19	* * * * * * * * * * * *	آجر أحدهما نصيبه من صاحبه
ن ناذر في الحال ٢٢٠	ميس بدرهم لا يكو	لو قال: لله على أن أتصدق يوم الخ
ت	كون ثمنًا في البياعا	ما يصلح أجرة، وما لا يصلح أن ي
771		ومما يتصل بهذا الفصل أيضًا
ك دارى هذه غدًا ٢٢١	قبل بأن قال: أجرتا	إذا أضاف العقد إلى وقت في المست
الدار، يجوز	، فقد أجرتك هذه ا	إذا قال لغيره: إذا جاء رأس الشهر
		الفصل الثانى
<b>*****</b>		في بيان أنه متى يجب الأجر
، أخذ من الأجر	ل: كلما سكن يومًا	رجل استأجر بيتًا شهرًا بدرهم، قا
<b>****</b>		بحساب ذلك

في كل إجارة للمؤجر حق الحبس حتى يثبت فيه معنى الرهن
إذا شرط في عقد الإجارة تعجيل البدل، وجب تعجيله
من استأجر دارًا أو حانوتًا مدة معلومة، ولم يسكن فيها في تلك المدة مع تمكنه
من ذلك، يجب الأجر
إذا استأجر دابة إلى مكة، فلم يركبها، بل مشى راجلا ٢٢٦
من اكترى محملاً ليركبه إلى مكة، فخلفه في أهله من غير عذر ٢٢٦
رجل اشترى من آخر عبدًا، فلم يقبضه حتى أجره من البائع شهرًا
كانت الإجارة باطلة
استأجر ثوبًا ليلبسه كل يوم بدانق، فوضعه في بيته، ولم يلبسه ٢٢٧
ومما يتصل بهذا الفصل
رجل دفع ثوبًا إلى صبّاغ ليصبغه بدرهم، أو إلى قصّار ليقصره، فقصره
أو صبغه، وقال: لا أعطينك حتى تعطيني الأجر، فله ذلك ٢٢٧
وتمّا يتصل بمسائل الحبس
إذا استأجر الرجل من آخر دارًا بدين كان للمستأجر على الأجر، يجوز ٢٣٠
نسّاج نسج ثوب رجل، فذهب به إليه، وطلب منه أن يقبض منه الثوب
ويعطيه الأجرة
حائك عمل ثُوبًا لرجل، فتعلق الآمر به ليأخذه ٢٣٢
استأجر حمّالا ليحمل له حملا إلى بلد، فحمله ٢٣٢
الفصل الثالث
في الأوقات التي يقع عليها عقد الإجارة ٢٣٣
إذا استأجر دارًا شهرًا بأجر معلوم، أو استأجرها سنة، أو كل شهر، فابتداء المدة
من حين العقد
إذا استأجر الرجل من آخر دارًا كل شهر بعشرة دراهم ٢٣٤
إذا حلف الرجل ليقضين حتى فلان رأس الشهر، فقضاه في الليل التي
رة الله الهلال، أو في يومها لم يحنث
يه استأجر دارًا سنة ، كل شهر بكذا ، فليس لواحد منهما فسخ الإجارة

- ۲۳۲ - فهرس المسائل و الموضوعات	المحيط ج ٢٥
YTV	قبل إكمال السنة بغير عذر
YTV	إذا استأجر عبدًا ليخدمه كل شهر بكذا
ل معلوم	رجل تكاري رجلا يومًا إلى الليل لعما
دها بعد زوال الشمس ٢٣٨	إذا تكارى دابة من الغداة إلى العشيّ ير
ا من حين طلوع الفجر	إذا تكارى دابة يومًا ليركبها، فإنه يركبه
ΥΥΛ	إلى وقت غروب الشمس
	إن استأجر دابة ليلا فإنه يركبها عند غر
	رجل أعطى رجلا درهمين ليعمل له يو
	الفصل الرابع
Y&*	في تصرف المؤاجر في الأجر
	إذا أبرأ المؤاجر المستأجر من الأجرة، أو
_	يد بود بعض الأجرة، وأبرأ عن بعض
	رجل آجر أرضه من رجل بدراهم معلو
	فلم يزرع المستأجر الأرض
، وقبضها وزرعها أو لم يزرعها ٢٤٣	
ئ قبل استيفاءالمنفعة، وقبل اشتراط التعجيل 	-
	جاز البيع
سكنها، فليس لرب الدار أن يبيع الثوب	
. ti • " \\ 1 " \ ti   ti   ti   m1	قبل أن يقبضه
وأعتق رب الدار العبد قبل أن يقبض العبد	
لى المستأجر، فعتقه باطل	
. العبد، وهلك الثوب قبل التسليم ٢٤٦	
	الفصل الخامس

ج ٢٥ - ٣٣٣ - فهرس المسائل و الموضوعات	المحيط
ك بالعشرة	ففعل ذلا
تأجر رجلا بدرهم على أن يحلج له قطنًا معلومًا، وسمَّاه، فهو جائز ٧٤٩	رجل اسن
تأجر غلامًا سنة بدار له ٢٤٩	رجل اسن
، لغيره: استأجرتُك اليوم على أن تنقل هذا التل إلى موضع كذا ٢٤٩	
آخر: أجرتك هذه الدار كل شهر بدرهم على أن أهب لك	إذا قال لأ
رمضان	
امًا سنة ببدل له معلوم على أن يحط عن أجر شهرين للتعطيل	آجر حما
فاسدةفاسدة	فالإجارة
حمامًا على أنه إذ نايتُه، فلا أجر له، فالإجارة فاسدة ٢٥٠	استأجر -
حترق فاستأجره رجل كل شهر بخمسة دراهم على أن يعمره ٢٥١	حانوت ا
آخر رجلا شهرًا ليطبخ فيه العصر، واشترط على المستأجر أن يحمله	آجر من أ
، المؤاجر عند الفراغ، فالإجارة فاسدة ٢٥١	
تأجر جبِابًا وكيزانًا	رجل اسن
ارى من رجل داراً سنة على أنه بالخيار فيها ثلاثة أيام ٢٥٢	رجل تکا
نأجر ثورًا من رجل يطحن عليه كل يوم عشرين قفيزًا له ٢٥٤	رجل اسن
السادس	الفصل
ارة على أحد الشرطين، أو على الشرطين أو أكثر ٢٥٥	في الإجا
إذا وقعت على أحد شيئين، وسمى لكل واحد أجرًا معلومًا ٢٥٥	الإجارة إ
آجرتك هذه الدار على أنك إن أقعدت فيها حدّادًا، فالأجر عشرة ٧٥٥	لو قال:
عر من أخر دابة إلى الحيرة بنصف درهم، فإن جاوز بها إلى القادسية	إذا استأج
، فهو جائز	فبدرهم
نأجر رجلا على عدل زوطي وعدل هروي٠٠٠	رجل اسن
نيره: إن حملت هذه الخشبة إلى موضع كذا، فلك درهم	إذا قال ل
لت هذه الخشبة الأخرى إلى ذلك الموضع، فلك درهمان ٢٥٨	وإن حما
لرجل إلى رجل ثوبًا ليخيط له قميصًا، وقال له: إن خطته اليوم	إذا دفع اا
نم ۸۰۲	فلك دره

لو قال: إن خطته اليوم فلك درهم، وإن خطته غدًا، فلا أجر لك ٢٦٠
ومما يتصل بهذا الفصل
رجل استأجر خبازًا ليخبز له هذه العشرة المخاتيم دقيق هذا اليوم بدرهم
فهو فاسد
إذا استأجر الـرجـل من آخر ثورًا ليطحن عليه كل يوم عشرين قفيزًا
فهذه الإجارة جائزة ٢٦٢
إذا دفع الرجل عبده إلى حائك يعلّمه النسج، وشرط عليه أن يحذقه في ثلاثة أشهر
بكذا وكذا، فهذا لا يجوز
إذا استأجر الرجل رجلا كل شهر بدرهم على أن يطحن له كل يوم قفيزًا إلى الليل
فهو فاسد
إذا اكترى إبلا إلى مكة على أن يدخل إلى عشرين ليلة كل رحلة بعشرة دنانير ٢٦٥
لو قال: استأجرتك اليوم على أن تخبز لي كذا بدرهم، أو قال: استأجرتك
على أن تخبز اليوم كذا بدرهم
: إذا تقبل الرجل من رجل طعامًا على أن يحمله من موضع
إلى اثنى عشر يوم بكذا
الفصل السابع
في إجارة المستأجر
للمستأجر أن يؤاجر البيت المستأجر من غيره ٢٦٨
إذا استأجر الرجل بيتين صفقة واحدة، وزاد في أحدهما شيئًا ٢٧٠
إذا آجر المستأجر الدار من أجره، لا يجوز ٢٧٠
إذا دفع أرضه مزارعة، ثم إن رب الأرض أخذها مزارعة من المزارع
فالمزارعة الثانية باطلة ٢٧١
لو أن المستأجر أعار المستأجر من الملك لا يسقط عنه الأجر ٢٧١
رجل استأجر دارًا من رجل، ثم إن المستأجر آجرها من صاحبها، أو أعارها منه
فذلك نقض للإجارة الأولى
رجل استأجر من آخر دارًا، أو أرضًا، زاد المستأجر فيها بناءً، ثم آجرها

من الآجر، أو أعارها منه، كان هذا نقضًا للإجارة الأولى
استأجر من رجل دارًا إجارة طويلة، ثم آجرها من الآجر مشاهرة
لا تصح الإجارة الثانية
الغاصب إذا آجر المغصوب من غيره
إذا استأجر كرمًا، ثم إن المستأجر دفع الكرم إلى المؤاجر معاملة
فهذا على وجهين
رجل دفع داره إلى رجل على أن يسكنها ويرمّها ولا أجر لها
استأجر الرجل من غيره موضعًا إجارة طويلة، ثم إن المستأجر آجره من عبدالآجر ٢٧٤
رجل آجر داره من رجل کل شهر بدرهم، ثم باعها من آخر ۲۷٤
الفصل الثامن
في انعقاد االإجارة بغير لفظ وفي الحكم ببقاء الإجارة، أو انعقاده
مع وجود ما ينافيها
إذا استأجر الرجل من آخر داراً شهراً، فسكنها شهرين، فعليه أجر الشهر الأول ٢٧٦
إذا سكن الرجل في دار رجل ابتداء من غير عقد ٢٧٦
إذا استأجر حمامًا ليعمل فيه شهرًا، فعمل فيه شهرين، فلا أجر عليه في الثاني ٢٧٦
خان نزل فیه رجل، یکون نزوله بأجر
صاحب الدار إذا قال للغاصب: هذه دارى، فاخرج منها ٢٧٧
اكترى داراً سنة بألف درهم، فلما انقضت السنة، قال رب الدار: فرغها اليوم ٢٧٨
رجل استأجر حانوتًا كل شهر بثلاثة دراهم مثلا، فلما مضي شهران
قال له صاحب الحانوت: إن رضيت كل شهر بخمسة دراهم وإلا فأفرغ ٢٧٨
من رعى غنم إنسان إذا قال الراعي لصاحب الغنم: لا أرعى غنمك بعد هذا ٢٧٨
رجل استأجر أجيرًا ليحفظ نهره كل شهر بكذا، ثم مات المستأجر ٢٧٨
رجل استأجر من رجل حمارًا بعشرة بعضها جياد، وبعضها زيوف
فقال المكارى في الطريق: أنا أطلب الكل جيادًا
إذا استأجر دابة إلى مكان مسمى، فمات صاحب الدابة في وسط الطريق ٢٧٩
إذا انقضت مدة الإجارة وفي الأرض رطبة قلعت

فهرس المسائل و الموضوعات	- ۲ <b>۳</b> ٦ -	المحيط ج ٢٥
حتی پجز	رض رطاب، تركت بالمسمى.	إذا مات المؤاجر، وفي الأ
الإجارة في صحراء ٢٨٢	وجعل فيها خلا، ثم انقضت ا	إذ استأجر من آخر زقاقًا،
	الزرع بقل	
، فعلى المؤاجر	نيها أشجارًا، ثم انقضى وقتها.	إذا استأجر أرضًا وغرس ا
7.77		
۲۸۳	رب الدار غائب	إذا انقضت مدة الإجارة و
۲۸۳	المستأجر	
	م معلومة سنة، وزرعها، ثم م	
۲۸۳		
		الفصل التاسع
۲۸۰	ع الفراغ منه، وما لا يكون .	_
	له الخبز، فلما أخرج الخبز مو	_
۲۸۰	_	من غير عمله
	بناء في داره، أو فيما هو في يد	
	يضرب له لبنًا في داره، وعيّن	
	لإجارة جائزة	
	ءِ بعرو. دقیقًا معلومًا فی داره، فتحل	
YAV		ئىم سىرق
كن له أجر ٢٨٨	استأجر ، فان خاط بعضه لم بک	1
	و د بره کې د دې دې	
		الفصل العاشر
۲۸۹		في جواز إجارة الظئر
	أو وقع فمات، أو سرق شيء	_
79		فلا ضمان علم الظئي

إذا استأجر بالدراهم، فلا بد من بيان قدرها، وصفتها . . . . . . . . . . . . ٢٩٠

إذا استأجر خزّازا ليخزز له خفّا من هذا الأديم، ثم بدا له أن لا يقطع الأديم

فهرس المسائل و الموضوعات	- <b>۲۳۷</b> -	المحيط ج ٢٥
797		كان له فسخ العقد
797	، فلما انقضى الشهر أبت .	إذا استأجر ظئرًا للصبي شهرًا.
		إن كان الزوج قد سلم الإجارة
798		من غشيانها مخافة الحبل
لاتنتقض إجارة الظئر ٢٩٥	، الصغير، ثم مات الرجل،	إذا استأجر الرجل ظئرًا لولده
هورًا مات أب الصغير ٢٩٦	نه الصغير، فلما أرضعته شه	استأجر الرجل ظئرًا لترضع اب
797	رة	إن ماتت الظئر انتقضت الإجا
		إذا استأجر الرجل ظئرًا لترضي
797		عنها نصف الأجر
797	بيّا واحدًا، فماتت إحداهما	لو استأجر ظئرين ترضعان ص
Y9V	م آخرين، ترضع صبيًا لهم	إن أجرت الظئر نفسها من قو.
Y9V	نفسه من آخر	ليس لأجير الواحد أن يؤاجر
جركملا ۲۹۷	سها حتى أرضعته، فلها الأ-	إذا دفع الظئر الصبي إلى خاده
'أجرلها ٢٩٨	طعام حتى انقضت المدة، لا	إن أرضعته بلبن شاة أو غذته ب
۲۹۸	رضاعه، فهو على وجهين	إذا استأجر الأب أم الصغير لإ
ز	ن كان الطلاق رجعيًّا لا يجو	إذ استأجرها بعد الطلاق، فإد
عاز ۲۹۹	ه، أو أخته ترضع صبيًا له ج	لو استأجر الرجل أمة، أو ابنت
		إذا استأجر ظئراً لترضع ولده
<b>***</b>	الأجرا	مسلمة ترضع ولدالكافر با
		الفصل الحادى عشر
٣٠١	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	في الاستئجار للخدمة
٣٠١	حرة يستخدمها ويخلوا بها	يكره للرجل أن يستأجر امرأة
٣٠١		
٣٠١		
٣٠٢		
		امرأة قالت لزوجها: اغمز ر-

٣٠٣	إلى أن قالت: لا أريد الزيادة، فالإجارة باطلة لا أريد الزيادة، فالإجارة باطلة
٤٠٣	لو استأجر الرجل ابنه للخدمة، أو ستأجرت المرأة ابنها للخدمة لم يجز
٤ • ٣	إذا استأجر عمَّه للخدمة، والعم أكبر، أو استأجر أخاه الأكبر للخدمة لا يجوز
	إذا استأجر الرجل عبدًا ليخدمه كل شهر بأجر مسمى، فله أن يستخدمه من السحر
٤ • ٣	إلى ما بعد العشاء الآخرة
	إذا استأجر الرجل عبدًا شهرين بخمسة وشهرًا بستة ، كان الشهر الأول بخمسة
٤ ٠ ٣	والشهر الثاني بستة
٣٠٥	إذا استأجر عبدًا بالكوفة ليستخدمه، ولم يعيّن مكانًا للخدمة
	من ادعى دارًا، وصالحه المدعى عليه على خدمة عبده سنة أن له أن يخرج بالعبد
۳.0	إلى أهله
۲۰٦	لو دفع المستأجر الأجر إلى العبد، فإن كان العبد هو العاقد فقد برئ عن الأجر
۲۰٦	إذا استأجر الرجل عبدًا للخدمة، فله أن يكلفه ما هو من أنواع الخدمة
۳۰٦	أنزل بالمستأجر ضيفان، فعلى العبد المستأجر أن يخدمهم
٣.٧	إن تزوج المستأجر امرأة بعد ما استأجر العبد، فعلى العبد أن يخدم المستأجر
	رجل آجر عبدًا له سنة، ثم إن العبد أقام بينة أن المولى كان أعتقه قبل الإجارة
۳۰۷	فالأجرة للعبد
٣ • ٧	إذا آجر الرجل عبده سنة، فلما مضت ستة أشهر أعتقه، فعتقه جائز
٣٠٨	لو آجر المكاتب عبده، ثم عجز ورُدّ في الرق، فالإجارة باقية
۲۰۸	لو آجر الرجل عبدًا له، ثم استحق
٣٠٩	إذا آجرت المرأة دارها من زوجها وسكناها جميعًا، فلا أجر لها
۳٠٩	لو استأجر الرجل غلامًا ليخدمه، فرفع الغلام شيئًا من متاع البيت
۳٠٩	ومما يتصل بهذا الفصل
	إجارة الصبي والاستئجار له إذا آجر الأب أو الجد أو الوصى الصبي
	في عمل من الأعمال، فهو جائز
۲۱۱	لو استأجر الوصى الصغير لنفسه
411	الصبى المحجور إذا آجر نفسه لم يجز

وصى إذا آجر منزل اليتيم بدون أجر المثل، يلزم المستأجر أجر المثل ٣١٢
فصل الثاني عشر
ي صفة تسليم الإجارة
ا وقع عقد الإجارة صحيحًاعلى مدة أومسافة، وجب تسليم ماوقع عليه العقد ٣١٤
جل تکاری من رجل منزلا، فقال دونك المنزل، فأنزله
ا استأجر دارًا سنة، فلم يسلمها إليه حتى مضى شهر
فصل الثالث عشر
للسائل التي تتعلق برد المستأجر على المالك
س على المستأجر ردما استأجر على المالك ٣١٧
ا استأجر الرجل رحى يطحن عليه شهرًا بأجر مسمى، فحمله إلى منزله
مؤنة الردعلي رب الرحى
جل استأجر من آخر دابة أيامًا معلومة يركبها في المصر، فانقضت الأيام ٣١٨
ستأجر دابة وردها إلى منزل المؤاجر، وأدخلها مربطها فربطها، أو أغلق عليها
لا ضمان عليه
فصل الرابع عشر
- ي تجديد الإجارة بعد صحتها، والزيادة فيها
ا زاد الآجر والمستأجر في المعقود عليه، أو في المعقود به، فهذا على وجهين ٣٢٠
ىتأجر رجلا ليعمل له عمل مسمى بأجر معلوم
فصل الخامس عشر
ل بيان ما يجوز من الإجارات وما لا يجوز
. ا استأجر قدرًا بعينه ليطبخ فيه اللحم
.ا استأجر الرجل نصيبًا من دار غير مسمى
ا استأجر الرجل إبلا إلى مكة ليحمل عليها محملا
ا استأجر دابة يطحن عليها كل شهر بعشرة دراهم، ولم يسمّ كم يطحن عليها
ل يوم جاز

رجل استأجر دارًا أو بيتًا، ولم يسم الذي يريدها له ٢٤
إذا دفع الرجل إلى سمسار درهمًا، وأمره أن يشتري له كذا وكذا
إذا استأجر نهرا يابسا ليجري فيه الماء إلى أرض له، أو إلى رحى ماء له
أو استأجر مسيل ماء ليسيل فيه ماء ميزابه، أو ستأجر مئزابًا ليسيل في غسالته
أو بالوعته ليصبّ فيها بوله والنجاسات لا تجوز
لو استأجر مئزابًا ليركبه في داره جاز
إذا استأجر موضعًا معلومًا من الأرض ليتد فيها الأوتاد، يصلح بها الغزل
کی ینسیج جاز
ی تا به الله الله الله الله الله الله الله
ېمد عاري دې ېچي باعدد علي ده ېولېده ېيپې د عا رځوه
رجل استأجر من آخر عبدًا شهرًا بأجر مسمى على أنه إن مرض، فعليه أن يعمل ٢٨٠
رجل تکاری من رجل بیتًا شهرًا بعشرة دراهم علی أنه إن سکنه يومًا ثم خرج ناسته مي سيكان مالا ما مناسبة
فعليه عشرة دراهم، كانت الإجارة فاسدة
إذا تكارى دابة على أنه كلما ركب الأمير ركب هو معه، فهذا فاسد
إذا تكارى دابة بالكوفة إلى بغداد بخمسة دراهم إن بلغه، وإلا فلا شيء له
فالإجارة فاسدة
إذا استأجر أرضًا بدراهم مسماة، وشرط خراجها على المستأجر
فإن هذا لا يجوز
لو كانت أرضًا عشرية فآجرها، وشرط العشر على المستأجر جاز
رجل استأجر أرضًا بدراهم على أن يكريها ويزرعها، أو يسقيها ويزرعها
فهذا جائز
إذا شرط على المستأجر أن يردها مكروبة
إذا شرط كرى الأنهار على المستأجر يفسد العقد٣٠
إذا تكارى دارًا من رجل سنة بمائة درهم على أن لا يسكنها، فالإجارة فاسدة ٣١ ٣٠
من استأجر دارًا سنة بمائة على أن لا يسكنها حتى فسدت الإجارة لو سكنها
يجب أجر المثل

فهرس المسائل و الموضوعات	- <b>137</b> -	المحيط ج ٢٥
<b>TTT</b>		نوع آخر
<b>***</b>		يستأجر الرجل من آخر ثورًا.
778	بح فيه، فالإجارة فاسدة .	لو استأجر حانوتًا ينصف ما ير
شبه ذلك		إذا دفع الرجل إلى حائك غزلا
٣٣٤		فالإجارة فاسدة
ن عند نفسه	اليغرسها أشجارًا أو كرمًا م	إذا دفع الرجل إلى رجل أرضًا
٣٣٥	هما نصفان، فالعقد فاسد.	على أن الأرض والأشجار بين
يع على ما رزق الله	وراوية ليستق <i>ى</i> به الماء، ويب	إذا دفع الرجل إلى رجل بعيراً
<b>***</b> V	صفان، فهذا فاسد	في ذلك من شيء فهو بينهما نا
ا من الناس ٣٣٨	, عليها أمتعة نفسه، ويبيعها	إذا تكاري الرجل بعيرًا ليحمل
<b>77</b> 7	ليبيع فيه البز	إذا دفع الرجل إلى الرجل بيتًا
<b>TTA</b>	ب في الأجمة	استأجر رجلا ليحصد له القص
۳۳۹	اكان المستأجر مشغولا بغير	نوع آخر في فساد الإجارة: إذ
أو شجر	رع، أو رطبة، أو قصب،	إذا استأجر الرجل أرضًا فيها ز
٣٣٩	ناسد	أو كرم مما يمنع الزراعة، فهذا ف
٣٣٩	الأجر	إذا استأجر بيتًا مشغولا بأمتعة
٣٤٠	، فالإجارة فاسدة	إذا استأجر أرضًا سنة فيه رطبة
بهالم يجز ٣٤١	استأجر النخل مدة ليبقيها في	إذا اشترى ثمرة في نخل، ثم ا
<b>TET</b>	لشيوع في الإجارة:	ومما يتصل بهذا النوع مسائل ال
<b>TET</b>	ن أجنبي: لم يجز	رجل آجر نصف داره مشاعًا م
TET	ىر أحدهما نصيبه من أجنبي	إذا كان الدار بين الرجلين، آج
TET		
TET	الطاعات	نوع آخر: في الاستئجار على
ترآن لايجوز ٣٤٣	ﻪ القرآن، أو ليعلم ولده الة	إذا استأجر الرجل رجلا ليعلم
۳٤٥	بتًا يصلي فيه لم يجز	إذا استأجر المسلم من المسلم بب
ال المسجد جاز ٣٤٥	مِد، ويغلق الباب ويفتحه بم	لو استأجر رجلا ليكنس المسج

720	نوع آخر: في الاستئجار على المعاصي
<b>7</b> 80	
٣٤٦	
	لو استأجر رجلاً ينحت له أصنامًا، أو يزخرف له بيتًا بتماثيل، والأصباغ
٣٤٦	من رب البيت، فلا أجر
٣٤٦	كذلك لو استأجر نائحة أو مغنيّة، فلا أجر لها
457	_
	إن أعطى المستأجر شيئًا من اللهو ليلهو به، فضاع، أوانكسر، فلاضمان عليه
۳٤٧	
450	
	إذا استأجر مسلمًا ليحمل له خمرًا، ولم يقل: ليشرب، أو قال:
٣٤٧	
٣٤٨	
٣٤٨	
٣٤٨	
٣٤٩	
<b>4</b> 89	
٣0.	نوع منه
٣0.	ر إذا دفع عبده إلى رجل يقوم عليه أشهرًا مسماة في تعليم النسج
	إذا استأجر الرجل سمسارًا ليشتري له الكرابيس، أو استأجر دلالا
٣٥.	لیبیع له ویشتری
	رجل ضل شيئًا، فقال: من دلّني عليه فله درهم، فدلّه إنسان، فلا شيء له
	استأجر رجلا ليصيد له، أو يحتطب له، فإن وقت لذلك وقتًا جاز
	إذا استأجر الرجل رجلا ليهدم جداره، ويبنى حيطانه، كل ذراع بكذا
	لو استأجر رجلا ليخبز له عشرين منّا من الخبز بدرهم يجوز
	لو استأجر رجلا لىذرى كدىته

إذا استأجره ليبني له حائطًا بالربض، وشرط عليه الطول والعرض جاز ٣٥٣
لو استأجره ليحفر له بئراً في داره ، وظهرالماء في البئر قبل أن يبلغ المنتهي الذي شرط
عليه
إذا استأجر رجلا ليحفر له قبرًا، فحفر، فانهارت، أو دفن فيها إنسان قبل
أن يأتي المستأجر بجنازته المستأجر بجنازته
إذا عيّن المستأجر للأجير مكانًا يحفر فيها القبر، فحفر في مكان آخر
فالمستأجر بالخيار
نوع آخر: في المتفرقات
لا يجوز أن يستأجر من عقار مائة أذرع
إذا كان لرجل شرب في النهر، فاستأجره ليسقى منه غنمه أو أرضه لم يجز ٣٥٦
لا تجوز إجارة الآجام والأنهار للسمك وغيره
إذا استأجر الرجل دراهم ، أو دنانير ، أو حنطة ، أو شعيرًا
أو ما أشبه ذلك من الوزنيات أو الكيليات ليعمل بها كل شهر بدرهم لا يجوز ٣٥٧
إذا استأجر الرجل نخلا أو شجرًا على أن يكون ما أثمر للمستأجر لايجوز ٣٥٧
إذا استأجر الرجل سطحًا ليجفف ثيابه عليه جاز ٢٥٨
إذا استأجر الرجل علو منزل ليبني عليها لم يجز ٣٥٨
من استأجر أرضًا ليبني جازت الإجارة ٢٥٩
لو استأجر سطحًا ليبيت عليه شهرًا ۴۵۹
إذا استأجر القاضي رجلا ليقوم عليه في مجلس القضاء شهرًا بأجر مسمّى
فهو جائز ۴۵۹
إذا قضى القاضى لرجل على رجل بالقصاص في النفس
فاستأجر المقضى له رجلا ليستوفى ذلك
إذا استأجر سنّورًا لأخذ الفأرة لا يجوز ٢٦١
لو استأجر كلبًا أو بازيًا ليصيد به ٣٦١
إذا استأجر ديكا ليصيح لا يجوز
لو استأجر فحلا للإنزاء، فهو باطل

لحيط ج ٢٥ - ٢٤٤ - فهرس المسائل و الموضوعات	11
ن استأجر ثيابًا ليبسطها في بيت، ولايجلس عليها أن الإجارة فاسدة ٣٦٢	مر
ن استأجر دابة ليجبنها يتزين بها، فلا أجر لها ٣٦٢	مر
ذا استأجر تيسًا أو كبشًا للدلالة يسوق الغنم به لا يجوز ٣٦٢	إذ
ذا استأجر من آخر عبدًا أو دابة، وشرط على المستأجر طعام العبد	
و علف الدابة لم يجز	أو
ستأجر سيفًا شهرًا ليتقلده، أو استأجر قوسًا شهرًا ليرمي عنه يجوز ٣٦٣	ار
و استأجر قومًا يحملون الجنازة، أو يغسّلون ميتًا	لو
لفصل السادس عشر	11
يما يجب على المستأجر وفيما يجب على الآجر	في
مقة المستأجر على الآجر	
صلاح بئر الماء وبئر البالوعة والخراج على رب الدار ٣٦٥	
و انقضت الإجارة وفي الدار نزاب من كنسة، فعليه أن يرفعه	
مما يتصل بهذا الفصل: فصل التوابع	و
ذا تكارى دابة للحمل، ففي الإكاف والحبال والجوالق يعتبر العرف	إذ
ذا استأجر ورَّاقًا وشرط عليه الحبر والبياض، فاشتراط الحبر صحيح	إذ
اشترط البياض باطل	و
صمّال حمل أحمالا بكذا، فلما بلغ الموضع نزل في دار ٣٦٦	
لفصل السابع عشر	11
ى الرجل يستأجر فيم هو شريك فيه	في
ذ استأجر أحد الشريكين نصف دابة صاحبه، أو نصف عبد صاحبه	إذ
ملي أن يحمل نصيبه من الطعام المشترك إلى موضع كذا ٣٦٧	ء
و استأجر أحدهما نصف سفينة صاحبه ليحمل الطعام المشترك إلى موضع	
هو جائز ً ۲۶۷	
ذا استأجر الرجل قومًا يحفرون له سردابًا إجارة جائزة	
A ma	

صبّاغان آجر أحدهما آلة عمله من الآخر، ثم اشتركا . . . . . . . . . . . . . ٣٦٩

## الفصل الثامن عشر

في فسخ الإجارة بالعذر وبيان ما يصلح عذرًا وما لا يصلح ٣٧٠
الإجارة تفسخ بالأعذار الإجارة تفسخ بالأعذار
إذا حدث في العين المستأجر عيب لا يوجب خللا في المنافع، لم يكن للمستأجر
أن يفسخ العقد
لو كان المؤاجر غائبًا، فليس للمستأجر أن يفسخ ٢٧٢
المؤاجر إذا نقض الدار المستأجرة برضا المستأجر، أو بغير رضاه
لا تنتقض الإجارة
السفينة المستأجرة إذا نقضت وصارت ألواحًا، ثم ركبت وأعيدت سفينة:
لم يجبر على تسليمها إلى المستأجر ٢٧٣ ٣٧٣
إذا استأجر غلامًا ليخدمه في المصر، ثم أراد المستأجر أن يسافر، فهذا عذر له
في فسخ الإجارة
إذا استأجر حانوتًا في سوق ليعمل فيه عملا، مثلا بزازي كند، فلحقه دين ٣٧٥
رجل ساكن في قرية استأجر أرضًا في قرية أخرى، ثم بداله أن يترك هذه الأرض ٢٧٦
إذا انهدم منزل الآجر، ولم يكن له منزل آخر، فأراد أن يسكن هذا المنزل
لم يكن له ذلك
إذا استأجر من آخر منزلا، ثم إن المستأجر اشترى منزلا، وأراد أن يتحول إليه
ويفسخ الإجارة، فليس له ذلك
الخيّاط إذا استأجر غلامًا ليخيط معه، فأفلس الخيّاط، وقام عن السوق
فهذا عذر
إذا استأجر إنسانًا ليقصر ثيابًا له، أو ليخيط وليقطع قميصًا له، أو ليبني له بناء
أو ليزرع أرضًا له ببذره، ثم بدا له أن لا يفعل، كان ذلك عذرًا له
إذا استأجر أرضًا ليزرع، فغرقت الأرض، أو نزت، كان ذلك عذرًا له ٩٧٣
إذا أبق العبد المستأجر، فللمستأجر أن يفسخ الإجارة، وهو عذر ٢٧٩
إذا وجد العبد المستأجر للخدمة سارقًا، فهذا عذر ٢٧٩
إذا وقعت الإجارة على دواب بعينه لحمل المتاع، فماتت انفسخت الإجارة ٣٨٠

إذا اشترى شيئًا وآجره من غيره، ثم اطلع على عيب به، فله رده بالعيب	
المرأة إذا آجرت نفسها ظئراً وهي ممن تعاب بذلك، فلأهلها أن يخرجوها	إذا اشترى شيئًا و آجره من غيره، ثم اطلع على عيب به، فله رده بالعيب ٢٨١
المرأة إذا آجرت نفسها ظئراً وهي ممن تعاب بذلك، فلأهلها أن يخرجوها	إذا آجر الرجل نفسه في عمل من الأعمال، ثم بدا له أن يترك ذلك العمل ٣٨١
إذا انتقص الماء عن الرحى، فإن كان النقصان فاحشًا فللمستأجر حق الفسخ ٢٨٣ من استأجر رحى ماء سنة، فانقطع الماء بعد ستة أشهر ٢٨٤ إذا استأجر أرضًا وانقطع عنها شربها ٤٨٨ وجل استأجر عبدًا من رجل كل شهر بدرهم مثلا، فمرض العبد ٢٨٤ إذا تكارى دابّة، فوجدها لا تبصر بالليل، أو وجدها جموحًا، أو عضوضًا فله أن يردها ٤٨٨ إذا استأجر من آخر أرضًا وزرعها، فلم يجد ماء ليسقيها، فيبس الزرع ٢٨٥ لو استأجر أرضًا، فغرقت الأرض قبل أن يزرعها، فلا أجر عليه ٢٨٥ رجل استأجر أرضًا، فزرعها وقل ماءها، فانقطع فله أن يخاصم الأجر ٢٨٥ رجل استأجر أرضًا، فزرعها وقل ماءها، فانقطع فله أن يخاصم الأجر ٢٨٥ حتى مضت السنة ٢٨٥ حتى مضت السنة ١٩٨٠ لو استأجر طاحونتين بالماء في موضع يكون الحفر على المؤاجر عادة ٢٨٦ لو استأجر خيمة، وانكسر أوتادها، فالأجر واجب ٢٨٨ فيما يكون فسخًا وفي الأحكام المتعلقة بالفسخ وما لا يكون فسخًا ٢٨٨ كل من وقع له لا عقد الإجارة إذا مات تنفسخ الإجارة بموته الإجارة من الجارة من أجر ملك الغير، ومات الآجر قبل إجازة المالك أنه تنفسخ الإجارة ما لم يبع ٢٨٨ اذا قال المستأجر الماقسخ: فسخت الإجارة في المحدودالذي استأجرته منك صح الفسخ ١٨٨٠ منك صح الفسخ هسخت الإجارة في المحدودالذي استأجرته منك صح الفسخ ١٨٩ منك صح الفسخ ١٩٨ منك صح الفسخ ١٨٩ منك صح الفسخ ١٩٨ منك صح الفسخ ١٩٨ منك صح الفسخ ١٨٩ منك صح الفسخ ١٨٩ منك صح الفسخ ١٨٩ منك صح الفسخ ١٩٨ منك صحح الفسخ ١٩٨ منك صحح الفسخ ١٩٨ منك صح	
من استأجر رحى ماء سنة، فانقطع الماء بعد ستة أشهر	
إذا استأجر أرضًا وانقطع عنها شربها	
رجل استأجر عبداً من رَجل كل شهر بدرهم مثلا، فمرض العبد	_
إذا تكارى دابّة، فوجدها لا تبصر بالليل، أو وجدها جموحًا، أو عضوضًا فله أن يردها	
فله أن يردها	
لو استأجر أرضًا، فغرقت الأرض قبل أن يزرعها، فلا أجر عليه	
لو استأجر أرضًا، فغرقت الأرض قبل أن يزرعها، فلا أجر عليه	إذا استأجر من آخر أرضًا وزرعها، فلم يجدماء ليسقيها، فيبس الزرع ٣٨٥
رجل استأجر أرضًا، فزرعها وقل ماءها، فانقطع فله أن يخاصم الآجر	_
رجل استأجر أرض من أراضى الجبل، فزرعها، فلم تمطر عليه، ولم ينبت حتى مضت السنة	
رجل استأجر طاحونتين بالماء في موضع يكون الحفر على المؤاجر عادة	
رجل استأجر طاحونتين بالماء في موضع يكون الحفر على المؤاجر عادة	حتى مضت السنة
لو استأجر خيمة، وانكسر أوتادها، فالأجر واجب	
الفصل التاسع عشر فيما يكون فسخًا وفي الأحكام المتعلقة بالفسخ وما لا يكون فسخًا	
فيما يكون فسخًا وفي الأحكام المتعلقة بالفسخ وما لا يكون فسخًا	
كل من وقع له لا عقد الإجارة إذا مات تنفسخ الإجارة بموته	
من آجر ملك الغير، ومات الآجر قبل إجازة المالك أنه تنفسخ الإجارة	
إذا قال الآجر للمستأجر: بع المستأجر، فقال: هلا لا تنفسخ الإجارة ما لم يبع ٣٨٩ إذا قال المستأجر للآجر عندالفسخ: فسخت الإجارة في المحدودالذي استأجرته منك صح الفسخ	
إذا قال المستأجر للآجر عندالفسخ: فسخت الإجارة في المحدودالذي استأجرته منك صح الفسخ ١٩٨٩	<del>-</del>
منك صح الفسخ	

## الفصل العشرون

	•,
۳۹۲	في إجارة الثياب والأمتعة والحلي والفسطاط وما أشبها
۳۹۲	إذا استأجر الرجل ثوبًا ليلبسه إلى الليل بأجر معلوم، فهو جائز
	لو استأجر ثوبًا يومًا إلى الليل للبس، ولم يبين اللابس، أو استأجر دابة يومًا
۳۹۳	إلى الليل للركوب، ولم يبين الراكب
	إذا استأجر الرجل قميصًا ليلبسه يومًا إلى الليل بدرهم، فلم يلبسه ووضعه
۳۹٤	في منزله حتى مضي اليوم، فعليه الأجر كملا
۲۹٥	إذا استأجرت المرأة درعًا لتلبسه أيامًا معلومة ببدل معلوم، فهو جائز
	إذا استأجر الرجل قبة لينصبها في بيته، ويبيت فيها شهرًا بخمسة دراهم
۳۹۸	فهو جائز
۳۹۸	لو استأجر فسطاطًا يخرج به إلى مكة يستظل به فإنه يجوز
	لو أن المستأجر خلف الفسطاط بالكوفة في بيته، أو بيت غيره، وخرج بنفسه
٤٠٠	فلا كراء عليه
	لو كان المستأجر دفع الفسطاط إلى رجل أجنبي ليدفعه إلى صاحب الفسطاط
٤٠١	فدفعه ذلك الرجل إلى صاحبه، فقد برئا جميعًا
	إذا استأجر الرجلان أحدهما بصريّ، والآخر كوفي فسطاطًا من الكوفة
٤٠١	إلى مكة ذاهبًا وجائيًا بأجر معلوم
٤٠٤	إن آجر المشاع ممن يملك الانتفاع بالملك جائز
	إذا تكارى الرجل فسطاطًا من الكوفة إلى مكة ذاهبًا وجائيًا، ثم خرج به
٤٠٤	إلى مكة، ثم خلفه بمكة، ورجع فعليه الكراء ذاهبًا وهو ضامن لقيمة الفسطاط.
	إذا استأجرت المرأة حليًا معلومًا لتلبسه يومًا إلى الليل ببدل معلوم، فحبسته
٤٠٥	أكثر من يوم، صارت غاصبة
	الفصل الحادى والعشرون
٤٠٧	في إجارة لا يؤخذ فيها تسليم المعقود عليه إلى المستأجر
	رجل دفع ثوبًا إلى خياط ليخيطه، فقطعه ومات قبل أن يخيطه

خياط خاط ثوب رجل بأجر، ففتقه رجل قبل أن يقبض رب الثوب
فلا أجر للخياط فلا أجر للخياط
لو اكترى بغلا إلى موضع معلوم فركبه، فلما سار بعض الطريق جمح به
فرده إلى موضعه، فعليه الأجر بقدر ما سار ٤٠٨
إذ استأجر الرجل رجلا ليذهب إلى البصرة، ويجيء بعياله، فوجد بعضهم ميتًا
وجاء بمن بقى، فله من الأجر بحسابه
رجل استأجر رجلا ليذهب بكتاب له إلى البصرة إلى فلان، ويجيء بجوابه ٨٠٤
كذا إذا وجد المرسل إليه، ودفع الكتاب إليه، فلم يقرأ حتى عاد من غير جواب
فله الأجر
رجل استأجر دابة من بغداد ليذهب بها إلى المدائن
رجل اشترى من آخر شجرًا في قرية، واستأجر أجراء لقلعها
رجل اكترى دابة إلى بلدة ليحمل من هناك حمولاته، فجاء المكاري
فقال: ذهبت فلم أجد الحمل
استأجر دابة في المصرليحمل الدقيق من الطاحونة، أوليحمل الحنطة من قربة كذا ٢١٦
استأجر رجلا ليذهب إلى موضع كذا، ويدعو فلانًا بأجر مسمّى
الفصل الثاني والعشرون
في التصرفات التي يمنع المستأجر عنها والتي لا يمنع، وفي تصرفات الآجر ٤١٤
إذا استأجر دارًا أو بيتًا، ولم يسم الذي يريدها له حتى جازت الإجارة
إذا استأجر دارًا أو بيتًا، ولم يسم الذي يريدها له حتى جازت الإجارة
إذا استأجر دارًا أو بيتًا، ولم يسم الذي يريدها له حتى جازت الإجارة
إذا استأجر دارًا أو بيتًا، ولم يسم الذي يريدها له حتى جازت الإجارة
إذا استأجر دارًا أو بيتًا، ولم يسم الذي يريدها له حتى جازت الإجارة
إذا استأجر دارًا أو بيتًا، ولم يسم الذي يريدها له حتى جازت الإجارة

إذا تكرى منز لاولم يسم مايعمل فيه، فقعدفيه حدادًاأوقصارًا، فهذاعلي وجهين ٧١٤
إذا ربط المستأجر دابته على باب الدار المستأجرة، فضربت إنسانًا فمات
أو هدمت حائطًا، ، فلا ضمان عليه ٤١٨
إذا تكارى دارًا من رجل شهرًا بدرهم، وفي الدار بئر، فأمر الآجر المستأجر
أن يكنس البئر
رجلان استكريا بيتين في دار كل واحد منهما بيتًا على حدة
رجلان استأجرا حانوتًا يعملان فيه هما بأنفسهما
الفصل الثالث والعشرون
في استئجار الحمّام والرحي
إذا استأجر الرجل حمامًا شهورا معلومة بأجر معلوم، فهو جائز ٤٢١
إذا استأجر رجل من رجل حمامين أشهرًا مسماة كل شهر بأجر معلوم
فانهدم أحدهما، فهذا على وجهين
إذا استأجر الرجل حمامًا وعبدًا ليقوم على الحمام، فهلك العبد أو الحمام
فهذا على وجهينفهذا
إذا استأجر حمامًا بغير قِدر واستأجر القدر من غيره، فانكسر القدر
إذا استأجر رحى بالبيت الذي هو فيها، ومتاعها بعشرة دراهم كل شهر
تم طحن فيها طحنًا بثلاثين درهمًا في الشهر، فربح عشرين، هل تطيب له الزيادة
فهذا على وجهينفهذا
إذا استأجر الرجل من الرجل موضعًا على نهر ليبني عليه بيتًا
إذا استأجر الرجل رحى ماء على أن يطحن فيها حنطة، فطحن فيها غير الحنطة ٢٧٤
إذا استأجر الرجل رحى من رجل، وبيتًا من آخر، وبعيرًا من آخر، فاستأجر الكل
صفقة واحدة كل شهر بأجر معلوم، فأجروا ذاك، فهو جائز
إذا كان لرجل بيت ونهر ورحى، ومتاعها، فانكسر الحجر الأعلى، فجاء رجل
ا الله على ا الفنصب مكانه حجرًا بغير أمر صاحبه
لو أن رجلا بني على نهر بيتًا، ونصب فيه رحى بغير رضا صاحب النهر ٤٢٩

	الفصل الرابع والعشرون
٤٣٠	في الكفالة بالأجر وبالمعقود عليه
٤٣٠	تجوز الحوالة والكفالة بالأجر في جميع الإجارات
173	لو استأجر دارًا بخدمة عبد شهرًا، وكفل بالعبد إنسان لصاحب الدار
	إذا استأجر الرجل من رجل محملا وراحلة إلى مكة بأجر مسمّى
277	وكفل له رجل بالحمولة، فهذا على وجهين
	لو استأجر دارًا ليسكنها أو أرضًا ليزرعها، وكفل رجل بالوفاء بالزراعة، وبالسكني
244	فهو باطل
	الفصل الخامس والعشرون
	في الاختلاف الواقع بين الآجر والمستأجر وفي الدعاوي والخصومات
3 7 3	وإقامة البينات
3 3 3	إذا اختلف الشاهدان في مقدار الأجر، فهو على وجهين
240	لو أن رجلا ادعى قبل رجل أنه اكتراه دابتين بأعيانهما بعشرة دراهم إلى بغداد
	لو ركب رجل دابة إلى بغداد، فقال الراكب: أعرتنيها، وقال رب الدابة:
٤٣٦	آجرتها منك بكذا
	رجل دفع ثوبًا إلى خيّاط، ثم قال رب الثوب: أعطيتك الثوب
543	على أن آجره درهم، وقال الخياط: لم تسمّ إلى أجراً
٤٣٦	رجل ادعى على غيره أنى استأجرت هذه الدار من هذا سنة
	رجل أقام بينة أنه آجر بيته هذا من هذا بتسعة دراهم ثلاثة أشهر
۲۳۷	كل شهر بثلاثة دراهم
۲۳۷	لو أن رجلا أسلم ثوبًا إلى صبّاغ يصبغه أحمر على ما وصف له بالعصفر
133	لو أن رجلا اختلف هو والقصار في أجر ثوب
	إذا اختلفا في مقدار الأجر بعد الفراغ من العمل، ذكر أن القول قول رب الثوب
133	مع يمينه
	لو ادعى المؤاجر فضلا فيما يستحقه من الأجر، وادعى المستأجر فضلا

فيما يستحقه من المنفعة
نوع آخر
إذا اختلف الخيّاط ورب الثوب، فقال رب الثوب: أمرتك أن تقطعه قباء
وقال الخياط: أمرتني أن أقطعه قميصًا، فالقول قول رب الثوب ٤٤٦
إذا أمره أن ينزع ضرسًا له بأجر، فنزع، فقال الآمر: أمرتك بغير هذا
فالقول قول الآمر مع بمينه
لو أعطى صبّاغًا ثوبًا ليصبغه، ثم اختلفا
نوع آخر
لى دفع إلى خيّاط ثوبًا ليقطعه قباء، ودفع إليه البطانة والقطن، فجاء به
فقال رب الثوب: البطانة ليست ببطانتي، فالقول قول الخياط ٤٤٧
كذلك لو أعطى حمالا متاعًا ليحمل من موضع إلى موضع، ثم اختلفا ٤٤٧
نوع آخر
المؤاجر إذا وجد بالأجر عيبًا، وأراد أن يرده على المستأجر، فهذا على وجهين ٤٤٨
لو استأجر فام <i>يّ من ر</i> جل بيتًا، فباع فيه زمانًا، ثم خرج منه، واختلفا فيما فيه
من الرفوف وأشباهه
لو اختلفا في الجصّ، أو في السترة، أو في التنور، فالقول فيه قول رب الدار ٤٥٠
لو انهدم بيت من الدار، فقال المستأجر: نقضه لي، وقال رب الدار: بل هو لي ٤٥٠
لو كان على باب منها مصراعين، أحدهما ساقط، والآخر معلق بالباب
واختلفا في الساقط، فالقول قول رب الدار
و لو كان بيتًا سقفه مصوّر بجذوع مصورة، فسقط جذع منها، فكان مطروحًا
في البيت، فاختلف رب الدار والمستأجر فيه ٤٥١
ني عادى منزلا من رجل في الدار ، وفي الدار ساكن ، كل شهر بدرهم
و الدار، وخلّى بينه وبين المنزل
رجل تكارى منزلا من رجل في داره على أن أجره أن يكفيه وعياله نفقتهم
ومؤنتهم مادام في الدار، فالإجارة فاسدة

إلى دار أخرى، كان للآجر أن طالبه بأجر جميع الشهر
رجل تكارى بيتًا أو دارًا على أن يسكنها شهرًا، فأعطاه صاحب المنزل المفتاح
فلما مضى الشهرجاء رب المنزل يطلبه الأجر، فقال المستأجر: لم أقدرعلي فتحه ٤٥٤
نوع آخر
إذا استأجر الرجل من آخر حمامًا مدة معلومة، ثم اختلفا في قدر الحمام
أنه للمستأجر
لو انقضت مدة الإجارة، وفي الحمام رماد كثير وسرقين كثيرفقال رب الحمام:
السرقين لي، وقال المستأجر: هو لي، وأنا أنقله، فالقول قول المستأجر 800
نوع آخر
إذ استأجرت المرأة حليًا معلومًا لتلبس يومًا إلى الليل، فهو جائز ٤٥٦
نوع آخر
إذا اختلف رب الدابة والمستأجر، ولم يركب بعد
إذا استأجر من آخر دابة، ودفعها إليه بغير سرج، ولا لجام ٤٥٨
إذا تكاري الرجل ثلاث دواب من بعد أداء إلى مدينة الري بأعيانها
كانت الإجارة جائزة
رجل استأجر دابة من رجل إلى واسط بعشرة دراهم
لو قال الوكيل بالشراء: اشتريت وهلك الثمن عندي، وأراد أن يرجع بالثمن
لو قال الوكيل بالشراء: اشتريت وهلك الثمن عندى، وأراد أن يرجع بالثمن على موكله، ولم يكن الثمن مدفوعًا إليه، وأنكر الموكل
•
على موكله، ولم يكن الثمن مدفوعًا إليه، وأنكر الموكل
على موكله، ولم يكن الثمن مدفوعًا إليه، وأنكر الموكل
على موكله، ولم يكن الثمن مدفوعًا إليه، وأنكر الموكل
على موكله، ولم يكن الثمن مدفوعًا إليه، وأنكر الموكل
على موكله، ولم يكن الثمن مدفوعًا إليه، وأنكر الموكل
على موكله، ولم يكن الثمن مدفوعًا إليه، وأنكر الموكل

	إذا وقع الاختلاف بين المستأجر وصاحب الرحى، فهذا على وجهين
٤٦٧	إذا استأجر الرجل رحى ماء، فانكسر أحد الحجرين أو الدوارة، فهذا عذر
فروج ٤٦٧	إذا تكارى رجل من غيره إبلا مسماة من الكوفة إلى مكة، ثم اختلفا في الح
	نوع آخر
	رجلان استأجرا دابة من الري إلى الكوفة بأجر مسمّى، فلما ذهبا
٤٦٨	إلى الكوفة اختصما عند القاضي
اما	لو اكتريا دابة من بغداد إلى كوفة ذهبا وجائيًا، فلما بلغا الكوفة بدا لأحده
٤٧٠	أن لا يرجع إلى بغداد
	رجل دفع إلى قصَّار ثُوبًا ليقصره له بدرهم، فقال القصار: هذ تُوبك
٤٧١	وقد قصرته بدرهم كما أمرتني، وقال دافع الثوب: ليس هذا ثوبي
٤٧٢	رجل آجر رجلا دارًا بعشرة دراهم، فاستحقها رجل ببينته
	لو كان الآجر بني في الأرض بناء، ثم آجرها مبنية، فقال رب الأرض:
٤٧٣	أمرتك أن تبنى وتؤاجر، وقال الآجر: غصبتك، وبنيتها وآجرتها
بأمرى	رجل في يده أرض زرعها، فقال رب الأرض: أمرتك أن تزرع، فزرعت
٤٧٣	وقال المزارع: غصبتها وزرعتها لنفسى
٤٧٣	من استأجر صبّاغًا بعضها مزروعة، وبعضها فارغة
٤٧٤	استأجر من آخر دابة، وذهب إلى سمرقند، فجاء آخر، وادعاها لنفسه
اهيم ٤٧٤	لو استحق إنسان الجارية بالبينة من يدعبد الله، ليس لمحمد أن يرجع على إبر

## فهرس المسائل والموضوعات للمجلد الثاني عشر من الحيط البرهاني

## الفصل السادس والعشرون

1	*	•		•	•	•	• •	•	•	•		*	• •	•	٠		•	•	٠	•	• •	•	•	• "	•	•	• •	•	•	ب	٠و١	UI,	جار	ست	ے ا	قح
٣									کة	مَ	ح	jį a	و فا	کر	، ال	ىن	٠ ل	انم	عيا	أد	نير	بغ	باة	•••	مہ	K	ر إر	جإ	, ر	من	عل	لر-	ی اا	کار	ا تک	إذ
٣														٠					•	اه	در	ä	بع	بأر	٩	لمو	20	سع	و خ	ے مر	إلى	ابة	ی د	کار	ا تک	إذ
٣	•	•				•			•			•	•	در	جح	لل	ن ا	ود	، د	ب	ها	لذ	١,	لى	c	بذا	فع	ة ،	مک	ی	֓֞֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓֓	بعير	حر ب	ستأج	ا اس	إذ
٣									•		ما	ليه	عا	ﯩﻠ	دم	يح	ن	اً ر	لى	عا	دة	حا	وا	نة	نفذ	9	جل	ر-	ىن	ن م	ابتير	ں د	اري	، تک	جل	ر.
٤						•			٠			ز	نو	يج	Y	1.	هذ	ف	6 0	از	لجذ	-1	ی	إا	أو	ζ.	بانا	الج	ی	ة إل	داب	حل	لرج	جر ا	-Ĩ l.	إذ
٤						•			٠	ز	جوا	یج	Y	K	ج	ار	بها	عل	<i>-</i> ر	قى	ليل	وا	ĵ	د،	جا	ر-	يها	عا	بح	=	الي	دابة	جو ا	ستأج	ا اس	إذ
٤	•		• •					٠	•			•	. 4	١.	بد	ی	مۃ	نه	اً ا	لمح	ء	رة	ü	بع	ہر	شہ	<u>کل</u>	ر ک	ج	ن ر	امر	دابة	جر ا	ستأج	.ا اس	إذ
٤					•				٠						ن	K	، ف	مع	<u> </u>	کب	برك	ن ب	أر	لی	ء	ىل	رج	ڹ	a ä	داب	حل	لر-	ی ا	کار	ا ت	إذ
٥		• •		•				•	٠,	خر	-Ī	عبر	2۵	ا می	إل	أو	6	کة	م	ی	إل	4	کب	لير	لة	كوة	الك	ڹ	ة م	داب	جل	لر-	ی ا	کار;	دًا تُ	إذ
٥	•							•			, .				•			•	•			•	4	کج	یر	أن	فله	6	ىل	جه	۽ لل	دابا	جر ا	ستأج	11	إذ
٦					٠		•	•							•			y	جا	ر-	4	علي	، ء	مل	حر	ف	بهاء	علي	ے خ	مما	ايح	دابة	جو ا	ستأج	.ا اس	إذ
٦						•	اد	ند	Ų	ىن	ہ ہ	ج	ار	إذ	ثر	-	11	يه	ط	يع	أن	١	لم	د ء	راه	بغا	ی	إ	ج	, ر-	مر	ابة:	ي د	کار;	دًا ت	إذ
																										į	ود	ئىر	عنا	والم	بع	سا	ال	سل	فم	} {
٧		٠.		•			•		ځ	٤	ر ذ	غي	، و	ف	لتلا	وال	ع (	يار	ض	ال	، و	Jl	مہ	ىت	ر,	واا	ف	K	الخ	ن با	ماه	لض	ل ا	سائ	ں م	فو
v																	_		_							. 6	1.	1:	1.	c	تما	<u></u> ,	l.	أذم	LLi	a.

نوع منه
رجل استأجر حمارًا بسرج، فنزع ذلك السرج
إذا استعار دابة ليحمل عليها كذا من الحنطة ، فحمل عليها مثل ذلك الوزن من الشعير
$\Lambda$
إذا استأجر الرجل ليحمل عليها حنطة، أو شعيرًا بوزن معلوم، فحمل عليها لبنًا
$\Lambda$
نوع آخر به اخری این می
إذا استأجر الرجل من آخر دابة ليحمل عليه عشرة مخاتيم حنطة، فحمل عليها
أحد عشر مختومًا أحد عشر مختومًا
لو استأجر دارًا ليسكن فيها، فأسكن فيها حدّداد أو قصّارًا٩
إذا استأجر دابة ليركبها، فركب هو وحمل مع نفسه آخر
إذا ركب وحمل عليها مع نفسه حملا إنما يضمن بقدر ما زاد١٢
إذا استأجر دابة ليركبها، فركبها وحمل على عاتقه غيره، يضمن جميع القيمة ١٢
إذا استأجر دابة ليركبها، فلم يركب بنفسه، بل أركبَ غيره
إذا استأجر دابة ليركبها، فحمل عليها صبيًّا صغيرًا، فعثرت الدابة من حمله ١٣
إذا استأجر حماراً بسرج، فأسرجه بسرج لا يسرج بمثله الحمر ١٣ ١٣
إذا استأجر حمارًا بإكاف ليركبه، فنزع الإكاف، وأسرجه١٤
لو استأجر حمارًا عريانًا، فأسرجه وركبه، فهو ضامن١٥
لو استأجر دابة بغير لجام، وألجمها لا ضمان عليه
إذا استأجر من آخر دابة إلى الحيرة بدرهم، فجاوز بها إلى القادسية ١٥
من استأجر دابة إلى مكان معلوم، فلما سار بعض الطريق ادعاها لنفسه ١٧
رجل استأجر من رجل غلامًا سنة، كل شهر بعشرة دراهم، وقبض العبد
فلما مضى نصف السنة جحد المستأجر أن يكون استأجر العبد
استأجر قميصًا ليلبسه، وسيذهب إلى مكان كذا، فلم يذهب إلى ذلك الموضع ١٨
استأجر حمارًا ليحمل عليه وقر حنطة إلى المدينة، فحمل الحنطة إلى المدينة، وباعها ١٩
استأجر دابة ليحمل عليها حنطة من موضع إلى منذله بومًا إلى الليل

جماعة آجر كل واحد منهم حماره رجلا
رجل استكرى دابة من القرية إلى المصر، فبعث صاحب الدابة رجلا مع المستكري ٣٢
إذا دفع الرجل فرسه إلى رجل ليذهب به إلى قريته ٣٢
رجل استأجر حمارًا لينقل التراب من خربة، فأخذ في النقلة، فانهدمت الخربة
وهلك الحمار
اكترى حمارًا ليحمل عليه الشوك، فدخل في سكة فيها نهر، فبلغ موضعًا ضيقًا
فضرب الحمار، فوقع الحمار في النهر مع الحمل
رجل استأجر حمارًا، وقبضه، فأرسل في كرم وتركه، فسرقت بردعته ٣٤
زرع بين ثلاثة نفر بالشركة، حصدوها، فاستأجر واحدٌ منهم حمارًا لينقل عليه
حزم البر
استأجر قَبَّانًا ليزن به حملا، وكان في عمود، والقبّان عيب لم يعلم به المستأجر
فوزن به، وانکسر
استأجر قِدرًا، فلما فرغ حملها على حمار ليردها على الآجر، فزلق رِجل الحمار
وانكسر القدر
إذا استأجر فأسًا، واستأجر أجيرًا ليعمل له، فدفع إليه الفأس
فذهب الأجير بالفأس
استأجر من رجل مِرّا وجعل في الطريق، ثم صرف وجه من الطريق ٣٦
الفصل الثامن والعشرون
في بيان حكم الأجير الخاص والمشترك
الأول: في بيان الحد الفاصل بين الأجير المشترك والخاص وبيان أحكامهما: ٣٨
لو استأجر خيّاطًا ليخيط له هذا الثوب بدرهم، أو استأجر قصّارًا ليقصر له
هذا الثوب بدرهم
الأجير المشترك إنما يضمن بما جنت يده الأجير المشترك إنما يضمن بما جنت يده
نوع آخر: في الحمال ومكارى الدابة والسفينة
رجل استأجر حمالا ليحمل له دنّا من الفرات إلى مكان معلوم بأجر معلوم
فوقع الحمَّال في بعض الطريق، وانكسر الدنِّ ٤١

الملاح إذا أخذ الأجر، وغرقت السفينة من موج أو ريح أو مطر أو من شيء
ليس في وسع دفعه
لو حمل متاعًا على حمَّال، وصاحب المتاع يمشي معه، فعثر الحمال
وسقط المتاع، وفسد
إذا سرق المتاع من دار الحمال، ورب المتاع معه
لو كان الطعام في سفينتين مقرونتين أو غير مقرونتين، إلا أنهما يسيران معًا
ويحبسان معًا، وصاحب المتاع في إحداهما ٤٥
من استأجر حمَّالا ليحمل له فرقا من سمن، فحمله صاحبه، والحمَّال ليضعاه
على رأس الحمال، فوقع وتخرق الفرق
إذا انقطع حبل الحمّال، وسقط الحمل، ضمن والعمل عبل الحمّال عبد الحمّال عبد الحمّال عبد الحم
الحمّال إذاأنزل في مفازة، وتهيؤ له الانتقال، فلم ينتقل حتى فسدالمتاع بسرقةأومطر
فهو ضامن
استأجر حمَّالا ليحمل حقيبته إلى مكان معلوم، فانشقت الحقيبة بنفسها
وخرج ما فيها
نوع آخر: في النسّاج والخيّاط
إذا دفع إلى نسّاج غزلا لينسجه كرباسًا، فدفع النساج إلى آخر لينسجه
فسرق من عند الآخر
نسّاج ترك كرباس رجل في بيت الطراز
إذا دفع إلى خياط كرباسًا فخاط قميصًا، وبقى منه قطعة، فسرقت القطعة ٤٨
إذا دفع إلى خياط ثوبًا، وقال: اقطعه حتى يصيب القدم، وكمه خمسة أشبار
وعرضه كذا، فجاء به ناقصًا
نوع آخر: من مسائل الحمام
رجل دخل الحمام، وقال لصاحب الحمام: احفظ الثياب، فلماخرج لم يجدثيابه ٤٩
امرأة دخلت الحمام، فأعطت ثيابها إلى المرأة التي تمسك الثياب بأجر 89
· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
رجار دحل الحمام، وقال لصاحب الحمام. أين أصع التياب، فأسار صاحب الحمام
رجل دخل الحمام، وقال لصاحب الحمام: أين أضع الثياب، فأشارصاحب الحمام إلى موضع، فوضع ثمة

رجل دخل الحمّام، ونزع الثياب بين يدي صاحب الحمام، ولم يقل بلسانه شيئًا
فدخل الحمام، ثم خرج، ولم يجد ثيابه
إذا دخل رجل الحمام، ودفع ثيابه إلى صاحب الحمام، واستأجره للحفظ • ٥
نوع آخر: في البقار والراعي والحارس
إذا استأجر الرجل راعيًا يرعى غنمًا معلومًا له مدة معلومة بأجر معلوم، فهذا جائز ١٥
لو ضرب شاة منها، ففقأ عينها، أو كسر يدها، ضمن ٥١
لو هلك منها شيء في السقى أو الرعى لم يضمن
إذا ادّعي الراعي الموت، وجحد رب الأغنام٠٠٠
إذا كان المال أمانة في يده، لا يضمن بالهلاك، وإنما يضمن بالتضييع
لو ساقها إلى المرعى، فعطبت منها شاة، لا من سياقه، بأن صعدت الجبل
أو مكانًا مرتفعًا، فتردى منه، فعطبت
إذا ساق الراعي الغنم، فتناطحت بعضها بعضًا من سياقه، أو وطئ بعضها بعضًا
من سیاقه
أن من ذبح شاة إنسان لا يرجي حياتها يضمن
إذا باع المالك بعض الأغنام، فإن كان الراعي خاصًا لم يبطل شيء من الأجر
وإن كان مشتركًا يبطل من الأجر بحصة ما باع
إذا ولدت الأغنام أولادًا، فإن كان الراعي أجير خاص، فعليه رعى الأولاد
وإن كان الراعي أجير مشترك، فليس عليه رعى الأولاد
إذا كان الراعي أجير مشترك، فرعاها في بلد، فعطبت واحدة منها
راعي الرماك إذا توهق الرمكة، فوقع الوهق في عنقها، فجذبها، فعطبت
فهو ضامن
إذا شرطوا على الراعي ضمان ما عطب بفعله، فهو جائز، فلا يفسد به العقد ٥٩
إذا شرط على الراعي أن ما مات منها يأتي بسمتها ٥٩
إذا قال رب الغنم للراعي: دفعت إليك مائة شاة، وقال الراعي: لا، بل تسعون
فالقول قول الراعي فالقول قول الراعي
لو دفع رجل غنمه إلى راعي، واشترط على الراعي جبنًا معلومًا وسمنًا معلومًا

وما بقي من ألبانها وسمونها وأصوافها، فهو للراعي
إذا رعى الراعي في مكان لم يؤذن بالرعى فيه، هل يستحق الأجر
أهل موضع جرى العرف بينهم أن البقار إذا دخل السرح في السكك أرسل كل بقرة
في سكة صاحبها، ولم يسلمها إلى صاحبها، ففعل الراعي كذلك، فضاعت بقرة
أو شاة قبل أن تصل إلى صاحبها
امرأة بعثت ثورًا إلى بقار، ثم جاء الرسول إليه، فقال الثور: لي واحد منه
فهلك الثور
بقار ترك الباقورة في جبانة، وغاب عنها، فوقعت الباقورة في زرع رجل 18
أهل قرية يرعون دوابهم بالنوبة ، فذهبت منها بقرة في نوبة أحدهم
رجل استؤجر لحفظ المخان، فسرق من المخان شيء ٢٥
حارس يحرس الحوانيت في السوق، فنقب حانوت، وسرق منه شيء
إذا استأجر الحارس واحدًا من أهل السوق، فله أن يأخذ الأجرة
نوع آخر: في القصّار وتلميذه
of the second
قصَّار وضع الثوب على الجبُّ في الحانوت، وأقعد ابن أخته حافظًا
قصار وضع الثوب على الجب في الحانوت، واقعد ابن اخته حافظا وغاب القصار
وغاب القصار
وغاب القصار ملم ثياب الناس إلى أجير له ليشمّسها في المقصرة، ويحفظها، فنام الأجير قصاّر سلم ثياب الناس إلى أجير له ليشمّسها في المقصرة، ويحفظها، فنام الأجير ثم رجع بالثياب، وقد ضاع منها خمس قطع
وغاب القصار ملم ثياب الناس إلى أجير له ليشمّسها في المقصرة، ويحفظها، فنام الأجير قصاّر سلم ثياب الناس إلى أجير له ليشمّسها في المقصرة، ويحفظها، فنام الأجير ثم رجع بالثياب، وقد ضاع منها خمس قطع

سلَّم ثوبًا إلى قصَّار أو خيَّاط، ثم وكل رجلا بقبضه، فدفع إليه القصَّار
غير ذلك الثوب
رجل عنده ثياب وديعة، فجعل فيها ثوبًا له، ثم طلبها صاحبها ٧١
رجل بعث ثوبًا إلى قصار بيد تلميذه، ثم قال للقصار: إذا أصلحت، فلاتدفعه
إلى تلميذى
نوع آخر: في المتفرّقات
دفع إلى رجل مصحفًا ليعمل فيه، ودفع الغلاف معه، أو دفع سيفا إلى صيقلي
ليصقله، ودفع الجفن معه، فسرق
دفع إلى رجل سيفا ليصلح من جفنه شيئًا، فضاع نصله ٧٧
دفع إلى صانع ذهبًا ليتخذ له سوارًا منسوجًا، والنسج لم يكن من عمل
فأصلح الذهب وطوَّله
ومما يتصل بهذا النوع ٧٣
ومما يتصل بهذا النوع
ومما يتصل بهذا النوع
إذا دفع إلى قصار تُوبًا، فلما سلمه القصّار إليه، قال: ليس فيها تُوبي ٧٤
استأجر حمّالا ليحمل له حمولة إلى بلد كذا، ويسلمها إلى السمسار
من دفع إلى ملاح أكرار حنطة يحمل كل كر بكذا، فلما بلغا موضع الشرط
قال رب الطعام: نقص طعامي
راكب سفينة، قال له صاحب السفينة حملتك بدرهمين٠٠٠
رجل ادعى على آخر أنك استأجرتني لأمسك السكان في سفينتك من ترمذ
إلى آمل بعشرة دراهم
لو ادّعي رجل على آخر أني أكريتك بغلا من ترمذ إلى بلخ بعشرة دراهم ٧٦
ومما يتصل بهذا
إذا دفع غزلا إلى نسّاج لينسجه، أو دفع ثوبًا إلى قصار ليقصره، أو إلى صبّاغ
ليصبغه، فجحد المدفوع إليه الغزل والثوب
ثوب مخيط قال رب الثوب: أنا خطته، وقال الخيّاط: أنا خطته ٧٧

## الفصل التاسع والعشرون إذا وكل الرجل رجلا بأن يستأجر له دارًا بعينها ببدل معلوم، ففعل إذا وكّل رجلين باستئجار دار أو أرض، فاستأجر أحدهما .....٧٨ رجل أمر رجلا أن يؤاجر داره، أو أرضه من رجل بأجر معلوم، ففعل ٤٠٠٠٠٠٠ ٧٨ إذا وكّل الرجل رجلا أن يستأجر له دارًا بعينها من رجل هذه السنة بمائة درهم . . . . ٧٩ رجل أمر رجلا أن يستأجر له أرضًا بعينها، فاستأجره المأمور كما أمر الآمر به . . . . ٨٢ القصل الثلاثون الرجلين آجرا من رجل دارًا عشر سنين، فخاف المستأجر أن يخرجاه منها . . . . . . ٨٤ إذا استأجر الأب للصغير أن ينظر إلى أجر مثل كل سنة لهذه الدار لو كانت الأرض بحال لا يمكن فسخ الإجارة فيها . . . . . . . . . . . . . . . ٨٨ إذا باع الآجر المستأجر في الإجارة الطويلة، ثم جاء وقت الاختيار . . . . . . . . . . . . ٨٨ نوع آخر . . . . .

إذا استأجر شيئًا إجارة طويلة صحيحة بدنانير دين موصوفة

إذا دفع الرجل جلدًا إلى الإسكاف، واستأجر بأجر مسمّى
على أن يخرز له خفين، وسمّى ١٠٥
رجل دفع إلى خياط ظهارة، وقال: بطنها لي من عندك
إذا أمر الرجل إسكافًا أن يخرز على خفيه مكعبيه أربع قطع من صرم بكذا ١٠٥
إذا دفع الثوب إلى صبّاغ ليصبغه بعصفر من عنده، فصبغه بما سمّى
إلا أنه خالف في صفته ما أمره
لو أن رجلا دفع خفه إلى رجل لينعله من عنده بأجر مسمّى، فأنعله بنعل
ينعل بمثله الخفاف المناه الخفاف المناه الخفاف المناه الخفاف المناه الخفاف المناه
ادّعي الإسكاف أن رب الخف زاده على هذا الموجب نصف درهم
وأنكر رب الخفّ
إذا اختلف الصباغ ورب الثوب، فقال رب الثوب: أمرتك بأن تصبغه بعصفر ١١٣٠
إذا استصنع الرجل خفين عند إسكاف فعمله، ثم فرغ منه، قال المستصنع:
ليس هذا على المقدار والخرز والتقطيع الذي أمرتك
الفصل الرابع والثلاثون
الفصل الرابع والثلاثون في المتفرّقاتفي المتفرّقات
في المتفرّقات
في المتفرّقات
في المتفرّقات
فى المتفرّقات
فى المتفرّقات
في المتفرقات
فى المتفرّقات
في المتفرقات
في المتفرقات

ثم وجدها خمسة عشر جريبًا
رجل اكترى من رجل دارًا بعبد سنة، فسكن الدار، ثم ناقض الإجارة في العبد ١١٩
إذا استأجر عشرًا من الإبل إلى مكة بعبد بعينه أو بغير عينه ١١٩
رجل تكارى منزلا كل شهر بدراهم معلومة، وطلق الرجل المستكرى المرأة ١١٩
إذا تكارى منزلا كل شهر بدرهم على أن ينزله، ولا ينزل غيره
فتزوّج امرأة أو امرأتين
إذا استأجر الرجل من آخر دارًا، ودفعها إلى رب الدار إلا بيتًا منها ١٢٠
إذا استأجر الرجل دارًا شهورًا مسمّاة بأجر معلوم، ثم أراد رب الدار أن يشتري ١٢١
لو أن رب البيت أراد أن يتعجل الأجر كله قبل الهلاك فأبي المستأجر أن يعطيه ١٢١
لو أن رجلا استقرض من رب البيت أجر هذين الشهرين١٢١
لو اشترى من المستقرض من الفامي بالأجر دينًا، فإنه يجوز إذا اشترى الدينار
بعد وجوب الأجر
لو كان رب البيت أقرض الدراهم على أن يرد عليه دينارًا بعشرة دراهم
فإنه لا يجوز
ر المورد البيت قبض العشرين بيده، ثم أقرضه من المستقرض
الو أن صاحب البيت قبض العشرين بيده، ثم أقرضه من المستقرض
لو أن صاحب البيت قبض العشرين بيده، ثم أقرضه من المستقرض ١٢٣ رجل اكترى حمارًا من كبين إلى بخارى، فبقى الحمار في الطريق ١٢٤
لو أن صاحب البيت قبض العشرين بيده، ثم أقرضه من المستقرض ١٢٣ رجل اكترى حمارًا من كبين إلى بخارى، فبقى الحمار في الطريق ١٢٤ ١٢٤ إذا استأجر مشاطة لتزين العروس، فالإجارة فاسدة ١٢٤ ١٢٤
لو أن صاحب البيت قبض العشرين بيده، ثم أقرضه من المستقرض ١٢٤ رجل اكترى حمارًا من كبين إلى بخارى، فبقى الحمار في الطريق ١٢٤ إذا استأجر مشاطة لتزين العروس، فالإجارة فاسدة ١٢٤ ١٢٤ الدلالة في النكاح لا تستوجب الأجر
لو أن صاحب البيت قبض العشرين بيده، ثم أقرضه من المستقرض
لو أن صاحب البيت قبض العشرين بيده، ثم أقرضه من المستقرض
لو أن صاحب البيت قبض العشرين بيده، ثم أقرضه من المستقرض
لو أن صاحب البيت قبض العشرين بيده، ثم أقرضه من المستقرض
لو أن صاحب البيت قبض العشرين بيده، ثم أقرضه من المستقرض ١٢٤ رجل اكترى حمارًا من كبين إلى بخارى، فبقى الحمار فى الطريق ١٢٤ إذا استأجر مشاطة لتزين العروس، فالإجارة فاسدة ١٢٤ الدلالة فى النكاح لا تستوجب الأجر ١٢٤ أهل بلدة ثقل عليهم مؤنات العمّال، فاستأجروا رجلا بأجرة معلومة ليذهب ويرفع أمرهم إلى السلطان الأعظم ١٢٥ رجل تزوّج امرأة، فنزل عليها، وهى فى منزل بكراء

استأجر عبدًا للخدمة مدة معلومة، وعجّل الأجرة ١٢٧
إذا غصب رجل الدار المستأجرة من المستأجر، ثم تركها الغاصب ٢٢٨٠٠٠٠٠
لو استأجر من آخر دارين، فانهدمت إحداهما، أو غصبت، أو ما أشبه ذلك ١٢٨
إذا استأجر دابة ليلا ليزفّ عليها عروسًا إلى بيت زوجها، فهذا على وجهين ١٢٨
إذا اشترى شيئًا، وآجره من غيره قبل القبض لا يجوز ا
رجلان استأجرا شيئًا، ودفع أحدهما إلى صاحب ليمسكه
استأجر قدرًا ليطبخ فيه شيئًا معلومًا، فطبخ في البيت ١٢٩
إذا دفع إلى صبّاغ لبدا ليصبغه أحمر
إذا استأجر حمارًا أو بقرًا ليس له أن يبعث به إلى السرح ١٣٠
زوّج أمته، ثم آجرها من زوجها جاز۱۳۰
استأجر أرضًا ليلبن فيه لنفسه، فالإجارة فاسدة ١٣١
رجل تقبل من رجل طعامًا على أن يحمله من موضع إلى موضع
باثني عشر درهمًا اليوم، فحمله في أكثر من ذلك ١٣١
رجل حمل رجلا كرهًا إلى بعض البلدان، فعلى الحامل كراءه ١٣١
رجل استأجر من آخر كرمًا إجارة طويلة، وقبضها وآجرها من غيره مقاطعة ١٣١
لو أن رجلا دفع إلى صبّاغ ثوبًا ليصبغه بعصفر بربع الهاشمي بدرهم ١٣٢
الخيّاط إذا فرغ من الخياطة، وبعث الثوب على يدى ابنه، وهو ليس ببالغ ١٣٣
رجل استأجر رجلا ليوقد النار في المطمورة ليلة، ففعل ونام في بعض الليل
فاحترقت المطمورة وما فيها
رجل دفع عينًا إلى رجل على أنه إن شاء قبضه بالشراء، بكذا وإن شاء أخذه سنة ١٣٤
رجل يبيع شيئًا في السوق، فاستعان بواحد من أهل السوق على بيعه ١٣٤
لو أن صبّاغين آجر أحدهما آلة عمله من الآخر، ثم اشتركا في ذلك العمل ١٣٤
إذا استأجر رجلا ليبني له في هذه الساحة بيتين ذي سقفين، أو ذي سقف واحد ١٣٤
رجل دفع إلى سرّاج بعض آلات السرج، وأمره أن يتخذ له سرجًا بهذه الآلات ١٣٥
استأجر رجلا ليكتب له خطّا بالعربية، أو بالفارسية يطيب له الأجر ١٣٥
استأجر ورَّاقًا ليكتب له جميع القرآن، وينقطه، ويعجمه ويعشره ١٣٦

رجل له أجيران يعملان له عمل الزراعة ببقور له عيّن أحدهما بقرين
ولآخر بقرين
رجل أودع عند رجل أحمالا من الطعام، ففرغ المودع الظروف
وجعل فيها طعامًا له
استأجر من آخر طاحونة ببدل معلوم على أن عليه ما سمّى
من الأجر أيام جريان الماء، وانقطاعه
وصَى أو متولَّى آجر منزل اليتيم، أو منزل الوقف بدون أجر المثل ١٣٧
لو غصب إنسان دار صبى
مريض أجر داره من رجل بدون أجر المثل
استأجر حانوتًا موقوفًا على الفقراء، وأراد أن يبنى على غرفة من ماله ١٣٩
رجل استأجر حجرة موقوفة من أوقاف المسجد، ويكسر فيها الحطب بالقدوم ١٣٩
متولى الوقف أجر ضيعة الوقف من رجل سنين، ثم مات الآجر
ثم مات المستأجر قبل انقضاء المدة المستأجر قبل انقضاء المدة
رجل استأجر أرضًا، وانفسخت الإجارة بينهما بمضى المدة، أو بالفسخ
قبل مضى المدة
بس مصبی مصدی استأجر حجرة كل شهر ببدل معلوم، وغاب وترك امرأته في الدار
استأجر دارًا وبني فيها حائطا من تراب
رجل اشترى شجرة وقطعها، واستأجر أرضًا ليضع فيها الأشجار حتى يبس ١٤١
كتاب القضاء
الفصل الأول
في بيان من يجوز له تقليد القضاء منه
يجوز تقليد القضاء لمن كان عالمًا بالكتاب والسنة واجتهاد الرأى ١٤٥
الفصل الثاني
نى الدخول في القضاء

لدخول في القضاء رخصة، والامتناع عنه عزيمة
الفصل الثالث
ني ترتيب الدلائل للعمل بها
الإجماع ينعقد بطريقين
الخلفاء الراشدين رحمهم الله إذا اتفقوا على شيء، لا يلتفت
إلى خلاف ما خالفهم
إذا نذر بذبح ولده يصح نذره
إن اجتمعت الصحابة رضي الله عنهم على حكم، وخالفهم واحد من التابعين ١٥٣
إن اتفق أهل عصر على قول، وانقرضوا فخرج هذا القاضي عن قولهم ١٥٥
الفصل الرابع
ني اختلاف العلماء في اجتهاد الصحابة في زمن رسول الله ﷺ ١٥٨
الفصل الخامس
في التقليد والعزل
إذا قلَّد السلطان رجلا قضاء بلدة كذا، لا يصير قاضيًا في سواد تلك البلدة ١٥٩
إذا قلَّد السلطان رجلا قضاء يوم يجوز
قاضٍ أو والى ارتد عن الاسلام - والعياذ بالله - أو عمى، أو فسق، ثم تاب
أو أبصر، أو أسلم، فهو على عمله الله على عمله على عمله المام، فهو على عمله المام، فهو على عمله
إذا أمر السلطان غلامًا من غلمانه على بلدة، وأمره بنصب القاضي جاز له ١٦١
إذا قال السلطان لرجل: جعلتك قاضيًا، ولم يعين بلدة
إذا قلَّد السلطان رجلاً قضاء بلدة ، واستثنى من ذلك سماع خصومة رجل بعينه
أو استثنى نوعًا من أنواع الخصوم صحّ
إذا قال السلطان للرجل: جعلتك نائبي في القضاء بشرط أن لا ترتشي
ولا تشرب الخمر، ولا تمتثل أمر أحد على خلاف الشرع، فالتقليد صحيح ١٦٢
إذا وقع القضاء في حادثة بحق فأمر السلطان القاضي أن يسمع تلك الحادثة ثانيًا ١٦٢
السلطان إذا قلد رجلا قضاء بلدة فيها قاضي، ولم يعزل الأول صريحًا ١٦٣

فهرس المسائل و الموضوعات	- PTY -	المحيط ج ٢٥
175	ما لم يصل إليه الخبر	السلطان إذا عزل قاضيًا لا ينعزل
على حالهم قضاة ١٦٣	وأمراء وولاة، فهم ع	إذا مات الخليفة، وله قضاة
371	نائبه	إذا عزل السلطان القاضي انعزل
		الفصل السادس
م السلطان والأمراء ١٦٥	القاضي بنفس وحك	فيه بعض مسائل التقيد، وما يقع
من أهل البلدة ١٦٥	لتقضوا عليها قاضيًا	إذا غلب الخوارج على بلدة، واس
ت، فليس للأمير	ر من الخليفة ، ثم ما·	إذا كان القاضي من الأصل، يعن
١٣٦ ٢٣١		أن يولى قاضيًا
عليه جاز	لاه بقضية، أو قضى	لو أن قاضيًا قضى للإمام الذي و
یه ینظر فیه ۱٦٧	أو خاصم غيره ابنه إل	إذا خاصم ابن القاضي غيره إلى
		الفصل السابع
١٦٨	سه	في جلوس القاضي ومكان جلو.
١٦٨	في المسجد الجامع.	ينبغى للقاضي أن يجلس للحكم
، لا ينبغي له ١٦٩	منه للفصل الخصومة	إذا دخل المسجد، وجلس ناحية
ين يديه رجلا يمنع الناس	مات، ينغى أن يقيم ب	إذا جلس القاضي لفصل الخصوه
١٧٠		عن التقدم
في النظر والمجلس ١٧٠	مان أن يسوّى بينهما	ينبغى للقاضى إذا تقدم إليه الخص
مع القاضي في مجلسه	ي، فجلس السلطان	رجل خاصم السلطان إلى القاض
171		والخصم على الأرض
أحدهما دون الآخر ١٧١	ي النظر ولا ينظر إلى	ينبغي للقاضي أن يسوتي بينهما فر

ينبغي للقاضي إذا جلس في المسجد أن يستند ظهره إلى المحراب . . . . . . . . . . . . . .

إذا كانت المسألة مختلفة، فإن كان القاضي لا يرى استحلافه، لا يحلف . . . . . . ١٧٥

يذكر في القرض القبض، وصرف المستقرض إلى حاجته . . . . . . . . . . . . . . . ١٧٦

فهرس المسائل و الموضوعات	- YV · -	المحيط ج ٢٥
1VV	ب منه جارية	رجل ادعى على غيره أنه غصر
1VA	؛ بد من ذكر البلدة	إن وقع الدعوى في العقار، فلا
		الفصل الثامن
۱۸۰		في أفعال القاضي وصفاته
ىي شىء	لا ينبغي للقاضي أن يفتي ف	الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله
١٨٠		من أمور الخصومات
1.1	جلس القضاء جاز	لو باع واشترى لنفسه في غير م
1/11		يشيّع الجنازة، ويعود المريض .
177		لا يقضى وهو جائع أو عطشان
لقضاء	ي اليوم الذي يريد المجلس ل	لا ينبغي له أن يتطوع بالصوم في
147	بقضي شهوته في أهله	ينبغى للقاضى إذا كان شابًا أن
١٨٢	لول المجلس	لا ينبغي له أن يتعب نفس في ط
١٨٣	لى الدابة	لا يقضي وهو يمشي أو يسير عا
١٨٣		صورة القرعة
اء، ورأى القاضي	باب الشهود والأيمان والغرب	إن اجتمع على باب القاضى أر
١٨٤	ئل، فله ذلك	أن يقدّم أرباب الشهود على الك
		الفصل التاسع
١٨٦	ته وما يتصل به	في رزق القاضي وهديته ودعو
١٨٦	اً من مال بيت المال	لا بأس بأن يأخذ القاضي رزقً
\AV	لى نوعين	هدية ممن لا خصومة له وأنها ع
كن له أخذها	ها، أو أخذ الزيادة، ولم يَــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	إذا أخذ الدية ، ولم يكن له أخذ
1AV		ما ذا يصنع
ة الخاصة ١٨٨		
19	رشوة	ومما يتصل بهذا الفصل فصل ال

الرشوة أنواع .......

ر ۲۵ – نهرس المسائل و الموضوعات - ۲۷۱ – فهرس المسائل و الموضوعات	- bll
أكل الرشوة يصير فاسقًا	
ولد القاضى، أو كاتبه، أو من أشبههما	
العاشير	
ا يكون حكمًا، وما لا يكون حكمًا	
به الحكم بعد وقوعه صحيحًا، وما لا يبطل ١٩٤	
ناضي: ثبت عندي أن لهذا على هذا كذا، وكذا هل يكون	إذا قال الق
نا من القاضي	هذاحكم
ناضي بعد ما قضي في حادثة : رجعت عن قضاءي، أو قال :	
ر ذلك، أو قال: وقفت على تلبيس من الشهود	
دعى بعد القضاء: المقضى به ليس بملكى	
، إذا قال: ما قضى به لى فهو حرام لى ، وأمر إنسانًا أن يشترى	
ن المقضى عليه، فهذا يبطل الحكم له ١٩٥ ١٩٥ القضى عليه، فهذا يبطل الحكم له ١٩٥ القضى له بالدار للمدعى ببيئة أقامها، فأقر المقضى له بالدار ١٩٦ ا	
الحادى عشر	_
ى، وتسمير الباب والهجوم على الخصم، وما يتصل بذلك	
جل إلى القاضى، وادعى على رجل حقًّا، والقاضى لا يعرف أو مبطل، وأراد الإعداء على خصمه	
اضى إذا بعث الأمين أن يبين له صورة الاستحلاف	
لرجل على رجل دين، فتوارى المديون في منزله	_
قاضي أن يعطى المدعى طينته، أو خاتمًا الإحضار الخصم جاز ٢٠٥	
ن يستوفي حقه من باب السلطان، ولا يذهب باب القاضي	
لميون يسكن في دار زوجته، وأبي الخروج إلى الحاكم	إذا كان الم
يسمّر الباب عليه	فالقاضي

فيما يقضى القاضي بعلمه، وما لا يقضي فيه بعلمه، وفي القضاء بأقل من اثنين . . ٢٠٨

الفصل الثاني عشر

3 3 3 3
القاضي إذا علم بحادثة في البلدة التي هو فيها قاضي في حال قضاءه ٢٠٨
ما أقر رجل بين يدي القاضي أخذه به ٢٠٨ ٢٠٨
لو علم بحادثة وهو قاضٍ، ولكن في مصره هو ليس بقاضٍ فيه ٢١٠
ما سمع خارجًا من المصر في أي وجه خرج لم يحكم به ٢١١
حاكم أخبر بإعتاق رجل عبده، أو بطلاق رجل امرأته ثلاثًا ٢١١
رجل أخبره رجلان عدلان أنه مع امرأته ارتضعا من امرأة واحدة ٢١١
الفصل الثالث عشر
في القاضي يجدفي ديوانه شيئًالايحفظ وفي نسيانه قضاءه وفي الشاهديري شهادته
ولا يحفظ
إذا قضى القاضى بقضية، وأتى على ذلك زمان
لو شهد شاهدان عندرجل أنك تحملت شهادة كذا، وهو لا يتذكر ٢١٢
إذا وجد الشاهد شهادته مكتوبة بخطه، وهو لا يتذكر الحادثة٢١٣
لو أن قاضيًا عزل عن القضاء، ثم رد عليه، فإنه لا يعمل بشيء مما كان
في ديوان الأول ٢١٤
الفصل الرابع عشر
في القاضي يقضي بقضية ثم يبدو له أن يرجع عنه وفي وقوع القضاء بغير حق ٢١٦
إذا قضى القاضي بقضية، ثم بدا له أن يرجع عنها ٢١٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠
قضاء القاضي إذا وقع بخلاف الحق لا يخلو عن وجهين٢١٦
إذا تعذر إيجاب الغرامة على القاضي، أوجبناها على المقضى له ٢١٧
الفصل الخامس عشر
فيما إذا وقع القضاء بشهادة الزور ولم يعلم القاضي به ٢١٨
رجل ادعى على المرأة النكاح، وهي تجحد ٢١٨
امرأة ادعت على زوجها أنه طلقها ثلاثًا
صبى وصبية سبيا وهما صغيران، فكبرا وأعتقا، ثم تزوج أحدهما الآخر ٢١٩
إذا قضى القاضي بالبيع بشهادة الزور وأنه على وجهين ٢٢٠

فهرس المسائل و الموضوعات	- <b>۲۷۳</b> -	المحيط ج ٢٥
771	وضة	رجل ادعى على رجل هبة مقب
777	ە، وأنە أقر بذلك	أمة ادّعت على مولاها أنها ابنت
777	علوقها حقيقة	المرأة لا تعرف ثبات النسب وع
777		النسب يثبت بقضاء القاضي با
		الفصل السادس عشر
778	لحكوم أو المحكوم عليه	في القضاء بخلاف ما يعتقده ا
دة رجعية ٢٢٤	لمالق البتة، وهو يراها واحد	رجل فقيه قال لامرأته: أنت م
770	ونًا مطبقًا	رجل تزوج امرأة، ثم جنّ جنو
۲۲۰	طالق البتة، وهو يراها ثلاثًا	لو أن فقيها قال لامرأته: أنت
		رجل ليس بفقيه ابتلى بنازلة في
777		أو تحريم، فحرم عليه
YYV	رأة يتزوجها، فتزوج امرأة	إذا حلف الرجل بطلاق كل ام
		الفصل السابع عشر
عل		الفصل السابع عشر في أقوال القاضي، وما ينبغي
عل	للقاضي أن يفعل وما لا يف	
YYA	للقاضى أن يفعل وما لا يف ر فلان عندى بكذا	فى أقوال القاضى، وما ينبغى
YYA	للقاضى أن يفعل وما لا يف ر فلان عندى بكذا	فى أقوال القاضى، وما ينبغى لا يجوز للقاضى أن يقول: أق
ے، وأخذتها منك ۲۳۰	للقاضى أن يفعل وما لا يفه ر فلان عندى بكذا : قضيت عليك لفلان بألف	فى أقوال القاضى، وما ينبغى لا يجوز للقاضى أن يقول: أق إذا قال القاضى المعزول لرجل
۲۲۸ ۲۲۸ ۲۳۰ ۲۳۰ ۲۳۰ ۲۳۰ ۲۳۰ ۲۳۰ ۲۳۰ ۲۳۰ ۲۳۰ ۲۳۰ ۲۳۰	للقاضى أن يفعل وما لا يف ر فلان عندى بكذا : قضيت عليك لفلان بألف 	فى أقوال القاضى، وما ينبغى لا يجوز للقاضى أن يقول: أق إذا قال القاضى المعزول لرجل ورفعتها إليه
ے، وأخذتها منك ۲۳۰	للقاضى أن يفعل وما لا يف ر فلان عندى بكذا : قضيت عليك لفلان بألف 	فى أقوال القاضى، وما ينبغى لا يجوز للقاضى أن يقول: أق إذا قال القاضى المعزول لرجل ورفعتها إليه
۲۲۸ ۲۲۸ ۲۳۰ ۲۳۰ ۲۳۰ ۲۳۰ ۲۳۰ ۲۳۰ ۲۳۰ ۲۳۰ ۲۳۰ ۲۳۰ ۲۳۰	للقاضى أن يفعل وما لا يف ر فلان عندى بكذا : قضيت عليك لفلان بألف 	فى أقوال القاضى، وما ينبغى لا يجوز للقاضى أن يقول: أق إذا قال القاضى المعزول لرجل ورفعتها إليه
۲۲۸	للقاضى أن يفعل وما لا يف ر فلان عندى بكذا : قضيت عليك لفلان بألف 	فى أقوال القاضى، وما ينبغى لا يجوز للقاضى أن يقول: أق إذا قال القاضى المعزول لرجل ورفعتها إليه
۲۲۸ وأخذتها منك	للقاضى أن يفعل وما لا يف و فلان عندى بكذا	فى أقوال القاضى، وما ينبغى لا يجوز للقاضى أن يقول: أق إذا قال القاضى المعزول لرجل ورفعتها إليه
۲۲۸ . وأخذتها منك	للقاضى أن يفعل وما لا يف و فلان عندى بكذا	فى أقوال القاضى، وما ينبغى لا يجوز للقاضى أن يقول: أق إذا قال القاضى المعزول لرجل ورفعتها إليه

المحيط ج ٢٥ - ٢٧٤ - فهرس المسائل و الموضوعات
إذا كان القاضي يتولى القسمة بنفسه حل له أخذ الأجر ٢٣٢
كل نكاح باشره القاضي، وقد وجب مباشرته عليه٢٣٢
إذا أذن ببيع مال اليتيم لمصلحة اليتيم، لا ينبغي له أن يأخذ الأجر من مال اليتيم ٢٣٣
غريب مات في بلدة ، وترك أموالا ، فقاضي البلدة يتربّص مدة يقع في قلبه ٢٣٣
يكره للقاضى تلقين الشهود
إذا ارتاب القاضي في أمر الشهود فرق بينهم ٢٣٣٠
رجل ادعى عبداً في يد إنسان، فالقاضى لايسأل صاحب اليد ٢٣٤
الفصل الثامن عشر
في قبض المحاضر من ديوان القاضي المعزول
اذا عزل القاضي، وقلد غيره ينبغي للقاضي المقلد أن يبعث أمينين من أمناءه
ليقبضا من القاضي المعزول ديوانه ٢٣٥
الحبس أنواع ٢٣٦
إن قال بعض المحبوسين: أنا محبوس بدين فلان، فمره يأخذ منى كفيلا ٢٣٦
إن قال المحبوس: لا كفيل لي، أو قال: لا يجب على إعطاء الكفيل ٢٣٧
لو شهد الشهود عند هذا القاضي بزناه، لا يقيم عليه الحد ٢٣٨
قال بعض المحبوسين: إنما حُبست لأني أقررت بشرب الخمر عنده ٢٣٨
إذا قال القاضى المعزول: على يدى فلان كذا وكذا
صاحب اليد قال: دفع إلى القاضي المعزول هذا القدر من المال
وهو لفلان آخر غير الذي أقر له القاضي، فهذا على وجهين ٢٣٩
إذا أقر الرجل أن هذا المال الذي في يدى لفلان دفعه إلى فلانٍ آخر ٢٤٠
إن قال القاضي المعزول: في يدى فلان ألف درهم أصابه فلأن اليتيم من تركة أبيه . ٢٤٠
إذا قال القاضي المعزول: ثبت عندي بشهادة الشهود أن فلانًا وقف
ضيعة كذا على كذا
إن قال الوصى للقاضى المقلد: إن القاضى المعزول حاسبنى ٢٤٣

ما وجد القاضي في ديوان القاضي المعزول من شهادة، أو قضاء، أو إقرار
فهو باطل
الفصل التاسع عشر
في القضاء في المجتهدات
ما اختلف فيه الفقهاء، وقضى فيه قاضٍ بقضية، ثم رفع إلى قاضٍ آخر
يرى خلاف ذلك
قضاء القضاة التي ترفع إلى قاض آخر لا تخلو
كل أمر جاء عن النبي ﷺ أنه فعل، وجاء عنه غير ذلك الفعل٢٤٦
إذا زنى رجل بأم امرأته، ولم يدخل بها ٢٤٧
من تزوج امرأة زنى بها أبوه أو ابنه
إذا خيّر الرجل امرأته، فاختارت زوجها، أو اختارت نفسها
إذا قضى القاضي بجواز بيع أمهات الأولاد لا ينفذ قضاءه ٢٤٧
لو أن المسلمين أسروا أساري من أهل الحرب وأحرزوهم بدار الإسلام
ثم ظهر عليهم المشركون تم ظهر عليهم المشركون
إذا استولى المشركون على مال المسلمين، وأحرزوه بعسكرهم في دار الإسلام ٢٥٠
لو قضى قاضٍ بشاهد ويمين لا ينفذ قضاءه ٢٥١
لو قضي في حد أو قصاص بشهادة رجل وامرأتين، ثم رفع إلى قاضٍ آخر
يرى خلاف رأيه
اشترى الرجل دابة وغزى عليها، فوجد بها في دار الحرب عيبًا ٢٥٢
إذا قضى قاض بأمر مختلف فيه، ثم رُفع إلى قاض آخر، فأبطله ٢٥٣
إذا قضى القاضي في فصل مجتهد فيه، وهو لا يعلم بذلك ٢٥٣
لو علم القاضي بكون الشاهد محدودًا في القذف في حال ابتداء الشهادة ٢٥٤
إذا قضى القاضى بشهادة المحدود في القذف بعد التوبة ٢٥٤
لو كان القاضي هو المحدود في القذف، فقضي لرجل بقضية
لو رُفع قضاء القاضي المحدود في القذف إلى قاضٍ يرى جوازه فأمضاه ٢٥٦
لو أن قاضيًا قضى بشهادة شاهدين، ثم علم أنهما كافران ٢٥٦

عبدً، أو صبى، أو نصراني استقضى، وقضى بقضية ٢٥٧
لو أن أعمى قضى بقضية، ورفع إلى قاضٍ آخر٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
لو أن امرأة استقضيت جاز قضاءها في كل شيء إلا الحدود والقصاص ٢٥٨
إذا قضى القاضي في المجتهد فيه بخلاف رأيه ٢٥٨
إذا قضى على الغائب وهو لا يرى ذلك، لا ينفذ ٢٥٩
إذا قضى القاضي بقتل في قسامة لا ينفذ قضاءه ٢٦٠
إذا نسى القاضي رأيه، وقضى برأى غيره، ثم تذكر رأيه ٢٦١
إذا استحق المبيع من يد المشتري يرجع بالثمن على الضامن ٢٦٢
لو أن امرأة رجل أو ابنته عفّت عن دم العمد
لو أن امرأة طلقها زوجها قبل الدخول بها، وقد كانت قبضت المهر ٢٦٢
لو قضى قاضٍ بإبطال المهر من غير بينة ولا إقرار، أخذ بقول بعض الناس ٢٦٣
لو طلَّق امرأته في حال الحيض، أو في طهر جامعها فيه، أو طلقها بكلمة واحدة
وقضى قاضٍ بإبطال كله، فهو باطل
لو أن رجلا قال: إن تزوجتُ فلانةً، فهي طالق، فتزوجها
إذا قضى القاضى في الخلع أنه فسخ أو طلاق نفذ قضاءه ٢٦٣
ترد المرأة بالعيوب الخمسة
لو قضى بجواز النكاح بغير الشهود نفذ قضاءه ٢٦٤
إذا قضى بشهادة شاهد شهد على خط أبيه لا ينفذ قضاءه ٢٦٤
إذا قضى بشهادة شهود على وصية مختومة من غير أن قرئ عليهم إمضاءه ٢٦٤
إذا قال الغريم للطالب: إن لم أقضك مالك اليوم، فامرأته طالق ثلاثًا ٢٦٥
القاضي ينصب وكيلا عن الغائب ٢٦٥
لو قدم رجل رجلا إلى القاضي، وقال: لأبي على هذا ألف درهم وأبي غائب ٢٦٥
كذا لو جاءت امرأة إلى القاضي، وقالت: إن زوجي طلقني ثلاثًا ٢٦٦
إذا قضى القاضي في المأذون في نوع أنه مأذون في نوع واحد ٢٦٦
إذا حجر القاضي على رجل حر، ثم أقر المحجور عليه بدين ٢٦٦

## الفصل العشرون

فيما يجوز فيه قضاء القاضي وما لا يجوز ٢٦٨
الإنسان لا يصلح قاضيًا في حق نفسه ٢٦٨
إذا وكل القاضي رجلا ببيع دار له أو بإجارتها، أو بالخصومة له في كل حق ٢٦٨
لا يجوز للقاضي أن يقضي لعبده ولا لمكاتبه ٢٦٩
لو مات رجل، وأوصى للقاضي بثلث ماله، وأوصى إلى رجل آخر
لم يجز قضاءه للميت بشيء من الأشياء
لو كان للقاضي على الميت دين، لا يجوز قضاءه للميت بشيء ٢٦٩
إذا وكُّل أحد الخصمين عبد القاضي، أو مكاتبه، أو بعض من لا تقبل شهادته له ٢٦٩
إذا وكّل رجل رجلا بالخصومة فاستقضى الوكيل، فليس له أن يقضى في ذلك ٢٦٩
إذا وكل رجل القاضي ثم عزل عن القضاء، أو كانت الوكالة قبل القضاء
ثم استقضی وعزل
إذا مات الرجل وله ديون على الناس
لو لم يدّع أحد الإيصاء حتى جعل له القاضي وصيّا ٢٧٢
مسألة دعوى النسب إذا كان مكان دعوى الوصاية ٢٧٢
إذا كان مكان دعوى الوصاية والنسب دعوى الوكالة
إذا قضى لامرأته يتوقف على إمضاء قاضٍ آخر ٢٧٤
إذا نصب القاضي مسخرًا على الغائب لا يجوز ٢٧٤
رجل غاب، فجاء رجل، وادعى على رجل ذكر أنه غريم الغائب ٢٧٤
إذا قضي القاضي بعين في يدي رجل، والمقضى به ليس في ولايته صح القضاء ٢٧٥
إذا أمر القاضي إنسانًا أن يقضي بين اثنين لم يجز قضاءه ٢٧٥
فرق بین القاضی وبین الوصی
لو أن الخليفة أذن للقاضي في الاستخلاف، فاستخلف رجلا
الخليفة إذا رفع الأمر إلى القاضي، فالقاضي لا يقضى بتلك البينة ٢٧٧
إن كان الشهود شهدوا عند الخليفة بالحق، ثم غابوا ٢٧٧
القضاة على قسمين

المحيط ج ٢٥ - ٢٧٨ - فهرس المسائل و الموضوعات
إذا كان القاضى مأذونًا بالاستخلاف، فحكم خليفته في حادثة ٢٧٨
ومما يتصل بهذا الفصل
المصر شرط نفاذ القضاء ٢٧٨
إذا أمر القاضى إنسانًا بالقسمة في الرستاق، فقسم صحت قسمته ٢٧٩
الفصل الحادى والعشرون
في الجرح والتعديل ٢٨٠
لا يسأل القاضي عن الشهود
لو أن الخصم عدّل الشهود، فهذا على وجهين٢٨١
إن قال: هم عدول إلا أنهم أخطأوا، أو قال: هم عدول، ولم يزد على هذا ٢٨١
ينبغى للقاضي إذا أقام المدعى البينة أن يسأل المشهود عليه عن الشهود ٢٨٢
التزكية نوعان
لو جمع القاضى بين تزكية السر والعلانية ، فذلك أحسن
ينبغى للقاضي أن يختار للمسائلة عن الشهود من كان عدلا
أن لا يكون المزكّى مغفلا ولا يكون منزويًا لا يخالط الناس
التلفظ بلفظ الشهادة ليس بشرط ٢٨٥
التزكية والترجمة شهادة معنى ٢٨٥
الترجمان إذا كان أعمى
إذا أراد المزكّى أن يعدل الشهود
يقول المزكّى: ما أعلم منه إلا خيرًا
المزكى إذا كان عالمًا بصيرًا يكتفى به منه
أجيز في تزكية السر تزكية العبد والمرأة والمحدود في القذف والأعمى
إذا كانوا عدو لا
يسأل عن جيرانه إذا لم يكن بينه وبينهم عداوة ظاهرة
إن أخبر بعضهم بعدالته، وبعضهم بجرحه
رجل شهد عند القاضي، وهو على رأس خمسين فرسخًا ٢٨٩

لو أن غريبًا نزل بين ظهراني قوم، وشهد هذا الغريب عند القاضي في حادثة . . . . ٢٨٩

لو أن نصرانيّا أسلم، ثم شهد
الصبى إذا راهق الحلم، ولم يزل رشيدًا حتى بلغ أن شهادته مقبولة ٢٩٠
في نصرانيين شهدا على نصراني، وعدلا في النصرانية، ثم أسلم المشهود عليه ٢٩١
عن شاهدين مشركين شهدا على مشرك بشهادة فعدّلا ٢٩١
رجل ارتكب ما يصير به ساقط الشهادة من الكبائر، ثم تاب، وشهد ٢٩١٠٠٠٠٠
لو أن فاسقًا معروفًا غاب غيبة منقطعة سنة أو سنتين أو أكثر، ثم قدم ٢٩٢
الذمي إذا أسلم وقد عرف منه ما هو جرح قبل الإسلام ٢٩٢
لو أن رجلا عدلا مشهوراً بالرضاء غاب ثم حضر وشهد وسئل المعدّل عنه ٢٩٢
ينبغي للقاضي إذا جرّح الشهود أن يكتم الجرح ٢٩٤
إذا شهد شاهدان لرجل على رجل بحق، وعدّلهما المعدل بعد موتهما ٢٩٥
شاهدان شهدا عند القاضي، والحاكم يعرف أحدهما بالعدالة، ولا يعرف الآخر . ٢٩٥
إذا سئل المعدّل عن الشاهد، فسكت، فهو جرح ٢٩٦
الشاهد إذا كان في السر فاسقًا، وفي الظاهر عدلا ٢٩٦
إذا سأل القاضي المعدل عن حال الشهود، فأخبره بما علم من حالهم
ثم أراد أن يسأل عن غيره
إذا كان من أحد الجانبين مثني، ومن الجانب الآخر غيره رهط ٢٩٦
9 % + 4
إن استكشف القاضي منهما، يعني من المعدّل الأول ومن الجارح الأول
إن استكشف القاضي منهما، يعني من المعدل الاول ومن الجارح الاول في فيقول للمعدل: بأي سبب عدّلته؟
فيقول للمعدل: بأي سبب عدّلته؟
فيقول للمعدل: بأى سبب عدّلته؟

إن أقام المشهود له بينة على المشهود عليه أن فلانًا أعتقهم ٣٠١
من ادعى حقًّا على الحاضر لا يتوصل إلى إثباته إلا بإثبات سببه ٢٠١٠
إذا شهد الشهود على رجل بمال أو دم، فطعن فيهم المدعى عليه
فالقاضي لا يقضي بشهادتهم
أن الشاهد بالشهادة على الجرح المفرد صار فاسقًا
المدعى عليه إذا أقام البينة أن شاهد المدعى محدود في القذف
لا يمتنع القاضي من القضاء بكونه محدودًا في القذف بسبب بينة الإقرار لوجهين ٣٠٣
إن كان شهود القذف قد وقّتوا وقتًا، بأن شهدوا أن قاضي بلد كذا
حدّه حد القذف سنة
رجل ادعى دارًا في يدى رجل، وأقام على ذلك شهودًا
الفصل الثاني والعشرون
فيما ينبغي للقاضي أن يضعه على يدي عدل، وما لا يضعه
إذا ادعت المرأة الطلاق على الزوج، وجاءت بشاهد واحد
إذا شهد شاهد واحد عدل، فالقاضي يمنع الزوج
إذا ادعى العبد أو الأمة العتق على مولاه، وليس لهما بينة حاضرة
وضع الحرة على يدى العبد غير مفيد
إذا زكيت البينة وأعتقها القاضي ٢١٠
إن كان الشاهدان على عتق العبد والأمة فاسقين
أمة في يدي رجل ادعاها رجل أنها له، وأقام على ذلك شاهدين ٣١٠
لو طلبت النفقة وأمر القاضي المشهود عليه بالإنفاق٣١١
عبد في يدي رجل ادعاه رجل أنه عبده، وأقام على ذلك شاهدين
لايعرفهما القاضي
رجل ادعى جارية في يدى رجل أنها له، وأقام على دعواه بينة، وزكيت بينته ٣١٢
دابة أو ثوب في يدي رجل ادعاه آخر، وأقام بينة ٣١٢
إن قال المدعى عليه: لا كفيل لى، قيل للمدعى: إلزم المدعى عليه ٣١٢
رجل ادعى لؤلؤة في يدي رجل، وأقام شاهدين ٣١٣
1 -

حِل في يده رطب، أو سمك طرى، أو ما أشبه ذلك، فادعاه إنسان أنه له ٣١٣
ِجل اشترى من آخر سمكًا، أو لحمًا طريّا، أو فاكهة، أو ما أشبه ذلك
ما يتسارع إليه الفساد، ثم جحده أحدهما ٣١٤
ذا قالت المرأة للقاضي: لستُ آمن على نفسي من زوجي ٣١٤
ذا ادعى على امرأة كبيرة نكاحًا، وهي تجحد ٣١٤
مة بين رجلين، خاف كل واحد منهما صاحبه عليها ٣١٥
لفصل الثالث والعشرون
_ ى الرجلين يحكمان بينهما حكمًا
ِ جلين حكمًا بينهما حكمًا في خصومة
ذا قالا لرجل: جعلناك حكمًا غدًا، أو قال: رأس الشهر ٣١٨
ذا اصطلحا على حكم بينهما على أن يسأل فقيهًا، ثم يحكم بينهما ٣١٩
ذا رفع حكم الحاكم المحكم إلى القاضى المولى، فالقاضى المولى ينظرفي حكمه ٣١٩
ذا اصطلح الرجلان على حكم يحكم بينهما ٣٢٠
ذا اصطلحا على أن يحكم بينهما أول من يدخل المسجد، فذلك باطل ٣٢٠
و سافر المحكم أو مرض، فأغمى عليه، ثم قدم من سفره، أوبرأ، ثم حكم جاز ٣٢٠
ذا وكّل أحد الخصمين الحكم بالخصومة، وقبل الحكم الوكالة ٣٢١
ذا اشترى الحكم العبد الذي اختصما إليه فيه، أو اشتراه ابنه، أو أحد
من لا تجوز شهادته له، فقد خرج من الحكومة ٣٢٢
ذا قال الحكم: قامت لفلان بينة عندي على فلان بكذا وكذا ٣٢٢
ئذلك إذا قال الحكم: أقر فلان عندي لفلان بكذا ٣٢٢
ذا شهد شاهدان أن هذا الحكم قضي لهذا على هذا بألف درهم ٣٢٣
و كانت الخصومة في دار، وشهد شاهدان لأحد الخصمين ٣٢٣
و كانت الخصومة بينهما في ألف درهم
و كان المدعى أقام البينة أن الحكم قضي له بالمال يوم الجمعة ٣٢٤
لحكم في فصل الخطأ إن قضي بالدية على العاقلة لم يجز ٣٢٥
ذا حكما رجلا، فجعل الحكم الحكم إلى غيره لم يجز ٣٢٥

لو حكم رجلان رجلا بينهما، وحكم لأحدهما، ثم اصطلحا على حكم آخر ٣٢٦
إذا رد الحكم شهادة شهود شهدوا عنده بتهمة
إذا أبي الخصمان حكم الحكم
إذا حكم رجل بين رجلين، ولم يكونا حكماه
إذا اصطلح رجلان على أن يبعث كل واحد منهما حكمًا من أهله، فهو جائز ٣٢٧
إذا اصطلح مسلم وذمي على مسلم وذمي يحكمان بينهما ٣٢٨
إذا حكم الذميّان ذميّا يحكم بينهما
إذا حلف الحكم أحد الخصمين، ونكل عن اليمين ٣٢٨
إذا رفع حكم الحكم في المجتهدات إلى قاضٍ يرى خلاف ما حكم ٣٢٩
إذا حكما رجلا فيما بينهما، فقضى لأحدهما على صاحبه باجتهاده ٢٩٣
إذا اصطلح الخصمان على حكم بينهما ٣٣٠
لو ادعى رجل قبل رجلين أنهما غصباه ثوبًا، أو شيئًا من الكيلي أو الوزني ٣٣٠
إذا اشترى من آخر عبدًا، وقبضه ونقد الثمن، ثم طعن بعيب ٣٣١
لو اصطلحوا جميعًا على حكم هذا الحكم المشتري الثاني والمشتري الأول
والبائع الأول
لو أن رجلا باع سلعة لرجل بأمره، فطعن المشترى بعيب، فحكما بينهما حكمًا ٣٣٣
الفصل الرابع والعشرون
_
في كتاب القضاة إلى القضاة
فى كتاب القضاة إلى القضاة
فی کتاب القضاة إلی القضاة
فی کتاب القضاة إلی القضاة

إذا أراد القاضي الكتاب يكتب في العنوان من الجانب الأيمن من الكتاب
إلى القاضى فلان ابن فلان
إن عرف القاضي المدعى باسمه ونسبه، يكتب: حضرني فلان ابن فلان الفلاني
يذكر اسمه واسم أبيه واسم جده
إذا كان في مصر واحد قاضيان، كل قاضٍ يقضى على ناحية خاصة
دون ناحية صاحبه
لو يكتب القاضي الكاتب في الكتاب أسماء الشهود الذين شهدوا عنده ٣٥١
الحلف في جميع ذلك على البتات
القاضي الكاتب يذكر في الكتاب أسماء الشهود الذين أشهدهم على الكتاب ٣٥٣
إذا انتهى الكتاب إلى المكتوب إليه ينبغي للمكتوب إليه أن يجمع
بين الذي جاء بالكتاب وبين خصمه بطلبه
إذا وصل الكتاب إلى القاضي، ينبغي للمكتوب إليه أن يسأل الشهود
عن القاضي الكاتب أهو عدل؟
القاضى إذا قبل الكتاب ما ذا يصنع؟
إذا قال: أنا صاحب الحق، حيث لا يسأله القاضى البينة أنه فلان ابن فلان ٣٥٥
إذا سمع القاضي البينة على الوكالة والكتاب، فقبل أن تظهر عدالة الشهود
عزل القاضي الكاتب و الكاتب عزل القاضي الكاتب المات الماتب المات ال
إن عدّلت بينة الكتاب، ولم يعدّل بينة الوكالة حتى عزل الكاتب ٢٥٦
إذا وقع الدعوى في العقار ، وطلب المدعى من القاضي أن يكتب له بذلك كتابًا
فهذا على وجهين فهذا على وجهين
إن امتنع المدعى عليه عن التسليم، فإن القاضى يسلم بنفسه
إذا كان لرجل بخاري عبدٌ أبق إلى سمرقند، فأخذه رجل سمرقندي
فأخبر به المولى
إذا مات القاضي الكاتب قبل أن يصل الكتاب إلى المكتوب إليه، فالمكتوب إليه
لا يعمل بهذا الكتاب
إن عزل القاضي الكاتب، فالجواب فيه كالجواب فيما إذا مات

إذا جاء الرجل بكتاب القاضي إلى قاضٍ آخر، فلم يجد
· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
المدعى قال للقاضي الأول: إني لا أجد من الشهود
لو مرض الشهود على الكتاب، فأشهدوا على شهادتهم جاز ٣٦٢
لو كان المدعى قال للقاضي الأول: أكتب إلى قاضي مَرو، وإلى قاضي نيسابور
حتى أذهب إلى مرو
الرجل إذا ادعى على آخر مالا، وأقام البينة بمحضر من المطلوب وجحوده ٣٦٢
لو أن القاضى الكاتب أراد أن يكتب له ثانيًا قبل رد ذلك الكتاب عليه ٣٦٤
إذا كتب كتابًا بحق لرجل على رجل، فلم يخرج الكتاب من يده ٣٦٤
لا يقبل كتاب قاضي رستاق أو قرية ولا كتاب عاملها
لو أن جارية في يدى رجل ادعت أنها حرّة الأصل بعد ما أقرت بالرق ٣٦٥
إذا ادعى رجل عينًا في يدى رجل، وأقر صاحب اليد بالعين له ٣٦٦
لو أن رجلا أورد على قاضٍ كتابًا من قاضٍ على رجل بحق ٣٦٧
إذا أورد على قاضٍ كتاب قاضٍ آخر بشيء لا يراه هذا القاضي ٣٦٧
إن قال الخصم: أنا فلان ابن فلان الفلاني، وليس لهذا على شيء ٣٦٨
إن قال الخصم: لستَ بفلان ابن فلان الفلاني، والقاضي المكتوب إليه لايعرفه ٣٦٩
لو أن هذا القاضي لم يأته الكتاب من القاضي، لكنه أتاه رسالة
من القاضي مع رجل من القاضي مع رجل
فرق بين الرسالة والكتاب، والفرق من وجهين٣٦٩
رجل له على رجل غائب مال مؤجل
إذا ادعى المطلوب أن الطالب قد أبر أني عن كل قليل وكثير، أو قال:
قضيت الدين الذي له على "
رجل قال للقاضي: إني اشتريت دارًا، وفلان الغائب شفيعها ٣٧٢
امرأة قالت للقاضي: طلقني زوجي ثلاثًا
لو كان الطالب أبرأ المطلوب عند القاضي، أو كان الشفيع سلّم الشفعة ٣٧٢
إذا وكَّلت المرأة بمهرها ونفقتها وكيلا، وطلبت من القاضي كتابًا في ذلك ٣٧٤
إذا وكّل الرجل رجلا بالخصومة في عيب خادم اشتراه

الوكيل علك الرد بالعيب
الوالي على بلدة من بلاد المسلمين أو على ناحية من بلاد المسلمين
إذا أراد أن يكتب الكتاب الحكمي
لو كان هذا الوالى قلّد إنسانًا، وأجازله أن يقضى، هل يقبل كتاب هذاالقاضى؟ ٣٧٦
لا تقبل شهادة أهل الذمة على كتاب القاضى ٣٧٦
رجل جاء بكتاب قاضٍ إلى قاضٍ، وقبل المكتوب إليه الكتاب ٣٧٦
إذا انكسر خاتم القاضي الذي على الكتاب، أو كان الكتاب منشورًا
وفي أسفله خاتم القاضي ٢٧٦
إذا غلب الخوارج على بلده، واستقضوا عليه قاضيًا
الفصل الخامس والعشرون
في اليمين
الاستحلاف في الدعاوي مشروعة
الدعاوي نوعان الدعاوي نوعان
إذا ادعى المدعى عند القاضي دعوى، فعلى القاضي أن ينظر فيه
إذا غلظ بصفات الله تعالى وأسماءه، ينبغي أن يتأمل حتى لا يكرر عليه اليمين ٣٨١
القُضاة مختلفون في كيفية التغليظ وصفته
لا يغلّظ بالمكان
إن أراد التغليظ على اليهودي يحلفه بالله الذي أنزل التوراة على موسى ٣٨٢
غير اليهودي والنصراني يستحلف بالله
إن وقع الدعوى على فعل المدعى عليه من كل وجه، بأن ادعى عليه أنك سرقت ٣٨٣
إذا وكّل الرجل رجلا ببيع عبده بألف درهم، فباعه وسلّمه إلى المشتري ٣٨٤
إن وقع الدعوى على فعل المدعى عليه من وجه، وعلى فعل غيره من وجه ٣٨٤
إذا أنكر المدعى عليه السبب، بأن أنكر الاستقراض ٢٨٦
إن ادعى جارية أو غلامًا، أو عرضًا من العروض مما يُنقل ويحوّل ٣٨٧
إن ادعى شراء ضيعة وبيّن حدودها وموضعها، وبيّن الثمن، وأنكر المدعى عليه ٣٨٨
إن ادعت امر أة على زوجها أنه طلقها، فهو على وجوه

إن ادعت أمة على مولاها أنه أعتقها
إن كان المدعى للعتق عبدًا
إن ادعت امرأة على رجل نكاحًا، أو ادعى رجل على امرأة نكاحًا ٣٩٠
من ادعى على ولى صغيرة أنه زّوجها منه، وأنكر الولى ذلك
لو ادّعي على رجل أنه زوّج ابنته الكبيرة منه، وأنكر الأب ذلك ٣٩٢
إذا انتهى عسكر المسلمين إلى مطهورة أو حصن، وأقاموا عليها، فنادتهم قوم
من الحصن أن أمنونا على أهلينا
النسب، فنقول: الإقرار فيه صحيح في بعض المواضع ١٩٣٠.
حق الرجل بين الإقرار بالابن، وبين الإقرار بالأخ والعم
إقرار الرجل بابن الابن غير صحيح ٩٤٠
إذا ادّعي الرجل حجرًا على رجل، بأن التقط رجل لقيطًا
إن ادّعي رجل على رجل إجارة ضيعة، أو دار، أو حانوت، أو إجارة عبد
أو دابة، أو نحو ذلك
إن ادّعي المدعي أجرة الدار، وجحد المدعى عليه
لو ادّعت امرأة على زوجها أنها سألته أن يُطلّقها، فقال لها: أمرك ِبيدك ٣٩٦
إذا ادّعت أن الزوج حلف بطلاقها أن لا يفعل كذا، وقد فعل ٣٩٦
الاستحلاف يجري في الفرقة والطلاق بلا خلاف ٣٩٧
إذا ادّعي العبد والأمة على المولى أنه حلف بالعتق أن لايفعل كذا ٣٩٧
لو أن رجلا ادّعي أنه اشتري من رجل دارًا بألف درهم، أو عبدًا أو ثوبًا
وقدّمه إلى القاضي
إذا استصنع الرجل عند رجل قلنسوة أو خفًا، وجاء به العامل مفروغًا عنه
فقال الآمر: ليس هذا على المقدار الذي أمرتك به ٤٠٠ ٠٠٤
رجل في يديه سلعة لا تعلم لأحد فيها حقًّا، جاء رجل وادّعي فيها دعوي ٤٠٠
إذا أحال الرجل غريمًا من غرماءه على رجل بألف درهم، ثم إن المحتال له
قدّم المحيل إلى القاضي
رجل في يديه دار يزعم أن طائفة منها له يعلم مقدارها، أو لا يعلم

فادّعي رجل لنفسه فيها حقّا معلومًا
رجل ادعى على رجل دينًا أو عينًا، والمدعى عليه ينكر ذلك
رجل له على رجل مال مؤجل، فقدّمه إلى القاضي قبل أن يحل المال الذي يدعيه
قبله، فحلف الرجل بالله الله قبله، فحلف الرجل بالله
رجل له على رجل ألف درهم نسيئة، فأراد أن يحلفه بها عند القاضي
التقدير بالثلاث في عرض اليمين، هل هو أمر لازم أم لا؟ ٤٠٣
لو قال: أنا أحلف قبل أن يقضى عليه، قُبل ذلك منه ٤٠٤
إن استمهل المدعى عليه من القاضي يومين أو ثلاثة بعد ما عرض عليه
القاضى اليمين ثلاث مرات
لو أن المدعى عليه حين أنكر دعوى المدعى، وعرض عليه القاضي اليمين ٤٠٦
النكول نوعانالنكول نوعان
لو أن المدعى حين قدم المدعى عليه مجلس القاضي، وادعى عليه الحق
الذي زعم أنه قبلهالذي زعم أنه قبله
لو كان قال للناطق: قل: بالله ما لهذا عليك ألف درهم، فقال الناطق: نعم
لايكون ذلك يمينًا
إذا كان المدعى أخرس، وله إشارات معروفة، وخصمه صحيح
فالقاضي يحلفه فالقاضي يحلفه
لو ادعى رجل على رجل مالا بحكم الشركة، وجحد المدعى عليه ذلك ٤٠٩
لو ادّعي عبدًا في يد غيره، فقال صاحب اليد: إنه لفلان الغائب أودعنيه ٩٠٠
لو أن رجلاً في يديه أمة، أو عبد أو عرض من العروض، جاء رجلان
وادعى كل واحد منهما أنه له
ادعى رجلان عينًا في يدي الثالث ادعى كل واحد أن العين له غصبه
صاحب اليد منه
ادعى كل واحد الوديعة في العين
إذا حلف لكل واحد منهما يمينًا على حدة، فالمسألة على ثلاثة أوجه ٤١٢
لو نكل لهما فهو على وجهن

٤١٣	في دعوى الملك المطلق القاضي يقضى بالعين بينهما
٤١٣	لو أن رجلا في يديه عبد، ورثه من أبيه، جاء رجل وادعى أن هذا العبد عبده
٤١٤	لو كان هذا الدعوى في الغصب، لا يستحلف للثاني
	إذا ادعى على عبد محجور عليه مالا أو حقا من الحقوق
٤١٤	فالخصم في ذلك العبد
٤١٥	الدين المؤجل إذا ادعاه صاحب الدين، وأنكره المديون
۲۱3	إن وقع الدعوى على صبى محجور عليه، فإن لم يكن للمدعى بينة
۲۱3	الصبى المأذون إذا أقرّ بدين التجارة، يصح إقراره
٤١٧	دار فی یدی صبی، یدعی رجل أن أباه غصبها منه
٤١٧	إذا ادعى مسلم على ذمي خمرًا بعينه يصح، وإذا أنكر يستحلف
٤١٧	رجل ادّعي عينًا في يدي رجل، وأراد استحلاف المدعى عليه
	إن قال المدعى عليه: وصل العين إلى يدى بالشراء، أو بالهبة، أو بالصدقة
٤١٨	من جهة فلان
٤١٨	العبد المأذون له في التجارة إذا اشترى جارية، ووطيئها، ثم استحقت من يده
٤١٨	لو أقر بمهر امرأة أو أقر بالجناية لا يؤاخذ به في الحال
٤١٩	إقرار المأذون بوطء الثيب غير صحيح
	أحد المتفاوضين إذااشتري جارية، واستحقت من يده، فأقر المشترى أنه كان وطيئها
٤١٩	وهي ثيب
	لو أن رجلا قدم رجلا إلى القاضي، وادعى عليه ألف درهم
٤١٩	وأنكر المدعى عليه
	الفرق بين دعوى المدعى عليه أن المدعى قد أبرأه، وبين دعواه أن المدعى
٤٢.	قد حلفه مرة قد حلفه مرة
٤٢١	لو كان وضع المسألة في دعوى العين، فالإبراء عن الأعيان لا يصح
173	قوله: أبرأني عن الدعوى ليس بإقرار ولا إنكار
	إذا ادعى رجل على رجل أنه قتل ابنًا له عمدًا، أو عبدًا له، أو ما أشبهه
277	وأراد استحلافه

إذا كان دعوى الجناية على الحر، فإن كانت الجناية على النفس، وهي عمد ٢٣٠
إذا حلف على الحاصل يحلف بالله ما لهذا عليك دم وليه ٤٢٤
لو أن رجلا ادعى على رجل، أنه اشترى دارًا بجنب دارى، وأنا شفيعها ٤٢٥
إذا ادعى الشفيع أنه بلغه الخبر ليلا، وأنه طلب الشفعة، وأشهدعليهاحين أصبح ٢٢٦
إذا كان لرجل داره إلى جنب دار رجل، فتصدق أحدهما على رجل بالحائط
الذي يلي حائط جاره
إذا وكّل الرجل رجلا بطلب شفعته، فادعى المشترى على الوكيل أن موكله
قد سلّم الشفعة
إذا ادَّعت المرأة على زوجها أنه آلي منها، ومضت أربعة أشهر، ولم يفئ إليها
وأنها بانت منه، وأنكر الزوج الإيلاء
لو أن امرأة ادعت على زوجها نفقة العدة، وأنكر الزوج ٤٣٠
امرأة اختلعت من زوجها بمهرها، وجحد الزوج ذلك
لو أن رجلا ادّعي على رجل أنه خرق ثوبًا له ٤٣٠
لو أن رجلا ادّعي على رجل أنه وضع على حائط له خشبًا ٤٣١
لو ادعى مسيل ماء في دار رجل، فالقاضى يأمر أن يصحح دعواه ٤٣٢
إذا ادعى طريقًا في دار رجل، فالقاضى يأمره أن يصحح دعواه ٤٣٢
إذا ادّعي مسيل ماء في دار رجل، أو ادّعي طريقًا في دار رجل، وشهد الشهود ٤٣٣
لو ادعى على رجل أنه شق في أرضه نهرًا، وساق الماء فيه إلى أرضه ٤٣٣
لو ادّعي على رجل أنه حفر حفيرة في أرضه، وأنه أضر ذلك بأرضه
وأراد استحلافه
من حفر حفيرة في أرض غيره، لا يضمن النقصان ٢٣٤
من رفع التراب من أرض إنسان، وكان ذلك في موضع للتراب فيه قيمة
ضمن قيمة التراب
إذا دخل الماء في أرض رجل، واجتمع الطين في أرضه بذلك، لا يكون لأحد
أن يأخذ ذلك الطين
اذا ادّعي رجل على رجل، أنه نقض حائطًا له ٤٣٤

لو ادعى رجل على رجل ألف درهم، وللمدعى عليه عند المدعى رهن بالمال ٤٣٥
رجل وهب ثوبًا له من رجل، أو عبد، أو أقر أن الموهوب له قبضه في مجلسه
أو بعده بأمره
إذا اشترى شيئًا، وأقر المشترى بقبض المشترى، ثم ادعى أنه لم يقبضه ٤٣٦
إذا أقر البائع بالبيع، ثم أنكر البيع، وقال أقررت بالبيع كاذبًا ٤٣٦
إن أشهد البائع على البيع، وقبض الثمن، ثم ادعى أن البيع كان تلجئة
وطلب تحليف المشتري
أربعة أشياء يستحلف القاضي الخصم فيها قبل أن يسأل المدعى ذلك ٤٣٧
رجلٌ ادّعي على رجل ألف درهم، وأقر أن هذا الألف بيني وبين الفلان ٤٣٨
إذا ادّعي على ميت مالا، وله ورثة، فله أن يحلف الورثة كلهم ٤٣٨
لو ادعى رجل حقًا من شركتهما، حتى توجه اليمين عليهما، وحلف أحدهما
كان له أن يحلف الآخر
إن ادَّعي الرق بسبب، بأن قال: ولدت من أمتى، أو قال: كنت حربيًّا فاسترقتك
يذكر السبب في الحلف
إذا طلب المسروق منه ضمان السرقة لا القطع، يستحلف بالله
لو أن رجلا ادعى على رجل أنه قال: يا منافق! يا زنديق! يا كافر! أو ادّعي أنه ضربه
أو لطمه، أو ما أشبه ذلك
إذا أمر الأمير أهل العسكر بشيء، فعصاه في ذلك واحد من أهل العسكر
فالأمير لا يُؤدبه في أول الوهلة
إذا ادعى رجل على رجل أنه غصب منه ثوبًا، وأقر الغاصب بذلك
إذا اشترك الرجلان على أن من اشتريا اليوم، أو هذا الشهر، أو هذه السنة
وخصًّا صِنِفا من التجارة، أو لم يخصًّا، ووقَّتا أو لم يُوقّتا، فهذه الشركة جائزة ٤٤٢
لو كانت الجارية في يد المشترى، فخاصم البائع في الشجّة التي بها
لو أن رجلا في يده غلام، أو جارية، أو عَرض من العروض
فقدَّمه رجلان إلى القاضي، وادعى كل واحد منهما أنه اشتراه من الذي هو في يده
فسأل القاضي عن دعواهما، فهذه المسألة على وجهين ٤٤٤

	لو ادعى رجلان على امرأة نكاحًا، وقدّماها إلى الحاكم
<b>{ { 6 } 0 </b>	فأقرّت بالنكاح لأحدهما
یده ٥٤٤	إذا ادّعي كل واحد منهما هبة العبد، أو الأمة من الذي هو في
التي	لو أن رجلا قدم رجلا إلى القاضي، وقال: هذا اشترى الدار
	في موضع كذا
الرجل	لو أن رجلًا ادّعى على رجل أن فلانًا مات، وأوصى إلى هذا
and the second s	لو أن وصى الميت قدم رجلا إلى القاضي، وقال: إن فلانًا الم
<b>£ £ V</b>	وإلى هذا الرجل
القاضى ٤٤٧	لو أن رجلا حلف بعتق عبده أن لا يزني أبدًا، فقدّمه العبدُ إلى
<b>ξξ</b> ν	القاذف إذا ادعى على المقذوف أنه صدّقه أنه قد زني
به المشتري	لو أن رجلا اشترى من رجل جراب هروى بمائة درهم، فقبض
<b>٤٤٩</b>	فوجد فيه أحد عشر ثوبًا
٤٥٠	رجل قال: اشهدوا أن امرأتي فلانة
، فجاء رجل	
، فجاء رجل	إذا أقر رجل عند القاضي أن لفلان ابن فلان على الف درهم . وقال: أنا فلان ابن فلان
٤٥٠	إذا أقر رجل عند القاضي أن لفلان ابن فلان عليّ ألف درهم وقال: أنا فلان ابن فلان
	إذا أقر رجل عند القاضى أن لفلان ابن فلان على الف درهم
	إذا أقر رجل عند القاضى أن لفلان ابن فلان على الف درهم وقال: أنا فلان ابن فلان
	إذا أقر رجل عند القاضى أن لفلان ابن فلان على الف درهم وقال: أنا فلان ابن فلان
	إذا أقر رجل عند القاضى أن لفلان ابن فلان على الف درهم وقال: أنا فلان ابن فلان
نه فلان ابن فلان	إذا أقر رجل عند القاضى أن لفلان ابن فلان على الف درهم وقال: أنا فلان ابن فلان
انه فلان ابن فلان	إذا أقر رجل عند القاضى أن لفلان ابن فلان على الف درهم وقال: أنا فلان ابن فلان
انه فلان ابن فلان	إذا أقر رجل عند القاضى أن لفلان ابن فلان على الف درهم وقال: أنا فلان ابن فلان
انه فلان ابن فلان	إذا أقر رجل عند القاضى أن لفلان ابن فلان على الف درهم وقال: أنا فلان ابن فلان
خلف بالله	إذا أقر رجل عند القاضى أن لفلان ابن فلان على الف درهم وقال: أنا فلان ابن فلان

### فهرس المسائل والموضوعات للمجلد الثالث عشر من الحيط البرهاني

	الفصل السادس والعشرون
٣.	في إثبات الوكالة والوراثة وفي إثبات الدين
	لو أن رجلا قدّم رجلا إلى القاضي، وادعى أن عليه ألف درهم
٣.	باسم فلان ابن فلان الفلاني
٦.	رجل ادعى أن فلانًا ابن فلان الفلاني وكُّله بطلب كل حق له قبل هذا
	لو أن رجلا جاء إلى القاضي، وأحضر معه رجلا آخر، وادَّعي أنه وكيل
٦.	فلان الغائب، وكّله بقبض الدين الذي له على هذا
۸.	رجل وكّل رجلا بالخصومة في كل حق له على الناس
	لو أن رجلا قدّم رجلا إلى القاضي، وقال: إن أبي فلان مات، ولم يترك
٩.	وارثًا غیری، وله علی هذا كذا كذا من المال
۱۱	لو أقر بالمال، وأنكر النسب والموت، لا يحلف
	لو أن رجلا قدم رجلا إلى القاضي، وقال: إن أب هذا قد مات، ولي عليه
۱١	ألف درهم دين
	من ادعى دينًا في تركة الميت، وأقام بينة على ذلك، فالقاضي لا يحلفه
۱۲	على الاستيفا
۱۳	إن أنكر الابن الدين ووصول شيء من التركة إلى يده، وكذَّبه المدعى في ذلك كله
١٤	لو أن رجلا مات، فادعى وارثه على رجل أنه كان لأبيه عليه ألف درهم دين
10	إذا أقر المديون بالدين، وإدَّعي أن الأب قد قبض منه الدين، أو عرض المديون

لو جاء رجل، وأقام بينة أنه أب هذا الميت، وقضى القاضى بأبوته
لو أن امرأة أقامت بينة أن قاضي بلد كذا قضي بأنها وارث هذا الميت
وجعل كل الميراث لها
إذا ادَّعي رجل على ورثة ميت دينًا على الميت، وقال: إن أب هؤلاء قد مات
ولى عليه كذا
رجل ادعى دارًا في يدي رجل، وقال في دعواه: هذه الدار كانت لأبي فلان مات
وتركها ميراتًا بيني وبين أختى فلانة، لا وارث له غيرنا١٩
من له الدين المؤجل إذا أراد إثباته فله ذلك
من ادّعي على آخر عينًا في يده، وقال: هذا كان ملك أبي، مات
وتركها ميراثًا لي ولفلان٠٠٠
إذا وقعت الدعوي في دار في يد رجل بسبب الميراث عن الأم، وللميت ورثة
إِنَّا وَتَعَلَّى مِنْ فِي قَارَ فِي يَكُورُ جِنْ بِسَبِّبِ المِيرَاتِ فَيْ آلَا مَا الْوَتَعَمِيتِ وَرَبَّهُ
سوى هذا المدعى
سوى هذا المدعى
سوى هذا المدعى هذا المدعى
سوى هذا المدعى
سوى هذا المدعى
سوى هذا المدعى

الفصل السابع والعشرون
في الحبس والملازمة
الحبس لأجل الدين مشروع
إذا جاء رجل برجل إلى القاضى، وأثبت عليه ماله ببينة، وأقر الرجل له
الحاكم إذا تقدم إليه الرجل، وعليه دين، أقر به
إن قالُ المدعى: إنه موسر، وقال المطلوب: لا، بل أنا معسر
كل دين لم يكن أصله مالا كالمهر وبدل الخلع، وما أشبه ذلك، فالقول فيه
قول المدعى عليه
إذا ادعت المرأة على زوجها أنه موسر، وادعت نفقة الموسرين، وزعم الزوج
أنه معسر
يحبس في الديون كلها كائنًا من كان
العبد لا يحبس لمولاه
يحبس مولى المكاتب للمكاتب
يحبس في الحدود والقصاص إذا قامت البينة
لا يحبس العاقلة في الدية والأرش
إن طلب المدعى اليمين في القصاص، فامتنع عنه المدعى عليه ونكل ٢
يحبس الدعارون الذين هم مخوفون على المسلمين ٢
إذا حبس كفيل الرجل بأمره بالمال، فللكفيل أن يحبس الذي عليه الأصل ٢
إن حبس رجل في دين، فجاء آخر يطالبه بالدين، فإن القاضي يخرج المطلوب
حتى يجمع بينه وبين المدعى
إذا حبس الرجل بالدين شهرين أو ثلاثة، سأل القاضي عنه في السر ٣
رجل أخرج من الحبس على تفليس
إذا لازم الطالب المطلوب بغلامه أن يحبس مع الغلام
الطالب لا يلازم المطلوب بالليالي
للطالب أن يلازم الغريم، وإن لم يأمره القاضي بملازمته
سئل عن ملازمة المرأة، قال: أمر غريمها أن يأمر امرأة، حتى تلازمها ؟

٤٧	إذا ثبت عسرته فالقاضي لا يحبسه بعد ذلك ما لم يعرف له مالا
	إذا كان الرجل محبوسًا بدين رجلين، فأدى إلى أحدهما، لم يخرج من السجن
٤٧	حتى يؤدي حق الآخر
	لا يخرج المحبوس في الدين لمجيء شهر رمضان، ولا لفطر، ولا لضحي
	ولا لجمعة، ولا لصلاة مكتوبة، ولا لحجة فريضة، ولا لحضور جنازة بعض أهله
٤٨	
٤٨	
٤٩	
٤٩	
٤٩	
٥٠	
۰٥	
۰۰	إذا قال المدعى عليه: لا أقر ولا أنكر
٥١	
٥١	
٥١	
٥٣	
٥٤	
٤٥	
٥٥	
	رجل حبس في الكفالة بنفس رجل، ثم علم أن المكفول بنفسه غائب
٥٥	ببعض الأمصار
٥٦	يجوز إقرار المحبوس بالدين لغيره بعد أن يحلف بالله ماأقربه على وجه التلجئة
	الفصل الثامن والعشرون
٥٧	فيما يقضى به القاضي، وفيما يرد قضاءه وما لا يرد
	قيد العالقة من العالمي وليب يرو عبارة ولا المسام والما الأما الأنفياء

رجل اشتري من آخر جارية، ولم يقبضها، حتى استحقها رجل بالبينة
والبائع والمشترى حاضران ۷۰
إذا قضى القاضي بالجارية للمستحق، وأقام البائع أو المشترى بينة
لوكان المشتري قبض الجارية من البائع، واستحقها مستحق بالبينة
قضى بها للمستحق
إن أراد المشتري أن ينقض البيع بعد الاستحقاق من غير قضاء ولا رضاء
ليس له ذلك
لو كان البائع لم يرد الثمن حتى خاصمه المشترى إلى القاضى، ففسخ العقد بينهما ٦٠
رجل اشترى من آخر عبدًا بمائة دينار، وقبضه وباعه من آخر، وقبضه المشتري الثاني
ثم استحق رجل على المشترى الثاني
رجل اشترى من آخر غلامًا، وقبضه ونقد الثمن، فجاء مستحق واستحقه
من يد المشترى بالبينة
المحدد آف التأثير محمل الشيابية التابية التابية
رجل رهن من آخر جارية بألف درهم عليه للمرتهن، وقبضها المرتهن
رجل رهن من احر جاريه بالف درهم عليه للمربهن، وقبصها المربهن ثم أخذها الراهن بغير إذن المرتهن، فباعها
ثم أخذها الراهن بغير إذن المرتهن، فباعها ١٤ ١٤ الفصل التاسع والعشرون
ثم أخذها الراهن بغير إذن المرتهن، فباعها
ثم أخذها الراهن بغير إذن المرتهن، فباعها الفصل التاسع والعشرون في بيان ما يحدث بعد إقامة البينة قبل القضاء المحدث بعد إقامة البينة قبل القضاء
ثم أخذها الراهن بغير إذن المرتهن، فباعها
ثم أخذها الراهن بغير إذن المرتهن، فباعها
ثم أخذها الراهن بغير إذن المرتهن، فباعها
ثم أخذها الراهن بغير إذن المرتهن، فباعها
ثم أخذها الراهن بغير إذن المرتهن، فباعها
ثم أخذها الراهن بغير إذن المرتهن، فباعها
ثم أخذها الراهن بغير إذن المرتهن، فباعها

عبد في يدرجل أقام رجلان، كل واحد منهما البينة على أنه عبده أودعه إياه ٧٧
الفصل الثلاثون
في بيان من يشترط حضوره لسماع الخصومةوالبينة وحكم القاضي ومايتصل بذلك
عليه، وقيام بعض أهل الحق عن البعض في إقامة البينة ٧٧
إذا استحق العبد من يد مشتريه بالملك المطلق، وقضى القاضى بالعبد للمستحق ٧٧
إذا اشترى الرجل من آخر جارية، ولم يقبضها حتى استحقها رجل بالبينة ٧٨
إذا أراد الشفيع الأخذ بالشفعة، وكان ذلك قبل قبض المشترى ٧٨
إذا ادعى رجل نكاح امرأة، ولها زوج ظاهر يشترط حضرة الزوج الظاهر
لسماع الدعوى والبينة
رجل قدّم رجلا إلى القاضي، وقال: إني زوجت ابنتي من هذا على صداق كذا ٧٩
لو ادعى رجل على صغير شيئًا، وله وصى حاضر، يريدبه الصغير المحجور عليه
لا يشترط حضرة الصغير ٧٩
إذا شهد شاهدان على العبد المأذون بغصب اغتصبه، أو بوديعة استهلكها أو جحدها
أو شهدوا عليه بإقراره بذلك، أو شهدوا عليه ببيع، أو شراء، أو بإجارة
وأنكر العبد ذلك
إذا شهد الشهود على العبد المأذون بقتل عمدًا، وقذف امرأة، أو زنا
أو شرب خمـر، والعبدينكـر
لو شهدوا على عبد محجور بسرقة عشرة دراهم أو أكثر ، فإن كان المولى غـائبًا
فالقاضي لا يقضي عليه بشيء ٨٣ ١٨٠٠ الماضي لا يقضي عليه بشيء
إذا وهب الرجل لعبد رجل جارية، ثم أراد الرجوع فيها، واختصموا إلى القاضي ٨٤
الفصل الحادى والثلاثون
في نصب الوصى والقيّم وإثبات الوصاية عند القاضي٥٠
إذا ترك الرجل مالا في البلدة التي فيها، وورثته في بلدة أخرى، فادعى عليه
قوم حقوقًا وأموالا

إذا مات الرجل، ولم يوص إلى أحد، وله أولاده صغار وكبار، فالقاضي ينصب
وصيًّا في ماله
إذا هلك الرجل، وترك عروضًا وعقارًا، وعليه ديون، وله ورثة كبار
فامتنعت الورثة عن قضاء الدين، وعن بيع التركة
إذا نصب القاضي وصيًّا في تركة الأيتام، والأيتام في ولايته
ولم تكن التركة في ولايته
إذا نصب القاضي متوليًا في وقف، ولم يكن الوقف والموقوف عليه في ولايته ٨٦
غرماء قرية تقدموا إلى القاضي، وقالوا: إن فلانًا مات ولم يوص إلى أحد
والحاكم لا يعلم بذلك
إذا مات الرجل، وقدكان أوصى إلى رجل، أي جعله وصيًّا، وقبل الوصى الوصاية
في حياته، أو بعد وفاته، وجاء إلى القاضي يريد إثبات وصايته
رجل مات وعليه دين، وأوصى بثلث ماله، أو بدراهم مسمَّاة لرجل
وأخذا الموصى له، ثم جاء الغريم، والورثة شهود أو غُيَّب
إذا أقر الميت بالديون، وأوصى بأنواع البرّ، وحضر غريم، وقضى لـه بحقه
ثم حضر آخر، هل يقضى له بتلك البينة؟
لو أن رجلا حضر عند القاضي، وادّعي أن أخاه فلان ابن فلان مات
وترك من الورثة أباه فلان ابن فلان وأمه فلانة بنت فلان
رجل ادّعي أن فلانًا مات، وأنه كان أوصى إليه بقبض دينه الذي له
على هذا الرجل
لو كان الغريم أقر بالموت، وأنكر الوصاية والمال، كلُّف المدعى إقامة البينة
على الوصاية أولا
لو كان المدعى عليه أقر بالمال، وأنكر الوصاية والموت، وأقام المدعى البينة عليهما ٩١
إذا قال القاضي رجل: جعلتك وكيلا في تركة فلان، فهو وكل بالحفظ خاصة ٩٥
القاضي إذا خرج إلى القرية، ونصب قيّما في أمور الصبي، أو في وقف
أو في نكاح أيتام

#### الفصل الثانى والثلاثون

في القضاء على الغائب، والقضاء الذي يتعدى إلى غير المقضى عليه
وقيام بعض أهل الحق عن البعض في إقامة البينة
القضاء على الغائب، وللغائب لا يجوز
رجل قال لامرأته: إن طلّق فلان امرأته، فأنت طالق٩٦
إذا كفل رجل عن رجل بألف درهم، وغاب المكفول عنه
الأجنبي إذا ادّعي فساد عقد الغير، وأراد إثباته بالبينة، لا تسمع منه
من ادّعي حقّا على حاضر بسبب على الغائب، فإنه ينتصب الحاضر خصمًا
عن الغائب
رجل ادّعي عليه رجل ألف درهم لنفسه، ولغائب من ثمن عبد أو ثوب
فادعاه وأقام البينة فادعاه وأقام البينة
إذا حضر الغائب، وصدّق الحاضر فيما ادّعي كان بالخيار
إذا ادّعي رجل أني وفلان الغائب اشترينا هذه الدار من هذا الرجل بألف درهم ١٠١
إذا ادّعي رجل على رجل أنه كان لأبي على هذا الرجل ألف درهم١٠٢
أحد الورثة إذا أقام البينة على القصاص على رجل، يثبت ذلك
في حق جميع الورثة
دار في يدي رجل أقام رجل البينة أن أباه مات، وترك هذه الـدار ميراتًا لـه ١٠٢
مسألة الهبة، وصورتها ١٠٣
مسألة الرهن، وصورتها
مسألة الوصية، وصورتها
لو أن رجلا ادّعي على رجلين مالا في صك، وأحدهما حاضر يجحد
والآخر غائب
لو كان لرجل على رجل ألف درهم، وبها كفيل بأمر الطالب
لو ادّعي رجل على رجل أنك كفلت لي ولفلان الغائب عن رجل بألف درهم ١٠٦
رجل ادّعی شراء دار من نفر هی فی أیدیهم، وبعضهم حضور وبعضهم غیب ۱۰٦
إذا ادَّعي هبة، أو صدقة، أو رهنًا من رجلين، وأحد الرجلين حاضر

والدار في يد الحاضر
رجل ادَّعي على رجل مالا، فقضي القاضي له على المدعى عليه ببينة أقامها ١٠٨
إذا غاب المدعى عليه، أو مات بعد إقامة البينة عليه قبل قضاء القاضي عليه ١٠٨
أمة في يدى رجل يقال له: عبد الله، فقال رجل -يقال له إبراهيم- لرجل:
يقال له محمد: يا محمد الأمة التي في يدى عبد الله كانت أمتي ١٠٩.
رجل ادّعي أرضًا في يدي رجل أنها وقف على جهة كذا، وقفها فلان
وأنا متولى أوقافه
عبد مأذون ادّعي دارًا في يدى رجل، واستحق ببينةأقامها، فأقام المدعى إقرارالعبد
أنه لا حق له في الدار
رجل ادّعي دارًا في يدي رجل أن أباه مات، وتركها ميراتًا له، ولأخيه فلان ١١٢
رجلٌ ادعى داراً في يدى رجل أن أب هذا الذي في يديه، غصبها إياه ١١٢
رجلان ورثا دارًا عن أبيهما، باع أحدهما نصفها من رجل، ثم أقام رجل بينة
أنها داره
رجل ادعى أن ميَّتًا غصب منه شيئًا، وأحضربعض ورثته، وأقام عليه البينةبذلك ١١٣
قناة في يد قوم كثير، فيهم الشاهد والغائب، والصغير والكبير، وأقام رجل البينة
على بعضهم أنهم احتفروا هذه القناة في أرضه غصبًا
رجل اشترى من رجل عبدًا بألف درهم، وقبض المشترى العبد
تْم أخذ البائع العبد
الفصل الثالث والثلاثون
فى المتفرقات
ت شفعوي المذهب إذا جاء إلى القاضي، وادّعي الشفعة بالجوار، فالقاضي
هل يقضى
اذا قضى القاضى بحضرة وكيل الغائب أو بحضرة وصى الميت، يقضى
رد سبی العائب وعلی المیت
المديون إذا كان له عقار فاضل عن حاجته، يحبس لبيعه، ويقضى الدين ١١٥
اذا أقر الرحل لانسان عال، ومات المقر، فقالت ورثته بعدموته: إن أبانا
الدااك الداك الداخل في إنه بياني المصدار في المصادر المحاصد المحاصد المان المحاصد المان المحاصد المان المحاصد

المرأة إذا حسرت عن وجهها، وقالت: أنا فلانة بنت فلان، وقد وهبت

لزوجی مهری الله الله الله الله الله الله الل
إذا سمع الرجل صوت امرأة من وراء الحجاب، وشهد عنده اثنان
أنها فلانة بنت فلان، لا يجوز أن يشهد عليها
إذا أراد الرجل أن يعرف المرأة التي يريد أن يشهد بها بوكالة، أو بأمر من الأمور
ينبغي أن يدخل عليها وعندها جماعة من النساء
الشاهد إذا ادّعي إلى شهادة، وهو في الرستاق ١٢٥
رجل أخرج شهودًا إلى ضيعة قد اشتراها، فاستأجر دواب لهم ١٢٥
مَّن له شهادة، ووقعت الخصومة عندقاض غيرعدل، هل يسعه أن يكتم الشهادة ١٢٦
إذا امتنع الشاهد عن الشهادة، فإن كان في الصكّ جماعة ممّن تقبل شهادتهم
سواه، وأجابوه ١٢٦
رجل طلب منه أن يكتب شهادة
رجل أشهد على صك البيع، أو كتاب وصية، ولم يقرأ عليهم
فإن ذلك لا يجوز
إذا كتب الرجل على نفسه بحق، وقال القوم: أشهدوا على بما في هذا الصك ١٢٨
رجل كتب كتاب رسالة إلى رجل، فكتب: من فلان ابن فلان إلى فلان ابن فلان
سلام عليك
إذا رأى الرجل خطة على صك، ولم يتذكر الحادثة ١٢٨
إذا سمع الرجل إقرار رجل بحق، فطلب صاحب الحق منه أن يشهد له بالحق ١٢٩
إذا أشهدت المرأة شهودًا على نفسها لأبيها أو لأختها بمال١٢٩
رجل أخذ سوق التحاسين مقاطعة من السلطان، وكتب بذلك كتابًا
وأشهد شهودًا المعالم الم
جاء رجل إلى رجلين مع أعوان السلطان، وأقر عندهما أن لفلان على دين كذا ١٢٩
رجل أقر بين يدى قوم إقرارًا صحيحًا أن لفلان عليه كذا وكذا درهمًا١٣٠
إذا شهد عدلان عند شاهدي الدين أن صاحبه قد استوفاه ١٣٠
إذا شهد الرجل على حق لرجل، ثم أخبره رجلان يثق بهما أنه قد قبض حقه ١٣٠
إذا شهد عنده شاهد الدين عدلان أن الطالب أبر أ المطلوب ١٣١٠

إذا تزوّج الرجل امرأة بشهادة شاهدين على مهر مسمى، ومضى
على ذلك سنون، وولدت أولاد، أو مضى سنون، ثم مات الزوج
ثم إنها استشهدت الشهود
رجل باع، واشترى، وهو على حال فساد يستحق أن يحجر عليه ١٣٢
إذا شهد الرجل على ملك دار بعينها إلا أنه لا يعرف الحدود، يجوز
أن يسأل الثقات عن حدودها للشهادة
رجل في يديه شيء سوى العبد والأمة، وسعك أن تشهد أنه له ١٣٣
إذا رأى ثوبًا في يدرجل، ولم يقل هو ثوبي، ثم ادّعاه رجل، وسعه
أن يشهد أنه ثوبه
إذا رأيت رجلا على حمار يومًا، لم يشهد أنه له١٣٦
إذا رأيت ثوبًا أو متاعًا في يدى رجل، فوقع في قلبك أنه له ١٣٦
من عاين دابة تتبع دابة، وترضع منها، حل له أن يشهد بالدابة المرتضعة
لصاحب الدابة الأخرى وبالنتاج
نوع آخر من هذا الفصل
لا يجوز الشهادة على الأملاك، وعلى أسبابها نحو البيع والهبة والصدقة
بالشهرة والتسامع المجارة والتسامع
إذا سمع الرجل من الناس أن فلانًا ابن فلان الفلاني وسعه أن يشهد بذلك ١٣٧
إذا رأى رجلا يدخل على امرأة، وسمع الناس أن فلانة زوجة فلان، يسعه
أن يشهد أنها زوجته
إذا رأى رجلا قضي لرجل بحق من الحقوق، وسمع من الناس
أنه قاضي هذه البلدة، وسعه أن يشهد
إذا سمع الناس يقولون أن فلانًا مات، أو رآهم صنعوا به ما يصنع بالموتي
بسعه أن يشهد على موته
الشهادة على المهر بالشهرة لا تجوز ١٤١
إذا شهد شاهدان أن فلانًا مات، وترك هذه الدار ميراثًا لابنه هذا، لانعلم له وارتًا ١٤١
لشهادة على الوقف: هل تحل بالشهرة والتسامع؟

فهرس المسائل و الموضوعات	- 4.0 -	المحيط ج ٢٥
187	يحل	الشهادة بالولاء بالشهرة والتسامع لا
187		الشهادة على العتق مختلف فيه
هله ما يصنع على الميت ١٤٤		
ل كل واحدمنهماعلى صاحبه ١٤٤	، واحد، ويبسط	إذا رأي رجلا وامرأة يسكنان في بيت
معه دهرًا، لم يسعه أن يشهد ١٤٥	سب إليه، وأقام	إذا قدم عليه رجل من بلد آخر ، وانتس
		الفصل الثاني
187		في أقسام الشهادة وفي شهادة النساء
187		الحوادث أقسام ثلاثة
مليه بالإجماع١٤٧		
1 £ V		
189	ل الصبي	شهادة النساء بانفرادهن على استهلال
		الفصل الثالث
101		في بيان من تقبل شهادته ومن لا تقبل
101	القبول	العدالة شرط لتصير الشهادة واجبة
سغيرة لايوجب زوال العدالة ١٥٢	، وارتكاب الص	ارتكاب الكبيرة يوجب زوال العدالة
107		اختلفوا في تفسير الكبائر
ر مجانة أو فسقًا	خفافًا بذلك، أو	إذا ترك الرجل الصلاة بالجماعة است
107		لاتجوز شهادته
		السنة سنتان: سنة أخذها هدي، وتر
104		
108		
108		لا تقبل شهادة آكل الربا
100		لا تجوز شهادة مدمن الخمر
107		•
107	ِطيّرهن	لا تقبل شهادة من يلعب بالحمام، وي

- ٣٠٦ - فهرس المسائل و الموضوعات	المحيط ج ٢٥
وإيناسه مكروه	التغنى لسماع الغير
مات	لا تقبل شهادة النائح
لعب بالشطرنج	لا تقبل شهادة من يا
فًا بالكذب الفاحش، لم تقبل شهادته ١٥٩	إذا كان الرجل معرو
ر ١٥٩	لا تقبل شهادة الداء
ل على الرجل	لاتجوز شهادة الرج
و لا يقرأ القرآن، فشهادته جائزة	
ن فهی مسألة	شهادة عمال السلطا
ني في السكة أو في بلده الذي يأخذ الدراهم في الجبايات	
معون الدراهم إليه، ويأخذ طوعًا لا تقبل	والصراف الذي يج
، المفاوض لشريكه	تجوز شهادة الشريك
العنان لشريكه تقبل	شهادة أحد شريكي
ك مقبولة	شهادة الأجير المشتر
بر لأستاذه	لا تجوز شهادة الأجب
حد أيضًا	تقبل شهادة أجير الو
على المولى أنه عفاه عن الدم	
ت جائزة	شهادة أهل الصناعا
لا تقبل	شهادة بائع الأكفان
الثياب المصوّرة، أو ينسج الثياب المصورة، لا تقبل شهادته ١٦٤	
اب الحمر	
ل ١٦٤	شهادة البخيل لا تقب
371	تجوز شهادة الأقلف
لة	شهادة الخصى مقبوا
حاب رسول الله ﷺ	شهادة من شتم أص
كه وأولاده، أتقبل شهادته؟	مّن يشتم أهله وممالي
في الزنا والسرقة وشرب الخمر	

فهرس المسائل و الموضوعات	- m·v -	المحيط ج ٢٥
177		لاتجوز شهادة الأخرس
\7V		إذا تحمّل الشهادة وهو بصير
بل القضاء ١٦٨		
179		نوع آخر من هذا الفصل
	امرأته	تجوز شهادة الرجل لمن أرضعته
179 951	لا شهادة الولد لوالده	لا تجوز شهادة الوالد لولده، و
17	به بنفس الشهادة	الغريم لا يملك شيئًا من المشهود
ان علا الا	ه وإن سفل، ولا لجده وإ	لاتجوز شهادة الرجل لولد ولد
ق العباد عندنا ١٧١	•	
177		نوع آخر من هذا الفصل
ن وأعاد تلك الشهادة ١٧٢	القاضي شهادته، ثم أعتو	العبد إذا شهد في حادثة، وردّ
	, ,	النصراني إذا حُدّ حدّ القذف ثه
١٧٣	ته غير جائزة	حد القذف، ثم أعتق فإن شهاه
ىي شهادته ١٧٣	ِ شهد لمكاتبه، فردّ القاض	إذا شهد المولى لعبده بشيء، أو
١٧٣	، ورد القاضى شهادته .	لو شهد العبد أو المكاتب لمولاه
		إذا شهد حُران مسلمان بالغان
١٧٤	نهادتهما	أو كافرين، أو عبدين، قبلت نا
		الفصل الرابع
١٧٥	أداء الشهادة	في الإسماع إلى الشهود وصفة
بشهادتهما شهد	فقبل أن يقضى القاضى	شاهدان شهدا على رجل بمال،
١٧٥		عليهما رجلان أنهما رجعا
ادته، لا تقبل ١٧٥	ًا، وشهد الآخر على شه	إذا شهد شاهد على الحق مفسر
	بك قرأها	رجل ادّعي دارًا من نسخة أو ص
الشهادة	ين، ووقعت الحاجة إلى	إذا وقع البيع بالتعاطي بين رجا
177		فالشهودكيف يشهدون؟
رلم يشهدوا أنه في يد	ل أنه ملك هذا المدعى، و	شهد الشهود بعين في يدي رج

المدعى عليه بغير حق
ادعى على آخر عشرة دراهم، وشهد الشهود أن لهذا المدعى على هذا المدعى عليه
مبلغ عشرة دراهم ۱۷۷
إذا شهد الشهود أن هذا العين حق هذا المدعى، ولم يقولوا: ملكه ١٧٨
إذا شهد الشهود على إقرار رجل بشراء محدود، أو بيع محدود، أوماأشبه ذلك ١٧٨
إذا شهد الشهود أن هذا العين ملك هذا المدعى، وفي يدهذاالمدعى عليه بغيرحق ١٧٨
إذا قال المدعى للقاضي: لا بينة لي، وحلف القاضي المدعى عليه بطلب المدعى
ثم جاء المدعى ببينة ثم جاء المدعى ببينة.
رجل له دعوى في عبد في يدى رجل، وله على ذلك شهود
إذا ادعى على آخر أنه استهلك دوابًا له عددًا معلومًا، وأقام البينة على ذلك ١٨٠
الرجلان إذا ادعيا نكاح امرأة ميتة، وأقاما البينة، فالقاضي يقضي لهما بالميراث ١٨١
رجل ادعى على غيره أنك أبرأتني عن جميع الدعاوي والخصومات ١٨١
رجل ادّعي عبدًا في يدي رجل أنك بعتني هذا العبد
إن شهد شاهد البيع أنه أقر أنه باع عبده زيدًا
شهد شاهدان أن لهذا في هذه الدار ألف ذراع١٨٢
شاهدان شهدا أن شاة هذا، دخل غنم هذا، ولم يعرفا الشاة ١٨٢
ثلاثة نفر لهم على رجل دين ألف درهم، فشهد اثنان منهم على الثالث أنه قد أبرأه
عن حصته، لا يجوز
نوع آخر من هذا الفصل
إذا شهد رجلان أن لهما ولفلان على هذا الرجل ألف درهم، فهذا على وجوه ١٨٣
إذا كان الرجل على ثلاثة نفر ألف درهم، شهد اثنان منهم أن صاحب الدين
أبرأهما وفلانًا عن الألف
إذا شهد رجل وامرأتان أن زوج المرأتين قال لنساءه: أنتنّ طوالق ١٨٤
لو شهدا أنه أوصى بثلث ماله لفقراء أهل بيته، وهما فقيران من أهل بيته ١٨٤
لو وقف على فقراء جيرانه، فشهد على ذلك شاهدان من فقراء جيرانه
1. 754 7.71

إذا ادَّعي على آخر نقرة جيِّدة موزونة بوزن معلوم، وشهد الشهود بالنقرة
بذلك الوزن مما
الفصل الخامس
في شهادة الرجل على فعل من أفعاله أو صفة من صفاته
شهادة الإنسان على فعل من أفعاله، أوصفة من صفاته، أونفي ذلك لاتقبل عنه ١٨٦
إذاتذكر القاضي القضاءلرجل، والمقضى عليه ينكر، كان له أن يلزمه القضاءبقوله ١٨٧
إذا شهد شاهدان أن فلانًا أمرنا أن نبلّغ فلانًا أنه قد وكّله ببيع عبده
إذا شهدا على رجل بمال أنه قبضه من آخر، وهو ينكر
ادّعي على آخر أنه أقرضه كرّ حنطة، وشهد شاهدان بهذه اللفظة ١٨٩
رجل اشترى من رجل عبدين شراء صحيحًا، أو فاسدًا، وقبضهما المشتري
وأعتقهما، ثم اختلف البائع والمشترى
لو شهد العبدان بعد العتق أن المشتري أو في البائع الثمن
وهو يجحد ذلك قبلت شهادتهما
لو أن رجلين شهدا أن فلانًا أمرهما أن يزوّجا فلانة منه فزوّجناها ١٩٠
إذا شهد رجلان بالمهر لأختهما بسبب تزويجهما١٩١
إذا اشترى الرجل عبدين، وقبضهما وأعتقهما، وأراد أن يرجع بنقصان عيب ١٩١٠٠٠
أم ولد لرجل مات عنها، أو أعتقها فشهدت هي وامرأة ورجل أنها كانت بين الميت
ورجل آخر
رجل قال لعبده: إن دخلت دار هذين الرجلين، أو قال: مسست تُوبهما
فأنت حر فأنت حر
لو قال لعبده: إن كلمت فلانًا وفلانًا فأنت حر
رجل قال: إن دخل داري هذه أحد، فامرأتي طالق، فشهد ثلاثة نفر
أو أربعة نفر أنهم دخلوا، فهذا على وجهين
الفصل السادس
في شهادة الرجل على فعل من أفعال أبيه وشهادته لأبيه أو لأمه

197.	لو قال لعبده: إن كلّمك فلان، فأنت حر
	إذا قال لرجلين: إن دخلتما هذه الدار ، فعبدي حر ، فماتا فشهدابناهما أن أبويهما
197.	قد دخلا الدار
197.	إذا شهد ابنا الوكيل على عقد الوكيل، فهو على ثلاثة أوجه
197.	إذا جعل الرجل أمر امرأته بيد أجنبي، فطلقها، فشهد أبناء المطلق
197.	رجلان شهدا أن أباهما طلّق أمهما
194.	لو أن رجلين شهدا أن امرأة أبيهما ارتدت عن الإسلام
199.	لو أن رجلا تزوج امرأة، وطلقها قبل الدخول
199.	لو أن أمة لرجل شهد ابناها، وهما حران مسلمان أن مولاها أعتقها
۲۰۰.	لو شهد رجلان أن أباهما باع هذه الجارية من هذا الرجل
Y+1.	رجل ضمن لرجل ما باع فلانًا من شيء
	رجل كفل عن رجل بمال بأمره، فشهد على ذلك ابنا المطلوب الذي عليه الأصيل
۲۰۲.	فهو جائزفهو جائز
	رجل اشترى من رجل عبدًا، وأعتقه، واشترى ذلك العبد عبدًا وأعتقه
۲۰۳.	رجل اشترى من رجل عبدًا، وأعتقه، واشترى ذلك العبد عبدًا وأعتقه فمات المولى الأسفل والأوسط والأعلى حيان
۲۰۳.	
۲۰۳. ۲۰٤.	فمات المولى الأسفل والأوسط والأعلى حيان
	فمات المولى الأسفل والأوسط والأعلى حيان
۲۰٤.	فمات المولى الأسفل والأوسط والأعلى حيان
۲۰٤. ۲۰٥.	فمات المولى الأسفل والأوسط والأعلى حيان
Y•E. Y•0. Y•0.	فمات المولى الأسفل والأوسط والأعلى حيان
۲۰٤. ۲۰٥. ۲۰٥.	فمات المولى الأسفل والأوسط والأعلى حيان
۲۰٤. ۲۰٥. ۲۰٥.	فمات المولى الأسفل والأوسط والأعلى حيان
Y•E. Y•0. Y•7.	فمات المولى الأسفل والأوسط والأعلى حيان
Y • E . Y • O . Y • T .	فمات المولى الأسفل والأوسط والأعلى حيان

رجل له على رجل ألف درهم، فشهدالذي عليه المال، ورجل آخرأن الطالب أقر
أن هذا الألف لهذا الرجل
لو مات رجل، وترك مالا على رجلين، وترك أخا، فشهد الرجلان لغلام يدعى
أنه ابن الميت أنه ابنه، لا نعلم له وارثًا غيره
لو أن رجلين اشتريا ثوبًا من رجل، ونقدا الثمن، أو لم ينقدا، فجاء رجل
وادّعي أن الثوب له، فشهد المشتريان له بالثوب ٢٢١
لو أن رجلا مات، وله على رجلين ألف درهم ٢٢١
إذا شهد الغاصبان بالابن، وكان العبد قائمًا بعينه في أيديهما، لا تقبل شهادتهما. ٢٢٢
لو أن رجلين شهدا أن فلانًا توفي وترك هذا الرجل أخاه لأبيه وأمه ووارثه ٢٢٣
إذا شهد الكفيلان بنفس المدعى عليه على المدعى أن المدعى عليه أوفاه الدين ٢٢٥
الشاهد إذا كتب شهادته على صك البيع، أو على صك الشراء ٢٢٥
عشرة وكَّلوا رجلا بشراء محدود معَين، فذهب الرجل الوكيل، واشترى ٢٢٥
وكيل مجلس القضاء إذاادّعي بحضرةالمدعى الذي وكّله على آخر أن لهذا المدعي
على هذا كذا
علی هذا کذا
على هذا كذا

فهرس المسائل و الموضوعات	- ٣١٣ -	المحيط ج ٢٥
۲۳۰		أنها أمة هذا الرجل
ن	، أنها أقرت أنها أمة هذا المدعم	رجل شهد مع آخر على امرأته
YTY	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	وهي مجهولة النسب
العبد أن مولاه أعتقه	دين شهد رجلان من غرماء	عبد مأذون له في التجارة عليه
<b>TTT</b>	جهین	والمولى ينكر، فالمسألة على و
<b>TTT</b>	ىبدە	لو شهد رجلان أن هذا أعتق ع
عق معلوم	صار في يد كل واحد منهم ح	شركاء في أرض اقتسموها، ف
YYY	الأرض قطعة منها	فادّعي رجل من غير أهل هذه
في الملاعب ٢٣٥	لجراحات وتمزيق الثياب بينهم	لا تقبل شهادة الصبيان على ا
مارّ: إذبح هذه الشاة ٢٣٥	فقال الذي في يديه الشاة للم	رجل في يده شاة مرّ به رجل،
لا تقبل ه ٢٣٥	مهد بالدين للميت على غيره	إذا شهد الوصى بالدين، إن ش
		الفصل الثامن
YTV		في الشهادات في المواريث.
ت، لا وارث له غيره ٢٣٧	أن هذا الرجل وارث هذا المي	
		إذا مات الرجل، فأقام رجل ا
ل غصبه الذي أعتق	تق هذا الميت، وأن هذا الرج	إذا شهد شاهدان، أن فلانًا أع
781 137		لاتقبل شهادتهما
787 737	وبينّوا سببه	إذا شهد الشهود بوراثة رجل،
787	شخص واحد، وبيّنوا سببها	الشهود إذا شهدوا على وراثة
Y & 0	زوجته، ولم يزيدوا على هذ	إذا شهدوا أنه زوجها، أو أنها
شهود شهدوا ۲٤٦		
Yo		إذا شهد الشهود بالوراثة
۲٥٠	، ، وترك هذه الدار ميراتًا لفا	إذا شهد شاهدان أن فلانًا مات
المدعى وخطته ٢٥١		
701	ذا المدعى	إذا شهدوا أن هذه الدار لجدّ ه
درهم ۲۰۲	بينة أن أبي اشتراها منه بألف	دار في يدي رجل أقام أحد ال

دار في يدي رجل، جاء ابن أخ صاحب اليد، وأقام بينة أن هذه الدار
کانت لجده مات
إذا كان في يد ابن الأخ شيء من ميراث أبيه ٢٥٤
لو أقام رجل البينة على ميراث رجل أنه مات سنة خمسين، وإنه ابنه ووارثه
لا وارث له غيره
إذا شهد الشهود على رجل أنه قتل أب هذا عمدًا، ولا وارث له غيره ٢٥٨
لو أقامت المرأة البينة على النكاح، ولم تأت بِولد، فالبينة بينة الابن ٢٥٩
لو شهدوا أن أباه مات في هذه الدار، لا تقبل الشهادة ٢٥٩
الشهود إذا شهدوا على فعل من المورّث في العين عند موته، فهذا على وجهين ٢٥٩
لو شهدوا أنه مات وهو حامل لهذا الثوب، تقبل الشهادة ٢٥٩
لو شهدوا أن أباه مات وهو راكب على هذه الدابة، قضى بالدابة للوارث ٢٦٠
إذا شهدوا أن فلانًا مات وهو ساكن في هذه الدار ٢٦٠
لو شهدوا أن أباه مات وهذا الثوب موضوع على رأسه ٢٦٠
إذا كانت الدار في يدي رجل وابن أخيه، فادعى العم أن أباه مات
وترك هذه الدار ميراتًا له، لا وارث له غيره ٢٦٠
إذا كانت الدار في يدي رجل، جاء رجل، وادّعي أن أباه مات ٢٦١
رجلان أقام كل واحد منهما بينة على دار في يد رجل
رجل توفی، فادعی رجلان میراثه
رجلان أخوان في أيديهما دار ، فأقام أحدهما بينة أن هذه الدار كانت لأمي
ماتت وتركتها ميراثًا بيني وبين أبي أرباعًا ٢٦٣
رجل أقام بينة على ميت أنه أخوه لأبيه وأمه ٢٦٣
إذا ادعى رجل دارًا ميراثًا من أبيه وأمه، ولم يذكر اسم المورّث ٢٦٣
رجل زوّج ابنه امرأة، وسمى لها منزلا ٢٦٣
رجل ادعى دارًا في يدي إنسان، وقال في دعواه: هذه الدار كانت لأمي فلان ٢٦٤
إذا شهد الرجل بوراثة الرجل، وقال: لا وارث لهذا الميت غيره ٢٦٤
دار في يدي رجل ادعى أنها بينه وبين الذي في يديه نصفان ميراثًا عن أبيه ٢٦٥

# المحيط ج ٢٥ الفصل التاسع

في الشهادة على الشهادة
كل ما ثبت بشهادة النساء مع الرجال، ثبت بالشهادة على الشهادة ٢٦٦
يقع العجز عن شهادة الأصول بأحد أسباب ثلاثة ٢٦٦
الشهادة على الشهادة تجوز كيفما كان
إذا شهد الفروع على شهادة الأصول، والأصول في المصر ٢٦٧
رجل خرج، وتبعه قوم وهو يريد مكة، أو سفرا آخر سمّاه، ثم ودعه القوم
أو انصرفوا، ثم شهد قوم على شهادته
الشاهد إذا أنكر أن يكون له شهادة لفلان، فأراد المشهود أن يثبت ذلك بالبينة ٢٦٩
لو شهد شاهدان على شهادة شاهدين أن قاضٍ كذا ضرب فلانًا حدّاً في قذف
فهو جائز به ۲٦٩
إذا شهد على شهادة كل أصل فرع واحد كفاه ٢٧٠
شهادة العدلين
لو شهد فرعان على شهادة أصلين جاز ۲۷۱
لو أن رجلين سمعا من رجلين يقولان: نشهد أن لفلان على فلان كذا ٢٧٢
لو سمعا قاضيًا يقول لرجل: قضيت عليك لهذا الرجل بكذا، وسعهما أن يشهدا
على قضاءه
على قضاءه

444	إذا أشهد الفاسقان على شهادتهما لم تجز
444	لو أن شاهدي الأصل ارتدا ثم أسلماً، لم تجز شهادة الفرعين
۲۸۰	إذا شهد شاهدان على شهادة عبدين، أو مكاتبين، أو كافرين على مسلم
۲۸۰	إذا شهد شاهدان على شهادة شاهدين على القتل خطأ
111	إن قال الأصول: قد أشهدناهما بباطل، ونحن نعلم يومئذٍ أنا كنا كاذبين
111	إذا قال الفروع: لا نعرف المشهود عليه بالحق
	رجل ادّعي على رجل ألف درهم، وجاء بشهود ثلاثة، شهد واحد منهم
777	على شهادة شاهدين
	الفصل العاشر
3 1.7	في شهادة الشهود بعضهم لبعض
	رجل مات، ولا يُعرف له ولد، فجاء أربعة نفر يشهد كل اثنين منهم للآخرين
3 7 7	أن الميت أوصى لهما بثلث ماله
	في شاهدين شهدا على رجل لرجلين بألف درهم، وشهد المشهود لهما للشاهدين
3 1 7	على هذا الرجل بدين ألف درهم
	إذا ادّعي أحد الفريقين عبدًا، وادّعي الفريق الآخر عبدًا آخر تقبل شهادتهم
	إذا ادّعي أحد الفريقين الوصية بعبد بعينه، وادّعي الفريق الآخر
	لو ادّعي أحدهما الوصية بالثلث، وادّعي الآخر الوصية بعبد بعينه
	لو ادّعي أحدهما الوصية بالثلث، وادّعي الآخر الوصية بالسدس
	إذا وقعت الشركة في المشهود به، لا تقبل شهادتهما
	رجل في يديه دار مات، جاء أربعة رجال، وادّعي رجلان منهم نصف الدار
	إذا شهد رجلان لرجلين أنهما ابنا الميت
۲۸۷	رجل له على ميت دين، فقضى القاضى له بدينه
<b>Y</b>	في رجلين لهما على رجل ألف درهم بينهما نصفان، فشهدأ حدهماعلى صاحبه
	الفصل الحادي عشر
719	في شهادة أهل الكفر والشهادة عليهم

شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض مقبولة ٢٨٩ ٢٨٩
شهادة المرتد والمرتدة فلا ذكر لها في شيء من الكتب
إذا شهد شاهدان من أهل الكفر على شهادة شاهدين من أهل الإسلام على كافر ٢٨٩
أمة في يدي كافر اشتراهامن مسلم، أووهبها منه مسلم، أو تصدق بهاعليه مسلم
ثم جاء كافر وادعى لنفسه ملكًا مطلقًا ٢٩٠
لو أن المقر نص على ملك جديد للمقر له بسبب جديد من جهته، يتعذر ٢٩١
إذامات الكافر وترك ابنين وترك ألفي درهم، فاقتسماهمابينهما، ثم أسلم أحدهما
ثم جاء كافر، وادعى لنفسه دينًا على الميت ٢٩١
إذا مات كافر، فجاء مسلم وكافر، وادّعي كل واحد منهما دينًا ٢٩٢
مسلم له عبد كافر، أذن له بالبيع والشراء، فشهد عليه شاهدان كافران بشراء
أو بيع جازت شهادتهما عليه
لو أن كافرًا وكل مسلمًا بشراء أو بيع، لم أجز على الوكيل من البينة إلا مسلمين ٢٩٣
نصراني مات وترك مائة درهم لا غيره، فأقام مسلم شاهدين نصرانيين
عليه بمائة درهم
لو كان شهود الشريكين مسلمين، وشهود النصراني المنفرد نصرانيين ٢٩٤
نصراني مات وترك مائتي درهم، وترك ابنين نصرانيين، فأسلم أحدهما
ثم جاء رجل، فادعى على الميت مائة درهم ٢٩٤
مسلم ادعى أن فلانًا النصراني مات، وأوصى إليه، وأقام شهودًا من النصاري ٢٩٥
لو أن مسلمًا ادّعي وكالة من نصراني بكل حق له بالكوفة ٢٩٦
رجل مات وترك ابنين، أحدهما مسلم، والآخر نصراني، فقال المسلم منهما:
أسلم أبي قبل موته وأنا وارثه
لو أقام المسلم نصرانيين أنه مات مسلمًا، وأقام نصراني مسلمين أو نصرانيين
أنه مات نصرانيًا
رجل من أهل الذمة مات، فشهد مسلم عدل أو مسلمة أنه أسلم قبل موته
رجل من أهل الذمة مات، فشهد مسلم عدل أو مسلمة أنه أسلم قبل موته وأنكر أولياءه من أهل الذمة

رجل مسلم أذن لعبده النصراني في التجارة، فشهد عليه نصرانيّان أنه اشتري
متاعًا بألف درهم جازت ٢١١٠ ٣١١
عبد أو صبى مأذون له في التجارة، شهد عليه ذميّان بغصب أو وديعة أو بضاعة
أو مضاربة استهلكها
إن أذن المسلم لعبده الذمي في التجارة، فادعى عليه مسلمان
كل واحد منهما ألفًا
لو أقام مسلم مسلمين بألف درهم على العبد، وأقام ذمي مسلمين أيضًا
بألف درهم، وأقام ذمي ذمين أيضًا بألف درهم
لوكان أحد الغرماء كافرًا، شهد له مسلمان، والآخران مسلمان شهد
لأحد المسلمين مسلمان، وللمسلم الآخر كافران٣١٥
لو كان العبد مسلمًا، والمولى كافرًا، وأحد غريمي العبد مسلم، شهد له كافران ٣١٥
لو كان العبد المحجور كافرًا، والمولى مسلم، فأقام مسلم ذميين على العبد
بغصب ألف درهم
مسلم أو حربي أو ذمي أذن لعبده الذي ليس بمسلم في التجارة، فشهد عليه
مسلمان لمسلم بدين، وذميّان لمسلم بدين وحربيّان مستأمنًان لمسلم بدين ٢١٦٠٠٠٠
كافران شهدا على كافر بدين أو وديعة أو طلاق أو عتاق، فأنفذ القاضي ذلك ٢١٧
نصراني مات فجاءت امرأته مسلمة، وقالت: أسلمت بعد موته ولي الميراث
وقالت الورثة: لا ٢١٧ ٢١٧
لو مات المسلم وله امرأة نصرانية ، فتقول وهي مسلمة وقت الخصومة
إذا مات الرجل وترك ابنين مسلمين، فقال أحدهما: مات أبي مسلمًا
وقد كنت مسلمًا، أسلمت حال حياة الأب، وقال الآخر: صدقت
إذا كانت الدار في يدي ذمي، فادّعي رجل مسلم أن أباه مات وتركها ميراثًا له ٣١٩
ية المات الرجل وترك دارًا، فقال ابن الميت وهو مسلم: مات أبي وهو مسلم
ء
وهو کافر ۴۲۰ مین و و در کامیک و دو دهمی کان داشت عی
إذا كانت الدار ميراتًا في يدى ورثة ، فقالت امرأة الميت وهي مسلمة :

شهد شاهدان أن الميت أوصى بهذا العبد لهذا الرجل، وشهد وارثاه أن اللميت
وصى بهذا العبد الآخر لهذا الرجل الآخر، فهذا على وجهين ٣٢٩
و أن الوارثين شهدا أن الميت أعتق هذا العبد في مرضه، وكان ذلك
عد قضاء القاضي بالوصية الأولى، لا تقبل شهادتهما
حل هلك، وترك ثلاثة أعبد، قيمتهم على السواء، لا مال له غيرهم
ترك ابنًا لا وارث له غيره، فأقرا لابن أن أباه أوصى بهذا العبد لفلان
سمع القاضي إقراره
ب و كان الوارث حين أقر سلم العبد إلى المقر له بنفسه من غير قضاء القاضي
م شهد للثاني بذلك العبد بعينه أو بعبد آخر، لا تقبل شهادته ٣٣٥
، و كان الوارث أقر بدين لرجل على الميت، وقضى به القاضى
م شهد هو مع أجنبي لرجل آخر بدين آخر على الميت ٣٣٦
ر جلان شهدا أن الميت أوصى بثلث ماله لهذا الرجل، ثم شهد وارثان
ن الميت رجع عن تلك الوصية
رجل مات وقد كان أوصى إلى رجل، وقبل الوصى الوصاية بعد موته ٣٣٧
رجل وكّل رجلا بالخصومة في شيء قبل رجل، وقبل الوكيل الوكالة
ثم عزله الموكل، فشهد للموكل في ذلك الشيء ٣٣٧
، رجل وكّل رجلا بخصومة فلان في كل حق هو له قبله بمحضر من القاضي
والقاضي يعرفهم، فقبل الوكيل الوكالة
و أن رجلا وكّل رجلا بكل حق له قبل فلان وفلان وفلان بغير محضر من القاضي
فأحضر الوكيل واحدًا من هؤلاء
کذلك لو وکّله بكل حق له في مصر كذا
فرع على مسألة المصر
می لو شهد بحق حدث بعد العزل، قبلت شهادته
إذا ادعى رجل أن فلانًا وكله وفلانًا الغائب في كل حق له قبل الناس
وأحضر رجلا ادعى عليه حقّا للموكل

## المحيط ج ٢٥ الفصل الرابع عشر

في الشك في الشهادة والزيادة فيها والنقصان عنها ووجود الشاهد بعد القضاء
بشهادته بصفة لا تجوز شهادته وشهادة الشهودبعدقضاءالقاضي بخلاف ماقضي ٣٤٣
في شاهدين شهدا لرجل أن له على هذا درهمًا أو درهمين ٣٤٣
رجل في يديه درهمان صغير وكبير، فأقر بأحدهما لرجل، ثم جحد ٣٤٣
رجل يشهد عند القاضي بشهادة، ثم يجيء بعد ذلك بيوم، فيقول: شككت
في شهادتي في كذا وكذا ٣٤٣
إذا شهد رجل على دار بحدودها، أو شهد بمال، ثم رجع عن بعض تلك الدار
أو عن بعض المال
رجل ادّعی داراً فی یدی رجل، وأقام شاهدین
رجل مات وترك عبدًا لا مال له غيره، وقيمته ألف درهم، ولا يعلم عليه دين
فأعتقه الوارث، ثم شهد العبد بشهادات ٢٤٤
رجل أقام بينة أنه وصيّ فلان الميت
رجل شهد عليه شاهدان أن هذه الدار التي في يديه لفلان
رجل مات، فقاسمت امرأته ولده الميراث، وهم كبار، وأقروا أنها زوجة الميت
ثم وجدوا شهودًا أن زوجها قد كان طلقها ثلاثًا في صحته ٣٤٥
الفصل الخامس عشر
في الشهادة على الوكالة والوصاية
رجل أقام بينة عند القاضي أن فلانًا وكّله بطلب كل حق له بالكوفة بالخصومة فيه
فهو جانز
فهو جائز
الفصل السادس عشر
الفصل السادس عشر في شهادة ولد الملاعنة
الفصل السادس عشر في شهادة ولد الملاعنة
الفصل السادس عشر في شهادة ولد الملاعنة

جارية لرجل جاءت بولد، فادعاه المولى حتى ثبت النسب منه
وصارت الجارية أم ولده
أمة لرجل جاءت بولدين في بطن واحد، فباع المولى أحد الولدين
فأعتقه المشترى
الفصل السابع عشر
•
كل بينة لا تكون حجة شرعًا، فهو من التهاتر
إذا شهدوا أن هذا وارث؛ لا وارث له غيره، حيث تقبل شهادتهم
رجل أقام بينة على رجل أنه جرحه يوم النحر بمكة هذا الجرح ٣٥٣
لو شهد أربعة على رجل أنه زني بفلانة يوم النحر بمكة
إذا شهد شاهدان على رجل أنه طلق امرأته عمرة يوم النحر بكوفة ٣٥٤
لو ادّعي رجلان ولاء رجل، وأقام كل واحد منهما بينة أنه أعتقه، وهو يملكه ٣٥٤
إذا شهد أربعة على رجل وامرأة بالزنا، فشهد أربعة أخرى على هؤلاء الشهود
أنهم زُناةأنهم زُناةأنهم رُناة
إذا قضى القاضي لرجل بحق ببينة أقامها، فيقول المقضى عليه: أنا أقيم البينة أنه لي
لم تقبل ذلك منه
إذا شهد شاهدان أنه دبّر فلانًا بعينه إن قتل، وأنه قد قتل
إن شهد شاهدان أنه قال: إن حدث لي في سفري هذا حدث، فأنت حر ٣٥٦
: كل مدّع على صاحب بشيء من الأشياء مما يلزمه فيه حق، وأقام البينة أنه فعله
يوم كذا في موضع كذا
رجل أقام البينة على آخرأنه قتل أباه عمدًا في ربيع الأول، وأقام المدعى عليه البينة
ر بن عام البيه على الموقت
·
لو شهد اثنان أنه طلّق امرأته يوم النحر بمني، وشهد آخران أنه أعتق عبده
بعد ذلك اليوم بالرقة
لو أقام رجل البينة أن هذا الرجل قتل أباه منذ عشرين سنة، وأقامت المرأة البينة *
آنه تزوجها منذ خمس عشرة سنة

#### الفصل الثامن عشر

۲۲۲	في ترجيح إحدى البينتين على الأخرى والعمل بالبينتين المتضادتين
	رجلان شهدا على رجل أنه وكّل فلانًا ببيع هذا الشيء، وشهد آخران
777	على الوكيل ببيعه
	لو أن الموكل أخرج الوكيل من الوكالة وهو حاضر بشهادة شهود
777	وشهد شاهدان عليه بالبيع
777	لو شهد شاهدان على النكاح، وشاهدان على الطلاق، فالطلاق لازم للزوج
777	رجل مات فشهد شاهدان أن هذا كان أعتق عبده
٣٦٣	امرأة ادعت بعد وفاة زوجها مهر ألف درهم
٣٦٣	رجل ادعى على رجل ألف درهم ومائة دينار
	الفصل التاسع عشر
475	في شاهد الزور
377	شاهدالزوريعزرشاهدالزوريعزر
٣٦٥	إذا رجع شاهد الزور عن ضيعة، وتاب هل يقبل شهادته بعد ذلك؟
	الفصل العشرون
۲۲۳	في الدعوى إذا خالفت الشهادة
	إذا ادعى على آخر مائة أقفزة حنطة بسبب العلم مستجمعًا شرائطه
٣٦٦	
٣٦٦	إذا ادعى ملكًا بسبب نحو الشراء من رجل آخر
٣٦٧	إذا ادعى الشراء من رجل مجهول، ثم أقام البينة على الملك المطلق
٧٢٣	4
ለፖን	لو ادعى الشراء مع القبض، وشهد له الشهود بالملك المطلق
	لو ادعى الملك بالنتاج لو ادعى الملك بالنتاج
	من ادعى عينًا في يد إنسان ملكًا مطلقًا، وشهد له الشهود أنه ملكه بسبب

٣٧٠	ذا ادعى عينًا في يدى رجل أنه ملكه
	ذا ادعى عينًا في يدرجل، وقال: هي لي منذسنة، وشهدالشهود
٣٧٠	أنها منذ عشر سنين
۲۷۱	رجل في يديه عبد، ذكر أنه عبده
۲۷۱	ذا ادعى على رجل خمسمائة، وشهدوا له الشهود بألف درهم
۲۷۱	ذا ادعى الغريم على صاحب المال أنه أبرأه أو حلله
٣٧٢	شاهدان شهدا على رجل بقرض ألف درهم
٣٧٢	إذا شهد شاهدان لرجل على رجل بألف درهم
٣٧٣	إذا شهد الرجلان على آخر بألف درهم، وشهدا أنه قد قضاه خمسمائة
377	نوع آخر
	إذا ادعى رجل جارية في يدى رجل، وقال: هذه الجارية كانت لي، وشهد الشهود
۳۷٤	أنها له
	إذا ادعى رجل نكاح امرأة بأن قال: هذه امرأتي، أو قال: هـذه منكوحتي
۳۷٥	والشهود شهدوا أنه كان تزوجها
<b>TV</b> 0	نوع آخر
	إذا ادعى رجل دارًا في يدي رجل، وجاء بشاهدين شهدا أن هذه الدار كانت
200	في يد هذا المدعى
٣٧٧	أجمة أو غيضة تنازع فيها فريقان، كل فريق يدعى أنها له
	الفصل الحادى والعشرون
<b>4</b>	في الاختلاف الواقع بين الشاهدين
	إذا ادعى رجل جارية في يدى رجل، وجاء بشاهدين، شهد أحدهما
444	أنها جارية غصبها منه هذا
444	الرجل يشهد له الشاهدان على رجل بمال
٣٨٠	رجل ادعى على رجل ألف درهم، وشهد له شاهد بألف درهم
	إذا شهد شاهدان لرجل على رجل بألف درهم، إلا أن أحدهما قال: إنه سود
۳۸۱	و قال الآخر: يبض

إذا شهد أحدهما بتطليقة واحدة بائنة، وشهد الآخر بثلاث تطليقات ٣٨٢
لو شهد ثلاثة شهد أحدهم بتطليقة واحدة، وشهد آخر بتطليقتين
وشهد آخر بثلاث تطليقات
إذا شهد شاهدان على إقرار رجل بدين، أو قتل أو براءة من مال، أو كفالة بمال ٣٨٢
إذا شهد شاهدان على الرهن ومعاينة القبض، واختلفا في الزمان أو في المكان ٣٨٤
إذا شهد أحد الشاهدين أنه طلقها يوم الخميس واحدة، وشهد الآخر
أنه طلقها يوم الجمعة واحدة
إذا شهد أحد الشاهدين أنه تزوج فلانة يوم الجمعة، وشهد الآخر
أنه تزوجها يوم الخميس
إذا شهد أحد الشاهدين على القذف، والآخر على الإقرار بالقذف ٣٨٧
إذا شهد أحد الشاهدين على القتل، والآخر على إقرار القاتل بالقتل ٣٨٩
إذا شهد أحدهما أنه قتله عمدًا، وشهد الآخر أنه قتله خطأ ٣٨٩
إذا لحق العبد دين، فقال المولى: عبدى محجور عليه، وقال الغرماء: هو مأذون ٣٩٠
إذا شهد شاهدان على رجل بسرقة بقرة، واختلفا في لونها
إذا شهد شاهد على رجل أنه أقر أن لهذا المدعى عليه ألف درهم من قرض
وشهد الآخر أنه أقر
رجل ادعى على رجل أنه آجر عبده، وجحد رب العبد
ادعى المستأجر أنه تكارى دابته إلى بغداد بعشرة ليركبها، ويحمل عليها
وأقام شاهدين
لو ادعى أنه سلّم ثوبًا إلى صبّاغ، والصبّاغ يجحد، وجاء بشاهدين
رجل ادعى رهنًا، فشهد له شاهدان
إذا شهد أحد الشاهدين على البيع بمائة، وشهد الآخر على البيع بمائتين ٣٩٤
إذا شهد الرجلان على رجل أنه كفل بألف درهم لفلان عن فلان
إذا أقام شاهدًا واحدًا أن فلانًا أحاله على هذا بألف درهم، وأقام شاهدًا آخر
أنه أحاله بمائة دينار
إذا طلب الشفيع الشفعة، فأقام شاهدين

إذا شهد شاهد واحد على رجل أنه أقر أنه أخذ هذا العبد من فلان
وشهد آخر أنه أقر أن هذا العبد لفلان
أودعتني هذا العبد، وقال المقر له: لا، بل غصبته مني ٣٩٧
لو شهد أحدهما على إقرار ذي اليد أنه أخذ منه هذا الثوب، وشهد الآخر
على إقراره أنه أو دعه إياه
لو شهد شاهد أن صاحب اليد أقر أنه لهذا المدعى، وشهد الآخر أنه أقر
أن المدعى أودعه منه
لو أن رجلا ادعى على رجل أنه قتل وليه عمدًا، وجاء بشاهدين
رجل في يديه عبد ذكر أنه عبده ورثه من أبيه، فادعى رجل آخر أنه عبده ٤٠٠
إذا شهد أحد الشاهدين أن الذي في يديه العبد أقر أن المدعى وهب العبد منه
وشهد الآخر أن ذا اليد أقر أن المدعى تصدق به عليه ٤٠١
لو كان صاحب اليد ادّعي أنه اشتراه من المدعى بألف درهم، وقبض الثمن
وجاء بشاهدين شهدا على البيع ١٠٠٠ ١٠٠٠
كذلك لو شهدا على إقرار المدعى بالبيع، وقبض الثمن ٤٠٤
رجل ادعى داراً في يدى رجل، وجاء بشاهدين، شهد أحدهما أنها دار المدعى ٤٠٥
إذا ادعى الرجل دارًا في يدغيره، وأقام شاهدين٤٠٦
إذا كان للرجل على رجل ألف درهم، فادعى الغريم أنه أوفاها صاحبها
وصاحب المال يجحد ذلك المناس المال يجحد ذلك
لو ادّعي المطلوب الأداء، فشهد له شاهدان أن صاحب الحق أبرأه من دينه
أو أنه حلله، فالشهادة جائزة ۴۰۹ م
لو شهدا على الهبة أو الصدقة أو النحلة أو العطية أو الإحلال، لاتقبل شهادتهما ٤٠٩
لو ادّعي الغريم البراءة، أي ادعى أن رب المال أبرأه، فشهد أحد الشاهدين بذلك ٤١٠
لو ادعى الغريم الهبة، فشهد له شاهد بالهبة، والآخر بالصدقة، لا تقبل ٤١٠
إذا شهد أحدهما بالبراءة، والآخر بالصدقة ٤١١
ر العربي العبة، فشهد له شاهد بالبراءة، وشهد بالهبة، أو بالنحل ٤١١
رجل له على رجل ألف درهم، فأقام المطلوب على الطالب شاهدين

فشهد أحدهما أنه أقر
لو كان له على رجل ألف درهم، وبها كفيل، فجاء المطلوب بشاهدين
في رجلين شهدا على وصية رجل، فشهد أحدهما أنه قال:
جميع مالي لفلان بعد موتى، وشهد الآخر أنه قال: جميع مالي صدقة
على فلان بعد موتى
رجل شهد على رجل أنه أعتق منه هذه، وتزوّجها
إذا شهد شاهد لرجل أن زيدًا أقر أنه اشترى هذه الدار له بأمره ١٥٥
لو شهد شاهد أن المطلوب أقر أن له عليه ألف درهم من ثمن جارية اشتريتها منه ٤١٦
إذا ادّعي عبدًا في يدي رجل أنه له، وشهد له شاهد أنه له
لو شهد أحد الشاهدين على الشراء مع العيب، وشهد الآخر على الإقرار بالشراء
مع العيب
إذا ادّعي على رجل ألف درهم
الفصل الثاني والعشرون
في التناقض بين الدعوى والشهادة
رجل في يديه دار، جاء رجل وادعى أنهاداره، اشتراهامن فلان، وجاءبشاهدين ٤١٨
رجل في يديه دار، جاء رجل وادعى أنهاداره، اشتراهامن فلان، وجاءبشاهدين ٤١٨ رجل ادّعى دارًا في يدى رجل أنه وهبها له، وسلّمها إليه في وقت كذا
رجل فى يديه دار، جاء رجل وادعى أنهاداره، اشتراهامن فلان، وجاءبشاهدين ٤١٨ رجل ادّعى دارًا فى يدى رجل أنه وهبها له، وسلّمها إليه فى وقت كذا ٤١٩ إذا كانت الدار فى يدى رجل، جاء رجل وادّعى أنها داره ورثها من أبيه منذ سنة ٤١٩
رجل فی یدیه دار، جاء رجل وادعی أنهاداره، اشتراهامن فلان، وجاءبشاهدین ٤١٨ رجل ادّعی دارًا فی یدی رجل أنه وهبها له، وسلّمها إلیه فی وقت کذا ٤١٩ إذا كانت الدار فی یدی رجل، جاء رجل وادّعی أنها داره ورثها من أبیه منذ سنة ٤١٩ كذلك إذا ادعی هبة أو صدقة مكان الشراء
رجل فی یدیه دار، جاء رجل وادعی أنهاداره، اشتراهامن فلان، و جاءبشاهدین ۲۹ رجل ادّعی دارًا فی یدی رجل أنه و هبها له، و سلّمها إلیه فی وقت کذا ۱۹۹ إذا كانت الدار فی یدی رجل، جاء رجل وادّعی أنها داره و رثها من أبیه منذ سنة ۲۹ کذلك إذا ادعی هبة أو صدقة مكان الشراء ۲۰ کذلك إذا ادعی أمة فی یدی رجل أنه اشتراها منه بعبده هذا منذ شهر ۲۶ فی یدی رجل أنه اشتراها منه بعبده هذا منذ شهر
رجل فی یدیه دار، جاء رجل وادعی أنهاداره، اشتراهامن فلان، و جاءبشاهدین ۲۹ رجل ادّعی دارًا فی یدی رجل أنه و هبها له، و سلّمها إلیه فی وقت کذا ۱۹۹ إذا كانت الدار فی یدی رجل، جاء رجل وادّعی أنها داره و رثها من أبیه منذ سنة ۲۹ کذلك إذا ادعی هبة أو صدقة مكان الشراء ۲۰ کذلك إذا ادعی هبة أو صدقة مكان الشراء ۲۰ کو ادعی أمة فی یدی رجل أنه اشتراها منه بعبده هذا منذ شهر وأقام شهودًا ۲۲ إذا ادعی عبد افی یدی رجل أن صاحب الیدتصدق به علیه منذسنة، وأقام شهودًا ۲۲ إذا ادعی عبد افی یدی رجل أن صاحب الیدتصدق به علیه منذسنة، وأقام شهودًا ۲۲ کا
رجل فی یدیه دار، جاء رجل وادعی أنهاداره، اشتراهامن فلان، و جاءبشاهدین ۲۹ رجل ادّعی دارًا فی یدی رجل أنه و هبها له، و سلّمها إلیه فی وقت کذا ۱۹۶ إذا كانت الدار فی یدی رجل، جاء رجل وادّعی أنها داره و رثها من أبیه منذ سنة ۲۹ کذلك إذا ادعی هبة أو صدقة مكان الشراء ۲۶ لو ادعی أمة فی یدی رجل أنه اشتراها منه بعبده هذا منذ شهر ۲۶ إذا ادعی عبدًا فی یدی رجل أن صاحب الیدتصدق به علیه منذسنة، و أقام شهودًا ۲۲ إذا ادعی عینًا فی ید إنسان أنه له، و أقام بینة أنه لفلان و كله بالخصومة فیه ۲۲ ک
رجل فی یدیه دار، جاء رجل وادعی أنهاداره، اشتراهامن فلان، و جاءبشاهدین ۲۱۸ رجل ادّعی دارًا فی یدی رجل أنه و هبها له، و سلّمها إلیه فی وقت کذا ۱۹۱ إذا كانت الدار فی یدی رجل، جاء رجل وادّعی أنها داره و رثها من أبیه منذ سنة ۲۱۹ کذلك إذا ادعی هبة أو صدقة مكان الشراء ۲۰۱ لو ادعی أمة فی یدی رجل أنه اشتراها منه بعبده هذا منذ شهر ۲۲۰ إذا ادعی عبدًا فی یدی رجل أن صاحب الیدتصدق به علیه منذسنة، و أقام شهودًا ۲۲۱ لو ادعی عینًا فی ید إنسان أنه له، و أقام بینة أنه لفلان و كله بالخصومة فیه ۲۲۲ لو ادعی أنه لفلان و كله بالخصومة فیه ۲۲۲ لو ادعی أنه لفلان و كلنی بالخصومة فیه، أقام البینة أنه لفلان آخر ۲۲۲ لو ادعی أنه لفلان و كله بالخصومة فیه ۲۲۲ لو ادعی أنه لفلان و كلنی بالخصومة فیه، أقام البینة أنه لفلان آخر و كلنی بالخصومة فیه و اقام البینة أنه لفلان آخر و كلنی بالخصومة فیه و كلنی بالغیم به
رجل فی یدیه دار، جاء رجل وادعی أنهاداره، اشتراهامن فلان، وجاءبشاهدین ۲۹ رجل ادّعی دارًا فی یدی رجل أنه وهبها له، وسلّمها إلیه فی وقت کذا ۱۹۹ إذا كانت الدار فی یدی رجل، جاء رجل وادّعی أنها داره ورثها من أبیه منذ سنة ۲۹ کذلك إذا ادعی هبة أو صدقة مكان الشراء ۲۰ کذلك إذا ادعی هبة أو صدقة مكان الشراء ۲۰ لو ادعی أمة فی یدی رجل أنه اشتراها منه بعبده هذا منذ شهر وأقام شهودًا . ۲۱ إذا ادعی عبدًا فی یدی رجل أن صاحب الیدتصدق به علیه منذسنة، وأقام شهودًا . ۲۱ لو ادعی عینًا فی ید إنسان أنه له، وأقام بینة أنه لفلان وكله بالخصومة فیه ۲۲ لو ادعی أنه لفلان وكلنی بالخصومة فیه، أقام البینة أنه لفلان آخر

ذا شهدالشهودعلي رجل بجارية في يديه أنهالهذاالمدعي، وقضى القاضي له بها
م غاب الشاهدان
وكان ادعى دينًا على أبيه، صحّ دعواه، وقُبلت بينته على ذلك ٤٢٨
جِل أقر أن لفلان على ألف درهم، ثم قال بعد ذلك: قضيتها
ِجلُّ في يديه عبد، قال لآخر: هو عبدك يا فلان، فقال فلان لآخر:
لا، بل هو عبدك
جلٌ ادّعي أن هذه الدار له إلا بيتًا منها، وأقام البينة على الجميع
دار فی یدی رجل یزعم أنه اشتراها من رجل، فجاء رجل وادعی عند غیر القاضی
نها داره
ذا أقام الرجل بينة على رجل أنه باع هذه الدار منه، والبائع يقول: لم أبع ٤٣١
ذا ادّعی رجل دارًا فی یدی رجل أنها داره، ورثها من أبیه ٤٣٢
ذا ادعى عينًا في يد إنسان أنه له، وأقام على ذلك بينة ٤٣٣
بطائق عند القاضي أن هذا العبد كان لفلان، ثم أقام البينة أنه اشتراه منه وجل أقر عند القاضي أن هذا العبد كان لفلان، ثم أقام البينة أنه اشتراه منه
ألف درهم
هذا العبد لفلان، ثم مكث شهرًا، ثم ادعى أنه اشتراه من فلان، وأقام البينة ٤٣٤
لو أن رجلا كتب لرجل أني كنت ادعيت عليك ديونًا وبيوعًا وأشياء أخرى
ادعيتها عليك، فأقررت أنه لا حق لي قبلك
رجل قال: جميع ما في يدي من قليل أو كثير من عبد، أو غيره لفلان
لو أن المقضى له قال: هذه الدار لفلان ماكانت لى قط، بدأ بالإقرار، وتُنَّى بالنفى ٤٣٧
لو كان المقر له صدَّقه في الإقرار، وكذَّبه في النفي عن نفسه
لو قال المقضى له: هذه الدار ليست لى، وإنما هي لفلان، وصدّقه المقر له في لك
فالدار للمقر له
شاهدان شهدا لرجل بألف درهم من ثمن جارية ، فقال المشهود له:
إنه قد أشهدها هذه الشهادة

في الرجل يدّعي على رجل ألف درهم، فيقول المدعى عليه: ما كان لك
على شيء قطّ
إن قال: ما كان لك على شيء قطّ، ولم أعرفك، ولم أكلّمك، ولم أخالطك
ثم أقام البينة على القضاء
رجل ادّعي عليه عشرة آلاف درهم، فأنكرها ٤٤٣
لو أقام الطالب البينة على المال، لا يُقبل ذلك منه ٤٤٣
الفصل الثالث والعشرون
في الشهادة على النسب
رجل مات وترك عبدين وأمتين صغيرتين ولـدتا في مـلكـه، وابن عـم له
لا وارث له
لو شهدا للأمة الأخرى أنها أخت الميت بعد ما شهدا للأولى أنها ابنة المت ٤٤٧

## فهرس المسائل والموضوعات للمجلد الرابع عشر من المحيط البرهاني

صل الرابع والعشرون	الفد
لمتفرقات	في ا،
في يدي رجل، يقال له: محمد، فجاء رجل، يقال له: عمرو	دابة ا
): هذه الدابة التي في يدي محمد كانت لزيد   .  .  .  .	وقال
، ادعى دارًا أنه ورثها من أبيه، وادعى آخر أنه اشتراها من أبيه ذلك	رجل
له تسعة أولاد، أقرّ في صحته وجواز إقراره أن لخمسة من أولاده	رجل
، وفلان، وسمَّاهم في الصكَّ عليه ألف درهم، ثم مات	فلان
ى فى يديه دار ، أقام رجل بينة أنها دار فلان ٥	رجل
دان شهدا على رجل طلّق امرأته ثلاثًا، فأنفذ القاضي شهادتهما	شاها
يّعي أحد الشاهدين أنها امرأته	ثم اد
، شهد على رجل أنه طلق هذه المرأة، ولم يشهد أنها امرأته V	رجل
مهد شاهدان لمدع على رجلين أن أحدهما باع الدار من هذا المدعى v	إذاش
نَّىاهدين شهدا على رجلين، فقالا: نشهد أن هذين ضربا فلانًّا، فقتلاه ٧	فی تأ
سهد شاهدان على أنه قتله، وقالا: لا ندري بأي شيء قتله	إذا ش
صب الرجل من آخر شيئًا، فلا ينبغي للشهود أن يشهدوا أنه غصبه ١١	إذاغ
يُّعي رجل على رجل خمسمائة درهم، فأنكر المدعى عليه، فجاء المدعي	إذا ادُ
مدين، فشهد أحد الشاهدين أن هذا المدعى عليه أقرللمدعى بخمسمائةدرهم ١١	بشاه
الزيال ادث مقيًّا والشركة ، وأنك الأحني الشركة	< 131

رجل ادعى على رجل مائة درهم، أو مائة مَنَّ من الحنطة، أو ما أشبه ذلك ١٢
مّن مات فشهد شاهدان أن هذه المرأة كانت أم أمه يوم مات، وشهد آخران
أنه كان طلقها قبل الموت
إذا شهد شاهدان على إقرار رجل بشراء محدود، لا تقبل شهادتهما
إذا لم يكن في شهادتهما أنه أقر على نفسه
رجل أشهدني أن لفلان عليه ألف درهم، ثم قضاه خمسمائة ١٣
إذا شهد رجل وامرأتان على رجل أنه قتل ابنه عمدًا
رجل في يديه طيلسان، ساومه به رجل، فلم يتفق بينهما بيع، أوباعه بشرط الخيار ١٥
أن من ساوم رجلا بشيء، ثم اشترى ذلك الشيء من آخر، وقبضه فللأول
أن يأخذه من يده
لو أن المساوم بيّن عند المساومة أن هذا الطيلسان لوالده، وقد وكّل هذا بالبيع
لو استحق الطيلسان مستحق غيرهما، وقضى القاضي له به، ثم وصل
إلى أيديهما يومًا من الدهر
الهبة والصدقة مع القبض بمنزلة البيع
كذلك النكاح بمنزلة البيع
كذلك إذا شهدا بإجارة دار، ثم ادعيا الدار لأنفسهما، أو لأبيهما
لو كانت أمة بين رجلين، ولها زُوج أعتقاها
شهد اثنان أن زوج فلانة قد مات، أو قتل، وشهد اثنان أنه حيّ
إذا غاب الشاهدان، أو ماتا بعد القضاء قبل الإمضاء
لو جاء المشهود عليه بالمزكين حتى شهدوا بالجرح المفرد عند القاضي ٢١
إن اتفق الشاهدان على إقرار المولى بالولادة، أو اتفقا على نفس الولادة
على فراشه، قبلت شهادتهما
امرأة ادعت أن مهرها ألف غطريفية ، وشهد الشهود لها بألف عدلية ٢٢
لو ادعى على آخر أنه قبض منه مائة، البعض غطريفي، والبعض عدلي ٢٢
لو ادعى على رجل ألف درهم، وجاء بشاهدين شهد أحدهما أنه أقر
أن له عليه ألف درهم من ثمن ثياب قبضها ٢٣

24	•				•		ت	قد	عة	ا د	. م	مد	ا ب	رڌ	ثلا	: ۱	8	ة	طا	1 4	أن	ن	٠ير	مد	٥L	<u>.</u>	١.	حد	Î-	ہد	شۇ	، ف	ت	تق	أع	6	ته	أم	نحته	ل :	رجا
۲ ٤																		نو	خ	Í١	۵	عا	اد	ل ا	سا	فار	۽	را	بت	ے ؛	ج	ر.	ی	بد	ن ا	. فو	ار.	الد	ت	کاذ	إذاك
			ر	جإ	ر-	ء	جا	• (	, ر	له	لده	حا	اً د	اب	غا	٠ (	٥	ی	لل	<u>.</u> ذ	ير	غ	أو	Ì.	ت	را	می	ئة	رک	ند	ن	ک	ري	ند	ن	<u>.</u> .	ار.	الد	ټ	کاز	إذا
۲ ٤	٠	•																	•	4	·	<u>م</u>	، ن	Ļ	ائہ	غ	31	ىن	ه ر	5.	<u>.</u>	اۃ	أنه	رآ	غد	لحا	-1	لی	، عا	عی	واد
											ز	أقر	نه	ل أ	ليد	JI	J	<u>ب</u>	>	٦	P	ن	عو	٦	لم	ľ	ان	ىد	aL	<u>:</u> س	ہد	شه	ڧ	، ۵	جرا	ر-	ی	بدر	ی!	ب ف	ثوب
۲0												• •																			٠,	عی	دد	11	ذا	له	ب	ود	اال	مذ	أن ه
۲٧		•					•					• •		4	ه ر	j	ز	أقر	اً أ	رزً	فا	ن	أر	ما	4	م	بد	اح	وا	ل	, ک	کی	دد	, ي	ین	جا	ر.	ی.	, ید	فی	دار
۲٧													بام	اً أي	رة	ئىر		c	نذ	م	ي	سنو	، ر	<u> </u>	ه.	ڎ	: (	بال	وة	6	ﯩﻠ	<del>-</del> ج	) ر	۶.	يلا	ئى	ا ف	ٿوب	ی	دء	إذا ا
				(	جا	۳.,	ء ,	جا	ف	) (	د.	>	وا	ی	بق	وي	,	،	ہم	منه	ء ز	از	اثن		ب	غا	ۏ	أ،	.ار	ود	ن	بني	ئة	5	، ثا	ك	تر	ے و	ماد	ل ,	رجا
۲۸	•										•						•									•									٩	ر ا	دا	، ال	، أز	عى	واد
۲٩	•												٥	بد	ع	,	نۆ	عة	į,	أنه	ا ر	عل	٠,	, (	لی	عا	ن	_ي	ها	ئیا		اد	ئىھ	٠,	لمح	ع	بدا	ئىھ	ان ن	فدا	شاه
۳.											j	متق	' د	ليز	سا	٥	¥	H	ڹ	A.	يد	>	وا	و	4	ڹ	ع	غر	ال	ڹ	و. د دم	حل	-1	9 -	ميا	ال	ذا	, ه	ری	شت	لو ا
													ن	_ير	هد	۵l	ند		ك	ذل	ے د	لح	ع	٩	قا	وأ	4	•	ۣۿ	در	_	ألف	C	ج	ر.	پ	عا	ىل	رج	ۍ (	ادع
۳.																	1	4	مد	٥	رأ	أب	ند	٠,	أنه	ن أ	،یر	مد	ماه	، ش	ف	ڏل	بال	٨	عل	د :	ہوا	شه	م الم	أقاه	ثم أ
۳١									ä	باد	سه	<b></b>	خر	۲	نله	مڌ	,	γ	مع	و	6	<u> </u>	لف	١	<del>ه</del> ر	ب	ح	کا	لنَ	با	ىل	۲,	ے ر	لمح	ء	ان	فل	ئىاد	لدة	ئىھ	إذانا
٣٢															ره	ىير	غ	4	، ل	ال	م	>	1	٩	ھر	را	، د	ف	أل	ته	یه	اة	ِ بدً	ء	ك	تر	و	ت ،	مات	ل ا	رجا
														ار	لد	JI	ر	عر	م دَ	م	له	>	ĵ	ی	ع,	اد	4	ط	ٍه	ة ر	לנ	ثا	ی	بد	ن ا	فو	ار.	الد	ت	کان	إذا آ
٣٣										•	٢	~	مۃ	ئد	-1	وا	لو	ä	· بیڈ		Ŋ,	9	، ل	۵	لثا	ِ ث	حر	. 5	Į,	ی	زء	وا	6	ہا	مفر	نص	ر ا	`خ	, الأ	عی	واد
٤١											•																•	ت	ار	اد	8	÷	11	ن	ء	۶	جو	- ,	١,	اب	كتا
																															-										الف
															_	_								_				٠.					•								
٤٣																																									
٤٣																		-	_								_														
٤٤																																									
٤٥																																									
٥٤							•	,								4	ک	J	م	ن	2	نا	عيا	> `	וע	از	l	3	وا	ئىھ	الت	ۏ	دل	١.	4	د ب	ہو	شو	11 (	کار	إذا

إذا ادّعي المشهود عليه الرجوع على الشاهد، وأراد استحلافه، أو إثباته بالبينة ٤٦
إن رجع الشاهد عن شهادته عند غير القاضى الذى شهد عنده بالمال
الفصل الثانى
في رجوع بعض الشهود عن الشهادة
إذا شهد ثلاثة نفر على رجل بدين ألف درهم مثلا، وقضى القاضي بشهادتهم
ثم رجع اثنان منهم
إن شهدرجل وامرأتان، ثم رجع المرأتان، فعليهما نصف المال ٤٧
إن شهد رجلان وامرأة، ثم رجعوا، فلا ضمان على المرأة
إن شهد رجلان وامرأتان، ثم رجعوا، فعلى المرأتين ثلث الضمان ٤٨
إن شهد رجل واحد وعشر نسوة، ثم رجعوا
إن شهد رجل وثلاث نسوة، ثم رجع الرجل مع امرأة
الفصل الثالث
في الرجوع عن الشهادة في النكاح
إذا ادعت امرأة نكاحها على رجل، وأقامت على ذلك بينة
لو ادعى رجل على امرأة النكاح، وأقام على ذلك بينة، والمرأة جاحدة
فقضى القاضى عليهما بالنكاح بالبينة، ثم رجعا عن شهادتهما
إذا ادعى رجل على امرأة أنه تزوجها على مائة درهم، وقالت المرأة: لا ٥١
شاهدان شهدا على امرأة أن فلانًا تزوجها على ألف درهم، وقبضت ذلك ٥٢
الفصل الرابع
في الرجوع عن الشهادة في الطلاق والخلع ٥٤
إذا شهد شاهدان على رجل أنه طلق امرأته واحدة، وشهد آخران أنه طلقها ثلاثًا ٤٥
إذا شهد شاهدان على رجل قد دخل بامرأته أنه طلقها ثلاثًا
إذا شهد شاهدان على امرأة لم يدخل بها زوجها أنها اختلعت من زوجها ٥٥
إذا شهد شاهدان على رجل أنه طلّق امرأته عام أول في رمضان قبل أن يدخل بها ٥٥
رجل تزوّج امرأة، ولم يدخل بها حتى شهد شاهدان ٥٦

الخامس	الفصل
--------	-------

5 5
ني الرجوع عن الشهادة في النكاح والطلاق والدخول جميعًا
إذا شهد رجل وامرأتان على طلاق امرأة، وشهد امرأتان ورجل على دخوله بها ٩٥
لو رجع الرجل الشاهد على الدخول وحده، فعليه ربع المهر
لو رجع شهود الدخول كلهم، فعليهم ضمان النصف
إذا اتفق الزوجان على أصل النكاح، واختلفا في التسمية
لو شهد آخران على الدخول قبل الطلاق، ثم طلقها الزوج
إذا طلَّق الزوج المرأة بين يدي القاضي، فإن لم يطلقها بين يدي القاضي
فشهد شاهدان آخران على الطلاق قبل الدخول، والزوج يجحد ذلك الطلاق ٦١
إذا شهد شاهدان على رجل أنه تزوج هذه المرأة على ألف درهم
ومهر مثلها خمسمائة
لو شهد آخران أنه دخل بها قبل رجوع شاهدي النكاح، وشاهدي الطلاق  ٦٢
إذا شهد شاهدان بالدخول لامرأة على رجل أنه تزوجها بألفي درهم
ومهر مثلها ألف درهم
لو جاء شهود النكاح وشهود الدخول والطلاق، وشهدوا عند القاضي معًا
امرأة مرتدة ادعت على رجل أنه تزوجها في حال إسلامها على ألفي درهم
لو قضى القاضي بشهادة شهود الدخول أولا، ثم قضى بشهادة شهود النكاح
ثم رجعوا جميعًا
الفصل السادس
في الرجوع عن الشهادة في العتق والكتابة والتدبير والاستسعاء في القيمة
شهود العتق يضمنون عند الرجوع قيمة العبد المشهود به
شهود التدبير يضمنون عند الرجوع ما نقصه التدبير
شهود الكتابة عند الرجوع يضمنون قيمة العبد
إذا شهد شاهدان على رجل في شوّال أنه أعتق عبده في رمضان
إذا ادّعي رجل على رجل أنه عبده، والمدعى عليه يجحد دعواه

إذا شهد شاهدان أنه أعتقه البتة، وشهد آخران أنه أعتقه عن دبر منه ٧٠
إذا شهد شاهدان على رجل أنه أعتق عبده عام أول يوم رمضان
فأجاز القاضي شهادتهما
البينة على عتق العبد من غير دعوى العبد غير مقبولة ٧٧
إذا شهد شاهدان على رجل أنه كاتب عبده بألف درهم إلى سنة
وقيمة العبد خمسمائة
لو أن الشاهدين حين رجعا عند القاضي لم يخيّر القاضي المولى ٧٥
لو أن المكاتب لم يدع المكاتبة، وقال المولى: كاتبتك على ألف درهم ٧٦
وزان مسألة الكتابة من مسألة الرهن أن لو كان الثوب في يد الراهن
وجحد المرتهن الرهن
إن كان المكاتب يدعى أنه حر، فجاء المولى بشاهدين، فشهدا أنه كاتبه على ألفين ٧٨
الفصل السابع
في الرجوع عن الشهادة في البيع والهبة
عی عمر بحرج علی المسلمات علی المبیع والهبه عندا الرجل، والبائع یجحد إذا شهد شاهدان علی رجل أنه باع دارًا من هذا الرجل، والبائع یجحد
ې د سپه معمده علی ر بس ته باغ داره مل تعد بو بس، و بناغ په وه باغ داره مل تعد بو بس. والمشتری یدعی
رجل في يده عبد شهد شاهدان أنه وهبه لهذا الرجل، وسلّمه إليه
وشهد آخران أنه وهبه لهذا
رجل في يديه عبد، قيمته خمسمائة، جاء رجل، وادعى أن صاحب اليدباع
العبد منه
الفصل الثامن
في الرجوع عن الشهادة في الولاء والنسب والولادة
إذا ادّعي رجل على رجل أني ابنك، والأب يجحد دعواه
إذا ادعى رجل ولاء رجل، وقال: إنى أعتقته، والمعتَق يجحد
لو شهد الرجل أنه ابن هذا القتيل، ووارثه، لا وارث له غيره، والقاتل يقر
أنه قتله عمدًا

إذا شهدوا بالولاء بعد موت المعتق، ثم رجعوا عن شهادتهم
لو شهدوا بالنكاح بعد موت الزوج، ثم رجعوا٨٤
لو شهدوا والرجل مسلم، كان أبوه كافرا أن أباه قد أسلم قبل موته
وللميت ابن كافر
صبي في يدي رجل لا يعرف أنه حر أو عبد، شهد شاهدان
على إقرار صاحب اليد أنه ابنه ٨٤ ٨٤
لوكان في يدى رجل عبد صغير، وأمة صغيرة، لا يعبّران عن أنفسهما
قضاء القاضي بشهادة الزور تنفذ ظاهرًا وباطنًا
لا يضمن شهود النكاح المهر إلا إذا كان المسمّى أكثر من مهر المثل
رجل له جاريتان، لكلُّ واحد منهما ولد، ولدت في ملك الزوج
فشهد شاهدان لأحد الولدين بعينه
شهد شاهدان أن المولى قال في كلمة واحدة: هذان ابناي من هاتين الجارتين ٩٢
إذا شهد الشهود لرجل بدين مؤجل، وأنكر المشهود له الأجل
رجل مات، وترك أخًا لأبيه، فجاء رجل وادّعى أنه أخوه لأبيه وأمه
لو رجع أحد الشاهدين اللذَين شهدا أنه أخوه لأب، وأحد الشاهدين اللذَين شهدا
أنه أخ لأم، ضمنا النصف بينهما أثلاثًا 98
لو شهد شاهدان أنه أخ لأم، وقضى القاضي له بسدس الميراث، ثم شهد آخران
أنه أخ لأب، وقضى القاضي له بباقي الميراث، ثم رجعوا
رجل مات وترك بنتًا وأخًا لأب
رجل مات وترك ابنًا، فأخذ ميراثه، فجاء رجل آخر، وادعى أنه ابن الميت
رجل مات، وترك بنتا وأخًا لأب وأم، وأخذت الابنة نصف الميراث
وأخذ الأخ نصف الميراث، فجاء رجل آخر، وادعى أنه أخ الميت لأب وأم ٩٧
رجل مات وترك أخوين لأم، وأخًا لأب، وأعطى القاضي الأخوين لأم الثلث
وأعطى الأخ لأب الثلثين
الفصل التاسع
في الرحم ع عن الشهادة على الشهادة

إذا شهد شاهدان على شهادة شاهدين بحق لرجل
ثم رجع الأصول والفروع جميعًا
لو شهد شاهدان على شهادة أربعة ، وشهد شاهدان على شهادة شاهدين ١٠٢
إذا شهد شاهدان على شهادة شاهدين على رجل بألف درهم، وشهد آخران
على شهادة بشاهد واحد بتلك الألف بعينها
الفصل العاشر
في الرجوع عن الشهادة في الحدود والجنايات
إذا شهد شاهدان على رجل بسرقة ألف درهم بعينها من رجل
وقضى القاضى بها، وقطع يد المشهود عليه، ثم رجعا عن شهادتهما ١٠٥
أربعة شهدوا على رجل بالزنا، وشهد شاهدان عليه بالإحصان
إذا شهد شاهدان على رجل أنه أعتق عبده، وشهد عليه أربعة بالزناء والإحصان ١٠٥
إذا شهد أربعة على رجل بالزنا والعتق والإحصان، وأمضى القاضي كله
ثم رجعوا ثم
لو رجع اثنان على الزنا، واثنان على العتق
إذا شهد شاهدان على الصلح عن دم العمد على ألف درهم، ثم رجعا ١٠٦
إذا شهد شاهدان على رجل أنه عفا عن دم خطأ، أو جراحة خطأ
أو عمد فيها أرش، وقضى القاضي بذلك، ثم رجعا
شاهدان شهدا على عبد أنه قتل ولى هذا الرجل خطأ
لو شهد شاهدان أن المولى أعتق عبده أمس، وقضى القاضى بشهادتهما ٩ ١٠٩
لو حضر الشهود جميعًا عند القاضي، فشهد شهود الجناية وشهود العتق ١١٠
لو شهد شاهدان على رجل أن عبده قتل فلانًا خطأ أول من أمس
والمولى يعلم بذلك
شاهدان شهدا على رجل أنه قتل ابن هذا الرجل عمداً ١١١
إذا شهد شاهدان على رجل أنه سرق من عبد الله ليلة الجمعة مائة
رجلان شهدا على أبيهما بالقتل، وقتل، ثم رجع أحدهما١١٢
رجلان شهدا على رجل أنه قتل ولى هذا الرجل خطأ

فقضي القاضي بالدية على العاقلة في ثلاث سنين، وقبضها الولى
فم جاء المشهود بقتله حيّا
لو كانت الشهادة في الخطأ أو العمد على إقرار القاتل، والمسألة بحالها
فلا ضمان على الشهود
لو جاء الشاهدان الأصلان، وأنكر الإشهاد أصلا، لم يصح إنكارهما
في حق الفرعين
الفصل الحادي عشر
في الرجوع عن الشهادة في الهبة والصدقة والرهن والعارية والوديعة والبضاعة
والمضاربة والإجارة
عبد لرجل شهد شاهدان عليه أنه وهب هذا العبد من هذا الرجل، وقبضه
والموهوب له يدعى
إذا كان لرجل على رجل ألف درهم، وهو مقرّ به، فادعى رب الدين
على المديون أنه رهنه عبدًا له
إن كان الرهن هالكًا في يد المرتهن، فالقاضي يقضي بالرهن ببينة المطلوب ١١٨٠٠٠٠
إذا رجعا عن الرهن، ولم يرجعا عن التسليم
إذا شهد شاهدان بوديعة في يدي رجل، والمودع يجحد ذلك ١١٩
إذا دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة، وعمل المضارب بها، وربح، ثم اختلف ١١٩
إذا شهد شاهدان بإجارة دابة، وقضى القاضي بشهادتهما، ثم رجعا عن شهادتهما
فهذه المسألة على وجهين
الفصل الثاني عشر
في الرجوع عن الشهادة على المال وعلى الدين وعلى الإبراء عن الدين
وما يتصلّ بذلك
ادّعي رجل مائة درهم، وشهد له شاهد على إقرار المدعى عليه بدرهم
وشهد آخر على إقرار المدعى عليه بدرهمين
رجل مات وترك مائة درهم، فادعى درهم، فادعى رجلان كل واحد منهما

ضوعات	فهرس المسائل و المو	- 48 + -	المحيط ج٢٥
175			على الميت مائة درهم
174	ے درهم	فادعى رجل على الميت ألف	رجل مات وترك ألف درهم،
178			إذا كان لرجل على رجل ألف
140		· ·	المودع إذا جحد الوديعة، ثم أة
			إذا شهد شاهدان على رجل أنه
۱۲٦			مقر بالدين
	, أتان عليه	ب در هم، و شهد رجل و ام	إذا شهد رجلان على رجل بألف
177			بتلك الألف وبمائة دينار
			أربعة شهدوا على رجل بأربعه
177	36.36		منهم عن مائة
۱۲۸	عَمْ مِنْ مُنْ اللَّهُ مِنْ		إذا شهد أربعة على رجل بحق
11/4	دع وهور المهاد المال والما	comosi om ins stan	
			الفصل الثالث عشر
١٣٠		دة في باب المواريث	في رجوع الشاهدين عن الشها
۱۳۰	جل أن هذا أخ الميت		
۱۳۰ ۱۳۰		رأموالا، فشهد شاهدان لر	في رجوع الشاهدين عن الشها
		رأموالا، فشهد شاهدان لر بره	فى رجوع الشاهدين عن الشها رجل مات وترك عبدين وأمة و
		رأموالا، فشهد شاهدان لر بره	فى رجوع الشاهدين عن الشها رجل مات وترك عبدين وأمة و لأبيه وأمه وارثه لا وارث له غي
18°	مقر بها، جاء رجل	رأموالا، فشهد شاهدان لر ره	فى رجوع الشاهدين عن الشها رجل مات وترك عبدين وأمة و لأبيه وأمه وارثه لا وارث له غي رجل مات وترك فى يد رجل أ وادعى أنه عم الميت
18°	مقر بها، جاء رجل شاهدان لأحد العبدين	رأموالا، فشهد شاهدان لر ره	فى رجوع الشاهدين عن الشها رجل مات وترك عبدين وأمة و لأبيه وأمه وارثه لا وارث له غير رجل مات وترك فى يد رجل أ
17°	مقر بها، جاء رجل شاهدان لأحد العبدين	رأموالا، فشهد شاهدان لر ره	فى رجوع الشاهدين عن الشها رجل مات وترك عبدين وأمة و لأبيه وأمه وارثه لا وارث له غير رجل مات وترك فى يد رجل أ وادعى أنه عمّ الميت رجل مات وترك أخًا معروفًا،
17°	مقر بها، جاء رجل ما مقر بها، خاء رجل شاهدان لأحد العبدين المان للعبدين المان للعبد أنه ابنه	رأموالا، فشهد شاهدان لر ره	فى رجوع الشاهدين عن الشها رجل مات وترك عبدين وأمة و لأبيه وأمه وارثه لا وارث له غير رجل مات وترك فى يد رجل أوادعى أنه عمّ الميت رجل مات وترك أخًا معروفًا، أنه ابن الميت لو كان الميت ترك أخًا معروفًا، لو كان الميت ترك أخًا معروفًا،
17°	مقر بها، جاء رجل شاهدان لأحد العبدين العبدين العبد أنه ابنه	رأموالا، فشهد شاهدان لر ره	فى رجوع الشاهدين عن الشها رجل مات وترك عبدين وأمة و لأبيه وأمه وارثه لا وارث له غير رجل مات وترك فى يد رجل أو ادعى أنه عمّ الميت رجل مات وترك أخًا معروفًا، أنه ابن الميت لو كان الميت ترك أخًا معروفًا، لو كان الميت ترك أخًا معروفًا، رجل مات، وترك ابن عم وتر
17 170 177	مقر بها، جاء رجل شاهدان لأحد العبدين العبدين العبدين المعبد أنه ابنه	رأموالا، فشهد شاهدان لر ره	فى رجوع الشاهدين عن الشها رجل مات وترك عبدين وأمة و لأبيه وأمه وارثه لا وارث له غير رجل مات وترك فى يد رجل أوادعى أنه عمّ الميت رجل مات وترك أخًا معروفًا، أنه ابن الميت ترك أخًا معروفًا، لو كان الميت ترك أخًا معروفًا، رجل مات، وترك ابن عم وتر رجل مات، وترك ابن عم وترا أنه أخوه
17 170 177	مقر بها، جاء رجل شاهدان لأحد العبدين العبدين العبدين المعبد أنه ابنه	رأموالا، فشهد شاهدان لر ره	فى رجوع الشاهدين عن الشها رجل مات وترك عبدين وأمة و لأبيه وأمه وارثه لا وارث له غير رجل مات وترك فى يد رجل أو ادعى أنه عمّ الميت رجل مات وترك أخًا معروفًا، أنه ابن الميت لو كان الميت ترك أخًا معروفًا، لو كان الميت ترك أخًا معروفًا، رجل مات، وترك ابن عم وتر

في رجوع الشاهدين عن الشهادة في الوصية ..... ١٣٧

ذا مات الرجل، فجاء رجل، وادعى ان الميت اوصى له بالثلث من كل شيء
رأقام على ذلك شاهدين
ذا شهدوا أنه أوصى بهذه الجارية لهذا الرجل، وقضى القاضي بشهادتهم
روطئها الموصى له، فعلقت منه، ثم رجعوا عن شهادتهم ١٣٨
ذا شهد الشهود أن الميت أوصى إلى هذا الرجل، وقضى القاضي بشهادتهم
نم رجعوا
رجل مات وترك ابنًا وثلاثة آلاف درهم، فادعى رجل وهو الأكبر
ن الميت أوصى له بثلث ماله
و ترك الميت ثلاث أعبد، قيمتهم على السواء، لا مال له غيرهم
فشهد شاهدان أن الميت أوصى بهذا العبد الأكبر لفلان الأكبر
رجل في يده عبد، قيمته ألف درهم، فهلك في يده، فأقرأنه كان غصبه من فلان ١٤٣
رجل أوصى لرجل بثلث ماله، ثم مات الموصى، ودفع القاضى الثلث
إلى الموصى له، ثم شهد شاهدان أن الميت قد كان رجع عن هذه الوصية ١٤٣
لو رجعًا عن الشهادة على الرجوع قبل قضاء القاضي بالثلث للوارث
ضمنوا الثلث للموصى له
رجل مات وترك عبدين قيمة كل واحد منهما ألف درهم، وثلث ماله ألف درهم
أن ترك ألفًا أخرى، فشهد شاهدان أن الميت أوصى لهذا العبد
رجل مات وترك عبدين قيمة كل واحد منهما ألف درهم، وثلث ماله ألف درهم
شهد شاهدان أن الميت أوصى بهذا العبد
رجل مات، فشهد شاهدان أنه أوصى بعبده هذا الأسود لفلان
وقضى القاضى له به، ثم شهد آخران أنه رجع ١٥١
الفصل الخامس عشر
, 5 5 6.36
ذميان شهدا لذمي على ذمي بخمر أو خنزير بعينه، أو مال ١٥٢

الفصل السادس عشر
في المتفرقات
إذا ادعت امرأة على زوجها أنه صالحها من نفقتها على عشرة دراهم كل شهر
وقال الزوج: صالحتها على خمسة دراهم كل شهر
إذا فوّض القاضي على الزوج لامرأته كل شهر نفقة مسماة، فمضى لذلك سنة
ثم شهد شاهدان أنه قد أوفاها النفقة، وأجاز ذلك القاضي
ثم رجعا عن شهادتهما المحمد المح
إذا طلّق امرأته قبل الدخول بها، ولم يفرض لها مهرًا، فشهد شاهدان
أنه صالحها من المتعة على عبد
شاهدان شهدا على رجل أنه أقرّ هذا المدعى أمس بألف درهم
وقضى القاضيي عليه، وقبضها منه، تُم رجعا
لو شهد شاهد على رجل أنه أقر بعتق عبده منذ شهر، وشهد رجل آخر عليه
أنه أقر بعتق عبده منذ سنة
رجل ادعى جارية في يدي رجل، وبنتها لها، ادعى أنهما جاريتان، وأنكر الذي
في يديه أن تكون الجارية للمدعى ١٥٥
أرأيت رجل في يديه عبد تاجر كثير المال مات العبد، وترك مالا كثيرًا
فجاء رجل، وادعى أن العبد عبده
رجل ادعى على رجل أنه قطع يدوليّه خطأ، ومات منها
شهد شاهدان على عبد في يدي رجل لرجل، وقضى القاضى بشهادتهما ١٥٦
شاهدان شهدا على رجل أنه عبد فلان، وهو يزعم أنه حر ٢٥٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
إذا شهد شاهدان لرجل بعبد في يدي رجل، والمشهود عليه يجحد ذلك
إذا شهد شاهدان لرجل بدار في يدي رجل آخر، وقضى القاضي بالدار
للمشهود له بشهادتهم، ثم رجعا
رجل فی یدیه عبد، شهد شاهدان أنه ملك هذا
رجل ادعى أمة في يدى رجل أنها أمته، وقضى القاضي له بالأمة ١٥٩
لو ادعى أمة في يدي رجل، وأقام بينة أنها أمته، وقضى القاضي بها

المحيط ج ٢٥	– ۳٤۳ – فهرس	الموضوعات
ثم أقام المدعى بينة على ألف	. المدعى عليه أنها للأمة	١٦٠
كتاب الإقرار		171
الفصل الأول		
في بيان شرط جواز الإقرار،	كمه	۳۲۱
الإقرار إنما يبطل برد المقر له إ	للقرله بالرديبطل حق نفسه خا	١٦٤
جحود أحد المتعاقدين لا يض		178
الفصل الثاني		
ما يكون إقرارًا وما لا يكون		דדו
إذا قال: لفلان على ألف در	فهذا إقرار بالدين؛ لأن كلمة "ع	
تستعمل في الإيجابات	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	١٦٦
لو قال: له في مالي ألف در،	و قال في دراهمي	١٦٦
لو قال: له من مالي ألف در	فهذه هبة صحيحة	۱٦٧
لو قال: له من مالي ألف در	حق لى فيها	٠ ۸۲
نوع آخر: في الجواب الذي	اقرارًا و مالا یکون	179
لو قال: اقعد فاتزنها، أو قال	لدها، أو قال: اقبضها، كان إقرا	179
إذا قال لغيره: لي عليك ألف	ـم، فقال ذلك الغير: أبرأتني عنـ	٧٠
نيز بالفارسية بمنزلة قوله أيضً	ربية	۱۷۱
إذا قيل لرجل: لم قتلت فلا	ال: كذا كان مكتوبًا في اللوح الم	۱۷۱
لو قال: أعطنِي الألف التي	يك، فقال ذلك الرجل: ليست	.م ۱۷۱
قال لغيره: لي عليك مائتا د	فقال ذلك الغير: قد قضيت مائ	٠ ٢٧١
إذا قال الرجل لغيره: لي عل	ف درهم، فقال المدعى عليه: ا-	ىدق
أو اليقين		۰۰۰ ۲۷۳
لو قال لغيره: لي عليك ألف	م، فقال المدعى عليه: مع مائة د	۰

إذاقال الرجل لغيره: أقرضتك ألفًا، فقال له الغير: مااستقرضت من أحدسواك ١٧٤
معنى قوله: ما استقرضت من أحد سواك
من أعجب المسائل أن الإقرار بفعل الغير بهذا اللفظ يوجب المال عليه
وإقراره بفعل نفسه لا
إذا قال لغيره: أقرضتك مائة درهم، فقال: لا أعود لها ١٧٤
نوع آخر من هذا الفصل
إذا أقر الرجل، فقال لفلان على الف درهم، فيما أعلم ١٧٥
إذا قال: لفلان على ألف درهم في شهادة فلان، كان هذا إقرارًا باطلا ١٧٦
لو قال: له على ألف درهم في حسابي أو حساب فلان، كان باطلا ١٧٦
لو قال: لفلان على ألف درهم، في كتاب أو بكتاب١٧٧
إن قال لفلان: على ألف درهم يذكره، أو قال في ذكره ١٧٨
ومما يتصل بهذا النوع
إذا أقر الرجل، فقال: لفلان على ألف درهم إن شاء الله تعالى ١٧٨
لو أقر فقال: لفلان على ألف درهم إن متُّ، إن جاء رأس الشهر ١٧٩
قال: لفلان على ألف درهم إن مطرت السماء، أو إن هبت الريح ١٨٠
قال: لفلان على ألف درهم إن حلف، أو قال: على إن حلف١٨٠
نوع آخر
لو قال: اشتر مني عبدي هذا الذي في يديك، أو قال: استأجره مني ١٨٠
لو قال: "لا" في هذه المسائل
لو قال لغيره: أخبر فلانًا أن له على ألف درهم ١٨١
إذا قال لغيره: لا تخبر فلانًا أن له على ألف درهم، فهذا إقرار، ولو قال:
لا تشهد لفلان على بألف درهم ١٨١٠
نوع آخر: فيما يدخل في الإقرار العام وما لا يدخل وما يتصل بهما من الأحكام ١٨٢
إذا قال الرجل: جميع ما في يدي من قليل أو كثير من عبد، أو غيره لفلان ١٨٢
إذا قال الرجل: فلان شريكي في جميع ما في هذا الحانوت ١٨٣
من أقر لابنه في صحته بجميع ما في منزله من الفرش والأواني

نوع آخر: في الإقرار بالكتابة
إنه على وجهين: الأول: بأن يكتب على وجه لا يكون مستبينًا
الوجه الثاني: أن يكتب على وجه يكون مستبينًا، فإنه أنواع:
أحدها: كتاب الرسالةأحدها: كتاب الرسالة
الثانية: كتاب صك الثانية:
الثالث: أن يكتب على بياض لا على وجه الرسالة
الرابع: كتاب حساب
ذكر في باب ما يكون إقرارًا إذا قال الرجل: وجدت في كتابي أن لفلان
على ألف درهم المحالين ال
كتبت لفلان على صكّا بألف درهم كان هذا إقرارًا ١٩٨
أما خط الصراف والبياع والسمسار فهو حجة
الفصل الثالث
<u> </u>
_
في بيان ما يصح الإقرار وما لا يصح
في بيان ما يصح الإقرار وما لا يصح
في بيان ما يصح الإقرار وما لا يصح
في بيان ما يصح الإقرار وما لا يصح
في بيان ما يصح الإقرار وما لا يصح
في بيان ما يصح الإقرار وما لا يصح
في بيان ما يصح الإقرار وما لا يصح
في بيان ما يصح الإقرار وما لا يصح
في بيان ما يصح الإقرار وما لا يصح
في بيان ما يصح الإقرار وما لا يصح
في بيان ما يصح الإقرار وما لا يصح

## الفصل الرابع

في بيان من يصح له الإقرار ومن لا يصح
وإذا أقر لما في البطن
إذا أقر الرجل لصبي صغير بدين مائة درهم ٢٠٧
لو أقر، فقال: أقرضني هذا الصبي مائة درهم، والصبي صبى لايتكلم ولايعقل ٢٠٧
لو أقر رجل أن هذا الصبي استودعه هذه المائة درهم أو هذا العبد ٢٠٧
لو أقر أنه كفل هذا الصبي عن فلان بألف درهم، والصبي لا يتكلم ولا يعقل ٢٠٨
لو أن رجلا أقر أنه كفل عن هذا اللقيط لفلان بمائة درهم ٢٠٩
ليس من شرط صحة الكفالة في جانب المكفول عنه أمره ورضاه بالكفالة ٢٠٩
الفصل الخامس
في بيان من يصح منه الإقرار ومن لا يصح
إذا أقر الصبى التاجر بدين لرجل
لو أقر الصبى التاجر على أبيه بدين بعد موته، أو أقر بوديعة بعينها ٢١١
إذا أقر الصبي المحجور عليه بدين، أو غصب، أو عارية، أو ويعة، أو جراحة
أو حد، أو نكاح، أو طلاق، أو عتاق، أو مكاتبة، أو حد في قذف، أو سرقة
أو شرب خمر
القياس أن لا يستوفي القصاص من الأخرس بالكتابة ٢١١
العبد التاجر إذا أقر بدين لرجل فإقراره جائز ٢١٢
إن أقر لمولاه بشيء في يديه
لا يجوز إقراره بالكفالة بنفس أو مال
إذا أقر الحر المحجور عليه بدين أو سفه
الفصل السادس
في الإقرار على نفسه بالحيوان وغير ذلك
إذا أقر أن لفلان عليه عبدًا، وادعى ذلك فلان ٢١٦
حجة محمد في ذلك

الاستقراض الفاسد جناية على حق الشرع لا على حق العبد ٢١٦
لو قال: لفلان على ثوب هروى
إذا استوى العقدان في الإباحة كان حمله على التجارة أولى من حمله
على مبادلة المال بما ليس بمال
لو قال: له على عبد قرض ٢١٧
إذا أقر الرجل أن لفلان على دارًا أو أرضًا أو بستانًا أو نخيلا
كان هذا إقرارًا بالغصب
الفصل السابع
_
في الإقرار بأخذ الشيء من مكان من مكان.
الإقرار بالقبض من ملك غيره، كالإقرار بالقبض من يده ٢١٩
قال: قبضت من أرض فلان عدلا من زطى
لو أقر أنه حمل على دابة فلان
الفصل الثامن
في الاختلاف الواقع بين المقر والمقر له
رجل تكارى دابتين: إحداهما إلى الحيرة بدرهم، والأخرى إلى القادسية بدرهمين ٢٢٢
نوع آخر
رجل أقر أنه قبض من فلان ألف درهم، كانت له عليه، فقال فلان: قد قبضت
مني هذه الألف
ولو قال: أسكنت فلانًا بيتي هذا ثم أخرجته منه، أو قال: آجرت فلانًا
هذه الدار، وسلمتها إليه، ثم أخذتها منه، وقال فلان
وجه القياس
وجه القياس
وجه القياس
وجه القياس

فهرس المسائل و الموضوعات	- 484 -	المحيط ج ٢٥
777		نوع آخر من هذا الفصل
٠		رجل قال لآخر : أخذت منك
777 777	. '	وقال صاحب المال: لا، ولك
		إذا قال الرجل لغيره: أعرتني
777		وقال صاحب الدابة: ما أعرتا
		إذا قال الرجل لغيره: أخذت
YYV		وقال ذلك الغير: أخذته مني
YYA		إعارة الدراهم قرض
YY9		نوع آخر من هذا الفصل
لك عندي		رجل قال لغيره: هذه الألف د
779	,	وقال المقرله: ليست لي عندك
: لیس لی علیك قرض ۲۳۰		
ا في الحكم ٢٣٠		
نال المقر له: ما غصبته ۲۳۰		
		إن قال: هذه الألف وديعة لك
77		ولكني أقرضتكها
771		نوع آخر من هذا الفصل
عنيه إلا أنى لم أقبضه ٢٣١		
YYY		
، أو تُمن حر	م من ثمن خمر أو خنزير.	لو قال: لفلان على ألف دره
٠ ٤٣٢	•	
700		
	,	نوع آخر
		إذا أقر الرجل فقال: لفلان عا
740	•	

لو قال: لفلان على ألف درهم إلا أنها ستوقة أو رصاص . . . . . . . . . . . . . . . ٢٣٧

إذا أقر بوديعة ألف درهم، أو بغصب ألف درهم، ثم قال: إنها زيوف صدق ٢٣٨
إذا قال: غصبتك ألف درهم، وسكت، ثم قال: هي زيوف لم يصدق ٢٣٨
المسلم إليه إذا أقر بقبض رأس المال، ثم ادعى الزيافة ٢٣٨
دعوى الزيافة دعوى عيب في الثمن ٢٣٩
لو قال: دفعت إلى ألفًا، أو نقدتني ألفًا، فلم أقبلها ٢٣٩
نوع آخر
إذا أقر رجل أن لفلان على مائة درهم عددًا إلا أنها وزن خمسة أو وزن ستة ٢٤٠
إذا كان الرجل في بلد نقدهم مختلف، فأقر أن لفلان عليه مائة درهم عددًا ٢٤٢
لو أن رجلا بالكوفة أقر أن لفلان عليه مائة درهم ينص عددًا
ثم قال: هي تنقص دانق
الفصل التاسع
في الإقرار بشيء مبهم
نى ام قرار بىسىء سبهم
إذا كان: كذا كذا درهمًا
لو قال: كذا وكذا دينارًا ودرهمًا
لو قال له: على مال عظيم من الدراهم
و فان ق. طبق من طفيم من الفاراعيم
إذا قال: لفلان على دراهم مضاعفة
اورا کاری می دراسم مصلی کاراسم مصلی کا نوع آخر
لوح الحر
رِدَا قال: لفلان على عبدي فلان حق
إذا أقر الرجل أن لفلان حقّا في عبدي هذا، أو في أمتى هذه
إِذَا الرَّاسِ الرَّاسِ تَعَالِي عَمَانِي عَلَيْ عَبِينِي عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ ع وادعى الطالب حقّا في الأمة
لو قال: له في هذه الأرض حق، ثم قال: آجرتها أباه سنة ۲٤٧
نوع آخر: فی تسمیة بعض ما أقر به۲٤۷ برته به تسمیه ۲٤۷ ۲٤۷ بود تسمیه بعض ما أقر به به ۲۲۷ بود ۲۲۷ بود تسمیه بعض ما أقر به با تسمیه بعض ما آم نسمیه بعض ما أقر به با تسمیه بعض ما أقر به با تسمیه بعض ما أم نسمیه بعض ما أقر به با تسمیه بعض ما أقر به با تسمیه بعض ما أقر به با تسمیه بعض ما تسمیه با تسم
رجل قال: لفلان على مائة و درهم، فالمائة من الدراهم عندنا ٢٤٧

فهرس المسائل و الموضوعات	- 401 -	المحيط ج ٢٥
Y & A	ة أثواب، فالكل ثياب	لو قال: لفلان على مائة وثلاثا
Y & A		نوع آخر
7 8 9		نوع آخر
7 8 9	، هذه شاة، ولم يعينها	رجل قال لغيره: لك في غنمي
789	شرة دراهم	لو قال: له في دراهمي هذه عنا
۲۰۰	ق، فالدانق من الفضة	إذا قال: لفلان على دينار ودان
کذا	إلى كذا، ومن كذا كذا إلى	نوع آخر: في الإقرار بين كذا إ
۲۰۰	هم إلى مائتي درهم	إذا قال: لفلان على ما بين دره
701	بين شاة إلى بقرة	إذا قال الرجل: لفلان على ما
ر درهم، وماأشبه ذلك ۲۵۱	ى درهم أو مع درهم أو قبا	نوع آخر : في الإقرار بدرهم في
		الفصل العاشر
۲۰۳		في الخيار والاستثناء والرجوع
ثلاثة أيام أو أقل أوأكثر ٣٥٣		
بالخيار ٢٥٤	م من ثمن بيع على أن المقر	لو قال: لفلان على ألف درهم
Y00		مسائل الاستثناء
ينار إلا درهمًا ٢٥٦	م، ولفلان آخر على مائة د	إذا قال: لفلان على ألف دره
نير إلا قيراط ٢٥٦	م إلا مائة درهم وعشرة دنا	لو قال: لفلان على ألف درهم
وعشرة دنانير ۲۵۷	م ومائة دينار إلا مائة درهم	لو قال: لفلان على ألف درهم
يز شعير ۲۵۷	ركر شعير إلاكر حنطة وقف	لو قال: لفلان على كر حنطة و
Yov	م أستغفر الله إلا مائة درهم	لو قال: لفلان على ألف درهم
اه	ن من ثمن بغل قد قضيته إيا	لو قال: له على درهم غير دانة
Υολ	ئة درهم إلا قليلا	إذا قال الرجل: لفلان على ما
م نبهرجة ٢٥٩		
لف درهم ۲۵۹	الدراهم، فهي لفلان إلا أ	إذا قال: ما في هذا الكيس من
دن ۹۰۲	ن إلا نصيبًا منها، فإنها لفا	إذا قال الرجل: هذه الدار لفلا
اطلاا	بائة درهم، كان الاستثناء ب	إذا قال: لفلان على دينار إلا ه

فهرس المسائل و الموضوعات	- TOY -	المحيط ج ٢٥
771		مسائل الرجوع
يه ألف ٢٦١	۱، بل خمسمائة، فعلب	إذا قال: لفلان على ألف درهم ا
		لو قال: لفلان على محتوم من د
ب الجنس ٢٦١	ني لزمه الكران لاختلاف	لو قال: كر حنطة لا، بل كر دقية
ری ۲٦۲	لعبد مضاربة لفلان عند	رجل في يديه عبد، فقال: هذا ا
مائة درهم أخرى	هم، وعلى رجل آخر ه	لو كان لرجل على رجل مائة دره
777		وكل واحد منهما كفيل
لمديون: دفعت	هم، فقال رب الدين لـ	لو كان لرجل على رجل ألف در
رمك إلى ٢٦٣	، بل أرسلت بها مع غلا	إلى منها مائة بيدك، ثم قال: لا.
, من المشترى	ل البائع: قبضت الثمز	رجل اشترى من آخر متاعًا، فقا
١ ٤٦٢	، درهم، فقاصصت به	ثم قال بعد ذلك كان له على ألف
		إذا قال: غصبت فلانًا غلامًا أبيض
		الفصل الحادى عشر
770	لأخر	في الرجل أقر بمال دفع إليه رجل
ها إلى فلان ٢٦٥	هذه الألف لفلان دفع	رجل في يديه ألف درهم، قال:
وادعى الألف لنفسه ٢٦٦	الدفع من جهة الثاني،	إذا أنكر الدافع أن يكون مأمورًا ب
واحدمنهما ۲۶۷	ىنيها فلان، وادعاها كل	إذا قال: هذه الألف لفلان أقرض
درهم بإذن الأول ٢٦٧	باعنيه فلان آخر بألف د	عبد في يدى رجل أقر أنه لفلان
للان المقر له من فلان آخر ٢٦٨	في يديه لفلان غصبه ف	إذا أقر الرجل أن هذا العبد الذي
، وادعاهاكل واحدمنهما ٢٦٩		
زن	بده لفلان أرسله إليه فلا	إذا أقر الخياط أن هذا الثوب في ي
779		وكل واحد منهما يدعيه
۲۷۰	مضاربة بالنصف	رجل في يده مال دفعه إلى فلان
<b>TVT</b>	درهم من ميراث فلان	إذا قال الرجل: لفلان على ألف
والمقر له بالوديعة غائب ٢٧٢	ذه الألف وهي لفلان،	إذا قال الرجل: أودعني فلان ها
م أقر أنه لفلان ٢٧٢	ى فلان حر الأصل، ثـ	إذا قال رجل: العبد الذي في يد

الفصل الثانى عشر في إقرار الرجل بدين على غيره أو بوديعة له في يد غيره للآخر	رجل في يديه ألف، قال: هذا ابن فلان، وهذه امرأة، وهذه الألف ٢٧٢
إذا كان لرجل على رجل ألف درهم دين في صك باسمه، فأقر الطالب أن ما في هذا الصك لفلان	الفصل الثاني عشر
إذا كان لرجل على رجل ألف درهم دين في صك باسمه، فأقر الطالب أن ما في هذا الصك لفلان	في إقرار الرجل بدين على غيره أو بوديعة له في يد غيره للآخر ٢٧٣
أن اسم الجنس إنما ينصرف إلى الأدنى إذا ذكر اسم الجنس مطلقاً غير مقرون	
بكلمة التعميم	أن ما في هذا الصك لفلان
إذا كان للرجل ألف درهم وديعة في يد إنسان، فأقر رب الوديعة	أن اسم الجنس إنما ينصرف إلى الأدنى إذا ذكر اسم الجنس مطلقًا غير مقرون
الفصل الثالث عشر في تكرار الإقرار	بكلمة التعميم
فى تكرار الإقرار الإقرار	إذا كان للرجل ألف درهم وديعة في يد إنسان، فأقر رب الوديعة ٢٧٤
إذا أقر الرجل بمائة درهم لرجل، وأشهد شاهدين، ثم أقر بمائة درهم لذلك الرجل بعينه، وأشهد شاهدين	الفصل الثالث عشر
بعينه، وأشهد شاهدين	في تكرار الإقرار
لو أقر بمائة وأشهد عليه شاهدًا واحدًا، ثم أقر بمائة ثانيًا، وأشهد عليه شاهدًاآخر	إذا أقر الرجل بمائة درهم لرجل، وأشهد شاهدين، ثم أقر بمائة درهم لذلك الرجل
الأصل في اللغة أن النكرة إذا كررت كانت الثانية غير الأولى	بعينه، وأشهد شاهدين
رجل ادعى على رجل ألف درهم عند القاضى، فأقر له، وأثبتها القاضى ثم أعاده إليه فى يوم آخر، وادعى عليه ألف درهم، فأقر له بها	لو أقر بمائة وأشهد عليه شاهدًا واحدًا، ثم أقر بمائة ثانيًا، وأشهد عليه شاهدًاآخر ٢٧٦
ثم أعاده إليه في يوم آخر، وادعى عليه ألف درهم، فأقر له بها	الأصل في اللغة أن النكرة إذا كررت كانت الثانية غير الأولى ٢٧٦
إن جاء بشاهدين على إقراره بألف درهم، ولا يعلم أنها في موطن واحد أو موطنين	رجل ادعى على رجل ألف درهم عند القاضي، فأقر له، وأثبتها القاضي
أو موطنين كالم موطنين أو موطنين أو موطنين كالم موطنين كالم موطنين كالم موطنين الألف بصك مقد كتب عليه كالم كالم كالم كتب عليه كالم كالم كالم كالم كالم كالم كالم كالم	ثم أعاده إليه في يوم آخر، وادعى عليه ألف درهم، فأقر له بها ٢٧٧
رجل ادعى على رجل بألف درهم ومائة دينار، وكانت الألف بصك قد كتب عليه	إن جاء بشاهدين على إقراره بألف درهم، ولا يعلم أنها في موطن واحد
قد كتب عليه	أو موطنين
الفصل الرابع عشر في الإقرار بمال مضافًا إلى صنفين من المال أو إلى أصناف من المال	رجل ادعى على رجل بألف درهم ومائة دينار ، وكانت الألف بصك
فى الإقرار بمال مضافًا إلى صنفين من المال أو إلى أصناف من المال	قد کتب علیه
	الفصل الرابع عشر
الأصل في جنس هذه المسائل	في الإقرار بمال مضافًا إلى صنفين من المال أو إلى أصناف من المال ٢٧٩
	الأصل في جنس هذه المسائل
إذا قال لفلان على نصف درهم ودينار وثوب	إذا قال لفلان على نصف درهم ودينار وثوب

الفصل الخامس عشر
فيما يكون إقرارًا بالشركة وما لا يكون
رجل قال: لهذا الرجل في هذا العبد ألف درهم
لو قال: له في هذا البرذون ألف درهم
رجل قال لرجل: لك في هذا البيت مائة درهم، أو قال: لك
في هذه الدار ألف درهم
الفصل السادس عشر
في نفي المقر له ملك المقر به وإقراره به لغيره أو دعواه المقر به من وجه آخر ٢٨٣
دار في يدرجل أقر، وقال: هذه الدار لفلان لاحق لي فيها، فقال فلان
ما كانت هذه الدار لي قط، ولكنها لفلان
رجل أقام بينة أن أباه أقر أن هذه الدار له، ثم أقر الابن أن أصل الدار كانت لأبيه ٢٨٤
الفصل السابع عشر
في إسناد الإقرار إلى حال ينافي صحته وثبوت حكم
إذا أقر الرجل أنه قد كان أقر وهو صبى لفلان بألف درهم، وقال المقر له: لا
بل أقررت وأنت بالغ
لو أقر فقال: أخذت منك ألف درهم وأنا صبى، وأنا مجنون ٢٨٧
إذا أقر الرجل الحر أني أقررت لفلان بألف درهم على، وأنا عبد ٢٨٧
لو أن رجلا قال لرجل: قدأقررت لك بألف درهم قبل أن تعتق، وقال ذلك الرجل:
لا، بل أقررت لي بعد ما عتقت
لو أن رجلا أعتق عبده، فقال له بعد ذلك: قطعت يدك وأنت عبدي ٢٨٨
وجه قول محمد
قول الإنسان مقبول في إنكار الضمان
لأبي حنيفة وأبي يوسف
استشهد محمد في الكتاب بمسائل حجة على أبي حنيفة وأبي يوسف ٢٩١
قال مشايخنا: وهذه المسائل لا تصلح حجة عليهما

الفصل الثامن عشر
في الجمع بين الشيئين المتنافيين في الإقرار ٢٩٣
إذا أقر الرجل أن لفلان عليه ألف درهم، وأنه قضاها إياه ٢٩٣
وجه الاستحسان وجه الاستحسان
إذا أقر الرجل، فقال: هذا العبد الذي في يدى لفلان اشتريته منه بألف درهم
ونقدته الثمن
الفصل التاسع عشر
في إقرار الرجل على نفسه وعلى غيره وفي الإقرار بشيء لنفسه
والإقرار بشيء بينه وبين غيره وفي الإقرار بشيء على نفسه مشترك ٢٩٥
إذا أقر، وقال: لفلان على وعلى فلان ألف درهم
لو قال: لفلان علينا ألف درهم، ولم يسم معه أحدًا
لو قال لفلان على رجل منا ألف درهم لم يلزمه شيء ٢٩٥
رجل قال لرجلين: لكما على ألف درهم من ثمن عبد بعتمانيه جميعًا ٢٩٦
الفصل العشرون
في أقارير المريض وأفعاله
اقرار المريض لوارثه لا يجوز إلا بإجازة باقي الورثة٢٩٨
إن كان المقر له وارث المريض وقت الإقرار، وبقى كذلك وارثًا
إلى أن مات المريض
إذا أقر المريض بوديعة لوارث بعينها، ثم مات في ذلك المرض ٢٠٠٠٠٠٠٠٠
لو أقر المريض لابنه بدين أو عين، والابن عبد ٣٠٠ ٣٠٠
إذا أقر الرجل في مرضه لامرأته بدين، ثم ماتت امرأته قبله ٣٠١
لو أقر لعبد في يديه أنه لفلان، فقال فلان المقر له: لم يكن لي ٢٠١٠٠٠٠٠٠٠
قال أبو حنيفة: ولا يجوز إقرار المريض لقاتله
نوع آخر في إقرار المريض للأجنبي
إقرار المريض بالدين للأجنبي بجميع المال جائز إذا لم يكن عليه دين الصحة ٢٠٢٠٠٠

۳۰۳	مطلق الإقرار بالدين محمول على التجارة
۳٠٤	إن لم يكن عليه ديون الصحة، فأقر في مرضه بالدين لرجلين، فإنهما يتحاصان
نل	قال أبوحنيفة: في المريض الذي ليس عليه ديون الصحة إذا أقر بوديعة بعينها لرج
٣٠٤	تْم أقر بدين لآخر
(	قال أبو حنيفة: رجل استقرض مالا في مرضه، وعاين الشهود دفع المقرض المال
	إلى المستقرض، أو اشترى شيئًا بألف درهم، وعاين الشهود قبض المبيع
	أو استأجر شيئًا بمعاينة الشهود، وعاين الشهود قبض المستأجر، أو تزوج امرأة
۳۰٥	بمهر مثلها، وعاين الشهود النكاح، وعليه ديون الصحة
	إذا أقر المريض لأجنبي بدين ألف درهم، ثم بوديعة ألف درهم بعينها لرجل
۳۰٦	ثم بدين ألف درهم لرجل
بنها	إذا أقر المريض بدين ألف درهم لرجل، ثم أقر بمضاربة ألف درهم لرجل آخر بعي
۳.۷	ثم أقر بوديعة ألف درهم بغير عينها لرجل آخر
لمقر	إذا أقر الرجل أن لفلان على ابنه فلان ألف درهم، والأب جاحد لذلك فمرض ا
۳.۷	ثم مات الأب والمقر وارثه
	من كفل لرجل بما ذاب له على فلان، والكفيل صحيح، ثم مرض، ثم ذاب
۳۰۸	للمكفول له على المكفول عنه شيء
۳۰۹	نوع آخر في الجمع بين الوارث والأجنبي
۳٠٩	وما تضمن باطلا، كان باطلا
۳.9	قال أبو حنيفة وأبو يوسف: بأنه لا يصح الإقرار للأجنبي
۳۱۱	نوع آخر
۳۱۲	نوع آخر في المريض يقر لوارثه فيقر الوارث بالمقر به لغيره وما يتصل بذلك
	يجب أن يعلم بأن تصرفات المريض محكوم بصحتها ونفاذها
	كتصرفات الصحيح
۳۱۲	إذا أقر المريض لبعض ورثته بعين من أعيان ماله، وسلمه إليه
	تصرفات المريض وإن كانت محكومًا بصحتها ونفاذها إلا أنه يجب نقضها
۳۱٤	إذا مات المريض من مرضه

فهرس المسائل و الموضوعات	- Yov -	المحيط ج ٢٥
٣١٤		 لو كان المقر له الثاني وارثًا للم
العبد		مريض وهب عبدًا له لبعض و
		وقبضه الموهوب له
		نوع آخر في إقرار المريض باس
۳۱۸		أو في حالة المرض
بتعلق بالبدل ابتداءً ٣٢١		الدين إذا وجب بدلا عما ليسر
		إذا وجب لرجل على رجل دي
		أقر بألف درهم في يديه أنها و
		لو أقر بألف درهم وديعة هي
		لو أقر بمائة دينار في يديه أنها ا
_		إن قال المريض: أخذت هذا ا
ماءً بح <i>قى</i>	فال: أخذت هذه الدنانير قض	من مكاتبي قضاءً بحقى، أو ة
		أو هذه الجارية شراء بحقى .
٣٢٤		المكاتب والغريم لما كذب المريه
دین ۳۲۵	ه بوديعة من خلاف جنس ال	إذا أقر المريض لمكاتبه أو لغريم
٣٢٥	طع رجل يده عمدًا	مريض عليه ديون الصحة، قا
٣٢٦	من الوارث لا يصح	إقرار المريض باستيفاء الدين
٣٢٧	م طلقها طلاقًا بائنًا، أو رجع	لو كان الزوج قد دخل بها، ثـ
<b>****</b>	سب رجل منه عبدًا في مرضه	مريض عليه ديون الصحة غص
		مريض باع عبدًا له بألفي دره
<b>TT9</b>	مرضه باستيفاء الثمن	وعليه ديون الصحة، فأقر في
رض البائع	رجل، وقبضه المشترى، فم	رجل باع عبده في صحته من
		وعليه ديون الصحة، وأقربا.
شتری ۲۳۲	وجوب الثمن على البائع للم	إن الرد بالعيب قد ينفك عن
<b>TTT</b>	مال النفع إلى ورثته	نوع آخر في المريض يريد إيص
کفیل بها		

رجل مريض كاتب عبده على ألف درهم وقيمة العبد ألف درهم
ولا مال للمريض غير هذا العبد
نوع آخر في إيثار المريض بعض غرماءه أو بعض ورثته
رجل له على رجل ألف درهم، قرض حالة باعه الغريم عبدًابألف درهم إلى سنة ٣٣٨
رجل أودع أباه ألف درهم في صحة الأب، أو مرضه بمعاينة الشهود ٣٣٩
نوع آخر في إقرار الأب بالشراء في الدار من أحد الورثة ومن غريب في مرضه
ولها شفيع ٢٤١
رجل له ثلاثة بنين، وفي يديه دار، فحضره الموت، فقال: اشتريت هذه الدار
من ابنی هذا
نوع آخر
رجل له امرأتان وأخ لأب وأم، فسألته إحداهما في مرضه أن يطلقها ثلاثًا ٣٤٣
لو أن رجلا كان له أخ وامرأة، فسألته امرأته في مرض موته أن يطلقها ثلاثًا فطلقها
ثم أقر لها ٢٤٤ ٢٤٤
لو أن رجلا طلق امرأته ثلاثًافي مرض موته بسؤالها، ثم أقرلهابدين من غيرصداقها
وأقر للأجنبي
مكاتب أقر لمولاه ألف درهم في صحته، وقد كان المولى كاتبه على ألف درهم ٣٤٤
لو ترك المكاتب ابنًا ولد في مكاتبته
لو أن رجلا كاتب عبدًا له على ألف درهم في صحة المكاتب، وأقرضه رجل أجنبي
أَلْفًا في صحته ٢٤٦ الفا في صحته
ص مكاتب له على مولاه دين في حالة الصحة، فأقر في مرضه أنه قد استوفى ماله
على مولاه
رجل كاتب عبدًا له على ألف درهم في صحته، ثم إن المكاتب أقر في مرضه
لأجنبي بألف درهم ٢٤٧ ٢٤٧
رجل كاتب عبده على ألف درهم، ثم مرض المكاتب، فأقر لمولاه بقرض
ر بن عادب طبعه على المنت درمام. ثم شرص المدالية ، عاد مولاً ، بفرص الف درهم بعد ذلك
رجل كاتب عبده على ألف درهم، وأقرضه المولى ألف درهم

و الموضوعات	فهرس المسائل و	- 404 -	المحيط ج ٢٥
۳٤٨			وذلك في صحة المكاتب
۳۰۰			نوع آخر
	با أنها لقطة عندي	مات فيه بألف درهم بعينه	إذا أقر المريض في المرض الذي
۳۰۰			ثم مات
۳۵۱			نوع آخر
۳۰۱	وقبض الثمن منه .	ه من ابنه هذا في صحته،	مريض أقر لعبد في يديه أنه باع
			الفصل الحادى والعشرون
۳٥٤		زث	في إقرار الوارث بعد موت المو
أبيه ٣٥٥	ين ألف درهم على	مالأنسان، ثم أقرللثاني بد	إذا أقر الوارث بألف وديعة بعين
هم ۲۵۲	، بل لفلان ألف در،	على والدي، ثم قال: لا.	لو قال: لفلان ألف درهم دين
٣٥٩			نوع آخر
	ب درهم على رجل	رث له غيرهما، وترك ألف	رجل مات، وترك ابنين، لا وا
	وصدقه أحد الابنين	ل خمسمائة حال حياته، و	فقال الغريم: قد قبض الميت منم
٣٥٩			فى ذلك، وكذبه الآخر
۳٦٣			نوع آخر
			الفصل الثاني والعشرون
٣٦٤		ليكون وفي الإبراء صريح '	فيما يكون إقرارًا بالإبراء وما لا
			إذا أقر الرجل أنه لا حق له قبل
٣٦٤			وماليس بمال
٣٦٤			لو قال: فلان برىء مما لى قبله
٣٦٦		پنی علی فلان	لو قال رب الدين: برئت من د
			إذا أقر الرجل أنه لا حق له على
			لو قال: قد علمت أنه لا حق لم
			لو قال: قد خرجت الدار لم يك
			رجل خاصم رجلا في دار يدع

إذا قال الرجل لآخر: لا حق لي عليك، فاشهد لي عليك بألف درهم ٣٦٩
الفصل الثالث والعشرون
في الإقرار بالنكاح والطلاق والعتاق
إذا أقر الرجل أنه تزوج فلانة بألف درهم في صحته أو مرضه، وصدقته المرأة
بعد ما مات
لو قال لها: ألم أطلقك أمس؟ أما طلقتك أمس؟ فهذا إقرار منه بالنكاح
والطلاق جميعًا والطلاق جميعًا
لو قال لامرأة حرة: هذا ابني منك، فقالت: نعم ٢٧١
لو قالت امرأة لرجل: طلقني كان هذا منها إقرارًا
والله لا أقر بك لم يكن هذا إقرارًا منه، بأنها امرأته
إذا أقر الرجل أنه طلق امرأته قبل أن يتزوجها، فالقول قوله
إذا أقرت المرأة أنها أمة فلان، ولا يعرف حالها في الرق والحرية ٣٧٤
إذا باع عبدًا، ودفعه إلى المشترى وذهب به المشترى إلى منزله، والعبد ساكت ٣٧٥
رجل مجهول اشترى عبدًا وأعتقه، ثم أقر المعتق أنه عبد فلان ٣٧٦
مجهولة الحال إذا تزوجت رجلا، جاز النكاح بناء على ظاهر حريتها ٧٣٧
امرأة مجهولة في يديها ابن لها، لا ينطق، فقالت: أنا أمة فلان وابني هذا عبده ٣٧٨
إذا قال الرجل: أنا عبد فلان، فقال فلان: لا
الفصل الرابع والعشرون
في الإقرار بالنسب والعتق وأمية الولد
يصح إقرار الرجل بأربعة نفر
امرأة تقر بصبى أنه ابنها، وشهدت لها القابل ثبت النسب منها إذا صدقها الصبي ٣٨٥
رجل ملك عبدًا في صحته، وأقرّ في مرضه أنه ابنه، ومثله يولد لمثله ٣٨٥
عبد صغير في يدي رجلين، وهو لا يعبر عن نفسه، قال أحد الرجلين لصاحبه:
هذا ابنی و ابنك
جارية بين رجلين جاءت بولد، فقال أحدهما لصاحبه: هو ابني وابنك ٣٩٠

رجلان اشتريا غلامًا من السوق، وكان عبدًا لرجل ولد عنده، فقال أحدهما
لصاحبه: هذا ابني وابنك
رجلان اشتريا عبدًا، فادعى أحدهما أنه ابنه، ثم أقر على صاحبه أنه أعتقه
قبل أن يدعيه
جارية بين رجلين ادعى أحدهما أنها أم ولده، وقال شريكه: كنت أعتقتها
قبل أن يقر بهذا
عبد بين رجلين قال أحدهما لصاحبه: أعتقناه، أو قال: أعتقت أنا وأنت ٣٩٢
جارية بين رجلين قال أحدهما لصاحبه: هذه أم ولدى وأم ولدك ٣٩٣
جارية بين رجلين، قال أحدهمالصاحبه: دبرتها أنا وأنت، أوقال: دبرتها أنت وأنا
أو قال: دبّرناها
رجل له عبد ولعبده ابن، ولابن العبد ابنان ولدا في بطنين مختلفين ٣٩٩
الفصل الخامس والعشرون
فيمن في يديه مال الميت إذا أقر بوارث أو موصى له ٤٠١
رجل توفى، وترك مالا في يدرجل، جاءرجل، وادعى أنه ابن الميت
وادعت امرأة أنها زوجة الميت، وقال الذي في يديه المال: صدقتما
ولا نعلم له وارثًا غيركما
لو ادعى رجل أن الميت أوصى له بثلث ماله، أو كله وادعى آخر أنه أخوه لأبيه
وأمه ووارثه، لا وارث له غيره، وصدقهما صاحب اليد ٤٠١
رجل في يديه مال لرجل، مات صاحب المال، وأقر الذي في يديه المال
أن الميت أوصى لهذا بجميع هذا المال، وأقر أيضًا أنه أوصى لهذا الرجل الآخر
بجميع هذا المال
الفصل السادس والعشرون
في الإقرار بالعيب والبيع
إذا أقر البائع بالمشترى عيبًا، يتوهم زواله بحيث لا يبقى له أثر ٤٠٤
إذا كان للبائع شريك مفاوضة، فطعن المشترى بعيب بالمبيع، وجحد البائع

المحيط ج ٢٥ - ٣٦٢ - فهرس المسائل و الموضوعات
وأقر شريكه وأقر شريكه
لو أقر أنه باع عبده منه، ولم يسمّ الثمن ٤٠٥
الفصل السابع والعشرون
في الإقرار بالجراحة والقتل
إذا أقرالرجل بقتله رجلاخطأ، وقامت البينةبه على آخر، والمولى ادعى ذلك كله ٤٠٦
لو أقر رجل أنه قتل فلانًا عمدًا وحده، وأقر الآخر بمثله، وقال الولى:
قتلتما جميعًا
الفصل الثامن والعشرون
في إقرار الوكيل والوصى بالقبض
إذا أقر وصى الميت أنه قد استوفى جميع ما للميت على فلان ابن فلان
ولم يسمّ كم هو، ثم قال بعد ذلك: إنما قبضت منه مائة
لو أن وصيًّا باع خادمًا للورثة، وأشهد أنه قد استوفى جميع ثمنها، وهي مائة ١٤٠
لو أقر الوصى أنه قد استوفى من فلان مائة درهم وهي جميع الثمن
إذا أقر الوصى أنه استوفى جميع ما لفلان على فلان، وهو مائة درهم
وأقام الوارث البينة، أو غريم الميت أنه كان عليه مائتا درهم ١٦٠
إذا أقر الوصى أنه استوفى ما لفلان الميت عند فلان من وديعة، أو مضاربة
أو شركة، أو بضاعة
إدا الموت المعلق المع المعلق على الماس المعلق الماس المعلق الماس المعلق
لو أن وصيّا أقر أنه قبض ما في منزل فلان متاعه وميراثه، ثم قال بعد ذلك:
وهو مائة وخمسة أثواب
و أن رجلا اشترى من رجل سلعة، وباعها من غيره، فطعن فيها المشترى الآخر
بعیب
الفصل التاسع والعشرون
، عدين ، عدين و

جحد المضارب أولا ثم أقر أو أقر أولا بالمضاربة، ثم جحد ٤٢٣
لو ادعى رب المال مضاربة، وادعى الآخر أنها قرض ٤٣٣
إذا أقر أحد المتفاوضين بما دخل تحت المفاوضة، فهو جائز عليه وعلى شريكه ٤٢٤
إذا أقر أحد شريكي العنان بدين دخل تحت تجارتهما، لا يصح على شريكه
إذا كذبه الشريك فيه
لو قال: فلان شریکنا شرکة عنان، أو قال: شرکة مفاوضة، وکذبه صاحبه  ٤٢٥
إذا أقر الحر لعبد بالمفاوضة، وصدقه العبد
إذا قال: أنا شريك فلان في كل قليل وكثير ٤٢٥
لو أقر، فقال: فلان شريكي فيما في هذا الحانوت ٤٢٦
الفصل الثلاثون
في المتفرقات
رجل في يديه عبد، قال العبد: أنا عبد فلان آخر ٤٢٧
من في يديه الدار، إذا قال لمدعيها: أبرأتني من هذه الدار، فليس بإقرار ٤٢٧
إذا قال: فلان زرع هذه الأرض، بني فلان هذه الدار ٤٢٧
إذا أقر بدراهم في يديه أنها عارية من فلان، أو عارية لفلان ٤٢٨
إذا قال: لفلان على درهم فلوس، فإن عليه فلوسًا يساوى درهمًا
رجل أقر لرجل بحق في عبد له بملك، أو غير ذلك، ثم جحد
إذا ادعى رجل أن فلانًا غصبه ثوبًا، وأقر المدعى عليه بذلك، ثم اختلفا ٤٢٩
إذا قال: لأخي عليّ ألف درهم، ولم يسمه، فهو باطل
رجل قال: لهذا على ما لهذا على، ولم يكن أقر للآخر بشيء في مجلسه ذلك ٢٣١
إذا قال الرجل لغيره: غصبتك ألف درهم، وسكت، ثم قال: هي زيوف ٢٣٤
إذا أقر الرجل بقبض خمسمائة درهم وله فيها شريك، ثم قال: هي زيوف ٣٣٠
رجل مات، وترك عبدًا، فقال العبد للوارث: أعتقني أبوك، وقال رجل آخر:
لى على أبيك ألف درهم دين، فقال الوارث: صدقتكما ٣٣
إذا أقر الرجل أنه باع عبده من فلان، وقبض منه الثمن، لكنه لم يسم الثمن ٣٣
إذا أقه الرحل أنه باع هذا العبد من فلان بألف درهم، وقال فلان: ما اشتريت

# فهرس المسائل والموضوعات للمجلد الخامس عشر من المحيط البرهاني

#### الفصل الرابع

٣	 	لك	ع لذ	ىلح	ايم	من ا	يلاو	ن وک	بحود	ن لاي	ومر	ك	الذا	بلح	ن يص	ومر	كيلا	ِن و ک	يكو	، من	في بيان
٣	 			ہحًا	بحر	ان م	مل ک	، فف	دين	ن ال	<b>بە ع</b>	نفس	رئ	ن يب	رن أ	لمدير	ین ا	الد	حب	ے صا	إذا وكإ
٣	 		•		هما	أحد	المال	حب	صا-	کل	، فو	ىيل.	با كف	وبہ	ىم،	دره	لف	جل أ	ى ر-	ه علی	رجل ل
٤	 					يه	ل عل	لحتا	من ا	ین ء	، الد	بضر	ه بق	ال ل	لحت	ىن ا.	بلاء	ع وکی	ملع	لا يم	المحيل
٤	 								ب	لطلو	ىن ا.	بىه ە	بقبض	ب	لطال	کله ا	فوك	يل،	، کف	بالمال	إذا كان
٤	 												ل .	رجا	من	ىسە	بع نة	ان يب	ده ا	مر عب	رجل أ
			(	لمال	ب ا	,ی ر	لمشتر	کل ا	، فو	جل	ن ر	بة م	ضار	، المف	بمال	تراه	اً اشہ	، عبدً	رب	المضا	إذا باع
٤	 		•					• •							٠.				جز	لم يج	بقبضه
٥	 					ىتراه	ب ال	الغائ	لانًا	أن فا	ميد	دا ال	ے هذ	دعى	ا در	الرق	قر با	بد ما	يه ع	ى يد	رجل ف
٥	 نة.	'ببیا	ĬĮ	ضه	ے قبا	، على	سدق	، لايه	: أنه	به إلا	مكات	ه وه	ل ابن	على	ے ما	فبضر	فی ف	كيلا	ن و	يكود	الرجل
٥	 					اء	ه شر	ری ل	يشتر	بأن	كله	<sup>أ</sup> و و	ه، أ	عند	بيع	أن ي	راً ب	حجو	يًا م	ے صب	إذا وكإ
٧	 . ,	ری	شة	، فا	اعًا.	له مت	نری ا	ن يشا	يه أر	ًا عل	: جور	مح	سبيا	و ص	اً ، ا	عليا	ورًا	بحب	دًا ه	مر عب	رجل أ
٧	 							وز .	يجو	، لا	ئىراء	والث	بيع	ل ال	يعقا	¥ 5	، کار	ا، إن	نونًا	ے مج	إذا وكإ
						نوهًا	ے معن	لوكيل	ار ال	فص	مم،	دره	لف	دًا بأ	، عبا	ى ئە	شتر;	أن ين	جلا	مر ر-	رجل أ
٧	 																				إلا أنه ي

الفصل الخامس
في بيان من يصح منه التوكيل ومن لا يصح
الفصل السادس
في بيان ما يجوز من الوكالات وما لا يجوز
لا يجوز التوكيل باستيفاء القصاص وحد القذف ١٠
يجوز التوكيل بالإقراض، ولا يجوز بالاستقراض
إذا دفع الرجل إلى رجل مائة درهم، وأمره أن يقرض فلانًا، ويأخذمنه بذلك رهنًا ١٢
إذا دفع الرجل إلى رجل ثوبًا يساوى عشرة دراهم، وأمره أن يرهنه له بعشرة دراهم ١٣
إذا دفع الرجل إلى رجل ثوبًا، وأمره أن يرهن له بدراهم قرضًا، وسمَّى له
لدراهم، فزاد المأمور على ما سمى، أو نقص
إذا وكله أن يرهن ثوبًا بدراهم مسماة، فرهنه عند نفسه، ودفع الدراهم إلى الآمر ١٦
الفصل السابع
في التوكيل بالخصومة
رجل حضر مجلس القاضي، ووكل رجلا بقبض كل حق له، وبالخصومة فيه
وليس معهما أحد للموكل قبله حق
إذا وكل رجلين بالخصومة مع رجل، فقدم أحدهما الغريم، فجحد الوكالة
والمال جميعًا، فأقام البينة عليه بالوكالة والمال
إذا وكل رجلا بالخصومة، فهو على وجوه: الأول: أن يوكله بالخصومة
ولا يتعرض لشيء آخر ٢٠٠٠.٠٠٠ ولا يتعرض لشيء آخر
الوجه الخامس: إذا قال: وكلتك بالخصومة غير جائز الإقرار والإنكار ٢٠
إذا كان الموكل بالخصومة هو المطلوب المدعى عليه
المطلوب إذا وكل وكيلا في خصومة، ثم أراد أن يستثني إقرار الوكيل عليه ٢٢
الوكيل بالخصومة في الدين يملك قبضه عند علماءنا الثلاثة ٢٢
لو وكله بالخصومة إلى فلان الفقيه

# المحيط ج ٢٥ الفصل الثامن

في التوكيل بقبض الدين وتقاضيه، وفي التوكيل بقبض العين وفي التوكيل
بإثبات الدين وقضاء الدين والرسول في ذلك
إذا وكل رجلا بتقاضى دينه، فهو جائز
إذا وكل رجلا بقبض دينه
ليس للوكيل أن يوكل غيره بالقبض
إذا وكّل رجلا بتقاضي دين له على رجل، ثم إن المطلوب مات ٢٦
إذا وكل الرجل رجلا بقبض دين له على رجل، فقبضها الوكيل، ووجدها زيوفًا ٢٦
لو وكله ببيع عين من أعيان ماله بدراهم جياد، فباعه بالزيوف أو الستوقة يضمن ٢٦
رجل له على رجل ألف درهم وضح، وكل رجلا بقبضها منه
رجل له على رجلين ألف درهم، وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه
فوكّل رب الدين رجلا بقبضه من أحدهما بعينه ٢٨
رجل له على رجل مائة درهم، فأرسل إليه ليقبض منه المائة
رجل وكل رجلا بقبض ألفٍ عن مديونه، وأعطاه المطلوب ألفي درهم
إذا وكل الرجل رجلا بقبض دين له، فجحد الغريم الدين ٢٨
الوكيل بالقبض إذا كان وكيلا من جهة القاضي
أقام رجل بينة أن فلانًا وكله وفلان ابن فلان بقبض المال الذي له على هذا
فأقر الغريم بالدين وجحد الوكالة
رجل ادعى على رجل حقًّا لغائب، وأقام بينة أن الغائب وكله بطلب حقه
وخصومته فی ذلك
إذا وكل الرجل رجلا بقبض جارية له في يدي فلان أو بنقل امرأته، أو بنقل مملوكه
فأقام المملوك البينة على العتاق
رجل استودع رجلا متاعًا، ثم وكل رجلا بقبضه، فدفع المستودع إلى الوكيل
غير متاع الموكل
إذا قدم الرجل رجلا إلى القاضي، وادعى أن فلانًاوكله بقبض دينه الذي على هذا ٣٢
الوكيل بالتقاضي يملك القبض عند علماءنا الثلاثة

رجل له مالان متفرقان، غنم وإبل سائمة، وجبت فيهما الزكاة، فدفع شاة

إذا قال لأخر: اشتر لي جارية فلان، فلم يقل المأمور: نعم، ولم يقل ٥٦
نوع آخر يتصل بهذا النوع
إذا قال الرجل لآخر: اشتر عبد فلان بيني وبينك، فقال: نعم، ثم لقي المأمور
رجل آخر، فقال له: اشتر عبد فلان بيني وبينك، فقال: نعم، ثم اشتراه المأمور ٥٧
نوع آخر
الوكيل بالشراء يطالب بالثمن من مال نفسه، وإن لم يدفع إليه الموكل بعد ٧٥
الوكيل بشراء الجارية بالألف إذا اشتراها بالألف كما أمر، ونقد الألف، وقبضها
ولم يحبسها عن الأمر
الوكيل إذا اشترى عبدًا بألف درهم سنة، وقبضه فلم يقبضه الآمر حتى حل المال
وأخذ البائع الوكيل به، فأراد الوكيل منعه من الموكل
نوع آخر في هلاك الثمن في يد الوكيل واستهلاكه إياه وفي هلاكه قبل التسليم
رجل قال لغيره: اشتر لي بهذه الألف الدرهم جارية، وأراه الدراهم، ولم يسلمها
إلى الوكيل حتى سرقت الدراهم
إذا دفع الرَّجل إلى رجل ألف درهم، وأمره أن يشتري له بها جارية، أو شيئًا آخر
بعينه، فهلكت الدراهم في يد الوكيل قبل أن ينقده
نوع آخر في تأخير الثمن عن الوكيل وحطه عنه وهبته منه وما يتصل بذلك
الوكيل بشراء شيء بعينه إذا اشترى، ولم ينقد الثمن، حتى آخر البائع الثمن
عن الوكيل صح
إن حطّ البائع عن الوكيل بعض الثمن، فإنه يحط عن الموكل ذلك
لو وهب البائع بعض الثمن من الوكيل، يظهر ذلك في حق الموكل ٢٥
نوع آخر في إشهاد المشتري أن العبد المشتري لفلان ثم يمنعه من فلان ٦٦
نوع آخر في الوكيل بالشراء
الوكيل بالشراء إذا وجد بالمبيع عيبًا، ورضى به
رجل دفع إلى رجل ألف درهم، وأمره أن يشتري بها جارية، فاشترى الوكيل
بالألف جارية وقبضها، ثم وجد بها عيبًا
رجل اشترى لرجل عبدًا بأمره وقبضه، فوجد به عيبًا، فأبر أه البائع عن العيب

فقال له الآمر: قد ألزمتك العبد بإبراءك عن العيب، فلم يقبله المأمور ٧٧
الوكيل بالشراء إذا أراد الرد بالعيب، فقال له الموكل: لاترده بالعيب، فرده
كان الرد باطلا كان الرد باطلا
نوع آخر في الوكيل بالشراء يزيد البائع في المبيع أو يزيده في الثمن ٧٤
رجل دفع إلى رجل ألف درهم، وأمره أن يشتري بها جارية، وأمره أن يزيد
من عند نفسه ما يرى إلى خمسمائة٧٥
نوع آخر في التوكيل بالشراء من مال الوكيل٧٦
نوع آخر في مخالفة الوكيل بالشراء في الثمن ٧٧
رجل وكل رجلاأن يشتري له عبدين بأعيانهما، ولم يبين تمنًا، فاشترى أحدهما له ٧٧
من وكل رجلا بشراء عبد بعينه، فاشترى الوكيل نصفه، يتوقف شراءه
على رضاه عند أبي يوسف
الوكيل بشراء الدار إذا اشترى نصفها، ثم اشترى الموكل النصف الباقي ٧٩
رجل دفع إلى رجل ألف درهم، وأمره أن يشتري له بهاعبدًا، فاشترى فوجده حرًّا ٨٠
نوع آخر في مخالفة الوكيل في الثمن:١٨
نوع آخر في تقييد الوكالة
الوكيل بالشراء مطلقًا إذا اشترى بمثل القيمة أو بأكثر ، مقدار ما يتغابن الناس فيه ٨٢
نوع آخر في الجمع بين الإشارة والتسمية في ثمن ما وكل بشراءه
ومما يجانس هذا النوع ولم يكن من مسائل الوكالة
رجل أتى بيَّاعًا وقال: بعني بهذه الدراهم وهي ألف كذا وكذا، فباعه به
فإذا الدراهم زيوف، أو نبهرجة أو ستوقة أو رصاص٧٨
نوع آخر في التوكيل بالشراء فيماله حمل ومؤنة: إذااستأجر حمولة لحمل المشتري ٨٨
نوع آخر في التوكيل بالشراء بالدين الذي للموكل على الوكيل
نوع آخر في الاستحقاق المشتري بعد ما هلك في يد الوكيل بالشراء
الفصل الحادى عشر
في التوكيل بالبيعفي التوكيل بالبيع
نوع: في التوكيل بالبيع المطلق إذا باع، ما سوى الدراهيم و الدنانير، أو ياء بالنسبيّة

#### الفصل الثالث عشر

في بيان حكم وكيل الوكيل والموكل الأول والموكل الثاني معه ١٣٩
إذا وكل الرجل رجلا في خصومة، أو تقاضي دين، أو بيع، أو شراء
أو نكاح، أو طلاق، أو غير ذلك
رجل وكل غيره أن يزوجه امرأة، فزوّجه رجل سوى الوكيل، والوكيل حاضر
فأجاز، جاز ا ١٤١
إن أراد الوكيل الأول أن يعزل الثاني، يحل له ذلك
إذا قال رب المال للمضارب: اعمل فيه برأيك، فدفع المضارب المال
إلى غيره مضاربة
رجل دفع إلى رجل ألف درهم بضاعة يشتري له بها متاعًا قد سماه
وأن يوكل بذلك من أحبّ
الفصل الرابع عشر
في توكيل بعد توكيل بشيء واحد، وفي التوكيل بشراء شيء في ملك الموكل بشيء
من ذلك يوم وكل ١٤٤
الفصل الخامس عشر
في انعزال الوكيل، وخروجه عن الوكالة حكمًا لا قصدًا
إذا جن الموكل، فهو على وجهين: إن كان الجنون غير مطبق لا ينعزل الوكيل
وإن كان مطبقًا ينعزل
إذا وكل الرجل رجلا ببيع عبد له، ثم إن الموكل باع العبد بنفسه
إن باع الآمر العبد، أو باع الوكيل العبد، ثم رد عليه بالعيب بقضاء
فإن للوكيل أن يبيعه
رجل أمر رجلا أن يزوّجه امرأة بعينها، ثم إن الوكيل تزوج أمها أو أختها
فقد خرج الوكيل عن الوكالة
إذا باع الموكل العبد الموكل ببيعه بنفسه، ولم يعلم الوكيل ببيع الموكل
فباعه الوكيل، وقبض الثمن، وهلك في يده

إذا وكل الرجل أن يطلق امرأته، ثم طلقها الزوج بنفسه قبل طلاق الوكيل
فهذا لا يكون عزلا للوكيل ا ١٥١
إذا وكل رجلا ببيع دار له، فبني فيها بناءً، فهو رجوع عن الوكالة ١٥٢
لو أمره بشراء ثوب أبيض بعينه، أو ببيعه، فصبغ لم يجز الشراء على الآمر
فالبيع يجوز
الفصل السادس عشر
في جمع الوكيل بين ما أمربه وبين غيره، وفي جمعه بين ما أمربه من جهة شخصين
في العقد وفي الزيادة من الوكيل
الفصل السابع عشر
في توكيل الأب والوصى في أمور اليتيم
الفصل الثامن عشر
في الاختلاف الواقع بين الوكيل والموكل
رجل يقول لرجل: أمرتك أن تبيع عبدى بالنقد، فبعته بالنسيئة، وقال المأمور: لا
بل أمرتني بالبيع، ولم تقل
إذا قال لغيره: أمرتك أن تبيع عبدي على أن لي فيه الخيار، وقال المأمور: لم تأمرني
أن أشترط ذلك الخيار
إذا دفع إلى رجل ألف درهم، وقال: اشتر لى بها جارية، فاشترى
غقال الأمر: اشتريتها بخمسمائة، وقال المأمور: اشتريتها بألف
إذا وكل رجلا بشراء عبد هندي بكذا، فاشترى الوكيل عبدًا هنديا كما أمره به
وجاء بالعبد إلى الموكل، فقال الموكل: هذا عبدي وقد كان فلان غصبه مني
وجاء بالعبد إلى الموسل على الموسل المعداعبدي وعد عالى عرف عليب سي
رجل وكل رجلا أن يشتري له أخاه، فاشترى الوكيل وجاء به، فقال الموكل:
هذا ليس بأخي
رجل دفع إلى رجل ألف درهم وأمره أن يشتري له بها عبدًا، فجاء بعبد
وقال: قد اشتريته من هذا بألف درهم، وقال الآمر: لم تشتره

من وكل رجلا بعتق عبده، فقال الوكيل: أعتقه أمس وقد وكله بذلك قبل أمس
لا يصدق الوكيل على ذلك من غير بينة
رجل أمر رجلا ببيع داره، فقال المأمور: بعتها بكذا، وقبضت الثمن وضاع
ولم يكن الآمر دفع الدار إليه، وقال الآمر: لم تقبض الثمن١٦١
إذا وكل الرجل رجلا ببيع عبدله، فقال الآمر: قد أخرجتك من الوكالة
فقال الوكيل: قد بعته أمس
رجل له على رجل ألف درهم، فأمره أن يشتري له بها عبدًا، فقال المأمور:
قد اشتريت لك عبدًا من فلان وقبضته، ودفعت الثمن إليه ١٦٢
الفصل التاسع عشر
في الشهادة على الوكالة
إن شهد أحدهما بالوكالة والآخر بالوكالة والعزل قبل على الوكالة
لاتفاقهما عليها، ولم يثبت العزل لانفراد أحدهما به
لا تجوز شهادة ذميين على توكيل المسلم مسلمًا أو ذميًّا في قبض دينه
من مسلم أو ذمي
إن كان المطلوب غائبًا، فادعى الطالب في داره حقًّا، وجاء بابني المطلوب
فشهدا أن المطلوب وكل هذا بالخصومة في هذه الدار ١٦٥
لو وكَّله بتقاضى دين، ثم غاب، فشهد ابنا الطالب أن أباهما عزله ١٦٦
إذا شهد أحدهما أنه وكله بالخصومة في الدين، والآخر أنه وكله بقبضه، جاز
وصار وكيلا بهما عند أبي حنيفة
لو شهدا بوكالة إنسان وقضي به، ثم رجعا لم يبطل القضاء بالوكالة، ولم يضمنا ١٦٨
الفصل العشرون
في الوكالة الموقوفة
رجل قال لمديون رجل: ادفع إلى ما لفلان عليك، لعل هو يجيز قبضي
وما وكلني بقبضه
رجل له في يدي رجل ألف درهم وديعة، فقال: قد أمرت فلانًا أن يقبض الألف

التي لي عند فلان، فلم يبلغ ذلك المأمور بالقبض حتى قبض الألف
الفصل الحادى والعشرون
في التوكيل للمجهول
الفصل الثاني والعشرون
توكيل الرجلين إذا فعل أحدهما ما وكله به ١٧٣
إذا وكل رجلين يبيعان عبدًا له أو دارًا أو دابة أو شيئًا من الأشياء، فباع أحدهما
دون صاحبه لا يجوز
لو وكّل رجلين بطلاق امرأته، فطلق أحدهما، وأبي الآخر أن يطلق، فهو جائز ١٧٣
وكل رجلين ببيع عبد له، فباع أحدهما، والآخر حاضر، فأجاز بيعه ١٧٤
إذا وكل رجلين بقبض وديعة له، فقبض أحدهما بغير إذن صاحبه كان ضامنًا له ١٧٤
الفصل الثالث والعشرون
في الوكالة يعطى صاحبها على التصديق والتكذيب أو من غير تصديق وتكذيب ١٧٦
مسائل هذا الفصل أقسام أربعة:
القسم الأول: رجل عليه دين لرجل غائب جاء رجل، وقال: إن الغائب وكلني
بقبض ماله عليك
فرق بين هذا وبين الوكيل بقبض الوديعة
القسم الثاني من هذا الفصل
إذا كان للرجل على رجل مال، غاب صاحب المال، فجاء رجل، وادعى
أن صاحب المال وكله بقبض المال، فكذبه المديون، أو سكت، ودفع المال إليه ١٨١
القسم الثالث من هذا الفصل
لو يمت الطالب، وباقي المسألة بحالها من تصديق الغريم الوكيل
ودفع المال إليه، وتضمينه إياه
القسم الرابع من هذا الفصل القسم الرابع من هذا الفصل
لو أن الغريم دفع المال إلى الوكيل من غير تصديق ولا تكذيب، ثم حضر الموكل
وجحد الوكالة وأشهد على ذلك شهود أو غاب

### الفصل الرابع والعشرون

فيما للوكيل أن يفعل وماليس له ذلك والوكيل بالبيع إذانقد الثمن من مال نفسه ١٨٨
إذا وكل الرجل رجلا بتقاضي دين له على رجل، فليس له أن يشتري منه شيئًا
بذلك الدين
رجل أمر رجلا أن يشتري له نصف دار، فاشتراها كلها، فله أن يقاسم ١٩٠٠٠٠٠٠
رجل دفع إلى الرجل متاعًا يبيعه ، فباعه بنسيئة ، فقال رب المتاع: إن رأيت أن تنقدني
من عندك، ففعل
الفصل الخامس والعشرون
في التوكيل بالعقود ببدل مجهول
إذا وكل الرجل رجلا أن يكاتب عبده على عبد، أو على حنطة، أو ثوب هروى
أو مروى جاز، وينصرف إلى الوسط
إذا قال الرجل لغيره: خذ عبدي هذا وبعه بعبد، أو قال: اشتر لي به عبدًا ١٩٢
لو وكله بأن يبيع عبده بعشرة أثواب هروية، أو بكر حنطة ١٩٢
لو وكل رجلاً، بأن يكاتب عبده على وصفاء أو على أكرار حنطة
أو على ثياب هروية
الفصل السادس والعشرون
في التوكيل بالإجارة والاستئجار والمزارعة والمعاملة
الوكيل بإجارة الدار خصم في إثبات الإجارة، وفي قبض الأجر
وحبس المستأجر به
لو وكل أن يؤاجر أرضه بدراهم، فأجرها بدنانير
الوكيل بالاستئجار يملك الاستئجار بالدراهم والدنانير والمكيل والموزون
إذا كان بغير عينه بلا خلاف
الوكيل بدفع الأرض مزارعة أو بدفع النخيل معاملة إذا أبرأ المزارع أو المعامل
عن نصيب المالك

## الفصل السابع والعشرون

ى التوكيل بالنكاح والطلاق والعتاق واليمين والخلع
عامة مسائل النكاح قد مرت في كتاب النكاح
ِجِل قال لغيره: زوّجني امرأة على أنك متى تزوجتها، فأمرها بيدها
- ذا وكلت المرأة رجلا أن يزوجها فزوجها، وحطّ عن مهر مثلها مقدار ما لا يتغابن
لناس في مثله
ذا وكل الرجل رجلا أن يطلق امرأته، ثم طلقها الزوج قبل طلاق الوكيل
لهذا لايكون عزلا للوكيل
جوز التوكيل بالعتق، سواء كان العتق على مال أو على غير مال
جوز التوكيل باليمين بالطلاق
ذا وكل الرجل رجلا أن يخلع امرأته، ووكلت المرأة ذلك الرجل أيضًا بالخلع ٢٠٤
لفصل الثامن والعشرون
ني التوكيل بالصلح
لتوكيل بالصلح عن المال إرسال من وجه، وتوكيل من وجه
لوكيل بالصلح من جانب المدعى عليه إذا ضمن بدل الصلح، أو أضاف الصلح
لى ماله حتى يلزمه بدل الصلح ٢٠٦
لوكيل بالصلح عن دم العمد من جانب المطلوب بمنزلة الوكيل بشراء النفس ٢٠٦
ركيل المدعى عليه بالصلح إذا وكل رجلا بالصلح، ولم يأمره الموكل بذلك نصّا
ِلا قال له: ما صنعت من شيء فهو جائز
ذا ادعى رجل دارًا في يدي رجل، فوكل المدعى عليه رجلا ليصالح مع المدعى
لِم يسمّ له شيئًا
و كان دم الخطأ بين ورثة فوكل أحدهم بالصلح في حصته، فصالح على دراهم
رقبضها
د. ذا وكل رجلا بالصلح في شجة ادعيت عليه، وأمره بالضمان ٢٠٨
و قتل رجل حرًا وعبدًا، فوكل مولى العبد وولى الحر رجلا، فصالح مع القاتل ٢٠٩

لو فقئت عين العبد، فصالح عنها على ستة الأف درهم، جاز عند أبي يوسف ٢١٠
الفصل التاسع والعشرون
في البضاعة
إذا دفع الرجل إلى غيره ألف درهم بضاعة ليشتري بها ثُوبًا ٢١٢
لو قال: خذ هذه الألف بضاعة جاز، ويصير مأذونًا بالشراء، ولو قال:
خذهذا الثوب بضاعة جاز، ويصير مأذونًا بالبيع ٢١٢
لو قال: خذ هذه الألف بضاعة إلى الريّ في الثيّاب، أو قال: في الرقيق
أو قال: في الطعام، فاشترى المستبضع بجميع المال ما أمر به ٢١٤
لو اشترى المستبضع ببعض المال هذه الأشياء، وأمسك الباقي للإنفاق والحمل
فلم ينفق حتى مات صاحب المال، ثم أنفق ٢١٥
الفصل الثلاثون
في المتفرقات
الوكيل بالشراء إذا أخذ السلعة على سوم الشراء ٢١٧
الوكيل بالطلاق إذا طلق في حال سكره
رجل أمر عبده أن يبيع نفسه من رجل ففعل ٢١٧
رجل له حنطة في يدي رجل أمر صاحب الحنطة الذي في يديه الحنطة أن يتصدق
على فلان
إذا وكل الرجل رجلا أن يشتري له جارية بألف درهم، فاشترى الوكيل جارية ٢١٧
رجل دفع إلى رجل دراهم
لو أن رجلا أمر رجلا أن يشتري له عبدًا، وسمى جنسه وصفته وثمنه ٢١٨
الوكيل بالشراء إذا اشترى ونقد الثمن من مال نفسه، وقبض المشترى ٢١٩
رجل أمر رجلا أن يشتري له ثوبًا مسمى بدراهم دفعها إليه ٢١٩
لو وكل رجلا أن يشتري له ثوبًا هرويا بعشرة
الوكيل بالبيع إذا قال: بعته من رجل لا أعرفه، وسلمته إليه
الوكيل بالبيع إذا دفع المبيع إلى رجل ليعرضه على من أحب، فهرب ذلك الرجل ٢١٩

الوكيل بالبيع إذا أنكر قبض العين، ثم أقر وباع ٢٢٠
رجل دفع إلى رجل طستًا، وأمره ببيعه، فهشمه الوكيل، ثم باعه ٢٢٠
إذا وكل الرجل رجلا وأعطاه طعامًا، وقال: بع كل كر منه بخمسين درهمًا ٢٢٠
رجل دفع إلى رجل ثوبًا، وقال: بعه لي، فباعه ولم يقبض الثمن ٢٢١
لو أن الوكيل باع من صاحب الثوب عرضًا بدراهم مثل وزن تلك الدراهم التي له
على مشترى الثوب
رجل وكل رجلا بقبض ألف درهم له على فلان، وبالخصومة فيها
الموكل إذا باع العبد الموكل ببيعه، ولم يعلم الموكل به، أو أعتقه، أو دبره ٢٢١
الوكيل ببيع الجارية إذا باعها بألف كما أمر به، وتقابضا ٢٢٢
رجل وكل رجلا أن يشتري له عبد فلان بألف درهم، فجاء الوكيل إلى البائع
فطلب منه البيع
إذا وكل الرجل رجلا بقبض كل حق عرف له والخصومة ٢٢٢
رجل أمر رجلا أن يشتري له كر حنطة بمائة درهم من ماله، ففعل ولم يقدر
على الآمر
رجل وكل رجلا بقبض وديعة له من فلان، وجعل له على ذلك أجرًا مسمّى ٢٢٣
رجل له على رجل ألف درهم، فدفع إليه رجل عبدًا٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
مديون أن يمتنع عن قضاء الدين إلا بمحضر من الموكل إذا كان حاضرًا ٢٢٣
إذا قال الموكل بالبيع للمشترى: لا تدفع ثمن العبد إلى الوكيل ٢٢٣
ر لو وكله بقبض المال كله، فقبضه، وهلك في يده٢٢٤
لو كان المديون دفع إلى رجل دراهم، ووكله بأن يقضى دينه ٢٢٤
لو دفع الوكيل دراهم نفسه إلى المطلوب، ولم يدفع دراهم الآمر
كتاب الكفالة والضمان ٢٢٧
•
الفصل الأول
في بيان ركن الكفالة وشرائط جوازها وحكمها
أما بيان ركنها

فهرس المسائل و الموضوعات	<u> </u>	المحيط ج ٢٥
۲۳۰		بيان شرائط جواز الكفالة
777		أما بيان حكمها
		الفصل الثانى
778		في الألفاظ التي تقع بها الكفالة
، فهذا جائز ٢٣٤	أو قال: أنا زعيم به	إذا قال: أنا قبيل لك بنفس فلان،
٢٣٤ ٤٣٢	• • • • • • • • • •	لو قال: هو عليّ حتى يجتمعا
740		لو قال: أنا ضامن لك بمعرفة فلان
،: إلىّ، أو قال: دعه إلىّ ٢٣٥	قال: علىّ، أو قال	إذا قال لك: عندى هذا لرجل، أو
ك، أنا أسلمه إليك	ل فلان أنا أدفعه إليل	من قال لغيره: الدين الذي لك علم
777		أنا أقضيه
بالنفس ٢٣٧	وجهه، فهو كفالة	إذا كفل برأس رجل، أو برقبته، أو
لك ماعلى فلان أناأقبضه منه	للطالب: ضمنت	رجل له على رجل مال، فقال رجإ
YTV	• • • • • • • • •	وأدفعه إليك
		الفصل الثالث
YY9	لايصح	في بيان من يصح الكفالة منه ومن
إذن المولى لايجوز ٢٣٩	أو عن أجنبي بغير إ	إذا كفل العبد المحجور عن مولاه،
779	ال، فالكفالة جائزة	إذا كفل المولى عن عبده بنفس أو م
Y	لا يجوز كفالته	إذا كفل صبى بنفس رجل أو صبى
7 1		رجل أدخل ابنه الصغير معه في الض
		إذا ادعى رجل على صبى أو مجنوا
787 737		بغير إذن وليه
		الفصل الرابع
تسليم وعدم صحته ۲٤٤	بالتسليم وصحة الن	في الكفالة بالنفس ومطالبة الكفيل
		إذا كفل الرجل بنفس رجل، فلم يا
788 337		حبسه القاضي

إذا حبس الكفيل بالنفس بحكم الكفالة ، وعلم أن المكفول بالنفس غائب
ببعض الأمصار
إذا كان المكفول بالنفس محبوسًا في سجن قاضٍ آخر في هذا المصر ٢٤٦
إذا سلمه في المفازة لا يبرأ
إذا سلم الكفيل المكفول بنفسه إلى الطالب، ولم يقل: سلمته إليه بجهة الكفالة ٢٤٨
إذا دفع المكفول بنفسسه نفسه إلى الطالب، وأشهد أنه إنما دفع نفسه إليه
من كفالة فلان، يجبر الطالب على القبول٠٠٠
إذا وكل الطالب رجلا أن يأخذ له كفيلا من المطلوب بنفسه، فأخذ ٢٥٠
الفصل الخامس
في الكفيل بالمال وأداء الكفيل ما كفل به
عى الحصيل بدى والحقيقة في ذمة إنسان صغير أو كبير، ذكر أو أنثى، مأذونٍ كل دين وجب على الحقيقة في ذمة إنسان صغير أو كبير، ذكر أو أنثى، مأذونٍ
ص دين و بعب على المعينه على دمه إنسان، صحت الكفالة
إذا كفل رجل عن رجل بمال، وأدى المكفول عنه المال إلى الكفيل قبل أن يؤدي الكفيل إلى المكفول له، ثم أراد، أيستر د ذلك من الكفيل ٢٥١
إذا كان للرجل على رجل دراهم مؤجلة وكفل بها رجل، ولم يسم في الكفالة
إلى أجل
إذا أدى ورثة الكفيل الدين من التركة، لم يكن لهم أن يرجعوا بالدين على الأصيل
مالم يحل الأجل
الفصل السادس
في الأجل والخيار والكفالة
إذا كفل بنفس رجل إلى شهر، أو إلى ثلاثة أيام، أو ما أشبه ذلك ٢٥٤
إذا كفل إلى الحصاد أو إلى الدياس أو إلى الجزاز أو إلى المهرجان، أو إليالنيروز ٢٥٤
رجل كفل بنفس رجل على أنه كلما طالبه به، أو على أنه كلما طلبه منه
فله أجل شهر
إذا كان لرجل على رجل ألف درهم حالة من ثمن بيع، فكفل بها رجل إلى سنة ٢٥٧

هرس المسائل و الموضوعات	- ۳۸۰ –	المحيط ج ٢٥
701	ىل مسمّى	إذا كفل بالقرض مؤجلا إلى أج
، أخر المال	الكفيل رجل آخر، ثم الطالب	إذا كفل بالمال رجل، وكفل عن
Υολ		عن الأصيل
ع الطالب بها عبداً	رهم إلى سنة، ثم إن الكفيل باع	لو كفل رجل عن رجل بألف در
		قبل الأجل، وسلمه إليه، ثم ال
يبها كفيل	.رهم من ثمن بيع، أو غصب و	إذا كان لرجل على رجل ألف د
Y7		
		فأخر الطلب المال الفصل السابع
777		في تعليق الكفالة بالشرط
777		يجب أن يعلم أن من هذا الجنس
غدًا		إحداها: إذا شرط الكفيل في اا
777		فعلى المائة التي لك عليه
به غدًا		المسألة الثانية: إذا شرط في الكا
777		فعلى مالك عليه من المال، ولم
غدًا	فالة بالنفس: إنى لم أوافك به	المسألة الثالثة: إذا شرط في الكا
		فعلى مائة درهم، ولم يقل: فع
هم	أوافِك به غدًا، فعلى المائة الدر	المسألة الرابعة: إذا قال: إن لم
		التي لك عليه، والطالب يدعي
التي لك	، أوافِك به غدًا، فالمائة الدرهم	المسألة الخامسة: إذا قال: إن لم
		على فلان آخر على
للان آخر	م أوافكِ به غدًا، فالمال الذي لف	المسألة السادسة: إذا قال: إن لـ
778		على فلان آخر
		المسألة السابعة: إذا قال: إن لم
377		على هذا المكفول به على
سوى المائة	وفِك به غدًا، فعلى مائة درهم	المسألة الثامنة: إذا قال: إن لم أ
	•	التي لك عليه، فلم يواف بِه غُدُ

المسألة التاسعة: إذا قال: إن لم أواف به متى دعاه به، فعلى الألف التي عليه
ثم إن الطالب دعاه به ، فدفعه إليه مكانه
المسألة العاشرة: إذا قال: إن لم أواف به غدًا، فأنا كفيل بنفس فلان،
سمى رجلا للطالب عليه حق معنى رجلا للطالب عليه حق
إذا كفل بنفس فلان على أنه إن لم يوافِ به غدًا، فالمال الذي عليه للطالب عليه
فمات المكفول به قبل مضى الغد
إذا كفل بنفس رجل على أنه إن لم يواف ِبه غدًا، فالمائة الدرهم التي للطالب عليه
على الكفيل، فتغيب الطالب في الغد، فطلبه الكفيل، فلم يجده حتى مضى الغد ٢٦٧
إذا كفل رجل بنفس رجل على أن المكفول بنفسه إن غاب عنه، فالكفيل ضامن
لما عليه
إن كفل بنفس رجل على أنه إن أوفى به ما بينه وبين شهر وإلا فالمال على لازم ٢٦٨
إذا ادعى رجل على آخر مائة، ولم يدع المائة الدينار، بل ادعاه المائة مطلقة ٢٧٠
إذا كفل رجل بنفس رجل على أنه إن لم يواف ِبه غدًا، فعليه ما يقر به
المطلوب للطالب
إذا قال الرجل: إن مات فلان قبل أن يعطيك الألف التي لك عليه، فأنا كفيل بها
أو كانت الألف إلى أجل، فقال: إن حلت ولم يعطِّك٧٢٢
الفصل الثامن
في الكفالة بالمال على أن يعطيه من وجه كذا
إذا كان لرجل على رجل ألف درهم، وكفل بها رجل على أن يعطيها إياه
من وديعة المطلوب عنده
الفصل التاسع
في الكفالة بما ذاب لك على فلان أو ما أقر لك به فلان أو ما بايعت فلانًا
يى المحقق به داب من على قارل الو ما افر من به قارل الو ما بايعت قارل
ذا قال الرجل لغيره: ما ذاب لك على فلان، فهو على ٢٧٧ ٢٧٧
دا قال : مالك على فلان، فهو على ، فقال فلان له على كذا، وأنكر الكفيل ذلك
نو قال. المالك على قارن، فهو على، فقال قارن له على قداء والكر المقيل دلك

عات	فهرس المسائل و الموضو	- <b>Y</b> AV -	المحيط ج ٢٥
777			لا يلزم الكفيل شيء
	فيامن بهذه الألف	فلانًا بألف درهم على أنى ف	إذا قال لغيره: بع خادمك هذا ا
777		• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	فباعه إياه بألفين
	كفول عنه	قضي له به عليه، وغاب الم	رجل ضمن لرجل عن رجل ما
777	م	ان له على الغائب ألف دره	وأقام الطالب بينة على الكفيل أ
779	، أو قال: ما داينني	للان عني تُمن ما بايعني به،	إذا قال الرجل لغيره: اضمن لف
	ة، فقضى بذلك قاضى	قضي به عليه قاضي الكوف	لو كفل بنفسه على أنه ضامن لما
444		• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	غير الكوفة
			الفصل العاشر
	شرط وفي هبة الدية	إبراء وفي تعليق البراءة بال	في براءة الكفيل بإبراء ومن غير
7.1.1			من الكفيل
7.1	الأشياء الثلاثة	البراءة عنها إنما تكون بأحد	الكفالة بالنفس متى صحت، ف
			رجل له على رجل ألف درهم.
7.1	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •		على مائة درهم
47.5	<ul><li>۵ عن فلان</li></ul>	إلى من المال الذي كفلت ب	إذا قال الطالب للكفيل: برئت
	افي بنفس المكفول به غدًا	وشرط في الكفالة أنه إن و	إذا كفل الرجل عن رجل بمال،
440		• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	أنه برئ من المال الذي كفل به .
	ليه شيئًا، فاشتراه	دًا بألف درهم، ولم يدفع إ	إذا وكل رجلا أن يشتري له عبا
۲۸۲	لألف التي لك عليه	. ضمنت لك عن المشترى ا	ثم جاء رجل، وقال للبائع: قا
	طلوب للطالب:	، وكفل بها كفيل، فقال المع	رجل له على رجل ألف درهم
۲۸۷	ج من البين	الألف، فابرأني عنها لاخر	إن فلانًا قد كفل لك عنى بهذه
	على أن يبرأه	الذي على المكفول بنفسه ع	الكفيل بالنفس إذا قضى الدين
۲۸۷		ز القضاء	عن الكفالة بالنفس، ففعل جا
			الفصل الحادي عشر
719		ع من ماله على أنه ضامن ا	في الرجل يأمر الرجل ببيع شي
	٠,٠٠٠ ج. ١	ام من المنابعة المناب	می اگر جس چهر اگر جس جینے عو

ر الموضوعات	فهرس المسائل و	- YAA -	المحيط ج ٢٥
۲۸۹	وعلى	زنًا، فما بایعته من ش <i>یء</i> ، فهو	إذا قال الرجل لغيره بائع فلا
۲۹۰		من شيء فهو على	داينه اليوم، فما داينته اليوم
ىلى ۲۹۱	بدي من شيء فهو ع	م قال لرجل: ما بايعت به عب	لو أذن لعبده في التجارة، ثـ
	وهب البائع الثمن	كفل له رجل بالثمن بأمره، ف	رجل باع من رجل عبدًا، و
۲۹۱	بالعبدعيبًا	ِ المشترى، ثم وجد المشترى ب	للكفيل، وقبضه الكفيل من
			الفصل الثاني عشر
۲۹۳		بغير براءة من الطالب	في الكفالة تبطل عن الكفيل
۲۹۳	نحق المبيع من يده	ل من ثمن مبيع اشتراه، فاست	إذا كفل الرجل بمال عن رجا
	ثم سقط كل المهر	ئفل بالمهر رجل عن الزوج، ا	لو أن رجلا تزوج امرأة، وك
۲۹٤		جهتها قبل الدخول	عن الزوج بالفرقة الثابتة من
ب	ب الألف لغريم المولح	، ألف درهم، وضمن المكاتب	لو أن رجلا كاتب عبده على
۲۹٤			أو كفل بها
			الفصل الثالث عشر
۲۹٦		كفالة	في دعوى الكفيل بطلان الك
	أصيل	ف درهم بأمره، ثم غاب الأ	
۲۹٦	وب من ثمن خمر	أن الألف الدرهم على المطلو	فادعى الكفيل على الطالب
			الفصل الرابع عشر
۲۹۸			في أخذ الكفيل
۲۹۸	عي عليه	أن يأخذ له كفيلا بنفس المد	<del>-</del>
Y99		المدعى شاهدين مستورين أو	
			1

. 187	إذا طلب المدعى من القاضي أن يأخذ له كفيلا بنفس المدعى عليه
799.	لى دعوى السرقة: إذا أقام المدعى شاهدين مستورين أو شاهدًا واحدًا عدلا
	ن وقع الدعوى في التعزير بأن ادعى قبل رجل شتيمة يريد به شتيمة لا يجب بها
۳۰۱.	حدالقذف
	الفصل الخامس عشر

-	
	إذا شهد شاهدان على شهادة شاهدين على الكفالة ، وقالًا : نحن لا نعرف
٧٠٧	الكفيل والمكفول عنه
	لو شهد رجلان بأنفسهما أن هذا الرجل كفل لهذا الرجل بنفس رجل نعرفه بوجه
۳۰۷	ولا نعرفه باسمه
	إذا ادعى رجل قبل رجل كفالة بنفس رجلين، وأقام شاهدين، فشهدا
۸۰۳	على كفالة أحدهما، واختلفا في الآخر
	إن اختلف الشاهدان في المال، فشهد أحدهما بالدراهم، وشهد الآخر بالدنانير
۲۰۸	لم تجز شهادتهما
	إذا كان لرجلين على رجل ألف درهم، فأخذ منه كفيلا بنفسه
4.9	فإن لم يوافِ به غدًا، فعليه المال
	رجل ادعى عَلَى رجل أنه كفل بنفس فلان، وأنكره، وأقام المدعى بينة
۳۱.	على الكفيل أنه كفل بنفسه
۳۱.	ذا شهد شاهدان على الكفالة بألف درهم، واختلفا في اللفظ
	ذا ادعى قبل رجل كفالة بألف درهم له على رجل قد سماه، فشهد شاهدان
717	نه كفل له بألف درهم عن رجل، وقالا: رأيناه، ولم نعرفه
	ذا ادعى رجل على رجل كفالة بنفس فلان، أو مال عليه، وحلف له
414	على ذلك عند القاضي
	ِذَا ادعى رجل قبل رجل كفالة، وقال: أخذت غلامي حتى كفلت لى بفلان
414	وجحد الكفيل ذلك
	ذا ادعى الكفيل بالنفس أنه دفع المكفول بنفسه إلى وكيل الطالب
717	وأنكر الطالب حلف الطالب
	رجل قال الآخر: إن جني فلان عليك، فأنا كفيل بنفسه، فقال ذلك الرجل
414	
	ِ ذا كفل بنفس رجل على أنه إن لم يوافٍ به غدًا ، فعلى المائة التي لك عليه
317	واشترط الكفيل على الطالب، وقال للطّالب: إن لم يوافٍ في المسجد غدًا
	و كفل بنفسه على أنه إن لم يدفعه إلى الطالب غدًا، فالمال عليه

فشرط الكفيل على الطالب أنك إن لم توافني غدًا لتقبضه مني، فأنا بريء
من الكفالة بالمال والنفس
إذا كفل رجل لرجل عن رجل بمال عليه، وأداه الكفيل من مال نفسه ٣١٧
الفصل السادس عشر
في الجمع بين الكفالة والوكالة في الخصومة
إذا كفل بنفس رجل على أنه إن لم يواف ِبه غدًا، فهو وكيل في خصومته
ضامن لما ذاب عليه
لو كفل بنفسه على أنه إن لم يوافِ به غدًا فلان رجل آخر وكيل في خصومته
فما قضى به عليه ففلان رجل آخر ضامن له
لو كفل رجل بنفس رجل، وجعله المكفول به وكيلابالخصومة ضامنًا لماذاب عليه ٣٢٠
إذا كفل بنفس رجل على أنه إن لم يواف ِبه غدًا فهو ضامن لما ذاب عليه
ووكيل بالخصومة، فلم يواف ِبه غدًا٠٠٠ ووكيل بالخصومة،
الفصل السابع عشر
في مباشرة العقود بشرط الكفالة
الفصل الثامن عشر
في الكفالة مع الجهالة
إذا كفل رجل لرجلين، فقال: كفلت لهذا بماله على فلان، وهو ألف درهم ٣٢٤
إذا قال الرجل لغيره: كفلت لك بنفس فلان، فإن لم أوافك به غدًا، فعلى ما عليه
وهو ألف درهم ٢٢٤
الفصل التاسع عشر
في كفالة المريض وموت الكفيل المريض مرض الموت
إذا كفل عن رجل بمال، فإن كان عليه دين يحيط بماله، فالكفالة كلها باطلة ٣٢٦
إن كفل المريض عن رجل بألف درهم، ولا دين عليه، ثم أقر بدين محيط
بماله لأجنبي، ثم مات
إذا أقر المريض أنه كفل لهذا بكذا في حالة الصحة٣٢٦

رجل مريض وابن المريض كفيل للمريض بنفس غريم للمريض عليه مال كثير
فأبرأ المريض الابن عن الكفالة ومات ٢٢٧
إذا مات الكفيل بالمال، وعليه ديون سوى دين المكفول له ٣٢٨
الفصل العشرون
فيما يكون الرجل فيه خصمًا من الكفالة
رجل ادعى على رجل أنه كفل له عن فلان بألف درهم له عليه بأمره
وجحد الكفيل ذلك
لو أن رجلا قال لغيره: اضمن لفلان ما بايعني به من شيء، فيضمن له ذلك
ثم إن الضامن أقام بينة على المضمون له عنه ٣٣١
رَجُلُ بَاعَ مِن رَجِلَيْنَ مِتَاعًا بِأَلْفَ دَرَهُم، وكُلُّ وَاحْدُ مِنْهُمَا كَفِيلُ عَنْ صَاحِبُه
فلقى البائع أحدهما، وأقام عليه البينة أن له على هذا
وعلى فلان الغائب ألف درهم
لو أن رجلا كفل لرجل عن رجل بمال، ثم إن الطالب لقى الأصيل
قبل أن يلقى الكفيل، فأقام عليه بينة أن له عليه ألف درهم وفلان كفيل بها بأمره ٣٣١
لو أن رجلا ادعى على رجل أنه كفل له هو وفلان غائب بألف درهم عن فلان
وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه، وأقام البينة على ذلك ٣٣٢
الفصل الحادى والعشرون
في الكفالة بالأعيان
رجل ادعى عبدًا في يدى رجل، وأخذ كفيلا بنفس المدعى عليه وبنفس العبد ٣٣٤
رجل غصب عبد رجل وجحده، فادعاه المغصوب منه، وهو قائم بعينه
وأخذ كفيلا بالعبد
لو غصب عبد رجل واستهلكه، وطالبه صاحبه به، فضمن له رجل هذا العبد ٣٣٥
لو أن رجلا ذبح شاة لرجل، وأكلها، ثم ضمن رجل تلك الشاة ٣٣٥
إذا اشترى الرجل من آخر عبدًا، وقبضه، فجاء رجل وادعاه، وأخذ بالعبد كفيلا
وأقام البينة أنه عبده

عبد في يدي رجل ادعاه رجل وأخذ كفيلا بالعبد وبالمدعى عليه ووكيلا
بالخصومة فيه
عبد في يدي رجل، ادعاه رجل، وكفل به كفيلان، فقبل أن يقيم المدعي بينة
حبس الكفيلان لأحضار العبد
إذا استودع رجل رجلا عبدًا، وجحده المستودع، وأخذ منه كفيلا بنفسه وبالعبد
ثم مات العبد في يد المستودع
إذا استعار دابّة إلى مكان معلوم، وجاوز ذلك المكان فضمنها، وأعطى بهاكفيلا ٣٤١
إذا اشترى من رجل عبدًا، ونقده الثمن، وأخذ منه كفيلا بالعبد حتى يدفعه
إليه صح الله صح
إذا رهن الرجل من رجل متاعًا، وكفل له رجل بالرهن للراهن، وفي الرهن فضل
على قيمته
لو أن رجلا استقرض من رجل مالا على أن يعطيه به فلان عبده رهنًا، وكفل له
بذلك الرهن كفيلا
إذا تكارى من رجل عبدًا، أو دابة، وعجل له الأجر وسلم يقبض العبد والدابة ٣٤٣
إذا أوصى لرجل بأمة، وهي حبلي، وللآخر بما في بطنها وهي تخرج من الثلث
فأخذ صاحب الولد عن صاحب الأمة كفيلا بما في بطنها
لو أن رجلا باع من رجل دارًا أو عبدًا، أو أمة، وادعى رجل فيه دعوى
فأراد المشترى أن يأخذ من البائع كفيلا بنفسه وأراد المشترى أن يأخذ من البائع كفيلا بنفسه
لو أن رجلا من أهل الذمة ادعى على ذمي آخر خمرًا بعينها، أو خنزيرًا بعينه
فأخذ منه كفيلا
رجل قال: دفعت إلى فلان عشرة أثواب، فقال له رجل: أنا ضامن لها
ولثمنها ألف درهم
الفصل الثاني والعشرون
في كفالة أهل الذمة
ا فنا كان لذمي خمر على ذمي من قرض أو غصب، وكفل به ذمي جاز
أن أسلم أحدهما ٢٤٦

وأخذالكفيل بذلك رهنًا ......

#### الفصل الخامس والعشرون

في رجوع الكفيل بعد الأداء في هبة صاحب المال الحق عنه ٣٥٧
رجل قال لرجلين: اضمنا عني لفلان ألف درهم على أن كل واحد منكما
كفيل ضامن عن صاحبه، فضمناها عنه، ثم إن أحدهما أدى شيئًا فله أن يرجع ٣٥٧
رجل له على رجل ألف درهم، وبها كفيل، ولرجل آخر على المديون ألف
درهم أيضًا
رجل ادعى على رجل ألف درهم، وضمنها رجل بأمر المدعى عليه ٣٥٨
رجل باع من رجل عبدًا، وكفل له رجل بالثمن بأمره، فوهب البائع
الثمن للكفيل
رجل كفل عن رجل بمال بغير أمره، ثم إن الطالب وهب المال من الكفيل ٣٥٨
رجل له على رجل ألف درهم فأمر الطالب المطلوب أن يضمن عنه لرجل ألفًا حالة
أو إلىي أجل
رجل كفل بألف درهم عن رجل بألف درهم عن رجل بأمره، ثم إن الذي عليه
الأصل أداها بمحضر من الكفيل
اقض هذا عنى ألف درهم التي هي له عليّ حتى أدفعها إليك ٣٥٩
الكفيل بالمال إذا ادعى الأداء، وكذبه الطالب، وصدق المكفول عنه الكفيل
في الأداء، أو كذبه
رجل تكارى إبلا بغير أعيانها محامل وزوامل، وأخذبهاكفيلا، ثم غاب الحمال ٣٥٩
إذاأحال الكفيل صاحب الحق بدينه ، وأبرأه صاحب الحق ، كان للمحيل وهو الكفيل
أن يرجع على الذي عليه الأصل
رجل له على رجل ألف درهم، فأمر رجلا حتى كفل بها عنه للطالب ٣٥٩
الفصل السادس والعشرون
في الأمربقضاء الدين وفي الأمربنقد المال وإعطاءه بشرط الضمان وما يتصل به  ٣٦١
إذا قال الرجل لغيره: اقض عن ديني فقضاه، رجع عليه ٣٦١
إذا قال الرجل لآخر: انقد فلانَّاعني ألف درهم، أوانقدفلانًا الألف التي له عليَّ ٣٦١

رجل دفع إلى رجل ألف درهم، وأمره أن يعطيها غريمه، فأعطاه المأمور غيرها
من عنده
ب لو قال لغيره: أنفق عليّ، فأنفق رجع على الآمر
وإن لم يشترط الرجوع والضمان
إذا قال لغيره: ادفع إلى فلان ألف درهم، أو قال: أعط فلانًا ألف درهم
على أني ضامن لها
إذا قال لغيره: أعط ِفلانًا ألف درهم، أو قال: ادفع إلى فلان ألف درهم
على أنى ضامن لك عنه بهذه الألف
لو قال: إن القابض هو الذي خاطب الدافع، فقال: أعطني ألف درهم
على أن فلانًا ضامن لها
الآمر كفيله
إذا قال الرجل لغيره: هب لي ألفًا على أن فلانًا ضامن لها، وفلان حاضر ٣٦٦
رجل له على رجل ألف درهم دين، فأمر الغريم رجلا أن يقضى صاحب المال ماله
فقال المأمور: قد قضيت صاحب المال ماله ٢٦٧
رجل أودع رجلا ألف درهم، وعلى المودع ألف درهم دين لرجل آخر
فسأل المودع رب الوديعة في أن يأذن له حتى يقضى دينه من الوديعة ٣٦٨
إذا كان للرجل على رجل ألف درهم، فقال المديون لرجل: ادفع
_
( )
إذا قال الرجل لرجل: اضمن لفلان ألف درهم، ولم يقل: عني، فضمن
ثم أراد الضامن أن لا يعطى الطالب شيئًا
الفصل السابع والعشرون
في المتفرقات
- إذا كفل بفلان أو فلان، فهو جائز، ويدفع الكفيل أيهما شاء ويبرأ ٣٧٣
إذا كفل بنفس رجل لرجل، فمات الطالب، فالكفالة بالنفس على حالها ٣٧٣
إذا كفل رجل بنفس رجل على أنه إن لم يواف ِبه في يوم كذا، فالألف التي للطالب
إدا على رجل بنفس رجل على الكفيل
عليه على، نم تقل احر بنفس الحقيل

إذا كفل رجل بنفس رجل على أنه إن لم يواف ِبه في يوم كذا، فعليه ما عليه
من المال، فلم يواف به
إذا كفل الرجل بنفس رجل، ثم إن الطالب أقر أنه لا حق له قبل المكفول بنفسه
ثم أراد أن يأخذ الكفيل
إذا قال الرجل لغيره: كفلت لك بنفس فلان، ولم يكن المكفول له يدعي
على المكفول به شيئًا
إذا قال الطالب للكفيل بالنفس: قد برئ إلى من صاحبي
إذا كفل وصى الميت غريمًا للميت بنفسه من رجل، فدفعه الكفيل
إلى وارث الميت، لا يبرأ
إذا كفل رجل لرجلين بنفس رجل، وسلمه إلى أحدهما لا يبرأ عن كفالة الآخر ٣٧٦
إذا كفل بوجه رجل على أنه إن لم يواف بِه غدًا، فعليه الألف التي له عليه
فالكفالة جائزة فالكفالة جائزة
لوكفل بنفس رجل على أنه إن لم يوافِ به غدًا ، فقداحتال الطالب عليه بألف درهم
التي على المطلوب
إذاكفل لرجل عن رجل بما له عليه، ثم اختلف الكفيل والمكفول عنه والمكفول له ٣٧٧
ثلاثة نفر لهم على رجل ثلاثة آلاف درهم، لكل أحد منهم ألف درهم على حدة
فشهد اثنان منهم للثالث على رجل أنه كفل بنفس فلان المطلوب له ٢٧٨
إذا كان لرجل على رجل ألف درهم، فأمره أن يكفل بهالرجل عليه ألف درهم ٣٧٨
رجل قضى رجلا ألف درهم في كيس، فخاف أن ينقص من الألف
فضمن له رجل
إذا كان لامرأة على زوجها ألف درهم من صداقها، فكفل به لها رجل
عن الزوج، ثم ماتت المرأة
عن الزوج، ثم ماتت المرأة
عن الزوج، ثم ماتت المرأة

لو قال لغيره: إن غصبك فلان من شيء، فأنا به كفيل صحت ٢٨١
رجل باع من رجل كر دارًا في حانوت، وضمن للمشترى رجل الدرك ٣٨٢
رجل ادعى على رجل ألف درهم، وضمنها رجل بأمر المدعى عليه، ودفعها الضامن
إلى المدعى
رجل أقرض رجلا دراهم، وأقام له بها كفيل، فأسقطت الدراهم أي نفقت ٣٨٢
رجل ضمن لرجل عشرة دراهم حتى يسعى في تزويج فلانة منه
رجل له على رجل ألفًا درهم، وكفل بها كفيل، فمات المطلوب
وكانت الكفالة بأمره
مّن قال لغيره: هر چه ترا فلان بشكند، فهو على، لا يصح هذا الضمان ٣٨٤
إذا قال الرجل لغيره: إن لم يعطكِ فلان مالك، فهو على ّ
إذاكان للرجل على رجل مائةدرهم، فكفل رجل بنفسه، وشرط في الكفالة بالنفس
أنه إن لم يوافِ بِه غدًا، فعليه المائة
رجل لزم رجلا، وادعى عليه مائة دينار، فقال الرجل الآخر للمدعى:
دعه فأنا كفيل بنفسه
رجل جاء بكتاب سُفتَجة إلى رجل، ثم أبي أن يضمن ما فيها
ادفع إلى فلان كل يوم درهمًا، وأنا ضامن لك
رجل ضمن لامرأة بنفقة كل شهر وهي كذا وكذا عن زوجها، ثم أراد أن يرجع
عند كمال الشهر
إذا أقر الكفيل بالكفالة مؤجلا إلى شهر بهم الكفيل بالكفالة مؤجلا إلى شهر
رجل له على رجل مال، وبه كفيل، فقال الكفيل: قضيته، وقال المكفول عنه:
أنا قضيته
أنا قضيته الله على رجل ألف درهم، ألف من كفالة كفل بها عن رجل ٣٨٦
رجل له على رجل ألف درهم، ألف من كفالة كفل بها عن رجل ٣٨٦
رجل له على رجل ألف درهم، ألف من كفالة كفل بها عن رجل ٢٨٦ ٣٨٦ رجل كفل لامرأة بصداقها عن زوجها، فغاب الزوج، فأقام الكفيل بينة

المحيط ج ٢٥	۳۹۸ – فهرس المسائل و الموضوعاد
بهذا الضمان	
رجل اشتری من رجل حنطة، وک	جل بالحنطة
رجل اشتري من رجل ثوبًا بعشرة	فضمن رجل الثوب للبائع
رجل كفل بنفس رجل أو بمال بأمر	. الخصم أن يخرج من البلد
إذا كان للرجل على رجل دين مؤ-	لب رب الدين من القاضي أن يأخذ
بالمال كفيلا	۸۷
استأجر من آخر دارًا كل شهر بكذ	ي بالأجرة كفيلا
إذا أقرض الرجل رجلا ألف درهم	بها كفيلا، فصالح الكفيل الطالب
على عشرة دنانير	۸۷
إذا قبض الطالب الدنانير من الكفي	م الكفيل على المكفول عنه بالألف ٨٧
جماعة معهم أموال انتهوا إلى بلدة	، طمع أن يأخذ منهم شيئًا بغير حق
فأخذ بعضهم واختفى البعض	۸۹
رجلين في سفينة ومعهما متاع كثير	نتهوا إلى مكان قليل الماء
قال أحدهما لصاحبه: ألق متاعك	متاعی بینی وبینك نصفان
كتاب الحوالة	9 •
الفصل الأول	
في بيان وجوه الحوالة وحكمها وتُ	حتها
بيان وجوه	91
بيان حكمها	۹۱
بيان شرائطها	9٣
الفصل الثاني	
في بيان أنواع الحوالة	۹٥
لو وهب الدين من المحتال عليه، ر	
للمحيل عليه دين	
إذا كان لرجل على رجلين ألف در	•

إذا أحال المولى غريمًا من غرماءه على المكاتب حوالة مقيدة ببدل الكتابة ٤٠٨
إذا كانت الحوالة مقيدة بألف درهم هي وديعة في يد المحتال عليه، أو غصب
فهلكت الوديعة
الفصل الرابع
في دعوى المحتال عليه أن المال من ثمن خمر أو ربا
الفصل الخامس
في الصرف بصورة الحوالة العراق الحوالة
رجل له على رجل مائة درهم نبهرجة، وللمديون على رجل مائة درهم جياد
فأحال
رجل له على رجل مائة درهم أحاله المديون بهاعلى رجل للمحيل عليه مائة حالة ٤١٣
رجل كفل عن رجل بمائة، فأحال الكفيل الطالب بها على رجل ١٤٠
لو أن رجلا قال للطالب متطوعًا: احتل علىّ بهذا المال، ففعل، فالحوالة
عن الأصيل والكفيل جميعًا
رجل له على رجل ألف درهم نبهرجة، وللمديون على رجل ألف درهم جياد
أحال من عليه النبهرجة
رجل له على رجل ألف درهم جياد، وللمديون على رجل آخر ألف
درهم نبهرجة، أحال الذي عليه درهم نبهرجة،
رجل له على رجل ألف درهم، وللمديون على رجل مائة دينار
أحال الذي عليه الدراهم غريمه عريمه عريمه عربيه الدراهم غرامه عليه الدراهم عربيه عليه الدراهم عربيه عليه الدراهم عربيه عربيه عليه الدراهم عربيه عربي عربيه عربي عربيه عربي عربي عربي عربيه عربيه
القصل السادس
في الحوالة والكفالة والرهن فيها من المتطوع وغير ذلك
رجل له على رجل دين، أحال المديون رب الدين على رجل، ثم إن المحتال عليه
استعار من رجل رهنًا ليرهنه بدينه
الفصل السابع
في الحوالة التي يحتال بها على الكفيل أو على الأصيل ٤٢٢

رجل له على رجل ألف درهم كفل بها كفيل بأمر الأصيل، وعلى رب الدين
لرجل آخر ألف درهم، أحال رب الدين غريمه على الكفيل بدينه ٤٢٢
توضيحه توضيحه توضيحه توضيحه توضيحه ٢٢٤
ذا أحال الطالب غريمه على الكفيل
إذا أحال الطالب غريمه على الأصيل
في هذه المسألة نوع إشكال
رجل له على رجل ألف درهم، وبها كفيل، وعلى رب الدين لرجلين ألفادرهم
دين، لكل واحد منهما ألف درهم، أحال رب الدين أحد غريميه
على الأصيل حوالة مقيدة بذلك الدين
الفصل الثامن
في اليمين والشهادة في الحوالة
إذا شهد أحد شاهدين أنه احتال بها عليه، وشهد الآخر أنه ضمنها له ٤٣٠
ء إذا شهد على رجل شاهد بألف درهم بحكم الحوالة، وشهد عليه شاهد آخر
بألف وخمسمائة درهم
إذا ادعى رجل على رجل ألف درهم بحكم الحوالة عن فلان، والمدعى عليه
جحد، فجاء المدعى ببينة
لو أن شاهدين شهدا على رجل أن فلانًا أحال هذا على هذا بألف درهم ٤٣١
إذا ادعى حوالة على رجل، وجحد المدعى عليه، يستحلف
الفصل التاسع
•
فی المتفرقات
المديون إذا أحال رب الدين على رجل، ثم أحاله بعد ذلك على رجل آخر
المديون إدا الحال رجلا له عليه مال على رجل، ثم إن المحتال عليه أحاله رجل أحال رجلا له عليه مال على رجل، ثم إن المحتال عليه أحاله
رجل اعن رجبر له عليه من على رجل عم إن المعنان عليه اعنه على الذي الأصل عليه من المعنان عليه اعنه العناد على الذي الأصل عليه من المعنان على الذي الأصل عليه المعنان على الذي الأصل عليه المعنان على ال
رجل له على رجل ألفادرهم، وبأحدالألفين كفيل، ثم إن المطلوب أحال الطالب. ٢٣٣٠

إِذَا قَالَ لَغُرِيمِهُ: احلني على فلان على انك ضامن لذلك
رجل له على رجل ألف درهم، وأتاه يتقاضاه، فقال: كنت أحلتك بها
على فلان، فأنكره
رجل أحال رجلا بمال على رجل، فغاب المحتال عليه
رجل باع عبدًا من رجل بألف درهم، فلم يتقابضا حتى أحال البائع غريمه
على المشترى بثمن العبد
رجل اشترى عبدًا بألف درهم، وقبضه، ثم أحال المشترى البائع بالثمن
على غريمه
إذا احتالت المرأة بصداقها على رجل، أو كفل لها بصدقها رجل، فغاب الزوج ٤٣٦
ء رجل له <i>على</i> رجل مائة درهم دين، ولا مرأة على رب الدين مائة درهم
ربي . أيضًا دين، فأحال الرجل المرأة بدينها على غريمه على أن تأخذ من الدين
الذي له عليه الذي له عليه عليه عليه الناس الله عليه عليه الله على الله عليه الله عليه الله على الل
كتاب الدعوى كتاب الدعوى
الفصل الأول
الفصل الأول في معرفة المدعى والمدعى عليه
الفصل الأول في معرفة المدعى والمدعى عليه
الفصل الأول في معرفة المدعى والمدعى عليه
الفصل الأول في معرفة المدعى والمدعى عليه
الفصل الأول في معرفة المدعى والمدعى عليه
الفصل الأول في معرفة المدعى والمدعى عليه

إن وقع الدعوي في عين غائب لا يعرف مكانه، فإن ادعى رجل على رجل
أنه غصب منه ثوبًا
إن وقع الدعوى في العقار ، فلابد من ذكر البلدة التي فيها الدار المدعى به
ثم من ذكر المحلة
إذا ادعى على آخر مائة عدلية غصبًا، وهي منقطعة عن أيدى الناس يوم الدعوى ١٥٥
إذا ادعى على غيره مقدارًا معلومًا من العنب
ادعى على آخر أنه باع من فلان مائة من الشحم الأبيض بكذا
وسلم الشحم إليه، وقبض الثمن بتمامه
ادعي على آخر من كاك
إذا ادعى ديباجًا على إنسان، ولم يذكر وزنه ٤٥٥
إذا ادعى على آخر كذا عددًا من الإبرة
إذا ادعى وَقْرَ رُمَّان، أو وقر سفرجل لابد أن يذكر الوزن ٤٥٥
ادعى طاحونة في يدى رجل، وبيّن حدود طاحونة، وذكر الأدوات القائمة
في الطاحونة
باع دار غيره، وسلمها إلى المشترى، فجاء المالك، وادعى الدار على البائع ٤٥٦
لو أن رجلا قدم رجلا إلى القاضي، وقال: كان لي في حائط هذا
الذي أحضرته في موضع كذا خشبة
إذا ادعى على آخر أنه شق في أرضه نهرًا، أو ساق الماء فيه إلى أرضه ٤٥٧
إذا ادعى على آخر ثلاثة أسهم من عشرة أسهم من دار ، وقال :
هذه الأسهم الثلاثة من العشرة الأسهم من الدار المحدودة ملكي ٤٥٧
عبد باع عينًا من الأعيان بحضرة المولى، ثم إن المولى ادعى ذلك العين لنفسه ٤٥٨
رجل ادعى على رجل أنه باع عبدًامشتركًابينه وبيني من فلان بكذا، وسلم العبد ٤٥٨
رجل ادعى على غيره أن وصيى باع من أقمشتى منك كذا كذا في حال صغرى
بكذا وكذا
رجل ادعى على رجل أنه أمر فلانًا، فأخذ منه كذا كذا من المال ٤٥٨
رجل ادعى على رجل الله المر قارق والده، أنه اشتراها من والده في مرضه
ر بجل ادعی دارا فی ید رجل من تو ته وابعه با آنه استوانه من وابعه نی موجه

a tiati i ...ti

## فهرس المسائل والموضوعات للمجلد السادس عشر من الحيط البرهاني

	القطبل النائب
٣	في دعوى الملك المطلق في الأعيان
٣	النوع الأول: في دعوي الخارج مع ذي اليد:
	إذا ادعى رجل دارًا في يدى رجل آخر، وعقارًا أو منقولًا، وأقاما البينة
٣	قضى ببينة الخارج
	رجل ادعى عبدًا في يدي رجل أنه له منذ شهر ، وأقام على ذلك بينة
٥	وأقام صاحب اليدبينة أنه له منذ سنة
٧	ومما يتصل بهذا النوع
٧	إذا ادعى الخارج مع ذي اليد في دعوى الملك المطلق فعلا
٧	ومما يتصل بهذا النوع
٨	نوع آخر في دعوي الخارجين في الملك المطلق
	إذا ادعى رجلان دارًا أو عقارًا أو منقولًا في يدي رجل، فأقاما البينة
٨	على ما ادعيا وأرّخا
٩	نوع آخر
٩	دعوى صاحبي اليد دارًا أو منقولًا في يدي رجلين، فأقام كل واحد منهماالبينة أنه له
	نوع آخر في دعوي الخارجين كل واحد منهما يدعى فعلا على صاحبه
	من غصب أو إجارة أو إعارة مع دعوى الملك المطلق وفي دعوى أحدهما
,	1 1 1 11 11

رجل في يديه دارأقام رجل عليه بينةأنهاداره، وأقام رجل آخرالبينةأنهاداره غصبها
منه هذا المدعى الآخر
الفصل الرابع
في دعوى الملك في الأعيان بسبب نحو الشراء والميراث والهبة، وما أشبه ذلك ١٤
الأول: في دعوى الخارجين، وإنه على وجهين: إما أن يدعيا تلقى الملك
من جهة اثنين، أو من جهة واحد
صورة ما إذا ادعيا تلقى الملك من جهة اثنين
إذا ادعيا الشراء من اثنين، والدار في يد الثالث
صورة ما إذا ادعى الخارجان تلقى الملك من جهة واحد
صورة ما إذا ادعى الخارجان تلقى الملك من واحد آخر
من هذا الجنس مسائل ذكرها في "الزيادات"، وصورتها ١٧
نوع آخر من هذا الفصل: في دعوي الخارج مع ذي اليد الملك بسبب
من جهة غيرهما
نوع آخر من هذا الفصل : دعوي صاحبي اليد تلقى الملك من جهة غيرهما ٣٣
نوع آخر: من هذا الفصل في ذكر تاريخ الشراء مع الجهالة
رجلان اختصما في دار في يد أحدهما فأقام المدعى بينة أنه اشتراها
من فلان منذ سنة ، وأقام ذو اليد بينة أنه اشتراها من فلان منذ سنة وأكثر
ولايحفظون الفضل
نوع آخر من هذا الفصل
دعوى الخارجين تلقى الملك من جهة صاحب اليد وإقرار صاحب اليد لأحدهما ٢٥
نوع آخر من هذا الفصل في دعوي الرجلين كل واحد منهما البيع على صاحبه
أو الشراء على صاحبه
ما يجب اعتباره في هذا النوع لتخريج المسائل على قول أبي حنيفة وأبي يوسف ٢٥
جئنا إلى بيان المعني، فنقول على قول محمد ٢٧
المسائل
نوع آخر من هذا الفصل في الرجلين يدعيان الملك بسببين مختلفين في عين واحد ٤٠

ذا ادعى أحدهما الهبة مع القبض، وادعى الآخر الشراء ٤٠
ذا اجتمع الشراء والرهن، فالشراء أولى
ن ادعى رجل هبة مقبوضة في دارأوعبد، وادعى آخرصدقةمقبوضة، وأقاما البينة ٤٢
وع آخر من هذا الفصل في الخارجين يدعيان الشراء من واحد ويدعى أحدهما
ت ع الشراء إعتاقًا، ويدخل فيه إذا ادعى رجل الشراء على من في يده رقيق
رادعي الرقيق الإعتاق، أو التدبير أو الكتابة أو الاستيلاد
ِجل ادعى أمة في يدرجل أنه اشتراها من صاحب اليد بألف درهم، وأنه أعتقها
أقام على ذلك بينة
ما يتصل بمسائل العتق
عبد في يدى رجل، أقام رجل البينة أنه له أعتقه، وأقام آخر البينة أنه حر الأصل ٤٧
عبد في يدى رجل أقام رجل بينة أنه له أعتقه وهو يملكه، وأقام آخر بينة أنه أعتقه
رهو يملكه
على رجل أنه غصب هذا عبدًا وأن مولاه أعتقه ٤٧ ٤٧
ِجل في يديه عبد ادعى ابن له، وأقام البينة أن أباه تصدق به عليه
رهو صغير في عياله
رجل شهد على رجل أنه أعتق غلامه وهو مريض، وقال الوارث:
کان یهدی حین دخل علیه الشهود
يب عن يتصل بمسائل العتق إذا وقع الاختلاف بين المعتق والمعتق
رجل أعتق أمة، ثم ادعى المولى ولدها، وقال: أعتقتها بعد ما ولدت هذا الولد ٤٨
الفصل الخامس
-
في دعوى البيع والشراء
إذا كانت الدار في يدى رجل، وادعى رجل أنه اشترى هذه الدار من زيد
وأقام على ذلك بينة
إذا باع الرجل جارية من رجل، ثم غاب المشترى، ولا يدرى أين هو؟
فرفع البائع الأمر إلى القاضى، وطلب منه أن يبيع الجارية
رجل في يديه دار اشتراها رجل من غير ذي اليد بعبد، وسلَّم العبد إليه

ثم خاصم المشتري صاحب اليد في الدار، فأخذها منه بهبة، أو صدقة، أو شراء
أو وديعة، أو غصب
رجل اشترى من آخر دارًا بعبد، والدار في يدي غير البائع، وصاحب اليد
يدعى أنها له، فخاصم ٧٥
رجل اشتري من آخر دارًا بعبد وتقابضا، ثم استحق نصف الدار كان مشتري الدار
بالخيار
الفصل السادس
في الاستحقاق وما هو في معنى الاستحقاق وما يجب اعتباره في هذا الفصل
وما لا يجب
إذا ادعى المشتري استحقاق المشتري، وأراد الرجوع على البائع بالثمن لا بد
وأن يفسر
نوع آخر
اشترى من آخر عبدًا، وباعه من غيره، ثم إن المشترى الأو ل اشتراه ثانيًا
ثم استحقت الدار من يده
اشترى من آخر دارًا، وقبضها، واستحقت من يده فقال المستحق للمشترى:
خذ الثمن
رجل اشترى من رجل عبدًا، و قبضه، وضمن رجل للمشترى ما أدركه
من درك في العبد، ثم باعه المشتري من آخر ، وسلمه اليه، ثم باعه المشتري الثاني
من رجل آخر، ثم استحقه مستحق
نوع آخر م٦
رجل اشتري من آخر جارية، وقبضها، ثم جاء مستحق، واستحقها من يد المشتري
وقضى القاضي بذلك
نوع آخر ١٩٠٠. نوع آخر
أمة في يدرجل يقال له: عبد الله، فقال رجل يقال له: إبراهيم لرجل يقال له محمد:
يا محمد الأمة التي في يد عبد الله كانت أمتى بعتها منك بألف درهم ٩٦
رجل اشتري من آخر كرمًا، أو اشتري الأرض والنخيل حميعًا وقيضهما

وهو يملكه بألف درهم ورطل من خمر .....٩١

رجل له ابنتان صغری وکبری، أقام رجل بینة علی هذا الرجل أنه زوج ابنته الکبری
منه، وأقام الأب بينة أنه زوَّج ابنته الصغرى
عبد في يدي رجل أقام رجل بينة أنه اشترى هذا العبد من صاحب اليد
بألف درهم، وأقام صاحب اليد
دار فی یدی رجل ادعاها رجلان کل واحد منهما یدعی أنها داره آجرها
من الذي في يديه شهراً بعشرة دراهم
رجل في يديه عبد أقام رجل بينة أنه عبده، وأقام آخر بينة أنه عبده باعه
من الذي في يديه، وذو اليد يجحد عجمد الذي في يديه،
قلنسوة في يدي ثلاثة نفر، يدعى أحدهم قطنها، ويدعى الآخر بطانتها
ويدعى الآخر جميعًا
الفصل الثامن
في مقاسمة المدعى بطريق المنازعة والعول
دار في يدى ثلاثة رهط: ادعى أحدهم جميع الدار، وادعى الآخر ثلثاها
وادعى الآخر نصفها
دار فی یدی رجل منها منزل، وفی یدی رجل آخر منها منزل آخر
ادعى أحدهما أن جميع الدار له ٩٥
دار سفلها فی یدی رجل، وعلوها فی یدی رجل آخر، وطریق العلو
في ساحة السفل، ادعى كل واحد منهما أن جميع الدار له، ولا بينة لهما ٩٦
دار في يدى ثلاثة، ادعى أحدهم النصف، وادعى الآخر الثلث
وادعى الآخر السدس، وجحد بعضهم دعوى البعض٩٧
دار في يدي رجلين ادعى أحدهما كل الدار، وادعى الآخر نصفها
وأقاما جميعًا البينة
دار في يدي أخوين، ادعى أحدهما كل الدار، وادعى الآخر أنها ميراث بينهما
من أبيهما
رجل أقام بينة على رجل أن له عليه ألف درهم، وأقام آخر بينة عليه
أن تلك الألف بينهما نصفان

دار فی یدی رجل، ادعی رجل أنها بینه وبین الذی فی یدیه نصفان
وجحد ذلك الذي في يديه، وادعي أن كلها له
الفصل التاسع
في دعوى الميراث
إذا قال في دعواه: هذا العين ملكي ورثته عن أبي، أو قال: صار ميراثًا لي
عن أبي
دار في يدى رجل أقام رجل البينة، أن أباه اشترى هذه الدار من صاحب اليد
بألف درهم، وقد مات المناس الماس الما
رجل في يديه دار يزعم أنه ورثها من أبيه، جاء رجل وادعى أنه اشتراها
من أبي ذي اليد في حال حياته
رجل في يديه دار، ادعاها رجلان: أحدهما ابن أخي الذي الدار في يديه
ووارثه لا وارث له غيره، وأقام كل واحد من الرجلين شاهدين أن الدار دار أبيه ١٠١
دار فی یدی رجل یدعی أنها داره، فأقام آخر بینة أنها داره ورثها من أبیه
إذا كانت الدار في يدي رجل يدعى أنها له، لا حق لأحد فيها، جاء رجل
وادعى أنها داره، وورثها من أبيه، وأقام على ذلك بينة
إذا كانت الدار بين ثلاثة نفر غير مقسومة، مات أحدهم، فأقام رجل البينة
أنه أخو الميت ووارثه
من أوصى بعين لا يملكه، ثم ملكه، فإنه لا يصح الوصية به، وإن ملكه بعدذلك ١١٤
رجل أقام بينة على ميّت أنه أخوه لأبيه وأمه، لا يعلمون له وارثًا
رجلان في أيديهما دار، أقام أحدهما بينة أن هذه الدار كانت لأمه ماتت
وتركتها ميراتًا بيني وبين أبي أرباعًا
رجل ادعى على امرأة أنه تزوّجها وأنكرت، ثم مات الرجل، فجاءت تدّعي ميراثه
فلها الميراث
لو أن امرأة ادعت على زوجها أنه طلقها ثلاثًا، وأنكر الزوج ذلك
ثم مات الذوح، فحاءت، وطلبت ميراثيا منه

## المحيط ج ٢٥ الفصل العاشر

في دعوى الرجل النكاح على المرأة وفي دعوى المرأة النكاح على الرجل الآخر ١١٨
رجل ادعى على امرأة أنه تزوجها، وأقام على ذلك بينة، وأقامت المرأة بينة
على رجل آخر منكر أنه تزوجها
رجل وامرأة في دار، ادعى الرجل أن الدار داره، وأن المرأة امرأته، وأقام
على ذلك بينة، وادعت المرأة أن الدار دارها، وأن الرجل عبدها
رجل وامرأة اختلفا في متاع من متاع النساء، فأقامت المرأة بينة أن المتاع متاعها
وأن الرجل عبدها
لو أن امرأة أقام عليها رجلان، لكل واحد منهما بينة أنها أقرت أنها امرأته
اختلعت منه بألف درهم، ولو يوقتا
امرأة ادعت على رجل أنه تزوجها وهو ينكر ، ثم ادعى تزويجها بعد ذلك
وأقام البينة، قبلت بينته
الفصل الحادي عشر
في الرجلين يدعيان بالأيدي١٢١
في الرجلين يدعيان بالأيدي
فى الرجلين يدعيان بالأيدى
فی الرجلین یدعیان بالأیدی
فی الرجلین یدعیان بالأیدی
فى الرجلين يدعيان بالأيدى
فی الرجلین یدعیان بالأیدی

ِجل من أهل الحرب، دخل دار الإسلام بامان، وخرج معه مسلم
في أيديهما بغل عليه مال كثير
جمة أو غيضة تنازع فيها فريقان، كل فريق يدعى أنها له، وفي يديه
نشهد الشهود لأحد الفريقين أنها في يده ١٢٧
ذا تنازع الرجلان في دار ، وكل واحد منهما يدعى أنها في يديه ، فأقام أحدهم بينة
نهم رأوا دوابه في هذه الدار
ساط عليه رجل جالس، ورجل آخر متعلق به، وكل واحد منهما يدعى ١٢٨
میاع فی یدی رجل أثبت رجل آخر یده علیها بطریق التغلب۱۳۰
ِجل ادعى على آخر أن هذا المحدود الذي في يد هذا كان في يدي منذ عشر سنين
أن هذا الرجل أحدث يده عليها
و أن خياطًا يخيط ثوبًا في دار رجل، وتنازعا في الثوب
القول قول صاحب الدار
جل دخل في دار رجل، فوجد معه مال، فقال رب الدار: هذا مالي أخذته
ن منزلی
جل آجر عبده من قصّار أو خيّاط، ثم لقي مولى العبد عبده في الطريق
معه متاع، فزعم أنه له
جل اصطاد طائرًا في دار رجل، فإن اتفقا على أنه على أصل الإباحة
هو للصائد
ِجل يقود قطارًا من الإبل، وعلى بعير منها رجل راكب، فادعى القائد
الراكب كل واحد
مبد لرجل موسر في بيت رجل معسر، ليس في بيته إلا باوري ملقى
في عنق العبد
جل دفع إلى قصاّر أربع ثياب ليقصرها، فقصرها
دعى دارًا في يد إنسان أنها ملكه، وأن أباه باعها منه في حال بلوغه بغير رضاه
قال صاحب اليد
مرأة أقرت بعد وفاة زوجها أنه كان طلقها ثلاثًا في مرض موته

وأنه لم تنقض عدتها حتى مات
رجل في يديه ثوب، قال له رجل: بعتك هذا الثوب بخمسين درهمًا ١٣٤٠٠٠٠٠٠
رجل اشترى من رجل عبدًا، وقبضه، ونقده الثمن، ثم أقر بعد ذلك
بالعبد للبائع، فقال: هذا العبد لفلان العبد للبائع، فقال: هذا العبد لفلان العبد للبائع، فقال: هذا العبد لفلان العبد العبد لفلان العبد لفلان العبد لفلان العبد لفلان العبد لفلان العبد لفلان العبد
إذا ادعى على آخر عرصة كذا بالميراث، وقضى القاضي للمدعى
بالعرصة ببينة أقامها
أقر الرجل لوارثه بشيء، ومات المقر، ثم اختلف المقرله وباقي الورثة، فقال المقرله:
أقر في حالة الصحة، وقال باقي الورثة: في حالة المرض ١٣٥
رجل مات، وترك بنتًا وأخًا ومتاعًا، فقالت البنت: المتاع كلها لي
وقد كان اشتراها لي من مالي
رجل ادعى على آخر أنه كان لفلان عليك كذا وكذا، وقد مات فلان
وصار ماله عليك ميراتًا لي
إذا أقام البينة على عبد في يدى رجل أنه كان عبده، وإنه كان في يده ١٣٥
رجل في يديه أرض لغيره آجرها، وقال رب الأرض للآجر: آجرتها بأمرى ١٣٦
,
رجل في يديه أرض لغيره آجرها، وقال رب الأرض للآجر: آجرتها بأمرى ١٣٦
رجل في يديه أرض لغيره آجرها، وقال رب الأرض للآجر: آجرتها بأمرى ١٣٦ نهر لرجل إلى جنبه مسناة، وأرض لرجل خلف المسناة متصل بها ادعى صاحب النهر
رجل في يديه أرض لغيره آجرها، وقال رب الأرض للآجر: آجرتها بأمرى ١٣٦ نهر لرجل إلى جنبه مسناة، وأرض لرجل خلف المسناة متصل بها ادعى صاحب النهر أن المسناة له
رجل في يديه أرض لغيره آجرها، وقال رب الأرض للآجر: آجرتها بأمرى ١٣٦ نهر لرجل إلى جنبه مسناة، وأرض لرجل خلف المسناة متصل بها ادعى صاحب النهر أن المسناة له
رجل في يديه أرض لغيره آجرها، وقال رب الأرض للآجر: آجرتها بأمرى ١٣٦ نهر لرجل إلى جنبه مسناة، وأرض لرجل خلف المسناة متصل بها ادعى صاحب النهر أن المسناة له
رجل في يديه أرض لغيره آجرها، وقال رب الأرض للآجر: آجرتها بأمرى ١٣٦ نهر لرجل إلى جنبه مسناة، وأرض لرجل خلف المسناة متصل بها ادعى صاحب النهر أن المسناة له
رجل في يديه أرض لغيره آجرها، وقال رب الأرض للآجر: آجرتها بأمرى ١٣٦ نهر لرجل إلى جنبه مسناة، وأرض لرجل خلف المسناة متصل بها ادعى صاحب النهر أن المسناة له
رجل في يديه أرض لغيره آجرها، وقال رب الأرض للآجر: آجرتها بأمرى ١٣٦ نهر لرجل إلى جنبه مسناة، وأرض لرجل خلف المسناة متصل بها ادعى صاحب النهر أن المسناة له
رجل في يديه أرض لغيره آجرها، وقال رب الأرض للآجر: آجرتها بأمرى ١٣٦ نهر لرجل إلى جنبه مسناة، وأرض لرجل خلف المسناة متصل بها ادعى صاحب النهر أن المسناة له
رجل في يديه أرض لغيره آجرها، وقال رب الأرض للآجر: آجرتها بأمرى ١٣٦ نهر لرجل إلى جنبه مسناة، وأرض لرجل خلف المسناة متصل بها ادعى صاحب النهر أن المسناة له

نوع آخر من هذا الفصل في دعوي صاحبي اليد النتاج:
نوع آخر من هذا الفصل في المتفرقات:
الفصل الثالث عشر
فيما هو في معنى النتاج
إذا ادعت امرأة غزل قطن في يد امرأة أخرى أنه ملكها غزلته، وأقامت
على ذلك بينة، وأقامت صاحب اليدبينة على مثل ذلك
إذا تنازع اثنان في غزل صوف، والغزل في يد أحدهما، فأقام كل واحد منهما بينة
أنه ملكه
أرض في يدي رجل، وفيها نخيل ادعى رجل أن هذه الأرض وهذه النخيل له
غرسها وأقام على ذلك بينة، وأقام صاحب اليدبينة على مثل ذلك ١٥٧
إذا ادعى قبّا محشوّا في يدرجل أنه له، قطعه في ملكه، وحشاه، وخاطه
وادعى صاحب اليد مثل ذلك، وأقاما البينة
إذا ادعيا لحمًا مشويًا أو سمكًا مشويًا في يدي رجل أنه له، شواه في ملكه
وادعى صاحب اليد بمثل ذلك، وأقاما البينة
لو ادعى ثوبًا في يدي رجل أنه ملكه، نسجه هو، وأقام عليه البينة
وأقام صاحب اليدبينة على مثل ذلك
إذا ادعى لبنًا في يدي رجل أنه له ، ضربه في ملكه ، وأقام عليه البينة
وأقام صاحب اليد بينة على مثل ذلك
إذا كانت شاة مسلوخة في يدي رجل، وسقطها وجلدها ورأسها في يدي آخر
فأقام الذي الشاة في يديه أن الشاة والجلد والرأس والسقط له، وأقام الذي
في يديه الرأس والسقط والجلد بمثل ذلك
ومما يتصل بهذا الفصل
إذا أقام الرجل بينة على ثوب في يدى رجل أنه نسجه، ولم يشهدوا أنه له، أو ادعى
دابة في يدي رجل أنها نتجت عنده، ولم يشهدوا أنها له، أو ادعى أمة في يدي رجل
أنها ولدت عنده، ولم يشهدوا أنها أمته
إذا شهدوا أن فلانًا غزل هذا الثوب من قطن فلان، وهو يملك القطن ونسج الثوب

المحيط ج ٢٥ - ١٦٦ - فهرس المسائل و الموضوعات
هل للمدعى أن يأخذ الثوب؟
لو شهدوا أن هذه الحنطة من زرع حصد من أرض فلان ١٦٢
لو شهدوا على دقيق في يدى رجل أنه طحن هذا الدقيق من حنطة هذا المدعى ١٦٥
الفصل الرابع عشر
في دعوى الحائط
الحائط المتنازع فيه
الفصل الخامس عشر
في دعوى الطرق ومسيل الماء والمجاري والناوقات
نهرعظيم الشرب لأهل قرى لايحصون، حبسه قوم من أعلى النهرعن الأسفلين ١٧٧
إذا كان الدار التي يدعى فيها المسيل أو الطريق بين ورثة، فأقر بعضهم
بالمسيل والطريق
إذا كان مسيل ماء في دار رجل في قناة، فأراد صاحب القناة أن يجعله مئزابًا
ليس له ذلك إلا برضاء ١٧٩
رجل ادعى على رجل أن مجرى ماءه في بستانه، ولم يكن الماء جاريًا
يوم اختصما
من ادعى قبل آخر ناوقة موضوعة على نهر هذا أمس، جاء السيل حتى قلعها أمس
ورمی بها ۱۸۰
الفصل السادس عشر
في القضاء لأحد الخارجين عند ظهور العدالة لشهوده ثم ظهور العدالة
لشهود الخارج الآخر أو إقامة الخارج الآخر شهودًا بعد ذلك ١٨٢
رجلان ادعياً عينًا في يدي رجل يدعي كل واحد، أنه ملكه ورثه عن أبيه
أو ادعيا الملك مطلقًا
الفصل السابع عشر
في دعوى الدين

إذا أرادت المرأة إثبات بقية مهرها على الزوج، فلها ذلك، وإن لم يكن لها

حق المطالبة ببقية المهر
رجل لى عليه ألف درهم، وللرجل على امرأة ألف درهم، فخاصمها فيه
فأقامت المرأة شاهدين وأنا غائب
ادعى دينًا على ميت، فخصمه الوصى أو الوارث، فلو حضر الوصى
أو أحد الورثة
رجل ادعى على رجل أن له على فلان ألف درهم، وأن فلانًا أمرهذاأن يدفعهاإليه
من هذا الألف الوديعة التي عنده له ١٨٨
رب الدين إذا أقام البينة على أن الورثة باعوا عينًا من التركة، والتركة
مستغرقة بالدين
ادعى بعض الورثة على مورثه دينًا، وصدقه بعض الورثة، وكذَّبه البعض ١٨٨
ادعى على ميت ألف درهم دين، وقضى القاضي له بذلك ببينة أقامها وأخذها
ثم جاء أجل آخر
التركة إذا كانت مستغرقة بالدين، فجاء غريم آخر، وأراد إثبات دينه بالبينة
فإنما يقبل بينته على الوارث
الفصل الثامن عشر
في إقرار المدعى ببعض ما قضاه للمدعى عليه أو نفي ذلك عن نفسه
وفي دعوى المدعى عليه لنفسه بعض ما قضي به عليه
رجل في يديه دار مبنية ، جاء رجل ، وأقام بينة أنها داره ، وذكر البناء في شهادتهما
أو لم يذكرا، ثم ماتا
رجل ادعى دارًا في يدي رجل، وأنكر الذي في يديه الدار حق المدعى
فشهد للمدعى شاهدان أن الدار داره، ولم يزيدوا على ذلك، فلما زكوا
قال المدعى عليه: البناء بناءي أنا بنيته ١٩١
إذا شهد الشهود على رجل بجارية في يديه أنها لهذا المدعى، وقضى القاضي له بها
ثم غاب الشاهدان
إذا كان في يدي رجل أمة وابنة هذه الأمة في يدي رجل آخر ، أقام رجل بينة
أن هذه أمته، وأخذها

أرض مزروعة حنطة أقام آخر بينة أن الأرض له، وقال الشهود: لا ندرى
لمن الزرع؟ المن الزرع؟
الفصل التاسع عشر
في بيان ما يقع به التناقض في الدعوى وما لا يقع
ادعى عينًا في يدى رجل أنه له، ثم ادعى بعد ذلك أنه لفلان وكله بالخصومة فيه
وأقام البينة على ذلك
أحد الورثة إذا أقر أن هذا المحدود ميراث عن أبينا، ثم ادعى أنه وصية
عن أبي لابني فلان، وأقام البينة
استأجر من آخر محدودًا دارًا إجارة طويلة مرسومة، وآجره من غير مقاطعة
وأقر المستأجر الثاني بالقبض
إذا استحق العبد من يد المشتري، وقضى القاضي بالعبد للمستحق
فأراد المشتري أن يرجع على بائعه المشترى أن يرجع على بائعه
رجل ادعى على رجل دينًا من الدراهم أو الدنانير، فقال المدعى عليه:
قد قبضتها من سوق سمرقند
إذا ادعى رجل دارًا في يدي رجل أنها داره، ورثها من أخيه
ثم ادعى أنه اشتراها من أخيه في حياته
رجل ادعى دينًا في تركة ميت، وصدِّقه الوارث في ذلك، وضمن له إيفاء الدين
ثم ادعى هذا الوارث بعد ذلك
رجل خلع امرأته، وقال في ذلك المجلس: مرا در اين خانه هيچ چيز نيست
ثم ادعی
ادعى على رجل مقدارًا معلومًا من مال الشركة في يده، وأنكر المدعى عليه الشركة
والمال المما
صبى له عقار موروثة ادعى بعد بلوغه أن وصيه باع عقاره مكرهًا وسلّمه مكرهًا ١٩٨
إذا ادعى عينًا في يدى رجل ملكًا مطلقًا، ثم ادعاه في وقت آخر على ذلك الرجل
عند ذلك القاضى بسبب حادث
من ادعی نصف دار معین فی یدی رجل، ثم ادعاه بعد ذلك جمیعًا

## الفصل العشرون

4 • 4	فيما يبطل دعوى المدعى من قوله أو فعله
	رجل ادعى على رجل مالا معلومًا، وأقام عليه البينة، ثم شهد على المدعى قوم
۲ • ۹	جاء بهم المدعى عليه
	رجل ادعى على رجل أربعمائة درهم، وأنكرالمدعى عليه ذلك، فأقام المدعى بينة
7 . 9	على دعواه
	القاضي إذا فرض النفقة للمرأة على الزوج، فمضت مدة، واجتمعت
۲۱.	عليه النفقة، وادعى أن المرأة كانت حرامًا عليه
۲۱.	رجل استعار من آخر ثوبًا، ثم أقام بينة أن الثوب لابنه الصغير، قبلت بينته
	إذا شهد شاهدان أن لهذا الرجل على هذا الرجل ألف درهم
۲۱.	وعلى هذا الرجل الآخر مائة دينار
	شاهدان شهدا على رجل أنه طلق امرأته ثلاثًا، فأنفذ القاضي شهادتهما
۲۱۱	ثم ادعى أحد الشاهدين أنها امرأته
	رجل في يديه مملوك، ادعاه رجل أنه مملوكه، والذي في يديه يجحده
711	وادعاه لنفسه
	ثوب في يدي رجل أقر أنه لفلان، ثم قال بعد ما سكت: بعته منه بمائة درهم
717	وقال فلان: هو لي من غير البيع
	ثلاثة نفر أقاموا بينة على رجل بمال لهم قبلهم من ميراثهم عن أبيهم
717	فقضى القاضى به لهم
	رجل أقر، وقال: هذا العبدتركه فلان ميراتًا، ثم ادعى أن فلانًا الميت
714	وأوصى له بثلثه، وأقام على ذلك
	جارية منقبة في يدي رجل اشتراها منه رجل وهو بحضرتهما، فلما حلت نقابها
۲۱۳	قال المشترى
	في رجلين شهدا لرجل، وقالا: نشهد أن فلانًاغصب عبده هذا، ولكنه قدرده عليه
۲۱۳	بعد ذلك
317	في رجل ادعى شراء جارية من رجل، وأراد ردها بعيب العور، فجحد البائع

رجل ادعى دارًا ببينة في يدي رجل أنها داره، وأقام البينة على ذلك
وذكر الشهود البناء في شهادتهم ٢١٤
الفصل الحادى والعشرون
فيما يكون جوابًا من المدعى عليه وما لا يكون وما يكون إقرارًا منه وما لا يكون ٢١٦
رجل ادعى ضيعة في يدى رجل أنها ملكه، فقال المدعى عليه: تأمل كنم
ونگاه کنم، فهذا لیس بجواب
إذا قال في دعوى الدين بسبب البيع، أو ما أشبه ذلك من اين را مبلغ بدين
سبب دادنی نیستم
إذا ادعى نكاح المرأة، فقالت: من زن اين مدعى نيم، فهذا جواب ٢١٧
ادعى دارًا في يدى رجل أنها داره، غصبها ذو اليد منه، فقال ذواليد: كليد اين خانه
در دست منست
إذا قال المدعى عليه العقار: هذا العقار المدعى به ليس في يدي، يحتاج المدعى
إلى إثبات يده بالبينة
الفصل الثاني والعشرون
في بيان من يصلح خصمًا ومن لا يصلح
هذا الفصل يشتمل على أنواع
هذا الفصل يشتمل على أنواع
هذا الفصل یشتمل علی أنواع
هذا الفصل يشتمل على أنواع

إنها كانت لى، بعتها من فلان منذ شهر الما كانت لى، بعتها من فلان منذ شهر
رجل اشتری من آخر دارًا، وقبضها، فجاء رجل، وادعی أنه شفیعها
وأقام على ذلك بينة
رجل في يديه دار، ادعاها رجل إلا أنه لم يقم البينة على دعواه
ثم قاما من عند القاضي، ومكثا زمانًا
دار في يدي رجل ادعاها رجل، وذهب ليأتي بالشهود، فباعها المدعى عليه من رجل
أو وهبها له
عبد ادعى على رجل أنه كان ملكه، وأنه أعتقه، فقال المولى حين أعتقته:
لم یکن ملکی ۲۲۷
نوع آخر من هذا الفصل
رجل ادعى على رجل أنه فقأ عين عبد لي قيمته ألف درهم، وجحد المدعى عليه ٢٢٧
نوع آخر ۲۳۱
رجل في يديه رهن، والراهن غائب، فأراد المرتهن أن يثبت الرهن عند القاضي
حتى يسجل له بذلك
نوع آخر
رجل هلك وترك ثلاثة آلاف درهم، وترك، وارثًا واحدًا، فأقام رجل البينة
أن الميت أوصى له بثلث ماله
رجل أقام بينة على وارث ميت أنه أوصى له بهذه الجارية بعينها، وهي ثلث ماله
وقضى القاضي بذلك
رجل له على رجل ألف درهم قرض، أو كان غصب منه ألف درهم
وكانت في يد الغاصب قائمة
إذا مات الرجل، وقد كان أوصى إلى رجل، أي جعله وصيًّا وقبل الوصي الوصاية
في حياته أو بعد موته
رجل مات وعليه دين، وأوصى بثلث ماله أو بدراهم مسماة لرجل
فأخذها الموصى له، ثم جاء الغريم
نوع آخر من هذا الفصل في المتفرقات

رجل مات وله ابنان، أحدهما غائب، فادعى الحاضر أن له
على أبيه ألف درهم دين
رجل في يديه دار اشتراها وطلب الشفيع الشفعة، فقال المشترى: اشتريته لفلان
وأقام بينة
رجل في يديه دار ادعاها رجل أنها له، وأقام الذي في يديه الدار بينة
أن هذه الدار لفلان
لو أن رجلا جاء بصك باسم فلان غيره على رجل إلى ذلك الرجل
وقال: هذا المال الذي في هذا الصك باسم فلان
رجل ادعى داراً في يدى رجل، وقال هذه الدار كانت لفلان بن فلان الفلاني ٢٤٣
رجل أمر رجلا أن يشتري له عشرة دنانير بمائة درهم، ففعل ذلك، وقبض الدنانير
ودفع الدراهم
رجل ادعى على رجل أنه باع هذا العبد بألف درهم بأمر مولاه فلان
وهو بضاعة في يديه
رجل ادعى مملوكًا، وزعم أنه له، وقال: ليس هو اليوم في يدي
وقال المملوك: أنا مملوك فلان
رجل في يديه دار ، جاء رجل ، وادعى أنها دار فلان ، وأنه له عليه ألف درهم
وأنه كان رهنه بالألف
قال هشام: سألت محمدًا عن رجل اشتريت منه جارية، ونقدته الثمن
وقبضت الجارية، فاستحقها
رجل أقر بدار في يديه أنها لفلان، سمى رجلا غائبًا غيبة منقطعة
وأنه أمر فلانًا أن يحفظها
رجل ادعى رجل أن له على فلان ألف درهم، وأنه مات قبل أن يؤديها إليك ٢٤٥
رجل ادعى عمامة في يدي رجل رفاء، وقال: هذه عمامتي بعثت بها
على يدى تلميذي إليك لتصلحه
رجل على طريق من طرق المسلمين نافذ، فبني فيه أو زرع، ثم خرج ودفعه
إلى إنسان، فجاء أهل الطريق ٢٤٦

رجل اشترى من آخر عبدًا، وقبضه، ونقد الثمن، فجاء رجل
وادعى هذا العبد على المشترى
رجل أعتق عبدًا، ومات الرجل، فجاء رجل وادعى أنه ابن الرجل
الميت الذي أعتق
في رجل له على رجل مال، فأوصى به لرجل، ثم إن الذي عليه المال جحد المال ٢٤٧
رجل في يديه دار، وهو مقر بأنها لفلان مات وتركها ميراتًا، وسمى الورثة
وبعضهم غيب، وادعى الشراء من الغيب
رجل وكل رجلين بخصومة رجل، فأقام المدعى على أحدهما شاهدًا واحدًا
وعلى الآخر شاهدًا آخر
رجل في يديه دار، قال صاحب اليد لرجل: هذه الدار لك ورثتها من أخيك ٢٤٨
رجل باع داراً من رجل ولم يدفعها إلى المشتري حتى غصبها غاصب
فمن يكون الخصم فيها؟
رجل أجر دارًا من رجل، وقد علم القاضي بذلك، ثم إن المستأجر غاب
ووكل رجلا ١٤٨
رجل اشترى شيئًا بميتة أو دم أو خمر أو خنزير، وقبض المشترى، ثم جاءمستحق ٢٤٨
رجل اشترى من آخر إبريق فضة بدينارين، وقبض الإبريق، ونقد دينارًا واحدًا
ثم تفرقا
لو أن رجلا اشترى من رجل عبدًا بصفقة واحدة نصفه بمائة دينار حالة
ونصفه بمائة دينار إلى العطاء
إذا ادعى على امرأةأنها أمته، وهي تحت زوج، والزوج غائب، فدعواه صحيحة ٢٥١
رجل ادعى على رجل أنه قطع يد عبده فلان خطأ، وله عليه نصف قيمته
وذلك خمسمائة مثلا، وادعى أنه زوّج أمته فلانة منه ٢٥١
رجل في يديه مال، قال رجل لصاحب اليد: غصبني عبدك هذا المال
فأودعها إياك، وقال صاحب اليد: صدقت، لكن لا أردها عليك ٢٥٨
رجلٌ وهب لعبد رجل جارية، وقبضها العبد، ثم أراد الواهب الرجوع في الهبة
والمولى غائب

من انتصب خصمًا بدعوى الفعل عليه، لا تقبل بينته على إحالة الخصومة
إلى غيره، ويقبل على إبراء المدعى إياه من الخصومة ٢٦١
الفصل الثالث والعشرون
في بيان ما يندفع به دعوي المدعى، وما لا يندفع
هذا الفصل يشتمل على أنواع:
نوع منها: في دعوى الملك المطلق، ودعوى المدعى عليه كون المدعى به في يده وديعة
من جهة غيره، أو عارية أو إجارة أو رهنا، أو ما أشبه ذلك
هذا النوع ينقسم أقسامًا:
الأول: إذا وقع الدعوى في العين حال قيامه
إذا ادعى رجل عينًا في يدى رجل ملكًا مطلقًا، أو دارًا، أو ثوبًا، أو ما أشبه ذلك
وأقام بينة على دعواه
ومما يتصل بهذا النوع
دار في يدي رجل ادعاها رجل أنها داره، وأقام البينة على ذلك، وقال ذو اليد:
إنها دار فلان ۲۷۰ انها دار فلان و الله الله الله الله الله الله الله ال
رجل ادعى دارًا في يدى رجل أنها داره، فقال الذي في يديه أن فلانًا أودعنيها ٢٧٢
رجل ادعى دارًا فى يدى رجل أنها داره، فقال الذى فى يديه أن فلانًا أو دعنيها ٢٧٢ رجل فى يديه دار ادعاها رجل، فأقام الذى فى يديه الدار بينة أن فلانًا الغائب
رجل ادعى دارًا فى يدى رجل أنها داره، فقال الذى فى يديه أن فلانًا أو دعنيها ٢٧٢ رجل ادعى دارًا فى يديه دار ادعاها رجل، فأقام الذى فى يديه الدار بينة أن فلانًا الغائب ادعى هذه الدار، واستحقها من يده
رجل ادعى دارًا فى يدى رجل أنها داره، فقال الذى فى يديه أن فلانًا أو دعنيها ٢٧٢ رجل ادعى دارًا فى يديه دار ادعاها رجل، فأقام الذى فى يديه الدار بينة أن فلانًا الغائب ادعى هذه الدار، واستحقها من يده
رجل ادعى داراً فى يدى رجل أنها داره، فقال الذى فى يديه أن فلانًا أو دعنيها ٢٧٢ رجل فى يديه دار ادعاها رجل، فأقام الذى فى يديه الدار بينة أن فلانًا الغائب ادعى هذه الدار، واستحقها من يده
رجل ادعى داراً فى يدى رجل أنها داره، فقال الذى فى يديه أن فلانًا أو دعنيها ٢٧٢ رجل فى يديه دار ادعاها رجل، فأقام الذى فى يديه الدار بينة أن فلانًا الغائب ادعى هذه الدار، واستحقها من يده
رجل ادعى داراً فى يدى رجل أنها داره، فقال الذى فى يديه أن فلانًا أو دعنيها ٢٧٢ رجل فى يديه دار ادعاها رجل، فأقام الذى فى يديه الدار بينة أن فلانًا الغائب ادعى هذه الدار، واستحقها من يده
رجل ادعى دارًا فى يدى رجل أنها داره، فقال الذى فى يديه أن فلانًا أو دعنيها ٢٧٢ رجل فى يديه دار ادعاها رجل، فأقام الذى فى يديه الدار بينة أن فلانًا الغائب ادعى هذه الدار، واستحقها من يده
رجل ادعى دارًا فى يدى رجل أنها داره، فقال الذى فى يديه أن فلانًا أو دعنيها ٢٧٢ رجل فى يديه دار ادعاها رجل، فأقام الذى فى يديه الدار بينة أن فلانًا الغائب ادعى هذه الدار، واستحقها من يده

777	وأراد أخذ العبد
	صورة الثانية: جارية في يدى رجل ولدت ولدًا، وماتت الجارية، وأقام رجل البينة
449	أن الجارية جاريته
۲۸۰	القسم الخامس: من هذا النوع
	جارية في يدى رجل قتلها عبد رجل، فأقر الذي الجارية في يديه
۲۸۰	أنها لفلان الغائب أودعها إياه
777	النوع الثاني من هذا الفصل: أن يدعى المدعى مع دعوى الملك المطلق فعلا
777	وهذا النوع ينقسم أقسامًا أيضًا
	القسم الأول: أن يدعى على ذي اليدبأن قال لذي اليد: هذا العين ملكي
777	غصبته مني، أو قال: أودعته منك
	عبدٌ في يدي رجل، أقام العبد بينة أنه عبد الذي هو في يده، وأنه أعتقه
3 7 7	وأقام صاحب اليدبينة أنه عبد فلان أودعه إياه
	عبد في يدى رجل، جاء رجل، وأقام بينة أنه عبده، اشتراه من ذي اليد
<b>Y A V</b>	بألف درهم، ونقده
	في دار في يدي رجل، فأقام رجل البينة أنها داره، اشتراها من ذي اليد
797	ونقده الثمن، وقبض الدار
	إذا ادعى دارًا في يدى رجل أن صاحب اليد وهبها منه، أو آجرها منه، أو رهنها منه
498	أو تصدق بها
490	القسم الثاني من هذا النوع
490	أن يدعى المدعى الفعل على غير صاحب اليد
	رجل ادعى دابة في يدي رجل، وقال في دعواه: هذه الدابة كانت دابة فلان
797	وقد اشتریتها منه
	رجل في يديه دار، أقام رجل بينة أنها داره، اشتراها من عبد الله بألف درهم
۳.,	ونقده الثمن، وقال ذو اليد: أو دعنيها عبد الله الذي يدّعي الشراء منه
۲ + ٤	القسم الثالث من هذا النوع
	المدعى إذا ادعَّى الفعل إلا أنه لم يسمَّ فاعله ، بأن قال : هذا العين لي سرق مني

ادّعي على غيره أنه كان لأبي عليك كذا وكذا من المال، وأنه قد مات
قبل استيفاء شيء من ذلك
ادعى على غيره أنه كان لأبي عليك كذا وكذا، مات أبي قبل أن يقبض شيئًا
من ذلك
امرأة ماتت، وتركت إخوة وأموالا في أيديهم، جاء رجل
وادعى أن المرأة كانت امرأته، وفي نكاحه
ادعى رجل دارًا في يد امرأة أبيه أنها تركة أبيه، وقالت المرأة: هذه الدار تركة أبيك
إلا أن القاضى باعها
وصي رجل مات وترك ابنين صغيرين ولكل ابن قيم على حدة
وفي يد أحد القيمين دار
مّن ادعى ميرات ميّت بعصوبة بنوّة العمّ، فأقام البينة على النسب بذكر الأسامى ٣١٤
رجل قدم سمرقند من تركستان، فادعى كرمًا في يدى رجل ميراثًا
عن جدّه أبي أمه
إذا ادعى دارًا في يدى رجل ميراتًا عن أبيه، فقال المدعى عليه في دفع المدعى:
اشتریت هذه الدار
ادعى على أخيه شركة فيما في يديه بحق الميراث عن أبيه، فأنكر المدعى عليه ٣١٦
ادعى رجل ضيعة في يدي رجل أنها كانت لفلان مات، وتركها ميراتًا لفلانة
لا وارث له غيرها
سئل عن رجل ادعى محدودًا في يدي رجل ميراتًا عن أبيه له ولأخيه الغائب فلان
فقال المدعى عليه
نوع آخر في دفع مسائل الإكراه
إذا ادعى الإكراه على البيع والتسليم، فقال المشترى في دفع دعواه:
إنك أخذت الثمن مني طائعًا
رجل أثبت على رجل بالبينةأنه أقرله بكذاطائعًا، وأقام المدعى عليه في دفع ذلك بينة
أن إقراره ذلك كان بإكراهأن
رجل ادعى ضيعة في يدي رجل، فقال: إنك اشتريتها مني وكنت مكرهًا

المدعى عليه الضيعة أو الدار، إذا أقام بينة أن نصف هذه الضيعة
أو نصف هذه الدار في يدي وديعة
دعوى اتفقت الأئمة على فسادها، ومع ذلك جاء المدعى عليه بدفع ٣٢٦
ادعى دارًا في يدي رجل، فقال المدعى عليه في دفع دعواه: إنك أقررت
قبل هذا أنك بعت هذه الدار
إذا ادَّعي النتاج في دابة، فقال المدعي عليه في دفع دعوى المدعي:
إنك مبطل في هذه الدعوى
رجل ادعى كرمًا في يدى رجل، فقال المدعى عليه في دفع دعواه:
إنه آجر نفسه منی؛ ليعمل في هذا ۴۲٦
رجل ادعى على رجل، أنه أخذ منه مالا، وهو كذا وكذا، ووصفه بأمر يُعرف
فأقام المدعى عليه بينة أن المدعى قد أقر قد أقر.
إذا ادعى على رجل عينًا في يديه ملكًا مطلقًا، وأقام البينة، فقال المدعى عليه
في دفع دعوى المدعى
رجل ادعى على رجل آخرمائة من دُهن السمسم بسبب صحيح، فقال المدعى عليه
في دفع دعواه
إذا جعل الرجل أمر امرأته بيدها على أنه متى لم تصل إليها نفقتها في وقت كذا
فهی تطلق نفسها متی شاءت
ادّعي على آخر أنه لكز أبي، ومات من لكزه، وأقام على ذلك بينة
وأقام الضارب بينة أن أباه قد صح من لكزه، وأبرأه من ضربه ٢٧٩
مَّن ادعى على آخر أنى رهنت منك كذا عينًا، سمَّاه ووصفه ٣٢٩
رجل أخذ دابة من يدي رجل، وهلكت في يديه، فجاء الذي كانت الدابة
في يده إلى القاضي
امرأةادّعت على زوجها أنهامحرّمة عليه بالطلقات الثلاث، وأقامت على ذلك بينة
فقال الزوج
رجل ادّعي دارًا أو متاعًا في يدي رجل، وأقام بينة عند القاضي بذلك
وقضى القاضي له بما ادعى، فلم يقبضه المدعى

إذا أقر في غير مجلس القاضي أن هذا العين ملكه بسبب الشراء من فلان
ثم ادعاه عند القاضي ملكًا مطلقًا
رجل ادعى عينًا في يدي إنسان عند قاضٍ ملكًا بسب، ولم يمكنه إثباته
فباع المدعى عليه ذلك العين من رجل، وسلّمه إلى المشترى ٣٣٠
ادّعي عينًا في يدي إنسان ملكًا مطلقًا، وادعى المدعى عليه في دفع دعواه
أنه كان ادّعى هذا العين قبل هذا بسبب ب ٣٣١
ادعى عبدًا في يدي رجل، وأثبت دعواه بالبينة، فقال المدعى عليه في دفع دعواه:
إنك قد بعت هذا العبد من فلان الغائب
دعوى رجل على رجل أرضًا أنها ملكه وحقه، وأن مورَّث المدعى عليه
أحدث يده عليها بغير حق إلى أن مات
ادعى عينًا في يدي إنسان أنه ملكي، وقد أقر صاحب اليدبذلك لي
فأقام المدعى عليه البينة
رجل تزوج امرأة، ثم ادعى أنه اشتراها ممن يملكها، قال: لا أقبل بينته
على ذلك حتى يشهدوا أنه اشتراها من فلان
ادّعي محدودًا في يدي رجل، وبيّن حدودها، فقال المدعى عليه: اين محدود
که مدعی دعوی کرد با این حدود ملك منست وحق منست
إذا ادّعت المهر المسمى على ورثة زوجها، وأقامت على ذلك بينة
فقالت الورثة في دفع دعواها
ادعى المديون القضاء، وأنكر رب الدين ذلك، وحلف ثم إن المديون
صالح رب الدين من ذلك
رجل ادعى على رجل ألف درهم، فقال المدعى عليه: ما كانت لك
على ألف درهم على ألف درهم
رجل ادعى على رجل مالا، وجحده المدعى عليه، وأعطاه إياه
أو صالحه من دعواه
رجل ادعى دارًا في يدي رجل، فصالحه المدعى عليه على ألف
على أن يسلمها للمدعى عليه

ادَّعي نكاح امرأة وأقام بينة على دعواه، فأقامت هي بينة على وجه الدفع
أنه قد خالعها
ادعى على زيد مثلا بحضرته، أني استأجرت من صالح محدود
كذا إجارة طويلة مرسومة بكذا
ادعى على آخر أنه كسر ثنيته العليا، فقال المدعى عليه بطريق الدفع:
إنه لم يكن له هذا السن أصلا
ادعى على رجل أن لفلان ابن فلان عندك كذا وكذا، وإنه صبى
وجعل القاضي فلان ابن فلان وصيًّا لهذا الصبي ٣٣٧
حانوت استحق من يد رجل بالبينة، ورجع المستحق عليه على بائعه بالبينة
فأقام بائعه بينة بحضرته فأقام بائعه بينة بحضرته
إذا ادعى أرضًا في يدي رجل، فقال المدعى عليه في دفع دعواه: إن المدعى مبطل
في هذه الدعوى؛ لما أنه طلب منى أن أدفع هذه الأرض إليه مزارعة ٣٣٨
ادعى دارًا في يدي رجل، فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعى: اشتريتها
من فلان وأنت أجزت
رجل ادعى دارًا في يدي رجل، وأقر ذواليد أنهاكانت للمدعى، ثم قال بعدذلك:
إن فلانًا أودعنيها
بائع العبد إذا طلب الثمن من المشترى، فقال المشترى: إنك مبطل
في هذه الدعوى؛ لأنك بعت الحرّ
الفصل الرابع والعشرون
في دعوى الوصية وجحود الوارث وإقراره بالوصية لغيره وفي دعوى الدين
وجحود الوارث ذلك وإقراره بالوصية لرجل آخر
رجل مات، وترك ثلاثة أعبد قيمتهم على السواء، لا مال له غيرهم
فترك ابنا لا وارث له سواه، فأقام رجل بينة أن الميت أوصى له ٣٤١
رجل مات وترك عبدًا قيمته ألف درهم، لا مال له غيره، فأقر الوارث
أن الميت أوصى بهذا العبد لفلان، وأني أجزت وصيته بعد موته، وأقام رجل بينة
أن له على الميت ألف درهم

رجل مات، وترك ثلاثة أعبد قيمتهم على سواء، لا مال له غيرهم
ثم شهد شهود أن الميت أوصى بهذا العبد الأكبر لهذا الرجل
الفصل الخامس والعشرون
في دعوى الرجلين عبدًا في يد آخر ، ودعوى كل واحد منهما الإيداع
من صاحب اليد وإقرارصاحب اليد لأحدهما، وفي دعوى الرجل عينًافي يدى رجل
وإقرار صاحب اليد بالعين له، ثم دعوى صاحب اليد الإيداع من جهة غيره ٣٤٩
عبد في يدي رجل ادعاه رجلان، كل واحد منهما يدعيه أنه عبده
أودعه الذي هو في يده
عبد في يدي رجل ادعاه رجلان، كل واحد منهما أقام بينة أنه عبده أودعه الذي
في يديه، وصاحب اليد جاحدًا وساكت
دار في يدي رجل ادعاها رجل آخر ، فأقر الذي في يديه الدار أنها كانت للمدعى
وفلان أودعنيها
الفصل السادس والعشرون
في دعوى الوكالة والكفالة والحوالة
رجل استأجر كرمًا إجارة طويلة، وغاب، وبعد ذلك جاء رجل، وقال:
أنا وكيله بقبض المال، وفسخ الإجارة، وأنكر هو التوكيل، وأقر بالباقي ٣٥٧
الفصل السابع والعشرون
في دعوى العتق
ے۔ عبد فی یدی رجل، قال: إنی کنت عبدًا لهذا الرجل، وأنا اليوم حر ٣٥٩
الفصل الثامن والعشرون
فی دعوی النسب
هذا الفصل يشتمل على أنواع
الأول: في بيان مراتب النسب
ري وي على بيك مراتب ثلاثة: أحدها: بالنكاح الصحيح، وما هو في معناه
من النكاح الفاسد

المرتبة الثانية: أم الولد
إذا نفي المولى نسب ولد أم الولد، ينتفي نسبه بمجرد النفي ٢٦٤
المرتبة الثالثة: الأمة
أمة حامل أقر سيدها أنها حامل منه، فجاءت بولد لأكثر من ستة أشهر
أو لستة أشهر، فنفاه
إذا عالج الرجل جاريته فيما دون الفرج، وأنزل، فأخذت الجارية ماءه
في شيء، واستدخلته فرجها في حدثان ذلك٣٦٦
ومما يتصل بهذا النوع
رجل وطئ جارية له، ولم يبوئها بيتا، ولم يحصنها
ومما يتصل بهذا أيضًا
إذا ولدت أمة الرجل ولدًا، فادعت أن مولاها أقر به، وجحد المولى ذلك
فأقامت على ذلك شاهدين، فشهد أحدهما أنه ابنه ولد على فراشه
وشهد الآخر أن المولى أقر به
إذا كان المولى من أهل الذمة، والأمة مسلمة، فشهد شاهدان ذميان
أنه أقر أنه ابنه منها، وأنها ولدته على فراشه
وعما يتصل بهذا الفصل أيضًا في معرفة أم الولد
إذا أسقطت أمة الرجل سقطًا استبان خلقه، أو بعض خلقه، تصير أم ولد له ٣٦٨
نوع آخر في المسائل التي تتعلق بنفي الولد:
إذا ولدت المرأة ولدين في بطن واحد، وأقر الزوج بالأول منهما، ونفي الآخر
فهما ابناه
إذا ولدت امرأة الرجل ولدًا، فنفاه الزوج، ولاعن القاضي بينهما، وفرَّق بينهما
وألزم الولد أمه، ثم ولدت ولدًا آخر في ذلك البطن ٣٧٠
إذا أكذب الملاعن نفسه، وادعى نسب الولد بعدما فرق القاضي بينهما
وألزم الولد أمه
إذا لاعن الرجل بجارية، وألزمها الأم، ثم أراد ابن الملاعن أن يتزوَّجها ٣٧٢
نوع آخر في بيان ولد المطلقة

٣٧٢	طلَّق الرجل امرأته، ثم جاءت بولدين، فهذه المسألة على وجهين
	إذا طلَّق الرجل امرأته واحدة بائنة، وقد دخل بها، ثم تزوجها ثانيًا، ثم جاءت بولد
200	لأقل من ستة أشهر
200	نوع آخر في نفي ولد المنكوحة إذا كانت أمة
<b>7</b> 70	إذا كانت منكوحة الرجل أمة جاءت بولد، فهذا على وجهين
٣٧٧	رجل تحته أمة اشتراها من مولاها، ثم جاءت بالولد
444	رجل تحته أمة اشتراها من مولاها، فأعتقها، ثم جاءت بالولد
٣٧٩	رجل تحته أمة اشتراها، ثم باعها من غيره، ثم جاءت بولد بعد البيع
	رجل تحته أمة رجل، اشتراها ثم باعها من آخر، فولدت في يد المشتري ولدًا
۲۸۱	وأعتق المشتري الولد
	إذا طلَّق الرجل امرأته الأمة تطليقة بائنة، ثم أعتقت، ثم جاءت بالولد
٣٨٢	إلى سنتين منذ طلقها
	إذا كانت امرأة الرجل أمة، فولدت منه ولدًا، فاشتراها الزوج، وأعتقها وتزوجها
٣٨٣	ثم ولدت ولدًا آخر لستة أشهر
٣٨٣	نوع آخر في المسائل التي تتعلق بأم الولد وولد أم الولد
٣٨٣	الجارية إذا كانت بين رجلين، جاءت بولد فادعياه حتى ثبت النسب منهما
	إذا أعتق الرجل أم ولده، ثم تزوجها، فجاءت بولد، فنفاه المولى، فإن جاءت
<b>ች</b> ለ ٤	بالولد لأقل من ستة أشهر
3 1.7	إذامات الرجل، وترك امرأة وأم ولد، فأقرالوارث أنها ولدت هذا الغلام من الميت.
	رجل باع أم ولده من رجل، والمشترى يعلم به، فجاءت بولد، وادعاه المشترى
3 1.7	لا يثبت نسبه منه
	اشترى جارية وظهر بها الحبل بعد أيام، فخاصم المشترى البائع، فقال البائع:
	أمسكها
۳۸٥	نوع آخر يتصل بهذا النوع
۳۸٥	جارية بين اثنين، قال أحدهما: هذه أم ولدى وأم ولدك
	ر جلان بينهما جارية ، جاءت بولد فادعاه أحدهما ، ثبت النسب منه

وحكم بحرية الولد الولد ٢٨٧
رجل في يديه أمة، فوطئها، فولدت منه ولدًا، فادعى ولدها، ثم قال:
كانت هي أم ولد فلان، فزوجنيها ٢٨٨
نوع آخر في بيان أنواع دعوة الرجل نسب الولد
الدعوة في النسب لا تخلو من ثلاثة أوجه: دعوة استيلاد، ودعوة تحرير
ودعوة الأب ولد جارية ابنه
إذا اشترى الرجل أمة حاملا، وولدت عنده بعد الشراء بيوم
فادعى أب المشتري الولد، لا يصح دعوته ٢٩٢
يستوي في دعوة الرجل ولد جارية الابن أن تكون الجارية موطوءة الابن
أو لم تكن الم
إذا ادعى ولد جارية ابنه، وضمن قيمتها للابن، ثم استحقها رجل
إذا ولدت أمة الرجل ولدًا، وادعى المولى، وأبوه الولد معًا
إذا حبلت جارية الرجل في ملكه، وولدت ولدًا، فادعاه الجدّ، والوالدحيّ ٣٩٤
إدا كان للرحل حارية حيلت في ملكه ؛ وللرحل والديميّة و ، وله حد حر مسلم
إذا كان للرجل جارية حبلت في ملكه، وللرجل والدمعتوه، وله جد حرّ مسلم فولدت الحاربة ولدًا، فادعاه الحد
فولدت الجارية ولدًا، فادعاه الجد
فولدت الجارية ولداً، فادعاه الجد
فولدت الجارية ولدًا، فادعاه الجد

إذا حبلت الأمة، وولدت في يد مولاها، فباعها المولى دون ولدها، وقبض ثمنها
ثم زوّجها المشتري
إذا باع الرجل جارية وهي حبلي، فولدت في يد المشتري بعد البيع بيوم
ثم مكثت سنة
رجل له جارية فحبلت، فباعها من رجل، فولدت من يد المشتري ولدًا
فادعى الولد أب البائع، وكذَّبه المشترى
إذا كانت الجارية لرجل ولدت في ملكه ولدين في بطن واحد، فباع أحد الولدين
ثم إن أب البائع ادعى الولدين جميعًا
جارية لرجل حبلت في ملكه، فباعها وهي حامل، وقبضها المشترى
ثم اشتراها البائع، فوضعت
إذا ولدت الجارية المبيعة في يدي المشتري ولدين في بطن واحد كلاهما
أو إحداهما لأقل من ستة أشهر من وقت البيع، ثم جني على أحد الولدين ٤٢٠
إذا ولدت الأمة عند رجل ولدين في بطن واحد، فباع أحدهما
وادعى المشتري الولد الذي اشتراه
إذا حبلت الأمة عندرجل، وولدت بنتًا، فكبرت ابنتها، وولدت بنتًا
ثم إن المولى باع الابنة السفلي
إذا اشترى الرجل أمة وولدها، أو اشتراها وهي حامل، ثم باعها من آخر
ثم اشتراها، ثم ادعی
إذا اشترى الرجل عبدًا، واشترى أبوه أخَا ذلك العبد، وهما توأمان
فادعى أحدهما العبد الذي في يديه، صحت دعوته فيما في يديه
إذا اشترى الرجل أمة على أنه بالخيار ثلاثة أيام، فولدت بعد ذلك
بيوم عند المشترى
نوع آخر في دعوى الولد بعد العتاق
نوع آخر في دعوى الإنسان نسب غيره والشهادة عليه ما يجب اعتباره
في هذا النوع شيئان اثنان
إن ادعى رجل على رجل أنه ابنه، والأب ينكر، فأقام المدعى بينة على دعوته

قبلت بينته
لو ادعى رجل على رجل أنه مولاه من عتاقه من فوق، أو أسفل
أو ادعى أنه مولاه من موالاة
لو أن صبيًا في يدرجل لا يعبّر الصبي عن نفسه، وزعم الرجل الذي في يديه
أنه التقطه، وأقامت المرأة الحرة الأصل بينة أنه أخوها لأبيها وأمها ٤٣٠
لو أن رجلا من العرب هلك وله ابن، فادعى رجل على ابنه أنه كان عبدًا لأبيه
وأن أباه أعتقه
رجل مات وترك موال ثلاثة أعتقوه، وترك دارًا، فأقام مواليه البينة أنهم عصبة
وورثته ومواليه الذين أعتقوه
نوع آخر في دعوى الرجل النسب على غيره وإحالة ذلك الغير نسبه
على شخص آخر
رجل زَمنِ ٌ ادعى على رجل أنه أبوه ليفرض له عليه النفقة، وأنكر ذلك الرجل
فأقام الزَمنِ بينة أنه أبوه
امرأة خاصمت عمّها إلى القاضي، وطلبت من القاضي أن يفرض لها النفقة
على العمّ وهي محتاجة ، فقال العمّ: إن لها أخا موسرًا
مجهول النسب إذا ادعى على رجل أني ابنك، وصدَّقه المدعى عليه
ثبت النسب منه، وإن كذَّبه في دعوته
إذا قال في دعوة البنوَّة: هذا ابني، ولم يقل: وُلد على فراشي
فهذا دعوة صحيحة فهذا دعوة صحيحة
إذا ادعى أنه ابن عم فلان، فلابد فيه من ذكر الجد، وإذا ادعى أنه أخو فلان
لايشترط فيه ذكر الجد
صبى في يدي رجل لا يعرف نسبه، ادعى رجل آخر أنه ابنه
علام احتلم ادعى على رجل وامرأة أنهما أبواه، وأقام على ذلك بينة
وأقام رجل آخر وامرأته بينة أن هذا الغلام ابنهما
·
نوع آخر في دعوى الرجل نسب الغلام
القسم الأول في دعوة الخارج مع ذي اليد ٤٣٨

نوع آخر يتصل بهذا القسم، وهو دعوة الخارج مع ذي اليد نسب الأمة
مع دعوى ملك الأمة
ومما يتصل بهذا القسم دعوة الخارج مع ذي اليد نسب ولد الحرة
مع دعوى نكاح الحرّة مع دعوى نكاح الحرّة
حرة لها ابن، وهما في يدي رجل، أقام رجل آخر البينة أنه تزوجها
وإنها ولدت منه هذا الولد على فراشه، وأقام ذو اليدبينة على مثل ذلك
ومما يتصل بهذا القسم دعوي ذي اليد نسب الولد مع نكاح أمه
ودعوة الخارج نسب الولد مع ملك أمه
القسم الثاني في دعوة الخارجين نسب الولد
القسم الثالث: وهو دعوة صاحب اليد الولد
نوع آخر في دعوة المرأة نسب الولد
نوع آخر في دعوة نسب ولد أمة الغير بحكم النكاح
نوع اخر في دعوة غلام أنه ابن فلان ولد على فراشه من أمته هذه
نوع آخر في دعوة غلام أنه ابن فلان ولد على فراشه من أمته هذه ودعوة فلان كون الغلام عبدًا له ولدته أمته هذه زوّجها من عبده فلان
ودعوة فلان كون الغلام عبدًا له ولدته أمته هذه زوّجها من عبده فلان
ودعوة فلان كون الغلام عبدًا له ولدته أمته هذه زوّجها من عبده فلان
ودعوة فلان كون الغلام عبدًا له ولدته أمته هذه زوّجها من عبده فلان
ودعوة فلان كون الغلام عبداً له ولدته أمته هذه زوّجها من عبده فلان
ودعوة فلان كون الغلام عبدًا له ولدته أمته هذه زوّجها من عبده فلان
ودعوة فلان كون الغلام عبدًا له ولدته أمته هذه زوّجها من عبده فلان
ودعوة فلان كون الغلام عبدًا له ولدته أمته هذه زوّجها من عبده فلان
ودعوة فلان كون الغلام عبدًا له ولدته أمته هذه زوّجها من عبده فلان
ودعوة فلان كون الغلام عبدًا له ولدته أمته هذه زوّجها من عبده فلان
ودعوة فلان كون الغلام عبدًا له ولدته أمته هذه زوّجها من عبده فلان

## فهرس المسائل والموضوعات للمجلد السابع عشرمن المحيط البرهاني

نوع آخر في منكوحة الرجل إذا ولدت ثم ادعى أحدهما أن النكاح كان منذ شهر ٣
نوع آخر في دعوى المولى ولد أمته ولها زوج
نوع آخر في امرأة لها ولد معروف قال رجل لهذه المرأة : هذا ابني منك وفي رجل له
ولد معروف قالت المرأة لهذا الرجل: هذا ابني منك ٧
نوع آخر في أمة لها ولدان ادعاها رجلان كل واحد منهما ادعاها مع الولدين جملة ٩
نوع آخر في الرجل يقر بصبي في يديه أنه ابن فلان ثم يدعيه لنفسه
نوع آخر في دعوة الرجل ولد الجارية مع نكاح أمها ودعوى بيع تلك الجارية منه
أو على العكس
نوع آخر في دعوى ولد أمة الغير بحكم النكاح وتصديق المولى إياه في ذلك ١٦
نوع آخر في الرجل يقرلصبي في يديه أنه ابنه وقال ورثته بعد موته : إن أباناكان زوّج
هذه الأمة عبده، وهذا الولد ولد العبد
نوع آخر في الجارية المشتركة إذا جاءت بولد وادعاه الموليان ما يجوز لأحدهما عليه
من البيع والشراء
أو غير ذلك، ويدخل فيه ما إذا مات أحد الوالدين أو كلاهما
وترك وصيًّا، أوجدًا
جارية بين رجلين جاءت بولد، فادعياه جميعًا، يثبت النسب منهما
نوع آخر يتصل بهذا النوع
دعوة الوالد إذا تعذر اعتبارها دعوة الاستيلاد يعتبر دعوة التحرير

جارية بين رجلين، فولدت لستة أشهر فصاعدًا منذ ملكاها، فولدت بولد آخر
بعد ذلك لستة أشهر فصاعدًا منذ ولدت الأول
نوع آخر متصل بهذا النوع
رجلان اشتريا جارية وقبضاها، فولدت عندهما ولدًا، فادعى أحد الرجلين الجارية
أنها ابنته، وادعى الآخر الولد أنه ابنه
رجلان اشتريا جارية، فولدت في ملكهما ابنة لستة أشهر فصاعدًا
فكبرت الابنة، وولدت بنتًا، ثم ادعى أحد الشريكين البنت الكبرى
وادّعي الشريك الآخر البنت الصغرى
رجلان اشتريا جارية ، فولدت في ملكهما ولدًا لأقل من ستة أشهر
فادعى الولد أحدهما، صحّت
نوع آخر متصل بهذا النوع أيضًا
أمة بين رجلين جاءت بولدين في بطنين ، فادعى أحدهما الأكبر
والآخر ادعى الأصغر، وخرج الكلامان منهما معًا ٤٠
نوع آخر يتصل بهذا النوع
إذا مات الرجل، وترك أمة حاملا، وترك ابنين، وادعى أحدهما أن الحمل منه
وادعى الآخر أن الحبل من أبيه
نوع آخر يتصل بهذا النوع
أمة بين رجلين جاءت بولد، فادعياه وقد ملك أحدهما نصيبه منذ شهر
وملك الآخر نصيبه منذ ستة أشهر
أمة بين رجلين ولدت ولدًا ميتًا، أو أسقطت سقطًا استبان خلقه
فادعاه أحدهما، صحت دعوته ٤٥
نوع آخر يتصل بهذا الفصل
نوع آخر في دعوى الرجل ولد أمته
رجل له أمة لها أولاد قد ولدتهم في بطون مختلفة من غير زوج
فقال المولى: أحد هؤلاء ابني
إذا ولدت أمة الرجل ابنًا من غير زوج، فلم يدعيه المولى حتى كير الابن

وولد الابن ولدًا من أمة
أمة في يدي رجل ولدت ابنًا من غير زوج، ثم ولدت ابنتين في بطن آخر
من غير زوج
أمة في يدي رجل ولدت ثلاثة أولاد في بطون مختلفة من غير زوج
فنظر المولى إلى الأكبر منهم
نوع آخر يتصل بهذا النوع
نوع آخر
نوع آخر في إقرار المريض بالولد
رجل ملك عبدًا في صحته، وأقر في مرضه أنه ابنه، ومثله يولد لمثله
وليس له نسب معروف، فهو ابنه
لو أن مريضًا وهب له ابن معروف النسب منه، ولا مال له غيره، وعليه دين يحيط
بقیمته
نوع آخر في الشهادة على الولادة من الوارث
نوع آخر في دعوى العبد التاجر ٥٨
نوع آخر في دعوى المكاتب في الأمة من كسبه في دعوى المولى ولد مكاتبه
أو ولد أمة مكاتبه
إذا ولدت أمة المكاتب ولدًا، وادعى المكاتب نسبه ١٦
الأمة إذا كانت بين مكاتب وحر ولدت، فادعى المكاتب نسب الولد
حتى يثبت نسبه منه
إذا وطئ المكاتب أمة ابنه، والولد حر أو مكاتب بعقد على حدة، لم يثبت النسب
من المكاتب
لو أعتق المولى عبدًا من اكتساب مكاتبه، لا يعتق فكذا لا يعتق بالقرابة
رجل اشترى عبدًا وكاتبه، ثم إن المكاتب كاتب أمة له، ثم ولدت المكاتبة ولدًا
فادعاه مولى المكاتب فادعاه مولى المكاتب
نوع آخر في دعوة أهل الإسلام وأهل الذمة الولد٧٤

الفصل التاسع والعشرون
في الغرور
أمة أبقت إلى رجل، وأخبرته أنها حرة، وتزوجها على أنها حرة ٧٧
إذا اشترى الرجل أمة شراء فاسدًا، أو جائزًا، أو ملكها بهبة أو صدقة أو وصية
فولد <b>ت</b> له
إذا اشترى الرجلان جارية، ثم إن أحدهما وهب نصيبه من شريكه
وولدت له أولادًا
إذا اشترى الرجلان أمة من رجل، وولدت ولدًا، وادعاه أحدهما
وغرم نصف قیمتها
إذا أخبر الرجل غيره عن امرأة أنها حرة، وتزوجها ذلك الغير على أنها حرة
وولدت له ولدًا
إذا اشترى الرجل أم ولد لرجل، أو مدبرة أو مكاتبة من أجنبي غير المولى
فوقع عليهافوقع عليها
إذا باع المكاتب أو العبد المأذون أمة في يدي رجل، فوطئها المستولد، ثم ولد له ولدًا
ثم استحقها
أهل الذمة والمسلمون سواء في الغرور
إذا ورث الرجل أمة أبيه فوطئها، فولد منه ولدًا، ثم استحقها رجل، فإنه يقضي له
بالأمة وقيمة الولد
إذا أقر المريض في مرضه الذي مات فيه أن هذه الجارية لفلان وديعة عنده
فوطئ الوارث الأمة
رجل اشترى جارية مغصوبة وهو يعلم بكونها مغصوبة، أو تزوج امرأة
على أنها حرة وهو يعلم بكونها أمة
لو أن رجلا وكل رجلا أن يشتري له جارية، فاشتراها ونقد الثمن من مال الموكل ٦٦
رجل استولد أمة، واستحقها رجل، فقال المستولد: اشتريتها من فلان بكذا وكذا
ونقدته الثمن
إذا كان لله حل ألف درهم في بدي رجل مضاربة بالنصف، فاشتري المضارب سا

رجلان اشتریا أمة من وصی یتیم، واستولدها أحدهما، ثم استحقت الجاریة كان الولد حرّا بالقیمة
لو كفل رجل للمشتري بما أدرك به من درك، لم يرجع على الكفيل بشيء
من قيمة درك
لو أن أمة غرت من نفسها رجلا أخبرته أنها أمة لهذا الرجل، واشتراها منه
على ذلك واستولدها
حرة ولدت ولدين في بطن واحد، فكبرا واكتسبا مالا، ثم مات أحدهما
وترك ابنًا
رجل ورث جارية ابنه، ولم يكن يعرف حالها عند الأب، ولم يكن يعرف
أنه اشتراها، فاستولدها الابن
رجل أمر رجلا بأن يشتري له جارية، فاشترى له جارية، ثم إن الآمر
وهب الجارية للمشتري، فولدت ولدًا، ثم استحقت ٩١
الفصل الثلاثون
في المتفرقات
فى المتفرقات
فى المتفرقات
فى المتفرقات
فى المتفرقات
فی المتفرقات

ادعت مهرها على ورتة زوجها، وانكر الوارث ذلك
شاهدان شهدا على رجل بقرض ألف درهم، وشهد أحدهما أنه قضاها
وقال المدعى: لم يقضها
رجل ادعى عبدًا في يدي رجل أنه له، ولم يقم البينة حتى باعه صاحب اليد
من رجل بيعًا صحيحًا بمحضر من الشهود
ادعى مالين: أحدهما معلوم، والآخر مجهول، والشهود شهدوا بالمالين جميعًا ٩٦
استحق دابة في يدى رجل، وقال المستحق في دعواه: غابت الدابة مني منذ سنة ٩٦
رجل مات، وترك ابنين ودارين، فادعى رجل إحدى الدارين، أنه غصبها
أبوهما، وحلفهما على ذلك
رجل ادعى عبدًا في يدي رجل، وأقام بينة أن هذا العبد كان لفلان بن فلان
سمّى رجلا غائبًا، وأن فلانًا أقر أنه لهذا المدعى
ادعى محدودًا في يدى رجل، وقال: إنها خمس ديرات أرض، وبيّن حدودها ٩٧
عين في يدي رجل، جاء رجل واستحق هذا العين من يدي صاحب اليد
وأراد صاحب اليد أن يرجع
امرأتان ولدت كل واحدة منهما ابنًا في ليلة مظلمة ، ثم ادعتا ابنًا واحدًا بعينه ٩٨
رجل ادعى عبدًا في يدي رجل، وقال: بعتني هذا العبد بألف درهم
ونقدتك الثمن، وجحد البائع البيع ٨٠
رجل في يديه دار ادعاها رجل أنها داره اشتراها من الذي في يديه بألف درهم
وادعى الذي في يديه أنها داره اشتراها
غلام في يدي رجل ادعاه رجلان، أقام أحدهما بينة أنه اشتراه منه بألف درهم
منذ سنة، وأقام الآخر بينة أنه اشتراه منه بمائة دينار منذ خمسة أشهر
رجل ادعى على رجل أنى قد بعتك هذا الطيلسان الذي عليك بكذا
وأنكر الذي عليه ذلك الطيلسان
رجل ادعى دارًا في يدى رجل أنها داره اشتراها من صاحب اليد
قبل هذا التاريخ بشهر
المحبوس بالدين إذا أقام بينة أنه معسر، وأقام رب الدين بينة أنه موسر

فالقاضي يقبل بينة رب الدين
إذا أقام المدعى بينة على أن قاضي بلد كذا فلان، قضى له على هذا الرجل
بألف درهم
رجل ادعى على رجل أنه تصدّق بهذه الدار عليه، وقبضها أو اشتراها منه
بألف درهم، وقبضها
إذا كان بعض التركة في يد الغاصب، فالغريم لا يكون خصمًا للغاصب في ذلك ١٠٢
الدعوى في عتق الأمة، وفي الطلقات الثلاث، وفي الطلاق البائن
ليس بشرط لصحة القضاء
جارية في يدي رجل، جاء رجلان وادعى كل واحد منهما أن الجارية ملكه
باعها من ذي اليد بألف درهم
رجل باع أمة له وبها حبل، فقال البائع: ليس هذا الحمل مني، بل هو من عبدي ١٠٢
رجل اشترى مملوكًا وباعه من آخر، وباعه الآخر من آخر أيضًا
ثم اشتراه الأول
رجل أعتق جارية، وتزوجت زوجًا، وجاءت بولد لأقل من ستة أشهر
منذ تزوجها، فادعاه الزوج والسيد
إذا عالج الرجل جاريته فيما دون الفرج فأنزل، فأخذت الجارية ماءه
في شيء، واستدخلته فرجها
رجل وطئ جارية مشتركة بين ابنه وبين أجنبي، فولدت
عبد ادعى لقيطا أنه ابنه من امرأته هذه، وهي أمه
نصرانی مات، وترك ابنًا، فأسلم الابن بعد موته، ثم جاء نصرانی
وأقام بينة من النصاري
امرأة مع رجل لها منه أولاد، وهي معه في منزله يطأها، وتلدله سنين
عشرة ادعوا نكاح امرأة
امرأة مدركة زوّجها أبوها من رجل، فمات زوجها فجاءت تدعى الميراث
إذا كان الصبى في يدى رجل، أقام رجل بينة أنه ابنه، ولد من أمته هذه
منذ أكثر من ستة أشهر

ادعى عينًا في يدى رجل، فقال المدعى عليه: اشتريته من هذا المدعى
رجل ادّعى نصف دار في يدى رجل، فأقر المدعى عليه إلا أنه لم يدفعه إليه
وغاب وغاب
ادعى عينًا في يدى رجل أنه ملكى؛ لما أنه كان ملكًا لأبي، رهنه منك بكذا
ودفعه إليك
إذا قال في دعوة البنوة: هذا ابني، ولم يقل: وُلد على فراشي
ولد الملاعنة إذا ادعاه رجل أنه ولده، لايثبت نسبه منه
إذا شهد الشهود لرجل أن زيدًا أقر أن هذا المدعى أخوه، أو أخته
صبيّ في يدي رجل لا يعرف نسبه، ادعى رجل آخر أنه ابنه
كتاب المحاضر والسجلات١٠٧
هذا الكتاب يشتمل على ثلاثة وستين محضرًا وسجلا ١٠٧
محضر فيما ينبغي أن يكتب في المحضر:
الإشارة في الدعاوي والمحاضر ولفظة الشهادة من أهم ما يحتاج إليها ١١١
محضر في الدين المطلق
سجل هذه الدعوى
محضر في إثبات الدفع لهذه الدعوى٠٠٠
سجل في هذه الدعوى المعرد الدعوى المعرد
محضر في إثبات الدين على الميت
سجل هذه الدعوى ۱۲٤
محضر في إثبات الدفع لهذه الدعوى ١٢٥
محضر في إثبات ملكية المحدود
سجل هذه الدعوى
محضر في دفع هذه الدعوى
سجل هذه الدعوى أن يكتب
محضر فيه دعوى الدار ميراثًا عن الأب
سجل هذه الدعوى

فهرس المسائل و الموضوعات	- ££A -	المعيط ج ٢٥
١٣١		محضر في دفع هذه الدعوي
١٣١		سجل هذه الدعوى
		محضر في دعوى ملكية المنقوا
177		
177		
١٣٤		سجل هذا الدفع
		محضر في دعوى ملكية العقار
		محضر في إثبات سجل أورده
177		
1 <b>۳v</b>		سجل هذه الدعوى
١٤٠		
181		سجل هذه الدعوى
181		
187		
غیره ۱٤۲		
187 187		
187		
188		سحل هذه الدعوى
18٣		محض في دفع هذه الدعوي
188		
180		
180		
١٤٥		
131		
١٤٧		
\{\bar{\chi}\}		
		ساملوني دعوي المدي

فهرس المسائل و الموضوعات	- 889 -	المحيط ج ٢٥
189		سجل هذه الدعوى
189		محضر في دفع دعوي النكاح.
10 *		سجل هذه الدعوى
إنكاحها	امرأة في يدي رجل يدّعي	محضر فيه دعوي النكاح على
101		وهي لم تقر له بذلك
107		
104		سجل هذه الدعوى
108		محضر في إثبات مهر المثل
100		محضر في إثبات المتعة
100		محضر في إثبات الحرمة الغليظ
107		سجل هذه الدعوى
		محضر في شهادة الشهود
\ov	بدون دعوى المرأة	بالحرمة الغليظة بثلاثة تطليقات
١٥٨	ة على الغائب	محضر في إثبات الحرمة الغليظ
١٥٨		سجل هذه الدعوى
17	ب العجز عن النفقة	سجل التفريق بين الزوجين بسب
177	جها في النكاح بلفظ الهبا	سجل في التفريق بين المرأة وزو
170		
177		محضر في إثبات العنّة للتفريق
179		محضر في دفع هذه الدعوي .
١٧٠		محضر في دعوى النسب
177		محضر في إثبات العصوبة
177		سجل هذه الدعوى
١٧٤		محضر في إثبات الوقفية
	ر	سجل هذه الدعوى وهذا المحض
177		سجل هذا المحضر

فهرس المسائل و الموضوعات	- 80+-	المحيط ج ٢٥
\vv		محضر في دعوى الشفعة
174		سجل هذا المحضر
١٨٠		محضر في دعوى المزارعة
١٨١		سجل هذه الدعوى
187		
177		
١٨٤		
٠ ٢٨١		
٠ ٢٨١	في الهبة	محضر في إثبات منع الرجوع
١٨٧		-
\AY		محضر في دعوى شركة العنان
١٨٨		
١٨٨		
149		محضر في إثبات القود
19		محضر في إثبات الدية
19		محضر في إثبات القذف
191		
197		محضر آخر لهذه الدعوي
198	عن أبيه	محضر في دعوى المنزل ميراثًا
190		سجل هذه الدعوى
190		
19V		
ك		
١٩٨		'
١٩٨		
		محضر في كون المدعى عليها م

فهرس المسائل و الموضوعات	- £01 -	المحيط ج ٢٥
199		مجلس الحكم
199	الغائب بالكتاب الحكمى	محضر في دعوى المال على
Y•Y		
۲۰۳	ود بکتاب حکمی	سجل في ثبوت ملك محد
		محضر في إقامة البينة للكتا
Y• £	ة والبضاعة المذكورة	في دعوى المضاربة المذكورا
Y.0		
Y•7	لحكمي	محضر في إثبات الكتاب ا
Y•A		کتاب حکمی آخر
Y11	کاتب بشیء قد حکم به وسجل	كتاب حكمي على قضاء الا
<b>TIT</b>	ىقار	كتاب حكمي في دعوي ال
<b>۲۱۳</b>	ق على قول من يرى ذلك	كتاب حكمي في العبد الآب
Y10	قليد الأوقاف	رسوم القضاة والحكام في ت
710		جواب المكتوب إليه
Y17		تقليد الوصاية
	احية بقسمة التركة	كتاب إلى بعض الحكام بالن
Y 1 V	•	واختيار القيم للوارث الص
Y1V		
Y1A		كتاب في التزويج
سمين	لحكام بالناحية ليتوسط بين الخص	كتاب القاضي إلى بعض ا-
719	ناحية ليوقف بضيعته:	كتاب القاضي إلى حاكم ال
Y19	ي الغائب	ذكر الإذن في الاستدانة علم
<b>YY</b> •		فرض نفقة المرأة
YY ·		كتاب المسودة بالعربية
778 377		
اییه	زعم أنه وصى صغير من جهة أ	رد محضر فیه دعوی رجل

وردّ محضر في دعوى العقار للصغير بالإذن الحكمي
محضر في دعوى المرأة الميراث على وارث الزوج الميت ودعوى الوارث
الصلح عليها
محضر في دعوى تجميل الوديعة
سجل لم يكتب في آخره
سجل ورد من قاضٍ كتب في آخره
ورد محضر في دعوى الدنانير الملكية رأس مال الشركة ٢٢٨
محضر في دعوى الوصية بثلث المال
محضر فيه دعوى الكفالة
محضر في دعوى المهر بحكم الضمان ٢٣١
محضر فيه دعوى الكفالة بشيء من الصداق معلقة بوقوع الفرقة ٢٣١
محضر في دعوى ملكية أرض على رجل في يده بعض تلك الأرض ٢٣٢
لحضر فيه دعوى عشرة أسهم من عشرين سهمًا من أرض رجل ولم يشهد الشهود
ن جميع الأرض في يد المدعى عليه
محضر فيه دعوى شراء المحدود من والد صاحب اليد
بحضر في دعوى الجارية
حضر آخر في دعوى الجارية أيضًا: ٢٣٥ ٢٣٥
للحضر في دعوى ولاء العتاقة
ررد محضر في دعوى الدفع ا
بحضر في دعوى الميراث
حضر فی دعوی رجل علی رجل أنك سرقت
حضر في دعوى الدفع من الوارث لدعوى أرض من التركة ٢٣٩
حضر في إثبات الإيصاء بثلث المال
حضر كان فيه ادعى فلان ابن فلان على فلان ابن فلان أن الكرم الذي في موضع
ئذا حدوده كذا
بحضر ورد في دعوى الإرث مع دعوى العتق ٢٤١

. ( . t)	المحيط ج ٢٥
	ورد سجل من مرو في إثبات ملكية
Y7Y VFY	
بها المدعى إلى المدعى عليه ليبيعها ٢٦٨	
YV*	
بنته على زوجها بسبب وقوع الطلاق عليها	
YV	من جهته بالحلف
YV1	محضر فيه دعوى استئجار الطاحونا
جرة معلومة ۲۷۱	محضر فيه دعوى إجارة محدودة بأ
، بعینه:	محضر في الإجارة المضافة إلى زمان
بر ۲۷۲	سجل فيه استحقاق جارية اسمها دل
وع بالثمن	محضر في إثبات الاستحقاق والرج
YVY	
۲۷۳	رد محضر فیه دعوی دنانیر نیسابوری
۲۷۳	ورد محضر
YV8 3V7	ورد محضر
	رد محضر فيه دعوى أعيان مختلفة ا
	محضر في دعوى الناقة رد بعلة أن ال
	في المحضر الجمل
	محضر في دعوى غصب الحطب واا
قرار به	
رو ي شيخ الإسلام السغدي ٢٧٦	_
	ورد محضر فی دعوی النحاس لمنک
٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	
YVA	
YVA	
NVA	ورد محصر
YV9	ورد محصر فيه دحر إفرار المال

444			٠	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•			ما	4	یند	٠	ڪة	ر ک	*	سة	4	ية	ار	جا	٠ ر	او	بد	م	ن	بلير	<u>-</u>	ر ر	ح.	عو	د٠	4	في	۰	دخ	~	د ه	ورد
444		٠		•	•	•	•	٠		•			•		•				•			•	•			٠		•		• (			ی	•••	,	٤.	عو	د٠	به	في	.,	مض	<b>~</b> /	د ه	ورد
٠٨٢	•				•					•					لأ	ته	-	٥	٤	ر ک	,	عل	۲.	لر	11	ذا	ها	ن	أر	يل	ج.	, ر	لى	ء	ل	ج	ر.	ی	و	e.	4	في	۰	خ	محد
۲۸۰		•				•	•	•					•		•					•	•		ø					•				ئ	رد	¥	١,	<b>S</b> .	عو	د٠	ن	فح	۰	دخ	<b>-</b>	د ه	ورد
۲۸۰	•								•		•				اه	مو	ړء	, د	ڡ	ۏ	ل	قا	ر	عح	لء	J	ن ا	أز	ټه	ما	ن ب	از	۰.	خ	١١,	٤	عو	د٠	Ą	في	۰	نض	ريد	د ه	ورد
111		•					•		•		•	•		•		•					•	•		•		•	•	•	• •			1	فع	لد	il (	فع	, د	ي	و	ء	4	في	۰	نض	م.ح
441	•	•	•	•	•		•	Ö	د	ها	-:	J	ة ا	ظ	ف	. ل	يه	ۏ	وا	وا	.ک	يذ	٦	ل	و	4	ية	وا	Ţ	١,	ت	ئبا	إ	فح	م	ز.	رار	ٔحو	- (	ىن	د ه	رر	) و	جل	سم
<b>Y X Y</b>			•		•		•			•											•	•	•	•				-						. ä	<u>.</u>	0	الو	ن	5	عو	د	فی	ے ا	جإ	
7.A.Y 7.A.o	•		4	•	•				•				٠	•	•		•			•	•	•	•	•		•		•											_	بل	م	31.	ب	ار	کت
440																						•																							هذ
																																			_										الة
<b>Y</b>																													به	ک	ح ک	- 4	21	L	م	31	;[								فی
		•	•			•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	-		_				•		•		•		•	•	-		,	C	-			J*,								عى الف
<b>Y</b>	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	٠	•	•	٠	•	٠	•	•			•	•		•	•	•	•	•	• •	•	•	٠	•	•	• •	C									فی
																																													الة
719	٠	•	٠	•	•	•		•	•	•	•	•	•		•	•	•	•				• •		•	•	7	<u>ل</u>	~	ال	_	فح	Ŋ	ہد	ٍم	,`	٧.	بد	ح	بل	ع	اي	A (	باز	بي	فی
																																													الة
791					•				•							•										•										_	غير	ال	ن	عر	7	مك	م	11	في
191				•					•						•		•		•		. (	ره	غي	2	نه	2	نه	L	١.,	نم		ر	ج	ر.	ل	قرَ	قا	>	ر ر	جرا	ر-	ی	ء.	اد	إذا
498																																													
																																					٠	,,	م	غا	L	ل	ببإ	م	الة
<b>19</b> 1																									•	ز	نو	<u>ج</u>	ĭ,	Y	ما	و	ح	۱.,	لم	١	مر	ز ٰ	و	ج	اي	۔ پ م	بان	بي	فی
191																										•	. (	ۣل	* و	الا	:	ع	ب نوا	1	لی	عا	- ل	م	ت.	یۃ	بل	م.	لف	П	مذ
<b>19</b>														,	ں	ابد	لن	١,	و.	ىل	5	ن	يو	د	Ι,	ته	<b>-</b> _	9	ِ ل	ڻ	یک	٠	۔ ول	) (	٠,	ىنە	ت	ته	4	و -	۔ ص	أة	ابو	اله	أيما

امرأة ادعت على ورثة زوجها ميراثها، فصالحوها وهم جاحدون أنها امرأة الميت ٣٠٠
نوع آخر من هذا الفصل: في الصلح عن المغصوب والوديعة والعارية والمضاربة
والهبة والإجارة والهبة والإجارة
رجل غصب من رجل ثوبًا قيمته عشر ، واستهلكه فصالحه منه على مائة درهم
جاز على قول أبي حنيفة
من غصب من آخر شاة، وذبحها وأكلها يضمن رجل تلك الشاة عنه ٢٠٤
إذا أبق المغصوب، فصالحه مولاه على دراهم مسماة حالة، أو إلى أجل جاز ٣٠٥
لو اختلف الغاصب والمغصوب منه، فقال أحدهما: هي آبقة، وقال الآخر:
هى حاضرة
لو غصب مائة درهم وعشرة دنانير، واستهلكهما، ثم صالحه من ذلك
على كرّ حنطة بعينه، ثم استحق الكر، أو وجد به عيبًا ٣٠٧
إذا غصب الرجل عبدًا أو ثوبًا، أوما أشبهه من رجلين واستهلكه، ثم صالحه أحدهما
من نصیبه ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ،
رجل غصب إناء مصوغًا من فضة، ووضعه في بيته، ثم لقيه المالك، فصالحه منه
على مثل وزنه
رجل غصب من رجل طوقًا فيه مائة دينار، وضاع عن الغاصب
وصالحه صاحب الطوق على خمسين دينارًا ٢١٢
رجل غصب رجلا عروضًا وحنطة وشعيرًا، فصالحه المغصوب منه
على ألف درهم
إذا وقع الصلح في الوديعة، فهو على أربعة أوجه٣١٣
الأول: إذا ادعى صاحب المال الإيداع وجحد المودع، وقال: ما أودعني شيئًا
ثم صالحه صاحب المال على مال معلوم
الوجه الثاني: أن يدعى صاحب المال الإيداع والاستهلاك والمودع أقر بالوديعة
إلا أنه لم يدع الرد والهلاك، بل سكت، ثم صالحه صاحب المال على مال معلوم ٣١٣
الوجه الثالث: إذا ادعى صاحب المال الإيداع والهلاك، وادعى المودع الرد
والاستهلاك ۳۱۳

الوجه الرابع: إذا قال المودع: هلكت أو رددت، والمالك لم يقل: شيئًا
بل سکت
امرأة استودعت رجلا وديعة كانت عندها لغيرها، ثم قبضتها منه
ثم استودعتها آخراً
إذا ادعى رجل على رجل أنه وهب هذا العبد له وقبضه والعبد في يد الواهب ٣١٨
إذا ماتت المرأة، وتركت زوجها وأخاها، فصالح الأخ الزوج من ميراثها ٣٢٠
نوع آخر: في صلح العامل عما تلف بيده
إذا دفع الرجل إلى قصار ثوبًا ليقصره، فخرقه القصار بدقة، فصالحه رب الثوب
على دراهم مسماة
ولو دفع غزلا إلى حائك لينسجه سبعًا في أربع، فعمل أكثر من ذلك ٣٢٢
لو أن ثوبًا هلك عند قصار، فقال القصار: قد هلك الثوب، ثم صالحه
بعد ذلك على دراهم
إذا قال الراعي المشترك: قد ماتت شاة من الغنم وكذبه رب الغنم، ثم صالحه
من قیمتها علی شیء
إذا ادعى القصار أنه دفع إلى رب الثوب ثوبه، وطلب الأجر، وكذبه رب الثوب
فصالحه من الأجر على نصفه
نوع آخر: في الصلح عن المهر والنكاح والطلاق
رجل زوج امرأة على خادم، ثم صالحها على شاة بعينها جاز ٣٢٥
رجل زوج امرأة على خادم، ثم صالحها على شاة بعينها جاز ٣٢٥
رجل زوج امرأة على خادم، ثم صالحها على شاة بعينها جاز
رجل زوج امرأة على خادم، ثم صالحها على شاة بعينها جاز
رجل زوج امرأة على خادم، ثم صالحها على شاة بعينها جاز
رجل زوج امرأة على خادم، ثم صالحها على شاة بعينها جاز ٣٢٥ ٣٢٦ إذا تزوج امرأة على مائة درهم، ثم صالحها من ذلك على طعام بعينه ٣٢٦ إذا ادعى الرجل على امرأة أنه تزوجها، فجحدت ذلك، فصالحها على مائة درهم على أن تقر له بذلك
رجل زوج امرأة على خادم، ثم صالحها على شاة بعينها جاز

وأن هذا الصبي ابنه منها
رجل تزوج على امرأة على غير مهر مسمى، ودخل بها، ووجب لها مهر مثلها
وهو ألف درهم مثلا، فصالحها وهو ألف درهم مثلا،
نوع آخر: في الصلح في الخلع
المرأة إذا أرضعت الصبي سنة، ثم مات الصبي، فقد أوفت نصف الرضاع وعجزت
عن إيفاء النصف
نوع آخر في الصلح عن دعوى الرق والحرية ٣٣٤
إذا ادعى رجل على رجل مجهول النسب أنه عبده، فأنكر المدعى عليه
ثم صالحه المدعى عليه
إذا ادعى رجل أمة، فقال: أنت أمتى، وقالت هي: لا، بل أنا حرة، فصالحته
من ذلك على مائة
إذا ادعى العبد أن مولاه أعتقه، فصالحه مولاه على مائة يدفعها إلى العبد
على أن يبرئه من هذه الدعوى
نوع آخر في الصلح عن دعوى العقار
إذا ادعى دارًا في يدي رجل، فاصطلحا على بيت معلوم من الدار
فهذا على وجهين فهذا على وجهين
رجل ادعى دارًا في يدي رجل، وصالحه المدعى عليه على نصفها، وقال:
برئت من دعواي في النصف الباقي ٢٣٩
ادعى دارًا، فصالحه من ذلك على أن يضع على حائط منها كذا جذعًا ٣٤١
ادعى حقًّا في دار في يدي رجل، فصالحه من ذلك على أن يبيت على سطحه سنة
فهو جائزفهو جائز
ادعى دارًا، فصالحه المدعى عليه على خدمة عبده سنة جاز ٣٤٢
إذا ادعى حقًّا في دار في يدي رجل، فصالحه من ذلك على خدمة عبد بعينه شهرًا
فهو جائز ۳٤٣
إذا ادعى رجل في دار حقًّا، فصالحه الذي الدار في يديه على عبد إلى أجل
أو على شيء من الحيوان

إذا ادعى دارًا في يدي رجل، واصطلحا على أن يسكنها صاحب اليد سنة ٣٤٨
إذا ادعى دارًا في يدى رجل، فصالحه المدعى عليه على كذا ذراعًا مسمى
من هذه الدار المدعى
لو أن رجلا اشترى دارًا، واتخذها مسجدًا، ثم ادعى رجل فيها دعوى
وصالحه الذي بني المسجد
إذا كانت دارًا في يدي ثلاثة نفر، في يدي كل واحد منهم منزل وساحتها
على حالها على حالها
إذا كان بيت في يدي رجل، له سطح، فادعى رجل فيه دعوى، فاصطلحا
على أن يكون البيت لأحدهما، والسطح للآخر ٣٥١
إذا ادعى رجل بناء دار في يدى رجل، فصالحه من بناءها على دراهم مسماة ٣٥٢
إذا ادعى رجل دارًا في يدى رجل، فصالحه المدعى عليه على سكني بيت معين
من هذه الدار مدة معلومة
لو أن رجلين في يدكل واحد منهما دار ، فادعى كل واحد منهما في دارصاحبه حقّا
فاصطلحافاصطلحا
إذا ادعى الرجل داراً في يدي رجل، فصالحه منها على دراهم مسماة
على أن يزيده الآخر حنطة على أن يزيده الآخر
لو كان لرجل باب في غرفة أو كوة فأذاه جاره، وخاصمه فافتدى خصومته
بدراهم صالحه عليها
نوع آخر: في الصلح عن الدين ٢٥٩
إذا ادعى رجل على رجل ألف درهم سود، فصالحه من ذلك
على ألف درهم نجبة
إذا كان لرجل على رجل ألف درهم، لا يعرفان وزنها، فصالحه المطلوب من ذلك
على ثوب على ثوب.
إذا كان لرجل على رجل ألف درهم إلى أجل فصالحه من ذلك قبل حل الأجل
على خمسمائة حالة

## المحيط ج ٢٥ الفصل السادس

فيما يشترط فيه قبض بدل الصلح في المجلس وفيما لا يشترط في الصلح
الذي يبطل بعد صحته
إذا وقع الصلح من دعوى الدار على دراهم، وافترقا قبل قبض بدل الصلح ٣٦٣
إذا كان لرجل على رجل ألف درهم من قرض أو من غصب
وهي من غلة الكوفة فصالحه منها
إذا كان له على رجل كر حنطة، فصالحه من ذلك على عشرة دراهم ٣٦٤
رجل غصب إناء فضة، واستهلكه، وقضى القاضي عليه بالقيمة، ثم تفرقا
قبل قبض القيمة
من كان له على آخر مائة دينار نيسابورية، فصالحه على مائة دينار بخارية
وتفرقا قبل القبض
من ادعى على رجل ألف درهم من الدراهم التي لا فضة فيها، وصالحه
على مائة درهم غطريفية، وتفرقا قبل القبض
إذا ادعى رجل على رجل عشرة دراهم، وعشرة دنانير، فصالحه المدعى عليه
على خمسة دراهم من ذلك كله نقدًا أو نسيئةً
إذا ادعى رجل دارًا في يدى رجل، فصالحه المدعى عليه على عبد، وقبضه
فأقام العبد البينة أنه حر
الفصل السابع
في الصلح والإبراء على الشرط
إذا كان لرجل على رجل ألف درهم دين من ثمن بيع إلى أجل، فصالحه الطالب
على أن أعطاه كفيلا
رجل له على رجل ألف درهم، فقال: ادفع لى غدًا منها خمسمائة
على أنك برئ عن الخمسمائة
ما إذا كان لرجل على رجل ألف درهم، فقال: متى ما أديت إلى خمسمائة منها
فأنت برىء من الباقى

## الفصل الثامن

<del>_</del>
في صلح الأب والوصى ومن أشبههما ٣٧٤
إذا كان للصبي دين على رجل، فصالحه أبوه على البعض، وحط عن البعض
إن كان الورثةكلهم صغارًا، فصلح الوصى كصلح الأب وقع الدعوى لهم، أوعليهم
كانت الدعوى في العقار، أو في المنقول
إذا ادعى رجل دعوى في دار يتيم، فقبل أن يقيم البينة على دعواه ليس للوصي
أن يصالح
إذا ادعى رجل على الميت دينًا، فصالحه الوصى من مال اليتيم على شيء ٩ ٣٧٩
الفصل التاسع
في صلح الوارث وفي إقرار الوصى بقبض الورثة شيئًا من المال ميراتًا عن الميت ٣٨٢
إذا ادعى الوارثان قبل وصيهما عينًا، أو دينًا ميراتًا، فصالح الوصى أحدهما
من غير إقرار
إذا كانت الدار بين ورثة ، وهي في أيديهم جميعًا ادعى رجل فيها حقًّا
وبعضهم غائب
لو أن رجلين ادعيا دارًا في يدي رجل وأرضًا، وقالاً: هي ميراث ورثناها
من أبينا، وجحدهما الرجل
إذا أقر المريض أن لأحد الورثة عنده من ميراثه كذا وكذا درهمًا، فأراد بقية الورثة
أن يرجعوا على الوصى
نوع آخر يتصل بهذا الفصل
إذا كان في التركة وصيةبالثلث، والورثة صغاروكبار، فصالح بعض الكبارالموصى له
على دراهم مسماة
لوكان الميراث بين أربعة نفر، وارثان كبيران، ووارثان صغيران، وله وصى
وموصى له فاجتمعوا
الفصل العاشر

في الصلح على أن يحلف المدعى عليه وهو برىء من المال، أو يحلف المدعى

والمدعى عليه ضامن للمال
إذااصطلحا على أن يحلف المدعى عليه، وهو برىء من المال، فحلف ما له قبله قليل
ولا كثير
إن اصطلحا على أنه إن حلف، فهو برئ من الخصومة إلى أن يجد البينة ٣٩٢
إذا اصطلحا على أن يحلف المدعى على دعواه على أنه إذا حلف، فالمدعى عليه
ضامن للمال
إذا اصطلحا على أن يحلف الطالب على دعواه، ويحلف المطلوب أنه ليس له
قبله شيء
إذا اصطلحا على أن يحلف الطالب بعتق، أو طلاق، أو بحج، أو بأيمان مؤكدة
فإن حلف على ذلك
الفصل الحادى عشر
في الصلح عن الخدمة والسكني والغلة والعلم عن الخدمة والسكني
_
إذا أوضى الرجل لرجل بحدمه عبده سنه، وهو يحرج من ملت ماله
إذا أوصى الرجل لرجل بخدمة عبده سنة، وهو يخرج من ثلث ماله فصالحه الوارث من الخدمة
فصالحه الوارث من الخدمة
_
فصالحه الوارث من الخدمة

إذا قطع الرجل إصبع رجل عمدًا، أو خطأ فصالحه منها على ألف درهم
ثم شلت إصبع أخرى بجنب
إذا قتل الرجل عمدًا، وله ابنان، فصالح أحدهما عن حصته على مائة
جاز الصلح
لو صالحه عن قطع اليد عمدًا على خمر ، أو خنزير ، لا يجوز التسمية
ولكن يصح العفو
إذا قتل العبُّد والرجل الحر رجلا عمدًا، فأمر الحر القاتل، ومولى العبد رجلا
أن يصالح عنهما ولي القتيل
إذا قتل العبد رجلا عمدًا، وله وليان فصالح مولى العبد أحدهما من نصيبه
من الدم على العبد القاتل
إذا قتلت الأمة رجلا خطأ له وليان، فولدت الأمة ابنًا، فصالح المولى أحد الوليين
على أن دفع إليه
إن قتل المدبر قتيلا عمدًا، فصالح عنه مولاه بألف درهم، وهي قيمته
إذا جرح الرجل امرأته جراحة، فصالحته على أن اختلعت منه على تلك الجراحة ١٥٤
إذا قتل المكاتب رجلا عمدًا، فصالح المكاتب من ذلك على مائة درهم
فالصلح جائز
لو أن مكاتب قتل رجلا عمدًا، فقامت عليه بينة بذلك، فصالح من دمه
على مال إلى أجل
إذا قتل المكاتب رجلا عمدًا، فعفا أحد ولييه عن الدم بغير صلح
الفصل الثالث عشر
في العوارض التي تحدث في بدل الصلح وفي تصرف المدعى في بدل الصلح ٤٢٢
إذا ادعى رجل دارًا في يدي رجل، وصالحه المدعى عليه عن دعواه
على خدمة عبده سنة ، ثم إن مولى العبد أعتق العبد
إذا ادعى دارًا في يدي رجل فصالحه المدعى عليه على سكنى بيت من هذه الدار
معلوم عشر سنين جاز
إذا ادعى دارًا في يدي رجل، وصالحه المدعى عليه على ثياب، أو حيوان بعينه

إذا ادعى رجل على رجل ألف درهم، فأنكر، ثم صالحه من ذلك
على أن باعه بالألف التي ادعى عليه
الفصل السابع عشر
في الاستحقاق في الصلح ٤٣٦ ٤٣٦
لو أن رجلا في يديه دار، ادعى رجل فيها حقًّا، فصالحه الذي في يديه الدار
على دراهم مسماة، ثم إن الدار استحقت من يد المدعى عليه ٤٣٦
رجل ادعى عشرا من دار فلان نسبها إلى الذي في يديه، فصالحه على مائة درهم
بعد إقرار، أو إنكار، ثم استحق
إذا كان لرجل على رجل ألف درهم، فصالحه منها على مائة درهم، وتقابضا
ثم استحقت المائة
رجل ادعى على رجل ألف درهم ودارًا، فصالحه المدعى عليه على مائة دينار
ثم استحق الدار من يد المدعى عليه
لو أن رجلا ادعى في دار في يدي رجل حقًّا، فصالحه من ذلك على عبد
وعلى مائة درهم
الفصل الثامن عشر
في المسائل المتعلقة بالأجل والبراءة
إذا كان لرجل على رجل دين مؤجل، فقضى المديون المال قبل حلول الأجل
و قبضه رب الدين

## فهرس المسائل والموضوعات للمجلد الثامن عشر من المحيط البرهاني

الفصل التاسع عشر
في الصلح عن الحقوق التي ليست بمال
إذا وقع الصلح بين الشفيع والمشتري، فهو على وجوه٣
إذا وقع الصلح عن الكفالة بالنفس على دراهم، ولم يجز الصلح ههنا، هل تبطل
الكفالة بالنفس
الفصل العشرون
في الشهادة على الصلح، وفي الصلح عن الشهادات وفي الاختلاف الواقع
في الصلح، يدخل فيه بعض مسائل الإبراء
إذا ادعى رجل في دار رجل دعوى، فأقام الذي في يديه الدار شاهدين أن المدعى
صالحه على شيء
رجل في يديه دار، ادعاها رجل، فصالحه المدعى عليه على نصفها، وقال:
هو يعني المدعى برئت من النصف الباقي
رجل له على رجل ألف درهم، فأقام رب الدين بينة أنه صالحه منها على مائة
درهم، وهذا الثوب، وأقام المطلوب بينة أنه أبرأه منها
الفصل الحادى والعشرون
في الصلح في السلم
لا بأس بأن يصالح الرجل في السلم على أن يأخذ نصف رأس ماله، ونصف سلمه

	الفصل الرابع والعشرون
٤٦	في صلح أهل الذمة
	الفصل الخامس والعشرون
٤٧	في الصلح في الرهن والبيع الفاسد والصدقة
	إذا ادعى رجل عبدًا في يدى رجل أنه رهنه إياه بمائة درهم، كانت له عا
الرهن	لو رهن رجل رجلا متاعًا بمائة درهم، وقيمة المتاع مائتا درهم، وهلك
٤٩	في يد المرتهن
	إذا باع المسلم من المسلم خادمًا بخمر بعينها، فاصطلحا على أن يسلم ا
٤٩	للمشتري بهذه الخمر
	إذا كانت الدار في يدي رجل، فادعى أن فلانًا تصدق بها عليه، وقبضه
وحد	إذا كان في يدى رجل عبد، فادعى رجل أنه تصدق عليه ، وقبضه، و-
01	الذي في يديه العبد
	الفصل السادس والعشرون
٥٢	في المتفرقات
یما بینهم ۲۵	سئل القاضي أن يرد الخصومة مرتين، أو ثلاثًا إذا كان يرجو الإصلاح ف
ه إنسان	إذا كان لرجل ظلة شارعة، أو كنيف شارع على طريق العامة، فخاصم
٥٢	في طرحه، فصالحه
لجار	إذا كان للإنسان نخلة في ملكه، فخرج سعفها إلى أرض جاره، فأراد ا
٥٤	قطع السعف، فصالحه
لك	لو أن رجلا ادعى زرعًا في أرض رجل، فصالحه صاحب الأرض من ذ
٠٦	على دراهم مسماة
	على دراهم مسماة
للوب: ٥٧	من له على رجل ألف درهم، والمطلوب ينكر ذلك، فقال الطالب للمع صالحتك على مائة من الألف
للوب: ٥٧	من له على رجل ألف درهم، والمطلوب ينكر ذلك، فقال الطالب للمع

أحد الورثة إذا أخذ جميع التركة بالتغلب، واستهلكها، والتركة عروض ٥٧
ادعى حقًّا في دار، هي ميراث لجماعة، فصالح أحد الورثة المدعى على دراهم
مسماة
رجل مات، وله مال في يد إنسان بغصب، أو عليه دين له فطلب منه الورثة تسليم
ذلك
إسكاف سرق من حانوته خفاف لأقوام، فأخذ الإسكاف السارق، وصالح معه ٥٨
رجل ادعى على رجل دينًا خمسة آلاف درهم، وكرما في يديه
صحة حط صلح، وبراءة، وكان فيه ادعى فلان على فلان مالا معلومًا، وأنه
صالحه من ذلك
سئل عن الصلح عن الإنكار عن دعوى فاسدة، أهو صحيح ٥٩
ادعى في أجمة في يدرجل حقًّا، فصالحه منها على أن يسلُّم صيدها للمدعى سنة ٢٠
إذا وقع الدعوى فيما يتعين بالتعيين ٢٠
إذا ادعى على آخر أن له خمسين دينارًا في يده مال الشركة ، و عليه خمسون دينارًا
قرضًا قرضًا
رجل باع عبدًا بألف درهم، وقبض الثمن، ولم يدفع العبد، وضمن رجل
للمشترى تسليم العبد
رجل اشتري من آخر ضياعًا، ثم اشتراها رجل آخر من البائع، واستولى المشتري
الثاني عليها، وأخذها بالقهر والغلبة ٢٢
كتاب الرهن
. و ح الفصيل الأول
في بيان شرائطه
لا يجوز الرهن إلا مقبوضًا
من شرائطه أن يكون المرهون مقسومًا
من شرائطه أن يكون المرهون مفروزًا عن غيره
من شرائطه أن يكون المرهون يقبل البيع، والشراء

من جملة شرائطه أن يكون الرهن حاصلا بحق يمكن استيفاءه من الرهن
الفصل الثاني
في مسائل العدل
إذا ارتهن الرجل من آخر رهنًا على أن يضعاه على يدي عدل، ورضي به العدل ٦٧
إذا باع العدل الرهن، وقع الاختلاف بين الراهن، والمرتهن، والعدل
في مقدار الثمنم
لو كان في الرهن عدل، وسلطاه على بيعه، إيفاء الدين من ثمنه، فباعه بالدراهم،
وكان الدين دنانير
إذا دفع العدل الرهن إلى أجنبي وديعة من غير ضرورة، فهو ضامن
رجل رهن من آخر عبدًا، ووضعاه على يدى عدل، وغاب الراهن
إذا مات العدل، وكان وكيلا ببيع الرهن، فأوصى إلى رجل ببيعه ٧٠
الفصل الثالث
في هلاك المرهون بضمان وبغير ضمان
إذا هلك المرهون في يد المرتهن، أو في يد العدل ينظر إلى قيمته يوم القبض
وإلى الدين
إذا تبرع إنسان بقضاء دين الراهن، سقط الدين، وكان للمطلوب أن يأخذ رهنه ٧٢
إذا أحال الراهن المرتهن على رجل بمال، وهلك الرهن بعد ذلك ٧٢
إذا رهن من آخر عبدًا يساوي ألفًا بألف، ثم تصادقا على أنه لم يكن عليه شيء ٧٢
رجل له على رجل مال، فقضاه بعضه، ثم دفع إليه عبدًا، وقال هذا رهن عندك
بما بقى من مالك
إذا أخذ رهنًا بالعيب في المشتري، أو بالعيب في الدراهم ٧٣
رجل له على آخر ألف درهم غلة، فقال الذي عليه الدين لرب الدين ٧٤
قال لآخر: أقرضني، فقال: لا أقرضك إلا برهن، فرهنه٧٤
رجل رهن رجلا ثوبًا، وقال: أرجع إليك، وأخذ منك شيئًا، فضاع الرهن ٧٤
المديون إذا دفع إلى رب الدين ثوبين، وقال: خذ أيهما شئت رهنًا بالمائة

ثم تناقضا الرهن بحكم الفساد . .

إذا رهن من آخر أعيانًا، وقبضها المرتهن، ثم إن الراهن قضي بعض الدين

الفصل السادس
في الزيادة في الرهن ومن الرهن
الزيادة في الرهن حال قيام العقد صحيحة استحسانًا عند علماءنا الثلاثة ١٥
نماء الرهن نوعان
الفصل السابع
في تسليم الرهن عند قبض المال
رجل رهن من آخرجاريةتساوي ألف درهم بألف درهم، فجاءالمرتهن يطلب دينه ٧٧
رجل رهن عن رجل جارية، وضعها على يدي عدل، فمات العدل، وأودع
الرهن عند من في عياله
الفصل الثامن
في تصرف الراهن أو المرتهن في المرهون تصرفًا
إذا تصرف الراهن في المرهون قبل سقوط الدين من غير رضي المرتهن تصرفًا
يلحقه الفسخ
إذا آجر المرتهن من أجنبي بغير أمر الراهن
إذا كان المصحف رهنًا، وأذن الراهن للمرتهن أن يقرأ فيه، فالمصحف في حالة
القراءة عارية
إذا باع أحدهما، إما الراهن، أو المرتهن الرهن بإجازة صاحبه، خرج من أن يكون
رهنًا
إذا رهن من غيره ثوبًا يساوي عشرين درهمًا بعشرة دراهم، ثم إن الراهن أذن
للمرتهن في لبسه
إذا أثمر النخيل، أو الكرم، وهو رهن، فخاف المرتهن على الثمر الهلاك، فباعه من
غير أمر القاضي كا
ومما يتصل بهذا الفصل
الفصل التاسع
في اختلاف الراهن والمرتهن في الرهن والشهادة فيه ٤

إذا اختلف الراهن والمرتهن، فقال الراهن: هلك في يديك، وقال المرتهن:
قبضته منى بعد الرهن
رهن من آخر عبدًا يساوي ألف درهم بألف درهم، وسلط الراهن المرتهن على
بيعه، فقال المرتهن: بعته بخمسمائة
إذا كان الرهن ثوبًا، وقد أذن الراهن للمرتهن في لبسه يومًا، فجاء المرتهن بالثوب
إلى الراهن، وهو متخرق ٩٤
إذا وقع الاختلاف بين الراهن، والمرتهن في ولد المرهونة ٩٥
إذا أقام الراهن بينة أنه رهنه عبدًا يساوي ألفي درهم بألف درهم، وأنكر المرتهن
الرهن ٩٥
الفصل العاشر
-
ما يجب اعتباره في هذا الفصل
إذا رهن من آخر قلب فضة، وزنه عشرة، وقيمته عشرة بعشرة دراهم،
فهلك القلب سقط جميع الدين بلا خلاف
من رهن من آخر قلب فضة وزنه ثمانية بدين عشرة، فهلك القلب
إذا رهن قلب فضة وزنه خسمة عشر بعشرة، فهلك القلب ٩٧
هذا هو الكلام فيما إذا هلك، وأما إذا انكسر القلب، وفسد ٩٧
إذا ارتهن من آخر قلب فضة وزنه عشرة، فكسر رجل عنده القلب
رجل رهن عند رجل طستًا، أو تورًا، أو كوزًا بدرهم، وفي الرهن وفاء وفضل ١٠٢
إذا رهن رجل عند رجل كر حنطة يساوى مائتي درهم بمائة درهم، فهلك الكر ١٠٣
الفصل الحادي عشر
في الدعاوي في الرهن والخصومات فيه، وما يتصل بذلك
ايذا ادعى الرهن الواحد رجلان من واحد، كل واحد منهما يدعى أنه رهنه
إدا الاعلى الواحد رجاري من واحد، كل واحد منهما يدعى اله رهنه منه بألف درهم، وقبضه منه
منه بالف درهم، وقبصه منه
i idella Via ta dila adila adila dal la a colla la accia al c

دفع إلى غيره ألف درهم مفاوضة بالنصف، فذلك جائز١٣٣
إذا دفع الرجل إلى الرجل ألفًا، فقال: خذ هذه الألف، وابتع بها متاعًا،
فما كان من فضل
إذا دفع رجل إلى آخر ألف درهم، وقال: خذهذه الألف، واشتر بها هرويّا
بالنصف
الفصل الثالث
في بيان ما يجوز من المضاربة من غير تسمية الربح فيها نصًا ولا يجوز
من دفع إلى غيره ألف درهم مضاربة على أن مارزق الله تعالى في ذلك من شيء • ١٤٠
إذا قال الرجل لغيره: أشركتك في هذا العبد
الفصل الرابع
في بيان ما لا يكون مضاربة مع لفظها
من دفع إلى غيره ألف درهم مضاربة على أن ما رزق الله تعالى من شيء في ذلك،
فذلك كله للمضارب
الفصل الخامس
في المضاربة يشترط فيها الربح لأحدهما، ويسكت عن الآخر ١٤٥
إذا دفع الرجل إلى غيره ألف درهم مضاربة على أن للمضارب نصف الربح ١٤٥
الفصل السادس
في شرائط الربح لثالث المحالين ال
إذا شرط في المضاربة بعض الربح لغير المضارب ورب المال، فهو على وجوه ١٤٨
الفصل السابع
في الرجل يدفع المال بعضه مضاربة وبعضه لا
إذا دفع الرجل إلى غيره ألف درهم، وقال: نصفها عليك قرض، ونصفها معك
مضاربة بالنصف
ومما يتصل بهذا الفصل

باع نصف متاعه من غيره، وأمره بأن يبيع الباقي، يعمل بالثمن كله مضاربة ١٥٢
الفصل الثامن
في بيان ما يملك المضارب على رب المال في التصرفات وما لا يملك  ١٥٦
إذا وقع ما لا مضاربة بالنصف، ولم يزد على هذا، فهذه مضاربة مطلقة
وله أن يشتری بها ما بدا له    .  .  .  .  .  .  .
لو أخذ المضارب نخلا أو شجرًا معاملة على أن ينفق من المال لم يجز
على رب المال
لو استدان المضارب لم يجز على رب المال
إن باع شيئًا من مال المضاربة، وأخر الثمن، جاز على رب المال ١٥٨
ليس للمضارب أن يطأ جارية من جواري المضاربة
إذا دفع رجل إلى آخر ألف درهم مضاربة، ولم يقل له: اعمل برأيك
إلا أن معاملة التجار في تلك البلاد
لو اشترى المضارب بمال المضاربة خمرًا، أو خنزيرًا، أو ميتةً، أو دمًا
وهو يعلم أو لا يعلم
مما يتّصل بهذا الفصل: إذا اشترى المضارب برأس المال، ثم أنفق في الكراء
أو في الصبغ ونحوها من عنده
من دفع إلى غيره ألف درهم مضاربة بالنصف، فاشترى بها متاعًا، وحمله بمائة
درهم من عنده أو قصره
رجل دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة، فاكترى سفينة بمائة درهم
والمال عنده على حاله
الفصل التاسع
فيما يشرط على المضارب من الشروط
من دفع إلى آخر ألف درهم مضاربة، وهما بالكوفة، ولم يشرط على المضارب
أن يعمل بالكوفة
إذا دفع إليه ألف درهم، وقال: خذ هذه الألف مضاربة بالنصف

على أن يشترى بها الطعام
من دفع إلى غيره ما لا مضاربة على أن يشتري من فلان، ويبيع منه
على أن ما رزق الله تعالى في ذلك
من دفع إلى غيره ألف درهم مضاربة على أن يشتري بالنقد، ويبيع به ١٧٣
إذا قال المضارب: لم يسمّ لي كورة، وقال رب المال: سميت لك الكوفة دون
ما سواها
الفصل العاشر
في المضارب يدفع المال إلى غيره مضاربة
الأصل في جنس هذه المسائل
من دفع إلى غيره ألف درهم مضاربة، وقال له: اعمل فيه برأيك، فما ربحت
من شيء
رجل دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف، وأمره أن يعمل فيه برأيه
فدفعها المضارب إلى آخر مضاربة١٨٢
الفصل الحادي عشر
في المضاربة بالشيء يكون على غير ما أمر به أيجوز أم لا يجوز؟
رجل قال لرجل: خذ هذه الألف درهم مضاربة بالنصف، فأخذها المضارب
واشترى جارية للمضاربة
الفصل الثاني عشر
في نهي رب المال المضارب عن العمل وفي انعزاله
ی ای و . من دفع إلى غيره ألف درهم مضاربة بالنصف، ثم نهاه بعد ذلك أن يبيع ويشتري
عمل نهيه
ل الفصل الثالث عشر الفصل الثالث عشر
في المضارب يمتنع عن البيع وعن التقاضي حتى يجد ربحًا
في المصارب يسع عن البيع وعن النفاضي حتى يجد ربحا
ودا باع المصارب مان المصاربة بالنسية ، فإن عان في المان ربيح ، الجبر المصارب على التقاضي

إذا انفسخت المضاربة، وعلى الناس ديون، فإن كان في المال ربح أجبر المضارب
على التقاضي
إذا باع المضارب شيئًا من مال المضاربة بالنسيئة في غير مصره، وأراد المضارب ١٩٣٠
إذا اشترى المضارب بالمال متاعًا، ثم قال: أنا أمسكه حتى أجد ربحًا كثيرًا
وأراد رب المال بيعه
الفصل الرابع عشر
في دفع المضارب مال المضاربة بضاعة إلى رب المال وفي بيع أحدهما مال المضاربة
من الآخر
المضارب إذا دفع مال المضاربة إلى رب المال بضاعة بعضه، أو كله ١٩٥
الفصل الخامس عشر
في نفقة المضارب
المضارب يتصرّف بمال المضاربة في مصره: فنفقته في مال نفسه ١٩٧
إذا سافر المضارب بمال المضاربة، فنفقته فيما يكترى لركوبه، وما ينفق
على نفسه من كسوة وطعام وماء يشتريه
إذا اشترى جارية ليطأها، أو لتخدمه ،كان ذلك عليه في ماله خاصة ٢٠٠
إذا ربح المضارب في المال ربحًا بدئ برأس المال، ثم بالنفقة ٢٠٢
إذا كان للمضارب أهل بالكوفة، وأهل بالبصرة، ووطنه فيهما جميعًا
والمضارب مع رب المال بالكوفة
إذا سافر المضارب بالمال، وقد أعانه عليه رب المال بغلمانه يعملون معه
في المضاربة
إذا خرج المضارب بالمال إلى مصر من الأمصار يشترى به متاعًا أو شيئًا
من أصناف التجارة، فانتهى إلى ذلك المصر، فلم يشتر شيئًا ٢٠٥
لو سافر المضارب بماله ومال المضاربة، أو بمالين لرجلين، فنفقته في المالين
بالحصص
إذا رجع المسافر إلى مصره، ردّما فضل عنده من ثياب الكسوة ٢٠٧

رجل دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف، فاشترى المضارب بها جارية
تساوي ألفي درهم
الجعل في هذا نظير النفقة على الخلاف، حتى إن عبد المضاربة إذاأبق وردّه رجل ٢٠٨
فرع في "القدوري" على مسألة الجعل
إذا كانت المضاربة فاسدة، فلا نفقة للمضارب في مال المضاربة
إذا اشترى المضارب بألف المضاربة، وبألف من عنده عبدًا، وأنفق عليه ٢٠٩٠٠٠٠٠
الفصل السادس عشر
في بيع المضارب مال المضاربة مرابحةً
الفصل السابع عشر
في المضارب يشهد أنه يشتري لنفسه وكان ذلك بعد الشراء، أو وقت الشراء ٢١٢
من دفع إلى آخر مالا مضاربة، فاشترى بالمال جارية، ثم أشهد بعد ذلك
أنه اشتراها لنفسه
الفصل الثامن عشر
في دفع المالين مضاربة على الترادف
من دفع إلى غيره ألف درهم مضاربة بالنصف، ثم دفع إليه ألف درهم آخر
مضاربة بالنصف أيضًا مضاربة بالنصف
الفصل التاسع عشر
في عتق عبد المضاربة، وفي كتابته وفي دعوة نسب جارية المضاربة
من دفع إلى آخر ألف درهم مضاربة بالنصف، فاشترى المضارب بها عبداً
يساوي ألف درهم، فأعتقه
إذا دفع رجل إلى آخر ألف درهم مضاربة بالنصف، فاشترى المضارب بها
عبدين كل واحد منهما يساوي ألف درهم
إذا كاتب المضارب عبدًا أو أمة من المضاربة، فهذا على وجهين ٢٣٨
رجل دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف، فاشترى المضارب بها جارية
تساوي ألف درهم، فوطئها فولدت ولد ٢٤٠

	من دفع إلى آخر ألف درهم مضاربة بالنصف، فاشترى بها جارية تساوى ألفًا
YOT	فولدت ولدًا يساوي ألفًا، فادعاه رب المال، فإنه ابنه
	الفصل العشرون
YOA	في هلاك مال المضاربة قبل الشراء أو بعده
	إذا هلك مال المضاربة قبل التصرف فيه، بطلت المضاربة؛ لأنها انعقدت
YOA	على المال المعين
	من دفع إلى غيره ألف درهم مضاربة، فاشترى بها عبدًا يساوي ألفين وقبضه
٠ ٢٦٠	ونقد ثمنه، ثم باعه بألفين
	من دفع إلى غيره ألف درهم مضاربة بالنصف، فاشترى بها جارية، فضاعت
177	الألف قبل أن ينقدها، فقال رب المال
	لو اشترى المضارب جارية تساوي ألفين بأمة تساوي ألفًا، وقبض التي اشتراها
177	ولم يدفع أمته حتى ماتتا
	الفصل الحادى والعشرون
۲٦٣	•
۰ ۳۲۲	في جحود المضارب مال المضاربة
77 <b>7</b>	•
	في جحود المضارب مال المضاربة
	في جحود المضارب مال المضاربة
۲٦٣	فى جحود المضارب مال المضاربة
۲7۳ ۲7۳	فى جحود المضارب مال المضاربة
۲7۳ ۲7۳	فى جحود المضارب مال المضاربة
* 77 * * * * * *	فى جحود المضارب مال المضاربة
TTT	فى جحود المضارب مال المضاربة
TTT	فى جحود المضارب مال المضاربة

الفصل الثالث والعشرون
في موت المضارب
إذا مات المضارب والمضاربة دراهم في يد المضارب، وهي معروفة أنها مضاربة ٢٧٢
من دفع إلى آخر ألف درهم مضاربة بالنصف، فأقر المضارب عند موته أنه قد باع
بالمال، واشترى فربح ألفًا
من دفع إلى غيره ألف درهم مضاربة بالنصف، فأقر عند موته وعليه دين محيط
بماله أنه قد ربح في المال ألف درهم، وأن المضاربة والربح دين على فلان ٢٧٧
الفصل الرابع والعشرون
في تصرف المضارب مع من لا تقبل شهادته له ٢٧٩
إذا اشترى الضارب ممن لا تقبل شهادته له بسبب القرابة أو الزوجية، بأن اشتري
من أبيه أو أمه أو ولده
الفصل الخامس والعشرون
في العيب وخيار الرؤية
من دفع إلى غيره ألف درهم مضاربة، فاشترى بها عبدًا، ثم طعن المضارب
بعيب في العبد
من دفع إلى غيره ألف درهم مضاربة، فاشترى بها عبدًا يساوى ألفًا، وقد رآه
رب المال ولم يرَه المضارب ٢٨٤
إذا باع المضارب عبدًا من المضاربة؛ ثم أخر المال عن المشتري سنة بعيب طعن فيه
المشترى
إذا باع المضارب عينًا من المضاربة، وطعن فيه المشترى بعيب بعد ما قبضه
والعيب يحدث مثله، فأقر المضارب أنه كان عنده ٢٨٦
الفصل السادس والعشرون
في دفع مال الصغير مضاربة وفي أخذ مال المضاربة للصغير
إذا دفع رجل إلى آخر مالا مضاربة لابنه وهو صغير في عياله على أن يعمل
الأب معه بالمال

## الفصل الثامن والعشرون

في تعيين النقد في المضاربة وشراء المضارب بنقد آخر ينوي عن المضاربة ٣١٨
رجل دفع مائة دينار قيمتها ألف وخمسمائة درهم، وقال له: اعمل بها
وبألف من مالك على أن الربح بيننا نصفان
إذا كانت المضاربة دراهم بيضًا، فاشترى بدراهم سود ينويها من المضاربة
فهو من المضاربة
الفصل التاسع والعشرون
في جناية عبد المضاربة
فى المضارب يشترى بألف المضاربة عبدًا يساوى ألفين، فقتل العبدُ رجلا خطأ  ٣٢١
من دفع ألفًا مضاربة، فاشترى المضارب بها عبدًا يساوى ألفًا أو أقل من ذلك أو أكثر
فادعى أولياء قتيل على العبد أنه قتل أباهم عمدًا ٣٢٢
من دفع ألفًا مضاربة بالنصف، فاشترى بها عبدًا يساوي ألفًا، فجني عنده جناية
خطأ
من دفع إلى غيره ألفًا مضاربة، فاشترى بها وباع وربح، ثم اشترى ببعضها
عبدًا يساوى ألفًا، فقتله رجل عمدًا
الفصل الثلاثون
في المتفرقات
من دفع إلى آخر ألف درهم مضاربة على أن يشتري بها الثياب ويقطعها
ويخيطها بيده
رجل عنده ألف درهم مضاربة، فقال لرب المال: أقرضها ففعل وهي قائمة
بعینها، ثم اشتری بها
إذا تصرف المضارب في المضاربة، وربح مثل رأس المال، فقال له رب المال:
ادفع إلى رأس المال
من دفع إلى غيره ألف درهم مضاربة، وقال: هذه مضاربة عندك شهرًا
فإذا مضى الشهر، فهو قرض

رجل دفع إلى أخر ألف درهم مضاربة بالنصف، فأقرضها المضارب من رجل ٣٣٦
إذا دفع الرجل إلى رجل ألف درهم مضاربة، وأمره أن يعمل برأيه في ذلك
فاشترى المضارب بالألف المضاربة عبدًا
رجل دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بطبرستان وهي طبرية، ثم التقيا ببغداد ٣٣٧
رجل دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف يشتري بها، ويبيع ويشارك
ویعمل برأیه، فاشتری بها وبألف من عنده متاعًا ۳۳۸
رجل دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف، فاشترى المضارب بها
وباع وربح حتى صار ثلاثة آلاف درهم ٣٣٨
رجل دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف، فاشترى المضارب بها عبدًا
يساوي ألفي درهم، فنهاه رب المال أن يبيع إلا بالنقد ٣٣٨.
المضارب إذا اشترى بألف المضاربة متاعًا وقبضه، ولم ينقد الألف حتى هلكت ٣٣٩
رجل دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف، فاشترى بها متاعًا وقبضه
ولم ينقد الألف، ثم باع المتاع بألفين
إذا كان رأس مال المضاربة ألف درهم، فاشترى المضارب بمائة دينار غلامًا
وقيمة الدنانير ألف درهم
رجلان دفعا إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف، ونهياه عن الشركة، فانشق
الكيس الذي فيه الدراهم، واختلط بدراهم المضارب من غير فعل ٣٤٠
رجل دفع ألف درهم مضاربة بالنصف، فاشترى المضارب بها جارية، وباعها
من رب المال بألف درهم من رب المال بألف درهم
رجل دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة، فاشترى بها عبدًا، فقال له رب المال:
هذا ابني وقد اشتريته بمال المضاربة
دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة ، فاشترى بها جارية تساوى ألفًا أو أكثر
ثم إن رب المال وطنها ٢٤١
إذا أقر المضارب لمن لا تقبل شهادته له بسبب القرابة ، كالوالد والولد والزوجة
أو بسبب الملك
إذا باع رب المال مال المضاربة بمثل قيمته أو أكثر جاز؛ لأنه يصير معينًا للمضارب ٣٤٣

737	لو باع المضارب دارًا من المضاربة ورب المال شفيعها، فلا شفعة له
	إذا استأجر أجيرًا كل شهر بعشرة دراهم ليبيع له ويشتري، ثم دفع المستأجر
455	إلى الأجير دراهم مضاربة
	من دفع إلى آخر مالا مضاربة، وشرط عليه أنه إن اشترى به الحنطة، فله نصف
455	الربح، وإن اشترى به الدقيق فله ثلث الربح
750	كتاب المزارعة
	الفصلالأول
٣٤٧	في بيان ركنها وشرائط جوازها وحكمها وصفتها
٣٤٧	أماركنها: فالإيجاب والقبول
٣٤٧	أما شرائط جوازها
٣٤٨	أما بيان حكمها
٣٤٩	أما بيان صفتها
	الفصل الثانى
٣٥١	الفصل الثاني في بيان أنواع المزارعة
٣٥١	•
<b>701</b>	في بيان أنواع المزارعة
<b>701</b>	في بيان أنواع المزارعة
	في بيان أنواع المزارعة
T01 T07	في بيان أنواع المزارعة
701 707 707 707	في بيان أنواع المزارعة
T01 T07 T07 T07	في بيان أنواع المزارعة
TO1 TO7 TO7 TO7 TO7	في بيان أنواع المزارعة
TO1 TO7 TO7 TO7 TO7	في بيان أنواع المزارعة
TO 1 TO 7 TO 7 TO 7 TO 2 TO V	في بيان أنواع المزارعة

إذا دفع الرجل أرضه مزارعة إلى رجل على أن يستأجر المزارع فيها أجيرًا بمال نفسه ٣٩٨
الفصل الرابع
في بيان ما يجب على المزارع من الأعمال من غير شرط وما يجب من الأعمال
على رب الأرض
الفصل الخامس
في المعاملة في النخيل والشجر
إذا دفع الرجل نخلا أو كرمًا له معاملة بالنصف، ولم يسمّ له سنين معلومة
فالقياس أن لا يجوز
إذا دفع الرجل إلى رجل نخلا أو شجرًا أو كرمًا معاملة أشهر معلومة يعلم يقينًا
أن النخيل والشجر والكرم لا يخرج ثمره في مثل تلك المدة ٤٠٢
إذا دفع الرجل إلى رجل نخلا فيه طلع معاملة بالنصف، فهو جائز
دفع كرمًا ومعاملة، وفيه أشجار، ولا يحتاج إلى عمل سوى الحفظ ٤٠٤
إذا كان النخيل بين رجلين، فدفع أحدهما إلى صاحبه معاملة على أن يقوم عليه
فيسقيه ويلحقه
إذا دفع نخيلا معاملة إلى رجلين على أن يلقحاه بتلقيح من عندهما
على أن الخارج بينهما أثلاثًا
إذا شرط رب النخيل بعض أعمال المعاملة على العامل، وسكت عن الباقي ٨٠٤
إذا دفع إلى رجل نخيلا معاملة على أن الخارج بينهما نصفان، وعلى أن يستأجر
العامل فلانًا يعمل معه
إذا كان النخيل بين رجلين دفعاه إلى رجل معاملة مدة معلومة على أن نصف
الخارج للعامل
الأرض بين رجلين دفعاها إلى رجل مزارعة على أن يزرعها ببذرهما
على أن للمزارع الثلث الثلث المزارع الثلث المرادع الثلث المرادع الثلث المرادع الثلث المرادع الثلث المرادع الثلث المرادع المرادع الثلث المرادع الم
إذا دفع الرجل إلى رجل نخيلا معاملة على أن يعمل، فيكون النخيل والخارج
سهما نصفان

إذا دفع الرجل إلى آخر أرضًا بيضاء ليغرس فيها أغراسًا على أن الأغراس
والثمار بينهما، فهو جائز
إذا دفع الرجل إلى غيره أرضًا بيضاء سنين مسماة على أن يغرسها نخلا أو شجرًا
أو كرمًاأو كرمًا
دفع إلى آخر أرضًا ليغرس فيها الأشجار والكرم بغصان من قبله
إذا دفع إلى ابن له أرضًا ليغرس فيها أغراسًا على أن الخارج بينهما نصفان ٤١٥
إذا دفع الرجل كرمه إلى غيره معاملة، وقام عليه العامل مدة ثم تركه
ثم جاء عند الإدراك يطلب الشركة ٤١٦.
إن غرس أشجارًا في أرض رب الأرض بغير إذنه، فلماكبر الأشجار اختصمافيها ٤١٧
ذا غرس على حافة نهر قرية تالة فقلعت، والغارس في عيال رجل إذا غرس
ومن جملة خدمه
_
الفصل السادس
نى رب الأرض والنخيل إذا تولى العمل بنفسه
إذا دفع الرجل أرضه إلى رجل مزارعة بالنصف، ثم إن رب الأرض تولى الزراعة
بنفسه فهذا على وجهين
إذا دفع أرضًا وبذرًا مزراعة بالنصف، ثم إن المزارع بعد ما قبض الأرض دفعها
إلى رب الأرض مزارعة الله و الأرض مزارعة المساهدة ال
إذا دفع أرضًا مزارعة بالنصف، وشرط البذر على المزارع
الفصل السابع
نى دفع المزارع، أو العامل إلى غيره مزارعة أومعاملة
إذا أراد المزارع أن يدفع الأرض إلى غيره مزارعة فهذا على وجهين ٤٢٢
إذا دفع إلى رجل نخيلا معاملة بالنصف، ولم يقل: اعمل برأيك، فدفع المال
لى آخر معاملة
نفع أرضه إلى رجل ليزرعها ببذرهما جميعًا والبقر من عند الأكّار
على أن الخارج بينهما نصفان

الفصل الثامن
في المزارعة يشترط فيه المعاملة
المعاملة إذا شرطت في المزارعة ينظر إن كان البذر من قبل العامل فسدت المزارعة
والمعاملة جميعًا
الفصل التاسع
في الخلاف في المزارعة المناسبة في الخلاف في المزارعة
إذا دفع الرجل إلى رجل أرضًا على أن يزرعها حنطة، فليس له أن يزرع غير الحنطة ٢٣١
الفصل العاشر
في الزيادة من رب الأرض والنخيل أوالمزارع أو العامل
الزيادة من رب الأرض، ومن المزارع في البدل قبل انتهاء المزارعة نهايتها جائزة ٢٣٣
الفصل الحادي عشر
فيما إذا مات رب الأرض أو انقضت المدة والزرع بقل وما يتصل بذلك
من موت المزارع، أو موته في بعض المدة ويدخل في هذا الفصل بعض مسائل النفقة
على الزرع ١٥٠٥
إذا دفع رجل إلى رجل أرضًا مزارعة، والبذر من قبل المزارع، فمات رب الأرض
بعد ما نبت الزرع قبل أن يستحصد
ومما يتصل بهذا الفصل
إذا انقضت السنة، والزرع بقل، وأبي المزارع قلع الزرع، وترك الأرض في يده
بإجارة۸۳۶
إذا هرب المزارع في وسط السنة، والزرع بقل، فقام عليه رب الأرض ٤٣٨
إذا مات المزارع، والزرع بقل، فقالت ورثة المزارع
الفصل الثاني عشر
في زراعة أحد الشريكين في الأرض المشتركة وفي زراعة الغاصب ٤٤١
في رجلين بينهما أرض، فغاب أحدهما، فلشريكه أن يزرع نصف الأرض ٤٤١

	إذا زرع أحد الشريكين الأرض المشتركة بغير إذن صاحبه، ولم يدرك بعد
227	رجل أذن لرجل أن يزرع في أرضه، فزرعها، ثم أراد رب الأرض أن يخرجها
	زرع أرض الغير ولم يعلم به صاحب الأرض إلا عند الاستحصاد، ورضي به
224	حين علم ،
	ثلاثة نفر أخذوا أرضًا بالنصف ليزرعوها بالشركة، فغاب واحد فزرع الاثنان
£ £ Y	بعض الأرض حنطة، ثم حضر الآخر، وزرع بعض الأرض شعيرًا
	إذا انتقضت الأرض بزراعة الغاصب، ثم زال النقصان، ينظر إن زال بفعل
224	رب الأرض لا يبرأ أصلا بالأرض لا يبرأ أصلا
	إذا دفع الرجل أرضه مزارعة، وشرط البذر على المزارع، فزرعها المزارع،
223	فجاء مستحق، واستحقها
	رجل غصب أرضًا، ودفعها إلى غيره مزارعة سنة على أن البذر من قبل المزارع،
220	فزرعها المزارع ولم ينبت الزرع
	الفصل الثالث عشر
207	في بيع الأرض المدفوعة مزارعة
	الله عند الرجل أرضه مزارعة سنة ليزرعها المزارع ببذره وآلاته، فلما زرعها المزارع
207	باعهارب الأرضى
207	باعها رب الأرض
	إذا دفع أرضه مزارعة، ثم باعها قبل أن يزرع المزارع، فهذا على وجهين
	إذا دفع أرضه مزارعة، ثم باعها قبل أن يزرع المزارع، فهذا على وجهين
٤٥٣	إذا دفع أرضه مزارعة، ثم باعها قبل أن يزرع المزارع، فهذا على وجهين إذا باع الرجل أرضًا فيها زرع لم ينبت، فإن كان البذر قد عفن في الأرض فهو للمشترى، وإلا فهو للبائع
£00 £00	إذا دفع أرضه مزارعة، ثم باعها قبل أن يزرع المزارع، فهذا على وجهين إذا باع الرجل أرضًا فيها زرع لم ينبت، فإن كان البذر قد عفن في الأرض فهو للمشترى، وإلا فهو للبائع الفصل الرابع عشر
20°	إذا دفع أرضه مزارعة، ثم باعها قبل أن يزرع المزارع، فهذا على وجهين إذا باع الرجل أرضًا فيها زرع لم ينبت، فإن كان البذر قد عفن في الأرض فهو للمشترى، وإلا فهو للبائع الفصل الرابع عشر في المعاملة
£00 £00 £07	إذا دفع أرضه مزارعة، ثم باعها قبل أن يزرع المزارع، فهذا على وجهين إذا باع الرجل أرضًا فيها زرع لم ينبت، فإن كان البذر قد عفن في الأرض فهو للمشترى، وإلا فهو للبائع الفصل الرابع عشر في العذر في فسخ المزارعة والمعاملة
£07 £00 £07 £07	إذا دفع أرضه مزارعة، ثم باعها قبل أن يزرع المزارع، فهذا على وجهين إذا باع الرجل أرضًا فيها زرع لم ينبت، فإن كان البذر قد عفن في الأرض فهو للمشترى، وإلا فهو للبائع الفصل الرابع عشر في العاملة

## فهرس المسائل والموضوعات للمجلد التاسع عشر من المحيط البرهاني

الفصل الحامس غشر
فيما إذا مات المزارع أو العامل ولم يدر ماذا صنع بالزرع أو الثمر
إذا مات المزارع ولم يدر ما ذا صنع بالزرع، فقال صاحب الأرض: استهلكه المزارع ٣
الفصل السادس عشر
في مزارعة المريض ومعاملته
ذا دفع المويض مرض الموت أرضًا مزارعة بشرائطها
ذا دفع الرجل الصحيح أرضه إلى مريض مزارعة على أن يزرعها المريض ببذره ٨
إذا دفع المريض إلى رجل نخلا معاملة بالنصف على أن يقوم عليه فيسقيه
ويلحقه هذه السنة
ومما يتصل بهذا الفصل فصل إقرار المريض في المزارعة
سائل هذا الفصل تبتني على أصول
إذا مرض الرجل، وفي يده أرض لرجل يزرعها، وعليه دين الصحة
فأقر المريض أن البذر كان من قبله
إذا دفع الرجل إلى الرجل نخيلا معاملة، فلما صار تمرًا مرض العامل، فقال:
شرط لي رب النخيل
الفصل السابع عشر
في الرهِّن في المنازعة والمعاملة

إذا رهن الرجل أرضًا ونخلا من رجل بما للمرتهن على الراهن حتى جازالوهن ١٤
إذا رهن الرجل أرضًا بيضاء فيه نخيل، فرهن النخيل والأرض، وقبضهما المرتهن ١٥
الفصل الثامن عشر
في العتق والمكاتبة مع المزارعة والمعاملة ١٨
إذا أعتق الرجل عبده على أن يزرع أرضه على ما أخرج الله تعالى من شيء
فهو بينهما نصفان الما الما الما الما الما الما ال
إذا كاتب الرجل عبده على أن يزرع المكاتب أرض المولى سنة هذه
فما أخرج الله تعالى من شيء
الفصل التاسع عشر
في التزويج والخلع والصلح عن دم العمد في المزارعة والمعاملة ٢١
أما مسائل التزويج
أما مسائل الخلع
الفصل العشرون
الفصل العشرون في التوكيل في المزارعة والمعاملة
_
في التوكيل في المزارعة والمعاملة
فى التوكيل فى المزارعة والمعاملة
في التوكيل في المزارعة والمعاملة
فى التوكيل فى المزارعة والمعاملة

40	من قبل المزارع، فدفعها الوكيل على أن لرب الأرض الثلث
	إذا وكّل رجلاً أن يؤاجر أرضه هذه السنة بكر من حنطة وسط، فدفعها المزارعة
٣٦	بالنصف
	الفصل الحادى والعشرون
٣٨	في بيان ما يجب من الضمان على المزارع والمعامل
٣٨	العامل في الكرم إذا باع أوراق الفرصاد بغير إذن صاحب الكرم
٣٨	الأكَّار إذا ترك سقى الزرع حتى فسد الزرع يصير ضامنًا للزرع
٣٩	لوأن المزارع حصدالزرع وجمع وداس بغيرإذن الدافع من غيرأن يشترط ذلك عليه
	حرث بين رجلين أبي أحدهماأن يسقيه يجبرعليه، فإن فسدالزرع قبل أن يرفع الأمر
٣٩	إلى القاضي فلا ضمان
49	إذا دفع الأشجار معاملة، ومن الأشجار ما لو لم يشد يفسده البرد
٤٠	رجل دفع إلى رجل أرضًا وبقرًا وبذرًا مزارعة، فسلّم المزارع البقر
٤٠	إذا دفع الرجل بقره إلى المزارع حتى يزرع الأرض ببقره، فزرع
	إذا دفع الرجل أرضه إلى رجل أن يزرعها هذه السنة، وجعل البدل كر حنطة بعينه
٤٠	في يد المزارع
	الفصل الثاني والعشرون
٤٢	في الكفالة في المزارعة والمعاملة
	إذا دفع الرجل أرضه مزارعة ليزرعها المزارع سنة هذه ببذر من عند نفسه بالنصف
٤٢	وأخذ رب الأرض من المزارع كفيلا بالعمل
	إذا دفع الرجل إلى رجل أرضًا مزارعة بالنصف وأخذ رب الأرض
٤٣	من المزارع كفيلا بحصته
	الفصل الثالث والعشرون
٤٤	في مزارعة الصبي والعبد المأذون
٤٤	العبد المأذون به في التجارة إذا دفع أرضه مزارعة بشرائطها فالمزارعة جائزة
	إذا دفع العبد المأذون له إلى رجل أرضًا مزارعة، ثم إن المولى حجر على عبده

إذا دفع العبد المأذون أو الصبي المأذون نخيله معاملة ، أو أخذ نخيلا معاملة	
بشرائطها	٤٥
الصبى المحجور إذا دفع أرضه مزارعة بشرائطها	٥٤
إذا دفع الرجل الحر إلى العبد المحجور عليه أو الصبي المحجور عليه الذي	
	٤٦
إذا دفع الرجل الحر إلى العبد المحجور عليه أو إلى الصبي المحجور عليه نخلا له	
	٤٧
لو أن عبدًا محجورًا أو صبيًا محجورًا في يده نخيل دفع إلى رجل معاملة بالنصف ٤٨	٤٨
إذا دفع العبد المحجور أرضًا في يده مما كان من تجارة، أو أرضًا أخذه من أرض مولاه	
	٤٨
القصل الرابع والعشرون	
	٥١
في الاختلاف الواقع في هذا الباب	• 1
الاختلاف الواقع بين المزارع وبين رب الأرض نوعان: أحدهما: أن يختلفا	
فی جواز المزارعة وفسادها	01
الفصل الخامس والعشرون	
في مزارعة الأرض بغير عقد	٥٨
إذا انقضت مدة المزارعة، ثم زرعها المزارع كذلك عشر سنين	٥٨
الفصل السادس والعشرون	
في المتفرقات	٦.
- إذا كانت الأرض رهنًا في يدي رجل	٦.
إذا دفع الرجل أرضه مزارعة سنة أو سنتين، والبذر من قبل رب الأرض	
إذا مات الآجر دفع المستأجر بذرًا إلى ورثة الآجر، وقال: ازرعوا في هذه الأرض • ا	
مستأجر الكرم إجارة طويلة إذا كان اشترى الأشجار والزراجين	
استأجر من أخر أرضًا سنة أو سنتين بأجرة معلومة، ثم دفعها إلى الآجر مزارعة ١	
إذا مات الرجل، وترك أولادًا صغارًا أو كبارًا وامرأة	

إذا دفع الرجل كرمه إلى رجل معاملة، فلم يعمل الرجل في الكرم
إذا دفع الرجل إلى رجل أرضًا ليغرسها النواة على أن يحول من موضعه
إلى موضع آخر، والخارج بينهما
مزارع زرع ثومًا، فقلع بعضها، وبقى البعض غير مقلوع، فنبت بعد مضى
مدة المعاملة بسقيه وإنباته
يستحب للأكَّار أن يتصدق بالفضل من نصيبه
أرض بين اثنين زرع أحدهما بغير إذن صاحبه، وسقاها والزرع لم يدرك
نبت شجرة أو زرع في أرض إنسان من غير أن يزرعه أحد
شجرة في أرض رجل نبت من عروقها في أرض غيره
نواة لرجل ذهب بها الريح إلى كرم غيره، فنبت منها شجرة
العامل إذا غرس الأشجار في كرم الدهقان في مدة المعاملة، فانقضت مدة المعاملة ٦٥
رجل استأجر أرضًا من أرض الجبل من رجل بدراهم ٢٥
معلم يعّلم الصبيّان لأهل قرية، فاجتمع أهل القرية على أن يزرعوا للمعلم ٥٥
مزارع زرع أرضًا لرجل، فلما حصد الزرع قال رب الأرض: كنت أجيري
وزرعت ببذری
أكَّار طلب من الدهقان أن يعطيه الأرض مزارعة بالربع للدهقان
زرع بين اثنين غاب أحدهما، فحصده الآخر كان متبرعًا ١٦٠
كتاب الشرب
الفصل الأول
في الأشياء التي أثبت رسول الله ﷺ الشركة لجميع الناس وهي ثلاثة: الماء، والكلأ، والنار
اعلم بأن الشركة في الماء على أوجه
·
الفصل الثاني
في إحياء الأرض الموات وتفسيرها وتملكها
كل أرض لا يملكها أحد، وقد انقطع عنها الماء، وارتفاق أهل المصر والقرية

فهرس المسائل و الموضوعات	- £9V -	المحيط ج ٢٥
٧٣		كان مواتًا
νξ		من أحيا أرضًا ميتة، فهي له .
ه آخر ٧٥	له وبين الماء قدر ذراع، فحفر	إذا حفر بئرًا في موات فكان بين
		الفصل الثالث
vv	لقناة والدار	في حريم النهر والبئر والعين وا
ن		الأشياء التي لها حريم بالإجما
		من حفر نهرًا في أرض الموات.
		نهران لقريتين من مكان واحد
		إذا حفر الرجل بئرًا في أرض ه
۸۰		في حريم البئر الأول
		الفصل الرابع
۸۱		في كراء الأنهار وإصلاحها .
ال بیت المال ۸۱	کر اء ، فالسلطان یکریها من م	النهر الأعظم إذا احتاج إلى الك
		الفصل الخامس
Λξ		_
Λε	ذاك أد أكث مناند لا مدن	في بيع الشرب وما يتصل به.
		إذا باع شرب يوم، أو أقل من
		إذا اشترى أرضًا، ولم يذكر ال
		باع ماءه بمجاریه بغیر أرض،
		رجل له قطعة أرض وبجنبها نه
		باع صاحب القطعة قطعته
		قطعتا كرم لرجل باع إحداهما
		وكان مجراهما واحدًا
	_	بئر في أرض، والبئر والأرض
		بطريقه في الأرض

## المحيط ج ٢٥ الفصل السادس

إذا كان النهربين قوم على شيء معلوم، فغصب الوالي نصيب واحدمن الشركاء. . ١٠٦

لو أن رجلاأحرق كلاً في أرضه، فذ هبت الناريمينًا وشمالا، وأحرقت شيئًا لغيره ١٠٦
إذا كان ماء النهر بين قوم على شيء معلوم، فخرّبه السيل ا
عين لرجل أو قناة أو نهر، لم يكن لأحد أن يسقى منها أرضه ولا زرعه ١٠٧
كرم بين أربعة نفر، وبجنب الكرم حائط لرجل خامس اشترى أحد الشركاء
الأربعة الحائط
نهر يجري في قرية بجنب تلك القرية على ذلك النهر شربهم للشفة ولدوابهم منه ١٠٧
لو رعى رجل بقره في أجمة غيره، فهو ضامن لما رعى وأفسد
نهر بين قوم اصطلحوا على أن يقسموا لكل واحد منهم شربًا، وفيهم غائب ١٠٨
لو استأجر الرجل مرعى لدوابه بعبد أو أمة أو ثوب أو دراهم مسماة سنة
فالإجارة باطلة فالإجارة باطلة
إذا اتخذ الرجل مشرعة على شاطئ الفرات ليسقى منها السقاون
رجل بني حائطًا من حجارة على الفرات، فاتخذ عليها رحي
نهر يجرى في سكة يحفرفي كل سنة مرة أومرتين، ويجتمع في السكة تراب كثير ١١١
نهر كبير يتشعب منه نهر صغير، فخرب فوهة النهر الصغير
نهر كبير ونهر صغير وبينهما مسناة احتيج إلى إصلاحها، فإصلاحها
على أهل النهرين
رجل له مسيل ماء في دار غيره، باع صاحب الدار داره مع المسيل
ورضی به صاحب المسیل
كتاب الأشربةكتاب الأشربة
الفصل الأول
في بيان أنواع ما يتخذ من الأشربة من العنب وأحكامها ١١٥
ما يتخذ من الأشربة من العنب أنواع
الخمر فهو النيء من ماءه إذا غلى واشتد
أما الباذق: فهو النيء من ماء العنب إذا طبخ أدنى طبخة وغلى واشتدّ
وقذف بالزبد

أما المنصف: فهي التي من ماء العنب إذا طبخ حتى ذهب نصفه وبقى نصفه ١٨
أما المثلث: فهي التي من ماء العنب إذا طبخ حتى ذهب ثلثاه وبقى الثلث
أما النحنح وفارسيته «بخنه» فقد اختلف المشايخ في تفسيره
الفصل الثانى
في بيان ما يتخذ من التمر والزبيب
ما يتخذ من الشراب من الزبيب فنوعان: نقيع ونبيذ
ما يتخذ من الشراب من التمر، فأنواع ثلاثة ٢١
الفصل الثالث
فيما يتخذمن الحبوب نحو الحنطة والذرة والشعير والإجاص والفرصاد والشهد
والفانيد وغير ذلك
ذكر محمد رحمه الله في "الجامع الصغير "عقيب ذكر الخمر ونقيع الزبيب والسكر
وما سواها من الأشربة، فلا بأس به
الفصل الرابع
في وجوب حد الشرب
يجب الحد في الخمر بنفس الشرب، وفيما سوى الخمر من الأشربة، لا يجب الحد
بنفس الشرب
إذا شرب خمرًا ممزوجًا بالماء يحد
إذا عجن الدواء بالخمر يعتبر العلية يعني في حق الحد ٢٦
إذا شرب الرجل الخمر حتى سكر، وطلَّق امرأته، أو أعتق عبده، أو زوج ابنته -
أو ابنه وهما صغيران
الفصل الخامس
في المتفرقات
لا يرخص في شرب شيء من المطبوخ على النصف، أو أقل من ذلك وهو حلو ٢٩
العصير إذا طبخ عصيرًا حتى ذهب الربع، ثم تركه حتى برد يومين أو ثلاثة ٣٠
قال أبو يوسف رحمه الله: ما كان يبقى من الأشربة بعد ما يبلغ عشرة أيام

## الفصل الثاني

فيما يزيد المكره على ما أكره عليه أو ينقص عنه، أو يأتي بشيء آخر ١٤٧
لو أن لصًا غالبًا أكره رجلا بوعيد تلف على أن يطلق امرأته واحدة
ولم يدخل بها، فطلقها ثلاثًا
لو أكرهه على أن يعتق نصف عبده بوعيد تلف، فأعتق الكل ١٤٧
لو أكره على أن يقر له بألف درهم، فأقر له بمائة دينار، فهو جائز ١٤٩
لو أخذوه بمال يؤديه، فأكرهوه على أداءها، ولم يذكروا له جارية، فباع جاريته
ليؤدى المال
الفصل الثالث
فيما يخطر على بال المكره غير ما أكره عليه
إذا أكره بوعيد تلف على أن يكفر بالله، فتكلم بكلمة الكفر وقلبه مطمئن بالإيمان
ولم يخطر على باله
لو أكره على إعتاق عبده بوعيد تلف فقال له: أنت حر، فهذه المسألة
على ثلاثة أوجه
الفصل الرابع
في الخيار في الإكراه
إذا أكره الرجل بوعيد تلف على أن يعتق عبده، أو يطلق امرأته التي لم يدخل بها
أيهما شاء
لو أكره بوعيد تلف ليكفرن بالله، أو ليقتلن هذا الرجل المسلم كان في سعة
أن يكفر بالله
لو أكره بوعيد قتل على أن يقتل عبده هذا، أو يتلف ماله هذا، فلم يفعل واحدًا
منهما حتى قتل
لو أكره بوعيد تلف على أن يأخذ مال هذا الرجل أو مال هذا الرجل الآخر ١٥٦
الفصل الخامس
فيما يكره الرجل فيه على أن يفعل بنفسه أو ماله

إذا أكره السلطان رجلا بالقتل على أن يقطع يد نفسه وسعه على أن يقطع يده
إن شاء
الفصل السادس
في الإكراه على التوكيل
السلطان إذا أكره رجلا على التوكيل بالطلاق والعتاق، ففعل ذلك
ثم إن الوكيل أعتق العبد، أو طلق
الفصل السابع
في الإكراه على ما يجب به العتق
إذا أكره بوعيد تلف على شرى عبد قد كان المشترى حلف بعتقه إن ملكه
وعلى قبضه، فاشترى وقبضه
الفصل الثامن
في الإكراه على ما يجعله الرجل لله على نفسه وفي أداء ما وجب لله عليه ١٦٥
لو أن سلطانًا أكره رجلا حتى جعل على نفسه صدقة، أو صومًا، أو حجًا ١٦٥
إذا وجب على الرجل كفارة ظهار ، فأكرهه السلطان على أن يعتق
عن ظهاره فأعتق
الفصل التاسع
في عقود التلجئة
إذا قال الرجل لغيره: إني أريد أن أبيعك عبدي هذا تلجئة لأمر أخافه ١٦٨
ر لو أن رجلا قال لامرأة: أتزوّجك تزويجا هزلا، فقالت المرأة: نعم
ووافقهما على ذلك الولى
إذا طلق امرأته على مال، أو أعتق عبده على مال على وجه الهزل، وقبلت المرأة
أو العبد
إذا تواضع الرجل والمرأة في أن المهر دنانير ، وتزوّجها في العلانية
على أن لا مهر لها كان مهرها الدنانير ١٧٤

## الفصل العاشر

في المتفرقات
لو أن رجلا أكرهه أهل الشرك على الكفر، وله امرأة مسلمة، ففعل وخلَّى سبيله
فأتاها فاختلفا
لو أن نصرانيًا أكره على الإسلام، وأسلم، فالقياس أن لا يصح إسلامه ١٧٧
لو أن امرأة أكرهت بوعيد تلف، أو حبس، أو قيد، حتى تقبل من زوجها
بتطليقة على ألف درهم
السلطان إذا أكره رجلاً بوعيد تلف، أو حبس على أن يبيع متاعه من هذا الرجل
بألف درهم
كتاب الحجر
الفصلالأول
في بيان مقدمة يحتاج إليها
الحجر على الحرّ المكلف باطل سواء كان بسبب الدين أو بسبب السفه ١٨١
الفصل الثاني
في بيان أنواع الحجر على مذهبهما
الحجر نوعان: حجر بسبب الدين، وحجر بسبب السفه والفساد
فالحجر بسبب الدين أن يركب الرجل ديون تستغرق أمواله
أما الحجر بسبب الفساد والسفه فهو نوعان ١٨٦
الحجر بسبب الدين يفارق الحجر بسبب السفه من وجوه ثلاثة
إذا بلغ الصبي مفسدًا لماله، فإنه لا يدفع إليه ماله، ويجوز تصرفه ١٨٩
إذا بلغ الغلام مصلحًا، ودفع إليه المال بإيناس الرشد منه
ثم صار مفسدًا مستحقًا للحجر عليه
الذي بلغ سفيهًا والصبي الذي لم يبلغ، وهو يعقل ما يصنع سواء عندنا
إلا في أربع خصال
لو أن هذا الذي بلغ، وهو مفسد غير مصلح جاءت جاريته بولد، فادّعاه أنه ابنه

	و أن المحجور عليه بسبب السفه، أودعه رجل مالاً، فاقر أنه استهلك
۲۰۳	م يصدق على ذلك لوجهين
۲۰۳	و أن رجلا أودع هذه السفيه مالا، فاستهلكه بمحضر من الشهود لا يضمن
۲۰٤	و أن محجورًا عليه أقر أنه أخذ مال رجل بغير إذنه، فاستهلكه وصدَّقه رب المال
	و أن امرأة قد بلغت محجورًا عليها لإفسادها مالها، تزوجت رجلا بمهر مثلها
Y • V	ُو بأقل
	و أن غلامًا أدرك مدرك الرجال، وهو مصلح لماله، فدفع إليه وصيّه

ثم إن البائع صار مفسدً . . . . . . . . . . . . . لو أن غلامًا بلغ مفسدًا محجورًا عليه باع شيئًا من متاعه ورقيقه، ولم يقبض الثمن حتى رفع ذلك إلى القاضي . . . . . . . . . . .

لو أن رجلا وكله ببيع ماله، وهو مصلح غير مفسد، فباعه كما أمره

Y . 9 .

لو أن وصيًّا أدرك بيتيم في حجره، وهومفسد غيرمصلح ممن يستحق الحجرعليه. . ٢١٣

لو أن القاضي أمر غلامًا قد بلغ مفسدًا غير مصلح، وقد حجر عليه القاضي
أو لم يحجر عليه، بأن يبيع ماله
لو أن قاضيًا حجر على فاسد يستحق الحجر ، ثم رفع ذلك الحجر إلى قاضٍ آخر
فأطلق عنهفأطلق عنه عنه
إذا أحبس الرجل في الدين، ينبغي للقاضي أن يشهد أنه قد حجر عليه في ماله ٢١٧
إذا باع المفسد ماله بعد الحجر، قال أبو يوسف رحمه الله: لا يجوز
وإن باع بمثل القيمة
السفيه المحجور إذا زوّج ابنته الصغيرة، أو أخته الصغيرة ٢١٧
كتاب المأذون كتاب المأذون المستمري المستمر المستمري المستمري المستمري المستمر المستمر المستمري المستمري ا
الفصل الأول
في بيان شرعية إذن العبد في التجارة وفي بيان شرائط جوازه وحكمه ٢٢١
بيان شرعيته
الفصل الثاني
فيما يكون إذنًا في التجارة وما لا يكون ٢٢٥
الإذن نوعان: أحدهما: يثبت صريحًا٢٢٥
ومما يتّصل بهذا الفصل
يجوز إضافة الإذن إلى وقت في المستقبل، وكذا يجوز تعليقه بالشرط ٢٣٢
إذا أذن لعبده ولم يعلم به العبد، فهذا ليس بإذن ٢٣٢
الفصل الثالث أ
في بيان اشتراط الإذن من المولى وما كان لجواز شراء العبد على ما مرّ تقريره
في آخر الفصل
ا إذا اشترى العبد المحجور عليه من رجل عبداً بألف درهم، وقيمته ألف درهم
وقبض العبد

الفصل الرابع
في بيان ما يملكه العبد المأذون له وبيان ما لا يملكه ٢٣٨
ليس للعبد المأذون أن يكاتب عبده، سواء كان عليه دين أو لم يكن ٢٣٨
ليس للمأذون أن يكفل بكفالة بنفس، أو بمال، سواء كان عليه دين أو لم يكن ٢٣٩
يجوز للمأذون أن يشارك غيره شركة عنان، وليس له أن يشارك غيره
شركة مفاوضة
لا يملك التزوج إلا بإذن المولى
يجوز له أن يستأجر الأراضي
له أن يزرع في أرض نفسه ؛ لأن الزراعة تجارة
له أن يودع وأن يستودع، وأن يعير وأن يستعير
لو وهب هبة، وكانت الهبة شيئًا سوى الطعام ٢٤٣
يملك التصدّق بالفلس والرغيف، وبالفضة بما دون الدرهم
ليس للمأذون أن يقرض، وإن أقرض فهو باطل ٢٤٤
الفصل الخامس
في العبد المأذون له لحقه دين فطلب الغرماء من القاضي بيعه ٢٤٥
إذا أذن الرجل لعبده في التجارة، فباع العبد واشترى، ولحقه من ذلك دين كثير ٧٤٥
لو كان على العبد دين خمسمائة، وفي يده ألف درهم، فأخذ المولى منه الألف
بكمالها واستهلكها
ومما يتصل بهذا الفصل ٢٥٩
إذا أذن لأمته في التجارة، فلزمتها الديون، ثم ولدت ولدًا ٢٥٩
الفصل السادس
في تصرّف المولى في العبد المديون من البيع وأشباهه والتدبير والإعتاق
وأشباههما ۲٦٢
إذا أذن الرجل لعبده في التجارة، فاشترى وباع ولحقه ديون، فباعه المولى
بغير رضا الغرماء

إذا باع المولى العبد المأذون المديون بغير رضا الغرماء، وسلمه للمشتري
ثم جاء الغرماء يطلبون العبد بديونهم
إذا باع العبد المأذون المديون مع علمه بالديون لا يصير مختارًا للديون ٢٧٤
إذا أُعتق المولى عبده المأذون المديون، فعتقه جائز؛ لأنه أعتق ملك نفسه
إلا أنه تعلق به حق الغير
إذا دبّر المولى عبده المأذون المديون، فتدبيره جائز
لو لم يعلم الغرماء بكتابة المولى المأذون، حتى أدّى المأذون جميع المكاتبة
إلى المولى عتق لوجود الشرط
ومما يتّصل بهذا الفصل من المسائل
العبد المأذون المديون إذا باعه المولى من غير إذن الغرماء، وأعتقه المشتري
قبل أن يقبضه
الفصل السابع
نى العبد بين الرجلين يأذن له أحدهما في التجارة
أحد الموليين إذا باع العبد المشترك، صح البيع في نصيبه ٢٩٧
إذا كان العبد بين رجلين، أذن له أحدهما في التجارة، فاشترى، وباع
ومولاه الذي لم يأذن له يراه
و و
_
في إقرار العبد المأذون له والمحجور وفي إقرار مولاهما ٢٠٤
هذا الفصل يشتمل على أنواع: النوع الأول ٢٠٤٠
العبد المأذون إذا أقر لعبد في يديه، أنه ابن فلان ابن فلان أودعه، أو قال:
إنه حرّ لم يملك قطّ، فالقول قوله
نوع آخر
إذا أقر العبد بدين، فهو على وجهين
إذا أقر العبد المأذون بغصب، أو وديعة جحدها، أو مضاربة، أو بضاعة
أو عاريةأو عارية

إذا أقر المأذون بديون كثيرة، فإن الغرماء يشتركون فيما كان في يده من الكسب
وفي ثمن رقبته إذا بيع
لو أقرّ العبد بمال في يده بعينه أنه لفلان غصبه منه ، أو أودعه إياه
وعليه دين كثير محيط برقبته
نوع آخر
إذا حجر الرجل على عبده المأذون له في التجارة، ثم إن العبد أقرّ على نفسه
فهذا على وجهينفهذا على وجهين
نوع آخر
إذا أقر العبد المأذون لمولاه، إن أقر بالدين لا يصح إقراره، سواء كان عليه دين
أو لم يكن
نوع آخر
إذا أقر العبد المأذون في مرض موت المولى بدين من غصب، أو بيع، أو قرض
أو وديعة قائمة بعينها
إذا أذن لعبده في التجارة، وقيمته ألف درهم، ولامال له غيرالعبد، فمرض المولي
وأقر على نفسه بدين ألف درهم، ثم أقر العبد على نفسه أيضًا ٣١٥
نوع آخر اندن المستحر ۲۱۸ انوع آخر انوع آخر المستحد الم
العبد المأذون إذا باع شيئًا بما في يده في مرض موت المولى، ولا دين
على المولى في صحته، ولا على العبد، وأقر العبد بقبض الثمن ٣١٨
نوع آخر ۱۹۳۰ نوع آخر اید
الأصل في هذا النوعالانوع
بيان المسائل
إذا أقرّ المأذون في مرض موته بدين، أو وديعة بعينها، أو عارية، أو مضاربة
أو إجارة بعينها، أو غصب بعينه
إذا أقر المأذون في مرضه بدين ألف درهم، ثم بوديعة ألف درهم لرجل آخر ٣٢٢
إذا مرض العبد المأذون، وعليه دين الصحة، وله دين على رجل آخر وجب
في حالة الصحة

## الفصل الحادي عشر

, ,
في الاختلاف الواقع بين العبد المأذون وبين مولاه فيما في يد العبد وغيره ٣٤٧
إذا كان في يد العبد المأوذن له مال، فقال المولى: هومالى، وقال العبد: هومالى ٣٤٧
لو أن عبدًا مأذونًا، أو مكاتبًا، أو حرًّا آجر نفسه من خياط ليخيط معه
أو ليبيع له ويشتري
- الفصل الثاني عشر
فى الرجل يدفع إلى عبده مالا يشترى به ويبيع، ويأذن له فى التجارة
إذا دفع الرجل إلى عبده مالا ليعمل به وأذن له في التجارة، فباع واشترى
ولحقه دين
الفصل الثالث عشر
في الخصومات التي تقع بعد حجر المولى على المأذون ٣٥٢
إذا وجب للعبد المأذون على رجل دين من بيع، أو إجارة، أوقرض، أواستهلاك ٣٥٢
الفصل الرابع عشر
في هبة العبد المأذون له الثمن في البيع قبل القبض وبعده وحطّه وتأخير الثمن
ئو دين آخر
العبد المأذون إذا وهب بعض الثمن أو جميع الثمن، أو حطّ الكل قبل القبض
أو بعد القبض
إذا أذن الرجل لعبده في التجارة، فوجب له على حرّ، أو عبد، أو مكاتب
تمن بيع أو غصب، فأخّره العبد
لو كان العبد صالحه على أن أخر عنه ثلثًا سنة ، وقبض ثلثًا ، وحطَّ ثلثًا
کان التأخیر جائزًا
لو كان المال الذي وجب له قرض أقرضه، فأخره عن صاحبه كان له
أن يرجع به عليه حالا
إذا أذن الرجل لعبده في التجارة فوجب له، ولرجل آخر على آخر ألف درهم دين
هما فیه شریکان

#### الفصل الخامس عشر

	ني المأذون يشتري ويجد بالمشتري عيبًا وقد وهب البائع الثمن من المأذون
۳٦٠.	اُو من مولاه
	إذا اشترى المأذون جارية بألف درهم وقبضها، ثم إن البائع وهب الثمن من العبد
۳٦٠.	وقبل العبد ذلك
	إذا باع العبد المأذون رجلا جارية مما في يده بغلام، ثم إن المأذون وهب الغلام
٣٦٤ .	من بائعه
l	إذا أذن الرجل لعبده في التجارة، فباع العبد المأذون جارية مما في يده بغلام وتقابضا
۳۷۱.	ثم حدث بالجارية عيب عند مشتري الجارية بآفة سماوية
l	إذا اشترى العبدالمأذون له جاريةمن رجل بغلام مما في يده قيمته ألف درهم وتقابضا
۳۷۱.	ثم إن البائع وهب
	الفصل السادس عشر
	في التوكيل يكون بين المأذون له والأجنبي والمولى ويدخل فيه
۳۷٤.	عي الموليان يا دون بين المحجور
۳۷٤.	وهذا الفصل يشتمل على أنواع:
۳۷٤ .	الأول منه: في توكيل الأجنبي مولى المأذون بقبض دين له من عبده المأذون
۳۷٤.	المولى لا يصلح وكيلا عن الأجنبي بقبض الدين له من عبده المأذون
۳۷٦.	نوع آخر
	المأذون إذا توكل عن غيره بشراء شيء إن وكل بالشراء بالنسيئة لا يجوز
۳۷٦.	التوكيل قياسًا واستحسانًا
۳۷۸.	_
	إذا توكل العبد المأذون عن غيره ببيع عين فباع، ثم إن المولى حجد عليه
	العبد المحجور إذا توكل عن غيره ببيع عين من أعيان ماله فذلك جائز
" "	
	نوع آخر

فهرس المسائل و الموضوعات	- 310 -	المحيط ج ٢٥
٣٨١	, , , , , , , , , , , , , , , , ,	أو مدّعي عليه
		الفصل السابع عشر
٣٨٤	الخصومة معه في ذلك.	في الرد بالعيب على المأذون، و
عد ما قبضه	به فطعن المشترى بعيبه بـ	إذا باع العبد المأذون عينًا من كس
۳۸٤	ث مثله	والعيب يحدث مثله أو لا يحدر
		الفصل الثامن عشر
عتوة ٣٨٨	والمحجور والصبي والم	في الشهادة على العبد المأذون له
وديعة استهلكها	ن بغصب اغتصبه، أو بو	إذا شهد شاهدان على عبد مأذو
٣٨٨		أو حجدها
		الفصل التاسع عشر
٣٩٠	ما ز	في البيع الفاسد من العبد المأذور
و متاعًا	، فباع جارية أو غلاماأو	إذا أذن الرجل لعبده في التجارة
٣٩٠		أو غير ذلك بيعًا فاسدًا وقبض الم
ضه فأغلّ الغلام	ر غلامًا بيعًا فاسدًا، وقب	إذا اشترى العبد المأذون جارية أو
٣٩٠		أو الجارية
		الفصل العشرون
٣٩٨		في الغرور في العبد المأذون له .
يعوه فقد أذنت له	وقال: هذا عبدى، فبا	إذا جاء الرجل بعبد إلى السوق،
٣٩٨		في التجارة
		الفصل الحادى والعشرون
٤٠٤		
عليه ديون ٤٠٤		_
		إذا كان على العبد المأذون له دين
٤٠٦		من اصحاب الدين بدينهم

إذا كان العبد مأذونًا له في التجارة، فقتله رجل عمدًا
فعلى قاتله القصاص للمولى
إذا جني عبد رجل جناية، فقتل رجلا خطأ، فأذن له مولاه بعد ذلك
في التجارة وهو يعلم بالجناية أو لا يعلم
لو كان العبد لحقه دين ألف درهم قبل الجناية وألف درهم بعد الجناية
ثم دفع العبد بالجناية
إذا قتل العبد المأذون له أو المحجور رجلا خطأ، ثم أقر عليه المولى بدين ٤١٨
لو كانُ العبد قتل رجلا عمدًا وعليه دين، فصالح المولى أصحاب الجناية
على أن يجعل لهم العبد
الفصل الثانى والعشرون
في بيان ما يبطل به الإذن
الإذن يبطل بالحجر، ولكن بشرط أن يكون الحجر مثل الإذن ٤٢١
إذا باع المولى العبد المأذون وقد لحقه دين أو لم يلحقه دين وقبضه المشتري
صار العبد محجوراً
إذا حجر المولى على عبده بمحضر من أهل سوقه والعبد غائب، فأرسل المولى إليه
رسولا
إذا أبق العبد المأذون صار محجورًا عليه عند علماءنا الثلاثة ٤٢٦
ومما يتصل بهذا الفصل
العبد المأذون إذا اشترى عبدًا، وأذن له في التجارة حتى صحّ الإذن
ثم إن المولى حجر على أحدهما
ونما يتصل بهذا الفصل
إذا إذن لعبده في التجارة، ثم جنّ المولى إن كان الجنون مطبقًا ينحجر العبد ٤٢٩
الفصل الثالث والعشرون
في العبد يبيع ويشتري، ولا يقول وقت المبايعة: إنه مأذون أو محجور عليه
تم يقول: أنا محجور عليه ٤٣٠ ٤٣٠.

رجل استأجرمن رجل عبدًامشاهرةكل شهربأجرمعلوم ليبيع له، ويشتري ما بداله
من التجارات جازت الإجارة
رجل أذن لمدبّره في التجارة، فأمر رجل المدبّر أن يشتري له جارية
بخمسة آلاف درهمب
رجل استأجر رجلا مدة معلومة ليبيع له ويشتري ما بدا له من التجارة
فاشترى وباع، ولحقه ديون
مدبّر عليه دين قطع عبديده، فدفع العبد باليد، ووهب للمدبّر جارية
ثم إن المولى أعتق المدبّر
العبد المحجور إذا اكتسب عشرة دراهم بغير إذن مولاه، بأن آجر نفسه بغير إذنه ٤٥٤
رجل أذن لأمته في التجارة، فلحقها ديون، ثم إن المولى وطئها ٤٥٥
إذا كان على العبد المأذون دين، فأعتقه مولاه بإذن الغريم ٤٥٥
إذا أذن الرجل لعبده في التجارة، فلحقه دين كثير بإقرار منه، فأحال العبد
أحد الغرماء بدينه على رجل حرّ
إذا اشترى العبد متاعًا فقال البائع: أنا أريد أن أفسد البيع؛ لأنك عبد
محجور عليك، فقال العبد: لا
العبد المأذون له في التجارة إذا اشترى أباه أو أمه أوذارحم محرم منه لايعتق عليه • ٢٦
العبد المأذون المديون إذا رهنه المولى، فللغرماء أن يطلبوا الرهن
عبدان تاجران كل واحد منهما لرجل اشترى كل واحد منهما صاحبه من مولاه ٢٦١
العبد التاجر إذا اشترى أمة فوطئها فولدت، فادّعي الولد، وأنكر مولاه
يجوز ادّعاءه
إذا دفع الرجل إلى عبده مالا يتجر به، فمات العبد وعليه دين ٣٦٤
العبد الرهن يأمره مولاه يبيع، ويشترى، ففعل فيلزمه في ذلك دين
العبد إذا مات وعليه دين، فأعتق المولى عبدًا له، هل يجوز عتقه؟
إن وطئ المولى أمة للعبد، فجاءت بولد، فادّعاه وعلى العبد دين
العبد إذا اشترى شيئًا، وحابي فيه محاباة فاحشة ٤٦٤

# فهرس المسائل والموضوعات للمجلد العشرين من المحيط البرهاني

الفصيل الأول
في بيان أنواع الجنايات وأحكامها
الجناية الواردة على الآدمي نوعان: نوع يرد على النفس، ونوع يرد على الطرف ٥
الفصل الثاني
في الجناية على النفس ما يجب بها القصاص وما لا يجب
رجل ضرب رجلا بمر فقتله، فإن أصابه بالحديد قتل به١١
ضرب رجلا بسيف في غمد، فخرق السيف الغمد وقتله
إذا أحمى تنورًا، وألقى فيها إنسانًا، أو ألقاه في نار لا يستطيع الخروج منها ١١
إذا غرق صبيًّا أو بالغًا في البحر، فلا قصاص عند أبي حنيفة ١٢
ذا خنق رجلا حتى مات
إذا سقى رجلا سمّا، فمات من ذلك، فهو على ثلاثة أوجه
إذا حبس إنسانًا في بيت حتى مات جوعًا أو عطشًا
رجل دفن رجلا حيّا في قبر ومات، قال: يقادبه
رجل أقرَّ أنه قتل فلانًا بحديدة، أو قال: بالسيف، ثم قال: إنما أردت غيره ١٥
إذا قطع عنق الرجل، وبقى شيء قليل من الحلقوم، وفيه الروح، فقتله رجل ١٦
في الصفين يلتقيان : صف من المسلمين، وصف من المشركين فيقتلون

فقتل رجل من المسلمين رجلا
رجل قتله ابنه عمدًا، فعليه الدية في ماله في ثلاث سنين١٦
رجل قتل رجلا عمدًا، ثم عته، وشهد عليه الشهود بالقتل وهو معتوه ١٨
امرأة خرج منها رأس ولدها، ولم يخرج منه غيره، أو استهل الصبي
على تلك الحال، ثم إن قاتلا قتله
رجل قطع يد رجل عمدًا، ثم إن المقطوعة يده قطع ابن القاطع عمدًا
ثم مات المقطوعة يده من القطع
و ضرب رجل رجلا بالسيف عمدًا، ثم إن المضروب، ضرب الضارب
بالسيف عمدًا، ثم ماتابالسيف عمدًا، ثم ماتا
ذا كان الدم بين اثنين، فعفل أحدهما، ثم إن الساكت قتل القاتل عمدًا
نهذا على وجهين
ذا قتل القاتل رجل أجنبي، فإن كان القتل عمدًا، يجب القصاص
رِإن كان خطأ، يجب الدية
ذا أمر الرجل غيره أن يقتله فقتله بسيف
الفصل الثالث
لى بيان أصناف الدية
ت
ذا كان القاتل من أهل الإبل أو الحلل، وقضى القاضى عليه بمائة من ذلك
م صالح بعد ذلك عشرة آلاف درهم
ى الدية على أهل الغنم ألف شاة قال أبو حنيفة رحمه الله: كلها ثنيات
ى "يا كى الله عن المعنى الله عن الله عن الله عنه الله عن الله عن الله عن الله عن الله عنه الله
ن يجب عليه في الدية ألف دينار هل له أن يعطي مكانها عشرة آلاف درهم
الطالب يأبي ذلك؟
لفصل الرابع
م الجنايات على ما دون النفس ما يجب فيه القصاص و ما يحب فيه الدية ٣٢

من أراد قلع سنك ظلمًا، فلك أن تقتله إذا كنت في موضع لا يعينك الناس ٥٠
إذا كسر سن إنسان وسنّ الكاسر أكبر يقتص منه١٥
إذا ضرب سن إنسان، فتحرك يستأني حولا، فإن احمرٌ أو اخضرٌ أو اسودٌ
يجب الدية كاملة
إذا قلع الرجل سن رجل خطأ، ثم نبت، فلا شيء على القالع ٥٣
إذا نزع ثنية رجل وثنية الجاني سوداء، فالمجنى عليه بالخيار ٥٤
إذا قلع الرجل سن رجل، فأخذ المقلوعة سنه سنه، فأثبتها في مكانها فثبت
وقد كان القلع خطأ
إذا ضرب سن إنسان، وتحركت بسبب ضربه ذكر في الأصل أنه ينتظر لها حولا ٥٥
في كل سن خمس من الإبل أو خمسمائة درهم يريد به حالة الخطأ ٧٥
رجلان قاما في اللعب ليتضاربا بالوكز يعني بمشت زدن بر خواستند
فوكز أحدهما الآخر، وكسر سنه
إذا قلع سن صبى، وأجّل حولا، فمات الصبى قبل تمام الحول
نوع آخر في اللسان ١٨٠٠ ١٨٠٠ ١٨٠٠
في اللسان الدية، يريد به حالة الخطأ
نوع آخر في اللحيين كمال الدية، وفي أحدهما نصفها ٥٩
نوع آخر في اليد والأصابع
في اليد القصاص إذا قطعت من المفصل، وكذا في الأصابع القصاص
إذا قطعت من المفصل
إذا قطع رجل يدرجل، وفيها ظفر مسودٌ، أو جرح
إذا قطع الرجل من يدرجل إصبعًا زائدة، فلا قصاص فيه
إذا قطع يد رجل عمدًا ويد القاطع ناقصة ، فهذا على وجهين
إذا قطع المفصل الأعلى من إصبع رجل عمدًا واقتص منه، ثم قطع أحدهما إذا قطع المفصل الأعلى من إصبع رجل عمدًا واقتص منه، ثم قطع أحدهما
بعد ذلك يد صاحبه عمداً
إذا قطع الرجل إصبع رجل من المفصل، ثم قطع يد آخر، وبدأ باليد
ثم قطع الإصبع

لوقطع رجل إصبع رجل من المفصل الأعلى، ثم قطع إصبع آخرمن المفصل الأوسط
ثم قطع إصبع آخر من المفصل الأسفل
إذا قطع كف رجل من مفصل، ثم قطع الآخر من مرفقه، وكانا حاضرين
رجل قطع يدرجل عمدًا ويد القاطع صحيحة • فقطع المقطوعة يده إصبعًا
من أصابع القاطع ٧٠ من أصابع القاطع
رجل قطع يدرجل عمدًا وقطع من رجل آخر تلك اليد أيضًا عمدًا
فقطع أحدهما يد القاطع
رجل قطع يميني رجلين، فقطع أحدهما إبهام القاطع، وقطع أجنبي آخر
الأصابع البواقي
رجل قطع المفصل الأعلى من إصبع رجل، وبرئ منه، ثم عاد
وقطع المفصل الثاني من ذلك الإصبع، وبرئ منه أيضًا٧٧
في اليدين إذا قطعتا خطأ كمال الدية
إذا قطع الكف مع بعض الأصابع، أو مع كل الأصابع أجمعوا
على أنه لو قطعه والأصابع كلها قائمة
نوع آخر في الضلع إذا كسر حكومة عدل، وفي المرفق حكومة عدل
وفي تُديي المرأة دية كاملة
في الصلب الدية كاملة، إن منعه من الجماع، أو أحدبه ٨٢
في الذكر كمال الدية
إذاقطع الذكروالأنثيين من الرجل الصحيح خطأ إن بدأبقطع الذكر، ففيه روايتان ٨٣
في الرجلين كمال الدية في الخطأ، وفي إحداهما نصف الدية ٨٤ ٨٤
إذا طعن برمح أو غيره في دبر
نوع آخر في قطع فرج المرأة وغيره
إذا قطع فرج المرأة، وصارت بحال لا يمكن جماعها، ففيها الدية ٨٥
نوع آخر في الجناية على أطراف الصبيّان والنسوان
لا يجرى القصاص بين الرجال والنساءفي الأطراف، ويجرى بينهما في الأنفس ٨٦
إذا قطع ذكر مولود، فإن كان قد بدا صلاحه بأن تحرك، ففي العمد القصاص ٨٧

إذا قطع لسان صبى وكان يصحّ، فادّعي القاطع أنه أخرس
فقاً عين صبى ساعة ولد أو بعد ذلك بأيام، وزعم الفاقئ أنه لم يبصر بهذه العين ٨٧
في سن الصبي الذي لا يشعر أنه لا شيء فيها
نوع آخر في تقدير الأشياء التي يجب بإتلافها الدية فيما دون النفس ٨٨
نوع آخر في الجناية تقع على عضو وتتعدى إلى عضو آخر ٨٩ ٨٩
أن من قطع إصبع إنسان فسقط إصبع آخر بجنبه ٨٩
إذا قطع مفصلا من السبابة، فسقط الوسطى من الضربة
لو كسربعض السن، وسقط الباقي، ففيها القصاص بمنزلة مالوقطع إصبع إنسان ٩٠
إذا قطع إصبع رجل من مفصل أو غير مفصل، فسقط الكف
رجل شجّ رجلا موضحة بحديدة أو بعصا وذهبت عيناه من ذلك ٩١
رجل جبّ رجلا فسقطت لحيته، فإن كان قطعه من فوق فعليه ثلاث ديات ٩١
رجل جني على رجل، فذهب شمّه
رجل رمي رجلا رمية، فقأ عينه، وبلغت الرمية الدماغ
إذا طعن في أذن رجل، فخرج من الأخرى
نوع آخر في مسائل التداخل
الجفون تبع للأسفار إذا قطعت مع الأسفار ٩٢ ٩٢
رجل شجّ رجلا موضحة خطأ، فسقط منها شعر رأسه كله ٩٢
الفصل الخامس
فيما يجب على العاقلة من ضمان الجنايات وما لا يجب
أجمع العلماء أن العمد المحض، إذا أوجب الدية أوجب في مال الجاني في النفس
وفيماً دون النفس
الفصل السادس
في معرفة العاقلة، وكيفية تحملهم ٩٨
يجب أن يعلم بأن عاقلة الرجل أهل ديوانه عندنا إذا كان القاتل من أهل الديوان ٩٨
لا يعقل أهل مصر عن أهل مصر آخر

ما كان من جراحات الخطأ، ففي العاقلة على أهل الديوان إذا بلغت الجراحة
ثلثي الدية في سنتين
من قتل قتيلا خطأ، وهو من أهل الكوفة، وله بها عطاء، فلم يقض
على عاقلته بالدية المناه على عاقلته بالدية المناه ا
لا يعقل مسلم حر عن كافر، ولا كافر عن مسلم
الفصل السابع
في بيان من يستحق القصاص ومن يثبت له ولاية الاستيفاء القصاص
إذا قتل الرجل عمدًا وله ولى واحد، فله أن يقتل القاتل قصاصًا
إذا قتل الرجل عمدًا، وليس له ولي، فللسلطان أن يقتله قصاصًا ١٠٨
إذا قتل الرجل وله أولياء صغار وكبار، فللكبار أن يقتلوا القاتل
أن القاضي لا يستوفي القصاص للصغير في النفس وفيما دون النفس ١١٣ ١
رجل له عبدان قتل أحدهما الآخر عمدًا، فللمولى أن يستوفي القصاص ١١٣
الفصل الثامن
في الجنايات على نفس الرقيق وأطرافهم
يقتل الحر بالعبد والعبد بالحر، والعبد بالعبد
عبد بين رجلين قتله رجل عمدًا، فأقام أحد الموليين بينة أن هذا قتل العبد عمدًا ١١٥
أن كل شيء من الحر فيه الدية، فمن الملوك فيه القيمة
ضمان الجناية على أطراف العبد لا يتقدر، ولكن يقوّم مجنيّا عليه ١١٥
أن رجلين قطعا يدي عبد معًا أحدهما اليمني والآخر اليسري ١١٧
رجل شج عبدرجل موضحة، فعلى الشاج نصف عشر قيمته ١١٧
العبد المبيع إذا قتل قبل القبض عمدًا يخير المشترى بين المضى والرد ١١٨
العبد المرهون إذا قتل عمدًا إن اجتمعا على القصاص ١١٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠١
العبد الموصى به إذا قتل قبل أن يقبل الموصى له الوصية فلا قصاص ١١٩
العبدالمغصوب إذاقتل في يدالغاصب عمدًا، فإن شاء القاتل، اقتص من المالك ١١٩
إذا أعتق المولى عبدًا، قطع أجنبي يده عمدًا، ثم مات العبد من ذلك ١١٩

لو رمي عبدًا، فأعتقه المولى، ثم وقع عليه السهم١١٩
رجل قطع يد عبد رجل، أو شج عبد رجل، ثم إن المولى باعه١٢٠
عبد قطع رجل يده، ثم مكث سنة، ثم اختلف القاطع
والمولى في قيمته يوم القطع
رجل فقأ عيني عبد، وقطع الآخر رجله أو يده فبرئ
رجل حمل على عبد رجل مختومًا، ورجل آخر حمل عليه مختومين١٢١
رجل قتل رجلا، فجاء رجل، وادعى أنه عبده
الفصل التاسع
في جنايات الرقيق
إذا جنى العبد على آدمي جناية موجبة للمال، فإن مولاه بالخيار ١٢٢
عبد قتل رجلا خطأ، فقال المولى: أنا أدفع نصفه، وأفدى نصفه١٢٣
لو وهب العبد الجاني مع العلم بالجناية، أو من غير علم للمجنى عليه
إذا قال لعبده: إن قتلت فلانًا، أو رميته، أو شججته، أو ضربته، فأنت حر
ففعل العبد ذلك
عبد قتل رجلا عمدً، ثم أعتقه مولاه، ثم عفا أحد ولي الدم، فإن العبد يسعى
في نصف قيمته
عبد قتل قتيلا، وقامت عليه البينة بذلك، ثم أقر المولى أنه قتل قتيلا آخر ١٢٧
إذا جنى العبدجناية، ثم أذن له المولى في التجارة، فلحقه دين، ثم دفعه بالجناية ١٢٧
رجل في يديه عبد لا يدري أنه له أو لغيره، ولم يدع صاحب اليد أنه له
ولم يسمع من العبد
عبد قطع يدرجل خطأ، فبرأت فدفعه مولاه بالجناية، ثم انتقض الجرح ١٢٨
جارية جنت وهي حامل، فأعتق السيد ما في بطنها وهو يعلم بالجناية ١٢٨
جارية بين رجلين ولدت، فجني ولدها، فادعاه أحدهما، وهو عالم بالجناية ١٢٩
إذا قال لعبديه: أحدكما حر، ثم جنى أحدهما، ثم صرف المولى العتق إليه ١٢٩
عبد جني، فأوصى المولى بعتقه في مرضه، فأعتقه الوارث أو الوصى ١٢٩

## الفصل العاشر

في جناية المكاتب والمدبر وأم الولد، والجناية عليهم، وما يتصل بذلك
وفيه بعض جنايات العبيد والعفو في ذلك
المدبر إذا جني جناية موجبة للمال، فعلى المولى الأقل من قيمته ومن الأرش ١٣١
مدبر قتل رجلا خطأ فدفع المولى قيمته إلى ولى القتيل، ثم قتل المدبر
رجلا آخر خطأ، فاعلم
إذا قتل المدبر قتيلا خطأ، وقيمته ألف درهم، فازداد قيمته، فصار يساوي
ألفي درهم، ثم قتل آخر ألفي درهم، ثم قتل آخر
إذا قتل المدبر قتيلا خطأ، واستهلك مالا، فإن على المولى قيمته لأولياء القتيل ١٣٥
المكاتب إذا جني جناية موجبة للمال: فموجبها عليه دون سيده
إذا قتل المكاتب قتيلاخطأ وقيمته ألف درهم، فلم يقض عليه بشيء
حتى قتل قتيلا آخر خطأ
إذا قتل المكاتب قتيلين خطأ، فقضي عليه بنصف القيمة لأحدهما، والآخر غائب
ثم قتل آخراً
إذا جنى المكاتب جناية ، ثم مات فهذا على وجهين
إذا مات المكاتب، وترك ابنًا قد ولد له في كتابته من أمة له وعليه دين وجناية ١٤٣
إذا جنى العبد جناية خطأ، واختار المولى الفداء، وليس عنده ما يؤدي به الفداء
سوى العبد الجاني
رت
فإنه يدفعها دون الولد
إذا قتل العبد رجلا خطأ، وعليه دين وخير مولاه بين الدفع والفداء ١٥٠
عبد في يدى رجل أقر عليه بجناية، ثم أقربعدذلك أن العبدكان لغيره في القديم ١٥٢
رجل قال لعبده: إن قتلت فلانًا، أو رميته، أو شججته، فأنت حر
وبن في عبده ، إن منت فرق ، ورميمه ، وتسميمه ، وتسميمه ، وتسميمه ، وتسميمه ، وتسميم ، وتسميم ، وتسميم ، وتسميم المولى مختاراً للفداء
رجل قطع يد عبد رجل عمدًا، فأعتقه المولى، ثم مات العبد من ذلك
أمة مأذونة استدانت ، ثم ولدت يباع الولد معها في الدين ، ويسرى الدين

111

أن عاقلة المقر كذب المقر في إقراره . . . .

إذا اغتصب الرجل عبدًا، فقتل عند الغاصب قتلا خطأ، ثم دفع إلى المولى
قتل عنده آخر خطأ
إذا غصب الرجل عبدًا من رجل فقتل العبد عنده قتيلا خطأ
ثم اجتمع المولى وأولياء القتيل
مدبر غصبه رجل، فجني عنده جناية، ثم رده على المولى، ثم غصبه
فجنى عنده جناية فجنى عنده جناية
إذا قتل المدبر قتيلا خطأ ودفع المولى قيمته بغير قضاء القاضي
ثم قتل قتيلا آخر خطأ
إذا قتل المدبر مولاه خطأ هدر جنايته
الفصل الحادى عشر
في القسامة
إذا وجد قتيل في محلة قوم، وادعى ولى القتيل القتل عمدًا أو خطأ
فهذا على وجوه
إذا وجد قتيل بين قريتين أرضهماوطريقهمامملوك لقوم يبيعون أرضهماوطرقهما ٢١٢
إذا وجد الرجل قتيلا في قبيلة بالكوفة، وفيهاسكان يسكنون فيهابإجارة أوإعارة ٢١٢
إذا وجد القتيل في دار فيها سكان وأربابها غيب ٢١٥٠٠٠٠٠٠٠٠
إذا وجد القتيل في دار رجل قد اشترى وهو من غير أهل الخطة ٢١٥
إذا باع أهل الخطة دورهم حتى لم يبق منهم أحد في المحلة ثم وجد قتيل
في سكة من سككهم
في رجل اشترى دارًا، فلم يقبضها من البائع حتى وجد فيها قتيلا فالدية
على عاقلة من كانت الدار في يده وهو البائع ٢١٦
دار نصفها لرجل وعشرها لآخر ولآخر ما بقي، فوجد فيها قتيل
فهو على رؤوس الرجال
دار مملوكة لأحدعشر رجلا ٢١٧
محلة أو مسجد اختطها ثلاث قبائل ٢١٨
قتيل مر في الفرات بين قريتين، فلا شيء على أحد ٢٢٠

إذا وجد قتيلاً في سوق المسلمين أو في مسجد جماعتهم
إذا وجد قتيل في صف من السوق
كل قتيل يوجدفي المسجد الجامع ولايدري من قتله، أو قتله رجل من المسلمين ٢٢٤
إذا وجد القتيل في فلاة من الأرض، فليس فيه شيء ٢٢٥
إذا وجد قتيل على الجسر أو على القنطرة، فذلك على بيت المال
إذا وجد القتيل في مثل خندق مدينة أبي جعفر ٢٢٦
إذا جرح الرجل في قبيلة أو أصابه حجر لا يدري من رماه فشجه ٢٢٦
رجل معه جريح وبه رمق، حمله رجل إلى أهله، فمكث جريحًا يومًا أويومين ٢٢٦
إذا وجد قتيل في عسكر، والعسكر قد نزلوا في الأرض، فهذا على وجهين ٢٢٧
إذا وجد الرجل قتيلا على دابة يسوقها رجل، أو يقودها، أو كان راكبها ٢٣٠
إذا وجد الرجل قتيلا في دار نفسه
إذا وجد العبد أو المكاتب أو المدبر أو أم ولد، أو الذي يسعى
في بعض قيمته قتيلا في محلة
إذا وجد فيهم دابة، أو شبه ذلك، فلا شيء عليهم٧٣٧
إذا وجد فيهم جنين أو سقط ليس به أثر الضرب ٢٣٧ ٢٣٧
إذا وجد الرجل قتيلا في دار امرأة، فإن القسامة عليها تكرر عليها الأيمان ٢٣٨
إذا وجد في دار عبد مأذون له في التجارة قتيل إن لم يكن عليه دين
فالقسامة على مولاه
إذا وجد في دار المكاتب قتيل، فعلى المكاتب الأقل من قيمته ومن دية القتيل ٢٤٠
إذا وجد قتيل في محلة، وزعم أهل المحلة أن رجلا منهم قتله
من وجد قتيلا في السجن لا يعرف من قتله، فالدية في بيت المال ٢٤١
إذا كانت الدار مفرغة وهي مقفلة فوجد فيها قتيل ٢٤١
لو أن رجلين كانا في بيت ليس معهما تالت، وجد أحدهما مذبوحًا ٢٤١
إذاوجدقتيلا في محلة، وادعى ولى القتيل على أحد من غيرأهل المحلة أنه قتله ٢٤١
قتيل يوجد في محلة فيها قببيلتان يحلف من قبيلة خمسون رجلا ٢٤٤
إذا وجد قتيل في محلة، وادعى أولياء عليهم، وأقام أهل المحلة البينة

# المحيط ج ٢٥ الفصل الرابع عشر

رجل يمشي في الطريق، وعليه شيء هو لابسه مما يلسبه الناس، فعطب به إنسان ٣٠٠
رجل صب ماء في الطريق، فاستنقع الماء، ثم جمد، فزلق الإنسان بذلك
رجل وضع جرة في الطريق، وفيها زيت، أو ليس فيها شيء
ورجل آخر وضع جرة أخرى في الطريق
وضع شيئًا على الطريق، فنفرت عنه دابته، فقتلت رجلا، فلا ضمان
على الواضع على الواضع
لكل صاحب الدار الانتفاع بفناء داره ما ليس لغيره من إلقاء الثلج، والطين
والحطب، وربط الدواب، والقعود والحطب،
عبد لرجل ثام في طريق المسلمين، أو قعد، ثم أعتقه مولاه
ثم عثر به إنسان ومات
لو قمط رجل عبد الرجل، ورماه في الطريق، ثم أعتقه مولاه، ثم عثر به إنسان ٣٠٤
رجل وضع جرة على طريق، فدحرجتها الريح، ونحتها عن موضعها
فعطب بها إنسان لم يضمن فعطب بها إنسان لم يضمن
الفصل الخامس عشر
الفصل الخامس عشر في مسائل المسجد وبناء القنطرة وحفر البئر
الفصل الخامس عشر في مسائل المسجد وبناء القنطرة وحفر البئر
الفصل الخامس عشر في مسائل المسجد وبناء القنطرة وحفر البئر
الفصل الخامس عشر في مسائل المسجد وبناء القنطرة وحفر البئر
الفصل الخامس عشر في مسائل المسجد وبناء القنطرة وحفر البئر
الفصل الخامس عشر في مسائل المسجد وبناء القنطرة وحفر البئر
الفصل الخامس عشر في مسائل المسجد وبناء القنطرة وحفر البئر
الفصل الخامس عشر في مسائل المسجد وبناء القنطرة وحفر البئر
الفصل الخامس عشر في مسائل المسجد وبناء القنطرة وحفر البئر
الفصل الخامس عشر في مسائل المسجد وبناء القنطرة وحفر البئر

الفصل السابع عشر	
في جناية البهائم والجناية عليها	٣٢٨
يجب أن يعلم بأن جناية الدابة لا تخلو من ثلاثة أوجه	٣٢٨
إذا سار الرجل في طريق المسلمين على دابة، فراثت في سيرها، أو بالت	
في سيرها في الطريق	۳۳.
إذا سار على دابة في طريق المسلمين، فأصابت بيدها أو برجلها نواة	
أو حجرًا صغيرًا، ففقأ عين إنسان٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	۱۳۳
أن من أوقف دابته على باب المسجد الأعظم، أو على باب مسجد	
من مساجد المسلمين، فنفخت برجلها إنسانًا ٣١	۱۳۳
إذا أوقف الرجل دابة في أرض أو دار مشتركة بينه وبين غيرهم أنها أصابت شيئًا بيد	
9.03	۱۳۳
إذا أوقف الرجل دابته في طريق المسلمين ولم يربطها، فسارت عن ذلك المكان	
	۲۳۲
إذا سار الرجل على دابته في الطريق فضربها وأكجها باللجام، فضربت برجلها	
أو بذنبها	۲۳۲
إذا كان الرجل يسير على الدابة في الطريق، فنخسها رجل بإذن الراكب وأمره	
, , , , , , , , , , , , , , , , , , ,	٥٣٣
رجل واقف على دابته في الطريق فأمر رجلا أن ينخس دابته فنخسها	
	۲۳۷
	٣٣٧
صبى ركب دابة بأمر أبيه، ثم إن الصبى الراكب أمر صبيّا فنخسها ٣٧٠	
رجل ركب دابة رجل قد أوقفها ربها في الطريق، فنفخت إنسانًا فقتلته ٣٣٠	٣٣٧
رجل أذن لرجل أن يدخل داره وهو راكب، فدخلها فوطئت دابته على شيء	
كان ضامنًا له	
إذا ربط حماره على موضع، فجاء رجل آخر وربط حماره على ذلك الموضع ٣٣٨ الدريط حماره على ذلك الموضع ٣٣٨	
البحدا بقدد فطار امد البعد بفاه طليعد التلافة الم	444

رجل قاد قطارًا في طريق المسلمين، فجاء رجل ببعير، وربطه بالقطار
والقائد لا يعلم به، أو علم
ذا سار الرجل على دابة وخلفه رديف وخلف الدابة سائق وأمامها قائد
فأوطأتفأوطأت.
إذا أرسل كلبًا أودابة، فأصاب في فوره شيئًايضمن في الدابةدون الكلب والطير ٣٤١
صاحب الزرع إذا قال لصاحب الدابة: إن دابتك في زرعي، فأخرجها ٣٤٣
رجل أصاب في زرعه ثورين ليلا، فساقهما إلى مربطه، وظن أنهما لأهل قريته
فأراد أن يربطها
ذا أدخل دابته في دار رجل بغير إذنه، فأخرجها صاحب الدارفهلكت لايضمن ٣٤٤
رجل له كلب عقور في قرية، كلما مر به مار عضه، فلأهل القرية أن يقتلوا
هذا الكلب
إذا استهلك إنسان البغل أو الحمار بقطع يده أو بذبحه
إذا قطع الرجل يد دابة إنسان، أو رجلها إن كانت لا يوكل لحمها ٣٤٦
شاة القصاب وبقرة الجزار وجزور الجزار تفقأ عين واحدة
الفصل الثامن عشر
في النار وما يتولد منها وفي موت الرجلين بفعلهما
مسائل الحدث والعض والعثور قد مر مسألة من مسائل النار
في الفصل الرابع عشر، وهي ما إذا وضع جمرًا في الطريق ٣٤٨
إذا أحرق الرجل حشيشيًا في أرضه، أو حصائد، أو أجمة له، فنفذت النار
إلى أرض غيره
إذا ألقى في التنور من الحطب ما لا يحتمله التنور، فأحرق بيته، وتعدى ٣٤٩
رجل يمر في ملكه، أو في ملك غيره، وهو يحمل نارًا، فوقعت شرارة من ناره
على ثوب إنسان
حداد ضرب حديدة على حديدة محماة، فأسرعت شرارة من ضربه
فوقعت على ثوب إنسان
اذا اصطدم فارسان، و قتل کل و احد منهما صاحبه، فهذا على و جهين ٣٥٠

401	لو أن رجلين مدا حبلا، فانقطع الحبل، فسقطا وماتا
	تنازع رجلان في حبل واحد، كل واحد منهما طرفا وجذبا، فجاء ثالث
404	ووضع السكين على وسط الحبل
404	إذا أخذ بيد رجل، فجذب الرجل بيده، فانقلبت يده إن كان أخذ يده
	إذا مر بنائم، فعثر عليه برجله، ودق ساقه، ثم سقط عليه، فاعورت عينه
408	ثم مات الواقع
408	رجل وضع سيفًا في الطريق، فعثر به رجل، فمات، وانكسر السيف
	الفصل التاسع عشر
400	في الشهادة في القتل
400	إذا شهد الواحد العدل أو شاهدان مستوران بالقتل عمدًا يحبس
	إذا شهد شاهدان أن فلانًا ضرب فلانًا، فلم يزل صاحب فراش، حتى مات
400	ففيه القود إن كان عمدًا
	من رأى غيره أهوى بالسيف إلى غيره يقع عنده أنه قتله عمدًا، فقد شهدوا
۲٥٦	على الظاهر، فتقبل
	إذا قتل الرجل عمدًا، فجاء أخوه يطلب دمه وأقام البينة بأنه وارثه
<b>70</b> V	لا وارث له غيره، وأقام القاتل بينة
<b>TOV</b>	إذا قتل الرجل وله ابنان: أحدهما حاضر، والآخر غائب، وأقام الحاضر البينة
	إذا حضر الورثة جميعًا، فادعوا دم أبيهم على رجلين: أحدهما غائب
۱۲۲	والآخر حاضر
۲۲۲	إذا اختلف شاهد القتل في الأيام، أو في البلدان
	لو شهد أحدهما أنه أقر أنه قتله بالسيف عمدًا وشهد الآخر أنه أقر أنه قتله بالسكين
418	وقال المدعى: قد أقر بما قالا إلا أنه ما قتله إلا طعنا بالرمح
	إذا شهد شاهدان بالقتل خطأ، شهد أحدهما على معاينة القتل
410	وشهد الآخر على الإقرار بالقتل
	رجل مات، وترك ابنين، فأقام أحد الابنين بينة، أن هذا الرجل قتل أباه عمدًا
411	وأقام الابن الآخر بينة

## الفصل العشرون

25,5 8	
في الصلح والعفو والشهادة في ذلك	۳٦٧
رجل قتل رجلا عمدًا، وصالحه على الدية ولم يذكر حالا ولا مؤجلا	
فعليه الدية حالة	٧٢٣
إذا قتل الرجل عمدًا، فجاء أخوه يطلب دمه، فأقام البينة أنه وارثه	
لا وارث له غیره	٣٧٠
إذا كان للدم وليان أحدهما غائب، فادعى القاتل أن الغائب قدعفا عنه ٧١	۲۷۱
رجل قتل رجلا عمدًا، وللمقتول ثلاثة أولياء، فشهد اثنان ٧٤	478
رجل قطع يد إنسان ظلمًا عمدًا، فعفا المقطوعة يده عن القطع	
ئم سرى إلى النفس ومات	۳۸٦
رجل قتل رجلاعمدًا، وقضى لوليه بالقصاص على القاتل، فأمرالولي رجلابقتله	
ئم إنه طلب	490
مرأة قتلت رجلاخطأ، فتزوجها ولى المقتول على الديةالتي وجبت على العاقلة ٩٦	497
رجل شج رجلا موضحة عمدًا، فصالحه المشجوج من الموضحة	
وما يحدث منها على مال مسمى	٣٩٦
رِجل جرحه رجلان جراحة عمدًا، فعفا عن أحدهما، ثم مات من الجنايتين ٩٦	٣٩٦
جماعة كانوا يرمون على كلب عقور، فأخطأ واحدمنهم، فأصاب صغيرة ٩٦	٣٩٦
من قلع سن صبى، أو حلق رأس امرأة، فصالح الجاني أبا الصبي	۳۹۷
الأنما الحادم والمراه والأراب	
الفصل الحادى والعشرون	
_	
الفصل الحادي والعسرون في دعوى الولى العمد أو الخطأ وتصديق المدعى عليه إياه في ذلك أوتكذيبه ويدخل فيه اختلاف الشاهدين	۳۹۸
فى دعوى الولى العمد أو الخطأ وتصديق المدعى عليه إياه فى ذلك أوتكذيبه ويدخل فيه اختلاف الشاهدين	۳۹۸
فى دعوى الولى العمد أو الخطأ وتصديق المدعى عليه إياه فى ذلك أوتكذيبه ويدخل فيه اختلاف الشاهدين	<b>٣</b> ٩٨
نى دعوى الولى العمد أو الخطأ وتصديق المدعى عليه إياه فى ذلك أوتكذيبه ويدخل فيه اختلاف الشاهدين	
فى دعوى الولى العمد أو الخطأ وتصديق المدعى عليه إياه فى ذلك أوتكذيبه ويدخل فيه اختلاف الشاهدين	

رجل ادعى على رجلين أنهما قتلا وليه عمدًا بالسيف، وله عليهما القصاص
فأقر أحدهما أنه قتله وحده عمدًا ٤٠١
رجل قتل مقطوع اليدين، ادعى وليه أن فلانًا قطع يده اليمني عمدًا وفلانًا
قطع يده اليسرى
رجل ادعى على رجل أنه شج وليه موضحة عمدًا، ومات منها
وجحد المدعى عليه ذلك
الفصل الثاني والعشرون
في الدعوى والاختلاف بين الورثة ٤٠٧
رجل قتل وله ابنان، لا وارث له غيرهما، فأقام أحدهما وهو عبد الله بينة
على صاحبه وهو زيد أنه قتله عمدًا في صاحبه وهو زيد أنه قتله عمدًا
الفصل الثالث والعشرون
في الورثة والموصى له الذي يدعى بعضهم قتل عمد أو خطأ ٤١٦
رجل مات، وترك ابنين، وقد كان أوصى بثلث ماله لرجل، فأقام أحد الابنين بينة
أن هذا الرجل قتل أباه عمدًا
الفصل الرابع والعشرون
في الشهادة تبطل بعد قضاء القاضي بالقتل
رجلان شهدا على رجل أنه قتل ولى هذا الرجل خطأ، فقضى القاضي بالدية
على العاقلة في ثلاث سنين
الفصل الخامس والعشرون
نی مسائل الجنین و ما یتصل به ۴۲۳
ذا ضرب الرجل بطن امرأة، فألقت جنينًا ميتًا، فعلى الضارب الغرة
رجل ضرب بطن جارية ، فألقت جنينًا ميتًا ، ومات الأم
ذا ضرب بطن أمة ، ثم إن المولى أعتق ما في بطنها
أم إنها ألقت جنينًا حيًّا، فمات
حد الوُّلد الذين في بطنك حر ، ثم مات ، فضرب إنسان بطنها

٤٢٩	فألقت جنينين ميتين غلامًا وجارية
٤٢٩	إذا ضرب الرجل بطن امرأته، فألقت جنينًا ميتًا، فلا كفارة عليه.
نبلت منه	رجل اشترى من آخر جارية، وقبضها، ثم إن المشترى وطئها، وح
279	ثم إن الجارية ضربت بطن نفسها متعمدة
ب إنسان بطنها ٤٣٠	إذااشترى أمةحاملا، فلم يقبضهاحتى أعتق ما في بطنها، ثم ضرب
	الفصل السادس والعشرون
٤٣١	في مسائل الضرب والأمر به
٤٣١	الأب إذا ضربه ابنه الصغير تأديبًا، فعطب من ذلك
٤٣٣	للزوج أن يضرب امرأته ليعيدها إلى مضجعه
٤٣٣	ليس للزوج أن يضرب امرأته على ترك الصلوات
٤٣٣	للأب أن يضرب ابنه على ترك الصلاة
	إذا قال لرجلين: اضربا مملوكي هذا مائة سوط، فليس لأحدهما
٠ ٣٣٤	أن يضربه المائة كلهاأن يضربه المائة كلها
	الفصل السابع والعشرون
٤٣٤	في مسائل البزاغ والفصاد والحجام والختان ومن أشبههم
بإذن المولى	البزاغ والفصاد والحجام إذا بزغ، أو فصد، أو حجم، وكان ذلك
٤٣٤	في العبد
عدل ٤٣٤	إذا قطع الختان بعض الحشفة في العبد أو في الصبي، فعليه حكومة
	الفصل الثامن والعشرون
٤٣٦	في المتفرقات
٤٣٦	رجل قطع يد رجل عمدًا، ثم إن المقطوعة يده قتل ابن القاطع
	رجل قتل، فجاء رجل، وادعى أنه عبده، وأقام البينة
	رجل في يديه صبى صغير قطع يد الصغير عمداً، ثم قال القاطع لل
٤٣٦	هو عبدك
جل آخر ٤٣٧	رجل جرح، فقال: فلان قتلني، ثم مات، فأقام وارثه بينة على ر-

٧٣3	رجل أدخل نائمًا أو مغمى عليه في بيته، فسقط البيت عليه
۲۳۷	رجل فقأ عيني عبد، وقطع الآخر رجله أو يده فبرئ، وكانت الجناية منهما معًا
۲۳۷	إذا جرح رجل رجلا جراحة، يعلم أنه لا يعيش أكثر مما يعيش منها
٤٣٨	من أمسك رجلا حتى جاء آخر، وقتله عمدًا أو خطأ، فلا شيء على المسك
٤٣٨	رجل دفع امرأة بكرًا أجنبية فسقطت، فذهبت عذرتها
٤٣٨	حر معه سيف وعبد معه عصا، فالتقيا وضرب كل واحد منهما صاحبه
٤٤٠	رجل ضرب رجلا مائة سوط، برئ من تسعين، ومات من عشرة
	رجل دخل على رجل، فأذن له في الجلوس على وسادة، فجلس عليها
٤٤١	فإذا تحتها قارورة وفيها دهن
٤٤١	فيمن اجتمع عليه الصبيّان والمجانين يريدون قتله، ولايقدرعلى دفعهم إلابالقتل
233	
2 2 3	فيمن قطع يد عبده، أو قتله
257	عمن ضرب آخرًا بيده أو برجله، ومات منه
	رجل قصد أن يضرب آخرًا بالسيف، فأخذ المضروب السيف بيده
£ £ Y	
227	رجل قصد أن يضرب آخرًا بالسيف، فأخذ المضروب السيف بيده
£ £ Y	رجل قصد أن يضرب آخرًا بالسيف، فأخذ المضروب السيف بيده فجذب صاحب السيف السيف من يده
	رجل قصد أن يضرب آخرًا بالسيف، فأخذ المضروب السيف بيده فجذب صاحب السيف السيف من يده
223	رجل قصد أن يضرب آخرًا بالسيف، فأخذ المضروب السيف بيده فجذب صاحب السيف السيف من يده
2	رجل قصد أن يضرب آخرًا بالسيف، فأخذ المضروب السيف بيده فجذب صاحب السيف السيف من يده
2	رجل قصد أن يضرب آخرًا بالسيف، فأخذ المضروب السيف بيده فجذب صاحب السيف السيف من يده
733 733 733 733	رجل قصد أن يضرب آخراً بالسيف، فأخذ المضروب السيف بيده فجذب صاحب السيف السيف من يده
733 733 733 733	رجل قصد أن يضرب آخراً بالسيف، فأخذ المضروب السيف بيده فجذب صاحب السيف السيف من يده
733 733 733 733	رجل قصد أن يضرب آخراً بالسيف، فأخذ المضروب السيف بيده فجذب صاحب السيف السيف من يده
£ £ 7 £ £ 7 £ £ 7 £ £ 2 £ £ 2 £ £ 2 £ 2 £ 2 £ 2 £ 2 £ 2 £	رجل قصد أن يضرب آخراً بالسيف، فأخذ المضروب السيف بيده فجذب صاحب السيف السيف من يده

## فهرس المسائل والموضوعات للمجلد الحادي والعشرين من الحيط البرهاني

كتاب ما يمنع الإنسان منه وما لا يمنع وبيان ما يحل للإنسان أن يفعله وما لا يحل ٣
الفصل الأول
في المحدثات في طريق العامة وفي الطريق الخاص ٥
هذا الفصل يشتمل على أنواع
النوع الأول: إذا أراد رجل إحداث ظلة في طريق العامة: ٥
فهذا على وجهين
نوع آخر
إذا كانت الدار ميراتًا بين قوم في سكة غير نافذة، فاقتسموا فيما بينهم
على أن يفتح كل واحد منهم
رجل له دار في سكة غير نافذة اشترى بجنب هذه الدار بيتًا ظهره في هذه السكة ١١
إذا باع الرجل دارًا بابها في سكة نافذة، وقد كان باب تلك الدار في القديم
في سكة غير نافذة
في زقاق غير نافذة اشتري رجل في القصوي دارًا في ظهرها ١٣
أهل السكة إذا أرادوا أن ينصبوا على رأس سكتهم دربًا، أو يسدوا السكة
ليس لهم ذلك
نوع آخر فیمن یتصرف فی ملکه تصرفًا یتضرر به جاره۱۵
إذا أصاب الرجل في القسمة ساحة لا بناء فيها، وأصاب الآخر البناء
فأراد صاحب الساحة
نوع آخر : رجل اشتري حجرة، سطحها وسطح جاره يستويان، وأخذ جاره
حتى يتخذ بسترة

الفصل الثاني
في الانتفاع بالأعيان المشتركة
الأرض الكــــرم إذا كان بين حاضر، أو غائب، أو بين بالغ ويتيم أن الحاضــر
أو البالغ يرفع الأمر إلى القاضي المالغ يرفع الأمر إلى القاضي
الدار إذا كانت مشتركة وأحد الشريكين غائب، فأراد الحاضر أن يسكنها إنسانًا
أو يؤاجرها إنسانًا المناطقة المن
أرض بين رجلين بناها أحدهما، فقال الآخر للباني: ارفع٠٠٠
الفصل الثالث
في الأشجار المتدلية أغصانها إلى ملك الغير
إذا باع ضيعة، وللبائع أشجار في ضيعة أخرى بجنب هذه الضيعة أغصانها متدلية
في الضيعة المبيعة
نخلة لرجل في ملكه خرج سعفهاإلى جاره، فأرادجاره أن يقطع ذلك لتفريغ هواه ٢٢
الفصل الرابع
في المتفرقات
دار بین رجلین، فلکل واحد منهما أن یضع فیها متاعًا
إذا كان لرجل نهر في أرض رجل أراد أن يدخل أرضه ليعالج نهره ٢٤
اشترى أرضًا بمجاري ماءها، ثم اشترى ماء، وأراد أن يجريه في ذلك المجرى ٢٥
رجل له أرض، وله جار، داره أسفل من أرضه يريد صاحب الأرض
رجل له ارض ، و له جار ، داره اسفل من ارضه يريد صاحب الا رض
أن يزرع في أرضه تلك القرية على ذلك النهر، شربهم للشفة ولدوا بهم منه ٢٦ إذا كان لرجل دار في محل عامرة أراد تخريبها، فالقياس أن له ذلك
أن يزرع في أرضه

الفصل الأول

في بيان جواز الحيل وعدمها ....

الفصل الثانى
في مسائل الوضوء والصلاة
خندق له طول أكثر من عشرة أذرع وفيه ماء إلا أن عرضه أقل من عشرة
إذاصلي ثلاث ركعات، ثم أقام المؤذن، وعلم المصلي أنه لم يصل في المسجد فأراد ٦٩
رجل جاء إلى الإمام في صلاة الفجر، وخاف فوت الجماعة لو اشتغل بالسنة ٦٩
مئزاب واسع، وأداوة من ماء يحتاج إليه، ولا يتيقن بوجود الماء ٧٠
الحاج إذا انصرف من حجة ومعه ماء زمزم جاء به للاستشفاء أو للعطية في آنية
وجعل رأس الآنية مرصَّصًا، فلم يجدماء في بعض المراحل، فتيمم، وصلى ٧١
الفصل الثالث
في الزكاة
رجل له مائتا درهم، أراد أن لا يلزمه فيه الزكاة، فالحيلة له في ذلك
أن يتصدق بدرهم ألى المسلم المس
رجل له على فقير مال، فأراد أن يتصدق بماله على غريمه، ويحتسب به
من زكاة ماله
من عليه الزكاة إذا أراد أن يكفن ميتًا عن زكاة ماله لا يجوز ٧٥
الفصل الرابع
في الحج
الحيلة للآفاقي إذا أراد أن يدخل مكة من غير إحرام من الميقات أن لا يقصد
دخول مكة
الفصل الخامس
في النكاح
ادعت امرأة على رجل نكاحًا، والرجل يحجد، ولابينة للمرأة٧٨
إذا أراد الرجل أن يجدد نكاح امرأته ولا يلزمه مهرًا آخر ٧٨
الأب إذا زوج ابنته من إنسان، فطلبوا منه أن يقر بقبض شيء من الصداق ٧٨
إذا وقعت الفرقة بين الرجل وامرأته، وأراد المرء أن يجدد النكاح من غير أن يعلمها

إلى الليل
النوع التاسع في الرجل يحلف بهدي ما يملكه أو يصدقه وفيه بعض مسائل
مفارقة الغريم
إذا قال الرجل: إن فعلت كذا، فمالي صدقة في المساكين
النوع العاشر في الأكل والشرب والذوق١٢١
إذا قال المرأته: إن أكلت من هذا الخبز، فأنت طالق، فالحيلة لها حتى تأكل ١٢١
رجل أخذ لقمة، ووضعها في فمه ليأكلها، فحلف رجل، وقال: إن أكلتها
فامرأتي طالق، وقال رجل آخر: إن ألقيتها
إذا حلف أن لا يذوق لفلان طعامًا ولا شرابًا، ونوى نوعًا من أنواع الطعام كان
كما نوى
ومن جنس هذه المسائل
النوع الحادي عشر في مسائل النفقة النوع الحادي عشر في مسائل النفقة
إذا حلف بالطلاق أن لا ينفق عليها، فالحيلة أن يهب لها مالا، حتى تنفق على نفسها ١٢٤
ومن جنس مسائل النفقة ما ذكر في حيل "الأصل"١٢٥
النوع الثاني عشر في المساكنة والدخول والخروج
إذا حلف لا يساكن فلانًا، فالحيلة في ذلك أن يسكن كل واحد منهما في مقصورة
على حدة
رجلان حلفا أن لا يدخل كل واحد منهما هذه الدار قبل صاحبه، فالحيلة
أن يدخلا معًا
إذا حلف لا يخرج امرأته من هذا المنزل إلا بإذنه يحتاج إلى الإذن
النوع الثالث عشر في مسائل الكسب وما يتصل به ١٢٨
رجل قال لامرأته: إن أكلت من كسبي أو من كسب يدي، فأنت طالق ثلاثًا
فالحيلة له م١٢٨
النوع الرابع عشر في مسائل الكسوة
رجل حلف بطلاق امرأته أن لا يكسوها، ثم دفع إليها دراهم لتكتسى بها ١٢٩
ومن هذا الجنس ما ذكر في حيل "الأصل"

النوع الخامس عشر من هذا الفصل في المتفرقات ١٣١
إذا قال: إن دخلت بيتًا فيه عبد الله، فامرأته طالق، ثم أراد أن يجتمع
مع عبد الله في بيت
اشترى رجلَ مَنّا من لحم، فقالت امرأته: هذا أقل من منّ، وقد خانوك ١٣١
مؤذن أذن في يوم غيم، فقال رجل: هو للظهر، وقال الآخر: هو للعصر
وحلف کل واحد منهما
امرأتان طلبت إحداهما من الزوج أن تطلق صاحبتها، وضيقت الأمر عليه
وهو لا يتخلص عنها
رجل اتهم بما فعله، وأرادوا أن يحلفوه بثلاث تطليقات امرأته
وهو يريد أن يحلف، ولا تطلق امرأته
رجل قال لامرأته: أنت طالق إن ابتدأتك بالكلام، فقالت المرأة: إن ابتدأتك بالكلام
فجاریتی حرة
وإذا أرادت المرأة أن تحلف زوجها بوطء كل جارية، أو بوطء كل امرأة
وليس له جارية ولا امرأة
رجل اتهم جارية له بسرقة شيء من ماله، فقال لها: أنت حرة إن لم تصدقي ١٣٣
رجل بلغه أن فلانًا يقع فيه، ويقول: مالا ينبغي، فيجيء فلان عنده
من حلف بصدقة جميع ماله، إن فعل كذا، فأراد أن يفعل ذلك الفعل
ولا يلزمه التصدق بشيء
مشايخنا جعلوا حلف الرجل بالفارسية والله آن فلان كار كنم، والله از اندر ايم
والله ازو خورم، يمينًا عرفًا
الفصل الحادى عشر
في التدبير والعتق والكتابة
رجل له جارية، فعرض عليها العتق والتدبير، فكرهت ذلك، وقالت: البيع نسمة
أحب إلى ّ
رجل له مملوك أراد أن يدبره على وجه يعتق بموته، ويكون له بيعه متى شاء ١٣٥
رجل له جارية طلبت من المولى أن يعتقها ويتزوجها، وكره المولى ذلك

فهرس المسائل و الموضوعات	- 008 -	المحيط ج ٢٥
1771		وأراد أن يطيب نفسها
وسف رحمه الله١٣٦	ر کله مدبراً عند أبي يو	عبد بين رجلين دبره أحدهما صا
ر الكل مكاتبًا عليه ١٣٧	، أحدهما نصيبه، صا	وإذا كان العبدبين شريكين كاتب
ه تركته	ولم يأمن أن ينكر وارث	رجل مريض أراد أن يعتق عبده و
18		فيأخذ العبد بالسعاية
مرض أراد أن يقر	ىلم يشهد عليه، فلما ه	رجل أعتق عبدًا له في صحته، ف
181		ولو أقر يعتبر من الثلث
العتق، ما الحيلة في ذلك ١٤٥	هم، ثم جحد المولي ا	رجل أعتق عبدًا له قيمته ألف در
لى العبد سعاية لورثته ١٤٥	على وجه لا يجب عل	رجل له عبد أراد المولى أن يدبره
ليه كفارة ظهار أرا <b>د</b>	ه إلى ثلاثين سنة، وع	رجل حلف بعتق كل مملوك يملك
187 731		أن يعتق عن ظهاره
		الفصل الثاني عشر
۱٤٧		الفصل الثانى عشر فى الوقف والصدقة
		في الوقف والصدقة
وام یأخذون غلتها 		فى الوقف والصدقة
وام يأخذون غلتها 	صدقة موقوفة على الم	فى الوقف والصدقة
وام يأخذون غلتها 	صدقة موقوفة على الم	فى الوقف والصدقة رجل لا وارث له وله عقارات، فالحيلة له أن يقر من أراد أن يجعل داره أو ضياعه
وام يأخذون غلتها 	صدقة موقوفة على الم سليه وعلى غيره، ولزم	فى الوقف والصدقة
وام یأخذون غلتها  ۱٤۷	صدقة موقوفة على الم سليه وعلى غيره، ولزم	فى الوقف والصدقة
وام یأخذون غلتها  ۱٤۷	صدقة موقوفة على الم مليه وعلى غيره، ولزم	فى الوقف والصدقة
وام یأخذون غلتها  ۱٤۷	صدقة موقوفة على الم سدقة موقوفة على الم سليه وعلى غيره، ولزم	فى الوقف والصدقة
وام يأخذون غلتها  ۱٤۷	صدقة موقوفة على الم سليه وعلى غيره، ولزم سليه وعلى غيره، ولزم	فى الوقف والصدقة

رجلان تقاعدا على ضيعة يريدان شراءها، فقال كل واحد منهما لصاحبه:
إن اشتريت هذه الضيعة
شريكان يقال لأحدهما: عبدالله، وللآخر: زيد أرادا أن يضمنا عن رجل
مالا بأمره الماد ا
شريكان بينهما دار أو ضيعة باعهما أحدهما بأمر صاحبه من رجل، ثم إن المشتري
أراد أن يصالح البائع
عبد بين رجلين باع أحدهما نصيبه بثمن مسمّى، وباع الآخر نصيبه بثمن مسمّى
وقبل المشترى
ر با الله الله الله الله والله والله الله والله والله والله الله
من هذا المال
عبد بين اثنين أذن أحدهما لنصيبه في التجارة، ولم يأذن له الآخر، فرآه الذي
لم یأذن له یشتری ویبیع
رجلان اشتركا شركة مفاوضة أو غيرها أراد أحدهما أن يخرج بمال لهما جميعًا الله من البلدان في تجارة
۶٠ G - ۱ O .G.
رجلان بينهما مال على رجل من ثمن شيء باعاه، فأراد أحدهما أن يقبض حصته
من هذا المال
الفصل الرابع عشر
في الهبة
امرأة حامل تريد أن تهب المهر من زوجها على أنها إن ماتت في نفاسها
كان الزوج بريئًا عن مهرها
رجل قال لامرأته: إن لم تهبي صداقك مني اليوم، فأنت طالق ثلاثًا
فإذا استأذنت أباها في ذلك
اذا وهب داره من ابنين له أحدهما صغير في عياله، والآخر كبير
الفصل الخامس عشر
في الرجل يطلب من غيره معاملة

الرجل إذا طلب من غيره معاملة مثلا بمقدار ثمان مائة ، وأبي المطلوب منه ذلك
إلا بربح مائتي درهم
رجل طلب من تاجر معاملة بمال وليس عند التاجر متاع يبيعه إياه ما الحيلة فيه ١٦٦
إهداء المستقرض إنما لا يكره عند محمد رحمه الله، إذا لم يكن مشروطًا
في القرض
إذا جاءرجل إلى صاحب مال يستقرض منه ألف درهم إلى سنة، والمقرض لايعطيه
إلا بربح مائتي درهم، ولو شرط زيادة مائتي درهم كان ربا، فالحيلة في ذلك ١٧١
الفصل السادس عشر
في البيع والشراء
رجل له دار أو ضيعة، أراد أن يبيعها من رجل، وليس يمكنه أن يسلمها
إلى المشترى
رجل أراد أن يشتري من رجل دارًا، ولم يأمن المشترى أن يكون البائع قدأحدث فيه
حدثًا قبل أن يبيعه
رجل أراد أن يبيع دارًا له أو جارية له أو شيئًا آخر، ويريد أن يتبرأ عن كل عيب
إلا عن سرقة أو حرية ١٧٥
رجل له عبد مأذون له في التجارة اشترى العبد نفسه من مولاه وللمولي
في يد العبد أموال
رجل أراد أن يبيع جارية له نسمة، وخاف البائع أن لا يعتقها المشتري ولو شرط
ذلك عليه في البيع فسد
رجل أراد أن يبيع دارًا أو ضياعًا أو جارية، أو غير ذلك من رجل
ولم يأمن أن يرد المشترى ذلك عليه
رجل اشترى جارية بمائة دينار ونقد الثمن، وقبض الجارية، ثم وجد بها عيبًا
فأراد ردهافأراد ردها
كل موضع يثبت للمشتري حق الرد بالعيب إذا قال في وجه البائع: قد أبطلت البيع
إن كان قبل القبض انتقض البيع الماد القبض التقض البيع الماد الماد القبض التقض البيع الماد ا
رجل باع من رجل متاعًا لم يرَه المشترى، فخاف البائع أن يرده عليه بخيار الرؤية ١٨٣

رجل غصب من آخرضيعة، وأبي أن يردهاعليه وقال: بعتها وهويقر به في السر ١٨٤
رجل أجبر بولده حتى يبيع منزلا له، وكره الابن ذلك، فالحيلة للابن
حتى لا يزول المنزل عن ملكه
رجل اشترى من آخر شيئًا، ودفع الثمن، وقبض المبيع، ثم جحد البائع البيع ١٨٥
رجل له جارية أراد أن يضعها موضعًا صالحًا يتخذها مدبرة، ولا يبيعها
ولو اشترط ذلك عند البيع
إذا طلب البائع من المشتري أن يؤجله في تسليم المبيع وأجابه المشتري
إلى ذلك لايصح
رجل باع دارًا، فلم يقبضها المشتري منه، حتى باعها البائع من رجل آخر
ودفعها إليه
مسائل الاستبراء
رجل اشترى جارية، وأراد أن لا يلزمه استبراء فيها، ما الحيلة في ذلك ١٨٩
رجل له جارية طالبه ببيعها منه من لا يقدر على رده، وكره إخراجها من ملكه
فالحيلة أن يبيعها ممن يثق
s. 1 11 1 +14
الفصل السابع عشر
في المداينات
رجل له على رجل مال بغير شهود، فأبي الذي عليه المال أن يقربه إلا أن يؤجله ١٩٢
رجل له مال على آخر فطلبه منه فقال: اقبض مالك على الناس، وهو ظالم له
في ذلك
رجل له على رجل مال، فأراد الذي عليه المال أن يتحول ما عليه لرجل آخر
فالحيلة فيه
رجل له على رجل مال، فسأل المطلوب الطالب أن يؤجله بهذا المال إلى وقت معلوم
أو ينجمه عليه
رجل له على رجل مال، فمات الذي عليه المال، فسأل الوارث صاحب المال

أن يضمنه هذا المال
رجل مات وعليه ديون، وأخذ الورثة تركته، فاقتسموا فيما بينهم
فإذا جاء غريم الميت
رجل له على آخر مال، فأراد رب الدين أن يقر ببعضه لرجل على أن ما خرج منه
فهو للمقر له ٢٠١
الرجل يكون له الدين على رجل، ويكون له دين، فيوكل وكيلا باقتضاء دينه ٢٠١٠.
صاحب الدين إذا أراد إثبات دينه على المديون الغائب حتى يحكم له الحاكم بذلك
فالحيلة له
رجل يستقرض من رجل مالا، وسأله أن يؤجله بالمال، فالأجل في القرض
باطل عندنا
لمديون إذا سأل الدائن التنجيم فخاف أنه إن نجمه عليه لم يف ِله بالأداء
على النجومعلى النجوم
ذا أراد المطلوب أن يرهن الطالب بماله عبدًا، فقال الطالب: لا آمن أن يموت العبد
فيتوى مالي
رجل له على رجل مائة دينار خمسون منها بصك وخمسون بغير صك
فجحد المطلوب الخمسين
ذا كان للرجل على رجل دين ولا يؤديه، فالحيلة لرب الدين أن يتوكل عن الغير
نی شراء عین
الفصل الثامن عشر
للي جارات
رجل استأجر حمامًا، وشرط رب الحمام المرمة على المستأجر، فالإجارة فاسدة ٧٠٥
ذا دفع إلى آخر بقرته بالعلف ليكون الحادث بينهما نصفان، فالحادث كله
صاحب البقرة
ن الرجل يريد أن يستأجر دارًا، أو ضياعًا سنين معلومة، فيخاف المستأجر ٢٠٦ ٢٠٦
ىن استأجر من آخر عرصة دار ببدل معلوم مدة معلومة ، وأذن له رب الدار
أن سني فيها كذا وكذا

رجل أراد أن يؤاجر داره من إنسان، وخاف رب الدار أن يؤاجرها المستأجر
من غيره، فيدعيها المستأجر
رجل أراد أن يؤاجر داره من غيره سنة وخاف أنه إذا مضت السنة وطلب المستأجر
بتسلیم داره
رجل أرادأن يؤاجر داره، ويخاف أن يغيب المستأجر ويبقى عياله فيها
ولا يقدر على إخراجهم
الكفيل بالأجر إذا تكفل بأجر كل شهر أنه ينصرف الكفالة إلى شهر واحد ٢١٥
فيمن كفل لامرأة رجل عن زوجها بنفقة كل شهر ٢١٥٠٠٠٠٠٠٠
مسألة الكفيل بالأجر
إذا اجتمع على المستأجر كثير من أجر الدار ، فأخذ رب الدار الكفيل الأجر
فأراد الكَفيل أن يصالح رب الدار على بعض الأجر ٢١٥
إذا وقع الصلح على بعض الأجر بشرط براءة الكفيل، أن الكفيل يرجع
على المستأجر بالقدر الذي أدى إذا شرط براءة الكفيل والمستأجر جميعًا ٢١٦
من اشتري طعامًا بثمن فيه خبث، هل يكون عين ذلك الطعام حرامًا
أو يكون التناول منه حرامًا
رجل له أرض، فقال لرجل: أنفق على في زراعة أرضي هذه حتى أزرعها
فما رزق الله من غلتها
رجل أراد أن يستأجر أرضًا، وفيها زرع رب الأرض، لا يجوز ٢٢٠
الدار إذا كانت مشغولة بمتاع صاحبها، وآجرها صاحبها إجارة حالة غير مضافة ٢٢٢
من أراد أن يؤجر كرمًا فيه أشجار ونخيلا وأرضًا فيها أشجار ونخيل أو بناء
ينبغي أن يبيع الأشجار
من آجر أرضه من رجل، وشرط على المستأجر خراجها مع الأجرة لا يجوز ٢٢٤
إذا آجر أرضًا فيها نخيل وأشجار على أن يسلم ثمرة النخيل والأشجار
للمستأجر لا يجوز
رجل استأجر دارًا أو أرضًا، وآجرها بأكثر مما استأجرها، لا يجوز ٢٢٨
إن أراد رب الأرض أن لايتلف نصيبه وحصته من الزرع، ومايخرج من الأرض ٢٢٩

رجلان لكل واحد منهما أرض، أراد كل واحد منهما أن يؤاجر أرضه من صاحبه ويجعل أجرها منافع
رجل استاجر دارًا مشاهرة، فخاف المستأجر أنه إن سكنها شهرًا أو شهرين ٢٣٣٠٠٠٠٠
رجل استأجر أرضًا سنين معلومة بمال مسمَّى، وفي الأرض عين يخرج
منها القار والنفط
من اكترى إبلا لمتاع له إلى مصر بمائة دينار ، فإن قصر عنها إلى البرمكة
فكراء الإبل سبعون
رجلان بينهما مال على رجل من ثمن عبد باعاه إياه، أو غير ذلك ٢٣٥
رجل له على آخر مال، فوكل أحدًا بتقاضي هذا المال، واستخراجه
على أن يكون له نصف
رجل له ضياع في يدي سلطان أو غاصب، قال لرجل: استخرج هذه الضيعةلي ٢٣٦
رجل له ضياع في يدى سلطان أو غاصب، قال لرجل: استخرج هذه الضيعةلي ٢٣٦ رجل له ضياع أراد أن يدخل معه رجل فيها، فيحعل له شيئًا من غلاتها كل سنة
رجل له ضياع أراد أن يدخل معه رجل فيها، فيحعل له شيئًا من غلاتها كل سنة
رجل له ضياع أراد أن يدخل معه رجل فيها، فيحعل له شيئًا من غلاتها كل سنة على أن يقوم بأمره
رجل له ضیاع أراد أن یدخل معه رجل فیها، فیحعل له شیئًا من غلاتها کل سنة علی أن یقوم بأمره
رجل له ضياع أراد أن يدخل معه رجل فيها، فيحعل له شيئًا من غلاتها كل سنة على أن يقوم بأمره
رجل له ضياع أراد أن يدخل معه رجل فيها، فيحعل له شيئًا من غلاتها كل سنة على أن يقوم بأمره
رجل له ضياع أراد أن يدخل معه رجل فيها، فيحعل له شيئًا من غلاتها كل سنة على أن يقوم بأمره
رجل له ضياع أراد أن يدخل معه رجل فيها، فيحعل له شيئًا من غلاتها كل سنة على أن يقوم بأمره
رجل له ضياع أراد أن يدخل معه رجل فيها، فيحعل له شيئًا من غلاتها كل سنة على أن يقوم بأمره
رجل له ضياع أراد أن يدخل معه رجل فيها، فيحعل له شيئًا من غلاتها كل سنة على أن يقوم بأمره
رجل له ضياع أراد أن يدخل معه رجل فيها، فيحعل له شيئًا من غلاتها كل سنة على أن يقوم بأمره
رجل له ضياع أراد أن يدخل معه رجل فيها، فيحعل له شيئًا من غلاتها كل سنة على أن يقوم بأمره

ذكر محمد رحمه الله في حيل "الأصل" من المسائل ما يتعلق بالوكالة ٢٦١
رجل وكل رجلاببيع ضياع له، ثم أراد أن يعزل الوكيل ٢٦٢
الوكيل بالمعاملة والمزارعة هو الذي يلي قبض نصيب الموكل ٢٦٣
الفصل الحادى والعشرون
في الشفعة
كره بعض أصحابنا رحمهم الله الحيلة لبطلان الشفعة، ورخص فيها بعضهم ٢٦٤
رجل اشترى دارًا، و نقد الثمن وقبضها، فقال المشترى للشفيع: إن أحببت
أني أوليكها
رجل أراد يشتري دارًا بعشرة آلاف درهم، وكره أن يأخذها الشفيع بالشفعة ٢٧٣
رجل ادعى في دار رجل دعوى، وهو يعلم أن المدعى مبطل ٢٧٥
الفصل الثاني والعشرون
في الكفالة
رجل له على آخر دين، فكفل إنسان بنفس المطلوب، فتغيب المطلوب أو توارى ٢٧٦
رجل له على غيره مال، فسأل المطلوب الطالب أن يؤجله بهذا المال ٢٧٦
رجل أراد أن يأخذ من رجل كفيلا بنفسه لا يقدر الكفيل أن يبرأ عن الكفالة
بتسليم المكفول به المحمد
رجل ضمن المال عن غيره بأمره، فأراد الطالب منفعة الكفيل
بأن يأخذ منه بعض المال
رجلان كفلا بنفس رجل كفالة واحدة، فدفعه أحدهما إلى الطالب ٢٨١
لو أن رجلين كفلا بألف، صار كل واحد منهما كفيلا بالشطر، وفي النفس ٢٨٢
لو أن رجلين كفلا عن رجل ألف درهم، وأشهدا على أنفسهما هذان الكفيلان ٢٨٤
رجل له على آخر مال، فأراد الطالب أن يأخذ كفيلا بنفس الغريم لا يبرأ
من الكفالة
رجل سأل رجلا أن يكفل بنفسه لرجل، فأراد الكفيل أن يستوثق
من الذي يكفل به

رجل كفل بنفس رجل على إن لم يواف ِبه غدًا، فإنه ضامن لما عليه ٢٨٦
رجل له على رجل مال، فنجمه عليه، وأخذ منه كفيلا بنفسه
على أنه إن لم يواف ِبه
رجل ضمن لرجل ما أدرك من درك في دار اشتراها من إنسان، فأراد الضمين
أن يأخذ من المطلوب رهنًا
ادعى رجل له على آخر ألف درهم وهو يجحد، فأعطاه كفيلا بنفسه
على أنه إن لم يوافِ به
رجل ادعى رقبة عبد في يد إنسان، فأخذ منه كفيلا بنفسه وبنفس العبد ٢٨٩
رجل كفل بنفس رجل اليوم إلى الليل أو إلى رأس الشهر، فالكفالة جائزة ٢٩١.
ومما يتعلق بمسائل الكفالة ما ذكر في حيل "الأصل"
و يرق بالمصل الثالث والعشرون الفصل الثالث والعشرون
في الحوالة
رجل له على آخر مال فأراد المديون أن يحيله على غيره بالمال
الفصل الرابع والعشرون
في الصلح
رجل له على رجل ألف درهم، صالحه منها على مائة درهم ٢٩٧
رجل كاتب عبده على ألف درهم إلى سنة كذا، فإن لم يؤدّ إلى سنة كذا
فعليه ألف أخرى
إذا اشترى الرجل من آخر دارًا بألف درهم، فأراد الشفيع أخذها بالشفعة
فصالحه المشترى وعار عام عروم ما عروم مستهيم و عام بالمستوى ٢٩٩
رجل ادعى دارًا في يدى رجل، وأراد ذو اليد أن يصالحه من غير إقرار
رجل الاعلى قارا مى يىلى رجل، واراقا دو اليدان يعلنا عند إفرار
رجل مات، وترك دراهم ودنانيروعروضًا، فأرادورثته أن يصالحوا المرأة من حصتها
من التركة

امرأة ادعت ميراثها على ورثة زوجها، فصالحوها وهم جاحدون أنها امرأته ٣٠٦
لو أوصى بخدمة عبد له سنة، فمات الموصى، فأراد الوارث أن يشتري
من الموصى له وصيته
رجل له على آخر مال، وصالحه على أن يؤخر عنه على أن يضمن له فلان عنه
هذه المال
إذا ادعى رجل في دار غيره دعوى، فصالح رب الدارالمدعى من دعواه على عبد ٣١٠
رجل ادعى في دار غيره دعوى، فصالحه رب الدار على مائة ذراع
من الدار المدعى المناهم
إذا شج رجل رجلا عمدًا، وطلب الشاجّ من المشجوج العفو وعفا
ثم مات المشجوج من الشجة
رجل ادعى قبل رجل حقًّا، فصالحه المطلوب على دار له ببلدة أخرى أو على ضيعة
لم يرَها المدعى
رجل اشترى من آخر دارًا، وقبضه ولم ينقد الثمن حتى اطلع على عيب فيه
فصالح البائع من العيب
رجل في يديه دار ادعى آخر هذه الدار لنفسه ولابن صغيرله ميراتًامن أم الصغير ٣١٣
الفصل الخامس والعشرون
في الرهن
رجل أراد أن يرهن نصف داره أو نصف ضياعه شائعًا لا يجوز ٣١٤
رجل أراد أن يرتهن من رجل رهنًا، وأراد أن ينتفع بالرهن ٣١٤
رجل له على رجل ألف درهم، وفي يديه رهن بألف له على الراهن ٣١٥
رجل له على غيره مال مؤجل، فرهنه به ضيعة أو دارًا، فقال المرتهن للراهن:
سلطنی علی بیعه
رجل له على آخر مال وللمطلوب بذلك المال رهن عند الطالب ٣١٨
من أراد أن يرتهن شيئًا من العقار، ويكون الرهن في يدى الراهن، أو كان ذلك
في يد آخر
رجل في يده رهن والراهن غائب فأراد المرتهن أن يثبت الرهن عند القاضي

فهرس المسائل و الموضوعات	- 070 -	المحيط ج ٢٥
٣١٩		حتى يسجل
ا من الدار شائعًا	من أن يستحق رجل شيئًا	رجل أراد أن يرهن دارًا، فلم يأ
٣٢٠		فيبطل الرهن
	•	الفصل السادس والعشرون
<b>TTT</b>		في المزارعة
<b>TTT</b>	حمه الله خلافًا لهما	المزارعة فاسدة عند أبي حنيفة ر
ويكون الباقي بينهما ٣٢٤	، البذر يرفع قدر البذر،	إذا شرطا في المزارعة أن صاحب
<b>TYE</b>	ى أرضه بنصف الخارج	إذا دفع بذرًا إلى إنسان ليزرعه ف
		الفصل السابع والعشرون
٣٢٥		في المضاربة
، المال مضمونًا	إلى رجل وأراد أن يكون	رجل أراد أن يدفع ماله مضاربة
770		على المضارب
روض لا تصلح	ليس عنده لإمتاع، والع	لو أراد أن يدفع ماله مضاربة، و
٣٢٦		رأس مال المضاربة
		الفصل الثامن والعشرون
<b>٣</b> ٢٨		في الحجر
مر عليه فدعاه ليشهد	،، فأراد القاضي أن يحج	رجل له عقارات وضياع وأموال
٣٢٨		على حجره عليه
		الفصل التاسع والعشرون
٣٣٠		في الوصى والوصية
	<del>-</del>	رجل جعل رجلا وصيه في ماله
		وآخر فيما له بالشام
		أوصى إلى رجل على أنه إن لم
سی بوصایا	ثم مكث زمانًا، ثم أوص	رجل أوصى بوصايا إلى رجل،
<b>***</b>	,	إلى رجل آخر

3 3 3 6 3 6 3 6
إذا أوصى إلى رجل في تركته، وتنفيذ وصاياه، وأشرف عليه رجلًا ٣٣٤
الوصى إذا خاف بعض القضاة يسأله عما وصل إليه من تركة الميت ٣٣٤
رجل له على آخر دين، فأراد أن يوصي له بالدين الذي له عليه، وله مال يخرج
مقدار الدين من ثلث ماله
رجل أوصى إلى إنسان، ودفع إليه ألف درهم، وأمره أن يشتريها بها عبداً
فيعتقه عنه
رجل أوصى إلى رجل ودفع إليه ماله وقال له: لفلان على كذا ولفلان على كذا
فادفع
شهادة الوصى للميت لا تقبل
القاضي إذا أراد أن يدفع إلى الورثة أموالهم، ويكتب عليهم البراءة
من كل قليل وكثير
رجل يداين الناس، ويخالطهم ويكتب عليهم الصكاك، وله ورثة
فأراد أن يسمى وصيه
ليس للوصى أن يزكى مال الوارث
لا يجوز للوصى أن يشتري شيئًا من متاع الميت الذي من نفسه لنفسه ٣٤٢
الأب إذا اشترى من نفسه متاع صغير شيئًا، كيف يبرأ عن الثمن ٣٤٥
الفصل الثلاثون
في فعل المريض وما يتصل به
مريض عليه دين لبعض ورثته، فأراد أن يقر له بدينه ٣٤٧
إذا جعل لبنت له صغيرة شيئًا إما متاعًا، وإما حليًا، أو ما أشبهه
ولم يشهد على ذلك
من لا وارث له إذا أراد أن يوصي بجميع ماله جاز عندنا
المريض إذا كان في يده دار أو ضياع لبعض ورثته، وخاف أنه لو أقر
بذلك للوارث لايصح إقراره
(۱) وفي ف: "دخل" مكان: "وصل".

## الفصل الأول وإذا كان المعقود عليه دارين، إن كانتا متلازقين كتب جميع الدارين إذا كان المعقود عليه بيتًا معينًا من دار بكتب: اشترى منه. . . . . . . . . . . . . . . . . ٣٩٩ إذا كان المعقود عليه نصيبًا في دار غير مقسوم يكتب . . . . . . . . . . . . . . . ٤٠١ إذا كان المعقود عليه سفلا دون علوه أو علواً دون سفله يكتب ...... فع ٤٠٤ إذا كان المعقود عليه عرصة دار بناءها للمشترى يكتب . . . . . . . . . . . . . . . ٤٠٨ إذا كان المعقود عليه نصف دار نصفها الآخر للمشتري يكتب . . . . . . . . . . . ٤٠٨ إذا كان المعقود عليه الحمام كتب ..... الله الحمام كتب المعقود عليه الحمام كتب المعقود عليه الحمام كتب

فهرس المسائل و الموضوعات	- ov• -	المحيط ج ٢٥
277		كردار الهديدي
773		كردار الراسين وأدواتهم
773		
£Y£		
٤٢٥	سي والكروم وما يتصل بها .	شراء القرى والتلال والأراخ
٤٢٥ ٥٢٤		شراء قرية خالصة
ξΥV ΥΥ3	واب والغلمان	شراء القرية مع ما فيها من الد
£7V VY3	كرمًا	إذا كان المعقود عليه بستانًا أو
£7V V73	رزة من كرم	إذا كان المعقود عليه قطعة مغ
٤٢٨		
٤٢٨		
٤٢٨		
P73		
٤٣٠		شراء ثمار كرم يكتب فيه
٤٣٠		
الكرم	ِض اشتري منه جميع سکني	شراء سكني الكرم بدون الأر
773	ا فیه	شراء الأشجار في كرم يكتب
٣٣3		
٤٣٥		
٤٣٨		
٤٣٩		
٤٣٩		
ال اليتيم		
<b>ξξ.</b>		
٤٤٠		*
<b>{ { { { { { { { } } } } } } } </b>	كتب فيه	الشراء من متولى التركات: ي

فهرس المسائل و الموضوعات	- ovi -	المحيط ج ٢٥
تب ، ، ، ، ، ، ، ، ۲٤٤	الوصاية في عقد واحد يك	في اجتماع الأصالة والوكالة و
133	•	
		شراء سكني الكرم الوقف وأش
٤٤٣		
<b>{ £ £ £</b>		
<b>£</b> ££		
٤٤٥		
٤٤٥		
££A		الشراء من الفضولي
<b>£</b> £A		
وصي الصغير 889		
<b>٤٤9</b>	_	
801		
		الشراء بالدية: يكتب
		الشراء على وجه الوفاء: لا يك
<b>£07</b>		
٤٥٥		بيع التولية
٤٥٥		بيع المرابحة
		فصل في الإقالة
£0V		
٤٥A		
٤٥٩		_
773		السلم
		الفصل الثاني
£7£		في النكاح
£7£		

## فهرس المسائل والموضوعات للمجلد الثاني والعشرين من المحيط البرهاني

الفصل الرابع
في العتاق
إذا أعتق الرجل عبده وأراد أن يكتب له بذلك كتابًا، يكتب ٣
إذا أعتق عبدًا أو أمة هما له، وبينهما نكاح، ولهما أولاد، أعتقهم جملة يكتب ٥
إذا كان العبد مشتركًا بين اثنين أو أكثر، وقد أعتقاه، أو أو أعتقوه جميعًا يكتب ٥
إذا عتق عبد على خدمته سنة يكتب كتب
$\wedge$
إعتاق العبد بحكم الوصاية
إذا أعتق أمته، ثم زوجها بعد العتق يكتب
الفصل الخامس
في التدبير
يكتب: هذا كتاب من فلان ابن فلان بمملوكه فلان الفلاني
إذا كان العبد بين شريكين دبر أحدهما نصيبه يكتب١١
العبد إذا كان بين اثنين، وكلا رجلا بالتدبير، يكتب فيه
الفصل السادس
في أمهات الأولاد
هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعًا
الفصل السابع
في الكتابة

فهرس المسائل و الموضوعات	- ovt -	المحيط ج ٢٥
18	بكتاب الكتابة	أهل الشروط اختلفوا في البداية
١٨	ان، یکتب فی ذلك	إذا كاتب عبده وأمته وهما زوجا
19		إن كاتب عبده المدبر يكتب
ریکه	ه بینه وبین غیره بإذن شر	إن كاتب نصيبه من العبد المشترك
Y•	یکتب	إذا كاتب الأب عبد ابنه الصغير
Y1		إذا كاتب المكاتب عبده يكتب.
		الفصل الثامن
<b>YY</b>		في الموالاة
لكتابلكتاب	مهود المسمون آخر هذا ا	يكتب فيه: هذا ما شهد عليه الش
ب فیه	على يديه يصح، ويكت	لو والى رجلا قد أسلم بنفسه لا
		الفصل التاسع
Yo		في الودائع
يع الوجوه أن فلانا أودع عنده	عال جواز إقراره من جم	يكتب فيه: أقر فلان طائعًا في ح
Yo		کذا
		الفصل العاشر
77		في العواري
، يستوثق منه كيف يكتب ٢٦	، فأراد صاحب الدار أن	إذا استعار من آخر دارًا ليسكنها
		إذا استعارمن آخر أرضًا للزرع أو
YV		ليزرع فيها يكتب
YA		
۲۸	ليه جذوعًا	استعار من آخر حائطًا؛ ليضع ع
		الفصل الحادى عشر
Y9		في الإشهاد على التقاط اللقطة

هذا ما شهد عليه الشهود المسمّون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعًا
الفصل الثاني عشر
في الهبة والصدقة
اختلف أهل الشروط بالبداية بكتاب الهبة والصدقة
إذا كانت الهبة بشرط العوض يكتب فيه
إذا كان الموهوب مشاعًا لا يحتمل القسمة كالرقيق والحيوان والدرة٣٢
إذا وهب الرجل داره من رجلين، لا تجوز هذه الهبة
۔ إذا وهب رجل لصغير أجنبي عنه هبة يكتب فيه
إذا وهب الدين لغير من عليه الدين يكتب
ِ إذا تصدق بداره على فقير، أو بشيء آخر يكتب فيه
الفصل الثالث عشر
نى فى الأوقاف
هذا الفصل يشتمل على أنواع:
5
نوع آخر فی اتخاذ الرباط لنزول المارة والسیارة
نوع آخر في اتخاذ المقبرة
نوع آخر في جعل الأرض طريقًا لعامة المسلمين ٤٠
نوع آخر في جعل الخيل ومتاعها وسلاحه للسبيل
نوع آخر في وقف العقارات وإنه على وجوه كثيرة
صدر صك الوقف من إنشاء الشيخ الإمام الزاهد نجم الدين عمر النسفي ٤٦
صك الوقف على وجوه شتى وسبل متفرقة
صك قديم في اتخاذ مدرسة، والإنفاق عليها ٥١
نوع آخر في الوقف على أولاده وأولاد أولاده
ت نوع آخر

صورة كتابة جريان الحكم بصحة الوقف
الفصل الرابع عشر
في الوصايا
هذا الفصل يشتمل على أنواع :
نوع منه ف <i>ی</i> ذکر وصیة جامعة
فی نصب وصیین یکتب
نوع آخر
لو أوصى إلى حاضر، ثم إلى غائب
نوع آخر
أوصى إلى فلان وفلان وفلان ليعملوا في تركته جميعًا ما عاشوا ٧٣
نوع آخر في الرجل يجعل رجلا وصيّا في الحضر
ثم عرض له سفر ومات في سفره وأوصى إلى رجل آخر ٧٣
نوع آخر في شراء دار كان الموصى أمر بشراءها ووقفها عنه ٧٣
نوع آخر فی شراء الوصی عبدًا يسميه
نوع آخر في بيع الوصي في بيع العبد نسمة
نوع آخر في الوصية بدار بعينها لرجل بعينه
نوع آخر في دفع الوصى المال إلى رجل ليحج عن الميت ٧٦
الفصل الخامس عشر
في الشفعة
إذا اشترى رجل دارًا، وقبضها ونقد الثمن ولها شفيع، فأخذها بالشفعة
وأراد أن يكتب
الفصل السادس عشر
في القسمة
القوم يقسمون الدار بينهم، ويريدون كتاب القسمة كيف يكتبون ٥٨
قسمة الدواب من

نوع آخر في إقرار الرجلين بالدين لرجل وكفالة كل واحد عن الآخر
نوع آخر
إذا كان لرجل دين في صك باسمه، فأراد أن يقر أن هذا الدين لفلان، وأن اسمه
في الصك عارية في الصك عارية
نوع آخر في الإقرار بقبض الدين
نوع آخر في الإقرار بالقبض من أحد الغريمين وهو كفيل عن الآخر
نوع آخر في الإقرار بالحنطة
نوع آخر في إقرار المرأة بشراء الزوج لها أشياء بمهرها ١٢٥
نوع آخر في إقرار الرجلين بينهما أشياء باستيفاء الحقوق من الجانبين
نوع آخر في الإقرار لإنسان بالعقار
نوع آخر في الإقرار بالدار وما فيها
نوع آخر في الإقرار بأعيان غير مضافة إلى مكان ١٣٠
نوع آخر في الإقرار بمنزل في الدار
نوع آخر في الإقرار بطريق في الدار التي للمقر ١٣١
نوع آخر في الإقرار بجدار لرجل
نوع آخر في الإقرار بنهر أو قناة
نوع آخر
إقرار المشترى أن المشترى ملك غيره، وأنه كان وكيلا من ذلك الغير في الشراء ١٣٢
نوع آخر في إقرار الإنسان أنه معدم لا مال له
نوع آخر في الإقرار بمفاسخة البيع الذي جرى بين بائعه وبينه في محدود
کان اشتراه منه
نوع آخر في الإقرار بمفاسخة الرهن١٣٤
نوع آخر في الإقرار بفسخ البيع وغيبة صك الشراء ١٣٤
نوع آخر في تجهيز الرجل ابنته، وإقرار الأب والزوج لها بذلك ١٣٥
نوع آخر في إقرار البنت بجهازها لأبيها أو لأمها ١٣٧
نوع آخر في الإقرار بالحيوان

																					ıt	=			<	'n	. :		å: Ì	1	. 2			١	l1	J.	اة	ف	ے (	آخ	۶	نہ
۱۳۸															•	•	٠	•																								
۱۳۸	٠	•		•	•	•	•	•	•	•																																
149	•				•		•	٠	•			• •			•			, ,			.	ه	Y	و	Į.	لم	وا	•	Í٤	۴.	کو	هٔ ب	ريا	لحار	-1	رار	إة	فى	عرا	آخ	ے	نو
۱٤٠	•									•	•					•				. (	ر2	غر	ال	ن	مر	;	.ير	الد	ن ا	ضر	قب	ک پ	رث	وار	ال	رار	إق	فی	ئر ڏ	آخ	ع	نو
۱٤٠											•	. (							•		•		. 6	٦	عذ	>	يه	ليت	راا	رار	إقر	ی ر	٠,	وم	ال	رار	إق	فی	ئر ا	آخ	ع	نو
131																																										
187																																										
																																								آخ		
۱٤٣																																								باس		
127										•																																
121	•	•		•	•	•	•	•	4	•	•	•	•	• •	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	• •	•	•	•	ייכ	~										
																																								عبدإ		
120																																										
180			•		•				•				•		• .	•	•	•	•	•		•	•	•	•	•				4	اع	نو	١	علو	ے د	نمإ	بشن	ل ي	صا	الف	11.	ها
180															•	•	•			•						•	p	را	-	إا	,	بيا	بال	ام	ء	يل	وك	ے ت	، فح	منه	ع	نو
127																																_										
۱٤۸																																										
189																																										
10.																																								آخر	_	
10.																														•												
101																																									-	
101																																										
101																																										
101																																										
101																																										
101			•					, ,									•								ية	۽ء	ار	مز	ں	خ	<b>`</b> ر	11	نع	بد	ل	ِکی	التو	ی ا	۔ فو	خر	ع آ	نو
104											_	_	_			_									عة	0	,	م:	, 14	ö	5	Η.	حذ	ئا۔	, 1	کہ	التو	١,,	فے	ُخو	ء آ	نوء

	_
نوع آخر في التوكيل بأخذ الكرم معاملة	108
نوع آخر في التوكيل بإثبات نسب وطلب ميراث	108
نوع آخر في التوكيل بطلب الشفعة	100
نوع آخر في إبراء الموكل بالحفظ ٥٥	100
نوع آخر في إقرار الوكيل بقبض الدين وبالقبض ٥٥	100
نوع آخر في التوكيل على وجه لا يبطل بعده	107
نوع آخر في توكيل الحاضر الغائب	107
نوع آخر في عزل الوكيل	
نوع آخر في توكيل الغريم ببيع داره إن لم يوف ِدينه على وجه لا ينعزل ٩٥،	109
الفصل العشرون	
في الكفالات	١٦٠
هذا الفصل يشتمل على أنواع:	
	١٦٠
ص هذا ما شهد إلى قولنا: إن فلانًا كفل لنفس فلان بأمره لخصمه فلان ليسلم نفسه	
إليه متى ادعاه	١٦٠
نوع آخر في تعليق الكفالة بالمال بعدم الموافاة بالنفس ١٦٠	١٦٠
نوع آخر في الكفالة بالمال	
نوع آخر في ضمان الابن بعد موت الأب	
وثيقة إقرار المكفول عنه للكفيل بما أدى عنه	
الفصل الحادي والعشرون	
في الحوالة	۱۶,
وفیه أنواع:	
وع منه	
كتب: هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعًا	1 14
ن فلانًا أقر ١٦٤ ١٦٤	١٦۶
\45	

- ٥٨١ - فهرس المسائل و الموضوعات	المحيط ج ٢٥
	نوع آخر
أنه كان له على فلان حقًّا واجبًا ودينًا لازمًا، وأنه كان أحال	
المال	غريمه فلانًا بهذا
	الفصل الثاني
177	في المصالحات
نمل على أنواع: ١٦٦	هذا الفصل يشا
لح على دعوى الدار على الإنكار	نوع منه في الص
ورثة امرأة وبين زوجها	صلح جري بين
ن دعوى التركة بعد قسمة كانت من الموكل ٢٧٤ ١٧٤	صلح الوكيل عر
رصى الصغير عن المهر والثمن على عقار من التركة١٧٦	صلح المرأة مع و
بية بسكني دار بعينها على دراهم	الصلح من الوه
ی عین، أو دین علی سکنی دار، أو منفعة أخری	الصلح عن دعو
ن على خلاف جنسه	_
ع الوصى على مال	صلح الوارث م
، والزوج في تركة المرأة	
١٨٠	
لوصي عن الصغير	صلح الأب أو ا
وي على الصغير، وللمدعى بينة	الصلح عن الدء
ب بالمشترى	
بول على معلوم	
ى الرقّ	
ی النکاح علی مال	الصلح عن دعو
عمد على مال	الصلح عن دم ال
ماص فيما دون النفس	
لخطأ	
ى قتل العبد عمداً	الصلح عن دعو:

فهرس المسائل و الموضوعات	- ٥٨٢ -	المحيط ج ٢٥
١٨٧		الصلح عن دعوى قتل المملوك خطأ
ارث أخيه ١٨٨		
		إذا كان ولى القتيل صبيًّا أو معتوهًا،
1/4		
19		
		الصلح عن دعوى بيع الوفاء وقع بس
,		الفصل الثالث والعشرون
197		في البراءات
198		
198		
198		براءة جامعة بين رجلين بينهما أخذ و
198		الإبراء المطلق
190		براءة غريم في تركة
197		الإبراء عن دم العدم
19V		
		الفصل الرابع والعشرون
19		في الرهن
ز أمره لا علة به تمنع	ات عقله، وجوا	أقر فلان طائعًا في حال صحته، وثبا
19		_
199	لاختصار	كتاب رهن الدار بالدين على سبيل ا
		الفصل الخامس والعشرون
Y.,		في المزارعة والمعاملة
		إذا دفع الأراضي مزارعة والبذر من

إذا كانت الأرض بين رجلين دفع أحدهما نصيبه منهما مزارعة إلى شريكه والبذر

فهرس المسائل و الموضوعات	- 0AT -	الحيط ج ٢٥
		من قبل المزارع
Y•Y		دفع الكرم معاملة
ل فلان دفع إليه	ومزارعة هذا ما دفع فلان إلم	إذا دفع ضيعة إلى آخر معاملة
۲۰۳		جميع الضيعة المشتملة
		الفصل السادس والعشرو
Y . 0		في المضاربة
Y.0	بًا على المضارب يكتب	إذا أراد رب المال أن يكتب كتا
Y•7	اربة، وأراد أن يكتب	إذا دفع الوصى مال اليتيم مض
Y•V	بة	دفع المضارب إلى غيره مضار
۲۰۸		فسخ المضاربة
		الفصل السابع والعشرون
Y•9		في الشركات
Y•9	وشركة ملك	الشركة نوعان: شركة عقد، ر
<b>****</b>		
<b>۲۱۳</b>		شركة المفاوضة
Y18		شركة الوجوه
710		شركة التقبل
<i>717</i>		كتاب فسخ الشركة
		الفصل الثامن والعشرون
Y19		في المقاطعات
Y19		
***		
YY•		
<b>YYY</b>		مقاطعة المعابر
777		مقاطعة قبان القطن

الفصل التاسع والعشرون
في الموادعات وكتب الأمان منها
شهد الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا أن فلان ابن فلان ابن فلان ٢٢٥
نسخة أخرى
نسخة أخرى
الفصل الثلاثون
في الحلي والشيات
الخيل وأنواعها وشياتها
كتاب الوصايا
الفصل الأول
في بيان المستحب، والأفضل في الوصايا وفي بيان الألفاظ التي تكون وصية والتي
لا تكون وصية والإشارة والكتابة في ذلك وفي بيان شرط جوازها وحكمها ٢٣٩
بيان الألفاظ التي تكون وصية، والتي لا تكون وصية ٢٤٠
بيان شرائط جوازها:
الفصل الثانى
فيمن يوصى بشيء ويذكر مقداره أو يوصى لقوم ويذكر عددهم فيخطى
إلى زيادة أو نقصان ٢٤٧ ٢٤٧
أوصيت لفلان بثلث مالي وهو ألف درهم، فإذا الثلث أكثر ٢٤٧
إذا قال الرجل: أعتقت عبيدي وهم فلان وفلان ٢٤٧
إذا قال: أوصيت لفلان بغنمي، وهي مائة شاة، فإذا هي أكثر، فله الكل ٢٤٧
إذا قال: أوصيت بثلث مالي لبني فلان وهم فلان وفلان وفلان، كان الثلث
لمن سمي دون غيرهم
رجل قال في وصيته: ثلث مالي لبني عمرو بن حماد وهم سبعة، فإذاهم خمسة ٢٤٨
إذا قال: أوصيت لفلان بألف درهم وهي عشر مالي، لم يكن له إلا الألف ٢٥١

## المحيط ج ٢٥ الفصل الثالث

في بيان ما يجوز من الوصايا وما لا يجوز ٢٥٢
نوع منه في بيان من تجوز له الوصية من الناس ومن لا تجوز وفيما يحتاج فيه
إلى إجازة الورثة وما لا يحتاج إليها ٢٥٢
إذا أوصى بثلث ماله لأجنبي، فهذه الوصية جائزة ٢٥٢
لو أوصى مسلم لحربي هو في دار الحرب ٢٥٣
من أوصى لقاتله بشيء لا تجوز الوصية من غير إجازة الورثة ٢٥٤
من أوصى لعبده بدراهم مسماة، أو بشيء من ماله ٢٥٥
كل موضع جازت الوصية بإجازة الورثة يعتبر إجازتهم بعد موت الموصى ٢٥٨
الوصية لما في البطن جائزة، والميراث له واجب ٢٦٠
من أوصى لما في بطن امرأة بوصية، ثم وضعت بعد موته وبعد الوصية
بشهر ولدًا ميتًا
نوع آخر في بيان ما يجوز من الوصية وما لا يجوز ٢٦٢
نوع آخر في الوصية لله تعالى وفي سبيله والأماكن والحيوانات وأعمال البر ٢٦٤
نوع آخر في بيان من تجوز منه الوصية ومن لا تجوز ٢٦٦
الفصل الرابع
في الوصايا إذا اجتمعت ٢٦٨
قال: وإذا اجتمعت الوصايا، فإن كان بثلث مال الموصى وفاء بالكل ٢٦٨
إذا قال: أخرجوا من مالي عشرين ألفًا، فأعطوا فلانًا كذا وفلانًا
حتى بلغ إحدى عشر ألفًا
الواجبات في الوصايا على أربع مرات
رجل أوصى بحجة الإسلام ووجوه القرب ومصالح مسجد ٢٧٥
أوصت إلى أمها أن تعطى بعد موتها مائة درهم للفقراء ومائة للأقارب
وأن تطعم الفقراء لما تركت من الصلوات
أوصى في مرضه، وقال: إنى كنت جامعت أهـلى في نهـار رمضـان

فهرس المسائل و الموضوعات	- 0A7 -	المحيط ج ٢٥
YVV		فسألوا الفقهاء
		الفصل الخامس
إجازة الورثة ٢٧٨	ا زاد على الثلث عند عدم	في بيان كيفية بطلان الوصية بم
جز الورثة ذلك	ولآخر بثلث ماله، ولم يـ	إذا أوصى لرجل بنصف ماله،
YVA		فعلى قول أبى حنيفة رحمه الله
		الفصل السادس
صى به يوم الوصية أو يوم	اب في الوصايا وجود المو	في بيان أنه معتبر لصحة الإيج
ية وعدم تعلقها به ٢٨٥		
YA0		حاصل هذا الفصل
YA0	ن المسائل	بيان هذا الأصل الذي ذكرنا مر
وم موت الموصى ٢٨٨		
YAA	ذكر في "الزيادات":	بيان هذا الأصل من المسائل ما
		الفصل السابع
798	عه غیره	الفصل السابع في الوصية لواحد وقد سمي م
Y 9 8		_
		في الوصية لواحد وقد سمى م
		في الوصية لواحد وقد سمى م بيان هذا الأصل من المسائل:
Y98		فى الوصية لواحد وقد سمى م بيان هذا الأصل من المسائل: . الفصل الثامن
۲۹۷	رالشراء مفردًا أو معهما غي	فى الوصية لواحد وقد سمى م بيان هذا الأصل من المسائل: الفصل الشامن فى الوصية بالعقود والأفعال .
۲۹۷ ۲۹۷ ۲۹۷ ۲۹۷ ۲۹۷ ۲۹۷	رالشراء مفردًا أو معهما غي فردًا أو معه غيره وفي التد	فى الوصية لواحد وقد سمى م بيان هذا الأصل من المسائل: . الفصل الشامن فى الوصية بالعقود والأفعال . النوع الأول فى الوصية بالبيع و
۲۹۷ ۲۹۷ ۲۹۷ ۲۹۷	رالشراء مفردًا أو معهما غي فردًا أو معه غيره وفي التد بد الموصى بعتقه، أو بخد	فى الوصية لواحد وقد سمى م بيان هذا الأصل من المسائل: . الفصل الثامن فى الوصية بالعقود والأفعال . النوع الأول فى الوصية بالبيع و نوع آخر فى الوصية بالإعتاق و مما يتصل بهذا النوع جناية العوحكم بسببهما
۲۹۷ ۲۹۷ ۲۹۷ ۲۹۷	رالشراء مفردًا أو معهما غي فردًا أو معه غيره وفي التد بد الموصى بعتقه، أو بخد	فى الوصية لواحد وقد سمى م بيان هذا الأصل من المسائل: . الفصل الثامن فى الوصية بالعقود والأفعال . النوع الأول فى الوصية بالبيع و نوع آخر فى الوصية بالإعتاق ، ومما يتصل بهذا النوع جناية الع
۲۹۷	رالشراء مفردًا أو معهما غي فردًا أو معه غيره وفي التد بد الموصى بعتقه، أو بخد	فى الوصية لواحد وقد سمى م بيان هذا الأصل من المسائل: . الفصل الثامن فى الوصية بالعقود والأفعال . النوع الأول فى الوصية بالبيع و نوع آخر فى الوصية بالإعتاق و مما يتصل بهذا النوع جناية العوحكم بسببهما
۲۹۷	والشراء مفردًا أو معهما غير فردًا أو معه غيره وفي التد بد الموصى بعتقه، أو بخد	فى الوصية لواحد وقد سمى م بيان هذا الأصل من المسائل: . الفصل الثامن فى الوصية بالعقود والأفعال . النوع الأول فى الوصية بالبيع و نوع آخر فى الوصية بالإعتاق ، ومما يتصل بهذا النوع جناية الع وحكم بسببهما

ت جارتی استان و الوطوق
فتصدق على غيره
القسم الثالث: فيما إذا أوصى بالتصدق، ولم يعين الفقراء ولا المكان ٢١١
القسم الرابع: من هذا النوع في المتفرقات ٣١٢
نوع آخر في الوصية بالنفقة مفردة ومع غيرها ٣١٥
رجل قال: أوصيت بثلث مالى لفلان ينفق عليه كل سنة مائة ٣١٥
أوصى لعبد رجل أن يجري عليه كل شهر عشرة دراهم
لو أوصى لرجل بثلث ماله، ولآخر بأن ينفق عليه من ثلث ماله كل شهر
خمسة دراهم ما عاش
لو أوصى بأن ينفق على فلان خمسة كل شهر ماعاش، وأن ينفق على فلان وفلان
عشرة كل شهر
رجل قال: أوصيت بثلثي لفلان، يوقف، وينفق منه عليه في كل شهر ٢٣٢
رجل أوصى بثلث ماله، ثم قال: أجيزوا من هذا الثلث على فلان بكذا ٣٢٣
إذا قال: ثلث مالى لفلان وفلان، لفلان من ذلك مائة كل سنة ما عاش ٣٢٣
إدا في المنت المنتي للماري وفاري المن ولك المالة لما في المنت المالة الما في المنت المالة المالة المالة المالة
الفصل التاسع
الفصل التاسع في الوصية بخدمة الرقيق وغلتهم وفي الوصية بغلة البستان وثمرته وفي الوصية
الفصل التاسع في الوصية بخدمة الرقيق وغلتهم وفي الوصية بغلة البستان وثمرته وفي الوصية بغلة أرضه وإجازتها وفي الوصية بسكني داره وبظهر دابته ٣٢٤
الفصل التاسع في الوصية بخدمة الرقيق وغلتهم وفي الوصية بغلة البستان وثمرته وفي الوصية بغلة أرضه وإجازتها وفي الوصية بسكني داره وبظهر دابته ٣٢٤
الفصل التاسع في الوصية بخدمة الرقيق وغلتهم وفي الوصية بغلة البستان وثمرته وفي الوصية بغلة أرضه وإجازتها وفي الوصية بسكني داره وبظهر دابته ٢٢٤ إذا أوصى لرجل بخدمة عبده سنة، ولا مال له غيره، فهذا على وجهين ٣٢٥
الفصل التاسع في الوصية بخدمة الرقيق وغلتهم وفي الوصية بغلة البستان وثمرته وفي الوصية بغلة أرضه وإجازتها وفي الوصية بسكني داره وبظهر دابته
الفصل التاسع في الوصية بخدمة الرقيق وغلتهم وفي الوصية بغلة البستان وثمرته وفي الوصية بغلة أرضه وإجازتها وفي الوصية بسكني داره وبظهر دابته
الفصل التاسع في الوصية بخدمة الرقيق وغلتهم وفي الوصية بغلة البستان وثمرته وفي الوصية بغلة أرضه وإجازتها وفي الوصية بسكني داره وبظهر دابته
الفصل التاسع في الوصية بخدمة الرقيق وغلتهم وفي الوصية بغلة البستان وثمرته وفي الوصية بغلة أرضه وإجازتها وفي الوصية بسكني داره وبظهر دابته
الفصل التاسع فى الوصية بخدمة الرقيق وغلتهم وفى الوصية بغلة البستان وثمرته وفى الوصية بغلة أرضه وإجازتها وفى الوصية بسكنى داره وبظهر دابته
الفصل التاسع  فی الوصیة بخدمة الرقیق و غلتهم و فی الوصیة بغلة البستان و ثمرته و فی الوصیة  بغلة أرضه و إجازتها و فی الوصیة بسکنی داره و بظهر دابته

إذا أوصى رجل لرجل بغلة كل بستان له يوم الموت، وليس له يوم أوصى بستان ٣٣٥
إذا أوصى بترك كرمه ثلاث سنين للمساكين فمات ٣٣٩
إذا أوصى لرجل أن يزرع في كل سنة عشرة أجربة ٣٣٩
ومما يتصل بهذا الفصل
رجل مات وترك عبدًا لا مال له غيره، وأوصى بخدمة عبده سنة لرجل
وأوصى بخدمته سنتين لرجل آخر
رجل أوصى لرجل بسكني داره سنة، وأوصى لآخر بسكناها سنتين ٣٤٢
الفصل العاشر
في اجتماع الوصيتين لشخص في محل واحد ٣٤٥
إذا أوصى بعبده لرجل، وبخدمته الآخر
إذاأوصى بأرض كرمه لرجل وبأغراسه وأشجاره لآخر، فقلع صاحب الأشجار ٣٤٦
من أوصى بخاتم لرجل، وبفصه لآخر، وفي قلعه ضرر ٣٤٩
إذا أوصى بالحنطة لرجل وتبنها لآخر، فإن بقي من الثلث شيء
لو أوصى بدهن السمسم لرجل، وبكسبه لآخر، فالتخليص على من اله الدهن ٣٥٠
لو أوصى لرجل بشاة مذبوحة ، وبجلدها لآخر ، فالنفقة عليهما
الفصل الحادى عشر
في تنفيذ الوصايا بخلاف ما سماه الموصى ٣٥١
الفصل الثاني عشر
في الوصية لبني فلان وفي الوصية لولد فلان أو لأولاده وفي الوصية لبنات فلان
وفي الوصية لآباءه وأجداده
إذا أوصى بثلث ماله لبني فلان، فهذا على وجهين٠٠٠
إذا أوصى لولد فلان، وله أي لفلان بنات لا غير دخلن تحت الوصية ٣٥٨
إذا أوصى لأولاد فلان، وليس لفلان أولاد لصلبه، يدخل تحت الوصية
أولاد البنين
إذا أوصى لبنات فلان وله بنون وبنات، فالوصية للبنات خاصة

فهرس المسائل و الموضوعات	- 019 -	المحيط ج ٢٥
٣٦٠		إذا أوصى لأكابر ولد فلان
ندا على وجهين ٣٦٠	لان فخذ أو بطن قبيلة، فه	إذا أوصى الرجل لبني فلان وف
		الفصل الثالث عشر
رالآل ٣٦٣	رباء وأهل البيت والجنس و	في الوصية لذوى القرابة والأقر
<b>*7*</b>	بته أو لأقرباءه	إذا أوصى بثلث ماله لذوي قراب
۳٦٧	ندوى نسبه أو لقرابته	لو كان أوصى لذوى قرابته أو ل
<b>****</b> ********************************		إذا أوصى لجنسه، فهذا وما لو
		الفصل الرابع عشر
٣٧٠	الأيامي والأبكار والثياب	في الوصية لليتامي والأرامل و
		الفصل الخامس عشر
۳۷٥	والجيران	في الوصية للأختان والأصهار
		الفصل السادس عشر
جعله لنفسه أو أوصى	ثلث ماله عند نفسه، أو يح	فيمن يوصي إلى غيره أن يضع
<b>TYA</b>	، فوضعه في نفسه	أن يضع ثلث ماله حيث أحب.
		الفصل السابع عشر
<b>YAY</b>		في الوصية للموالي وأمهات الا
نوه، وموالٍ أعتقهم ٣٨٣	، ثم مات، وله موالٍ أعتق	إذا أوصى بثلث ماله إلى مواليه
فولدت ولدًا ٣٨٧	ى معتقة أعتقها الموصى، ف	إذا أوصى لمواليه، ولهذا الموص
' أولاد المولى	ليس له موالٍ أعتقهم، ولا	من أوصى بثلث ماله لمواليه، و
<b>TAV</b>		ولا موالي الموالي
ات أولاده ٣٩٠	دخل فيه ما دبروه ولا أمها	لو أوصى بثلث ماله لمواليه لم ي
حال حياته	وله أمهات أولاد عتقن في	رجل أوصى لأمهات أولاده،
٣٩٠		وأمهات أولاد عتقن بموته
		الفصل الثامن عشر

في الوصية في أولاد رسول الله ﷺ والعلوية والشيعة
ومحبى أولاد رسول الله ركيج والفقهاء والعلماء
وأصحاب الحديث رحمهم الله ورضوانه عليهم أجمعين ٢٩٢
الفصل التاسع عشر
في الإقرار بالوصية بين الورثة والشهادة عليها وفي إقرار الوارث بالدين
والوديعة والشركة
إذا أقر الوارث أن أباه أوصى بالثلث لفلان، وشهد الشهود أنه أوصى ٣٩٥
إذاأقر الوارث أن أباه أوصى بالثلث لفلان، ثم قال بعدذلك: بل أوصى به لفلان ٣٩٧
الرجل يموت، ويترك وارثين وألفي درهم، فيأخذ كل واحد منهما ألفًا
فغاب أحدهما
مات رجل، وترك ابنًا، فأقر الابن أن أباه أوصى لهذا بثلث، ثم قال: لا
بل أوصى لهذا الآخر به بي المناطقة
إذا قال الوارث: أوصى أبي لهذا بالثلث ولهذا بالثلث، وفصل بين الكلامين
بسكوت ٤٠٤
الفصل العشرون
في الشهادة على الوصية والرجوع عنها ويدخل فيه الشهادة على العتق
في المرض الذي هو في معنى الوصية
إذا أشهد الرجل قومًا على وصية، ولم يقرأها عليهم، ولم يكتبها بين أيديهم ٤٠٥
مريض قرئ عليه كتاب وصيته، وفيه وصية للشاهدين، فلما فرغ من قراءة عليه
قالا الشاهدان له
إذا شهد الوارثان أن أباهما أو أخاهما أوصى لفلان بالثلث، ودفعا ذلك إليه
بغير قضاء
من ادعى دينًا على الميت، وقضى الوارثان أو الوصيان ذلك، ثم لحق الميت دين
ثم إنهما شهدا أنهما شهدا والمسابق المسابق المساب
لو شهد شاهدان أن الميت كان أعتق عبده هذا في مرضه، وهو يخرج

217	من ثلث ماله، وشهد آخران
	لو شهد شاهدان أنه أوصى لفلان بالثلث، وأجاز القاضي له، ثم شهد الوارثان
٤١٣.	أنه أعتق عبده
٤١٤ .	إذا شهد شاهدان أنه أوصى بعتق عبده سالم وقيمته ألف وهو الثلث
٤١٤ .	إذا شهد شاهدان أن الميت أعتق عبديه هذين في مرضه، وقيمة أحدهما ألف
٤١٦.	إذا ادعى رجل الثلث وصية له من الميت، فشهد له شاهدان
۲۱3	ومما يتصل بهذا الفصل
	إذا شهد شاهدان أن الميت أوصى لهذين الرجلين بهذا العين، وشهد المشهود لهما
٤١٦.	أن الميت
٤١٩.	رجل أوصى بوصية وشهد عليها أربعة
٤١٩.	رجل مات، وترك مالا وأخًا، فادعى رجل أنه ابنه، وأقام بينة شهدوا أنه ابنه
	شهدا شاهدان أن الميت أوصى لهذين بدراهم، وشهد المشهود لهما
٤٢٠.	أن الميت أوصى للشاهدين
	الفصل الحادى والعشرون
	في الوصايا لواحد بألفاظ مختلفة، وفي الوصية للفقراء والمساكين والاستحقاق
٤٢١.	وكيفية الصرف إليهما
	رجل قال: قد أوصيت لفلان بألف درهم غلة، قد أوصيت لفلان
٤٢١.	بألف درهم وضح
٤٢١.	رجل أوصى لفقراء أهل بيته، وهم جيرانه بألف درهم، وأوصى لجيرانه أيضًا
٤٢١.	رجل أوصى لرجل بمائة درهم، ثم أوصى له بثلث ماله، فما كان سوى الدراهم.
٤٢١.	إذا أوصى لرجل بمال، وللفقراء بمال، والرجل محتاج
٤٢٢ .	رجلان أوصى كل واحد منهما لفقراء قرابته بثلث ماله ورجل فقير له قرابة منهما
٤٢٣ .	رجل أوصى بثلث ماله لأمهات أولاده هن ثلاث وللفقراء والمساكين
٤٢٦.	إذا أوصى بوصايا، وأوصى للفقراء وأوصى لمعتقه بمائة، فمات معتقه بعد موته
444	إذا أوصى بثلث ماله لفلان ويحجة ونسمة يعتق

## الفصل الثاني والعشرون الرجوع قد يثبت صريحًا، وقد يثبت دلالة، وقد يثبت ضرورة بيان هذا الأصل من المسائل ما ذكر محمد رحمه الله في "الزيادات" . . . . . . . . ٤٣٠ رجل قال لغيره: أوصيت لك بهذا الكفري الذي في نخيلي هذا فلم يمت الموصى . . . . . . . . . . . . . . . . . . ٤٣٠...... رجل أوصى بثلث ماله، ثم قال: اشهدوا أنى لم أوص لفلان بقليل ولا كثير . . . . ٤٣٢ إذا أوصى لرجل بعبده، وهو يخرج من ثلث ماله، ثم قال بعد ذلك: أو صبته للآخر . . . . . . . . . . . . . . . . . . إذا أوصى لرجل بشيء من ماله قد سماه، ثم قال: كل وصية أوصيت بها لفلان فهي لفلان وارثي . . . 24V ... مريض أوصى لرجل أو إلى رجل، فقيل له: إنك تبرأ، فأخر الوصية، فقال: أخرت . . . . . . . . . . إذا أوصى بأن يوهب عبده لفلان، ثم أوصى بأن يباع من فلان . . . . . . . . . . . . ٤٣٩ أوصى بداره لإنسان، ثم انكسر بعض أبوابها، فغلق عليها بابًا . . . . . . . . . . . ٤٣٩ إذا أوصى بوصايا، وكتب لها صكّا، ثم مرض، وأوصى . . . . . . . . . . . . . . . ٤٣٩ رجل قال: أوصيت بهذا الألف لفلان، ولفلان منها مائة، ثم مات . . . . . . . . . . . ٤٤٠ رجل قال: هذه الألف لفلان منها مائة درهم وصية ولفلان ما بقى وصية رجل أوصى فقال: ثلث مالي لفلان وفلان، لفلان منه مائة، وسكت أو زاد.... ٤٤٢ رجل له ثلاثة آلاف درهم، كل ألف في كيس، فعمد إلى ألف بعينه . . . . . . . . . ٤٤٣

إذا أوصى الرجل، فقال: أوصيت لفلان وفلان بهذه الألف، لفلان منها ستمائة
ولفلان سبعمائة ولفلان سبعمائة ولفلان سبعمائة والمسبعمائة وا
أوصيت بثلثي لفلان وفلان، لفلان من ذلك الألف درهم ٤٤٦
رجل أوصى لقوم بوصايا، فحضر بعضهم، وأقام البينة ٤٤٦
إذا أوصى لرجل بألف درهم، فاستثنى جميع ما أوصى أو أكثر
إذا أوصى لرجلين بثلث ماله، ثم قال: رجعت عن وصية أحدهما ٤٤٧
الفصل الثالث والعشرون
في تعليق أجناس الوصية بالشرط وتأقيتها ٤٤٨
الفصل الرابع والعشرون
في بيان ما يدخل في الوصية بطريق التبعية وما لا يدخل
ولد الموصى به وكسبه، هل يدخلان في الوصية؟ 603
من أوصى لرجل بحائط، فهو بأرضه كله
إذا أوصى لرجل بنخل كثير أو بنخلة واحدة ٤٥٧
إذا نظر إلى جراب هروى أو قوصرة، وقال: أوصيت لفلان بهذا الجراب
أو قال: بهذا القوصرة أو بهذا الدنّ ٤٥٨
لو أوصى لآخر بميزان فهو على العمود والكفتان والخيوط ٤٥٨
إذا أوصى لرجل بسيف
لو أوصى بمصحف وله غلاف المحمد
إذا أوصى بقبة تركية، فهي له باللبود ٤٥٩
رجل مات، فأعتق عبده، وقال: كسوته له
رجل أوصى لرجل بشاة من غنمه، ولم يقل: غنمي هذه
ومما يتصل بهذا الفصل
إذا أوصى أن تعتق جاريته هذه بعد موته ومات، فقبل أن يعتق ولدت ولدًا ٤٦٠
لو أوصى بأن تباع جاريته هذه من فلان بألف درهم، فولدت ولدًا
بعد موت الموصى

	الفصل الخامس والعشرون
٤٦٤	في إجازة الوارث وصية أبيه في مرض موته
ل ٤٦٤	رجل مات وترك ثلاثة آلاف درهم لا مال له غيرها، وأوصى لرج
جل	مريض له ألفًا درهم لا مال له غير ذلك، حضره الموت، أوصى لر
۸۶٤	بألف درهم منهما، وأوصى لرجل
	رجل له ألف درهم أوصى بها لرجل، ثم مات، فورثه رجل
٤٦٩	و لمذا الوارث ألف در هم أيضًا

## فهرس المسائل والموضوعات للمجلد الثالث والعشرين من الحيط البرهاني

الفصل السادس والعشرون
فيما يكون خصمًا من صاحب الوصية والغريم والوارث وما لا يكون خصمًا ٣
رجل مات وترك عبدًا وورثة صغارًا، وترك دينًا على رجل
رجل مات، وترك ألفي درهم، وترك ابنين، فاقتسما، وأخذكل ابن ألفًا، وغاب ٣
رجل مات، ولرجل عليه دين، وأوصى بثلث ماله
رجل هلك، وترك ثلاثة آلاف درهم، ووارثًا واحدًا، فأقام رجل البينة
أن الميت أوصى له بثلث ماله أن الميت أوصى له بثلث ماله
رجل أقام بينة على وارث ميت أن الميت أوصى له بهذه الجارية بعينها وهي ثلث ماله ٢
رجل له على آخر ألف درهم قرض، أو كان غصب منه ألف درهم ٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الفصل السابع والعشرون
في تصرف الأب ووكيل الأب والجد والقاضي وأمينه في مال الصبي ٢٠٠٠٠٠٠٠٠
الأب إذا باع مال نفسه من ابنه الصغير، أو اشترى ماله لنفسه جاز استحسانًا ٢٠
إذا اشترى الأب عبد ابنه الصغير لنفسه شراء فاسدًا ٢٢
ا فنا كان لرجل ابنان، فباع مال أحدهما من الآخر
الأب إذا باع مال الصغير من أجنبي بمثل القيمة، فهو على ثلاثة أوجه ٢٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠
رجل باع عبد ابنه الصغير من رجل بألف، ثم قال في مرضه: قد قبضت
من فلان الثمن
إذا باع الأب على الصغير داره، فإذا هو لصغير آخر ٢٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
اذا اشترى الأب لصغيره شيئًا، ونقد تُمنه من ماله ينوى أن يرجع به ٢٤٠٠٠٠٠٠٠٠
رجل اشترى دارًا لابنه الصغير، فعلى الأب أن ينقد الثمن ٢٤
لو اشترى لابنه دارًا وأشهد عند عقد البيع أنه يرجع عليه بالثمن ٢٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
رجل تزوّج امرأة على أمة لابنه الصغير، فهو جائز ٢٥
إذا رهن الأب متاع ابنه الصغير بدين نفسه
لا يجوز أمر والد المعتوه عليه حتى يمضى سنة من يوم صار معتوهًا ٢٧
إذا أرسل الأب غلامه في حاجته، ثم باعه من ابن صغير له، جاز ٢٧

طريق براءة الأب عن الثمن الذي وجب عليه لابنه الصغير
إذا باع الأب داره من ابنه الذي في عياله والأب ساكن فيها لا يصير الابن قابضًا ٢٨
إذا استأجر الأب للصغير أجيرًا بأكثر من أجر مثل عمل الآجر
إذا هلك الرجل، وترك أبًا، وأوصى بشيء كان للأب أن ينفذ وصاياه
إذا باع القاضي على صغير داره، فإذا هي لصغير آخر هو في ولايته
إذا باع أمين القاضي مال الصغير بأمر القاضي، وقبض المشترى المبيع
ولم يسلم الثمن
إذا أراد القاضى نصب الوصى، ففي أي موضع ينصب٣١
رجل مات من غير وصى، فقال القاضى لرجل: جعلتك وكيلا في تركة فلان ٣١
إذا اشترى القاضي من متاع اليتيم لنفسه شيئًا
القاضي إذا استأجر لليتيم أجيراً بأكثر من أجر مثل عمل الأجير
الفصل الثامن والعشرون
في تُبوت الملك للوارث في التركة وفي تصرف الوارث في التركة وتناوله شيئًا
من التركة قبل القسمة
واتخاذ الطعام للمأتم وللذين على المريض اجتمعوا ٣٣
الدين إذا كان مستغرقًا للتركة يمنع جريان الإرث في التركة استحسانًا ٣٣ ٣٣
مديون مات، وأوصى إلى رجلّ، وغاب الموصى، فعمد بعض الورثة
وباع بعض تركته، وقضى دين الميت
إذا مات الرجل، وترك ورثة صغارًا وكبارًا، يسع للكبار أن يأكلوا ٣٤
ورثة صغار وكبار ، وفي التركة دين وعقار توى بُعض المال، وأنفق الكبار البعض
على أنفسهم
لأحد الورثة أن ينفذ الوصايا إلا أن قسمته لاتجوز٣٥
رجل مات وفي يده ودائع لقوم شتى، وترك أموالا، وعليه دين يحيط بماله
صاحب فراش اجتمعت عنده قرابته يأكلون ماله، فادعى بعض الورثة عليهم
ضمان ما أكلوه
عمن أوصى أن يتخذ للناس طعام بعد وفاته، ويطعم الذين يحضرون
الفصل التاسع والعشرون
في الوصية بالكفن والدفن وقراءة القرآن على القبر وما يتصل بذلك
فيه الوصية بدفن الكتب
إذا أوصى بأن يكفن بألف دينار أو بعشرة آلاف درهم
من مات، ولم بترك شيئًا قال: إن ترك ثوبًا واحدًا، بكفن فيه

النوع الخامس في الألفاظ التي تقع بها الإيصاء وفي تأقيت الإيصاء
وفي تفويض الخروج عنه إلى الوصى وفي بطلانه
النوع السادس في بيان أن الإيصاء من قبل الأب لا يقبل التخصيص ٧١
النوع السابع في الإيصاء إلى رجلين
يجب أن يعلم بأن أحد الوصيين يتفرد ببعض التصرفات بالإجماع ٧٣
إذا أوصى إلى رجل في تركته، وتنفيذ وصاياه، وأشرف على هذا الوصى رجلا ٧٥
من مات في يوم ثلج شديد، وله وصيّان، فلم يقدر المحتسبون ٧٦
إذا اختلف الوصيّان في المال عند من يكون؟ ٧٦
إذا أوصت المرأة إلى ابنها وزوجها بوصايا من عتق وصلة ، وغير ذلك ٧٧
إذا أوصى الرجلين، فقبل أحدهما، وسكت الآخر٧٧
من أوصى إلى رجل، وقال له: اعمل فيه برأى فلان٧٨
إذا أوصى إلى رجلين، وقال لهما: ضعا ثلث مالي حيث شئتما ٧٨
النوع الثامن في الوصيين من جهة الأبوين وفي تصرف الأبوين وتعميم وصى الأم ٧٧
النوع التاسع في الوصى يوصى إلى غيره ٨٤ ٨٤ ٨٤
النوع العاشر في بيان من يجوز الإيصاء إليه ومن لا يجوز ٨٥
وإذا أوصى مسلم إلى ذمي، فالوصية باطلة يريد ستبطل ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
إذا أوصى مسلم إلى حربي مستأمن أو غير مستأمن، فهي باطلة، معناها ستبطل ٨٧
النوع الحادي عشر فيما يصانع الوصى في مال اليتيم مع السلطان الجائر
النوع الثاني عشر في الوصى ينتفع بمال اليتيم أو يستهلكه وما يتصل به
النوع الثالث عشر في الوصى يقول: أنفقت على اليتيم من ماله كذا وكذا
وما يتصل به من آداب الخراج وغير ذلك وما يصدق فيه وما لا يصدق
ومما يتصل بهذا النوع
النوع الرابع عشر في الوصى يبيع شيئًا من التركة ثم يستحق المبيع من يد المشتري
وما يلزمه من الغرامة بسبب عمل عمله للميت
النوع الخامس عشر في الوصى يجد العيب فيما قد اشتراه الميت حال حياته
النوع السادس عشر في مسائل الديون
هذا النوع يشتمل على ستة أقسام:
الأول: في قضاء الوصى ديون الميت
القسم الثاني في قبض الوصى الدين بعد ما خرج من الوصاية
وفي إبراء الوصي غريم الميت
القسم الثالث في الوصر بدعي الدين لنفسه على المت

القسم الرابع في دعوى الدين على الميت وبيان من ينتصب خصمًا عن الميت
ومن لا ينتصب خصمًا عنه
القسم الخامس من هذا النوع في قضاء غير الوصى والوارث دين الميت: ١١٤
القسم السادس من هذا النوع في المتفرقات
النوع السابع عشر في إقرار الوصى باستيفاء الديون الواجبة للميت ١١٨
إذا كان للميت على رجل مال، فأقر وصيه أنه قد قبضه الميت
إذا أقر وصي الميت أنه قد استوفي جميع ما للميت على فلان ١١٩
لو أن وصيًا باع خادمًا للورثة ، وأشهد أنه قد استوفي جميع ثمنها وهو مائة
وقال المشترى
إذا أقر وصى الميت أنه قبض كل دين لفلان الميت على الناس
فجاء غريم لفلان الميت
لو أن وصيًّا أقر أنه قبض جميع ما في منزل فلان من متاعه وميراثه ١٣٠
النوع الثامن عشر في دعوي الوصاية وإثباتها
النوع التاسع عشر في عزل الوصى وفي ضم الوصى إلى الوصى ١٣٤
النوع العشرون في الشهادة على الإيصاء من الوصى ومن غيره ١٣٥
إذا شهد شاهدان أن أباهما أوصى إلى فلان، وقبل ذلك فلان ١٣٧
إذا شهد أبناء الوصى أن فلانًا أوصى إلى أبينا، والوصى يدعى
والورثة لايدعون
ذا شهد شاهدان أنه أوصى إلى هذا، وإنه رجع عن ذلك
إذا شهد شاهدان أن فلانًا جعل هذا وكيلا في جميع ما تركه بعد موته
إذا شهد أحد الشاهدين أنه أوصى إلى فلان يوم الخميس، وشهد الآخر ١٤١
النوع الحادي والعشرون في شهادة الوصى للميت أو للوارث بشيء
وشهادته على الميت وشهادته على الوارث
النوع الثاني والعشرون في أمر الوصى غيره بالتصرف في التركة
وفي قبض الوصى تركة الميت من منزل الميت
الفصل الثانى والثلاثون
في الوصية بنصيب ابن لو كان أو بمثل نصيب ابن فيجيز الورثة أولا يجيز
او يجيز بعضهم
رجل هلك، وترك أمّا وابنًا، وأوصى لرجل بنصيب بنت لو كانت ١٤٥
لُو ترك امرأة وابنًا، وأوصى بنصيب ابن آخر لو كان
إذا هلك رجل، وترك أخًا وينتًا، وأوصى لرجل بنصيب ابن لو كان

إذا أوصى بمائة درهم من ماله لإنسان بعينه، فباع منه الوصى شيئًا من مال اليتيم ١٧٦
إذا أوصى إلى رجل بصوف غنمه أو لبنها و سمنها أبدًا، وأوصى بولد غنمه أبدًا ١٧٧
إذاأوصي بأرض ونخل لرجل وعلى رؤوس النخل ثمر ، أوأوصى بأرض لرجل ١٧٨
بيعوا هذه الجارية من فلان، واجعلوا لها من ثمنها ألف درهم
أراد الرجل أن يجعل بعض أملاكه لبعض ورثته، أو لولد من أو لاده
إذا أراد الرَّجل أن يتصَّدق عنه بعد وفاته لأجل صلاته الفائته، ولا يأمن
من الوارث أن يفعل
أوصى بوصية من ثلث ماله، ثم قال: أعرضوا وصيتي هـذه عـلى فلان
فما يرد منها، فهو مردود
من أوصى إلى غيره، فقال الوصى: أنا أقبل وصيتك في إنفاذ
سئل عمن قال: خويشان مرا ياد كاريها وصيت از مال من قال: تصح الوصية ١٨٠
دفع إلى رجل ألف درهم، وقال: هذه الألف لفلان، فإذا أنا مت، فادفعها إليه ١٨٠
رجّل أوصى لرجل بعبد، والموصى له غائب
رجل أوصى لعبد غيره بشيء، ثم إن المولى باع ذلك
إذا شهد الوارث على نفسه أنه قبض من الوصى جميع
إذا أوصى بثلث ماله، وله عقار وعروض
الوصى إذا خلط مال اليتيم بمال نفسه لا يضمن
إذا كان للميت ابنان صغيران أنفق الوصى على أحدهما ا ١٨١
أرض وقفت على المساكين استأجرها رجل من وصيه وزرعها
رجل مات، وفي يده دار أو عبد وديعة، وله وصي وابن كبير
إذا أمر الوصى رجلا أن يضمن عن الميت دينه، فضمن ١٨٢
رجل أوصى بغلة داره للمساكين، فهدمت الدار بعد
إذا أوصى لصبى بمال سماه قال: أوصيت له بهذا المال، فأعطوا إياه
بعدما يموت أبوه
إذا أوصى إلى رجل، وجعل رجلا آخر مشرفًا عليه، فالمشرف وصى الميت ١٨٢
عم الصغير إذا باع عينًا من أعيان الصغير
جدار بین دارین لصغیرین لهما علیه حمولة، و کل واحد و صی ۱۸۳
رجل أوصى بثلثين من هذه الغنم لرجل وهي مائة
رجل أوصى أن يوقف هذه النخيل على ولد فلان وولد ولده
رجل قال في مرضه وليس ذلك في ذكر وصيته، ولا جواب منها غلة نخلي هذه
لولد فلان

فهرس المسائل و الموضوعات	- 7.7 -	المحيط ج ٢٥
١٨٤	, هذا، فلفلان	إذا قال الرجل: إن مت في سفري
		الفصل التآسع والثلاثون
١٨٥	في مال الميت	في تصرف غير الوصى والوارث ف
		الفصل الأربعون
1AV	4	في معرفة صفات أسماء الموصى ل
		كتاب المداينات
استقراض	، والأمر به والقرض والا	وقضاء الدين عن نفيه أو عن غيره
149	سول:	هذا الكتاب يشتمل على عشرة فص
		الفصل الأول
19+		فيما يجري بين الدائن والمديون .
، ثم استحق المقبوض	ه المال قبل حلول الأجل	من عليه الدين المؤجل إذا قبض من
19		من يد الطالب، عاد المال مؤجلا
إن دفعت إلى غدًا	لة، فقال له رب الدين:	رجل له على رجل ألف درهم حا
	مؤخرة عنك سنة، وإن ل	خمسمائة، فالخمسمائة الأخرى،
14	نالها	خمسمائة، فالألف عليك على ح
أمروا المقرض	استقرضوا منه دراهم، و	لو أن جماعة جاؤوا إلى رجل، و
		أن يدفع إلى واحد منهم الدراهم -
19		طلب جميع الدراهم من المدفوع إ
	•	مسلم باع خمرًا، وقضى بثمنه دينًا
		رجل له على آخر دراهم جياد، فا
19		فردها على، ففعل، فلم ترج له
	•	من قال لآخر: لي عليك ألف دره
197		على أديتها إليك فحلف، فاداها إ
		من عليه قفيز حنطة لآخر إذا قال ا
197	البيع قاسد	فباعها منه، واشتراها من عليه، ف
106	f . ti	الفصل الثاني
		في قضاء الرجل دين غيره بغير أم
·		رجل مات وعليه ديون، وترك ابدً
198		
		إذا مات الرجل وعليه ديون كثيرة
اعليه إلى غريم الميت ١٩٥	فامر الفاضى المفر باداء م	كذا كذا من الدراهم أو الدنانير،

- ۲۰۶ – فهرس المسائل و الموضوعات	المحيط ج ٢٥
ل ألف درهم وديعة، وعلى المودع لرجل ألف درهم دين	رجل له عند رج
	الفصل الثالد
ن يدفع إلى غيره مالا وأمره أن يقضى بها دينه	في الرجل المديو
جل ألف درهم، وأمره أن يعطيها غريمه، فأعطاه المأمور غيرها	رجل دفع إلى ر-
197	من عنده
نمن ما اشترى إلى رجل ليدفع إلى بائعه، وذكر أخذ الصك ١٩٦	
	الفصل الرابع
م ماله إلى رجل بجهة قضاء الدين رجاء أن يجيزرب الدين قبضه ١٩٨	
ل مال، فجاء رجل إلى المديون، وقال: ادفع ما لفلان عليك	ul .
	من الدين إلى .
ال ألف درهم، فأتاه رجل، وقال: اقبض ما لفلان عليك ١٩٨	
ملان على كذا كذا من المال، فاقبضه منى لعل هو يجيز قبضك	
19A	فقبضه منه
بل أن يضيع المال من يد القابض	الفصل الخام
س ر غيره أن يقضى دينه ثم إن المديون يقضى الدين بنفسه	_
ر عيروان يصلى دينه مم إن المعليون يقصى العبل المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم ال	
ف بعد ذلك إلى الطالب	
	الفصل الساد
الدين إذاقال: قدقبضت وصدقه الآمرفي ذلك وكذبه رب الدين ٢٠١	
ره أن يقضى دينه عنه، فقال المأمور بعد ذلك للآمر: قد قضيت ٢٠١	
رجل أن له على فلان ألف درهم ٢٠٢	
	الفصل الساب
يره بدفع المال إلى غيره فيرجع المأمور على الآمر بذلك	في الرجل يأمر غ
Y•\mathfrak{m}	
يره: انقد فلانًا عنى ألف درهم، أو قال: اقض، أو قال: أعط ِ ٢٠٣	إذا قال الرجل لغ
لانًا، ادفع فلانًا قضاءً	
•	الفصل الثامر
ب الدين وورثة المديون	
ب الدين للوارث صح	
	الفصل التاسي

فهرس المسائل و الموضوعات	- 7.0 -	المحيط ج ٢٥
۲۰۸		في الإقراض والاستقراض
۲۰۸		هذا الفصل يشتمل على أنواع: .
Y•A		نوع في بيان ما يجوز استقراضه
والزبيب	طة والشعير والسمسم والتمر	كلُّ شيء يكال لو يوزن نحو الحن
Y•A		جاز استقراضه
Y•A		لايجوز إقراض الخبز واستقراض
۲۰۹	، بالوزن	لاخير في قرض الحنطة والدقيق
۲۰۹	لحم غنم، قال: هو جائز	رجل أقرض رجلا عشرة أرطال
منها عدداً	ٺاها صفراً، فاستقرض رجل	إذا كانت الدراهم ثلثها فضة وثلث
	دًا بغير وزن، فلا بأس به	وهي جارية فيما بين الناس عد
***	ض وما لا يكره	نوع منه في بيان ما يكره من القر
		نوع منه في هدية المستقرض ودع
717	ستقراض، فهو حرام	إذا كانت الهدية مشروطة في الا
Y 1		نوع آخر في الرجحان في بدل ال
رض لا بأس به ۲۱۳ ۲۱۳		
717	انقطاعه	نوع آخر في تفسير المستقرض وا
<i>۲۱۳</i>		إذا استقرض فلوسًا، فكسدت
710		نوع آخر في المقرض يأخذ المستق
Y10	العراق، فأخذه المقرض بمكة	رجل استقرض من آخر طعامًا با
	صبه إياه، وله حمل ومؤنة	رجل أقرض رجلا طعامًا، أو غ
710	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	والتقيا في بلدة أخرى
		رجل استقرض من آخر شيئًا من
717	الفواكه كيلا أو وزنًا	رجل استقرض من آخر شيئًا من
717		نوع آخر في الشروط في القرض
ففعل	راهم على أن أعطيك مكانها،	إذا قال لغيره: أقرضني عشرة در
<i>T17</i>	التي قبضها	فعليه عشرة دراهم مثل الدراهم
له	به بالبصرة وهذا فاسد لا جواز	إذا قرض بالكوفة بشرط أن يوفي
Y1Y	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	عارية الدراهم والدنانير قرض
Y1A		نوع آخر في المتفرقات
Y1A	وقبضها المستقرض	إذا أقرض الرجل رجلا دراهم،
انير إلى الطالب ٢١٨٠٠٠٠٠	رهم دين، فدفع المطلوب الدن	إذا كان لرجل على رجل ألف د

المحيط ج ٢٥ - ١٠٦٠ فهرس المسائل و الموضوعات
إذا أقرض صبيًا حرًّا محجورًا عليه أو معتوهًا مالا ٢١٩
إذا كان لرجل وديعة عند رجل له على صاحب الوديعة دين
رجل بعث بكتاب مع رسول إلى رجل أن ابعث لي كذاكذا درهماً قرضًا لك على ٢١٩
إذا أمر غيره أن يرهن مالا، ويلتزم الربح عنه
الفصل العاشر
في المتفرقات
المديون إذا أبي أن يقضى ما عليه إن كان عمن يعمل بيده ٢٢٠
السلطان إذا صادر رجلا وطالبه بشيء من المال ظلمًا، فطلب الرجل من غيره ٢٢٠٠٠٠٠٠
رجل له على رجل ألف درهم جياد، فقال له صاحب المال: أعطنِي بها
ألف درهم نبهرجة
رجل له على رجل عشرة دنانير، فقال رجل لصاحب الدنانير: أقرضني الدنانير ٢٢١
إذا قال الرجل لغيره: ادفع إلى فلان ألف درهم، أو أعط فلانًا ألف درهم
على أني ضامن لها
لو قال لغيره: أعط فلانًا ألف درهم، أو قال: ادفع إلى فلان ألف درهم
على أني ضامن لك عنه بهذه الألف، والمدفوع إليه حاضريسمع كلام الأمرففعل ٢٢٢
لو قال الرجل لغيره: أعط فلانًا ألف درهم على أني ضامن لها فقال فلان: نعم ٢٢٣
لو قال الرجل لغيره: هب لي ألفا على أن فلانًا ضامن لها وفلان حاضر
فقال: نعم، ثم وهب المأمور ألفًا
كتاب فيه مسائل الشيوع
مسائل الشيوع كثيرة: أحدها: البيع
الثانية: الإجارة:
الثالثة: العارية
الرابعة: الهبة
الخامسة: الصدقة
السادسة: الوقف
السابعة: الرهن ٢٣٠
الثامنة: القرض
التاسعة: الغصب
العاشرة: أن يكتب في بيع المشاع: باع سهمًا واحدًا من كذا سهمًا
بحدود هذا السهم
كتاب فيه مسائل الغرور

إذا كان للرجل ألف درهم في يدي رجل مضاربة بالنصف
فاشترى المضارب بها جارية
نوع آخر
إذاً اشترى الرجلان جارية ، ثم إن أحدهما وهب نصيبه من شريكه ٢٤٦
نوع آخر
رجل وطئ جارية ابنه، فولدت، فضمن قيمتها لابنه، ثم ولدت له ولدًا آخر ٢٤٧
نوع آخر
إذا ورث الرجل أمة من أبيه فوطئها، فولدت منه ولدًا، ثم استحقها عليه رجل ٢٤٧
نوع آخر
إذا أقر المريض في مرضه الذي مات فيه أن هذه الجارية لفلان وديعة عنده
فوطئ الوارث الأمة المرادث الأمة وطئ الوارث الأمة المراد المراد الأمة المراد المر
نوع آخر
رجل ادعى على رجل ألف درهم، فصالحه المدعى عليه من غير إقرار على جارية ٢٥٠
لو أن رجلا ادعى على رجل دم عمد، فأنكر المدعى عليه، أو سكت ٢٥١
رجل في يديه جارية جاء رجل، وادعاها لنفسه وكذبه صاحب اليد
رجل ادعى دارًا في يدي رجل، وصالحه المدعى عليه على دار أخرى
ودفعها إلى المدعى
رجل اشترى أمة وأعتقها، وزوجها من رجل، ولم يخبر الزوج أنها حر ٢٥٥
نوع آخر
إذا أغار قوم من أهل الحرب على قرية من قرى المسلمين فيها حرائر من المسلمين
وأهل الذمة وأمهات الأولاد والمدبرات والمكاتبات ٢٥٨
نوع آخر
إذا أمر رجل من المسلمين ناسًا من المشركين، فأغار عليهم قوم آخرون
من المسلمينمن المسلمين
كتاب فيه مسائل الأشجار
شجرة الفرصاد في الطريق إذا كان لا يضر بالطريق، فلا بأس به الطريق إذا كان لا يضر بالطريق،
نهر عام إذا أراد الرجل أن يغرس عليه لمنفعة المسلمين له ذلك
رجل له قناة خالصة عليها أشجار لقوم أراد صاحب القناة أن يضرب قناته
من هذا النهر، ويحفر له موضعًا آخر ٢٦٢
نبتت شجرة، أو زرع في أرض إنسان من غير أن يزرعه أحد
فهو لصاحب الأرض

رس المسائل و الموضوعات	فه	- 7.4 -	المحيط ج ٢٥
تى طلعت	دار جاری، فا	شجرة أخرى في	شجرة في داري طلعت من عروقها
777			منها لمن؟
احب الكرم ٢٦٤	جرة، فهي لص	بره، فنبتت منهاش	نواةلرجل ذهب به الريح إلى كرم غ
357		فالشجر للمسجا	إذا غرس الرجل شجرًا في المسجد،
ر لهم ذلك ٢٦٤	قطعوا الأشجا	، فأراد ورثته أن ي	رجل جعل أرضه مقبرة فيها أشجار
ار ۲٦٤	ن عروقها أشج	قطعها، فنبتت مر	غرس شجرة على حوض قرية، ثم
770			إذا قطع شجرة من دار رجل بغير أمر
			المسألة الحسابية من كتاب الكفالة.
			لو أن رجلا كفل بنفس رجل، وجع
لما ذاب عليه	نصومته ضامنًا	لنفس وكيلا في خ	يعنى جعل المكفول بنفسه الكفيل باا
طالب	خصومة بين ا	فيل وله مال، فلا	ورضى الكفيل بذلك، ثم مات الكا
۲٦٦			وبين ورثة الكفيل
			كتاب الفرائض
YV0		بعين فصلا:	هذا الكتاب يشتمل على خمسة وأر
			الفصلالأول
YVA			في فضيلة تعلم الفرائض
			الفصل الثاني
۲۸۰		ئ عنه	في بيان من يورث عنه ومن لا يورك
			الفصل الثالث
7.11			في بيان ما يجري فيه الإرث
۲۸۱			أعيان الأموال يجرى فيها الإرث .
			الفصل الرابع
			في بيان الوقت الذي يجري فيه الإر
			الإرث يجري في آخر جزء من أجز
YAY		,	الإرث يجرى بعد موت المورث.
			الفصل الخامس
			في بيان ما يستحق بالإرث ويحرم
۲۸۳	• • • • • • • •	،، والسبب	ما يستحق به الإرث شيئان: النسب
		ę s	الفصل السادس
YAE	• • • • • • •	أيها يبدأ	في الحقوق إذا اجتمعت في التركة ب

فهرس المسائل و الموضوعات	- 117 -	المحيط ج ٢٥
٣٠٢		في الزوج
		الفصل الثانى والعشرون
٣٠٣		في مسائل الجد
۳۰۳		
مألة الخرقاء		
٣٠٤		منها مسألة الأكدرية
٣٠٤		
٣٠٥		من جملة ذلك مسألة المنبرية
		الفصل الثالث والعشرون
٣٠٦		في الحجب
		الفصل الرابع والعشرون
۳۰۷		في العصبات
<b>**</b> V		العصبة من جهة النسب أصناف ثـ
<b>**V</b>		الكلام في العصبة بنفسها
٣٠٨		الكلام في العصبة بغيرها
۳۰۸		الكلام في العصبة مع غيرها
٣٠٩		العصبة من جهة النسب فنوعان.
<b>TIT</b>		الكلام في ولاء الموالاة
		الفصل الخامس والعشرون
		في توريث الملوكين ومن بمعناه
<b>TIT</b>		ومعتق البعض
		الفصل السادس والعشرود
٣١٤	عول	في أصول الحساب وفيه مسائل ال
<b>*17</b>	• • • • • • • • • • • • •	بيان كيفية العول
		الفصل السابع والعشرون
٣١٨		في الرد ويتصل به مسألة التخارج
770	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	مسألة التخارج
•		الفصل الثامن والعشرون
777		في تصحيح السهام
ه، أو ما أشبه ذلك ٣٢٦		
		بيان ذلك من المسائل:
ابن وابنتی ابن ۳۳۳		
ات لأم أربعة وعشرين أختا	اث جدات وست أخو	امرأة هلكت، وتركت زوجًا وثلا

- ٦١٢ - فهرس المسائل و الموضوعات	المحيط ج ٢٥
٣٣0	لأب وأم
	الفصل التاسع والعشرون
<b>TTV</b>	في المناسخة
<b>TTV</b>	صورة المناسخة
عد الابنين عن ابنة ومن تركة الميت الأول	رجل مات، وترك ابنين وأبوين، فمات أ-
181	وهو اح و جد و جده
وين، فماتت إحدى الابنتين عن زوج	رجل مات، وترك امرأة وابنتين له منها وأبر
جدتهاأم الأب وأمهاو أختها لأب وأم ٣٤١	رجل مات، وترك امرأة وابنتين له منها وأبه ومن تركة الميت الأول وهو جدهاأب أبيهاو
	الفصل الثلاثون
<b>TET</b>	في ذوي الأرحام
	فهم في الحاصل أصناف
<b>W</b> ££	الكلام في الصنف الأول
TEO	بيان هذا من المسائل:
رابتان من أولاد البنات:٣٤٦	ومما يتصل بهذا الفصل بيان ميراث من له ق
	بعد الصنف الأول
	أما الكلام في أولا د الأخوات وبنات الإخ
	ومما يتصل بهذا الفصل بيان من له قرابتان م
	أما الكلام في الأعمام لأم والعمات كلها و
•	ومما يتصل بهذا الفصل بيان ميراث أعمام ا
	وعمات الأب وخالاته وأعمام الأب وأخو
یکن معه غیره	إذا ترك الميت خالة الأم، فالميراث له إن لم
	الفصل الحادى والثلاثون
	في ميراث المتلاعنين وفي ميراث ولد الملاء
ا حتى مات احدهما ورث الباقى	•
<b>778 777 777</b>	ولدالملاعنة
· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	
*1V	الفصل الثاني والثلاثون
<b>M1A</b>	في ميرات المفقود
ان	• •
۳٦۸	
٣٦٨	
٣٧٠	
1 7 7	القسم التاني

فهرس المسائل و الموضوعات	- 715 -	المحيط ج ٢٥
٣٧٢		القسم الثالث
TYE	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	القسم الرابع
		الفصل الثالث والثلاثون
۳۷٦		في ميراث القاتل
٣٧٦	، الميراث	القتل مباشرة بغير حق سبب لحرمانا
۳VV		فأما القتل سببًا
أمهم ۴۷۹	ن أباهم، وقتل الآخر	لو أن أخوين وأختًا قتل أحد الأخوي
		الفصل الرابع والثلاثون
۳۸۱		
<b>TAT</b>		جئنا إلى المسائل
		الفصل الخامس والثلاثون
ΥΛΛ		
٣٨٩		فصل آخر منه
نهل، ثم مات	ل، فولدت ابنا، فاست	رجل مات، وترك ابنًا وأم ولد حام فصل آخر منه
		فصل اخر منه
نا وابنه، فاستهل احدهما	حا، فولدت ولدين اب	إذا ترك الرجل أم ولد حامل وأما وأ بغير عينه، ووجدا ميتين
٣٩١		بغير عينه، ووجدا مينين
		إذا مات الرجل عن امرأة حبلي يوقا
ن المالية	ت معرض ميرات ارب	الفصل السادس والثلاثون الفصل السادس والثلاثون
٣٩٤		
		" talati i il i ili
٣٩٥	· • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	الفصل السابع والتلا بون في ميراث أهل الكفر
٣٩٦		جئنا إلى المسائل
٣٩٦	لحرب، فماله فيء .	ذمي مات، وخلف ورثة من أهل ا-
<b>*9v</b>		نوع من هذا الفصل في ميراث المرتد
لإسلام يصير ميراثًا	فما اكتسب في حال ا	إذا مات المرتد، أو قتل على ردته،
٣9V	تعالى	بين ورثته المسلمين على فرائض الله
٣٩٩		نوع من هذا الفصل في ميراث المجو
٤٠١		جئنا إلى المسائل
		الفصل الثامن والثلاثون
£•7	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	في الغرقي والحرقي ومن بمعناهم .
<b>{*Y</b>		جئنا إلى المسائل:

الفصل التاسع والثلاثون
نمي ميراتُ المطلقة في المرض
الفصل الأربعون
في متشابه النسب
و أن رجلين ليست بينهما قرابة، تزوج كل واحد منهما أم الآخر، فولد لكل واحد
منهما غلامًا
و أن رجلا تزوج امرأة وتزوج ابنتها من ابنه، فولد لكل واحد منهما غلام  ٤١٣
نى أجنبيين: تزوَّج كل واحد منهما أخت صاحبه، فولد لكل واحد منهما ابن
وع آخر
رَجُل مات، وترك ثلاث بنات، فورثت إحداهن ثلثي المال والأخرى ثلث المال
والثالثة لـم ترث شيئًا
رجل مات، وترك أخًا لأب وأم وأخا امرأته، فورث المال أخو امرأته دون أخيه
لأبيه وأمه
رجل مات، وترك خالا وعمَّا، فورث الخال دون العم
رجل دخل على مريض، فقال له: أوصني، فقال: لماذا أوصى؟ وإنما مالي
نرث خالتاك وعمتاك وجدتاك
رجل دعا ابنه، فقال: لو كنت ابن عمى لكان لك من مالي عشرة آلاف
ولو مت اليوم، وأنت ابني لم ترث غير ألفي درهم
ئوع آخر
نی لو أن رَجَلا سئل عمن مات، وترك عشرين دينارًا، وورثت امرأته دينارًا ٤١٧
سئل عن امراة ورتت اربعة ازواج لها واحداً بعد واحد، وصار لها نصف
جميع أموالهم
سئل عمن ترك خال ابن عمته، ولم يكن له خال غيره، وترك عمة ابن خاله
ولم يكن له عمة
سئل عن رجل ورثه سبع إخوة وأخت لهم، المال لهم بالسوية ٤١٨
سئل عن أخوين لأم، فورث أحدهما المال من رجل مات دون الآخر
رجل وأخته ورثا المال، فصار للرجل سبعة أثمان المال، ولأخته الثمن
رجل ورثه ثلاث نسوة المال أثلاثًا وإحداهن أم الأخرى
الفصل الحادى والأربعون
في إقرار الرجل بالنسب ما يصح من ذلك وما لا يصح   .  .  .  .  .   .
ى ورو كربى. إقرار المرأة يصح بثلاثة
الفصا الثانب والأربعون

فهرس المسائل و الموضوعات	- 710 -	المحيط ج ٢٥
£Y£		في إقرار الورثة بوارث
		الفصل الثالث والأربعون
<b>{YY</b>		في إقرار الوارث بوارث بعد وارد
ر بوارث آخر ٤٢٧	لاه نصيبه بقضاء قاضٍ، ثم أقر	إن أقر الوارث بوارث معه، وأعط
£YV		بيانه
٤٣٠	اء، ثم أقر بوارث آخر	إذا دفع إلى المقرّ له الأول بغير قض
٤٣٠		وبيانه
		الفصل الرابع والأربعون
		في إقرار بعض الورثة بوارثين وأك
£777		في بعض ما أقربه
		إذا أقر بعض الورثة بوارثين، فصا
		بيان هذا الأصل من المسائل
<b>{ { } • </b> ,		الفصل الخامس والأربعون
		فى إقرار أحد الورثة بوارث ثم إنكا إن أقر أحد الورثة بوارث، ثم أنكا
ی اندی اور به او د	•	وي ابطال حقه
<b>{{\cdot</b> }		بيان هذا الأصل
		الفصل السادس والأربعود
<b>ξξ</b> λ		في الإقرار بالوارث بعد القسمة
٤٥٣		كتاب الخنثى
		الفصل الأول
٤٥٤	اله	في تفسيره ووقوع الإشكال في ح
		الفصل الثاني
		في أحكام الخنثي المشكل
		إنه على قسمين: قسم: يتعلق بح
		إن اجتمع جنازة الخنثي وجنازة الو
		إن دفن في قبر واحد مع رجل الخ
		القسم الذي تعلق بحال حياته فأنو
		نوع آخر في بيان ما يكره وما لا يك
		نوع آخر في مسائل النكاح
		نوع آخر في الحدود والقصاص نوع آخر في الطلاق
6 17	أنه من اقال أروم م	نوع آخر فی الطلاق نوع آخر فی إقرار الخنثی أنه ذکر أو
٤١٧ شاعر	ر الني وفي إفرار أبيه ووصيه ب	لوع الحرفي إفرار استني اله دار ا

نوع آخر في الاختلاف الواقع في حال الخنثي والدعاوي في ذلك
وإقامة البينة عليها
رجل مات، وترك ابنًا وامرأة، وترك ولدًا من هذه المرأة خنثى مشكل
ثم مات الخنثي
أرأيت خنثى مات بعد ابنه وهو مراهق أقام رجل البينة أن أباه زوجه إياه
على هذا الوصيف
رأيت هذا الخنثي المشكل إن كان من أهل الكتاب، فادعى رجل مسلم
أن أباه زوجه إياه على مهر
أرأيت إن مات هذا الخنثي، فادعى أمه ميراث غلام، وأقر الوصى بذلك
خنثى مشكل مراهق، وخنثى مثله مشكل زوج أحدهما من صاحبه
على أن أحدهما رجل على أن أحدهما رجل
نوع آخر في المتفرقات
كتاب معرفة المسمى
إذا قال: أوصيت لفلان بشيء من مالي، أو قال: بقليل من مالي ٤٨٢
لو قال في الوصية أو في الإقرار: لفلان جزء من مالي
لو أقر بطائفة من ماله
لو أوصى له بثلث ماله من البز، فهذا على ثياب القطن والكتان ٤٨٣
لو أوصى له بثوب
لو أوصى له بمتاعه ٤٨٣
إذا أوصى لرجل بدابته دخل تحت الوصية الخيل والحمار والبغل
اسم الجمل والبعير اسم جنس يقع على الذكر والأنثى
اسم البغل والبغلة يقع على الذكر والأنثي
كتاب فيه بيان ما يسرى من الحق الثابت في الأصل إلى الولدوما لا يسرى
وما يسري إلى أحدهما دون الآخر
إن جنت الأمة جناية خطأ، ثم ولدت ولدًا بعد ذلك، ثم اختار الدفع
فإنه يدفعها دون الولد
فصل
من كتاب العتاق
- شتمل على بيان ما يتوقف من الإعتاق وما لا يتوقف، ويدخل فيه إعتاق المالك
للحلا تعلق به حق الغير